

# الموسوعة الذهبية

(العملية)

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

(١٩٣١ - ١٩٧٩)

مبارك مصطفى  
مختار

الأستاذ بدار البعناوي

جزء الرابع

صدر

مركز بحث الدراسات القانونية

مركز خدمات العملاء

*[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side.]*

إهداء ٢٠٠٨  
المستشار/محمد فرج الذهبي  
جمهورية مصر العربية



# الموسوعة الذهبية

## ( العملية )

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

( ١٩٣١ - ١٩٧٩ )

عبد المنعم حسنى

المحامى

الإصدار الجنائى

الجزء الرابع

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢ شارع توفيق شمس من قاطمة رشدى - الهرم ت : ٥٣٥٩٩٠

٤١ شارع محي الدين ابو العز المهديسين ت : ٣٦٠٦٨٠٩



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَالَ عَمَلٌ

فَسِيرِي إِلَيْكُمْ وَرَسُولِي وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## سلاح

- الفصل الأول : اركان جريمة احرارز السلاح بدون ترخيص
- الفرع الأول : ركن الاحراز ( الحيازة )
- الفرع الثاني : الترخيص بحمل السلاح
- الفصل الثاني : العقوبة والظروف المشددة
- الفرع الأول : عقوبة المصادرة
- الفرع الثاني : الظروف المشددة
- الفصل الثالث : تسبيب الاحكام
- الفصل الرابع : مسائل متنوعة

## الفصل الأول

- أركان جريمة احرارز السلاح بدون ترخيص
- الفرع الأول - ركن الاحراز ( الحيازة )

١ - يكفى لتوفر جريمة احرارز السلاح النارى ولخائره بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ولو كانت لامر عارض .  
يكفى لتوفر جريمة احرارز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ايا كان الباعث على الحيازة . ولو كان لامر عرضى .  
( الملن رقم ٨٠١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧ ص ١٠٣٣ )

## ٢ - احرارز السلاح - ماهيته - قيمة الباعث .

الاحراز هو الاستيلاء المادى على الشئ لاي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه . ويكفى فى توافر الحيازة أن يكون سلطان المتهم مبسوطا على الشئ ولو لم يكن فى حيازته المادية او كان المحرز له شخصا  
١/م

آخر نائباً عنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الاول اخذا باعتراقه بحيازته الطبنجة المضبوطة وانها كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية اخذا بما ثبت في حقها من أنها استولت استيلاء ماديا على الكيس الذي كان يحوى الطبنجة المذكورة وسلمته إلى المتهم الثالث - يكون متققا مع صحيح القانون . ( الملغى رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢ س ١٦ ص ٢٠١ )

## ٢ - احراز سلاح نارى بدون ترخيص - ما يكفى لقيام الجريمة.

المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٢ ، ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٥٤/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقوانين الصادرين فى ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - ان القانون إذ حظر حيازة أو احراز الاسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية، قصد فى نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الاسلحة المبيئة به بنواتها دون سواها مما يرد به . ولما كانت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة ونخيرتها قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وأن الترخيص الصادر اليه عن سلاح آخر ، وكان من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة احراز سلاح نارى ونخيرته بغير ترخيص اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح والذخيرة لان قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذ كان الثابت مما أوردته الحكم المطعون فيه ان البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المطعون ضده دون ان يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وان الترخيص الصادر اليه خاص بسلاح آخر فان مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساطته عنها ، ولا محل للتحدى بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة

١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التى أعملها الحكم اذ هى تتحدث عن حق وزير الداخلية فى رفض طلب الترخيص أو تقييده باى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يحوزه أو يخرزه الجانى من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتى تبقى خاضعة للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بوصف أنه خالف قيود الترخيص الصادر اليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم - فى هذه الحالة - لا يخضع لاي تقدير موضوعى اذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فانه يتعين - وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

( الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٩ ص ١٦ من ٢٢٧ )

#### ٤ - سلاح - قبض - تلبس .

ان حمل المتهم سلاحا ظاهرا وفرازه بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفر فى حقه من المظاهر ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره .  
( الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ ص ١٨ من ٨٧ )

#### ٥ - سلاح - جريمة - أركانها - قصد جنائى .

لا تتطلب جريمة احراز وحيازة السلاح سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح بغير ترخيص عن علم وإدراك .  
( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ ص ١٨ من ٢٨٤ )

٦ - جريمة احراز السلاح النارى والذخيرة - طبيعتها :  
مستمرة - بدء الادة المسقطلة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

جريمة احراز السلاح الناري المششخن النخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المنقطة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .  
( الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٩١/٣/٢١ من ٢٢ من ٤٠١ )

٧ - جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص - يكفى لتحققها الحيازة المادية واو قصرت ممتها - لا تأثير للباحث فى قيامها - مثال .

من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح - طالت أو قصرت - أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لامر عارض أو طارئ . ومن ثم فانه - حتى مع ما يزعمه الطاعن فى طعنه من أنه كان يحفظ السلاح الناري لديه كأمانة - فان جريمة احراز السلاح الناري بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقه ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون اذ دأته عنها .  
( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ من ٢٥ من ٢٢٧ )

#### الفرع الثانى - الترخيص بحمل السلاح

٨ - اتخاذ الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة بعد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر لا يؤثر على قيام الجريمة .

ان جريمة احراز السلاح بدون رخصة ، تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر ، واو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٤ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٥ ق )

٩ - مراد الشارع من نص المادة ٢١ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ .



مراد الشارع من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر الصادر فى ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط عمن يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون فى فترة الاعفاء ، وذلك لتهينة الفرصة لهم اما بتقديمها لجهة البوليس وأما بالاطار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الاعفاء ، وينبنى على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محرزا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها .  
( جلسة ١٩٥٥/١١/٢١ طمن رقم ٧٠٠ سنة ٢٥ ق )

١٠ - جريمة احرار السلاح بدون ترخيص - توافرها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر .  
تتم جريمة احرار السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

( الطمن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ س ٧ ص ١٠٤٧ )

( والطن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٣٩ )

١١ - التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز السلاح -  
اعتباره ترخيصا مؤقتا - انتهاء مدته بمضى سنة .

التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز السلاح لحين اتمام اجراءات الترخيص هو فى الواقع تصريح مؤقت يجد بالبداية حده الطبيعى بعد مضى سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقا لاحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

( الطمن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ س ٧ ص ١٢٩٦ )

١٢ - واجب المرخص له باحراز سلاح عند سحب جهة الادارة

الترخيص مؤقتا أو الغائه - تسليم هذا السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته - عدم تسليم المتهم ذخيرة السلاح إلى مقر البوليس - صحة الحكم بادانته .

من حق جهة الادارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الاسلحة أو تنقده بأي شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو الغائه ، وعلى المرخص له فى حالتي السحب والغاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته ، وله حق التصرف فى السلاح المسلم لجهة الادارة بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له فى حياته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتيسر له التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل فى اسلحة نارية لم يرخص له باحرازها - الى مقر البوليس طبقاً لاحكام هذه المادة فان ادانته لاحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً فى القانون .

( الطعن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٣٩ )

١٣ - تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة فى حوزته .

تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لانه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

( الطعن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٣٩ )

١٤ - خطأ القول بأن مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح

### يتخلف بها الترخيص .

القول بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص باحراز السلاح لا  
سند له من القانون .

( الملن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ س ١١ من ٢٥٣ )

١٥ - مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح منطبقة على المواد  
٤ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٢ ، ٤ من قرار وزير  
الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ المعدل بقراريه الصادرين في ٥/  
١٩٥٥/٦ ، ١٦/٧/١٩٥٦ .

مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح هي في واقع الامر مخالفة لمقتضى  
المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادتين الثانية والرابعة من  
القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل  
بقراريه الصادرين في ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ -  
بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون .

( الملن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ س ١١ من ٢٥٣ )

### ١٦ - الاسلحة غير محرم احرازها من الاصل .

الاسلحة غير محرم احرازها من الاصل - وانما يجوز الترخيص لبعض  
الافراد بحملها أو احرازها اذا توافرت فيهم شروط خاصة .

( الملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ من ٢١٥ )

### ١٧ - سلاح - الفاء الترخيص أو سحبه - وجوب اعلان صاحب الترخيص بذلك .

اعلان صاحب الشأن بالغاء الترخيص أو سحبه - اعمالا للمادة الرابعة في  
مقرريها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم  
٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أمر ضروري يبدأ به ميعاد تسليم السلاح إلى مقر البوليس

أو التصرف فيه أما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الاخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها ، فهو تقرير لا يتفق مع القانون .

( الملن رقم ٣٢٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ من ٧٤٠ )

#### ١٨ - الترخيص باحراز السلاح الناري - طلبة .

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن الترخيص شخصي ، فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور .

( الملن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ٢٢ من ٩٥٠ )

#### ١٩ - حظر حيازة الأسلحة النارية أو احرازها أو حملها بغير

ترخيص .

الاصل ان حيازة الأسلحة النارية أو احرازها أو حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر ، وما سبق أن قررت هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم احرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الافراد بحملها أو احرازها اذا توافرت شروط خاصة انما كان مجاله - الذى تقتصر عليه - هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصاً له قانوناً في حيازة السلاح فكان بالتالى مباحاً له .

( الملن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ من ٩٣٢ )

### الفصل الثانى - العقوبة والظروف المشددة

#### الفرع الأول - عقوبة المصادرة

#### ٢٠ - قانون مصادرة الأسلحة والنخائر - عقوبة

انه وان كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الاحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، الا انه وقد تضمنت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده الثانى - صاحب السلاح المضبوط ونخبرته - واعتباره مسئولاً جنائياً عن واقعه تسليمه السلاح ونخبرته للمطعون ضده الأول بما يتمتع عليه معه قانوناً احراراً وتداول ذلك السلاح فانه كان يتعين على المحكمة ان توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ سالفه الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها فى جميع الاحوال ما لم يقدّم دليل على عم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائياً - ويكون الحكم المطعون فيه اذا اغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ص ٣٧٢ )

٢١ - الغرض من المصادرة فى معنى المادة ٢/٣٠ عقوبات  
والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة  
والذخائر .

المصادرة الوجوبية فى معنى نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر انما تكون لان الشارع ألصق بالاسلحة طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام الامر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه الا بمصادرته . ولا يتحقق الغرض من هذا التدبير اذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذى لا يجيز له القانون حيازته مما يؤدى إلى الدور فى تأثيم الشيء وتجريم صاحبه ، حالا بعد حال وهو احوالة ممتنعة يبتزرها عنها الشارع ، هذا إلى ان القول بوقف تنفيذ المصادرة أيا كان وصفها عقوبة أو تدبيراً - يقتضى حتما القول برد الشيء

المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته . ولما كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة فإنه يكون مشوباً بعيب الخطأ الجزئي في القانون مما يوجب نقضه وتصويبه . ( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ من ١٧ من ١٢٩ )

## ٢٢ - سلاح - مصادرة - حقوق الغير حسن النية .

الاصل أنه يجب عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، إلا أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النية . ( الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ من ١٣٣٣ )

## ٢٣ - ترخيص - خفي - سلاح - مصادرة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الترخيص لخفي المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص . ومن ثم فإن ثبوت ملكية بنك التسليف للسلاح المضبوط مع خفيه وانقطاع صلة البنك بالجريمة يحولان نون الحكم بمصادرته .

( الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ من ١٣٣٣ )

## ٢٤ - نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والنخائر في شأن

### المصادرة

عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، ومن ثم فقد كان من المتعين بحسب الاصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الأشد ، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً

تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الاسلحة المرخص قانونا لصاحبها فى حملها ، واذ كان الحكم قد استظهر ان المتهم ممن يتجرون فى الاسلحة وانه مرخص له بذلك وان احرازه للبننقية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها فانه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الاشد .

( الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ من ٦١٧ )

٢٥ - تسليم سلاح إلى شخص غير مرخص له فى حيازته -  
أثره - الغاء الترخيص - وجوب المصادرة .

لما كان تسليم السلاح إلى آخر غير مرخص له فى حيازته أو احرازه يترتب عليه الغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر الامر الذى يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور ، فان الحكم المطعون فيه اذ أثبت فى حق المطعون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو احرازه واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة شالفة الذكر إلى الغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم احرازه وتداوله بالنسبة اليه والغير ، كما يتعين القضاء بعقوبة المصادرة طبقا لنص المادة ٣٠ سالفة الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدر فى ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المتصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ما دام الحكم قد أثبت مسؤولية المطعون ضده - صاحب السلاح المرخص له - جنائياً ويكون الحكم المطعون فيه اذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائياً مع وجوبها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه تقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها

( الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ س ٣٠ من ٨١٤ )

## الفرع الثاني - الظروف المشددة

٢٦ - إلغاء نص المادة ٢٥ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظلماً مشدداً .

إن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلاً - سلاحاً يتوافر بحمله الظرف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشمول على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقيق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فإنه يعد سلاحاً يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الملحق رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٨٢١ )

٢٧ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦ فقرة أخيرة من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - طبيعتها - عقوبة تكميلية لها صيغة عقابية بحث - دخولها في نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد - عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجريمة



عقوبة الغرامة المقررة فى الفقرة الاخيرة من المادة (٢٦) من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الاسلحة والذخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير انه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى انها لا تعد من قبيل الغرامة التيسية التى اساسها فى الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتأفر مع العقوبات التكميلية الاخرى ذات الطبيعة الوقائية ، والتى تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الاشد ، فانه يتعين اسماج هذه الغرامة فى عقوبة الجريمة الاشد وعدم الحكم بها بالاضافة اليها .

( الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/١٧ من ١٠ من ٢٢٨ )

( والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ من ١٠ من ٢٨٦ )

٢٨ - سبق الحكم على المتهم لجريمة اشتباه وعدم رد اعتباره عنها وقت ارتكابه جريمة احرار السلاخ - اعتباره من المشتبه فيهم .

الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين والمشتبه فيهم وصف بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود - كما هو الحال فى ارتكاب الجرائم الاخرى - وانما افترض الشارع بهذا الوصف كُؤن خطر فى شخص المتصف به ورتب عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجدد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذى أنتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فاذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد محى عنه فى تاريخ ارتكاب جريمة احرار السلاخ التى دين بها ، فانه يعد من المشتبه فيهم الذين عنتهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الامر

الذى يتحقق معه تغيظ العقوبة إلى الاشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

( الملن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ ص ١٠ ص ٢٨٦ )

٢٩ - على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع  
كيفية وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً -  
ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد .

المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفية  
وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف  
الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها  
في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات  
الجنائية . ومن ثم كان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم  
الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة  
- أن تعدل تهمة احراز السلاح المسندة اليه بإضافة الظرف المشدد المنصوص  
عليه في المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الاحالة  
أو التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبئ المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً  
للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بحبس المطعون ضده ستة  
شهور تطبيقاً للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون  
العقوبات فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا  
الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن المحكمة لم تنبئ لآثر الظرف  
المشدد ولم تنبئ الدفاع عن المتهم اليه لنتهيأ له فرصة ابداء دفاعه فيه مما  
يقتضى أن يكون مع النقض الاحالة .

( الملن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٢٨٠ )

٣ - اعتبار الشارع جريمة اختلاس الاشياء المحبوزة في حكم  
السرقه - عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من اجله - لا

محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على  
الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٦ من قانون الأسلحة  
والذخائر .

مفاد نص المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات ان الشارع قد اعتبر اختلاس  
الاشياء المحبوزة في حكم السرقة وان المختلس كالسارق في جميع الاحكام  
فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة . ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدي إلى  
أن جريمة اختلاس المحبوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها  
سرقة وانما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى  
السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبطا على  
ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على  
الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم  
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة  
١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو ان يكون الجاني سبق الحكم عليه  
بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك ان الشارع بنصه على السرقة محددة في  
هذه المادة الاخيرة يكون قد أفصح عن ارادته في انها وحدها ذات الاثر في  
قيام الظرف المشدد في جريمة احراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ  
حكمها . ( الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٨٠ س ١٧ ص ٤٢ )

٣١ - مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته : تدبير عيني  
وقائى ينصب على الشيء في ذاته لاجراجه من دائرة التعامل - علة  
ذلك ؟

مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الاشياء التي تخرج بذاتها عن  
دائرة التعامل ، انما هو تدبير عيني وقائى ينصب على الشيء في ذاته  
لاجراجه من تلك الدائرة لان أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها  
في يد من يحوزها أو يحوزها .

( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ص ١٢٩ )

٢٢ - عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢/٧ ، ٣/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا .

إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غاييا وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائيا فإنه لا يعتد به في توفير الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢/٧ ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

الظرف المشدد في جريمة احرارز السلاح ، كون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها - بطريق القياس - ولا محل أيضا لاعتبار هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادتين ٢/٧ و ٣/٢٦ من القانون المذكور ، ذلك ان جريمة اختلاس الاشياء المحبوز عليها المؤتممة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه . ( الملن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٢ ص ٢٢ من ٤٩ )

٢٣ - التزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقوبة جنائية احرارز السلاح الثارى ، مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - دلالة ذلك .

لئن كانت العقوبة المقررة بها وهي السجن ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لجنائية احرارز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، الا أنه متى كان الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنائية احرارز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذي يحتمل معه

أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به أولا هذا القيد القانوني ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة . ( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ ص ٢٠٨ )

## الفصل الثالث

### تسبيب الاحكام

#### ٢٤ - الخطأ فى الاسناد .

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة المتهم باحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فقال انه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على أنها هى بنفسها التى كان يحملها المتهم ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة ان المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الاثبات وسألته هل هذه البندقية هى التى كانت مع المتهم فأجاب أنه لا يعرف السلاح ، ولا يعرف أهى التى كانت معه أم غيرها - متى كان ذلك ، فان الحكم يكون قد انطوى على خطأ فى الاسناد يعيبه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٢٢ ق )

٢٥ - دفع المتهم بان السلاح المسند اليه احرازه مرخص له به وتقديمه شهادة بذلك - إدانته بون تحقيق دفاعه أو الرد عليه - قصور :

اذا دفع المتهم بان البندقية التى اتهم باحرازها بغير ترخيص مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة بون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع انه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ من ٤٠ )

٢٦ - اغفال الرد على ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري

من أن سابقة الحكم فى جريمة اعتداء على النفس قد رد اعتباره عنها بقوة القانون - خطأ .

إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم باحراز سلاح نارى ونخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التى جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فان الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى لم يورد الشارع فى قانون الاسلحة والنخائر استثناء لها ، فاذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان ادانة المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

( الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ من ٨١٢ )

٢٧ - سلاح - محكمة الموضوع - سلطتها التقديرية - حكم تسيبيه .

مضى كان مؤدى ما اثبت الحكم نقلا عن التقرير الطبى الشرعى عن فحص البندقية المضبوطة ، ان ماسورتها وان كانت مششخنة ، الا أنها قد فقدت طبيعتها فاصبحت فى حكم الماسورة غير المششخنة فان ما خلص اليه الحكم - فى حدود السلطة التقديرية للمحكمة - من اعتبار السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الاساس سائغ ولا معقب عليه فيه ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٤ من ٢٢ من ٨٢ )

٢٨ - سلاح - عقوبة - حكم - تسيبيه .

مضى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحرازه سلاحين مششخين قد اكتفى فى اثبات ذلك باعترافه بهما من طراز « لى انفيلد » وكان تحقق

الطراز لا يلزم عنه أن تكون السلاح خاصيته - وهى الششخنة - وكان الحكم لم يدلل على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا - لاي عارض - تلك الصفة المعتبرة فى القانون لانزال العقوبة التى أوقعتها الحكم فانه يكون مشويا بالقصور ، ولا يعترض بأن العقوبة المقرضى بها هى المقررة لجريمة احراز الاسلحة غير المششخنة ، ذلك بأن المحكمة بعد ان طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذى أخذت به فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى اليه او أنها تنبتهت إلى ما ينبغي ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم والحالة . ( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ من ٢٢ ص ٢٤٥ )

#### ٢٩ - سلاح - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يعرفه .

لما كان العذر الذى ابداء الطاعن بمرضه خلال الايام الاخيرة من شهر ديسمبر من السنة التى انتهت فيها مفعول الترخيص لا يعد دفاعا جوهريا يتعين معه على المحكمة ان تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ اطراحه . ذلك لان بفرض ثبوته فانه لا يدرأ عن الطاعن المسئولية اذ انه كان فى ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل بخطاب موصى عليه كما أشار إلى ذلك وزير الداخلية الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ففاذا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الاسلحة والذخائر - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس متعينا للرفض موضوعا .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٨ من ٢٢ ص ٦٩٦ )

#### ٤ - احراز سلاح نارى بغير ترخيص - عقوبة .

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة من الاشخاص المذكورين بالفقرات ( ب ، ج ، د .

هـ) ومن المادة السابعة التى تتناول الفقرة (جـ) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة (د) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرافعة أن تستبدل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الاشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الاخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد ان انتهى الى أنه سبق الحكم عليه فى جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . غير انه لما كانت المادة ٥٥ من قانون الاجرامات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الاجل حكم بغتوية فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد فى قانون الاسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه فى المادة ٥٥ من قانون الاجرامات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين توارىخ الاحكام السابق صدورهما على المطعون ضده فى جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الاجل المنصوص عليه فى القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض فانه يكون أيضا مشويا بقصور يعيبه مما يتعين معه



أن يكون مع النقص الاحالة .

(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/١٥ من ١٦ من ٢٢٣ )

٤١ - انصراف مراد الشارع في المادة ٧ من قانون الاسلحة والذخائر إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة .

يبين من نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاسلحة والذخائر ومذكرته الايضاحية ان مراد الشارع قد انصرف إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة فاكتفى في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية ويصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، بينما اشترط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل ان تكون هذه العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية ان المطعون ضده سبق الحكم عليه بعقوبة السجن سبع سنين ، فان الظرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة « ب » من المادة السابعة يكون متوافرا . ولا محل لبحث نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية هذه . واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه باستبعاد الظرف المشدد بحثا وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ من ١٠٩٨ )

٤٢ - سلاح - اقرار - اعتراف - حكم - تسبيبه - ما لا

يعيبه في نطاق التدليل .

لا يقدح في سلامة الحكم تسميته اقرار المتهم امام المحكمة - بعثوره على السلاح واحتفاظه به في منزله مدة تقرب من ثلاثة أشهر على اعتقاد منه انه قطعة من الحديد - اعترافا ، طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى

الأخرى التى استند إليها ، وما دام لم يرتب على ذلك الاقرار وحده الاثر القانونى للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على المتهم بغير سماع شهود .

( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/١٢ من ١٨ من ٢٨٤ )

٤٢ - وجوب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبه عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق - مثال لسبب معيب فى جريمتى اصابة خطأ وحمل سلاح نارى داخل المدينة .

من اللازم فى اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبه عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل فى ادانة الطاعن عن تهمتى حمل سلاح نارى فى احد الافراح واطلاقه داخل المدينة بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى من أن مسدسه قد اطلق منه عيار نارى فى تاريخ الحادث ، وهو ما لا يقطع بشئ فى شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح واطلاقه ولا يؤدى بطرق اللزوم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين ولا يصلح بذاته اساسا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم فانه يكون تدليلا غير سائق ولا يحمل قضاء الحكم .

( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٣ من ٢٥ من ٢٠٨ )

٤٥ - استقلال احراز السلاح النارى وذخيرته عن الاصابة الخطأ التى نشأت عن اطلاق هذا السلاح - أثر ذلك : وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفطين - كون الخطأ الذى شاب الحكم لا يخضع لتقدير موضوعى - يرجب على محكمة النقض تصحيحه وفقا للقانون .

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى فى أن الطاعن ضده كان يعبث بمسدس أثناء وجوده فى حفل عرس ، فانطلق منه

مقنوف نارى اصاب كلاً من المجنى عليهما في ساقه اليسرى بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك ان جرائم احران المسدس والتخيرة وحمل سلاح نارى فى فرح قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذى نتجت عنه جريمة الاصابة الخطأ ، وهو فعل اطلاق السلاح النارى المستقل تماما عن فعل الاحراز فان ذلك مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعمل فى حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة الجريمة الاشد وهى جريمة احران المسدس دون جريمة الاصابة الخطأ التى يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه فى هذا الشأن فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى اتبني عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة مايبا إلى المطعون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطأ موضوع التهمة الثالثة .

(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/١ س ٢٧ من ٦٠٢)

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

٤٥ - جريمة احران بندقية - اثباتها - حكم القواعد العامة .  
الاصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى منها بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق ومنها البيئة وقرائن الاحوال ، واذا كانت جريمة احران بندقية لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات والمحكمة كامل الحرية فى أن تستعد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ، فاذا هى أقامت قضاها بثبوت هذه الجريمة على ما

استخلصته وانطمأت اليه من شهادة الشهود فلا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولا يمنع من المساعة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضى قد اقتنع من الادلة التى أوردها أن المتهم كان يحزر السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون . ( جلسة ١٩٥٢/١/١٤ طعن رقم ١٦١١ لسنة ٢١ ق )

٤٦ - سبق ارتكاب المتهم باحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات المعاقب عليها بالمادة ٢٢٣ عقوبات - عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

أن جريمة اختلاس المحجوزات - وهى جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وانما صارت فى حكمها بارادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذى فرض من أجله ، وترتبطا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٢٢٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص باحراز السلاح .

( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٤٨٢ )

٤٧ - احراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل - قيام الارتباط بين الجريمتين عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .

ان تقدير توفر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فاذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارها جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٩٠ )

٤٨ - عقوبة احرار المسدسات بجميع أنواعها الاشغال الشاقة عملا بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .  
ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسدسات بجميع أنواعها فى القسم الاول من الجدول رقم ٣ الخاص بالاسلحة المششخنة وهى التى يعاقب على احرارها بغير ترخيص بالاشغال الشاقة المؤقتة .  
( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٧٩٨ )

٤٩ - صحة معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ عملا بالمادة ٨ عقوبات .  
قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسرى أيضا بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد فى هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احرار الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يثيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك فى احرار السلاح غير سديد .  
( الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٨ من ١١ ص ١١٧ )

٥٠ - مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن اجزاء الاسلحة النارية التى تعتبر فى حكم الاسلحة النارية الكاملة - انها لا تنطبق الا فى حق المتجرئين بالاسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو اصلاحها .

نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر على عقاب كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو احرار سلاحا ناريا من الاسلحة المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) وفى

البند الاول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) ونصت المادة ٢٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعتبر اسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالبواب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجنولين ٢ و ٣. ويعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الاسلحة النارية الكاملة ». ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تطبق الا فى حق المتجرين بالاسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو اصلاحها فاذا لم يثبت فى حق الحائز لهذه الاسلحة أنه يتجر فيها أو يستورها أو يعمل فى صنعها أو اصلاحها فانه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يعتد اليه العقاب الوارد فى المادة ٢٨ من القانون .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ من ١٥ من ٢٢٤ )

٥١ - شمول عبارة « جرائم الاعتداء على النفس » الواردة بالفقرة (ب) من المادة ٧ من قانون الاسلحة والنخائر كل صور الاعتداء على النفس وان لم يبلغ حد القضاء على الحياة .

ان عبارة « جرائم الاعتداء على النفس » الواردة بالفقرة (ب) من المادة السابقة من قانون الاسلحة والنخائر جاءت عامة ، فهي تشمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل صور الاعتداء على النفس وان لم يبلغ حد القضاء على الحياة ، فيدخل فيها الضرب البسيط والضرب المفضى إلى الموت متى توافرت باقى الشروط . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل فى جريمة ضرب أفضى إلى الموت يدخل فى عموم نص الفقرة (ب) المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد بما دام الحكم بالعقوبة قائما فى التاريخ الذى ارتكب فيه جريمة احراز السلاح ، وتكون العقوبة لهذه الجريمة هى الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ٣/٢٦ من القانون سالف الذكر . (الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ من ١٠٩٨ )

٥٢ - جواز اثبات الجرائم على اختلاف انواعها بما فيها  
جريمى احراز السلاح وتخييره بكافة الطرق القانونية الا ما  
استثنى بنص خاص .

الاصل ان الجرائم على اختلاف انواعها - الا ما استثنى بنص  
خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال .  
ولما كانت جريمة احراز السلاح المشيخن والنخيرة التى دين بها  
الطاعان لا يشملها استثناء . فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل  
الجنائية من طرق الاثبات .

( الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ ص ٧٢٢ )

٥٣ - متى يحكم على محرز السلاح النارى بغير ترخيص بعقوبة  
الاشغال الشاقة المؤبدة - اعمال المادة ١٧ عقوبات - أثره .

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المتهم سبق الحكم عليه  
بالاشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥١ فى قضية جنائية ثم حكم  
عليه بالاشغال الشاقة لاحراز سلاح بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ فى  
جناية اخرى قبل ان تنتضى المدة المقررة لرد الاعتبار باسنادها إلى الحكم  
الاخير ، فان العقوبة التى كان يتعين توقيعها هى الاشغال الشاقة المؤبدة التى  
لا يجوز أن تنقص عن المسجن عند اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ ص ١١٤٥ )

٥٤ - أسلحة ونخائر - جريمة - عقوبة .

لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة  
والنخائر تقضى بان تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة  
التي لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين  
العقوبتين لكل من أٌتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز  
سلاحًا نارياً - من الاسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ وفى

البند الاول من القسم الاول من الجول رقم ٣ . كما نصت المادة ٢٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعتبر اسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجولين رقمى ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الاسلحة النارية الكاملة » وكانت الاسلحة النارية غير المشخصة قد وردت فى الجول رقم ٣ الملحق بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد اختار عقوبة الغرامة وقضى بحدها الاينى المقرر قانونا بيد أن الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه العقوبة إلى عشرين جنيها وهو دون ذلك الحد الأدنى فإنه بذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون عملا بحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد اختارت فى حدود القانون - عقوبة الغرامة ويحددا الاينى ، فيتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف .

( الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٣٦ من ٨٧٤ )



## سيارات

### ٥٥ - استنتاج حصول السرعة موضوعي .

الاسراع في السير بدون تنبيه يعتبر مخالفة بمقتضى المادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يونيو سنة ١٩١٣ ولحكمة الموضوع ان تستنتج حصول هذه السرعة ولا رقابة لاحد عليها ما دامت لم تتعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف الوقائع الثابتة في الدعوى .  
( جلسة ١٩٣١/١١/٢٣ طعن رقم ٥٤ سنة ٢ ق )

### ٥٦ - وجوب مراعاة مقتضى الحال دائما دون التقيد بالسرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات .

ان الفقرة الاولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادرة بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٣ تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الاحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته . واذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه في كل الاحوال لا يجوز أن تزيد السرعة على ثلاثين كيلو مترا في الساعة فانه من البديهي ان ذلك يكون مقيدا ايضا بالقيد الوارد في الفقرة الأولى وهو تفادي وجود خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته . وانن فاذا كان قاضى الموضوع قد اثبت بما اورده من ظروف الدعوى ووقائعها ان السرعة التي كان يسير بها السائق كانت السبب في وقوع الحادث ، فانه لا يكون قد اخطأ ولو كان قد ثبت لديه ان السائق كان سائرا بسرعة تقل عن الثلاثين كيلو مترا الواردة في اللائحة .  
( جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ طعن رقم ٩٥٧ سنة ١٤ ق )

### ٥٧ - مؤاخذة المتهم بمقتضى احكام المادة ٢٨ من لائحة السيارات اذا لم يلتزم السير على يمين الطريق .

انه وان كانت لائحة السيارات لم تنص على أنه يجب على سائق السيارة

- ٢. -

أن يلزم السير على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث إذا ما خالف هذا العرف حق على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الاحوال خطر ما على حياة الجمهور وممتلكاته .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ طعن رقم ١٦٩١ سنة ١٨ ق )

## شركات

٥٨ - امكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أو في معاملتهم مع الغير .

انه وان كان الاصل فيما عدا شركة المحاصة ان الشركات لا تكون صحيحة الا طبقا للاوضاع التي نص عليها القانون وان شركة المحاصة تثبت بتقديم الفاتر والخطابات فان هذه الاحكام القانونية لا تمنع من امكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أم معاملتهم مع الغير .

( جلسة ١١/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ ق )

٥٩ - جواز اثبات الشريك في شركة تجارية فعلية وجودها في الماضي بكافة الطرق .

للشريك في شركة تجارية Société de fait ان يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وان يثبت من أجل ذلك وجودها في الماضي بكافة طرق الاثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة .

( جلسة ١١/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ ق )

٦٠ - نطاق سريان احكام القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الشركات المساهمة .

ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الاحكام المنظمة للشركات المساهمة في مصر ثم نص في المادة الخامسة على سريان بعض هذه الاحكام على ما يوجد في مصر من فروع او وكالات أو مكاتب الشركات المساهمة المنشأة في الخارج . فاذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه ان الشركة محل

الاتهام وإن اتفقت في بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها في بعض المسائل من حيث ألا يزيد عدد أعضائها على الخمسين وعدم طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام ، وقصر تداول الأسهم على الشركاء أو قيده بموافقتهم ، وإذ كانت هذه المسائل هي من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هذا النوع من الشركات حسب القانون الانجليزي ، وكانت هذه الشروط تتنافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصري ، فإنه لا يمكن القول بأن المشرع إذ تحدث عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجرى إكمامه على هذا النوع من الشركات ، وإن قال الحكم الذي يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع « شركة و ج موسى وشركائه ، فرع تابع لشركة موسى هانثسون لابن ليمتد بليفربول » لكونه لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفيما يتقاضونه من أجور ومرتب طبقا للمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ - و ١٢ من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

( جلسة ١٩٥٢/١/٣٠ طعن رقم ١٦١٢ سنة ٢١ ق )

٦١ - عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصريين المستخدمين في الشركة - نطاق المسؤولية الجنائية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة .

يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية ( الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصريين المستخدمين في الشركة ) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وأيس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتخب من الشركة بل أن الشارع جعلها مثليين في هذه المسؤولية في كل حال

يثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٠ )

٦٢ - اعتبار الشركة قائمة حتى تنتهى التصفية - ملكية موجوداتها للشركة لا للشركاء على الشيوع - عدم أحقية الشريك فى التصرف فى شىء منها .

من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائى الشركة ومدينيتها ان انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها فى غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء فلا يصح لاحدهم ان يتصرف فى شىء منها مما لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة يجعل تصرف الشريك فى المال الشائع مرتبطا بنتائجها .

(الطن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٨/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٨١١ )

٦٣ - ملكية الشركة للحصص والاموال والمنقولات - لا حق للشريك أثناء قيامها أو حال تصفيتها الا فى الربح .

تعتبر الشركة مالكة للحصص والاموال والمنقولات وليس لاي من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها الا الحق فى الاستيلاء على الربح .

(الطن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٤/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٨١١ )

٦٤ - تجاوز الشركة المساهمة دور التصفية - عدم خضوعها لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين ولجميع ما يتقاضونه من اجور ومرتبات .

ان شركات المساهمة التى تجتاز دور التصفية لا تخضع لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وهى النسب الخاصة بالحد

الادنى لعدد المستخدمين المصريين والمجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ،  
اذ ان العقاب لا يكون مستحقا الا اذا خولفت النسب المشار اليها آنفا حال  
مزاولة الشركة نشاطها العادى .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ٤٦٧ )

٦٥ - تضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى  
اداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها - توافر جريمة  
خيانة الامانة عند اختلاس احد الشركاء ما تسلمه من مال لاداء  
عمل فى مصلحة الشركة .

يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى اداء أعمال  
الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن  
حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى ، وبناء  
عليه فالشريك فى شركة محاصة الذى يسلم اليه مال بصفته هذه لاداء عمل فى  
مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكبا للجريمة  
المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٧١١ )

(والطن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٧٦٤ )

٦٦ - فرض المشرع الضريبة فى شركات التضامن على كل  
شريك - بما يتناسب وحصته فى الشركة - على ذلك .

ان المستفاد من نصوص المواد ٣٤ ، ٤١ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ والقوانين المعدلة له ، أن المشرع فرض الضريبة فى شركات التضامن  
على كل شريك شخصيا عن حصة فى أرباح الشركة تتناسب مع حقوقه فى  
الشركة ، وذلك تطبيقا لبدأ رجعية الضريبة من جهة ، وتوسعة على الشركاء فى  
حد الاعفاء بمعاملتهم فرادى لا مجتمعين من جهة أخرى ، الا أنه لم يمنع تقديم  
الاقرار الضريبى عن الشركة كلها من أى الشركاء أو المدير المعين للشركة ، بما

يجزىء عن تقديم كل منهم لاقرار منفرد ، اذ لا زالت الشركة فى هذا الخصوص مخاطبة كشخص معنوى مقيم عن أشخاص الشركاء ، وحينئذ لا تجوز مساعلة أى من: الشركاء الآخرين جنائيا عن الغش الذى قد يقع فى هذا الاقرار لعض أنهم شركاء فى شركة تضامن .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٦١ )

٦٧ - ضرائب - مسئولية الشركاء فى الشركة - حكم - تسبيب.  
متى كان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الاول بوصفه مديرا للشركة هو وحده الذى قدم لمصلحة الضرائب الاقرارات الضريبية المقلوب بعد صحتها عن أرباح الشركة وخصص الشركاء فيها ، وإن مصلحة الضرائب قبلت هذه الاقرارات وجرت على محاسبة الشركاء على أساسها ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة الطاعنين الثانى والثالث والرابع بوصفهم شركاء متضامنين ، عن جريمة الادلاء ببيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء الضريبة ، قولا بأن هذه الاقرارات لم تقدم الا بعد اطلاعهم عليها وموافقتهم على ما جاء بها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف الدعوى قد خلا تماما من هذه الاقرارات ، كما لم يرد ذكر الطاعنين المذكورين فى محاضر المناقشات التى أجرتها لجان الفحص الضريبى مع الطاعن الاول - مدير الشركة - وخلت أوراق الدعوى كذلك مما يعين على الجزم باطلاع هؤلاء الطاعنين على هذه الاقرارات أو موافقتهم عليها قبل تقديمها لمصلحة الضرائب حتى يسوغ اعتبارهم مسئولين جنائيا عن الغش الحاصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٦١ )

## شروع

الفصل الأول - أركان الشروع

الفصل الثاني - العقاب على الشروع

الفصل الثالث - تسبيب الأحكام

### الفصل الأول

#### أركان الشروع

٦٨ - متى تعتبر الجريمة مستحيلة .

ان الجريمة لا تعتبر فى عداد الجرائم المستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى ، فانه لا يصح القول بالاستحالة . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهمه وضعت مادة سامة ( سلفات النحاس ) فى طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله قاصدة بذلك قتلها فاسترابت المجنى عليها فى الطعام لارؤيتها لو أنها غير عادى به فامتنعت عن تناوله واحتفظت بجزء منه ، ودل التحليل على أنه به سما . فهذا يكفى لتحقيق جريمة الشروع فى القتل . أما كون كمية السم التى وجدت بالجزء الذى جرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذى وضعت فيه المتهمه السم للمجنى عليها .

( جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ طعن رقم ١٠٣٢ سنة ١٤ ق )

٦٩ - تقدير العوامل التى أدت الى وقف الفعل الجنائى أو خيبة

آثره - موضوعى .



ان تقدير العوامل التي انت وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت فى الدعوى أن المتهم وزميله أطلقا على المجنى عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب نظرف خارج عن ارادتهما ، وهو عدم احكام الرماية ، فانها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا معقب عليها فيه .

( جلسة ١٩٤٥/٧/٤ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٥ ق )

#### ٧٠ - صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع فى وقاع .

متى قال الحكم ان المتهم نفع المجنى عليها بالقوة وأرقدتها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط « الاستك » تحاول منعه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها فى يده وفك أزرار بنطلونه وجسم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فان ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع فى الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه .

( الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ س ٧ ص ١٠٧٩ )

#### ٧١ - محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المجنى عليها اختلاس

أشياء - لم تخرج عن حيازتها - يده على هذه الأشياء ليست الا يد

عارضه - اعتبار الواقعة شروعا فى سرقة لا خيانة أمانة

متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا يدا عارضة ليس من شأنها ان تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم ان دان المتهم بجريمة الشروع فى السرقة لم يخطئ القانون فى شيء .

( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣٢٠ )

٧٢ - ثبوت واقعة احراز المتهم للسلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع فى القتل بهذا السلاح .

ان ثبوت واقعة احراز المتهم للسلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع فى القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للاسباب التى بينتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى أن العيار النارى انطلق فى الهواء من الفرد الذى كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ من ٨٢١ )

٧٣ - صورة واقعة يتحقق فيها الشروع فى سرقة .  
مضى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الاقطنان من « عنبر الفرفة » بالشركة ووضعها فى أكياس بفناء المطبخ وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت فى دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتا للملكية وكانت تلك هى الوسيلة التى يستطيع بها التاجر أن يستلم الاقطنان بعد حلجها ، فان ما وقع من المتهم لا يعدو فى الحقيقة أن يكون شروعا فى سرقة وليس سرقة تامة .  
( الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ س ٩ من ٦٨ )

٧٤ - اعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ عقوبات اذا بدأ الجانى تنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة .

لا يشترط لتحقق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفى لاعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجانى بتنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة .

( الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ س ٩ من ٦٨ )

٧٥ - سكب المتهم سائل الكيروسين على نافذة الماكينة وهو

يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها يوفر شروعه فى جريمة الحريق العمد لاتيائه فعلا مرتبطا بها ارتباط السبب بالمسبب .

إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة طحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الافعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ، ويعد هذا الفعل شروعا لا مجرد أعمال تحضيرية .

(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ ص ١٠ ص ٣٦٠)

٧٦ - تسليم الوكيل بأجر الورقة التى فى عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها يكون جريمة خيانة أمانة لا شروعا فيها غير معاقب عليه .

جريمة خيانة الامانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، ويتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التى فى عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعا غير معاقب عليه .

(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ ص ١٠ ص ١٠٧٧)

٧٧ - تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة التى تصل إلى درجة الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة - من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، إذ أن المتهمين بهذا قد تعدوا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركا

وشأنهما تمت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة .

( الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ من ١١ ص ٤٦٣ )

٧٨ - الشروع - لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل فى تنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة - يكفى أن يبدأ الجانى فى تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة - مثال فى سرقة .

من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لاعتبار الفعل شروعا فى حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجانى فى تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن الاول يعد أن توجه إلى المخزن المعد لتفريغ « المازوت » لم يقد بالتفريغ واكتفى بإزالة « الرصاص » الذى يقفل به صنبور خزان السيارة وحصل على توقيع الطاعن الثانى على الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدى إلى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيخ الخفراء وجود « المازوت » بالسيارة وقام بضبطه فان ذلك يعتبر بدءا فى التنفيذ لجريمة السرقة لانه مؤد فورا ومباشرة إلى اتمامها ومن ثم فان الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعن الاول شروعا فى سرقة يكون قد طبق القانون على وجه صحيح .

( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٦٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٦٦ )

٧٩ - الجريمة المستحيلة - ماهيتها - الشروع :

لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض الذى يقصده الفاعل ، أما اذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى فلا يصح القول باستحالة الجريمة ، ولما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه قدم

الأوراق المزورة الى موظفى مؤسسة مديرة التحرير تقييدا لزعمه الكاذب بتوريد أجهزة استقبال إذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لادخل لارائته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا فى جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .  
( الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ س ١٦ من ٢٠٨ )

٨٠ - الشروع فى السرقة باكره - ما يلزم فى الاعتداء الذى يتوافر به :

لا يلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى السرقة باكره ، أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . ( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ من ٦٩ )

## الفصل الثانى

### العقاب على الشروع

٨١ - عقوبة العزل المنصوص عليها فى المادة ٢٧ عقوبات .  
جواز توقيعها فى حالة الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء .  
لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جنائية الامر الذى ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة فى كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس . ( الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ من ٧٤٣ )

٨٢ - عقوبة الغرامة النسبية فى جرائم اختلاس الاموال  
الاميرية انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها .

أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع فى الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه فى الجريمة الشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها فى حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة فى المادة ٤٦ سالفة الذكر يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح فى حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما فى حالة الشروع فتحديد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانونى الذى لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الاول يتصل بالطاعن الثانى الذى لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ ق - جملة ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ ص ٧٣٦ )

### الفصل الثالث

#### تسييب الاحكام

#### ٨٣ - التناقض المعيب .

إذا كانت المحكمة قد أثبتت فى موضع من حكمها أن التهمة المسندة الى المتهم ( وهى شروع فى قتل ) « ثابتة قبله ثبوتا كافيا من شهادة المجنى عليه (وهو مشبوه هارب من المراقبة مطلوب القبض عليه ) الدال على أن المتهم أطلق عليه العيار النارى قاصدا قتله بسبب الضغائن المستحكمة بين اسرة العدة وأبيه » ، كما أثبت فى موضع آخر منه رداً على دفاع المتهم من أنه كان فيما وقع منه حسن النية « أن هذا الدفاع غير مقبول قانونا لان ظروف الحادث تدل دلالة واضحة على أن المتهم لم يتخذ الاحتياطات الكافية لضبط المجنى عليه بل أطلق عليه العيار قاصدا اصابته دون وجود مبرر لذلك ، وكان فى مقدوره أن يطلق النار فى الهواء ارهابا أو يصوب العيار نحو قدميه اذا حسنت نيته كما

يزعم وقصد منع المجنى عليه من الهروب » ثم قالت عند تقديرها للعقوبة « انها ترى استعمال الرافعة معه لعدم وجود سوابق له ولانه فيما اقترفه كان مدفوعا بعامل الرغبة فى القبض على المجنى عليه الهارب » ، فهذا منها لا يسمع لمحكمة النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة ، هل كان المتهم يقصد الانتقام من المجنى عليه بسبب الضغائن التى اشارت اليها ، أو انه كان يؤدى واجبه عندما اطلق عليه النار مدفوعا بعامل الرغبة فى القبض عليه وهذا التضارب يعيب الحكم .

( جلسة ١٩٤٤/٣/٢٧ لمن رقم ٧٣١ سنة ١٤ ق )

#### ٨٤ - الخطأ فى الاستناد .

إذا اعتمد الحكم فى الاخذ بأقوال المجنى عليه فى جنائية الشروع فى القتل على أن المتهم كان قريبا منه قريبا كانت تتماهى معه المسافة بينهما مما مكن المجنى عليه من رؤيته رغم الظلام ، وكان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه شهد بأن المسافة بينه وبين المتهم وقت أن ضربه بالعار كانت مترين ، وكان الظاهر من مراجعة التحقيقات الابتدائية أن هذا المجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت مترين أو ثلاثة أمتار ، وكان المفهوم مما ذكره الحكم نقلا عن الكشف الطبى أن المسافة بين المجنى عليه وقوه البندقية كانت نحو متر ، مما مفاده أن المسافة بين المجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، وكانت الواقعة قد حصلت فى ليلة مظلمة ، فان هذا الحكم يكون واجب النقض لاعتماده فى نقطة هامة فى الدعوى على أمر لا سند له من الاوراق .

( جلسة ١٩٤٥/١١/١٩ لمن رقم ١٤٧٣ سنة ١٥ ق )

#### ٨٥ - عدم بيان الحكم بإدانة المتهم فى جريمة الشروع ما يفيد

توافر البدء فى التنفيذ وقصد ارتكابها - قصور .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة الى المتهم والدليل على توافرها فى حقه . فاذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة الشروع فى سرقة اطار من سيارة ولم يقل فى ذلك الا « انه حاول أن يركب

سيارة النقل من الخلف وكان بها اطار « فانه يكون معيبا اذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء فى التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التى لا تقوم جريمة الشروع فى السرقة الا بهما . ( جلسة ١٩٤٨/١/٦ طعن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق )

٨٦ - عدم جدوى تنصل الطاعن من اسهام الاصابات التى أحدثها بالمجنى عليه فى وفاته ما دام الحكم قد اثبت فى حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة الشروع .

من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فى أن يشير عدم اسهام الاصابات التى أحدثها فى التعجيل بوفاة المجنى عليه ما دام الحكم قد أثبت فى حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة مبررة فى القانون لجناية الشروع فى القتل .

( الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٢٤ )



## شهادة الزور

الفصل الأول - أركان جريمة شهادة الزور

الفرع الأول - الشهادة

الفرع الثانى - تفسير الحقيقة

الفرع الثالث - الضرر

الفرع الرابع - القصد الجنائى

الفصل الثانى - مسائل متنوعة

### الفصل الأول

أركان جريمة شهادة الزور

الفرع الأول - الشهادة

٨٧ - تحقق جريمة شهادة الزور بالنسبة للشريك فى الجريمة

المعفى قانونا من العقوبة اذا كذب فى شهادته بعد حلف اليمين .

ان الشريك فى الجريمة المعفى قانونا من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة . فاذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توفرت أركانها لان اعفاءه من العقوبة يجعله فى مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها . ( جلسة ١٩٣٥/١١/١١ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق )

٨٨ - الاقوال التى تصدر من المتهم على خلاف الحقيقة فى

مجلس القضاء لا تعد شهادة زور .

الاقوال التى تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم فى مجلس القضاء لا

تعد شهادة زور ، لا يحلف اليمين ، ولان أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به .

ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يدعى بصفته شاهدا ويقرر بالجلسة ، بعد

حلف اليمين القانونية ، ما يخالف الحقيقة ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة وذلك لان القانون لا يميز فى شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولان الحلف يقتضى قول الحق دائماً ولو كان الحالف مصلحة شخصية فى قول الزور لدرء شبهة عن نفسه . ( جلسة ١٩٣٦/١١/٢ طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ ق )

٨٩ - ادانة الشاهد بشهادة الزور فى الحكم المنقوض - استنفادته من نقض الحكم بالنسبة للطاعنين ونقضه بالنسبة له أيضا .  
متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند اعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ايدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فان نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا . ( الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٨٢ )

٩٠ - شهادة الزور من جرائم الجلسة - سلطة المحكمة فى توجيهها الى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه .

للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه فى الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هى من جرائم الجلسة ، ومن ثم فانه لا محل للنمى على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٥ س ٨ ص ٨٧٢ )

٩١ - وجوب توجيه تهمة شهادة الزور قبل قفل باب المرافعة .  
توجيه تهمة شهادة الزور ينطوى فى ذاته على معنى تنبيه الخصم الذى

تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

( الملن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ من ٥٨٣ )

٩٢ - الشهادة التي يسأل الشاهد على الكذب فيها أمام القضاء : هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة وإقابليتها التمهيم والتحقيق من صحتها من جهة أخرى - شهادة التسماع والشهرة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها .

الاصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد وبقينه من وجهة وإقابليتها التمهيم والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا إلى مجرد التسماع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقيق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسماع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فاذا كانت الاقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست الا انباء بما اتصل بعلمهما ، أو نقل لهما فان شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

( الملن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ من ١٠ من ٦١٢ )

٩٣ - عدم تحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبيل انتهاء المرافعة - الدعوى - مثال لتصور الحكم عن بيان اركان هذه الجريمة .

لا تتحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فاذا أثبت الحكم ان الطاعن قد عدل أمام المحكمة

المدنية الاستثنائية عن أقواله الأولى التى أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ،  
دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة فى هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم  
فى الدعوى التى سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تعدد الطاعن تغيير  
الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فانه يكون قاصراً عن بيان أركان الجريمة التى  
دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقى المحكوم عليهم  
معه - ولو لم يقدموا طعناً - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملاً بالمادة  
٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ص ٩٨٣ )

٩٤ - عدم جواز تكذيب الشاهد فى إحدى رواياته اعتماداً على  
رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك - ادانة المتهم فى جريمة  
شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستثنائية قد خالفت ما  
قاله أمام المحكمة الجزئية - خطأ .

لا يصح تكذيب الشاهد فى إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون  
قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذباً فى حالة وما يقرره صدقاً فى حالة  
أخرى إنما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التى تلابسه فى كل حالة ،  
مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على  
ظروف يترجح معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم فى  
جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستثنائية قد خالفت ما قاله  
أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه فى حد ذاته  
أن يؤدى إليها . ( الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ص ٩٨٣ )

٩٥ - جريمة شهادة الزور - أركانها .

لا تتحقق جريمة شهادة الزور إلا إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى  
انتهاء المرافعة فى الدعوى الأصلية بحيث إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة  
قبل انتهاء المرافعة فى الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن . ولما كانت

المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

( الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ من ١١٧٢ )

٩٦ - مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد أدبت أمام قضاء الحكم بعد حلف اليمين - ويقصد تضليله .

أن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور ، هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالاً يعلم أنها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الشهادة المسندة إلى المطعون ضده لم تحصل أمام القضاء ، وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة ، فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢ من ٢٢ من ٣٨٤ )

#### الفرع الثاني - تغيير الحقيقة .

٩٧ - مناط الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء .

الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها الاقتناع لابتئانها على عيان الشاهد وبقينه من جهة وإمكان تحميمها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد السماع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالسماع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ويرفعه إلى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . وإن كان ذلك كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست

الا انباء بما يدعى أنه اتصل إلى علمه بالتسامع فالكذب فيها غير معاقب عليه .  
( جلسة ١٢/٢/١٩٤٠ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق )

٩٨ - تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل الدعوى .  
انه وان كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور ان تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، الا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فاذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى « وليس من شأنها أن تغيد أحدا أو تضره ، فلا عقاب . وإن فاذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها ان جنسية المتوفى المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أبيت فيها الشهادة فانها تكون على حق اذا هي اعتبرت ان الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .  
( جلسة ٢١/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٢٤٨ سنة ١٥ ق )

٩٩ - كفاية تعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة لقيام جريمة شهادة الزور .  
لا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .  
( الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ من ٥٨٣ )

### الفرع الثالث - الضرر

١٠٠ - تحقق الجريمة ولو لم يكن لدى الشاهد نية الايقاع بالتهمة .

لا يشترط قانونا العقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم الذى شهد عليه ، بل يكفى فى ذلك أن يكون من شأن الشهادة ان تسبب ضررا ، يعقاب برىء أو تبرئة مجرم .

( جلسة ١٩٣٦/١١/٢٠ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق )

١.١ - تحقق الجريمة ما دامت الشهادة من شأنها أن تؤثر فى الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل .

يكفى فى جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها ان تؤثر فى الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . وإذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذى أدبت الشهادة زورا لمصلحته .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٧ ق )

١.٢ - عدم تحقق الجريمة اذا عدل الشاهد فى الجلسة عن أقواله الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى .

اذا كان الشاهد قد عدل فى الجلسة عما سبق له أن أيداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره فى شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة فى الدعوى فان أدانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة فى القانون .

( جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٢٠ سنة ٢٥ ق )

### الفرع الرابع - القصد الجنائى

١.٣ - توافر القصد الجنائى بكتاب الشاهد عن علم وإرادة ليشلل القضاء بقطع النظر عن الباعث .

يكفى لتوفر القصد الجنائى فى شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم وإرادة فيعمد إلى تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن الباعث .

( جلسة ١٩٤٧/١١/١٧ طعن رقم ٤٩٦ سنة ١٧ ق )

١.٤ - عدم تحدث الحكم بالادانة عن القصد الجنائي استقلا لا يعيبه ما دام توافره مستقادا مما أورده .  
ان القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها أن يكون الشاهد قد تعدد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، وليس يضير الحكم عدم تحدثه عن هذا القصد استقلا ما دام توافره مستقادا مما أورده الحكم . ( جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٠ ق )

١.٥ - اشتراط القانون لمساعدة الشاهد زورا قصده الى الكذب وتعده قلب الحقيقة في مجلس القضاء يسوء نية - الشهادة بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات لا توفر هذا القصد .  
يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده إلى الكذب وتعده قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء ويسوء نية - فإذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة اذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطئ في تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠ ص ٦١٢ )

## الفصل الثاني

### مسائل متنوعة

١.٦ - سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من النياية العمومية .  
للنياية والمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود ، ولا يصح عد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد . ( جلسة ١٩٤٦/١/٧ طعن رقم ١٢٠ سنة ١٦ ق )



١٠٧ - لا تعارض فى الحكم الاستثنائى الذى أيد الحكم الابتدائى فيما يتعلق بادانة المتهم وتبرئة الشهود من تهمة شهادة الزور .

لشاهد أن يعدل فى الجلسة عما سبق له ابدائه من الاقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بعد توجيه ورأى فى شهادتهما ما يثبت كذلك أن الشهود الآخرين الذين أشهدهم المجنى عليه وأخوه رأوا الحادث وعرفوا الجانى ولكنهم تباطأوا معه ولم يقرروا الحقيقة فادانهم بشهادة الزور ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت الحكم الابتدائى فيما يتعلق بادانة المتهم وورات الشهود من تهمة شهادة الزور لما رآته من أن أقوالهم أمام المحكمة لا تخرج فى جوهرها عما قرره فى التحقيق الابتدائى فلا تعارض فى هذا الحكم بين براءة الشهود وادانة المتهم .  
( جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ طعن رقم ٢١٠٣ سنة ١٧ ق )

١٠٨ - سلطة المحكمة فى تأجيل الحكم فى دعوى شهادة الزور للجلسة المحددة للحكم فى الدعوى الاصلية .  
ان القانون اذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى فى الحال بشأن ما يقع من الجنب والمخالفات فى الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل ان ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الاصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة واذن فمتى كانت الدعوى بشهادة الزور قد أقيمت على المتهم أثناء استمرار المرافعة فى الدعوى الاصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الاصلية فى وقت واحد ، فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم فى دعوى شهادة الزور قد تأجل صوره للجلسة المحددة للحكم فى الدعوى الاصلية .  
( جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٢١ ق )

١٠٩ - شهادة التسامع والشبهة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التى فرض القانون العقاب على الكذب فيها وهى الشهادة التى لها

### فى ذاتها قوة الاقتناع .

الأصل أن الشهادة التى يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هى التى تكون لها فى ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للتحصيل والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التى لا ترجع الا إلى مجرد التسماع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود فى القانون لتعذر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسماع من اعتبار فى بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شأنه تغيير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه إلى مرتبة الشهادة التى فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فإذا كانت الاقوال التى أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست الا أنباء بما اتصل بعلمهما ، أو نقل لهما فان شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢ س ١٠ من ٦١٢ )

١١٠ - لا يجوز تكذيب الشاهد فى قول اعتماده على قول آخر بغير دليل - ادانة المتهم فى جريمة شهادة الزور لمجرد اختلاف روايته أمام المحكمة الاستئنافية عما قاله أمام المحكمة غير صحيح . لا يصح تكذيب الشاهد فى احدى رواياته اعتماده على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذبا فى حالة وما يقرره صدقا فى حالة أخرى انما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التى تلبسه فى كل حالة ، مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم فى جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على اساس صحيح من شأنه فى حد ذاته أن يؤدى إليها . (الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ من ٩٨٢ )

١١١ - الشهادة الزور - تناقض اقوال الشاهد - عدم كفايته

### بذاته للحكم بالادانة .

الاصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد ككنا في حالة ، وما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلبسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الاخرى . ومن ثم فان ادانة الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العدة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة اليه وإلى الطاعنين الاول والثاني - المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة - وبالتالي فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين والاحالة .

( الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/٤ ص ١٦ )

١١٢ - وجوب بيان الحكم - في جريمة شهادة الزور - موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة - وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة - وتأثير ذلك على مركز الخصوم - والضرر المترتب عليها - وتعمد قلب الحقائق - عن قصد وسوء نية - والا كان قاصرا .

من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة ، وما غير في الحقيقة فيها ، وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى ، والضرر الذي ترتب عليها ، وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو اخفاها عن قصد وسوء نية والا كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي سمعت فيها الشهادة ، وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المتهم

الاصلى فى الدعوى ولم يستظهر تعمد الطاعن قلب الحقائق أو اخفاها عن قصد وسوء نية بقصد تضليل القضاء . فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

( الملن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ٢٤٠ )

١١٢ - دفاع المتهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة ردا على دفاع الاخير باستغلال جهله بهما والحصول على توقيعه على العقد المدعى تزويره - دفاع جوهرى - سكوت المحكمة عنه ايرادا وردا - قصور .

مضى كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة شهادة الزور تأسيسا على أنه شهد زورا أمام المحكمة المدنية فى قضيتين مدعيتين بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضده وابنه كان عقدا صحيحا فى حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التى يعلمها من حصول ذلك البيع بينه وبين المطعون ضده وحده دون ابن هذا الاخير ، وكان دفاع المطعون ضده قد قام على أنه قد استغل ثقته فيه وانتهن فرصة جهله بالقراءة والكتابة فهو لا يعرف من أمرهما سوى توقيعه . واستوقعه على ذلك العقد بزعم أنه عقد صلح مبرم بينه وبين الطاعن انهاء للمنازعات التى كانت مرددة بينهما ، وقد استبان من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن كان قد صمم فى دفاعه - الوارد فى مذكرته المصرح له بتقديمها - على أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذى ادعاه وطلب تحقيق ذلك . لما كان ما تقدم وكان هذا الدفاع - فى خصوصية الدعوى جوهريا لما قد يترتب على ثبوته من تغيير وجه الرأى فيها فقد كان يتعين على المحكمة أن تنتبه له وتظن اليه وتتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يسوغ اطراحه ، أما انها قد سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ولم تعمل على تحقيقه وأقسامه حقه فان حكمها يكون معيبا بالقصور مستوجبا للنقض مع الاحالة . وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه النقص .

( الملن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ٣٣٤ )

## شيك بدون رصيد

- الفصل الأول - أركان الجريمة
- الفرع الأول - الفعل المادى للجريمة
- الفرع الثانى - القصد الجنائى
- الفرع الثالث - أن يكون للشيك تاريخ واحد
- الفصل الثانى - ما لا يؤثر فى توافر الجريمة
- الفصل الثالث - نظر الدعوى والحكم فيها
- الفصل الرابع - تسبيب الأحكام
- الفصل الخامس - مسائل متنوعة

### الفصل الأول

#### أركان جريمة شيك بدون رصيد

#### الفرع الأول - الفعل المادى للجريمة

١١٤ - عدم تقديم الشيك فى الميعاد المعين فى المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفة .  
انه وان كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمرا بالدفع - ومنها الشيك - يجب تقديمها للصرف فى الميعاد المعين فى المادة المذكورة الا أن عدم تقديم الشيك فى هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفة ، ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وانما يخوله فقط أن يثبت - كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور - أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل فى منفعة  
( جلسة ١١٤٧/١١/٤ طعن رقم ١٣٨٦ سنة ١٧ ق )

١١٥ - الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من

### العقاب اذا لم يكن له رصيد مقابل .

الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب اذا لم يكن له رصيد مقابل ، فان المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به الا عند المطالبة بقيمته .

( جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طعن رقم ٤٣ سنة ١٨ ق )

١١٦ - استظهار المحكمة أن تخطى المتهم عن الشيك كان نهائيا لوكيل المستفيد وليس على وجه الوديعة . تحقق الركن المادى للجريمة . متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخطى فيه الساحب نهائيا عما سلمه لهذا الوكيل فان الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٢ )

١١٧ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - حكم الشيك الاسمى : جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وذلك يصدق على الشيك الاسمى فيخضع لحكم المادة ٢٢٧ عقوبات ، الا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة انما تتم بهذه الافعال وحدها دون غيرها من الافعال التالية لذلك وأنها لا تقع الا على من تحرر الشيك باسمه ، ولما كان الشيك الاسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التى يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فان الحكمة من العقاب تكون منتفية فى هذه الحالة .

( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٨ س ٢٢ ص ١٢ )

١١٨ - شيك بدون رصيد - تقديمه إلى البنك - قيمته :

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة .

( الملحق رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ س ٢٢ من ٩٣٥ )

#### ١١٩ - متى تتحقق أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد :

من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما أنه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدني حائز لقوة الشيء المقضي بأن الشيك حرر ضمانا لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه

الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون . ( الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٧٨ )

١٢٠ - إذا انتقلت ارادة الاعطاء بسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره انهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء .  
الاصل أن اعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد ، إنما يكون على وجه يتخلل فيه الساحب نهائيا عن حيازته ، بحيث تتصرف ارادة الساحب الى التخلل عن حيازة الشيك ، فإذا انتقلت الارادة لسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره عليه ، انهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء .  
( الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢٢ ص ١٨٣ )

١٢١ - جريمة اعطاء شيك بلا رصيد - كيف تتم :  
تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . ولا يؤثر فى ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على أنه يستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعته فى صحة تاريخ اعطاء الشيك موضوع الدعوى .  
( الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ ص ٢١٩ )

١٢٢ - شيك بدون رصيد - جريمة - أركانها :  
من المقرر - فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد - أنه لا يكفى أن يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب وقت اصدار الشيك لكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما افاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشفا للجريمة التى تحققت



بإصدار الشيك وإعطائه المستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها . لما كان ذلك . وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار الشيك فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتفق وصحيح القانون .

( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٥ من ٢٩ من ٧٧٥ )

### الفرع الثاني - القصد الجنائي

**توافر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .**

إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت في محضره أنه انتقل إلى المحكمة التجارية واطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك ( محل الشكوى ) عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لامر فلان بتاريخ كذا . وإنه قد تأثر عليه في نفس التاريخ بالرجوع إلى الساحب وأن المحقق ارفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة ، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو تاريخ الاستحقاق وأن المجنى عليه قدمها للبنك في نفس التاريخ فأعيدت إليه فهذا يكفي لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائي الذي يكفي فيه أن يعطى التهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

( جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ١١١٤ سنة ٢١ ق )

**١٢٤ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوافر سوء النية لا يقبل منه التعلل بإشهار الفلاسه - ذلك الدفاع لا يستأهل رداً .**

يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في

تاريخ اصداره ، فلا عبء بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه ، اذ أنه كان متعينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .  
( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ ص ١٧٥ )

#### ١٢٥ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - سوء النية فيها :

من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسئولية الجنائية ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .  
( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٢ من ١٥ ص ٧١٢ )

#### ١٢٦ - أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .

من المقرر أن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى تجرى الورقة مجرى النقود فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ، ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا وهو لاحق لانتهاء الوكالة عن البنك التى يدعيها الطاعن فان مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبل منه الادعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله . كما أن سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبء بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب

عليه بتجميد الاعتماد المفتوح به ما دام أنه يسلم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقر به أيضا في المذكرة التي قدمها ببغاؤه إلى محكمة ثانية درجة .

( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٢/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٨ )

#### ١٢٧ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - القصد الجنائي فيها

- توافره :

سوء النية - وهو القصد الجنائي - يتحقق في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ سحبه ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده .

( الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦٦٦/٢/٨ س ١٧ ص ٢٧٨ )

#### ١٢٨ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - توافره

- بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره - افتراض هذا العلم في حق الساحب .

سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب اذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ، ولا محل لاعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لان طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة - وهو اصدار الشيك - يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد ، الذي يأمر بالسحب عليه ، فاذا هو أدخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده اطلاقه في التداول . ولا يغنى في ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك ،

بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١ س ١٧ من ١٠٢٧ )

**١٢٩ - اصدار الساحب أمرا بعدم الدفع . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد . لا عبرة بالاسباب التي دفعت إلى اصداره**

ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت إلى اصداره لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لوقوع هذه الجريمة .

( الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ س ١٧ من ١١١٥ )

**١٣٠ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - أركانها .**

ان جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وقاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وقاء تجرى مجرى النقد في المعاملات ، اما عبارة بسوء نية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائي العام أى انصراف ارادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أى نوع كان .

( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ من ١٠٢٧ )

**١٣١ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - ماهيته .**

من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد

علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره وهو أمر مفروض فى حق الساحب ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، اذ ان على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

( الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ من ١٣٦٦ )

### ١٣٢ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة :

لا تلتزم المحكمة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائى فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، اذ أن المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة فيكفى فيها القصد الجنائى العام ويستفاد العلم من مجرد اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

( الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٧ من ٢٢ من ٤٩٧ )

### ١٣٣ - لا يكفى فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته :

تنتقل ملكية مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه إليه ولا يكون للساحب أى حق على الشيك بعد أن سلمه للمستفيد فلا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء لصاحبه ، بل أنه لا يكفى أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التى تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى وسواء عاصر

هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

( الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ من ١٤٢ )

١٣٤ - سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد - الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك - لا يؤثر فى قيام الجريمة ما دام لم يكن له رصيد ولم يسترده الساحب من المستفيد .

من المقرر أن سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره وهو أمر مفروض فى حق الساحب ومن ثم فإن نعى الطاعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكون فى غير محله ، ولا يجديهِ - اثباتا لحسن نيته وفاءه لقبمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المدعى بالحقوق المدنية .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٣ من ٢٧٤ )

١٣٥ - سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق :

من المقرر أن سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق - لما كان ذلك - فإن الاسباب التى ساقها الطاعن للتدليل على حسن نيته من توقيعه على الشيكين بسبب المعاملات التى كانت قائمة بينه وبين المدعى وما اقتضته من اصدارهما ضمنا لوفائه بالتزاماته ومن أنه وقت اصدارهما كان داننا المدعى بصفته لا مدينا لا تنفى توافر القصد الجنائى لديه ولا تؤثر فى مسئوليته الجنائية ، ولا على المحكمة أن هى التفتت عن الرد على مناهى نفاعه فى هذا الشأن كما أنها صاحبة الحق فى تقدير قيمة ما يقدم اليها من أوراق .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٨٠ من ٢٥ من ٢٤٢ )

**١٣٦ - القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد -**

**قصد عام - متى يتحقق ؟**

القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكنى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل - فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق .. جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ من ٢٧٨ )

**١٣٧ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - ما يعرفه :**

يتوافر هذا القصد الجنائي باعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له ومقابل للسحب أو باصداره أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، اذ ان مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار ان الوفاء به كالتقود سواء ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دعت صاحب الشيك إلى اصداره اذ أنها لا اثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواغث التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق .. جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ من ٢٧٨ )

**١٣٨ - مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في**

**تاريخ السحب - يتحقق به القصد الجنائي .**

ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أعطاه في تاريخ السحب .

( الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق .. جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ من ٣٠ من ٢٧٤ )

**الفرع الثالث - أن يكون للشيك تاريخ واحد**

١٣٩ - الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ عقوبات -

ان الشيك الذى تقصده المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل للشرائط المبينة فيها انما هو الشيك بمعناه الصحيح أى الذى يكون أداة وفاء توفى به الدين فى المعاملات كما توفى بالتقود تماما ، مما يقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما ، فاذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح عدما شيكا معاقبا على اصداره ، وذلك لانها لا تكون أداة وفاء وانما هى أداة ائتمان ولانها فى ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١ طعن رقم ١٨٦٧ سنة ٢١ ق )

١٤٠ - الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل الا تاريخاً واحداً ، وكان لا يقابلها رصيد للوفاء قابل للسحب فى تاريخ الاصدار ، فهذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر فى ذلك ما تدعيه الطاعة من أن الشيكين قد أصدرتا فى تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما أو أنه حصل اتفاق بينها وبين المجنى عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١ طعن رقم ١٤٦٦ سنة ٢١ ق )

١٤١ - الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

اذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد ، فان تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة انه وقت تحريره لم يكن به تاريخ - ذلك يكون خطأ فى القانون فان اعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد فى وضع التاريخ قبل تقديمه الى



المسحوب عليه . ( جلسة ١٠/١/١٩٥١ طعن رقم ٦٨ سنة ٢٢ ق )

#### ١٤٢ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق عن تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالادفع مستحق الاداء لدى الاطلاع - فإن الحكم إذا اعتبرها شيكا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن . ( جلسة ١٠/١/١٩٥٢ طعن رقم ٧٨ سنة ٢٢ ق )

#### ١٤٣ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه . ( جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٧٥ سنة ٢٤ ق )

#### ١٤٤ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

العبارة في تعريف الشيك أنه أداة وفاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله ، فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل الا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

( جلسة ٧/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٦٧٨ سنة ٢٥ ق )

#### ١٤٥ - حمل الشيك تاريخا واحدا - عدم قبول ادعاء المتهم بأن

الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بأشهار افلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد أشهر الافلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ من ٦٣ )

**١٤٦ - حمل الشيك تاريخا واحدا - اعتباره أداة وفاء ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحريره :**

إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل الا تاريخا واحدا ، فإنه يكون في حكم القانون التجارى أداة وفاء - لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١ من ٦٧٠ )

**١٤٧ - متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يكون قد صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المستفيد الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق :**

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه ، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من أن توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ اجراءات دعوى الصلح الواقع بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي جعله يعجز عن أداء هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ذلك بأنه متى كان التاريخ المنون بالشيك هو المعتبر قانونا تاريخ اصداره وكان توقيع الحجز والبدء في اجراءات دعوى

الصلح الواقع قد تم قبل هذا التاريخ وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحيز والبدء في اتخاذ تلك الاجراءات وفى وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب ، وقد أقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزا عن توفير مقابل الوفاء بقيمته مما تتحقق معه الجريمة .

( الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ من ٢٣ من ٢١٩ )

#### ١٤٨ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - أركانها - دفاع -

تسبيب معيب - مثال :

من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تقتضى أن يتوافر فى الشيك عناصره المقررة فى القانون التجارى ، ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد والا فقد مقومات كاداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يترتب عليه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، بما ينفي معه على المحكمة تمحيصه ورده إلى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما يدفعه .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ من ٤٤٢ )

#### الفصل الثانى - ما لا يؤثر فى توافر الجريمة

#### ١٤٩ - تحقق الجريمة بمجرد صدور الامر من الساحب الى

المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع :

ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الامر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع . ( جلسة ١٩٥٢/٤/٨ طعن رقم ٨٢ سنة ٢٢ ق )

#### ١٥٠ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى خاصة بدعاوى

الرجوع على الساحب اذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه -

تحويلها الساحب اثبات أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل  
في منفعة .

المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجارى خاصة بدعوى الرجوع  
على الساحب اذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهى تخول الساحب أن  
يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل فى  
منفعته . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ س ٧ من ٦٢٧ )

١٥١ - مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التى  
يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته التجارية .

مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على تخلفها  
فقدان الشيك لصفته فى القانون التجارى .

(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/١٩ س ٨ من ٦١٢ )

١٥٢ - لا اكراه فى استعمال حق قانونى - توافر حالة  
الضرورة عند وجود خطر يهدد النفس دون المال - لا عبء بقول  
المتهم أنه أصدر الشيكات مضطرا ازاء غلق محله واحاطة دعوى  
اشهار الافلاس به .

قول المتهم أنه انما أصدر الشيكات مضطرا بعد أن أغلق محله واحاطت به  
دعوى اشهار الافلاس ، فعد إلى إصدار الشيكات للخلاص من الخطر المحقق  
به - هذا القول مردود بأن الاكراه بمعناه القانونى غير متوافر فى الدعوى ، لأن  
الشركة الداتنة استعملت حقا خولها اياه القانون ، فلا تتربى عليها فى ذلك ،  
وبأن المعروف قانونا أن حالة الضرورة لا تتوافر الا اذا وجد خطر يهدد النفس ،  
وانها لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢ س ١٠ من ٦٦٩ )

١٥٣ - لا عبء فى الجريمة بسبب تحرير الشيك والقرض منه

ولا يعلم المستفيد بعدم وجود رصيد للساحب .

لا عبء في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه .

(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٧٠ )

١٥٤ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد - لا أثر للنوافع على قيامها - لا عبء بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع - يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .

ان مراد الشارع من العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات هو حماية الشيك من التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود . ولا عبء بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية . كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة العامة للمواد الجزائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٢ في الطعن ١٠٨٤ لسنة ٢٢ قضائية ، ذلك بأن هذا القضاء لم ينشأ الخروج على ذلك الأصل الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض وحرصت على تأييده في الحكم المشار إليه ، ولم تستثن منه إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإبادة .

(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٧ )

١٥٥ - للمدعى المدني في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة - طلب

### القضاء بقيمة الشيك - غير جائز :

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب فى عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر الذى لحق به من جراء تلك الجريمة ، فإن هذا الطلب يكون جائزا قانونا .

( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ س ١٧ ص ٨٣٢ )

### ١٥٦ - تقديم المستفيد الشيك للبنك فى تاريخ اصداره . غير

لازم لوقوع الجريمة .

لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك فى تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى مقوماته .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٤ س ١٧ ص ١٠٠٥ )

### ١٥٧ - انتقال ملكية مقابل الوفاء للمستفيد بمجرد اصدار

الشيك وتسليمه اليه - تقديم الشيك للصرف لا شأن له فى توافر أركان الجريمة :

ان ملكية مقابل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه ، أما تقنين الشيك للصرف فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، أما افادة البنك بعدم وجود الرصيد فليست الا اجراء كاشفا للجريمة التى تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى وسواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٤ س ١٧ ص ١٠٠٥ )

### ١٥٨ - شيك يتون رصيد - اثبات حسن نية الساحب - ما لا

يصلح دليلا على ذلك .

إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء الشيك، إلا أنه لم يقدم دليلاً يقطع في انتفاء هذا العلم ولا يغنيه في ذلك - اثباتاً لحسن نيته - مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك .

( الملن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ من ١٣٦٦ )

١٥٩ - تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجارى - لا يزيل صفته كشيك - ولا يخلو الساحب استرداد مقابل الوفاء - كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل لمصلحته .

لأن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك ، يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة ، إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يخلو الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يخوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور ، أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعت .

( الملن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ من ٥٦٢ )

١٦٠ - عدم تقديم الشيك للمحكمة - لا ينفي وقوع جريمة

إصداره بدون رصيد :

من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة ، لا ينفي وقوع الجريمة ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لما كان ذلك ، وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب ضم الشيك وكان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه بالإدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر الاستدلالات ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اطلاع المحكمة على الشيك محل الجريمة ، يكون غير سديد .

( الملن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ من ٢٨ )

### ١٦١ - عدم تقديم الشيك في الميعاد - أثره

ان عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته .

( الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ ص ٥١ )

### ١٦٢ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - الوفاء الجزئي لا قيمة

له :

لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيك إلى المدعى بالحق المدعى ما دام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .

( الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ ص ٥١ )

### ١٦٣ - توقيع الشيك على بياض - دون بيان قيمته وتاريخه لا

يؤثر على الصك كشيك - ما دام قد استوفى بياناته قبل تقديمه للمسحوب عليه . أساس ذلك .

أن توقيع الساحب للشيك على بياض ، دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ، أو دون إثبات تاريخ به ، لا يؤثر على صحة الشيك ، ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن اعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ ، يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيئتين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

( الطعن ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ص ٣٦٦ )

### ١٦٤ - عدم ايجاب القانون تحرير بيانات الشيك بخط الساحب

- خلو الشيك من توقيع الساحب - اعتباره ورقة لا قيمة لها ولا يؤيه بها في التعامل .

لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأنه اذا خلا من هذا التوقيع يكون



ورقة لا قيمة لها ولا يؤخذ بها فى التعامل .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ من ٢٦٦ )

١٦٥ - علم الساحب للشيك بعدم وجود مقابل وفاء فى تاريخ اصداره هو علم مفترض فى حق الساحب .

يتوفر سوء النية فى جريمة اصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه ، فلا عبرة بما يرفع به الطاعن من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحجز على حسابه الجارى لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ اجراءات تحقيق الديون فى دعوى الصلح الواقعى . (الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ من ٢١٩ )

١٦٦ - احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب لا يصلح مجردا سببا من اسباب الاباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التى تبين للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .

ان احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التى أبيع فيها الساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح مجردا سببا للاباحة . (الطن رقم ٩١٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٢ من ١٠٨٣ )

١٦٧ - تداول الشيك بالطرق التجارية متى كان صادرا لحامله أو لامر شخص معين أو لاذنه - تطهيره تطهيرا صحيحا ينقل ملكيته إلى المظهر اليه ويخضعه لقاعدة تطهيره من الدفوع - تحقق صفة المظهر اليه الاخير فى المطالبة بالتعويض الناشئ عن جريمة اصدار

### الشيك بدون رصيد - الدفع بانتفاؤها ظاهر البطلان .

من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل قيمته إلى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهير الدفع بما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك ، فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر اليها الأخيرة فى المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها ، ولا يكون الحكم المطعون فيه معيبا إذا هو التقت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن لكونه دفاعا قانونيا ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٥ س ٢٤ ص ٩٢٦ )

### ١٦٨ - قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد - عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه - النعى بأن تحرير الشيك كان تأمينا لعمليات تجارية - لا يقبل .

من المقرر أن الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويقضى عن استعمال النقود فى المعاملات ، وما دام أنه قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأمينا لئبته الناشئ من عمليات تجارية جرت بينه وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية أو أنه وفى قيمة الدين الذى حررت الشيكات تأمينا له ، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات . كما أنه لا عبرة فى قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه ، ومن ثم فإن مما ينعاه الطاعن فى هذا

الصدد يكون على غير أساس .

( الملحق رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١/٢/١٩٧٤ م ٢ من ١١٩ )

١٦٩ - كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يكن هو

محور بياناته .

لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤخذ بها في التعامل .

( الملحق رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ م ٢٥ من ٢٤٢ )

١٧٠ - توقيع الساحب للشيك على بياض لا ينال من سلامته

طالما استوفى بيان القيمة وتاريخ التحرير قبل تقديمه للمسحوب . عليه - علة ذلك - إعطاء الشيك بدون إثبات القيمة أو التاريخ مفاده أن مصدره قد فوض المستفيد في ملء هذين البياتين قبل تقديمه للمسحوب عليه دون أن يلزم بإثبات ذلك التفويض على من يدعى خلاف هذا الظاهر اثباته .

توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه . إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البياتين قبل تقديمه للمسحوب عليه . وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه . وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعه على الشيكين موضوع التداعى ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمهما للمدعى تسليما صحيحا

فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى فى استكمال بياناتهما بإثبات تاريخ لهما وتحديد قيمتهما يكون استخلاصا موضوعيا سائغا لا رقابة لحكمة النقض عليه .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ ص ٢٥ من ٢٤٢ )

١٧١ - حالة ضياع الشيك وما يجرى مجراها - وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد - هى فقط التى تجيز للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء - علة ذلك - علو حق الساحب فى هذه الحالات على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة - الادعاء بخيانة أمانة التوقيع على الشيك وملء بياناته على الواقع لا يضعف فى دفع المسؤولية على اصداره ولا يصلح مجردا سببا لإباحة هذا الفعل - علة ذلك - هذا الادعاء يستلزم حمايته إقامة دعوى به .

من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل فى حكمها - وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد - هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لايد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة - لما كان ذلك - فانه لا يجدى الطاعن ما يتلوع به لنفى مسئوليته الجنائية بقوله : ان المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملأ بيانات الشيكين على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد اليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض هذا فضلا عن أن الحكم قد دلل تدليلا سائغا على أن دفاع

الطاعن: في هذا الشأن يفتقر إلى الدليل المثبت له .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٢ )

١٧٢ - عدم تأثير السداد اللاحق لقيمة الشيك - على جريمة إصداره بدون رصيد قائم وقابل للسحب .

لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها . لما كان ذلك ، فإن منعى الطاعن بسداده قيمة الشيك موضوع الاتهام بعد صدور الحكم الابتدائي لا يؤبه به .

( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١٤ من ٢٧ من ٦٤٥ )

١٧٣ - شيك - عدم التوقيع عليه - يجعله ورقة لا قيمة لها .

لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وفقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير . لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل ، فإن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يستحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ من ٢٩ من ٦٦١ )

١٧٤ - شيك - عدم إثبات قيمته - إثبات ذلك - مثال :

إن إعطاء الشيك للصائر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فرض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقييمه إلى المسحوب عليه وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ و . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ من ٢٩ من ٦٦١ )

### ١٧٥ - اصدار شيك - مسئولية جنائية - قصد خاص :

لا عبء بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام الجريمة . ( الملحق رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢ ص ٢٩ ص ٦٦١ )

### ١٧٦ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه - لا ينفي

جريمة اعطائه بدون رصيد .

لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد دائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن النعي على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لاغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

( الملحق رقم ١٩٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ ص ٢٠ ص ٣٧٤ )

## الفصل الثالث

### نظر الدعوى والحكم فيها

### ١٧٧ - رفع الدعوى المباشرة بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي

توفرت له مقوماته - امتناع القول برفعها قبل الاوان .

متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الاوان وانتفت الحاجة إلى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي حذر الشيك ضمانا لتنفيذها . ( الملحق رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ ص ٤٩٦ )

١٧٨ - إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل ميعاد استحقاق كل منها فى تاريخ معين - وجوب اعمال المادة ٢٢ عقوبات .

متى كانت . الوقائع كما أثبتتها الحكمان أن المتهم قد أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها فى تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع فى أن ما وقع من المتهم انما كان وليد نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٢٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

( الملن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ من ٥٨٢ )

١٧٩ - دفاع المتهم بأن الشيك يحمل تاريخين وطلبه الاطلاع عليه - دفاع جوهرى - استناد الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا- اخلل بحق الدفاع : دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر فى قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل فى موضوع الدعوى ذاتها - فاذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا ، فان ذلك لا يكفى ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع والحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

( الملن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٧ س ١١ من ٢٠٨ )

١٨٠ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفى وقوع الجريمة متى ثبت سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية - للمحكمة الاخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند مطابقتها للاصل :

عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية - والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل .  
( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ س ١١ ص ٢٧٢ )

١٨١ - دفاع المتهم بأن الجمعية التى يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب وأن البنك أخطأ فى الامتناع عن الصرف - وجوب تمحيص المحكمة هذا الدفاع أو الرد عليه والا كان حكمها مشويا بالقصور .

إذا كان الحكم قد دان المتهم بكونه أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الجمعية التى يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب وأن البنك المسحوب عليه امتنع خطأ عن الصرة ، ويبدو وجه حق وهو دفاع هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل مكتفية بقولها أن الجريمة المستندة إلى المتهم قد اكتملت أركانها فى جانبه ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور مستوجبا للنقض .

( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١ ص ٦٦٧ )

١٨٢ - شيك بدون رصيد - المطالبة بقيمته ليست تعويضا عن جريمة إعطائه بل بكونه رصيد :

استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطائه بكونه أن يكون له رصيد ، بل هى عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم به .

( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١ س ١٢ ص ١٢٤ )



١٨٢ - تحرير الشيك وتوقيعه - من الاعمال التحضيرية - التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر جريمة اعطاء شيك بدون رصيد عليها - اختصاص المحكمة التي تم اعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها - بنظر تلك الجريمة :

تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع عليه بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أدلة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات. أما الافعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية ، واذا كان ذلك . فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرتها . يكون قد بنى على خطأ في توليل القانون . اذ المولى عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد .

( الملن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ من ٢١ من ١٩٦٥ )

١٨٤ - تحريك الدعوى الجنائية - في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - لا يشترط شكوى المجنى عليه - اقامة دعوى مدنية للمطالبة بقيمة الشيك - لا تأثير لها على سير الدعوى الجنائية .

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرها المشرع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ومن ثم فان مسلك المجنى عليه ليس من شأنه أن يؤثر على السير في الدعوى أو على الحكم فيها واذا كان من المقرر أن قيمة الشيك هي دين سابق على وقوع الجريمة غير مترتب عليه ، فان التجاء المجنى عليه إلى القضاء المدني - بفرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى الجنائية أو على الحكم فيها .

( الملن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١١ من ٢٧ من ١٩٩٢ )

١٨٥ - تداول الشيك بالطرق التجارية - متى صدر لحامله أو لامر شخص معين أو لأذنه - انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير - أثره - خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع - وقوع جريمة المادة ٣٢٧ عقوبات على المظهر اليه - حقه فى الادعاء المباشر متى أصابه ضرر من الجريمة :

من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لامر شخص معين أو أذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تطهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهيره من الدفع مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك ل امره وإنما يتعداه إلى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تطهيره ولا يحول تطهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة فى هذه الحالة على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم وجود صفة للمظهر اليه فى الادعاء المباشر لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل الرد عليه .

( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١٤ س ٢٧ ص ٦٤٥ )

١٨٦ - كفاية ايضاح مادة العقاب بالحكم الابتدائى والاستئنافى :

لما كان الثابت أن الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المؤيد له والمطعون فيه قد بين مادة العقاب بالنسبة لجريمة اصدار شيك بنون رصيد فان ما ينهاه الطاعن من قصور الحكم فى بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة لا يكون له أساس . ( الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٨ ص ٨٩٧ )

#### الفصل الرابع - تسبيب الاحكام

#### ١٨٧ - عدم بيان الحكم بالإدانة أن الورقة التي أصدرها المتهم

هى شيك - قصور .

أن المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب الا على الشيكات دون غيرها من الاوراق التجارية أو السندات وذلك فانه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هى شيك ، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر اثنين على البنك محررين على ورق عادى ، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشروط الشيك كما هو معروف به فى القانون ، فانه يكون قاصر البيان وأجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ طعن رقم ٢٦٢ سنة ١٦ ق )

#### ١٨٨ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط

الشكلية والموضوعية للشيك - اغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فى الحكم .

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة اعطائه شيكا بدون رصيد المسندة اليه ، استنادا إلى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وإن جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد فى وجه طعنه انه اراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يرد عليه . وكان الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، الا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فان الحكم يكون مشويا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/١ س ١٢ ص ٥٨٤ )

١٨٩ - شيك بنون رشيد - قصد جنائي - حكم تسييبه -

تسييب معيب :

متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن فى جريمة اعطاء شيك بنون رشيد بقوله « أن علمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التموين بالجيش يعقود التوريد والبنك بورود المستخلصات المستحقة له اليه يوميا بانتظام ، وأنه يحيط بظروفه المالية التى نبت عنها توقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره » فان الحكم يكون قد قصر فى استظهار القصد الجنائي وأقام قضاء على فروض . ذلك أن علم الطاعن بمديونية لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ومن ثم فان الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ س ٢٢ من ٤٠ )

١٩٠ - ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التى تدخل

للساحب المعارضة فى صرف قيمته اذا ما أتاها بنية سليمة - على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم والا كان حكمها معيبا ومنطويا على الاخلال بحق الدفاع :

من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التى تدخل للساحب المعارضة فى صرف قيمته اذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة قبل الحكم بإدانة المتهم . إذ هو دفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فاذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها معيبا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ من ٥٠ )

١٩١ - ابداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة

اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة اليه وبين جريمتي اصدار شيكين آخرين موضوع دعويين كانتا منظورتين مع الدعوى الاولى - دفاع جوهرى - على المحكمة أن تعرض له والا كان حكمها معيبا بالقصور :

مضى كان يبين من المفردات أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة اليه ( موضوع الطعن المائل ) وبين جريمتي اصدار شيكين آخرين المنظورتين معها ( موضوع الطعنين الآخرين ) المحررين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة وإن اختلفت مواعيد استحقاقها فقد أعطاهما الطاعن جميعا الى الشركة المشار اليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها عن عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات استنادا إلى وحدة النشاط الاجرامى . وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن الحالى بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق فقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة . ( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٧٩٢ )

١٩٢ - تغليس حامل الشيك - سبب مشروع للمعارضة فى

صرف قيمته - دفاع جوهرى - مؤدى ذلك :

تغليس حامل الشيك من الاسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى . وإذلك أضحى الأمر بعدم الدفع فى هذا النطاق - المؤتم بالمادة ٣٢٧ من قانون العقوبات - قيذا وأردا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات اسباب الاباحة لاستناده اذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى القانون - ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن أسس دفاعه على أنه انما أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعون ضده كان فى حالة افلاس وأقعى وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب اشهار

افلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك ، مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من نفاق فى هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم اذ هو نفاق جوعرى من شأنه ان صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . أما وقد خلا حكمها من ايراد هذا الدفاع الجوهرى ولم يتناوله بالتحصيل ، فإنه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب مما يعيبه ويبطله ويتعين نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٣٠ )

١٩٣ - اصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد  
والى يوم واحد عن معاملة واحدة - أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى اصدار أيهما - مثال لتسبيب معيب :

من المقرر أن اصدار المتهم لعدة شيكات - كلها أو بعضها - بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة - أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه - وفقا لما تنقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الاجرامات الجنائية - بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه : « اذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها الا بالعلن فى الحكم بالطرق المقررة قانونا » . وكان الحكم المطعون فيه قد أكتفى فى الرد على الدفع بقوة الأمر المقضى بالقول بأن التاريخ والقيمة يختلفان فى كل من الشيكين ، دون أن يبين ما اذا كانا قد حرا فى تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات المجنى عليه أم أن كلا منهما يختلف فى ظروف تحريره والأسباب التى دعت إلى اصداره ، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة فى كل من الشيكين المشار اليهما ، لا ينفى بذاته أن اصدار كليهما كان وايد

نشاط اجرامى واحد تنتضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى فى اصدار أيهما ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما أثير من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ س ٢٢ ص ٦٧٣ )

#### ١٩٤ - تداول الشيك بالطرق التجارية وأثر تطهيره الصحيح -

تطهير الشيك لا يحول دون وقوع جريمة المادة ٢٣٧ عقوبات على المظهر اليه - قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة مصدر الشيك بعد أن ظهره المستفيد الى شخص آخر تأسيسا على أن الشيك لم يعد بتطهيره أداة وفاة - خطأ فى تطبيق القانون :

من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لامر شخص معين أو إنته فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تطهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمة إلى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهيره من الدفع ، مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ، وانما يتعداه إلى المظهر اليه الذى أصبح مالكا لقيمت فور تطهيره ولا يحول تطهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، بل تقع الجريمة - فى هذه الحالة - على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . لا كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ أسس قضاؤه ببراءة المطعون ضده من تهمة اصدار الشيك بدون رصيد على أن الشيك موضوع الاتهام لم يعد أداة وفاة تقوم به هذه الجريمة بعد أن ظهره المستفيد إلى شخص آخر ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ص ٢٣ )

١٩٥ - توقيع الساحب للشيك على بياض - دون اثبات قيمته أو تاريخه - مفاده تفويضه للمستفيد في تحرير هذه البيانات - عدم تأثير ذلك على صحة الشيك ما دام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للبنك :

من المقرر أن توقيع الساحب للشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى البيانات التي يتطلبها القانون قبل تقديمه للمسحوب عليه إذ أن إعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه ، ولما كان لا يوجد في القانون ما يلزم بأن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب وكان الطاعن لا ينازع في استيفاء الشيكات موضوع الدعوى لسائر البيانات عند تقديمها للبنك المسحوب عليه ولا يجحد توقيعه عليها وأنها استوفت الشكل الذي يتطلبه القانون كي تجرى مجرى النقود في المعاملات فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها كذلك وأدان الطاعن بتهمة إصداره تلك الشيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للسحب يكون قد طبق حكم القانون تطبيقاً سليماً .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ ص ٢٤ من ٣٥٥ )

١٩٦ - ما يشترط لتحقيق أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد :

مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معيناً هي الشيك وإعطاءه أو مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجميده . ثم سوء النية . ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف



وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكافية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداء أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما ولم يعن بتمحيص ما اذا كان الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل اصدار الشيك وبدون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيعه كان لاحقا على اصدار الشيك المذكور ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد افادة البنك بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع والحجز على الرصيد فان الحكم يكون قاصرا .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ ص ٢٦ من ١٦٢ )

**١٩٧ - عدم استظهار حكم الادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - أمر الرصيد من حيث الوجود والكافية والقابلية للصرف - قصور :**

من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكافية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب لكون بحث علة ذلك ، فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان .

( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ ص ٢٧ من ٤٦١ )

١٩٨ - ادانة المتهم بتزوير شيك واستعماله - استنادا إلى تمسكه به وانه محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة فى تزويره - عدم كفايته ما دام قد أنكر توقيعه عليه ولم يثبت أن التوقيع له - مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل أو الشريك - لا يكفى لثبوت العلم بتزويرها :

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتهمة تزوير شيك واستعماله استنادا إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وإقراره بأنه هو الذى حصر بياناته وأنه صاحب المصلحة الوحيد فى تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى ، نون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره ما دام أنه ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارب التزوير أو اشترك فى ارتكابه ، ولما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٧ من ٧٩٢ )

١٩٩ - استئناف - نظره والحكم فيه - تزوير - الادعاء بالتزوير - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوافره - شيك بدون رصيد :

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاؤه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع

لتبني الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت أطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠ ص ٢٩ من ٧٥٧ )

٢٠٠ - الأمر بوقف صرف شيك - الدفع بأن الشيك تم عن

طريق مشوب بجريمة نصب - دفاع جوهري :

لما كان البين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأما محكمة ثانية درجة أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدما ثمن شراء قطعتي أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - يبيعان أرضا لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماية لئله أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذي دان الطاعن أخذا بأسبابه بون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته ، وكان دفاع الطاعن - أنف البيان - الذي ضمنه المذكرات سالفة الذكر يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يفيقه أن ارتأت أطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٨ ص ٣٠ من ٨٠٥ )

## الفصل الخامس مسائل متنوعة

٢٠١ - أين تقع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ؟ فى مكان اعطاء الشيك إلى المستفيد - ولو كان البنك المسحوب عليه يقع فى مكان آخر :

إذا كان مما أوردته الحكم المطعون فيه أن اصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما إلى المستفيد قد تم فى جدة وقد عاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطى قيمة الشيكين فى تاريخ السحب فإن جريمة اصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت فى حقه بكافة أركانها القانونية فى مكان حصول الاعطاء للمستفيد وهو جده ولو كان البنك المسحوب عليه يقع فى مصر .

( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ م ١٣ من ٨٤٦ )

٢٠٢ - شيك بدون رصيد - مسئولية جنائية - فاعل أصلى - وكالة :

مضى كان الثابت أن الطاعن هو الذى أصدر الشيك بوصفه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فانه يكون مسئولًا ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أجلها .

( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٥/٢/١٩٦٢ م ٢٢ من ١٠٢ )

٢٠٣ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له - اعتباره كالوفاء الحاصل بالنقد - ليس للساحب استرداد قيمته أو العمل على تأخير الوفاء به لصاحبه - يستثنى من ذلك الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع فحسب .

الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقد بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع

التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة ، فلا محل لنتزع الطاعن - في صدد نفيه مسئولية الجنائية - بسابقة وفاته بقيمة الشيك فيما أوفى به من السندات التي يقول أنه أصدر الشيك ضمانا لها .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١٠٠٥ )

#### ٢٠٤ - شيك بدون رصيد - تداوله :

وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق من آل اليه الحق الثابت به بطريق الميراث .

( الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ من ١٨ ص ٥٥٦ )

#### ٢٠٥ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - مراد الشارع من

العقاب فيها ؟ لا عبرة بالدافع على قيامها .

ان مراد الشارع من العقاب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجرى مجرى النقود ، ولا عبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك إلى اصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية .

( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ من ١٩ ص ٤٩٧ )

#### ٢٠٦ - متى يعد المحرر شيكا ؟

إذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لاحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ويجرى مجرى النقود في المعاملات .

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٢ ص ١٥٢ )

## ٢٠٧ - قوة الامر المقضى فى جريمة شيك بدون رصيد - لا

تمتد الى السبب الذى من أجله أصدر الشيك - علة ذلك .

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة اعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة إلى الدعوى المدنية التى ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية ، الا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوبا إلى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذى استطرده اليه من أنه أعطى مقابل دين معين . ( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٢٧ )

## ٢٠٨ - مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان

الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه :

نصت المادة ٢١٧ من قانون الاجرامات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه » وهذه الاماكن قسائم متساوية فى القانون لا تفاضل بينها ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

( الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ س ٢٣ من ١٤٢ )

## ٢٠٩ - شيك - اختلاف تاريخ تحريره عن تاريخ استحقاقه -

اثر ذلك - محور تاريخ تحريره - ادعاء بالتزوير - وسيلة دفاع - سلطة محكمة الموضوع .

حتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن - من أن الشيك موضوع الدعوى قد حور فى تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ اصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا الطاعن إلى اتخاذ طريق الإدعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاء - وأطرحه تأسيسا على أن المحكمة لم تتبين من اطلاعها على

ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المبنى ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل امضاء الطاعن على نحو ما زعم واستدلت المحكمة من ذلك ومن ابداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على قساد ذلك الادعاء وكان ما أورده الحكم سائفاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجاية طلب ندب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

(الطن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ من ٢٤ من ١٩٧٣)

٢١٠ - نعى الطاعن بأنه أكره على توقيع الشيك لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد - لا يتوافر به الاكراه بمعناه القانوني - ما دامت الشركة قد استعملت حقاً خولها آياه القانون .  
ان ما ينعاه الطاعن بدعوى أنه أكره على اصدار الشيكات موضوع التهمة وأنه إنما أصدرها مضطراً لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد ، مرئود بأن الاكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى لان الشركة قد استعملت حقاً خولها آياه القانون فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ من ٢٥ من ١٩٧٤)

٢١١ - الدلع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك - عدم جواز اثارته أمام النقض لأول مرة .

مضى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار انه كان تحت تأثير اكراه عند ما أصدر الشيكات موضوع التهمة فلا يقبل منه اثارة

الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(اللمن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ من ٢٥ من ١١٩ )

٢١٢ - افادة البنك بالرجوع على الساحب - لا تفيد بذاتها عدم وجود رصيد للشيك - وجوب بحث أمر الرصيد وجودا وعدما وكفايته وقابلية السحب .

يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن تبحث في أمر الشيك واستيفائه لشروطه الشكلية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ومن ثم فانه ان كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بعدم توافر أركان الجريمة في حق المطعون ضده لجرد ان افادة البنك اقتصررت على عبارة الرجوع على الساحب وأن هذه العبارة لا تقطع في أن المطعون ضده ليس له رصيد قابل للصرف دون أن تبحث المحكمة رصيد المطعون ضده في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرطا الكفاية . (اللمن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ . جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ من ٤٠ )

٢١٣ - شيك بدون رصيد - المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك - السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعا حكم الضياع :

من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالاتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لا يمس الاصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضمن استثناء يقوم على سبب الإباحة فمجال الاخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد في التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له في حالة اصدار الشيك مقابل ثمن



لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لان الامر لا يرقى إلى جريمة النصب ، بل هو لا يعدو اخلاصا من المستفيد بالالتزام الذى سحب الشيك بناء عليه . ( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٢٧٨ )

٢١٤ - شيك بدون رصيد - جريمة - لا جدوى من التعلل  
بالدوافع أو ظروف اصدار الشيك :

لا يجدى الطاعن ما يثيره حول الاسباب والظروف التى أحاطت باصدار الشيك أو الدوافع التى أدت به إلى سحب الرصيد ، كما أنه لا يجديه ما تدرع به فى صدد نفي مسؤوليته الجنائية بقالة أنه كان ضحية جريمة نصب من جانب الشركة المدعية بالحقوق المدنية بسبب اكتشافه تلف البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها ، لأن هذه الحالة - وهى فى خصوصية الدعوى المطروحة - لا تدخل فى حالات الاستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق احدى جرائم سلب المال .  
( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٢٧٨ )

٢١٥ - عبارة عدم وجود رصيد للساحب وعبارة عدم وجود حساب جار - تلتقيان فى معنى واحد هو تخلف الرصيد .

ان عبارة عدم وجود رصيد للساحب التى استخلصها الحكم من اجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التى يستند اليها الطاعن فى أنها كانت اجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك الى البنك هما عبارتان يتلاقيان فى معنى احد فى الدلالة على تخلف الرصيد ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من وجود خطأ فى الاسناد يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ س ٢٠ ص ٣٧٤ )

## صابون

٢١٦ - مناط التائيم طبقا للمادة الثانية من القرار الصادر فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ فى شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجاريتها - دفاع جوهرى - مثال :

مناط التائيم طبقا للمادة الثانية من القرار الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٥٥ فى شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجاريتها - وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - هو أن يكون الزيت معدا للطعام ، ومن ثم فإن دفاع المتهم بأن الزيت الذى جرى تحليله كان مجهزا للاغراض الصناعية ، يعد دفاعا جوهريا كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه أو ترد عليه بسبب سائغة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، ولا يكفى لإطراحه استناد الحكم إلى ما أرسله محرر محضر الضبط من أن تحرياته دلت على أن المتهم عرض الزيت للاستهلاك الآسمى .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ س ١٩ من ٢٣٦ )

٢١٧ - جريمة انتاج الصابون - تحقق العنصر المادى فيها بمجرد ثبوت النقص فى النسب المقررة قانونا .

يتحقق العنصر المادى فى جريمة انتاج الصابون بمجرد ثبوت النقص فى النسب المقررة قانونا . ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم ألا يكون هناك ضرر من نقص المواد المكونة للصابون .

( الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ من ٥٨١ )

٢١٨ - اثبات الحكم مسئولية الطاعن عن انتاج الصابون على نحو مخالف للقانون - افتراض علمه بالغش .

متى كان الحكم قد أثبت مسئولية الطاعن عن انتاج الصابون على نحو

مخالف للقانون ، فإن علمه بالغش الذي جرى يكون مفترضاً طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين رقم ٢ ، ٥ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة في حاجة إلى التحدث عنه . (الظمن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ من ٥٨١ )

٢١٩ - اذاعة الحكم للطاعن على سند من مسئولية الفعلية عن جريمة انتاج الصابون طبقاً لاقاراره بأنه المحلل الكيميائي المسئول - لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيلة الشركة .  
مضى كان الحكم لم يستند في اذاعة الطاعن إلى أنه يمثل شخصاً اعتبارياً هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دأبه على سند من أنه مسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون . ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في القانون ، وبهذا ما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيلة للشركة وعن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير سديد . (الظمن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ من ٥٨٢ )

٢٢٠ - غش صناعة الصابون - مخالفة - أثرها :  
نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوي عقب ختمه على ٥٠ ٪ على الاقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضاً دهنية وراتنجية مما يدل على تشدد القانون في مراعاة نسبة تلك الاحماض حماية للمستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأذى الامر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في تكوينه معاً فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن في الصابون الذي أنتج عن الوزن المرقوم على القطع ويدخل بخار الماء في تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المسندة اليه بل تتضمن غشاً في وزن الصابون . فضلاً عن الغش في نسبة الاحماض

الداخلة فى تكوينه . هذا ويفرض صحة ما يدعيه الطاعن فى طعنه كله فان ما وقع منه من انتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الاحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة يعتبر تذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالعقوبة التى أوقعها عليه الحكم طبقا للمواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذى عمل به الحكم أيضا لانطباقه على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره فى طعنه كله من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون أو الاخلال بحقه فى الدفاع .  
(الطنن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٢٢ من ٥٦ )

## ٢٢١ - جريمة الغش - لا يقبل من الصانع التذرع بجعله مواد صنعه - صناعة الصابون - تطبيق القانون - المخالفة .

ان علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له ، اعتبارا بئى الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة فى تكوينه ولا يقبل التذرع بجعله وإلا تادى الامر إلى تعطيل أحكام القانون . يدل على ذلك - فى خصوص صناعة الصابون - أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ فى شأن صناعة وتجارة الصابون بعد أن نص فى المادة الثانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الانواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ ٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضا دهنية وراتنجية بشرط الا تزيد نسبة الاحماض الراتنجية فيه على ٢٠ ٪ من مجموع الاحماض ، أوجب فى المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكلوى فى جميع الانواع والرتب على حد معين واعتبر - فى هذه الحالة وحدها - زيادة نسبته مخالفة لا جنحة اذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذى تقل فيه نسبة الاحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائما فى حق الصانع طبقا للقانونين رقمى ٤٨

لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته محيلا في بيان العقوبة اليهما ، ولا يكون مخالفة الا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التى حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، وبذلك فان الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائما فى حقه بقيام منجبه من صنعه وهو ثابت على النوام ، لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله الا فى حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لإعتبارات تيسيرية لا تنفى الأصل المقرر فى هذا الصدد .  
( الممن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ من ٥٦ )

## صحافة

- الفصل الأول - حرية الصحفي
- الفصل الثاني - مسؤولية الصحفي عن جرائم النشر
- الفصل الثالث - القذف على حق الموظف العام
- الفصل الرابع - التحريض على قلب نظام الحكم
- الفصل الخامس - حق نشر الاجراءات القضائية
- الفصل السادس - انتخابات نقابة الصحفيين

### الفصل الأول - حرية الصحفي

٢٢٢ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي لا يمكن تجاوزها الا بتشريع خاص :

حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها الا بتشريع خاص . ( الملحق رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ص ٢٤٨ )

٢٢٣ - صحفي - حرية - نطاقها .

حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ، ولا يمكن أن تتجاوزها الا بتشريع خاص . ( الملحق رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٦ س ١٣ ص ٤٧ )

### الفصل الثاني - مسؤولية الصحفي عن جرائم النشر

٢٢٤ - مسؤولية رئيس التحرير عن جرائم النشر :

رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لاحكام قانون العقوبات والمسئول اداريا طبقا لاحكام قانون المطبوعات يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا أى أنه يجب أن

يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الاشراف واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرأ عنه هذه المسؤولية بعد أن أخذها على نفسه رسميا بقيامه بالاجراءات التي يقتضيها قانون المطبوعات والا لاصبح في استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلى عن هذه المسؤولية بارادته ، ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسؤولية التي تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسؤولية باثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة أو أنه وكل إلى غيره القيام بأعمال التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسؤولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بأن الانسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا فهي اذن مسؤولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل اثبات في جرائم النشر ومتى كان الامر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ويجب قصر تلك المسؤولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسؤولية الفرضية إلى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رئاسته فعلا . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم بل هم مسئولون أيضا غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية فيجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات . ( جلسة ١٩٣٤/٢/٥ طعن رقم ٢٧٨ سنة ٤ ق )

٢٢٥ - سلطة محكمة النقض في تقدير مرامي العبارات التي

يحاكم عليها الناشر :

متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات

التي يتأخذ بسببها وكانت هذه العبارات هي نفس الواقعة المعزوة الى المتهم والمثبتة بالحكم ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما اذا كان قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أو لا - لا تستطيع ذلك الا اذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامي القريبة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائما حق فحص تلك العبارات للغرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقدير الذي تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . أما القول بأن البحث في وقوع اسناد المطاعن إلى المجنى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع فصلا نهائيا لا معقب عليه لمحكمة النقض فقول غير مقبول .

( جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طعن رقم ١٤١٨ سنة ٣ ق )

## ٢٢٦ - أساس المسؤولية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة

١٩٦ ع .

ان القانون اذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطابعين ثم البائعين والموزعين والملصقين ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة اذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة فان نصه هذا محله فقط - حسبما هو واضح به - معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلاً أصليا في الجريمة ولا علاقة له بعقاب من منهم - كائنة ما كانت مرتبته - يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي اتخذ منه وصفه مستورا أو طابعا أو بائعا أو موزعا أو ملصقا متى كان عالما بما حوته الورقة التي تحمل الجريمة فان ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لا على أساس أنه فاعل أصلى بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة في الجريمة التي قصد إليها والتي وقعت بناء على فعله .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦ طعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق )



٢٢٧ - تعريف الجريدة المعاقب على إصدارها بدون أخطار طبقا للقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ .

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه « يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم أصدر نشرة دينية في أوقات غير منتظمة وكان ما أصدره منها ثمانية أعداد في خمسة عشر شهرا وأنه لم يخطر للبرية بصورها فعاقبته المحكمة على أنه أصدر جريدة بدون أن يخطر عنها الجهة المختصة فانها لا تكون قد خالفت القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طعن رقم ٣٦٢ سنة ٢٢ ق )

٢٢٨ - مسئولية رئيس تحرير الجريدة - اعفاء - عبء الإثبات.

لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على إعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية في إحدى حالتين : « الأولى : إذا أثبت أن النشر حصل بغير علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر . والثانية : إذا أرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر » ، وكان موجب هذا الاعفاء في كل من حالتيه المتقدم ذكرهما قد ورد استثناء من الأصل العام الذي تقضى بمسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية إفتراضية ، فإن عبء إثبات توفر الاستثناء في صورتيه انما يقع على كاهل المتهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ما دفع به الطاعن من اعفائه من المسئولية لعدم اثباته موجب الاعفاء وتحقق شروطه - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن في أسباب طعنه - فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ ص ٣٦ من ٥٦٧ )

### الفصل الثالث

#### القذف في حق الموظف العام

٢٢٩ - البحث في سلامة نية القاذف محله أن يكون الطعن موجها إلى الموظف العمومي أو من في حكمه - عدم قبول الدليل على صحة وقائع القذف في غير هذه الحالة .

متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الجهة القانونية .

( الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ٢٤٨ )

٢٣٠ - كناية القصد العام - افتراضه عندما تكون العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها - لا ينفي القصد اعتقاد القاذف صحة وقائع القذف .

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لاجبت عقاب المقتوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض اذا كانت عبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقذمة .

( الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ٢٤٨ )

٢٣١ - حسن النية المبيح لإثبات صحة وقائع القذف في حق

**الموظف العام هو اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف والخدمة المصلحة العامة .**

استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف والخدمة للمصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضفائى أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن فى هذه الحال اثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف ، بل تجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به . ( الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ م ١٠ م ١٠٥٥ )

**٢٢٢ - القذف - اعادة النشر - هى فى حكم القانون كالتنشر الجديد - م ١٩٧٧ع - أثر ذلك .**

يستوى أن تكون عبارات القذف أو السبب التى أذاعها الجانى منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر فى حكم القانون كالتنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسئولية الجنائية أن يتنزع بأن تلك الكتابة انما نقلت عن صحيفة أخرى - اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تتطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٠ م ١١ م ٩٢٩ )

**٢٢٣ - سلطة محكمة النقض - جرائم النشر - قذف - قصد جنائى .**

لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما هى ثابتة فى الحكم فان لها فى جرائم النشر أن تستظهر مرامى العبارات لتبين أن كانت تكون جريمة أم لا . واذا استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها وأنها تمس شرف المقتوف فى حقه - وهو مورد المطعون ضدهما -

وأنها لو كانت صادقة لوجب عقابه أو احتقاره والخط من كرامته فقد أنزلت حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى واعتبرت الفعل الذى ارتكبه الطاعن فى حق المورث مؤثما ويستوجب مساعته قانونا وكان دفاع الطاعن فى خصوص النقد المباح انما هو فى واقعه لا يخرج عن كونه دفاعا منصبا على انعدام القصد الجنائى لديه وقد تناولته محكمة النقض فى حكمها الذى تبناه الحكم المطعون عليه الاخير وردا عليه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وجاء خلوا من عيب القصور .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ من ٢٢ ص ٦٨٥ )

٢٢٤ - مقال صحفى - ضرر - حكم - تسببيه - بيان عناصر الضرر - ليس بلازم :

اذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى مبنائه يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره فى أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطنن فى نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة ان هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الامر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها . ( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ من ١٥ ص ٦٨٧ )

٢٢٥ - النقد المباح - ما ليس كذلك .

من المقرر أن النقد المباح هو ابداء الرأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الخط من كرامته، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه ، لما كان ذلك ، وكانت عبارات المقال موضوع الاتهام شائنة ومن شأنها لو صحت استيجاب عقاب المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها فان ما ينعه الطاعن على الحكم بقالة أن تلك العبارات انما

كانت من قبيل النقد المباح يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ س ٢٦ من ٥٦٧ )

## الفصل الرابع التحريض على قلب نظام الحكم

### ٢٣٦ - معنى الحكومة .

الحكومة Gouvernement فى ماهيتها القانونية هى السيادة فى مظهرها العلمى de souverai nete miseen oeuvre أى السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها فى الناس ، فكل الضوابط والاحكام الكلية التى تحدد سير السيادة فى تحقيق سلطانها فى الناس هى التى يتكون منها فى مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والاحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحدثت فى بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى هى ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هى الوثائق الاساسية التى تتكفل ببيان ذلك النظام وتقريره وهى لا غرض من وضعها الا هذا البيان والتقرير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر ، حتى الحقوق المدنية العامة التى تقر عادة فى أوائل الدساتير ليست على التحقيق الا ضوابط تحدد مدى السيادة والى أى حد يجب وقوف سلطانها . ( جلسة ١٩٢٢/٢/١٤ طعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق )

### ٢٣٧ - المقصود بعبارة «نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى» .

ان عبارة « نظام الحكومة . المقرر فى القطر المصرى » الواردة فى المادة ١٥١ المعدلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم فى نوعه أى فى أساسه الاجمالى المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية ، وراثية ، نيابية ، تصدق لغة أيضا على هذا النظام فى صورته

التفضيلية المقررة بباقي مواد الدستور .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٤ طعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق)

## ٢٣٨ - الشروع فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤/٢

عقوبات .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعلنوا منشورا يستفاد من عباراته أنه يتضمن تحييدا لنظام الحكم السوفيتى وبعاية للمذهب الشيوعى وحضا للعمال على اعتناقه ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره فخرج هذا الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ للمنشور وزجاجة الغراء يبيعون بها الصاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم أوقف لأسباب لا دخل لارادتهم فيها وهى ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم المنشور وزجاجة الغراء فإن ما وقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروعا فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ ع . (جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٢٤ سنة ٢ ق)

## ٢٣٩ - متى يتوغل عنصرى الجريمة المادى والادبى ؟

أن الشارع إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الإزراء به « إنما عنى الطعن الذى يكون المقصود به تعريض الدستور ، وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم فى البلاد وتحديدها وإدارتها وإلى ما أراد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كراهيتها أو الإزراء بها .

ولم يعن الطعن فى حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام بمشخصاتهم إذ أن القانون - قد قرر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة فى نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التى هى باعتبارها نوات معنوية بحتا تحتاج لحمايتها إلى نص خاص بها هو الذى وردت به المادة المذكورة كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها فقها وما هو مستفاد من مذكرتنا

الايضاحية في جملتها . وإذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض عن كراهة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا بها فإنه لا نزاع في أنه يجب على كل حال - لكي يتوافر في الجريمة عناصرها المادية والادبية - أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها ، ثم أنه إذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذه المادة موجها في الظاهر إلى هيئة معينة أو أشخاص معينين ومسندا في الواقع إلى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفادا من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها . ( جلسة ١٣/٥/١٩٤٠ طعن رقم ٩٩١ سنة ١٠ ق )

#### ٢٤- أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/٧٤ عقوبات .

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العلانية بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويج والتحريض من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص . ( جلسة ١٨/٥/١٩٥٤ طعن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق )

#### ٢٤١ - صورة واقعة يتوافر معها جريمة التحريض والترويج .

إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا من مطابقة بعض النشرات التي ضبطت مع الطاعن مع النشرات التي ضبطت عند المتهم الثاني ، ومن اعتراف المتهم الثاني بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة ، ومما انتهت اليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثاني الخطاب المتضمن نشرات بعنوان « المقاومة الشعبية » ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية واستخلص أن الطاعن هو الذي أرسل للمتهم الثاني النشرات التي ضبطت عنده - فإن ما انتهت اليه المحكمة في هذا الشأن يتوافر معه التحريض والترويج .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥٤ طعن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق )

## الفصل الخامس حق نشر الإجراءات القضائية

٢٤٢ - حصانة النشر - قصرها على الإجراءات القضائية العلنية - نشر التحقيقات الأولية أو الابتدائية أو الادارية أو ما يتم بالجلسات التي حد من علنيتها - تجريم ما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والاحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما جرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتها ، كما أنها مقصورة على اجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الادارية لان هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهدها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وأحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسؤوليته ، وتجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة . ( الملحق رقم ٦٢١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٧ )

## الفصل السادس انتخابات نقابة الصحفيين

٢٤٣ - وجوب انعقاد الجمعية العمومية في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة اعمالا لنص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ - قرار مجلس النقابة بدعوة أعضائها إلى اجتماع الجمعية العمومية في أول مارس سنة ١٩٥٧ بدلا من الموعد السابق



### بسبب العنوان الثلاثي - صحيح .

ان ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة مزاوالت من الشئون التي يختص بها لا يسلبه مباشرة ما خوله القانون من اختصاص عند زوال موجبات تلك الضرورة ، ومن ثم فان الاجراءات اتخذها مجلس النقابة من اعلان عن ميعاد الاجتماع العادى وتفتح باب الترشيحات فى أول مارس سنة ١٩٥٧ - لا فى ٧ ديسمبر ١٩٥٦ كما تقضى بذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ التى حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية العادى فى يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة - هى اجراءات صحيحة ولا غبار عليها ما دام لم يتسن له تحقيق ذلك ابان الظروف الاستثنائية التى حلت بالبلاد لمناسبة العنوان الثلاثى عليها والذي بدأ فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتوقف الا خلال شهر ديسمبر من تلك السنة والتى اقتضت اعلان حالة الطوارئ واعادة العمل بأحكام القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام العرفية .

(الطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩)

### ٢٤٤ - النقص على تأجيل الجمعية العمومية بسبب عدم توافر

العدد القانونى - ليس بيانا حصريا لاسباب التأجيل .

ان ما نص عليه الشارع من تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانونى للحاضرين ليس بيانا حصريا لاسباب التأجيل وانما هو معالجة للصورة العادية التى لا يصح فيها عقد الاجتماع عند الدعوة اليه لأول مرة وتختلف العدد اللازم قانونا لصحة الانعقاد .

(الطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩)

### ٢٤٥ - قرار مجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك

فى مياعاده - سلطته فى العول عنه - المادة ٥٨ من القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ .

متى كان المجلس بعد أن بحث ظروف من شطب اسمه من الاعضاء لعدم

سداده الاشتراكات فى ميعاده على ضوء التظلمات والشكاوى المقدمة منهم قد عدل عن قراره السابق واعتبره كأن لم يكن ملتصقا لهم العذر فى تخلفهم القهرى عن السداد ، فانه يكون قد تصرف فى حدود حقه الذى خوله له القانون اذ أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حين نصت على أن لمجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك فى ميعاده ، قد خولت حقا للمجلس على سبيل الجواز يستعمله وفق مشيئته .

( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/٨ ص ٨ ص ٢٠٩ )

٢٤٦ - تأجيل الانتخابات لا أثر له على كيان مجلس النقابة -  
القرارات التى يصدرها المجلس السابق فى فترة التأجيل صحيحة ما دام لم يطعن عليها فى الحدود بالاضعاف القانونية .

تأجيل الانتخابات لا أثر له على كيان مجلس النقابة ، فهو ما يزال قائما مستمر الوجود قانونا إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد ليحل محله وبذلك يكون لما يصدره المجلس الاسبق من قرارات فى فترة التأجيل قوتها ما دام لم يحصل الطعن عليها فى الحدود وبالاضعاف التى نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ .

( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/٨ ص ٨ ص ٢٠٩ )

٢٤٧ - تنازل المرشح فى مستهل اجتماع الجمعية العمومية -  
مخالفة ذلك للمادة ١٢ من اللائحة الداخلية - لا بطلان ولا تأثير له فى صحة الانتخاب الذى تم بين العدد الباقي من المرشحين .

تنازل بعض المرشحين فى مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يمس باقى المرشحين فى شىء من حقوقهم كمرشحين . ولا يؤثر فى صحة الانتخاب الذى تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٢ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضى خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد اجراء تنظيمى لا يستتبع

مخالفته البطلان . ( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩ )

٢٤٨ - انصراف بعض الناخبين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخابات الخاصة بمركز النقيب - لا عيب .  
انصراف بعض الحاضرين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخابات الخاصة بمركز النقيب - بفرض صحته - ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب . ( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩ )

٢٤٩ - ختم أوراق الانتخابات كلها بخاتم النقابة - عدم ظهور معالم خاتم النقابة على أحدها - اعتبارها صحيحة - ما دام لم يوجد عليها أى أثر يقتضى الغاها .  
متى كانت أوراق الانتخابات كلها مختومة بخاتم النقابة فلا عبرة بما لوحظ من أن الختم على أحدها غير ظاهر المعالم ما دامت لجنة الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لعدم وجود أى أثر عليها يقتضى الغاها .  
( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩ )

٢٥٠ - تأخر بدء اجتماع الجمعية عن مواعده واستطالة أمده إلى ما بعد الميعاد - لا عيب .  
تأخير بدء اجتماع الجمعية العمومية عن مواعده نصف ساعة واستطالة أمده إلى ما بعد السادسة مساء ، وإحالة المقترحات المقدمة من الاعضاء إلى لجنة تشكل ليبحثها ، ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات .  
( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٢٠٩ )

٢٥١ - توزيع العمل في لجنة الفرز - هو من شئونها .  
توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شئونها ومن ثم فإن قيام عضو واحد من اللجنة بعملية فرز الاصوات لا أثر له متى كانت هذه العملية قد تمت علنا

وفى حضور أعضاء اللجنة وتحت إشراف مجلس النقابة طبقا للقانون  
( الملن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ من ٨ من ٢٠٩ )

٢٥٢ - عدم جواز مخالفة المادة ٧ من اللائحة الداخلية صريح -  
نص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ - جواز حضور الجمعية  
العامة لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوى المستحق عليه لغاية  
تاريخ الاجتماع العادى .

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى  
لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا  
للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلقى النص  
الصريح فى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور  
الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوى المستحق عليه لغاية  
تاريخ الاجتماع العادى .

( الملن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩ )

٢٥٣ - انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين - مناط صحة  
الانعقاد .

ما يثيره الطاعن بشأن بطلان انعقاد الجمعية العمومية وقت انتخاب النقيب  
بسبب نقص عدد الحاضرين من الاعضاء وقتذاك عن ربع عدد أعضاء النقابة ،  
مرفود بأن العبرة فى صحة انعقاد الاجتماع هى بعدد الحاضرين من الاعضاء  
وليس بعدد من استعمل حقه فى الانتخاب منهم ، ذلك لانه من الجائز أن يكون  
بعض الحاضرين قد أحجم عن استعمال حقه فى انتخاب النقيب وليس لاحد من  
سبيل عليه فى هذا الشأن ، هذا فضلا عن أن عملية انتخاب النقيب ليست الا  
استمرار لعملية الانتخاب برمتها وهى عملية واحدة تتم على مرحلتين متعاقبتين  
- فما دام أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متققا مع حكم القانون ،  
فإن انصراف بعض الحاضرين من الاعضاء بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة

وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب أو يبطل  
انتخاب النقيب . ( الطعن رقم ١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٣٩٤ )

#### ٢٥٤ - قانون نقابة الصحفيين - ما يشترط لصحة انتخاب نقيب الصحفيين .

تتضمن الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥  
الخاص بنقابة الصحفيين أن يكون انتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس  
النقابة . ولما كان الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحا  
لعضوية المجلس فحسب ثم لم يفز بها ، وكان المطعون ضده ليس أحد المرشحين  
لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة اليه وإنما كان ترشيحه مقصورا على مركز  
النقيب وفاز به ، وكانت المصلحة مناط قبول الدعوى فإذا ما صح نظر الطاعن  
بصدد بطلان انتخاب المطعون ضده ، وإزم بالبناء على ذلك إجراء انتخاب جديد  
لمركز النقيب فلا يسوغ للطاعن وهو ليس من أعضاء المجلس أن يرشح نفسه  
لذلك المركز . ومن ثم تكون مصلحته في هذا الطعن غير قائمة ويتعين القضاء  
بعدم قبوله . ( الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ س ١٦ ص ٢٤٩ )

#### ٢٥٥ - عملية انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تباشرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين - بطلان عملية الانتخاب - في مرحلتها - يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس .

مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص  
بنقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتماد  
اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية  
وتتم على مرحلتين متعاقبتين (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (الثانية)  
وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس  
النقابة . وبطلان عملية الانتخاب - في مرحلتها - يلزم عنه إجراء انتخاب

جديد لاعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس ، واذ ذاك تكون الفرصة أمام المرشحين - لاي من المركزين - متاحة لهم ومتكافئة غير متفردة بانتخاب النقيب المسبق . ولما كان الثابت من الوقائع أن انتخاب النقيب قد تم أولا ثم تلاه انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالمخالفة لاحكام القانون واللائحة الداخلية على ما سلف ، فان عملية الانتخاب تكون قد وقعت باطلا . ولما كان الطاعن والمطعون ضده مرشحين لعضوية مجلس النقابة ومرشحين كذلك - دون غيرهما - لمركز النقيب ، ومن ثم تكون مصلحة الطاعن - وهى مناط قبول الطعن - قائمة تستمد وجودها من الواقع ومن نصوص القانون على السواء ويكون الرفع بانتقاء المصلحة فى غير محله متعيينا رفضه .  
(الطعن رقم ٢ ، ٢ ، ٤ لسنة ٢٥ . جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ من ١٧ ص ٤٢٥)

#### ٢٥٦ - صحافة - انتخاب مجلس النقابة والنقيب .

متى كان يبين من قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ والذي نشر فى ٤ أبريل سنة ١٩٦٧ أنه قضى بحل مجلس نقابة الصحفيين القائم وقت صدوره ، كما يبين من قرار وزير الارشاد القومى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ أنه قد تم بمقتضاه تشكيل اللجنة المؤقتة المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين ، ويبين أيضا من كتاب سكرتير نقابة الصحفيين أن اللجنة المؤقتة سالفة الذكر قد حددت موعدا لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد . وكان ما استهدفه الطاعن من طعنه - بىطلان انتخاب مجلس نقابة الصحفيين - قد تحقق بحل المجلس الذى جرى الانتخاب لعضويته بمقتضى قرار رئيس الوزراء سالف الذكر ، فان الطعن يصبح غير ذى موضوع بما يتعين معه رفضه . (الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ ص ٤٦٩)

### ضبط

٢٥٧ - وجود المتهم في منزل شخص مألوف بتفتيشه -  
القائمة بصورة كانت تحملها - صحة ضبط الصورة بما فيها من  
مخدر طبقا للمادة ٤٩ من ق - ١ - ج .

متى كانت المتهم موجودة في منزل الشخص المألوف بتفتيشه لدى دخول  
مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صورة كانت تضعها تحت  
ركبتها فحملتها تحت ابطها ، ولما عرفت أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها ،  
فان هذه المظاهر التي بدت من المتهم أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن  
المتهمة انما كانت تخفي معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ومن ثم فان ضبط  
الصورة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية . ( الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ من ٧ من ١١٢٦ )

٢٥٨ - صدور أمر بضبط المتهم واحضاره معن يملكه وحصوله  
صحيحا طبقا للقانون - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش  
المتهم قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة  
التحقيق .

متى صدر الامر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل  
صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا  
لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الامر بالضبط والاحضار  
هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي  
سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط  
القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الفرض منه كما هو مقتضى  
المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ من ١١٢٧ )

٢٥٩ - مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله - عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه - عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .

وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرقته ، لا ينبئ بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .  
( الملن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ من ٩٥ )

٢٦٠ - اباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز - خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ ا . ج . لمن دخله ضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، فلجأح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فعقل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .  
( الملن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٨ من ٨ من ٢٦٠ )

٢٦١ - اباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز - خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ ا . ج . لمن دخله ضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمغله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله الا باذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

( الملن رقم ٣٧١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ من ٥٢٤ )



٢٦٢ - توافر حالة التلبس ببيع لغير رجال الضبط القضائي  
التحفظ على المتهم - مثال .

توافر حالة التلبس ببيع لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم  
فاذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية واختيارا عن كيس  
وافافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين كنه محتوياتها تبعه حتى تمكن  
من ضبطه واقتاده الى مركز البوايس فان ما قام به من ذلك يكون مطابقا  
للقانون . ( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ من ٦٢٤ )

٢٦٣ - صدور أمر لأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم  
للبحث عن سلاح - عثوره عرضا أثناء التفتيش على مخدر فى أحد  
جيوب ملابس المتهم - ضبطه المخدر - صحيح - المادة ٢/٥٠ من  
قانون الاجراءات الجنائية .

اذا عثر عرضا الضابط المقتون له بالتفتيش على مخدر فى أحد جيوب  
ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة  
الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ ص ٩ من ٦٨٨ )

٢٦٤ - جواز فض الاحراز المغلفة الموجودة بمنزل المتهم اذا كان  
ظاهرها لا ينطوى على وجود أوراق معا تشير اليه المادة ٥٢ من ق  
١ . ج . بل كانت تحتوى جسما صلبا .

متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما يحرم  
فض الاوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التكليف لا  
ينطوى على أوراق مما تشير اليه هذه المادة وانما كان يحوى جسما صلبا فانه  
يجوز فض الغلاف لفحص محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تفسيرا للمادة ٥٢  
المنكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافى على دفاع المتهم ببطلان  
اجراءات الضبط . ( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ من ٧١٦ )

٢٦٥ - للمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهمه - له تتبع المتهم الذي اعترف عليه متهم آخر وضبطه وتفتيشه - لا يشترط في حكم المادة ٢٤ من ق ١ . ج التي تجيز تتبع المتهم لضبطه وتفتيشه أن يكون المتهم ماثلا أمام رجل الضبط بل يكفي الحضور العكسي .

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني وكان وجهه القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهمه - وهو الامر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٢٤ المذكورة . ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢٢ س ١٠ ص ٩٢٠ )

#### ٢٦٦ - أشياء مضبوطة - سلاح - مصادرة .

نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف في الاشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الاشياء إذا كانت محلا للمصادرة ، ومن ثم فإنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط إلى المطعون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه جزئيا وإلغاء قضائه برد هذا السلاح .

( الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ من ١٣٣٣ )

٢٦٧ - اثارة أمر إنحصار اختصاص الضابط المحلي عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض - غير مقبول .

لا يقبل من الطاعن اثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحلى عن  
الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٢٨ )

٢٦٨ - حق المحكمة فى الاطمئنان الى أن الطاعنة تسكن  
بالعنوان الذى ورد بمحضر التحريات .

متى كانت المحكمة قد ارتاحت إلى جدية التحريات الدالة على أن الطاعنة  
تسكن بالعنوان الذى ورد بمحضر التحريات وتم ضبطها وتفتيشها به وأن  
الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش وذلك للدلة السائغة التى  
أوردتها ، فإن النعى عليها فى هذا الصدد يضحى ولا محل له ولا يعول أن  
يكون عودا إلى المجادلة فى أدلة الدعوى التى استتبعت منها المحكمة معتقدها  
فى حدود سلطتها الموضوعية .

( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٩ من ٢٢ من ٨٨٦ )

٢٦٩ - أمر الضبط والاحضار - شروطه .

تنص المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « اذا لم يكن المتهم  
حاضرا فى الاحوال المبينة فى المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائى أن  
يصدر أمرا بضبطه واحضاره وينكر ذلك فى المحضر ، وينفذ أمر الضبط  
والاحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة » . ولا  
يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

( الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ من ١٣٢٠ )

٢٧٠ - عدم قبول الطعن على الحكم - الا لأوجه متصلة بشخص  
الطاعن وله مصلحة فيها - النعى من طاعن ببطلان ضبط طاعن  
آخر غير مقبول .

الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، الا ما كان متصلا

بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعنون من الثاني إلى الخامس في شأن بطلان ضبط الطاعن الاول يكون غير مقبول .  
( الملن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ س ٢١ ص ١٩٠ )

#### ٢٧١ - كفاية اطمئنان الحكم إلى وقوع الضبط بناء على الاذن

المقال بأنه صدر بعد الضبط

الدفع بصور اذن التفتيش بعد الضبط ، انما هو دفاع موضوعي يكفي الرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على هذا الاذن ، أخذا منها بالادلة الساتفة التي أوردتها في حكمها .

( الملن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ س ٢١ ص ١٩٠ )

#### ٢٧٢ - استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الاقليمية -

موضوعي - عدم جواز اثارته أمام النقض .

إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأقوال شهود الاثبات أن ضبط السفينة قد تم داخل المياه الاقليمية فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

( الملن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ س ٢١ ص ١٩٠ )

#### ٢٧٣ - ضبط متهم ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة - انتقال

الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه صحيح في القانون - علة ذلك - ضبط المخدر جريمة متلبس بها تبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليلا على مساهمته فيها وأن يفتش منزله .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره

مصدر تلك المادة فيكون انتقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه بإرشاد التهم الآخر اجراء صحيحا في القانون اذ أن ضبط المخبر مع التهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .  
( الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ص ٢٤ ص ٢٣٥ )

٢٧٤ - امتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه اينما كانوا .

اذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فان اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها اينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من اجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة .  
( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ ص ١٠٠٢ )

٢٧٥ - لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار اذن التفتيش - لا مخالفة فيه للقانون - ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة اجراءاته .

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الاذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة اجراءاته ما دامت الجهة الأمرة بالتفتيش قد رأت في تحريات واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعن ضده مما

٩/.

يسوغ لها اصدار الاذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فان الاذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي اليه محصلها واستخلصت منهما ما لا يؤيدان اليه مما يعيب الحكم بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه ، ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .  
( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ من ١٤٣ )

٢٧٦ - استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط - لا يمنع المحكمة من الاخذ بعناصر الاثبات الأخرى :  
من المقرر أن استبعاد الدلائل المستمد من واقعة الضبط ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الاخذ بعناصر الاثبات الأخرى التى ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها كما أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما فى أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لان تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يكون له محل .  
( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ من ٦٥٩ )

٢٧٧ - اجراءات التحريز - مخالفتها - لا بطلان :  
لما كان من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل فى التحريز لمأمور الضبط القضائى والمرجع فى سلامة الاجراءات إلى محكمة الموضوع . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن المواد التى ضبطت مع الطاعن هى بذاتها التى سلمت الى النيابة العامة وتم تحليلها ووثقت بسلامة اجراءات التحريز ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٧/١١ س ٢٠ من ٦٧٩ )

## ضرائب

الفصل الأول - الضريبة على ربح الاموال المنقولة والارباح

التجارية والصناعية وكسب العمل .

الفصل الثانى - ضريبة الدمغة .

الفصل الثالث - ضريبة الملاهي .

الفصل الرابع - تسبيب الاحكام .

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

## الفصل الأول

الضريبة على ربح الاموال المنقولة

والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل

٢٧٨ - خضوع اجرة العقار المرهون رهن حيازة لضريبة .

الايراد .

ان اجرة العقار المرهون رهن حيازة ليست الا فائدة للقرض المضمون بهذا

الرهن . فمن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الايرادات الخاضعة

للضريبة . ( جلسة ١٩٤٢/١١/٢٢ طعن رقم ٢٠٠٤ سنة ١٣ ق )

٢٧٩ - عدم استظهار الحكم بادانة المتهم فى جريمة عدم

تسديده ضريبة الارباح فى الميعاد ، التاريخ الذى لم يحصل منه

الوفاء بالضريبة حتى حله - قصور .

اذا ادانت المحكمة المتهم فى تهمة انه لم يسد ضريبة الارباح التجارية فى

الميعاد القانونى رغم تسليمه التنبيه بذلك على أساس التحقيقات التى تمت دون

أن تبين وجه استدلالها عليه بهذه التحقيقات ، وكذلك على أساس اعتراف المتهم

بأنه لم يوف الضريبة دون أن تورّد من مضمون ما قاله بصدد التاريخ الذي لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حلوله ما يصح معه عده تسليما منه بارتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية فحكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .  
( جلسة ٢٨/٤/١٩٤٧ طعن رقم ١١٦١ سنة ١٧ ق )

٢٨٠ - وجوب استظهار الحكم أن المبالغ التي تعدد المتهم اخلاعا كان مقصودا بها التخلف عن أداء الضريبة أو كانت بحسن نية عن سوء تقدير .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم بذكره بيانات غير صحيحة عن أرباحه في الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب ، قد ذكرت واقعة الدعوى محصلة في أن المتهم لم يدرج ضمن أرباحه مبلغا معيناً باعتباره « اكراميات » لأحدى الشركات ، ثم قالت أنه مع التسليم بأن لكل تاجر أن يخصص مبلغا لهذا الغرض فإن المبلغ الذي خصصه أزيد مما ينبغي فيجب قصره حسبما ذكر الخبير المعين لفحص الحساب في الدعوى المدنية على ١٠٪ فما زاد على ذلك يعتبر مخفيا له وبالتالي متقدما بإقرارات غير صحيحة مما يوقعه تحت طائلة المساءلة الجنائية ، فهذا منها قصور في الحكم يعيبه بما يوجب نقضه . إذا ما دام الحكم قد سلم بمبدأ الاكراميات ثم أخذ برأى الخبير في صدها فقد كان عليه أن يقتضى ما إذا كانت هذه المبالغة متعمدة ومقصودا بها التخلص من أداء الضريبة عن المبلغ المقرر أو أن المبالغة كانت بحسن نية عن سوء تقدير ، كما كان على المحكمة أن تقول كلمتها هي بصدد ما ذكره تقرير الخبير عن المبلغ الزائد على الواجب تخصيصه للاكراميات لا أن تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة المدنية في حكمها كأنها قضية مسلمة .

( جلسة ٢٨/٥/١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٨٠ سنة ١٨ ق )

٢٨١ - عدم تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا مع بيان توفر نية المتهم في الهرب من دفع



### الضريبة المستحقة - قصور .

القاضى - لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة - أن يعين مقداره .  
ما لم يدفع ، ويقدره أن لم يكن مقدرا . فإذا كان الطاعن قد قدم اقرارا عن أرباحه ولم يدفع الخزانة فى الميعاد القانونى ما استحق عليه من ضريبة على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه فى هذا الاقرار ، وكان الاقرار الملاحق الذى يدعى تقديمه مصححة فيه البيانات عن أرباحه - على ما يظهر من طعنه - قد قدم بعد الميعاد المحدد بالقانون ، فانه يكون مأخوذا باقراره الاول ويكون عليه أن يدفع للخزانة ما استحق عليه من الضرائب على وفق البيانات الواردة فيه من أرباحه ، ولا يكون له جوى من اثاره المناقشة حول هذا الاقرار اللاحق .  
( جلسة ١١٥١/١/٨ طعن رقم ٨٩٨ سنة ٢١ ق )

### ٢٨٢ - استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة

جريمة مستمرة تبقى ما دام مرتكبها يخفى تلك المبالغ .  
مضى كانت الواقعة المسندة إلى المتهم هى أنه باعتباره من معولى ضريبة الارباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الافلام المصرية - أخفى مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يتون باقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا ... ناتجة من تأجيريه استوديو نحاس فيلم ، وكان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الذى يقول « ويعاقب بالعقوبة والزيادة المشار اليهما بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون ، وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة » . فان هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة . وتبقى كذلك ما دام مرتكبها يخفى تلك المبالغ ، اذ ما دام القانون قد جعل اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها . فان هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر ما دام هذا الاخفاء المتعمد قائما ويكون الحكم اذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس أن الجريمة وقتية تتم وتنتهى من وقت تقديم البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون .  
( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق )

٢٨٢ - الحكم بادانة المتهم فى جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمكتب الضرائب دون ايراد الدليل على أن هذه الدفاتر كانت فى حيازته بآية صورة من الصور - قصور .

مضى كان الحكم قد أسس قضاءه بادانة الطاعن فى جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بنشاط محل التجارى لمدير مكتب الضرائب لتقدير الضريبة المستحقة ، على مجرد ما قاله من قيام التضامن بينه وبين شريكه الطاعن الاول دون أن يورد الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت فى حيازته بآية صورة من الصور التى تجعله مسئولاً عن عدم تقديمها فإنه سيكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٧/١٠ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ٢٢ ق )

٢٨٤ - جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة للمتهم قبل مدينة هى جريمة مستمرة .

جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة للمتهم قبل مدينة هى جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية فيها فى السقوط الا من آخر عمل من أعمال الاستمرار . ( جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٤ ق )

٢٨٥ - الامتناع عن تقديم الاقرار عن الارياح يعتبر من حيث التقادم وحدة قائمة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التى تقع من المتهم عن سنوات أخرى .

الامتناع عن تقديم الاقرار عن الارياح يعتبر من حيث التقادم وحدة قائمة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التى تقع من الممول عن سنوات أخرى . ( جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ طعن رقم ٢١٦٨ سنة ٢٣ ق )

### الفصل الثانى - ضريبة الدفعة

٢٨٦ - شرط استحقاق الدفعة على الاعلانات طبقاً لنص م ١٠ من الجنبول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ الخاص

### بـتقرير رسم النصفة .

ان كل ما تشترطه المادة ١٠ من النجلول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لاستحقاق النصفة على الاعلانات هو أن تكون الاعلانات مما يوزع باليد . فمتى كان الحكم قد أثبت ذلك على المتهم بناء على اعتبارات أوردها ، ولم يكن المتهم قد سدد رسم النصفة المستحق فإنه يكون مستأهلا للعقاب .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

٢٨٧ - الحكم على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩ يوجب على القاضى الحكم ولو من تلقاء نفسه بالتعويضات المذكورة فى م ٢٢ .

ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص فى المادة ٢١ منه على معاقبة كل من يقبل ورقة لم يسند عنها رسم النصفة المقرر بمقتضى هذا القانون بفرامة مع أداء الرسوم المستحقة ، ثم نص فى المادة ٢٢ على أن يحكم القاضى ، علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها ، بدفع ثلاثة أمثال الرسوم المهرية . واذ كان هذا القانون لم يوجب لتحقق الجريمة المشار اليها توفر قصد خاص بل هى تتم بمجرد عدم دفع الرسم فى الحالات التى بينها . وكان حين حصد عقوبة مرتكبها لم يفرق فى هذا الشأن بين حالتى الفرامة والجزاءات الاضافية ، مما مفاده أنه كلما أدين بمول بها وحقت عليه الفرامة حقت عليه أيضا تلك الجزاءات ، فان التفرقة بين الحالتين لمجرد نعت القانون الرسوم التى لم تدفع بأنها مهريّة لا يكون لها من سند يبررها . ( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٦٦٧ سنة ١٨ ق )

٢٨٨ - أداء الرسوم المستحقة كلها أو بعضها قبل رفع الدعوى العمومية لا يمنع من الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المقدّاة الواردة فى المادة ٢١ من ق رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ الخاص برسوم النصفة .

جرى قضاء هذه المحكمة بأن عبارة « الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المقدّاة » الواردة فى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم النصفة لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها فى القوانين

الآخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، فهذه الزيادة التى يحكم بها هى من قبيل التعويض للدولة فى مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ، ومن ثم فانه يكون فى غير محله القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها الا اذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها الى حين رفع الدعوى العمومية . ( جلسة ١٣/٤/١٩٥٤ طعن رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق )

٢٨٩ - عدم سرعان المادة ١٣ ج على طلب مصلحة الضرائب رفع الدعوى عن جريمة الامتناع عن تسديد رسم الدفعة فى الميعاد . متى كان الحكم اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى ثلاثة أشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكوى للنيابة العمومية أقام قضاءه على أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدفعة اذ عللت رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ اجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب انما تهدف الى حماية مصلحة الخزنة العامة والتي تتمثل فى التيسير على المصلحة فى اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لاحكام قانون الدفعة مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم ، وأن هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لان الاولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح المجنى عليه الشخصى ، ورتب الحكم على ذلك أن جريمة الامتناع عن تسديد رسم الدفعة فى الميعاد تظل قائمة ويبقى حق الدعوى فيها ثابتاً ما دام أنها لم تسقط بمضى المدة المقررة قانوناً فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية - فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون . ( جلسة ١٣/٤/١٩٥٤ طعن رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق )

### الفصل الثالث - ضريبة الملاهى

٢٩٠ - ضرائب - ضريبة الملاهى - عقوبة - تعويض - رسوم .  
تنضى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ -

فى شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى - بأنه « فى جميع الاحوال يلزم المخالف بأداء باقى الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثالها تضاعف فى حالة العود » - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج فى طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار اليه فى القوانين الاخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزانة أو تدخل منها فى الدعوى وبأن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها وأنه لا يجوز للادارة الضريبية الاعفاء مننيا بطلب توقيعها ، لان طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وجدها وهى التى تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة ، فان أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن فى الحكم وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لان فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للغرامة الضريبية - فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه - مؤسسا عليه قضاءه - من تكيف تلك الزيادة فى الضريبة بأنها تعويض مننى يحق لمصلحة الضرائب وحدها بالمطالبة به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح فى القانون .

( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ من ٢٢ ص ٢٤٩ )

#### ٢٩٩ - ضرائب - جريمة - عدم أداء ضريبة الملاهى .

ان قيام جريمة عدم أداء ضريبة الملاهى فى المياد القانونية المعاقب عليها بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ رهن بمجرد القعود عن أداء الضريبة فى الميقات الذى ضربه الشارع ووفقا للطرق والاوزاع التى رسمها .

أما العقوبة المنصوص عليها فى المادة الرابعة عشر من القانون المشار اليه فهى مقررة لمخالفة أحكام هذه المادة ومن بينها استعمال طرق قصد بها أو نشأ عنها التخلص من أداء الضريبة أو الانتقاص منها أو التأخر عن أدائها وكذلك لمخالفة أى حكم آخر من أحكام ذلك القانون ومن بينها الاخلال بتنفيذ الالتزام بأداء

الضريبة في المواعيد القانونية وفقا لنص المادة السابعة منه . ومن ثم فإن كلا من هاتين الجريمتين تكون قائمة بذاتها ويكون الربط بينهما باشتراط استعمال طرق للتخلص من أداء الضريبة كعنصر في جريمة القعود عن أدائها في الميعاد المحدد قانونا على غير ذى سند من القانون .

( الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ ص ٦٣٠ )

### الفصل الرابع - تسبيب الاحكام

٢٩٢ - دفع المتهم - بجريمة عدم تقديم اقرار عن أرباحه التجارية - الدعوى بأن محله كان مغلقا في سنتين من سنوات التخلّف - دفاع جوهرى - وجوب الرد عليه والا كان الحكم قاصرا  
مضى كان المتهم بجريمة عدم تقديمه اقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مغلقا سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل .  
فان هذا الدفاع جوهرى من شأنه أن يصح أن يحط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فاذا قضى الحكم بإدائته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٥ من ٧ ص ٨٤٨ )

٢٩٣ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا والا كان الحكم قاصرا .  
يجب لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لديه وتعدهم التخلص من الضريبة المستحقة . فإنه يكون قاصرا .

( الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٨٢ )

٢٩٤ - تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة في مواجعتها المقررة - تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات - دفاع جوهرى - على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه والا كان حكمها قاصرا .

لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة في مواعييدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهرى - فانه كان متعيّنا على المحكمة أن تسعى إلى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه وتحرى مدى صدقه . اذ لو ثبت صحته لتغير وجه الرأى فى الدعوى - أما وهى لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤٦ )

٢٩٥ - ضرائب - تعويض - حكم - تسبيبه - تسبيب معيب .  
أوجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى المادة ٨٥ مكررا الزام المتهم بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يجاوز ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نسب التعويض المقضى به على الطاعن إلى مبلغ الضريبة المفروضة عليه فى السنة المالية موضوع الربط دون أن يحدد المبالغ المنسوبة إلى الطاعن الاحتيال باخفائها ، وكان هذا الجزء النسبى المشار اليه فى المادة سالفة الذكر انما ينسب الى ما لم يدفع من الضريبة فى الميعاد المقرر ، وهو الجزء الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ص ١٧٨ )

٢٩٦ - ضرائب - طرق احتيالية - حكم - تسبيبه - تسبيب

معيب .

يوجب قانون الاجرامات الجنائية بنص المادة ٢١٠ منه فى كل حكم بالادانة

أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها بالحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المعتبر في القانون بما يحدد عناصر التهمة التي يدين بها وهي استعمال طرق احتيالية باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، فلم يبين وجه اختلاف الرسوم المدفوعة من الطاعن الجمارك عن الوارد بأقراراته وشواهد هذا الاختلاف وأدلته على ثبوت الاحتيال في جانب الطاعن ، ولا حاصل الشهادة الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن نشاطه داخل الجمرک ، وكيف اختلف ما ورد بها عما ادعاه في الإقرار المقدم منه لمصلحة الضرائب ، ولا وجه قصور هذه الشهادة عن شمول نشاطه كله ومرجع هذا القصور ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أوردها الحكم .

( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١١ من ١٧٨ )

### الفصل الخامس - مسائل متفرقة

٢٩٧ - قبض المتهم لفوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة الطرق .

ان قبض المتهم لفوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية جائز اثباتها بكافة الطرق . أما سند الدين فليس عنصرا من عناصر الجريمة حتى تُطالب النيابة به طبقا للقواعد المنية . وخصوصا أنه من الجائز أن يكون السند قد أعدم بعد الوفاء به وبفائتة أو أخفى باتفاق الطرفين اضرارا بالخزانة العامة ، مما لا تكون معه النيابة مستطيعية اثبات الجريمة الا بشهادة الشهود .

( جلسة ١٩٤٢/١١/٢٢ طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ١٢ ق )

٢٩٨ - ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة - سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة

حتى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء



الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها ، فإنه لا يؤثر فى قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

( الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ٧٣٦ )

### ٢٩٩ - التزام الممول بتقييم اقرار عن أرباحه - متى يقف :

لا يقف التزام الممول بتقييم اقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد المحدد لمباشرته ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب فى تقدير أرباحه ، ويظل هذا الحق قائم الى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط الضريبة نهائيا .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٣٢٥ )

٣٠٠ - التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم - عقوبة تنطوى على عنصر التعويض - القضاء بها لا يكون الا من المحاكم الجنائية - الحكمُ بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون توقف على دخول الخزانة العامة أو وقوع ضرر عليها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هى عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، مما مؤداه أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى وبأن يتوقف ذلك على وقوع ضرر عليها .

( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٧ من ٢٤ ص ٢٢٥ )

### ٣٠١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - ايجابها

القضاء - إلى جانب الحبس والغرامة - بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة - أو بتعويض يعادل مئلى قيمة

البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع  
موضوع الجريمة من الاصناف المنوعة .

أوجبت المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، إلى جانب الحكم  
بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة ،  
فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المنوعة كان التعويض  
معادلا لمئلى قيمتها أو مئلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر :

( الملن رقم ١٥١١ لسنة ١٩٦٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ ص ٢٤ من ٣٢٥ )

## ضرب

- الفصل الاول - الركن المادى لجريمة الضرب .
  - الفرع الأول - ضرب بسيط .
  - الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عاهة
  - الفرع الثالث - ضرب افضى الى موت .
- الفصل الثانى - الركن المعنوى لجريمة الضرب .
  - الفرع الاول - القصد الجنائى .
  - الفرع الثانى - القصد الاحتمالى .
- الفصل الثالث - القدر المتيقن .
- الفصل الرابع - التوافق على التعدى والايذاء .
- الفصل الخامس - تسبیب الاحكام .
- الفصل السادس - مسائل متنوعة .

## الفصل الاول - الركن المادى لجريمة الضرب

- الفرع الأول - ضرب بسيط .
  - ٣.٢ - وفاة المجنى عليه قبل مضى عشرين يوما من تاريخ الاعتداء عليه لا يمنع من مساءلة المتهم بالمادة ٢٤١ ع .
- إذا كان الحكم قد أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضى عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المستندة إلى المتهم ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات « قديم » استنادا إلى أن الضربات التى وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف الطبى فلا جناح على المحكمة فى ذلك . ( جلسة ١٢/٢٣/١٩٣٥ لحن رقم ١٢٨٠ سنة ٥ ق )

٣.٣ - عدم بيان الحكم بالادانة فى جريمة ضرب بسيط مواقع الاصابات ولا درجة جسامتها لا يعيبه .

ليس من الواجب فى الحكم بالادانة فى جريمة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ ع ان يبين مواقع الإصابات ولا درجة جسامتها . لان الضرب مهما كان ضئيلا ، تاركا أثرا أو غير تارك يقع تحت نص المادة المذكورة .  
( الجلسة ١٥/٥/١٩٤٤ طعن رقم ٦٩٩ سنة ١٤ ق )

٣.٤ - تولى جريمة الضرب بخلع المتهم الغير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب ضرسين للمجنى عليه سببت له ورما بالفك .  
اذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن المتهم وهو غير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك ورما بالفك الايمن فهذه جريمة أحداث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا اصابة خطأ .  
( جلسة ١٨/٢/١٩٥٢ طعن رقم ١١٨٣ سنة ٢١ ق )

٣.٥ - تولى جريمة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ ع بكل فعل يعد ضربا ولو كان بقبضة اليد - حدوث جرح ينشأ عنه مرض أو عجز غير لازم .

لا يشترط فى فعل التعدى الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفى أن يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة فى ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .  
( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ ص ٨ من ٤٠٤ )

٣.٦ - ارتكاب المتهم جريمتى أحداث الجرح البسيط ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد - وجوب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة أحداث الجرح باعتبارها الاشد .  
متى كانت جريمتا أحداث الجرح البسيط ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص

قد وقعتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن - وان تعدلت أوصافه القانونية - فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة احداث الجرح .. ( الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ تبين ٧١٧ )

٣.٧ - تحقق جنحة الضرب البسيط - بمجرد الاعتداء - ترك أثرا أم لم يترك .

لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى وقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربيا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك .  
( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٧ من ٢٥ تبين ٦١٢ )

#### الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عاهة

٢.٨ - استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عامة مستديمة .

ان استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عامة مستديمة .  
( جلسة ١٩٤١/٢/٢ من ٩٢٩ طعن رقم ١١ ق )

#### ٣.٩ - تعريف العاهة .

ان العاهة ، على حسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليبها بصفة مستديمة بإعاقة ثنى مفصل لسلامة من سلاميات أحد اصابع اليد تعتبر عاهة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الأصبع واليد .  
( جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٢ ق )

٢٩. - توفر ظرف سبق الاصرار فى حق الضارئين يوجب

### مسائلهم جميعا عن العاهة .

متى كان الحكم قد ثبت توافر ظرف سبق الاصرار فى حق جميع المتهمين بالضرب الذى أحدث بالمجنى عليه اصابات نشأت عن احداها عاهة ، مستندا فى ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها ان تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فانه لا يكون ثد أخطأ بمسائلهم جميعا عن العاهة لانه مع قيام ظرف سبق الاصرار عند المتهمين جميعا يكون كل منهم مسئولا لا عما وقع منه فحسب ، بل أيضا عما يقع من باقى المتهمين معه واذا كان الحكم فى تلخيصه الاخير للحادثة قد سها عن ذكر سبق الاصرار فذلك لا يؤثر فى سلامته ، اذ هذا منه لا يعنى أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى حقيقة مراده .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ ق)

### ٣١١ - عدم تحدث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التى

أحدثها المتهم ومبلغ هذه العلاقة - قصور .

اذا أدانت المحكمة المتهم فى احداث عاهة برأس المجنى عليه مستندة فى ذلك إلى قول المجنى عليه والى الكشف الطبى وكان الثابت بالكشف الطبى أنه وجد بالمجنى عليه اصابتان احدهما كدم رضى بقمة فروة الرأس والاخرى كدم رضى بأيمن الجبهة مع اكيموز شديد بجفنى العين اليسرى والملحمة وأن الطبيب يرجع ان المصاب ضرب على رأسه مرتين وكان المجنى عليه على ما أورده الحكم من اقواله - لم يحدد موضع ضربة المتهم من رأسه والتقرير الطبى لم يبين أثر كل ضربة اصابات المجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعاهة ولم تقم المحكمة الدلائل على مساهمة كل من الاصابتين فى احداث العاهة تلك المساهمة التى قالت هى بها واقامت عليها مسئولية المتهم عن العاهة ، فحكمها هذا يكون قاصرا متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٧ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق)

### ٣١٢ - عدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب فى احداث العاهة

يعنيه متى انتفى سبق الاصرار أو الاتفاق على الضرب .

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالمجنى عليه وعاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة وذلك مع ظوه مما يدل على سبق إصراهما على مقارنة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارقتها قبل وقوعها ، فذلك يكون قصورا منه في البيان مستوجباً لتقصه ، لذا لفته مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي ارتكبوها .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ ق )

### ٣١٢ - عدم تحديث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها المتهم وبلغ هذه العلاقة - قصور .

إذا كان الثابت بالحكم أن يرأس المجنى عليه جملة إصابات وكانت المحكمة قد قضت ببراءة أحد المتهمين من تهمة أحداث الجرح الذي سبب عاهة السمع للشك في صدق المجنى عليه فيما نسبته إليه وأدانت المتهم الآخر في أحداث الإصابة التي أجريت للمجنى عليه من أجلها قرينة ، الأمر الذي قد يستفاد منه أن عاهة السمع حدثت من جرح وأن عاهة التريئة حدثت من جرح آخر ، وكان ما نقله الحكم عن الكشف الطبي وأن دل على وجود جرحين بالجدارية اليمنى للمجنى عليه إلا أنه لا يؤيد الحكم في أن كلا من الجرحين قد تسببت عنه عاهة ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لقضائه بإدانة ذلك المتهم دون أن يستقصى حقيقة الواقع في مصدر كلتا العاهتين أكان جرحا واحدا أم الجرحين .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ طعن رقم ٤٧٥ سنة ٢١ ق )

### ٣١٤ - مسئولية الضاربين عن العاهة متى كانت نتيجة للضرب الذي اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه .

متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تريصوا للمجنى عليه في الطريق وانتظروا عرته حتى إذا ما اقترب منهم انهلوا عليه ضربا فأحدثوا به إصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة ، فإن ما تحدثت عنه المحكمة في شأن

ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسؤولاً عن العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء فى ذلك ما وقع منه أو من زملائه . ( جلسة ١٩٥٢/٧/٢٥ طعن رقم ٩٧ سنة ٢٢ ق )

٣١٥ - عدم جواز القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة الا اذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها .

اذا كانت المحكمة قد أسست ادانة المتهم فى احداث عاهة على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة التى أشار اليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تتقى قيام العاهة فكل ما يثيره هذا المتهم فى صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العاهة لرفضه اجراء الجراحة لا يكون له محل .

( جلسة ١٩٥٢/٧/١٠ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٢ ق )

٣١٦ - تغيير الوصف من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة هو تعديل فى التهمة نفسها لا فى وصف الافعال المبينة فى امر الاحالة - وجوب لفت الدفاع الى ذلك .

التغيير الذى تجريه المحكمة فى الوصف من جنائية شروع فى قتل إلى جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستتية ليس مجرد تغيير فى وصف الافعال المبينة فى امر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية - اجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة انما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهى نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى امر الاحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

( الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ من ١٩ )

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ من ٣٦٧ )



٣١٧ - خلو الحكم من بيان الصلة بين العامة والاعتداء الذى وقع من المتهم - قصور .

إذا كان الحكم اذ دان المتهم على اعتبار أنه محدث العامة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العامة وبين الاعتداء الذى قال ان المتهم أوقعه بالمجنى عليه ، فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .

( الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٦ من ٧ ص ٥٩ )

٣١٨ - اطمئنان المحكمة الى أن المتهم هو محدث اصابتى الرأس . خطأ فى تحديد أيهما التى أحدثت الكسر لا يعيب الحكم .  
متى اطمئنت المحكمة الى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجبت برأس المجنى عليه فلا ضير فى أن تخطئ فى تحديد أيهما التى أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرهما معا ويكون الخطأ فى ذلك مما لا يؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ولا يعيبه .

( الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٠١٧ )

٣١٩ - عدم تحديد القانون نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العامة - يكلى ثبوت فقدان منفعة العضو الذى تخلفت به بصفة مستديمة ولو فقد جزئيا .

لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العامة ، بل كفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقد جزئيا مهما يكن مقدار هذا فقد .

( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ من ٧ ص ١٠٢٧ )

٣٢٠ - حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه -  
مساواة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العامة دون حاجة لتقصي محدث اصابتها .

متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مساطة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العامة التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث إصابة العامة .  
( الملن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ من ٨ ص ٢٤٥ )

٣٢١ - اتيان الجانى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح -  
حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر - عدم توفر القصد الجنائى فى جريمة الجرح المحدث للعامة - مثال .  
متى كان الثابت من الوقائع أن الجانى لم يعتمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محسنا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى احداث هذا الجرح ، ومن ثم فاذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائى فى جريمة الجرح ألحلت للعامة متوفر لدى المتهم .  
( الملن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ من ٨ ص ٤٢٨ )

٣٢٢ - اثبات الطبيب الشرعى أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له جراحة - ادانة المحكمة المتهم بجناية العامة المستديمة دون التحكك عن عرض الجراحة على المجنى عليه أو رفضه اجرائها خطأ فى تطبيق القانون .

متى كان الحكم قد أثبت قيام العامة على الرغم مما ورد بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ويون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو

برفض المجنى عليه اجراءها ، فان الحكم اذ دان المتهم بجناية العاهة المستديمة  
لن أن بيت في هذا الامر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .  
(الطن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨ من ١٠٠٩ )

٣٢٣ - طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبساطة الاصابة  
تأسيسا على أن ازالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة واحتكامه  
في ذلك الى تقدير كبير الاطباء الشرعيين - ادانة لمتهم دون اجابته  
الى طلبه - خطأ .

متى كان الدفاع عن المتهم باحداث العاهة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة  
ضرب لان الاصابة بسيطة وازالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير  
الاطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا الجزء البسيط الذي أزيل من العظم يملأ  
من النسيج اللينى » وصمم على طلب عرض الامر على كبير الاطباء الشرعيين  
لابداء الرأى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم الى ما طلب ولم يناقش الاساس الذى  
بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ،  
فانه يتعين نقض الحكم - (الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ من ٤٣٣ )

#### ٣٢٤ - عاهة مستديمة - تسبيب - الخطأ المادى :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه الى ثبوت أن المتهم  
ضرب المجنى عليه عمدا وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها « الامر  
المعاقب عليه - كما قال - بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات » ثم قضى  
بمعاقبته بالحبس سنة واحدة مع الشغل ، فان مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت  
الوصف القانونى الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديها ، وهى اذ أشارت الى  
المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من هذا القانون المنطبقة  
على الواقعة فان هذا لا يعنى أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ ص ١٢ من ٨٤٩ )

٢٢٥ - عامة مستديمة . يكفى لتوافرها أن تكون العين سليمة قبل الاصابة ثم تصاب بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة .  
من المقرر أنه يكفى لتوافر العامة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة .  
( الملحق رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ ص ٢٠٨ )

٢٢٦ - المقصود بعبارة يستحيل برؤها ، أنها باقية على الدوام والاستمرار .

من المقرر أن عبارة « يستحيل برؤها » التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة « عامة مستديمة » انما هى فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ، اذ استدامة العامة يلزم عنها حتماً استحالة برؤها .  
( الملحق رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٦١ )

٢٢٧ - العامة المستديمة - ماهيتها ؟ انتزاع صيوان الاذن بأكمله يعتبر عامة مستديمة .

العامة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقلييلها بصفة مستديمة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الاذن اليسرى قد انتزع بأكمله عدا « شحمة الاذن » التى لا تؤدى وظيفة ولا تعدو أن تكون حلية وترتّب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الاذن بنسبة ١-٢ ٪ التى انتهت اليها الحكم أخذاً برأى الطبيب الشرعى وأحد الاختصاصيين ودلل الحكم على ذلك بتدليلا سائفاً ، فإن منازعة الطاعن فى تخلف العامة لا تكون مقبولة . ولا يجنبه فى دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الاذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها تماماً . ذلك لان

تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية أو يخلو بين الطاعن وبين نتائج فعلته .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٦١ )

#### ٢٢٨ - عاهة مستديمة - مسألة فنية .

إذا كان ما ذهب إليه الحكم في تعريف العاهة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ولا سند له من إجماع ، وهو يعد رأياً فنياً بحتاً مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها ، فقد كان عليها أن تحققه عن طريق المختص فنياً ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون واجب النقض . ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢٤ )

#### ٢٢٩ - فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو منفعته أو وظيفته - يعد عاهة مستديمة .

العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الامثلة التي ضمنتها المادة ١/ ٢٤٠ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الاذن تشويه لا يؤدي إلى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفني من واقع الامر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفة الاذن في تجميع وتركيز التمرجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة ، وفي حماية الاذن الخارجية وطبقتها من الاثرية مما يقدر بحوالى ٥ ٪ ، وكانت الاحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال ، فإن الحكم يكون معيباً مما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢٤ )

#### ٢٣٠ - عاهة مستديمة - النزول بنسبتها الى الدر المتيقن لا

### يستوجب لفت نظر الدفاع .

متى كان الثابت من مبنات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التي أسندت اليه غير أنه نزل بنسبة العاهة إلى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعي ، وليس في ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة اذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠ ٪ الى ٥ ٪ تكون قد عاقبته عما كان يحتمل أن يتخلف من عاهة بالمجنى عليه اذا أجريت له عملية جراحية لازالة الفتق وبذلك تكون عاقبته على عاهة غير التي رفعت بها الدعوى يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١١/١١/١٦٨ س ١٩ من ٩٤٦ )

### ٢٢١ - اذا اعتبرت المحكمة فقد جزء من عظم الجمجمة عاهة

مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

جرى قضاء محكمة النقض على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الاعضاء أو الاجزاء أو تقليل قوة مقاومتها الطبيعية . ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبة الجمجمة عاهة مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ س ٢٢ من ١٣٢ )

### ٢٢٢ - العاهة المستديمة - ماهيتها .

أنه وإن كان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض أمثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الامثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومتها الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الامر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من

حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

( الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ من ٢٦ من ٧٥١ )

٢٢٣ - ايراد التقرير الطبي أن العاهة مستديمة - انتهاء

الحكم الى إنها فوق ذلك يستحيل برؤها - لا خطأ - أساس ذلك .

ان نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات اذ أريدف عبارة « عاهة مستديمة »  
بعبارة « يستحيل برؤها » فقد أكد - فحسب - معنى الاستدامة الظاهر من  
العبارة الأولى ، ومن ثم فلا يحول لئون تطبيق هذا النص اقتصار التقرير  
الطبي الشرعى على وصف العاهة بانها مستديمة وسكوته عن الافصاح  
بإستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة - ولو لم تنكر - صفة ملازمة ونتيجة  
حتمية لاستدامة العاهة .

( الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ من ٢٧ من ٨٩٢ )

٢٢٤ - عاهة - الخطأ فى بيان مكانها - متى لا يعيب الحكم .

ان تزايد الحكم فيها استلزم اليه لا يعيب طالما أنه غير مؤثر فى منطقة أو  
فى النتيجة التى انتهت إليها ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه خطؤه فى  
بيان مكان العاهة التى أحدثها ذنوب الطاعن بالمجنى عليه - من قبل والتى كانت  
محلا لدعوى مطروحة على القضاء ورفض المجنى عليه الصلح بشأنها وهو ما  
أثار حفيظة الطاعن وأصراره على قتله ، ذلك بأن الخطأ فى تحديد موضع فى  
مكان هذه العاهة الرأس بدلا من النزاع - يفرض حصوله لم يكن بذى أثر فى  
معتقد المحكمة وقضائها فى شأن سبب الحادث والاصرار عليه ، بل ان حذف  
لفظ مكان العاهة - الرأس - من المساق الذى ورد فيه من محتويات الحكم لا  
ينال من صواب استدلاله له على ما هو بصنده .

( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/١٦ من ٢٩ من ٥٩ )

٢٢ - رابطة السببية - استقلال قاضى الموضوع بتقدير

### توافرها مثال في ضرب عاهة .

من المقرر أن اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية  
يقرر بتقديره ~~الخصم الموضوع~~ فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض  
ما دام الحكم قد أقام قضاء ~~أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه~~ . لما كان ذلك  
وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا  
وانهال بها ضربا عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي  
والتي تخلف عنها عاهة مستكينة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا  
ارتبط بتخلف عاهة مستكينة بالمجنى عليه هي فقد في السمع بالأذن اليسرى  
ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجبهة اليسرى  
ارتباط السبب بالنسب لانه لولا هذا الضرب بقبضة اليد والعصا لما حدثت تلك  
الإصابة - فيكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ ص ٤٢٤ )

### الفرع الثالث - ~~ضرب النفس إلى موت~~

٣٣٦ - تعدد المتهمين في جريمة ~~الضرب المفضى إلى موت~~ -

واجب المحكمة .

إذا اتهم عدة أشخاص بارتكاب جريمة ضرب أفضى الى موت مع سبق  
الاصرار وكانت وفاة المجنى عليه ناشئة عن ضربة واحدة من ضربات متعددة  
واستبعدت المحكمة سبق الإصرار فإنه يصبح واجبا عليها عنقذ أن تعين  
من بين المتهمين من هو الذي ضرب المجنى عليه الضربة المميتة . فإذا ما عينت  
المحكمة أحد المتهمين واعتمدت في تعيينه على مصدر ذكرته بالحكم وتبين  
أن هذا المصدر يفيد هذا التعيين ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه  
لمخالفته للمصدر الذي استقت منه اعتقادها .

( جلسة ١٩٣١/١١/٢ طعن رقم ٢٩٧ سنة ١ ق )

٣٣٧ - مسئولية الضارب عن جريمة ~~الضرب المفضى إلى الموت~~



ما دام الضرب هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على أحداث الوفاة .

فى جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون المتهم مسئولا ما دامت الوفاة قد نشأت عن الاصابة التى أحدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أن ذلك كان متعمدا لتجسيم المسئولية .  
( جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٨ سنة ١٩ ق )

٣٣٨ - عدم بيان الحكم أن الاصابة التى أحدثها المتهم قد ساهمت فى الوفاة بعد أن استبعد ظرف سبق الاصرار ولم يتم الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقتراف الجريمة - قصور .  
إذا كانت المحكمة قد قالت فى موضع من حكمها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن اصابة واحدة ثم نفت ظرف سبق الاصرار عن المتهمين ولم تقم الدلائل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف الحادث ثم أسست مسؤوليتهما معا على أنهما كانا متفاهمين متعاونين على ضرب المجنى عليه يحدهما قصد مشترك ، فقولها هذا لا يصح فى القانون أن يجعل كلا من المتهمين فاعلا فى الجريمة أو شريكا مع الفاعل فيها ، ويكون هذا الحكم قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
( جلسة ١٩٥٢/١١/٤ طعن رقم ٩٠١ سنة ٢٢ ق )

٣٣٩ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت ما دامت ضريته قد ساهمت فى الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر .

متى كان الحكم قد اعتبر الطاعنين فاعلين فى جريمة الضرب المفضى الى الموت على أساس أن الضربة التى أحدثها كل منهما برأس المجنى عليه قد ساهمت فى أحداث الوفاة ، فإنه يكون قد بنى مسئوليتهما على أساس قانونى صحيح .  
( جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٣ ق )

٣٤٠ - تحقق مسئولية الضاربين عن جريمة الضرب المفضى الى

الموت متى ثبت اتفاقهم على ضرب المجنى عليه دون حاجة إلى تعيين الاصابة التي ساهمت في احداث الوفاة .

ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا وفي منطق سليم من الوقائع التي تناولها التحقيق ان المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه ويأشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق فان ما استخلصته المحكمة من ذلك تتحقق به مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة الى تعيين من أحدث منهم الاصابة أو الاصابات التي ساهمت في احداث الوفاة ودون حاجة الى توفير ظرف سبق الاصرار . ( جلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ٢١٨٤ سنة ٢٤ ق )

٢٤١ - ثبت ان المجنى عليه أصيب في رأسه بأربع اصابات رضية أحدث المتهم احداها - حصول وفاة المجنى عليه نتيجة اصابات الرأس جميعها - مساطة المتهم عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت - صحيح .

متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه باصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لاحدى هذه الاصابات وانتهى الحكم من ذلك الى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية المتهم .

( الععن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٩ من ٧ ص ١٠٢٠ )

٢٤٢ - عدم تحميل المحكمة المتهم المسئولية عن وفاة المجنى عليه في جريمة الجرح المفضى إلى الموت - وجوب مساطة عن احداث الجرح البسيط .

متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضى الى الموت المسئولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة

المتهم ( غير المصرح له بمزاولة مهنة الطب ) جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص احداث الجرح البسيط .  
( الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧ )

٣٤٤ - قول المتهم في جريمة ضرب المضى إلى موت أنه دفع المجنى عليها بقصد ابعادها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فوقعت على الارض - اتصاله بالباحث - لا تأثير له في قيام الجريمة .  
ان قول المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت من أنه قصد ابعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فنفذها بيده ووقعت على الارض انما يتصل بالباحث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسئولية .  
(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٤٤ )

٣٤٥ - اقتصار الحكم على بيان وصف الاصابات الواردة بالتقرير الطبي التشريحي لا يكفي في استظهار علاقة السببية بين الاصابة والوفاة .

اذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبي التشريحي قد اقتصر على وصف الاصابات الواردة بالتقرير ، فان ما أثبتته من ذلك يكون قاصراً في بيان رابطة السببية بين تلك الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ من ١١ ص ٧٧١ )

( والطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ )

٣٤٦ - جنائية الضرب المفضى الى الموت - مسئولية جنائية -

احداث .

متى كان الثابت من الاوراق أن الطاعن ركل المجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلته في جانبيه الايمن ، وأن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معا في احداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جنائية الضرب

المفضى إلى الموت ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون حين دأبه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بادانة المتهمه الاخرى بترك الجريمة ، لا محل له .

( الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ س ٢٢ من ٢٣٥ )

٢٤٧ - عدم طلب القانون قصدا خاصا فى جريمة الضرب

المفضى إلى الموت .

لا يتطلب القانون فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت قصدا خاصا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختيارى ومبلغ تأثيره فى أدراكه وشعوره فى صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث .

( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٢ من ١٠٤ )

٢٤٨ - انذار المتهم لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدى على

النفس - قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضى إلى الموت

المسندة اليه - صحيح .

لا يعيب الحكم فى نطاق التذليل استناده الى القرينة المستفادة من انذار الطاعن لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدى على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضى إلى الموت ولو كان الانذار لاحقا لها ما دامت تشهد بقيام حالة اجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

( الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ س ٢٠ من ١٠٥٠ )

٢٤٩ - التزام كل من ساهم فى ارتكاب جريمة الجرح العمدى

الذى انفى الى وفاة المجنى عليه بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .

كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى الى وفاة  
المجنى عليه يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانوناً .

(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠ م ٢١ من ١٢٥٠ ) .

٣٥ - معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمته  
الضرب المفضى الى الموت والضرب البسيط بالرغم مما تنبئ عنه  
الواقعة . كما اثبتتها الحكم - من قيام الارتباط الوارد فى المادة  
٢/٣٢ بينهما - خطأ - وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة  
الجريمة الاولى الاشد .

مضى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من  
جرمته الضرب المفضى الى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما  
تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف من أن الجريمتين  
قد انتزعتلها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت  
منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية  
من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان ذلك لكان يجب الحكم على الطاعن  
بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الاولى . لما كان ذلك ،  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة  
الحبس المفضى بها عن الجريمة الثانية المسندة الى الطاعن .

(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٥/٢٩/١٩٧٢ م ٢٣ من ٨٥٥ )

٣٥١ - ما يكفى لتسبيب حكم الادانة فى جريمة الضرب  
المفضى إلى موت :

لما كان الحكم قد عنى فى معرض بيانه لواقعة الادعى باثبات أن قذف  
الطاعن للمجنى عليه بالزجاجة هو الذى أحدث بالاخير اصابته بالجدارية اليمنى  
وأن تلك الاصابة هى التى أحدثت الوفاة فان سرده بعد ذلك للاصابات الاخرى  
التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن والتي ثبت من تقرير الصفة

التشريحية أنها طفيفة ولا دخل لها في الوفاة لا يعلو أن يكون استطرادا لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهت إليها ومن ثم تكون دعوى التناقض في التسبب غير مقبولة .

( الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ ص ١٥ )

### ٣٥٢ - خطأ الحكم في تحديد اصابة لا دخل لها في أحداث

الوفاة - لا أثر له :

خطأ الحكم في تحديد تاريخ اصابة برأس المجنى عليه - بفرض وقوع هذا الخطأ لا ينال من صحته - طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الاصابة قد أدت إلى وفاة المجنى عليه أو ساهمت في أحداثها ، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن اصابات أخرى غير اصابة الرأس . فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠ )

### ٣٥٣ - ضرب أفضى إلى موت - مسئولية - النتائج المألوفة .

لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعنة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الاصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج وأطرح في منطق سائغ هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتمل حدوثها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سليدا في القانون ويستقيم به أطراح دفاع الطاعنة ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فمتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام

قضاه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة الساتفة التي أوردها والتي لا تعارض الطاعة أن لها معنيها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى أحداث الطاعة جرحا عمدية بالمجنى عليها بقيامها بالقاء المادة الكاوية عليها ، ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعة وفنده وأطرجه بأسباب ساتفة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح . فان الطاعة تكون مسئولة عن جنائية الضرب المفضي الى الموت التي أثبت الحكم مقارنتها اياها . ولا يجدى الطاعة ما تثيره عن الاهمال في علاج المجنى عليها أو التراخي فيه ، لأنه لا يعنو القول المرسل الذي سيق مرسلا بغير دليل ، فانه - بفرض صحته - لا يقطع ، كما قال الحكم بحق ، رابطة السببية ، لان المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق مباشر كالتراخي في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو ما لم تقل به الطاعة ولا سند له من الأوراق، ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الصدد يضمنى ولا محل له .

( الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ من ٢٨ من ١٠٢٣ )

### ٣٥٤ - ضرب أفضى إلى موت - دفاع شرعى - تقدير قيام

حالته - موضوعى .

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤيدة للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشكته - أن تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الاثبات بفضه وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى

عليه تجاه بلدته في اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وياديه بالطعن بالمدينة فحدثت اصابته التي أودت بحياته دون أن يبدر من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فان ما قارقه الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفي به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله التحدث عن الاصابات التى بالطاعن - فانه على فرض صحة وجودها به فان مرجعها هو التشاجر السابق على فض الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للآخر - والتى ما كانت تجيز له العودة واللاحق بالمجنى عليه للانتقام منه - فان منعى الطاعن يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ من ٢٨ ص ١٠٥٩ )

### ٣٥٥ - ضرب المقتضى الى الموت - رابطة السببية - محكمة الموضوع .

من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المقتضى الى الموت من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت فى شئها - اثباتاً أو نفياً - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاها فى ذلك على أسباب تزدى الى ما انتهت اليه .

( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ من ٢٩ ص ٧٠٦ )

### ٣٥٦ - ضرب المقتضى إلى الموت - اثبات - خيرة - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير الدليل .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له ، ومن ثم فانه لا يقدح فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى لم يجزم بسبب الوفاة ، حسبما يقول الطاعن ، ما دام هو لا يمارى فى أن اصابات المجنى عليه قد انحصرت فى كسر الضلع العاشر الايمن - الذى أثبت الحكم فى حقه



أحداثه - وفي إصابة الرأس التي لا تدخل لها في أحداث الوفاة ، وأن الانسكاب البلوري الذي نتج عن كسر ذلك الصلح يمكن أن يحدث الوفاة ، وطالما أنه لا يدعى أن ثمة سببا آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذي أودى بحياة المجنى عليه . ( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩/١٠/١٩٧٨ من ٢٩ من ٧٠٦ )

### ٣٥٧ - مساعلة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى موت - شرطه ٩

متى كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في سياقه سرد ماديات الدعوى مختلطة بأدبياتها إلا أن ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وحسبه في ذلك أن ذكر اسم الطاعن في صدد استخلاصه للواقعة ثم أشار إليه وإلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة « الشرطة السرية » تدليلا على الأفعال التي قاموا بها مجتمعين بون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حدة طالما أنه رتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة ضرب أفضى إلى الموت والتي وقعت بناء على اتفاقهم لما هو مقرر من أن الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . ( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩/٤/١٩٧٩ من ٣٠ من ٤٦٦ ) .

### الفصل الثانى

#### الركن المعنوى لجريمة الضرب

#### الفرع الأول - القصد الجنائى

٣٥٨ - عدم تأثير البواعث فى تحقق القصد الجنائى .

يتحقق القصد الجنائي في جريمة الضرب بمجرد انتواء الجاني اقتتراف الفعل المكون للجريمة وهو احداث فعل الضرب ذاته ، ولا تأثير في ذلك للبواعث الدافعة الى ارتكاب الجريمة فمع التسليم بأن المجنى عليه قد استفز الجاني لاحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستقزاز على قيام الجريمة التي ارتكبها تحت هذا العامل . ( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٨ طعن رقم ٥٢ سنة ٩ ق )

**٣٥٩ - رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح لا يؤثر في قيام الجريمة .**

ان جريمة احداث الضرب أو الجرح تتم قانونا بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن ارادة من الجاني وعلم منه أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأن فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح . ( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٩ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق )

**٣٦٠ - مسئولية الملاق الذي يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد جنائيا عن جريمة احداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده .**

ان القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجاني والبواعث التي حفزته الى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مبعثها الشفقة وابتغاء الخير للمصاب ، لا ولا كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه . ولايؤثر أيضا في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصا له قانونا في مزاوله مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروعها ، على أنه اذا كانت الرخصة القانونية لا تؤثر لها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة ، فانها باعتبارها من أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون

ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت . واذ كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتفع بها الا من قصرها القانون عليهم . فالحقوق الذي يجري لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائيا عن جريمة احداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده ، اذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تباع له اجراء هذا الفعل . ( جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣ طعن رقم ١٦٥٢ سنة ١٩ ق )

٣٦١ - عدم اعتبار الغضب عذرا في جرائم الضرب وان كان يتنافى مع سبق الاصرار .

الغضب في سائر احوال القتل والجرح والضرب غير معتبر عذرا وان كان يتنافى مع سبق الاصرار . ( جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٩ ق )

٣٦٢ - مسئولية الشخص الذي لا يحميه قانون مهنة الطب عما يحدث من جرح سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق .

ان كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل بسبب الاباحة ، يحدث جرحا بآخر وهو عالم بأن الجرح يؤلم المجرع ، يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت ، سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق . ( جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨ طعن رقم ٥٠ سنة ١٥ ق )

٣٦٣ - الدفع وحده لا يفيد بذاته أن قاعله كان يقصد به ايداء المدفوع في جسمه .

يجب بمقتضى القانون لمساواة المتهم عن العاهة أن يكون قد أحدث ضربا بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة ، وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه ، أى أن يكون قد قصد بالفعل الذي وقع منه على المجنى عليه ايداءه في جسمه .

فإذا كان الحكم قد سأل الطاعن عن العادة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع المجنى عليه فوق فنتشأت العادة ، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الدفع ، وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجنى عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه إذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسمه ، ومن الجائز عقلا أن الإيذاء الذي أصاب المجنى عليه على أثر دفعه لم يكن ملحوظا عند المتهم .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٩٢ سنة ١٥ ق )

٣٦٤ - عدم تحدث الحكم عن القصد الجنائي على استقلال لا يعنيه ما دام مفهوما من عبارته .

ان جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعدد الضرب ، وإن فلا حاجة بالمحكمة الى أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٩ ق )

٣٦٥ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

مضى كان الثابت أن المتهم تعدد إصابة شخص فضربه بالعصا فأصابته العصا عين آخر وأفقدتها الإبصار ، فإن ركن العمد يكون متوافرا في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٨٤ )

٣٦٦ - اتيان الجاني فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح -

حصول الجرح عن هذا الفعل يسبب سوء العلاج أو يسبب آخر - عدم توافر القصد الجنائي في جريمة أحداث جرح عمد - صبح نسبة

### احداث جرح خطأ اليه - مثال .

متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في احداث هذا الجرح ، ومن ثم فاذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مروء بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وأن استعمال المروء على هذا النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم .

( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨ ص ٤٢٨ )

### ٣٦٧ - علاج المتهم المجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه

ترتب عليه المساس بسلامته - توافر عناصر جريمة احداث الجرح  
العمد .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة احداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦ )

### ٣٦٨ - اباحة فعل الطبيب لحصوله على اجازة علمية طبقاً

لل قواعد القانونية - استعماله لحق مقرر بمقتضى القانون - شهادة الصيدلانية لا تقضى عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب - مستوية من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدث من جروح على أساس العمد .  
الاصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقاً للقواعد والايضاح التى نظمتهما القوانين واللوائح وهذه الاجازة هى

أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره معنويا - أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت نراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاوله مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساعلته عن جريمة احدثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان فى مقتلوره أن يتمتع عن حق المجنى عليه مما تنقضى به حالة الضرورة .<sup>١</sup>

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٠ ق - ١٣/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٩٠٤)

**٣٦٩ - القصد الجنائى فى جريمة احدث جرح عمدا - ماهيته :**  
جريمة احدث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام . وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٢٣)

**٣٧٠ - العبرة فى القصد الخاص فى بحقيقة الواقع - عدم كفاية الاخذ بالاعتبارات والافتراضات القانونية لاثبات قيامه .**  
ان الشارع لا يكتفى فى ثبوت القصد الخاص بالاخذ باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الادلة المستمدة من حقيقة الواقع ، ومن ثم فانه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التى يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦١ من ٢٠ ص ١٠٤)

**٣٧١ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة**

أحداث جرح عمد - غير لازم .

لا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة أحداث جرح عمدا ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١١ من ٢٢ من ٥٢٠ )

٢٧٢ - أحداث الجروح عمدا - جريمة - قصد جنائي .

جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ من ٢٩ من ٩٠١ )

٢٧٣ - القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد - قصد عام -

تحقيقه بعلم الجاني بمساس الفعل بسلامة جسم المجنى عليه .

اذ كانت جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى - كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ من ٤٢٤ )

## الفرع الثانى - القصد الاحتمالى

٣٧٤ - مسئولية الضارب عن النتائج المحتملة لفعله ولو لم يقصدها مأخوذاً فى ذلك بقصده الاحتمالى .

مضى ثبت أن الضرب الذى وقع عن المتهم هو السبب الاول المحرك لعوامل أخرى تعاونت - وإن تنوعت - على احداث وفاة المجنى عليه ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر ، فالإتهم مسئول. جنائياً عن كافة النتائج التى ترتبت على فعلته مأخوذاً فى ذلك بالقصد الاحتمالى اذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة الحصول . ( جلسة ١٩٢٨/٢/٢١ طعن رقم ٩٩٦ سنة ٨ ق )

٣٧٥ - مساعلة الشريك عن الضربة التى نشأت عنها العاهة ولو لم يكن يقصدها عند وقوع فعل الاشتراك .

محدث الضربة التى نشأت عنها العاهة لا يسأل عن العاهة على أساس أنه تعمدتها بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذى وقع منه . وحكم الشريك فى ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل . فمضى أثبت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة فى جنابة لعاهة المتخلفة برأس المجنى عليه وأدانهما على هذا الاساس فانهما يكونان مسئولين عن العاهة حتى ولو كان لم يقع منهما أى ضرب على المجنى عليه ، بل هما يكونان مسئولين عنها كذلك حتى ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

( جلسة ١٩٤٢/٢/١٥ طعن رقم ٥٤٢ سنة ١٣ ق )

٣٧٦ - عدم مسئولية الضارب عن نتيجة الضربة اذا تعمد المجنى عليه تسبؤ مركز المتهم فاعمل قصداً أو وقع منه خطأ جسيم سواً نتيجة تلك الفعل .

ان أحكام القانون فى تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته انما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته فى حق نفسه ما يجب على



الشخص العادى مراعاته . فاذا كان المجنى عليه قد تعدد تسوىء مركز المتهم فأفهم قصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوأ نتيجة تلك القلة ، فعندئذ لا تصح مساطة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المجنى عليه فى الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فانه اذا رخصها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لان رفضه لا يكون له ما يسوغه . ولكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحة يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة ، وإذا رفض ذلك فان رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، فى هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلبسها من الظروف .  
(جلسة ١٥/٨/١٩٤٥ ملن رقم ١٢٢٥ سنة ١٥ ق )

٢٧٧ - مسئولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصدها ما دام هو قد قصد مجرد الضرب .

ان كل فعل ماذى يقع على جسم الانسان عمدا بقصد الايذاء يعد ضربا ويعاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عاهة يستحيل برؤها . فاذا كانت الواقعة هى أن المتهم دفع المجنى عليها بيده فوقعت على الارض وأصيب بكسر فى عظمة الفخذ ، تخلفت عنه عاهة مستديمة فانه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

(جلسة ١/١/١٩٥٢ ملن رقم ١١٤٥ سنة ٢٢ ق )

٢٧٨ - مساطة المتهم فى جريمة الضرب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالاعمال فى العلاج ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج

أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

( الملن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨٣٥ )

( الملن رقم ٣١٤ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ من ٤٤٨ )

٣٧٩ - مسؤولية المتهم - في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا - عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى - ولو كانت عن طريق غير مباشر - ما لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية .

من المقرر أن المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى - كإطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة أو الإقصاء الى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

( الملن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٨ ص ٢٥ من ٢٩٥ )

### الفصل الثالث - القدر المتيقن

٢٨٠ - عدم جواز مساطة المتهم بأحداث العاهة عن ضربات أخرى لم ترفع بها الدعوى العمومية اذا برأته المحكمة من تهمة العاهة .

اذا رفعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وآخر أحداثا جرحا برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة ، وقررت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التى أصابت المجنى عليه هى نتيجة جرح لم يحدث الا من ضربة واحدة لا تحتمل تعدد الفاعلين وأنها لم تهتد إلى معرفة من الذى أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين اتهمهم المجنى عليه بأحداثه ، وأنها لذلك لا تستطيع ادانة أحد بعينه في جناية العاهة المستديمة ، كان من المحتم عليها أن

تقضى ببراءة المتهم من تهمة احداث العاهة . أما أن تنتزع من هذه الجناية المستبعدة جنحة ضرب منطبقه على المادة ٢٠٦ عقوبات « قديم » تحملها المتهم على زعم أنه أحدث بالمجنى عليه جرحا مع أنه لم يتهمة أحد بئى جرح آخر ، ولو ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لاحداثه الجرح الذى سبب العاهة المستديمة ، ذلك الجرح الذى لم يثبت أنه هو محدثه ، ثم تقضى لهذا المجنى عليه بتعويض على المتهم فذلك تصرف لا يقره القانون ، بل الذى يحتمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة احداث العاهة ، ويرفض الدعوى المدنية قبله ، لعدم وجود أساس ثابت لها .

فإذا كان هذا المتهم مسندة اليه تهمة أخرى ، هى ضربه شخصا آخر ، وكانت المحكمة قد ضمت هذه التهمة الى التهمة التى انتزعتها وهى خاطئة وقضت فيهما معا بعقوبة واحدة ، تعين على محكمة النقض التصحيح هذا الخطأ ، يجعل عقوبة المتهم عن جنحة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحدها .  
( جلسة ٢١/١/١٩٢٢ طعن رقم ٢٦٧ سنة ٢ ق )

#### ٢٨١ - متى لا يجوز أخذ المتهم بالقدر المتيقن .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على نراعه اليمنى ضربا نشأت عنه العاهة ، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبى أن ليس بهذه النراع الا اصابة واحدة هى التى نشأت عنها العاهة ، ثم قالت انه لم يتيسر لها معرفة من من المتهمين الاثنين هو الذى أحدثها فان براءة كليهما تكون متعينة ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجبا ، ولا يصح فى هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن ، فان ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف ، على سبيل التحقيق ، الضربة التى أحدثها .

( جلسة ٣٠/١١/١٩٤٢ طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ١٢ ق )

#### ٢٨٢ - متى يتعين أخذ كل منهم بالقدر المتيقن فى حقه من

الضرب .

متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذى كشف على المجنى عليه أن به عدة إصابات فى رأسه من الجهة اليسرى ، وأن العاهة التى تخلقت عنده لم تنشأ من كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التى نشأت منها العاهة ، فإن ادانة واحد بعينه من المتهمين بأحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل المتعين هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن فى حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ١٢٤ سنة ١٦ ق )

٢٨٣ - مؤاخذه المحكمة المتهم فى العاهة بالمادة ٢٤١ ع ثون أن تبين عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما كان ناشئا عن باقى الإصابات المنسوبة إلى المتهم - قصور .

إذا قدم متهمان إلى المحكمة ، أحدهما بتهمة أحداث ضرب تسببت عنه عاهة بالمجنى عليه ، والآخر بتهمة جنحة الضرب ، وكان الثابت أنه وجد بالمجنى عليه ثلاث إصابات ، فرأت المحكمة أن تهمة العاهة غير ثابتة على المتهم بها وأخذته هو والمتهم الآخر بتهمة أنهما ضربا المجنى عليه ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما عن الإصابتين الأخرين ، وعاقبتهما بالحبس لمدة سنتين ، دون أن تبين أن عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كان ناشئا عن كل من الإصابتين ، فهذا منها قصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/١٣ طعن رقم ١٩٥ سنة ١٨ ق )

٢٨٤ - الأصل فى القدر المتيقن هو أخذ المتهم على مقتضى المادة ٢٤٢ ع .

إذا كان الثابت بالتقرير الطبى أنه وجد بالمجنى عليه إصابات متعددة فى

مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الاصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تخلف عن أهداها عاهة مستديمة ، ولم تر المحكمة مساهلة المتهمين بهذه الضربات عن العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسألهما عن مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠ طعن رقم ١٨٩ سنة ٢٢ ق )

٢٨٥ - اطعنان المحكمة الى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في احداث الاصابة وعدم احتواء الوقائع على ما يدل على محدث العاهة من بينهم - أخذا المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات - صحيح .

متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في رأسه اصابة نشأت عنها عاهة مستديمة ، كما أصيب باصابات أخرى في الصدر والاضلاع والساعد والعضد الايمن والظهر ، واطمئنت المحكمة الى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين في احداث تلك الاصابات وانتهت الى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الاصابة التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٣ من ٥٢٦ )

#### الفصل الرابع

##### التوافق على التعدي والايذاء

٢٨٦ - متى يتحقق التوافق على التعدي والايذاء .

ان المادة ٢٠٧ عقوبات لم تشترط الا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن

١٢/م

عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايذاء . فالتوافق على التعدى هو المحور الذى تنور عليه علة التشديد الذى ارتأه المشرع بوضعه هذه المادة التى أريد بها العقاب على الفكرة الإجرامية المتحدة التى تنشأ عند عصبة من المعتدين فى وقت واحد وتقتصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانونى وشروط سبق الاصرار . وهذه الفكرة الإجرامية قد تتحقق فى التصور من غير أن يعد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر الى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع فى فكرة الاعتداء .

( جلسة ١٩٣٢/٢/١٥ طعن رقم ١٤٢٤ سنة ٢ ق )

٢٨٧ - عدم جواز مؤاخذه من توافقوا على التعدى على فعل ارتكبه بعضهم الا فى الاحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر .

توافق الجناة هو توافر خواطرمهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حده - قد أصبر على ما تواريت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا فى الاحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر ، كالمشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٢ عقوبات . أما فى غير تلك الاحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد فى القانون . واذن فاذا أدانت المحكمة المتهمين جميعا عن العاهة التى حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقهم على ضربه فانها تكون قد أخطأت ، ولا تصح الادانة الا اذا ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق الاصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

( جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ طعن رقم ٢٤٧ سنة ١٩ ق )

٢٨٨ - عدم بيان الحكم من إعتدى من المتهمين المتجهرين

بالذات على المجنى عليه لا يعيبه متى تحققت أركان الجريمة المنصوص عليها في م ٢٤٣ ع .

إذا كان الحكم قد أثبت وجود المتهمين جميعا ( وهم أكثر من خمسة ) في مكان الحادث واشتراكهم في التجمهر والعصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء ، وتعدى بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التي كانوا يحملونها فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت ، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ ملعن رقم ١١١٨ سنة ٢٤ ق )

#### الفصل الخامس - تسبب الأحكام

٣٨٩ - عدم تعرض الحكم لتمحيص دليل مطروح أمام المحكمة .  
إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه وأحدث به إصابة كما أثبت أن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربه أيضا على رأسه ومواضع أخرى من جسده ثم أدان المتهم في جريمة الضرب المفضى الى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاة المجنى عليه فهو مسئول عن احداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريحية هو أن سبب الوفاة نزيف بالمخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأم الحافية مما لا يؤدي الى ما ذهب اليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في احداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند الى غير سند ويتعين نقضه .

( جلسة ١٩٥١/٥/٢١ ملعن رقم ٣٣٧ سنة ٢١ ق )

#### ٣٩٠ - فساد الاستدلال .

متى كان يبين من الاوراق أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت في نهاية

محضره أنه عرض على المجنى عليه المتهمين - ومن بينهم الطاعن - فقرر أن هناك آخا آخر يدعى محمدا ، هو الذى ضربه ، وليس موجودا ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق فى محضره المحرر فى اليوم التالى أنه استحضر محمد علام بديوش وعرضه على المجنى عليه مع هؤلاء المتهمين وخمسة أشخاص آخرين ، فخرج على الفور الطاعن مقرأ أنه هو الذى ضربه بالعصا على رأسه . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ استند إلى هذا العرض الأخير ، قد قرر أن الطاعن عرض على المجنى عليه عرضا قانونيا بين آخرين ، فتعرف عليه لأول وهلة ، وقال أنه هو الضارب له ، فى حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض على المجنى عليه فى اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فاكد أن ضاربه ليس من بينهم ، مما يفيد أن المحكمة حين قضت فى الدعوى لم تكن متنبهة الى هذا العرض السابق - لما كان ذلك وكان لا يعرف ماذا كانت تنتهى اليه المحكمة لو أنها تنبعت إلى ذلك العرض وجعلته فى تقديرها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ، معيبا بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٢ ق )

## ٢٩١ - افعال بيان تحقيق النتيجة التى يستقيم بها انزال حكم

المادة ٢٤١ عقوبات يعيب الحكم بالقصور .

اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التى يستقيم بها انزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، فانه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

( الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/١١ س ١١ ص ١٩٩ )

## ٢٩٢ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة .

دفاع جومرى - سكوت الحكم عن الرد عليه - قصور .

اذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ،



وهي استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال ادى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما اذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الاخيرة فى تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك فى تحديد مسؤولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فان الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والاعانة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

( الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٠/١/١٩٦٢ ص ١٢ من ٥٨٧ )

#### ٢٩٢ - ضرب - حكم - تسببيه - تسبیب معيب .

شروط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو الحجز عن الاشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما . وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه أن تبين أثر الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والضرربات ودرجة جسامتها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى أثر الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن إشغاله الشخصية ، فانه يكون معيبا بالقصور .

( الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٠/١/١٩٦٧ ص ١٨ من ١١٤ )

#### ٢٩٤ - اصابة - حكم - تسببيه - تسبیب معيب .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن المجنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة ، وكان ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية وأورده منه أن المجنى عليه أصيب باصابات رضية - بصيغة الجمع - وهو ما يفيد تعدد اصابات المجنى عليه ، انما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب باصابة واحدة . واذ ما كان هذا الخطأ مؤثراً بحيث لا يعرف رأى المحكمة لو أنها قطنت اليه ، وكان ما أثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهرى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عند ما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وتورد عليه بما يزيل هذا التعارض أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/٢ من ١٨ من ٤٧٢)

٢٩٥ - الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات - تحققه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة - دون البراءة - ادانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة احداث عامة - لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الاخيرة - تبرة المتهم من تهمة الضرب المفضى الى الموت - لا تمنع من محاكمته عن جريمة احداث العامة المرتبطة بها .

من المقرر أن الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، انما ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التى لا تسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة ، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم ، واذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة الاوراق أن الجريمة التى دين عنها المطعون ضده الاول المرتبطة بجريمة احداث العامة المستديمة محل هذا الطعن ، هي جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهى الجريمة الصغرى وأن المطعون ضدهما الثانى والثالث

قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب المفضى إلى الموت وهى الجريمة الكبرى ،  
فان الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسئولية المطعون ضدهم  
الجنائية عن الجريمة محل الطعن ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
فى هذه الجريمة لسابقة الفصل فيها والذى قضى الحكم المطعون فيه بقبوله ،  
غير سديد فى القانون مما يتعين معه نقض هذا الحكم .

( الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ ص ٢١ من ٤٦٦ )

٢٩٦ - وجوب تبيان الحكم اصابات المجنى عليه وتطورها وسبب  
حدوثها والآلة المحدث لها ، وما انتهت اليه هذه الاصابات - من  
واقع الدلائل الفنى - خلو الحكم من هذه البيانات - قصور فى بيان  
رابطة السببية بين الفعل والإصابة .

مضى كان الحكم قد اقتصر فيما نقله عن التقارير الطبية بأنها تضمنت  
وجود عامة برأس المجنى عليه ، دون أن يبين ماهية هذه الاصابات التى أحدثها  
الطاعن بالمجنى عليه وتطورها وسبب أحداثها والآلة المحدث لها ، وما أدت اليه ،  
من واقع الدلائل الفنى المستفاد من التقرير الطبى الشرعى ، حتى يبين منه وجه  
الاستشهاد به على ادانة المتهم ، فان هذا الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة  
السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن وبين العامة التى تخلفت بالمجنى  
عليه ، ويكون قد جاء قاصرا متعينا نقضه .

( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ص ٢١ من ٨٧٨ )

٢٩٧ - الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة  
ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

لا يعيب الحكم الخطأ فى الاسناد ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة  
المحكمة ، فاذا كان الحكم قد أورد أن المشاجرة التى أصيب فيها المجنى عليه  
قامت بين شاهد الإثبات والطاعن وأن هذا الأخير اعتدى على المجنى عليه عند  
ما تدخل ، فانه لا يعيبه أن تكون المشاجرة قد بدأت بين الشاهد ووالد الطاعن

ولا أن يكون قد شارك فيها خلق كثير ، وذلك بأنه على فرض التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلا على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة وهي أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه وأحدث به الإصابات التي تخلف عنها العامة المستقيمة ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاستناد لا تكون مقبولة . ( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ من ٢٤ ص ٤٠٢ )

#### ٢٩٨ - عامة مستديمة - ثبوتها - حكم - تسبيب .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تطرح ما يقدم اليها من أدلة الثبوت إذا لم تطعن اليها غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلتها التي قام الاتهام عليها عن بصر ووضيرة . لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم توافر العامة لدى المجنى عليها مستندا في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٩ دون أن يقول كلمته فيما ورد بشهادة الطبيب الشرعي الذي قام بالكشف على المجنى عليها والتقارير الطبية الشرعية اللاحقة المثبتة لتخلف العامة لدى المجنى عليها والتي تضمنت المآخذ الفنية . على هذا التقرير ، فإن ذلك لما يكشف عن أن الحكم المطعون فيه اطرح أدلة ثبوت العامة دون أن يلم بظروف الدعوى وملابساتها التي طرأت بعد تحرير التقرير الأول الذي اعتمد عليه وعول على نتائجه مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

( الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ من ٣٦ ص ١٠٨ )

#### ٢٩٩ - حكم الادانة - تسببية - مثال في جريمة ضرب .

من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات ،

واستند في قضائه ضمن ما استند اليه من أدلة الى التقرير الطبي قد أكتفى بالإشارة الى أن اصابات المجنى عليه هي جرح طعنى نافذ بالجهة اليسرى من البطن وجرح قطعى بالاذن اليسرى من ضربة سكين دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفنى وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الاشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما ، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه أن تبين أثر الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سائلة البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه اذا لم يبين مدى أثر الاصابات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من ممرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكن مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٤/٦ من ٢٦ من ٢٠٤ )

#### ٤٠٠ - تسبيب الحكم - مخالفة الثابت بالتقارير الطبية -

تصور .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى أنه لم يثبت من اصابات المجنى عليه العامة التى دان المتهم الاول بها ، وأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المسندة اليه تفسيريا على عدم وجود اصابات بالمجنى عليه سواها ،على خلاف ما هو ثابت بالتقارير الطبية المرفقة بالمفردات المضمومة من وجود اصابات أخرى بالمجنى عليه - فإن الحكم المطعون فيه اذا نقل عن التقارير الطبية ما يخالف مؤداها ولم يعرض لما تضمنته من وجود اصابات أخرى بالمجنى عليه ولم تدل المحكمة برأيها فيها باعتبارها من أدلة الثبوت القائمة فى الدعوى قبل المطعون ضده ، فإن ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها ببرأته دون أن تحيط بالدعوى وتمحصها بما يعيبه .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ٧٠٢ )

٤.١ - عاهة مستديمة - طب شرعى - حكم - تسيبيه .

لما كان الحكم قد أثبت أنه أجريت المجنى عليه عملية تربئة ورفع العظام المنخسفة ثم نقل عن التقرير الطبى الشرعى أنه تبين من كشف الاشعة على الجمجمة أن بها فقدا عظما مستدير الشكل يتفق فى موضعه ومساحته مع ما أظهره التشخيص الأكلينيكي يعين مؤخرة قمة الرأس ، فإن فى ذلك ما يكفى فى الافصاح عن أن التقرير الطبى الشرعى قد خلص إلى نشوء العاهة المستديمة لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن الفقد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديمة ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن بالقصور غير سديد . ( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١/١١ من ٢٩ من ٥٨٢ )

الفصل السادس - مسائل متنوعة

٤.٢ - آلة الاعتداء - ليست من أركان الجريمة

آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة .

( الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ من ١٨ من ١٨٩ )

٤.٣ - لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على

تمييز المرئيات - قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها .

من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات ، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها ( وظيفتها )

( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ من ١٧ من ٢٠٨ )

٤.٤ - جواز حدوث الاصابات الرضية من الضرب بالأيدي .

الاصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالايدي يجوز حدوثها من

### الضرب بالعصى .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ من ٤٤٤)

٤.٥ - اصابة المتهم اكثر من ثلاثة اشخاص - وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة - أفراد الحكم اثنين من المصابين فى الحادث يوضع مستقل تقاديا لاعتبار المصابين اكثر من ثلاثة - يعيب الحكم .

ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة أشخاص ، ومن ثم فانه اذا كان المسند إلى المتهم انه اصاب عدة أشخاص بين راكب وراجل وأفراد اثنين من الخمسة المصابين يوضع مستقل ليتأدى من ذلك الى اعتبار المصابين ثلاثة أشخاص ، وقضى بإدانة المتهم بعقوبة الغرامة ، فانه يكون قد شابّه خطأ فى الاسناد أدى إلى ايقاع عقوبة الغرامة طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس التى كان يتعين القضاء بها . لما كان ذلك ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهى اليه الحكم فى تقدير العقوبة المفترضة فى حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٢ من ٢٨٧ )

٤.٦ - امكان حدوث اصابة واحدة من الضرب مرتين - اذا كانت الضريعتان فى مكان واحد .

ان قول المجنى عليه انه ضرب مرتين بالفأس على رأسه لا يستتبع بالضرورة أن تحدث كل ضربة اصابة متميزة ، اذ يصح أن تقع الضريعتين فى مكان واحد من الرأس .

( الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١ س ٢١ من ١٠٣٧ )

٤.٧ - دلالة - عامة العقل فى القانون .

لا يتطلب القانون في عامة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معا ،  
وإنما تتوافر بفقد أحدهما .

( الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٧ س ٢٢ ص ١٩٩ )

#### ٤.٨ - جريمة أحداث جرح عمد - عدم تطلبها غير القصد الجنائي العام .

لا تتطلب جريمة أحداث الجروح عمدا غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر  
كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس  
بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١١ س ٢٢ ص ٢٣٠ )

#### ٤.٩ - ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه - جواز أن تنشأ عنه اصابة واحدة - مثال لرد سائق على الدفاع بالتعارض بين الدليلين القولي والفني .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع من وجود تعارض  
بين ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى فى صدره من وجود اصابة واحدة برأس  
المجنى عليه وبين ما انتهى اليه من أن هذه الاصابة يمكن حدوثها من ضربتين  
على الرأس كما ذكرت الشهادة ورد عليه بقوله : « كما أنه لا يوجد ثمة تناقض  
فى التقرير الطبي الشرعى بين صدره وعجزه بل جاء التقرير واضحا لا تناقض  
فيه أن اصابات المجنى عليه رضوية ورضية احتكاكية حدثت من جسم أو أجسام  
صلبة راضية ومن الجائز حصول اصابة الرأس المصحوية بكسر متفتت كبير  
نتيجة الضرب مرتين بعصا غليظة على الرأس » . لما كان ذلك ، وكان قول  
الشهادة أن المجنى عليه ضرب مرتين بالعصا على الرأس لا يستتبع بالضرورة  
أن تترك كل ضربة اصابة متميزة اذ يصح أن تقع الضريقتان فى مكان واحد  
من الرأس ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولي والفني تكون غير مقبولة .

( الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ س ٢٤ ص ٩٠ )



٤١. - الاداة المستعملة فى الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية للجريمة - لا فرق بين السكين والمطواة فى احداث الجرح الطعنى .

لما كانت الاداة المستعملة فى الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية للجريمة وأنه لا فرق بين السكين والمطواة فى احداث الجرح الطعنى الذى أثبتته التقرير الطبى ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .  
( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٥ س ٢٤ من ٤٠٢ )

٤١١ - عدم لزوم تحدث الحكم الا عن الاصابة التى رفعت عنها الدعوى .

لا تثريب على الحكم اذ هو اقتصر على نكر اصابة رأس المصاب فى الضرب البسيط التى نسب الى الطاعن أحداثها وذلك يفرض أن هذا المصاب كانت به اصابات أخرى - لان الاصل أن الحكم متى اقتصر على اصابة بعينها أثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت الى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم ينسب الى المتهم أحداثها .  
( الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ من ٨١٢ )

٤١٢ - ضرب - خبرة فنية - عدم الحاجة اليها :  
انه من البدهة أن الضرب بالة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو خلفه على السواء مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء اليها .  
( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٠ من ٧٦٦ )

## طرق عامة

### ٤١٣ - الطريق الخاص - تعريفه ؟ مثال لتسييب معيب .

عرف المشرع فى المادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الطريق الخاص بأنه كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر الى الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المبانى على طريق عام . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان الفضاء المحيط بذلك المبنى مملوكا للمتهم ( المطعون ضده ) ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به فى المادة الرابعة من القرار المذكور ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم بالنظر لما تتعاه الطاعة من خطئه فى عدم توقيع عقوبة التصحيح ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابته قصور فى البيان يعيبه .

( الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ من ٧٣٦ )

### ٤١٤ - طرق عامة - جريمة - دفاع جومرى :

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يتأتى : جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الاسكندرية . (ب) الطرق الاقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون . ( ج ) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الرى وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فاذا سلم جسر منها الى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون » . كما نصت المادة العاشرة على

أن « تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة الى الطرق السريعة ، ٢٥ مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية ، وذلك خارج الازدنيك النهائي المحدد بحدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالاعباء الآتية : (أ) لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم اقامة منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الاجزاء المارة بأراض زراعية ( ب ) .. » لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية وعلى المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعن قدم بجلسة المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعه تضمنت أن البناء أقيم على جانب طريق اقليمى داخل فى حدود قرية لها مجلس قروى ، وعلى مسافة عشرة أمتار من حد نزع الملكية ، وطلب فى ختامها ندب خبير لتحقيق دفاعه ، لما كان ذلك . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق الاقليمية الداخلة فى حدود قرية لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه ، وإذا التفت للحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطله حقه ولم يعن بتحصيله بلوغا الى غاية الامر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشويا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة لدون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

## عقوبة

الفصل الأول - تقسيم العقوبات .

الفرع الأول - العقوبة الأصلية .

الفرع الثاني العقوبة التبعية والتكميلية .

الفرع الثالث - العقوبة التأديبية .

الفصل الثاني - تطبيق العقوبة .

الفرع الأول - تفسيرها .

الفرع الثاني - أسباب التخفيف والرافة .

أ - الأعدار القانونية .

ب - الظروف المخففة .

الفرع الثالث - الظروف المشددة .

الفرع الرابع - تعدد العقوبات والجرائم .

الفصل الثالث - وقف تنفيذ العقوبة .

الفصل الرابع - إنقضاء العقوبة .

الفرع الأول - العفو عن العقوبة .

الفرع الثاني - رد الاعتبار .

الفصل الخامس - أثر العقوبة .

الفصل السادس - سقوط العقوبة .

الفصل السابع - تسبيب الأحكام .

الفصل الثامن - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - تقسيم العقوبات

## الفرع الأول - العقوبة الأصلية

٤١٥ - عدم نص الحكم القاضى بالإعدام على ذكر طريقة ذلك الإعدام لا يعيبه .

لا يعيب الحكم بالإعدام عدم نصه على ذكر طريقة ذلك الإعدام . أما كون الإعدام يكون تنفيذه بالشنق كما قضت به المادة ١٣ عقوبات " قديم " أو بأى طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم .  
( جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٣٢ طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق )

٤١٦ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

إن عقاب السرقة فى المادة ١٧٤ ع " قديم " الحبس مع الشغل . أما التبديد فعقوبته فى المادة ٢٩٦ الحبس إطلاقاً ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ولا شك أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .  
( جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٦٤١ سنة ٣ ق )

٤١٧ - عدم اشتراط توفر أدلة خاصة لتوقيع عقوبة الإعدام .  
لا يشترط قانوناً لتوقيع عقوبة الإعدام توافر أدلة خاصة ، بل أن شأنها فى ذلك شأن باقى العقوبات ، يقعها متى إطمأن إلى صحة الأدلة والقرائن المقدمة له ، إذ هو حر فى تكوين إعتقاده ، وليس مقيداً بدليل خاص ، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى فى القضايا التى يحكم فيها بالإعدام .  
( جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق )

٤١٨ - طريقة الإعدام فى القانون المصرى هى الإعدام شنقاً .  
ليس فى قانون العقوبات المصرى سوى طريقة واحدة للإعدام وهى الإعدام شنقاً . فيكفى أن تنص فى الحكم على نوع العقوبة التى أرادت المحكمة تطبيقها  
١٣/م

أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان للمعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .  
(جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٦٢٦ سنة ٤ ق )

٤١٩ - أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام لا يلزم الأخذ بمقتضى الفتوى .

إن كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل إصدار الحكم بالإعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأى أجاز لها القانون أن تحكم بونه إذا ما فات الميعاد من غير أن يبيده . فمضى ما إتخذت المحكمة هذا الإجراء كان حكمها سليما لا مطعن عليه . وذلك النص لا يجعل لأحكام الإعدام طريقا خاصا فى الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .  
(جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥١ طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢١ ق )

٤٢٠ - عدم جواز إنقاص مدة الأشغال الشاقة عن ثلاث سنين إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

لما كانت جريمة السرقة بالإكراه معاقبا عليها طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أولى من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون العقوبات تجرى بقائه " لا يجوز أن تنقص مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا " فإن الحكم إذ عاقب المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون .  
(جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٢٧٨ سنة ٢٢ ق )

٤٢١ - عدم تعارض أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ مع قضاء المحكمة باعتبار الواقعة مخالفة منطقية على المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفا للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وإن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .  
(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٤١٣ )

٤٢٢ - العقوبة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرد  
بعد سبق الحكم عليه بإذاره بالتشرد " هي المراقبة فقط .  
متى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الإستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بإذاره لتشرد ثم عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية لصور الحكم بإذاره فإنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .  
(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٤٤ )

٤٢٣ - وجوب تحديد اليوم الذى توقع فيه عقوبة المراقبة  
المحكوم بها موضع التنفيذ - علة ذلك : عدم إمتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه فى الحبس .  
متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجريمة العود للإشتباه شهرا مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم إمتداد مدة المراقبة

بسبب وجود المحكوم عليه فى الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذى توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تقاديا من إستحالة التنفيذ بها .  
( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ من ٤٨٠ )

٤٢٤ - إعتبار المتهم عائدا للإشتباه فى كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها فى المادة " ٥ " من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، القول بإنصراف الحكم الصادر على المتهم بإعتباره عائدا لحالة الإشتباه إلى كل ما سبقه من وقائع غير صحيح .

إن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عائدا للإشتباه فى كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها فى المادة الخامسة ، ويتكرر أستحقاق العقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الإشتباه ينصرف إلى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم عائدا من جديد لحالة الإشتباه يكون غير سليم .

( الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٨ من ٩ من ١٩٨ )

٤٢٥ - عقوبة السجن نوع واحد بخلاف عقوبة الحبس فهى نوعان : حبس بسيط وحبس مع الشغل .  
لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهى المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه .

( طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٨٩٤ )

٤٢٦ - متى تعتبر العقوبة أصلية ؟ إذا كونت العقاب الاصلى أو الاساسى المباشر للجريمة وقعت منفردة دون أن يكون القضاء بها



### معلقا على حكم بعقوبة أخرى .

تستمد العقوبة الأصلية وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الأساسى المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة أخرى .

( طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٢٨ )

٤٢٧ - مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن المناجم والمهاجر - قصره - على الحالات التى لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

مجال تطبيق حكم المادة " ٦٥ " من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ مقصور على الحالات التى لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٤٠ )

٤٢٨ - العقوبات الأصلية - التدابير - تفرقة - مثال فى جريمة

### تعاطى المخدرات .

ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هى تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة إرتكابها ، تيسيرا على ممنى المخدرات بوضعهم تحت العلاج فى إحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هى جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية - وهى العقوبة الأصلية التى فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد إلتزمت هذا الأصل فى توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة فى القانون الذى كان معمولا به وقت إرتكاب الجريمة ، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٣٦٠ )

٤٢٩ - تقرير عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة فى حالة تعديل رسم البناء الذى منح على أساسه الترخيص - طالما أن المخالف لم يخرج فى تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التى رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم - المواد ١ و ٨ و ٢٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ١ و ٨ و ٢٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني - والمادة الأولى من القرار الوزارى الصادر بتنفيذ لهذا القانون والملغى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة فى حالة تعديل رسم البناء الذى منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما أن المخالف لم يخرج فى تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التى رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التى منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يستند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية ، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أحطاً فى التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٤٢ )

#### ٤٣ - الغرامة التهديدية - طبيعتها .

إن الغرامة التهديدية كما يدل عليه أسماها وتقتضيه طبيعتها هى - كالإكراه البدنى - ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة فى العقوبة . كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر وإنما الغرض منها هو إجبار المدين على تنفيذ إلتزامه على الوجه الأكمل ، وهى لا تكور مع الضرر وجودا وعدما ولا يعتبر التجاوز عنها فى ذاته تجاوزا بالضرورة عن ضرر حاصل أو تنازلا عن تعويض

الضرر بعد إستحقاقه خصوصا إذا إقتضى عدم التمسك بها دواعى العدالة أو نوافع المصلحة كما أن ورودها فى القيود الدفترية الحسابية للمنشأة لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعويضية هذه ، وذلك لعللة المتقدمة ، ولأن من القيود الدفترية ما هو حسابات نظامية بحث لا تمثل ديونا حقيقية ، ومنها ما هو عن ديون تحت التسوية والمراجعة . وإذا كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم هى الإضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق فى التمسك بالغرامة التهديدية ، تعين إبتداء أن يثبت الحكم وقوع الضرر بما ينحسم به أمره ، لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك بإيقاع تلك الغرامة ، ولا يستفاد كذلك بأدراج مبلغها فى فئاتر المنشأة ، وذلك كله يفرض أن المتهم صاحب الشأن فى إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها .

( الملن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٥٦ )

٤٢١ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية - تضامن المتهمين فى الجريمة الواحدة بالإلتزام بها طبقا للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كانوا أو شركاء دون تنقييد بأن يكون من حكم بها عليه مطلقا أو من فى حكمه .

من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر فى قولها : " إذ حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على إنفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين فى الإلتزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك " وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب فيه . لما كان ذلك ، وكان المشرع فى المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجانى بهذه الغرامة

بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المطعون ضدهما الأول والثانى اللذين أعتبرهما فاعلين دون الثالث الذى أعتبره شريكا فى جنائية الإختلاس فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئيا بالنسبة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول وتصحيحه بتفريمهم متضامنين مبلغ خمسائة جنيه بالإضافة إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه .  
( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٩٢ )

٤٣٢ - الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومى المختلس أو من فى حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك إذا توافرت شروط المادة ٤٤ عقوبات .

عاقب المشرع الموظف العمومى ومن فى حكمه بالأشغال الشاقة إذا إختلس مالا سلم إليه بسبب وظيفته طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ثم أضاف أجزاء أخرى - هى العزل والرد والغرامة النسبية - نص عليها فى المادة ١١٨ من هذا القانون - ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومى أو من فى حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك فى جنائية إذا توافرت شروط المادة ٤٤ من ذلك القانون .

( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٩٢ )

### الفرع الثانى - العقوبات التبعية والتكميلية

٤٣٣ - متى يجوز الحكم بالمراقبة .

إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح فى أنه يشترط لجواز الحكم بالمراقبة الواردة فيها أن يكون المتهم عائدا أرتكب جريمة سرقة تامة أستحقت

توقيع عقوبة الحبس عليه . فإذا كانت الجريمة التي إرتكبها شروعاً في سرقة فلا يجوز الحكم بالمراقبة لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها .  
( جلسة ٢ / ١ / ١٩٣٨ طعن رقم ٥٧ سنة ٨ ق )

٤٣٤ - متى يجوز الحكم بالمراقبة طبقاً لنص م ٣٢٠ ع .  
إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يُجْعَلُوا تحت مراقبة اليوايس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة ، أن يكون المحكوم عليه إرتكب جريمة سرقة تامة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون عائداً . فإذا كانت الجريمة التي إرتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لمخالفة ذلك لصريح هذا النص ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .  
( جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٣٨ طعن رقم ٧٠ سنة ٩ ق )

٤٣٥ - متى يجوز الحكم بالمراقبة .  
إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائداً وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة . وفضلاً عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها ، ثم أن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة . وإن كان ما وقع من المتهم ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .  
( جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٤٦٨ سنة ١٢ ق )

٤٣٦ - جواز زيادة مدة المراقبة في جريمة العود للإشتباه على

مدة العقوبة المحكوم بها فى الجريمة التى أعتبر بسببها عائدا للإشتباه .

إن الشارع فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ لم ينص فى جرائم التشرد والإشتباه ، كما فعل فى المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنايات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . ولذلك ، ولأن عقوبة المراقبة فى جريمة العود إلى الإشتباه هى عقوبة أصلية يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة فى الجريمة التى عد مشبوها من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها فى الجريمة التى وقعت من المشبوه لا أساس له .

( جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥ طعن رقم ٢٩١ سنة ١٥ ق )

٤٢٧ - الغرض الذى وضعت من أجله م ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ .

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت لفرض رقابة فعلية على الموضوعين تحت المراقبة كيلا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . فإذا كان الثابت أن المراقب إنما ترك بلده مؤقتا لعذر طارئ ثابت ثم ذهب إلى مخفر البوليس فى الجهة التى قصدتها وقدم نفسه إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وبقي فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب البوليس بواقعه الحال ، فإن إدانته على إعتبار أنه خالف تلك المادة لا تكون متفقة والغرض الذى من أجله فرض العقاب ، والحكم الذى يقضى بالإدانة يكون مخطئا .

( جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٨ طعن رقم ٧١٩ سنة ١٨ ق )

٤٢٨ - المصادرة بحكم طبيعتها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ .

المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها

وقف التنفيذ ، إذ هى عقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢٠ من قانون العقوبات - إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حق القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه . (جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٤٩ طعن رقم ١٩٢ سنة ١٩ ق )

٤٢٩ - الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر فى المادة ٦ / ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

إن الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة سنة . فإذا كان الحكم تطبيقاً للمادتين ٥ / ٦ و ٢ من المرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . (جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٢٤٦ سنة ٢٠ ق )

٤٤ - توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بنص م ٢٢ ع لا يمنع من توقيع ما قد يكون مقرراً للجريمة الأخف من عقوبة تكميلية .

العقوبات التكميلية هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل يظل واجباً الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ بقمع التدليس والغش يقضى علوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية إقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد فى حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على

المتهم علالة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .  
( جلسة ٨ / ١ / ١٩٥٢ طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢١ ق )

٤٤١ - عدم إستثناء النساء من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩  
سنة ١٩٤٥ .

إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على  
إلغاء المادة ٢١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ إلا أنه لما كان قد نص في  
المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام التشرد على النساء إلا إذا إتخذت  
للتعيش وسيلة غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالإشتباه قد  
جاء نصها عاما مطلقا دون تمييز بين الرجال والنساء ، ثم جاء القانون رقم ٩٩  
لسنة ١٩٤٩ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة  
من تقل سنهم عن خمس عشرة دون تمييز في الجنس ، فإنه يبين من مقارنة  
هذه النصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول  
والمادة ١٩ من الثاني على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٢١ من القانون رقم ٢٤  
لسنة ١٩٢٢ من إستثناء النساء من أحكامه .

( جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥٢ طعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢١ ق )

٤٤٢ - متى يتعين الحكم بالعزل كعقوبة تكميلية .

إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف إرتكب جنائية  
مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب  
الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا  
بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه " . وما دامت  
الواقعة التي أدانت المحكمة فيها المتهم هي جنائية إختلاس أموال أميرية وعاقبته  
عليها ، تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون من المتعين الحكم  
عه أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالف الذكر ، وهي



العزل من الوظيفة مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه .  
( جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٢ طعن رقم ٤٦٣ سنة ٢٢ ق )

٤٤٣ - عدم ضبط الأشياء على ذمة الفصل في الدعوى لا يجيز  
القضاء بمصادرتها طبقا لنص م ٣٠ ع .  
إذا كان الثابت من الحكم أن الخمر التي حكم بمصادرتها لم تضبط على  
ذمة الفصل في الدعوى ، فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما  
تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات .  
( جلسة ٨ / ٢ / ١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٤ ق )

٤٤٤ - المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات وما نص  
عليها منها في المادة ٧٥ / ٢ عقوبات كل منها عقوبة تبعية  
مصدرها القانون لا يحتاج في توقيعهما إلى حكم القضاء -  
إختلافهما في السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما .  
المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص  
عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تدرجان تحت وصف  
واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها  
إلى حكم القضاء إلا أنها ما زالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع  
أساسا لتوقيع كل منهما . ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها  
المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولادة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على  
خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة  
٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال المؤبدة لأى جناية  
بنقض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو فى أثناء تنفيذها وقد  
حدد الشارع أمدتها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على إنقاصها أو التجاوز  
عنها جملة .

( الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٢٤ )

٤٤٥ - المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢. عقوبات طبيعتها وحكمها : عقوبة إختيارية تكميلية وشخصية لا يحكم بها على الغير الحسن النية - المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . وجوبية وهى إجراء بوليسى لا مفر من إتخاذه فى مواجهة الكافة .

المادة ٣. من قانون العقوبات بما نصت عليه فى فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة إختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهى بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية ، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة فى فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الإعتبار إجراء بوليسى لا مفر من إتخاذه فى مواجهة الكافة . ( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٢٢ )

٤٤٦ - بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص بالقيام بالأعمال والإلتزامات التى يوجبها القانون - صحة الحكم بإزالة الأعمال المخالفة .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذى يفيد قيامه بالأعمال والإلتزامات التى أوجبها القانون - فإنه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٠٥ )

٤٤٧ - أعمال المادة ٤٤ عقوبات يوجب الحكم بالغرامة النسبية على المتهمين متضامنين - عدم إمكان التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم .

أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها

المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقلد متضامنين أو يخص كلا منهم بتصويب منه .

( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٩٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٣٥٦ س ٧ من ٨٥٣ )

٤٤٨ - خطأ المحكمة الاستئنافية في الحكم بإلغاء الإزالة -  
صدر قانون قبل الفصل في الطعن بالنقض يقضى بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية - على محكمة النقض الحكم برفض الطعن مع إيضاح وجه الخطأ .

مضى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقى في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما ينبغي عليه إستحالة الحكم بالإزالة ، فإن محكمة النقض تجتزئ ، ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتقضى برفض الطعن .

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٩٩ )

٤٤٩ - قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس - إعطائه من الحكم بالرد دون الغرامة المساوية لقيمة ما أختلس - المادة ١١٢ عقوبات .  
تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما أختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس ، فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقاً لنص المادة المذكورة .

( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٢٣ )

٤٥٠ - إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة المادة ١٠٩ عقوبات المدعلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ من حيث للعقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة .

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل

بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الإتجار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس فى عقوبة الغرامة التى راعى المشرع عند وضعها فى مواد الرشوة أن تكون مقابل الإتجار فى الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

٧ (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٩٣ )

#### ٤٥١ - عقوبة الغرامة النسبية فى جريمة الإختلاس - إنطباقها

على الجريمة التامة دون الشروع فيها - علة ذلك : عدم إمكان تحديد الغرامة فى حالة الشروع - المادتان ٤٦ و ١١٨ عقوبات .

من المسلم به فى منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التى طبقتها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التى يحكم بها فى حالة الجريمة التامة فى جرائم الإختلاس ، والحكمة فى ذلك ظاهرة وهى أن تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما أخْلَسَ الجانى أو أَسْتَوْلَى عَلَيْهِ من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما فى حالة الشروع ، فلإن تجديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة . (الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٤٣ ) (والطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٩ من ١٠٢٠ )

#### ٤٥٢ - وجوب توقيف عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافقة

والحكم عليه بالحبس سواء فى الجريمة التامة أو الشروع - المادة ٢٧ عقوبات .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين - بجناية الشروع فى الإستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافقة - وقضى عليهما بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها

عليهما إتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

( الملن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٨ من ٩ من ١٠٢٠ )

٤٥٢ - مخالفة حكم المادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها لا يقتضى توقيع عقوبة العزل والغرامة والرد ولو كانت تهمة إختلاس ورقة متعلقة بالحكومة من بين التهم التي دين بها المتهم - إدراج التهمة الأخيرة تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، العقوبة المقررة - الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهم متعددة عملا بالمادة ٢٢ / ٢ عقوبات - مثال .

يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من إختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن إلا موظفا كتابيا بحسابات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة بل أقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تضافى عليه صفة مأمور التحصيل أو المنسوب له مهما إستطال به الزمن وهو موغل في غيبه ، وتكون المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعملها في حقه ، وإن فلا يصح القضاء بعقوبة العزل والغرامة ورد المبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار إليه ، ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي دين بها المتهم الأول جريمة إختلاس ورقة متعلقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك أن هذه الواقعة تندرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢

من قانون العقوبات لا تحت المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة المقررة بها محمولة على المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ . ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات - وهى التى طبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد فيكون الحكم سديدا من هذه الناحية بعد إستبعاد عقوبة العزل والرد والغرامة التى يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به منها وذلك بالنسبة إلى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢١٣ )

٤٥٤ - إعتبار الغرامة عقوبة أصلية فى الجنايات فى حالة وحيدة هى التى نصت عليها المادة ٤٦ عقوبات كعقوبة تخيرية مع السجن أو الحبس للشروع فى جناية عقوبتها إذا تمت هى السجن . إعتبار الغرامة عقوبة تكميلية إذ قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى - العقوبات المقيدة للحرية كالحبس قد تكون تكميلية عند النص عليها بالإضافة إلى جزاء آخر مباشر كالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ عقوبات فرنسى .

تكلم الشارع عن العقوبات الأصلية فى القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد أن عدد أنواع الجرائم فى الباب الثانى من الكتاب المذكور ، وبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارع أورد فى المادة ( ١٠ ) العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن ، أما الغرامة فقد نص عليها فى المادة ( ٤٦ ) تخيرية مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية للشروع فى جناية عقوبتها إذا تمت هى السجن ، وفى هذه الحالة وحدها تكون الغرامة فى الجنايات عقوبة أصلية ، أما إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هى الأصلية وتعتبر الغرامة مكمل لها ، ويصدق هذا النظر أيضا على العقوبات المقيدة للحرية ( كالحبس ) التى تعد فى الأصل من العقوبات الأصلية المقررة لمواد الجنب ، غير أنها قد تكون تكميلية إذا نص عليها بالإضافة إلى جزاء آخر

مباشر كما هو الحال فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ( ٢٥ ) من قانون العقوبات الفرنسى التى نصت على عقوبة الحبس الذى لا يجاوز خمس سنوات كجزاء مكمل لعقوبة التجريد المدنى .

( الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٢٨ )

٤٥٥ - العقوبة التكميلية هى فى حقيقتها عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة - وجوب توقيعها مهما كانت العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع العقوبة الأشد . الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يعتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، والتى هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة واذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

( الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٢٨ )

٤٥٦ - عقوبة الغرامة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - طبيعتها : هى عقوبة تكميلية ذات صبغة عقابية بحتة - دخولها فى نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد - عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجريمة .

عقوبة الغرامة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة ( ٢٦ ) من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والنخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التى أساسها فى

الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد ، فإنه يتعين إجماع هذه الغرامة فى عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٨ )

(والطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٨٦ )

#### ٤٥٧ - عقوبة الإزالة طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، شرط

تطبيقها .

يشترط لصحة الحكم بالإزالة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : الأول أن تكون هى التى أنشأت التقسيم نون الحصول على موافقة سابقه من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون ، والثانى عدم قيامها بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهى المتعلقة بالإلتزامات والأعمال التى يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المتهم ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة .

(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٣٤ )

(والطن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٩ )

#### ٤٥٨ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٥٣ - لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة لإنتفاء الحكمة من توقيعها بإنتفاء معنى الإلتجار بالوظيفة .

لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة فى جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لإنتفاء الحكمة من توقيعها بإنتفاء معنى الإلتجار بالوظيفة ، على ما



سبق به قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٦ / ٢٠ من ١٠ من ٧٢٢ )

٤٥٩ - عقوبة المصادرة - عدم جواز الحكم بها إلا على شيء

سبق ضبطه - مثال - سلاح .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون . (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١ / ١٠ / ٢ من ١٢ من ٧٦٦ )

٤٦٠ - إصلاح زراعى - تعويض - مصادرة - نطاقها .

يبين من نصوص المواد ١ و ٥ و ٦ و ١٧ / ١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى و ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه أن عقوبة المصادرة التى نص عليها الشارع فى الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون الأول إنما تنصرف إلى التعويض الذى كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الإستيلاء عليها ، ومن ثم فهى لا ترد على الثمن الذى قد يكون قد سمي فى عقود بيع لهذه الأراضى . وإن نص القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الأولى منه على أن " الأراضى الزراعية التى تم الإستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل " ونص فى المادة الثانية منه على أن " يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون " فإن عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الإستيلاء عليها المنصوص عليها فى المادة ١٧ سالفة الذكر لا يكون لها محل متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه جزئيا

وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة المصادرة .

(الطن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ٤٤٦ )

#### ٤٦١ - المصادرة الوجوبية - شرطها .

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى حملها . أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومخصصا له قانونا فيه ، فإنه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه . (الطن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٣٣ )

#### ٤٦٢ - العقوبات التكميلية - طبيعتها ؟ التنصيص عليها فى

الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره .

الأصل فى العقوبات التكميلية أنها تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التنصيص عليها فى الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره وإلا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل . وبما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة فى موسم زراعة القطن فى سنة ١٩٦٧ وقد إنتهى موجبها بإنتهاء الوقت الذى كان يجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنمى فى الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير محل .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٩٢ )

#### ٤٦٣ - حكم المصادرة - أسبابها - ملكية الأشياء المصادرة

بحسن نية - عكس ذلك .

إن المصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تدبير عينى وقائى ينصب على الشيء المشغوش فى ذاته لإخراجه من دائرة

التعامل لأن الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذى لا يتحقق رفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبة فى جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة إستثناء فى هذا من الأحكام العامة للمصادرة فى المادة ٢٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدانته أو ببراءته ، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

( الملن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢٠٣ )

#### ٤٦٤ - المصادرة - أنواعها - شروطها - أثرها .

إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة ، قهرا عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج طبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الإعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذها فى مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهى بوضعها الأول تكون تدبيرا وقائيا على الحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ خارج طبيعته عن دائرة التعامل ، وهى بوضعها الثانى توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفى أن يتتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى فى حالة الحكم بالبراءة . ( الملن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٩ )

٤٦٥ - ليس للخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة .  
ليس فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة . وإذا كان ذلك ، فإن تدخل الخزانة فى الدعوى

ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الغش المسندة إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن . ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٩ )

٤٦٦ - عدم قبول طعن ليس لرافعه مصلحة فيه - النعى من المتهم بعدم القضاء بالمصادرة - غير مقبول .

لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه بإعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنتفى ، لا يكون الطعن مقبولا . وإذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم القضاء بمصادرة الخبز يكون على غير سند . ( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١١١ )

٤٦٧ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢٠ / ٢ عقوبات - عقوبة تكميلية - المادة ١٤٩ من قانون الزراعة - نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر - إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة - وجوب القضاء بمصادرتها عملا بالمادة ٢٠ / ٢ عقوبات - ولو كانت تلك اللحوم صالحة للإستهلاك .

أوجب الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في ذاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة ، فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ سالف الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا على إعتبار أن العرض للبيع يعتبر جريمة في ذاته ، وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات دون قانون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها غيره . وإذا كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة

المصادرة لمجرد أن اللوم المضبوطة صالحة للإستهلاك فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقررة بها .

( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٨١٦ )

٤٦٨ - عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . ولما كان الثابت من المفردات أن جهاز الأشعة موضوع الإتهام لم يضبط فإن الحكم الصادر بمصادرة جهاز الأشعة يكون وارداً على غير محل ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بالمصادرة مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة .

( الطعن رقم ٢٨٥ ، ٢٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٧٠٦ )

### الفرع الثالث - العقوبات التأديبية

٤٦٩ - الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف ولها من عقوبة

الحبس .

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنة بأقل من حقيقتها ، وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أنوار المحاكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات ، وعلى كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطعن ، لأن

الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعا من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثرا ، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساسا لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .  
( جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٣٢ طعن رقم ٣٩٩ سنة ٢ ق )

٤٧. - العقوبة التأديبية - العقوبة الجنائية - الجمع بينهما -  
قوة الشيء المحكوم فيه .

من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه . لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لإختلاف الدعوى الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .  
( الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٧٩٢ )

٤٧١ - عقوبة تأديبية - عقوبة جنائية - عزل - إختلاس .  
لا يؤثر في وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الإختلاس سبق مجازاة المتهم إداريا عن خطأ إداري ناشئ من الفعل ذاته لأن عقوبة العزل عقوبة تكميلية مقررة في القانون عن جناية الإختلاس عملا بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات والمحكمة الجنائية ملزمة بتوقيعها وهي تختلف في طبيعتها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإداري من الجهة الإدارية .  
( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٧٩٢ )

الفصل الثاني - تطبيق العقوبة  
الفرع الأول - تنقيحها

٤٧٢ - عدم إلزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها

### أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتكأته .

إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .  
( جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ ق )

٤٧٣ - تقدير العقوبة وأعمال الظروف المشددة أو المخففة مما يدخل فى سلطة المحكمة الموضوعية - وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى وقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .  
تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، وأعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .

( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٥٦ )  
( والطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٦٩ )  
( والطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٤٦ )

٤٧٤ - إلتزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكرى عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة التى نفذت عليه فعلا .

إن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه " يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون المتهم قد قضاها " ( تنفيذاً للحكم العسكرى ) .  
لا يمنع المحاكم العادية من السير فى الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التى تراها - على أن تراعى حين تقدير العقوبة - مدة الجزاء التى نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقررة بها مهما بلغت .

( الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٦٠ )

٤٧٥ - إنعدام مصلحة المتهم فى الطعن بأته غير مختص

بتحريض بعض الأوراق المتهم بتزويرها - ما دام قد ثبت فى حقه  
تهمة تزوير أوراق أخرى تكفى لعمل العقوبة المحكوم بها عليه .  
لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير فى بعض الأوراق المتهم بتزويرها  
على إعتبار أنه غير مختص بتحريضها ما دام قد ثبتت فى حقه تهمة تزوير  
أوراق أخرى تكفى لعمل العقوبة المحكوم بها عليه .

( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٦٢ )

٤٧٦ - - تحديد عقوبة الجريمة الأشد - يكون بتقدير القانون لها  
- لا حسبما يقرره القاضى .

العبرة فى تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجانى هى بتقدير  
القانون ذاته لها أى العقوبة المقررة لأشدها فى نظر القانون من العقوبات  
الأصلية وطبقا لترتيبها فى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات - لا  
حسب ما يقرره القاضى بالحكم فيها .

( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٤٢٢ )

٤٧٧ - - تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها  
المحكوم عليه لا الوصف الذى تسبغه المحكمة عليها - مثال .

من المقرر أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الطاعن  
لا الوصف القانونى الذى تسبغه المحكمة عليها وإذا كان ذلك - فإنه لا مصلحة  
للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم فى تطبيقه على واقعة الدعوى حكم المادة  
١١٢ من قانون العقوبات وهى تستلزم للعقاب أن يكون المال المستولى عليه  
مملوكا للدولة أو إحدى الجهات التى عينتها هذه المادة وبخل فى منتهى المالية  
كعنصر من عناصرها طالما أن الحكم قد أفصح فى مدونات عن الواقعة التى  
دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ١١٢ مكرر من قانون العقوبات  
والتي لا تشترط أن تكون الأموال أو الأوراق أو الامتعة المسلمة إلى المستخدم  
مملوكة لإحدى الجهات المنصوص عليها فيها وما دامت العقوبة التى قضى بها



الحكم على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة .

( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٢٨ )

٤٧٨ - تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع - ما دامت

تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا .

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ولون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتكبه وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن الأول وهي السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات لجريمة إحداث العاهة المستديمة التي دأته الحكم بها ومن ثم تكون مصلحة الطاعن الأول فيما أثاره في هذا الصدد منتفية .

( الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٢٧ من ١٦٢ )

## الفرع الثاني - أسباب التخفيف والرافة

### ١ - الأعدار القانونية

٤٧٩ - الغضب لا يعتبر عذرا مخففا إلا في حالة الزوج الذي

يفاجيء زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها .

إن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا في حالة الزوج الذي يفاجيء زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها . أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والضرب فغير معتبر عذرا وإن كان يتنافى مع سبق الصرار . فالجاني الذي يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق إصرار بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو هادىء البال بعد أن يزال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار .

( جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق )

٤٨٠ - الإستفزاز ليس من الأعذار القانونية التي يجب التحدث عنها في الحكم عند التمسك بها .  
الإستفزاز ليس من الأعذار القانونية التي يجب على القاضي أن يتحدث عنها عند التمسك بها ، أو أن يراعى مقتضاها عند ثبوت قيامها في حق المتهم .  
( جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٦ طعن رقم ٩٧٠ سنة ١٦ ق )

٤٨١ - الأعذار القانونية إستثناء لا يقاس عليه .  
الأعذار القانونية إستثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل الزوجة خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بعمدة  
مذكورة .  
( جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٨ ق )

٤٨٢ - عدم الإرتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات وبين المادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - متى يجب على المحكمة أن تعد المتهم معنورا طبقا لهذه المادة الأخيرة .

لا إرتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة اتى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون المحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما إستبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد ، فعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معنورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

( الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٢٦٢ )

٤٨٢ - يجوز لفرقة الإتهام إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجثة - إذا رأت أن الجناية قد إقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بطرؤف مخففة - وأن تصل العقوبة - بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - إلى حدود عقوبة الجثة .

لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الإتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجناية قد إقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بطرؤف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجثع ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا إقترنت الواقعة بطرؤف مخففة فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجثع للفصل فيها على أساس عقوبة الجثة يكون قد خالف القانون . ( الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢١٥ )

٤٨٤ - صغر السن كمعذر قانونى مخفف فى تطبيق المادة ٧٢ عقوبات ، شرطه : أن تكون العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها على المتهم هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة إن وجدت هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ من ٥٦٤ )

٤٨٥ - الإثارة والإستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التى يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان فى حالة من حالات الإثارة والإستفزاز تملكته فإلجأته إلى فعلته لى أن يكون متمالكا إدراكه ، فإن ما دفع به على هذه الصورة من إنتفاء مسئولياته لا يتحقق به

الجنون أو العاهة في العقل ، وهما مناط الإعفاء من المسؤولية ، ولا يعد دفاعه هذا في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدى أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٥١ )

٤٨٦ - عدم صحة الحكم الصادر في معارضة المتهم - بغير سماع دفاعه - ما دام أن تخلّفه عن الحضور كان لعذر قهري - أساس ذلك .

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القيايى الصادر بإدانته ، باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلّفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وإنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح ، لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٣٢ )

٤٨٧ - العذر القهري - تعريفه - مثاله - المرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله - المرض الذي لا يعتبر من الأعذار القهرية .

العذر القهري هو الذي يقوم على غير إنتظار و مفاجيء صاحبه بما لم يكن في الحساب كالمرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله ، أما إذا كان من شأن ذلك المرض ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله كالاعتاد فلا يعتبر من الأعذار القهرية وبالتالي فإن مجرد توجه المطعون ضده إلى المستشفى في فترة محدودة لتلقى علاج معين وعودته إلى

محله فى ذات اليوم لا يعتبر من قبيل الأعذار القهرى التى تعفيه من مسئولية الإشراف على مقهاه .

( الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ٧٢ )

٤٨٨ - إطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهرى الذى حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الإستئنافية والمقدم دليله إلى محكمة الأشكال - مؤداء ثبوت العذر القهرى الذى لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته بإعتبار المعارضة كأن لم تكن .

مضى كان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الإستئنافية يرجع لإصابته بالمرض الثابت بشهادة الطبيب أمام محكمة الأشكال والتى تطمئن إليها هذه المحكمة ( محكمة النقض ) وتتق فى صحتها فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته بإعتبار المعارضة كأن لم تكن .

( الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ١١٠٩ )

٤٨٩ - خلو الشهادة الطبية المقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته الفراش فى تاريخ صدور الحكم فى معارضته الإستئنافية بإعتبارها كأن لم تكن - مجرد ترده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه فى ذلك التاريخ كان موجودا لأمر يتصل بعلاجه - إفتقار دعواه إلى الدليل المثبت للعذر القهرى الذى منعه من حضور تلك الجلسة .

إذا كانت الشهادة الطبية المقدمة قد جاءت خلوا مما يدعيه الطاعن من أنه كان ملازما الفراش بالوحدة الصحية فى تاريخ صدور الحكم فى معارضته الإستئنافية بإعتبارها كأن لم تكن وكان مجرد ترده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه فى ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه

من مرضه فإن دعوى الطاعن بأن عذرا قهريا منعه من حضور تلك الجلسة تكون مفقورة إلى الدلائل المثبت لها .

( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٢٧٢ )

٤٩٠ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة - لا تثريب عليها أن هي أطرحتها لما إرتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي أوردتها - مثال .

إذا كان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن برر قضاه برفضهما بقوله " ( إنه تأسيسا على ما تقدم وكانت المحكمة لا تطمئن إلى الشهادة الطبية التي قدمها المتهم في بيان العذر المانع من الحضور بجلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٨ ، إذ الثابت بالشهادة التي قدمها الحاضر عنه وهي صادرة من ذات الطبيب المعالج عن ذات الفترة أنه كان مريضا بروماتيزم حاد بالمفاصل مما تستتبط منه المحكمة أن هاتين الشهادتين إصطنعتا لخدمة المتهم ) ، وإذا كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا تثريب عليها إن هي أطرحتها لما إرتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي أوردتها ، فإن النعى على الحكم القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٢٩٢ )

٤٩١ - إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب هطول أمطار غزيرة إعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور - القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك - إخلال بحق الدفاع - إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر المقدمة من الطاعن عن إستشكاله في التنفيذ - وجوب النقض والإحالة .

مضى كان الطاعن قد تقدم عند نظر الأشكال في تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها عليه بحافظة تضمنت كتابا من الإتحاد الإشتراكي العربي

بمحافظة البقالية يفيد أنه قد هطلت أمطار غزيرة بالبلدة التي يقيم بها الطاعن في اليوم المحدد لنظر المعارضة تسبب عنها إنقطاع المواصلات ، كما قدم أصل برقية مرسلة من الطاعن إلى رئيس المحكمة الإستئنافية بالمنصورة في هذا اليوم أبدى فيها عذره بالتخلف عن الحضور لهذا السبب ، وقد أعيدت البرقية لمصدرها لتعذر الاستدلال على الجهة المرسلة إليها . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة - التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إليها - قد أثبتت قيام العذر المانع للطاعن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته الإستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار المعارضة كائن لم تكن - مع قيام الظرف القهرى الذى حال بين ممثل الطاعن أمام المحكمة - يكون قد حرمه من إستعمال حقه فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن - وقد إستحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره إبدائه لها إلا بالبرقية التى أرسلها التى لم تصل إلى المحكمة لظرف خارج عن إرادته .

( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ٦٢١ )

٤٩٢ - عذر الزوج فى قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا - لا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المنكورة فإذا ما كان الحكم قد أخرج ما دفع به الطاعن من تمسكه بأعمال المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد لما هو مقرر من أن الأعدار القانونية إستثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج فى قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا فلا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة . ( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٣٧ من ٨١٧ )

٤٩٣ - جواز إتخاذ صغر السن ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت قد جاوزت الحد الذى يعتبر القانون فيه صغر السن عذرا قانونيا .  
يصح للقاضى أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذى يعتبر القانون فيه صغر السن عذرا قانونيا .  
( جلسة ٨ / ١ / ١٩٣٣ طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق )

٤٩٤ - مدلول عبارة " إذا إقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة " التى ورد ذكرها فى م ١٧ ع .  
إن عبارة أحوال الجريمة التى تقتضى رافة القضاة والتى ورد ذكرها فى المادة ١٧ ع لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى وإنما تتناول بلا شك كل ما تعلق بمادية العمل الإجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذى إرتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابس والظروف بلا إستثناء وهو ما إصطلح على تسميته *Circonstances objectives et Circonstances Subjectives* والظروف والتى ليس فى الإستطاعة بيانها ولا حصرها *Indefinissables et inuimees* هى التى ترك لطلق تقدير القاضى أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرافة .  
( جلسة ٨ / ١ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق )

٤٩٥ - إستعمال الرافة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع الثابتة وقت الحكم .  
إن إستعمال الرافة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع التى تثبت لدى الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .  
( جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٨ طعن رقم ٤٣ سنة ٩ ق )

٤٩٦ - الحالة التى يجوز فيها للمحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم فى وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرافة بالنسبة له .



إن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به ، فإذا وصفت المحكمة المتهم فى جناية قتل عمد إقترن بظرف قانونى مشدد بأنه فاعل أصلى فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فلوقت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لهذه الجناية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذى وقع منه هو مجرد الإشتراك فى هذه الجناية المعاقب عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقولة أن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التى أوقعتها . كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذى إرتأته ، وإن ذلك يستدعى إعادة النظر فى تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كان فى وسعها - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه - أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هى لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها فعلا مع الواقعة التى تثبت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ففى هذه الحالة - وفى هذه الحالة وحدها - يصح القول بإمكان قيام الشك فى وجود الخطأ فى تقدير العقوبة ، ويتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه فى التمسك بخطأ الحكم فى وصف الواقعة التى قارنها .

( جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٢٩ طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ ق )

٤٩٧ - ظن المحكمة خطأ أنها عاملت المتهم بالرأفة حسبا

تخوله لها م ١٧ ع لا يكسب المتهم حقا فى تخفيض العقوبة .

إذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسبا تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقا فى تخفيض العقوبة أعمالا لهذه المادة وفى حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال فى حرج

من النزول بالعقوبة عن القدر الذي قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقضى بها هي التي رأتها مناسبة الواقعة وهي حرة من أى قيد .  
(جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٥٤ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق )

**٤٩٨ - تقيد محكمة الجنح فى قضائها فى الجنائية المجنحة بالحدود المرسومة للظروف المخففة فى م ١٧ ع .**  
إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن أجاز لقاضى الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجنح بعض الجنائيات لتوقيع عقوبة الجنحة فيها إلا أنه ليس من شأن هذه الإحالة أن تغير طبيعة الجنائية وتخضعها لجميع الأحكام الخاصة بالجنح بل هي تبقى جنائية على أصلها . وينبنى على ذلك أن محكمة الجنح تكون - كمحكمة الجنائيات - مقيدة فى قضائها بالحدود المرسومة للظروف فى المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فلا تستطيع إذن أن تنزل بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور . فإذا هي نزلت عن ذلك فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويتعين نقض حكمها والقضاء بجعل العقوبة ثلاثة شهور .  
(جلسة ٢ / ٥ / ١٩٢٨ طعن رقم ١٣١٥ سنة ٨ ق )

**٤٩٩ - إستعمال الرأفة مع الصغير إعمالا لنص م ٧٢ ع متروك للقاضى .**

إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة ، وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشرة سنوات ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن " - إن هذه المادة إذ نصت على ما تقدم فإنها لم توجب على القضاة بصفة عامة الرأفة ، بل أنها جعلت بيد القاضى زمام إستعمال

الرأفة بدليل قولها " مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت " ولو كان صحيحا القول بوجوب إستعمال الرأفة مع الصغير فى جميع الأحوال لما كانت عقوبة الإعدام بعد تطبيق المادة ١٧ ، من بين العقوبات التى تقتضى المادة ٧٢ بإبدالها بعقوبة السجن .  
( جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥١ طعن رقم ١٧٩٧ سنة ٢٠ ق )

#### ٥٠٠ - عدم إلزام المحكمة ببيان موجبات الرأفة .

إذا أراد القاضى إستعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والإشارة إلى النص الذى يستند إليه فى تقدير العقوبة . ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تنبئه فى نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضى وما كان يستطيع تكليفه ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

( جلسة ٨ / ١ / ١٩٢٢ طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق )

#### ٥٠١ - طلب إستعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرأفة .

( جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٤ طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٤ ق )

#### ٥٠٢ - لمحكمة النقض حق الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات ما دام

القانون يخول لها تطبيق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها .  
يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتما أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٠٢ )

٥.٣ - إستعمال المحكمة الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات وإلتزامها الحد الأدنى للعقوبات المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تمحيص توافر هذا الظرف - خطأ في القانون .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

( طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٢ )

٥.٤ - المادة ١٧ عقوبات - دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة إلى الحد الأدنى المسموح به - تناسب العقوبة التي قضت بها مع الوقائع الثابتة لدى المحكمة .

إذا كان الحكم فيما أشار إليه في صدد المادة ( ١٧ ) من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة في الحدود المنصوص عليها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيض العقوبة بإنزالها إلى الحد الأدنى - إذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت به - أن تنزل إلى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الوقائع التي ثبتت لديها .

( الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٠١ )

٥.٥ - إقتصار سريان نص المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقات دون الجنايات .

يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن

يكون الفعل فى الأصل جنحة أى من السرقات العادية التى ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما إذا كان الفعل يكون جنائية فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .

( الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥١ )

٥.٦ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء فى جريمة الإختلاس التامة أو الشروع فيها - المادة ٢٧ عقوبات .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجنائية الشروع فى الإستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة وقضى عليه بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقت مدة العزل المقضى بها عليه إتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع فى هذا الخصوص . ( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧٢ )

٥.٧ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها - من إطلاقات محكمة الموضوع - عدم تقيدها بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هى أعلتها .

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب وبأن أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى رآته . ليس فى القانون ما يلزمها بأن تنقيد بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات إن هى أعلتها .

( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٧ ص ٨٥٢ )

٥.٨ - تقدير ظروف الرافعة - العبرة فيه - بذات الواقعة والظروف التى حدثت فيها - لا بالوصف المسبغ عليها .

لا جبرى من النعى على الحكم فى شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضى

إلى الموت فى حق المتهم بإعتبار أن القدر المتيقن فى حقه هو جنة الضرب البسيط ، ما دامت العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ٢٤٢ / ١ من نطاق العقوبات المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم ، ذلك بأن المحكمة إنما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

( الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٨١ )

#### ٥.٩ - لمحكمة النقض حق الأخذ بموجبات الرأفة المنصوص عليها قانوناً .

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتماً أن تقدر المحكمة العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بموجبات الرأفة المنصوص عليها فى القانون . لما كان ذلك فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بمعاينة المطعون ضدها بالحبس مع الشغل لمدة شهر مع إيقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنظر إلى أن المحكمة ترى من الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة وماضى التهمة ما يبعث على الاعتقاد بأنها لن تعود إلى مخالفة القانون ( الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٦٠٨ )

#### ٥.١٠ - مناط الإعفاء من العقاب - الظروف المخففة - حكمها -

مثال .

لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى لشعوره وإختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً إلى ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها - وكان المستفاد

من منونات الحكم أن الطاعن كان فى حالة من حالات الإثارة أو الإستفزاز تملكته فالجائه إلى فعلته عندما سمع بحمل أخته سفاحا مما لا يتحقق به الجنون والعاهة فى العقل - وهى مناط الإعفاء من المسئولية ولا يعد فى صحيح القانون عنرا معفيا من العقاب بل يعتبر عنرا قضائيا مخففا يرجع مطلق الأمر فى أعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع بون رقابة عليها من محكمة النقض وهو ما يبدو أن الحكم قد ألتقت إليه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

( العلمن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٥٦ )

#### ٥١١ - قتل بالسم - رافة - حدود النزول بالعقوبة .

متى كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل بالسم ونكرت فى حكمها أنها رأت أخذه بالرافة ثم قضت فى منطوق حكمها بحبسه سنة مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذا ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يغير من ذلك ما أوردته الحكم المطعون فيه فى أسبابه مخالفا لمنطوقه من أن المحكمة رأت معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة ، إذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التى يوتنها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذى بنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد الإتهام ماديا إلى المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون ، وذلك أعمالا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٥٧٨ )

#### ٥١٢ - المادة ١٧ عقوبات تجيز فقط إبدال العقوبات المقيدة

### الحرية فى مواد الجنايات والجنح لعقوبات مقيدة للحرية .

إن مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ١٧ سالفة الذكر ، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - إذا إقتضت الأحوال رأفة القضاة .

(الطنن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢١٧)

### ٥١٣ - تخفيف العقوبة المقررة بها - مفاده .

لما كان الحكم المطعون فيه إذ إرتأى تخفيف العقوبة المقررة بها على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن العقوبة التى قدرها مما مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ضمنا فيما قضى به من عقوبة أشد ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطنن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣٦ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٨٢)

### ٥١٤ - العقوبة المبررة - مصلحة .

إنعدام مصلحة الطاعن من نفي مسئوليته عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنّها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة الواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

(الطنن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٦٠)



٥١٥ - عقوبة - موجبات الرافعة - تقديرها - موضوعي .

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ولون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتكبه ، فإن مما يثيره الطاعن بشأن عدم إستجابة المحكمة لطلبه إستبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقضى بها عليه في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٩ من ٢٠ ص ٨٥١ )

الفرع الثالث :- الظروف المشددة

٥١٦ - الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة

١٩٥١ .

الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٥١٩ )

٥١٧ - توفر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ليلا

ولو كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته .

يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته " بندقية " وقت إرتكاب السرقة ليلا أيا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بقصد السرقة .

( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٧٤٢ )

٥١٨ - كون المتهم والمجنى عليه - في جريمة هناك العرض -

عاملين في محل كواء واحد - إنطباق الظرف المشدد المنصوص عليه

فى المادتين ٢٦٧ / ١ و ٢٦٩ / ٢ عقوبات .

مضى كان المتهم فى جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين فى محل كراء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه ينطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٦٢)

٥٩٩ - شرط تشديد العقوبة فى جريمة هتك العرض .

لا يشترط لتشديد العقاب فى جريمة هتك العرض التى يكون فيها الجانى من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون فى مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك فى مكان خاص ومهما يكن الوقت الذى قام فيه الجانى بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون فى عمله محترفا أو فى مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزم من سلطة .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٥٩)

٥٧٠ - سبق ارتكاب المتهم - بإحراز سلاح - جريمة إختلاس

محجوزات المعاقب عليها بالمادة ٢٢٢ عقوبات - عدم إنطباق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٦ / ٣ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز السلاح .

إن جريمة إختلاس المحجوزات - وهى جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت فى حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذى فرض من أجله ، وترتبطا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٢٢٢ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٦ / ٣ من القانون ٢٩٤ لسنة

١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح .

( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٨٣ )

٥٢١ - إلزام المحكمة - مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات - الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تمحيص . توافر هذا الظرف - خطأ في القانون .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطيع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به أولاً هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

( الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨١٢ )

٥٢٢ - حمل السلاح دون تحديد لنوعه أو وصفه ظرف مشدد للجرائم الواردة في باب السرقة .

إن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميلة إرتكبا السرقة ليلاً . وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٢١ )

٥٢٣ - إلغاء المشرع لعقوبة حمل وإحراز الأسلحة البيضاء لا

يؤثر في إعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظرفا مشددا لها .

إن ما قرره الحكم من إعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة لتأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدل رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتمل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها بإعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، أستهمل السلاح ، أو لم يستعمل فإنه يعد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢٠ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٨٢١ )

٥٢٤ - تحقق التسور بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها

مهما كانت طريقته .

التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها

مهما كانت طريقته .

( الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ من ٩ ص ١٠٦٨ )

٥٢٥ - تكليف المتهم للمعنى عليه بحمل متاعه من محطة

السيارات بالمدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة في حكم

المادة ٢٦٧ / ٢ عقوبات .

تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٢٦ )

٥٢٦ - مجرد إرتكاب فعل هناك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير أهل بالسكان لا يفيد تخلف رضاء المجنى عليه . مجرد إرتكاب فعل هناك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضاء المجنى عليه .

( الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٢٦ )

٥٢٧ - أى فعل مكون لجناية مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد - كفايته لتطبيق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات .

يكفى لتطبيق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان .

( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٤٢٢ )

٥٢٨ - عدم إشتراط المادة ٢٨٢ عقوبات وقوع الظرف المشدد تألياً للقبض - جواز وقوعه مصاحباً له .

يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تألياً له .

( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٨٨ )

٥٢٩ - يتحقق التعذيب البدنى بالمعنى المقصود فى المادة ٢٨٢

عقوبات بالإصابات المحدثة بألة صلبة راضة كالعصا الغليظة ( وكعب البندقية ) .

الإصابات العديدة التى أستخدمت فى إحداثها آلة صلبة راضة - كالعصا الغليظة ، أو عقب ( كعب ) البندقية يتحقق بها التعذيب البنى بالمعنى المقصود فى المادة ٢٨٢ من القانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦٨٨ )

٥٣ - يتحقق الظرف المشدد لمجرد حمل مرتكب جريمة السرقة سلاحا بطبيعته ولو كان فاسد أو غير صالح للإستعمال .

العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هى مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجانى لم يقصد من حمله الإستعانة به وإستخدامه فى الجريمة وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للإستعمال .

( الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٥٣ )

٥٣١ - ظرف حمل السلاح فى السرقة ظرف مادي - سريان حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به .

حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على من قارب الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

( الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ من ٤٠٢ )

٥٣٢ - حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد - حمل سلاح بالتخصيص لا يحقق الظرف المشدد إلا إذا دلت الحكم على أن حمله كان لمناسبة السرقة .

العبرة في إعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لإستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١ من ١٠٢ )

٥٢٣ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - تشديد الشارع العقاب على من يدير منزلا للدعارة إذا كانت له سلطة على من يمارس الفجور .

الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٩٥٤ )

٥٢٤ - العقوبة المقررة بالمادة ٢٦ / ٢ من قانون السلاح المعدل : هي الاشغال الشاقة المؤبدة - لا يصح أن تقل هذه العقوبة في حدها الأدنى عن السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات - إشارة الحكم إلى قيام الظرف المشدد وقضائه مع ذلك بعقوبة الحبس عملا بالمادة ٢٦ / ٢ من قانون السلاح والمادة ١٧ عقوبات - خطأ في تطبيق القانون .

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة المسندة إليه وهي إحراز سلاحا ناريا مششخنا بدون ترخيص ويوجب أن تعمل المحكمة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة

بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر - في فقرتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون - متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم - وهذا الخطأ كان يقتضى مع نقض الحكم تصحيحه - لولا أن المحكمة لم تنتبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه محامي المتهم إليه لنتيجه له فرصة إبداء دفاعه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .  
( الملن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٨ )

٥٣٥ - تحديد وقت وقوع الحادث وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح - أمر موضوعي .

تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو بالنهار وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضى الموضوع بغير معقب .  
( الملن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٨٩ )

٥٣٦ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار - إثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر .  
إن حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار ، وإثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر . ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار في حقه بفرض صحته . ( الملن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٢ )

٥٣٧ - البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والتردد - موضوعي .

من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والتردد من إطلاقات



قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الإستنتاج .

( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٣٢ )

٥٣٨ - إغفال الحكم الإشارة إلى الدليل الذى إستند إليه فى توافر الظرف المشدد - فى جريمة إحراز السلاح التارى - فى حق الطاعن والتعرض لإنكاره لأية سابقة - قصور .

متى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الإتهام بما فيها المادة ٧ / ج من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير إلى الدليل الذى إستند إليه فى توافر الظرف المشدد فى حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق المحلية ، ولم يعرض لإنكار الطاعن لأية سابقة ، فإنه يكون معيبا بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٣٠٨ )

٥٣٩ - ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة جنائية فى حق المتهم المرتبط بمركز متهمين آخرين لم تظعن المحكمة لإتهامهم .

إذا كان ظرف تعدد الجناة فى واقعة الدعوى الموجب لتكليف الواقعة بوصف الجنائية فى حق المتهم الأول مرتبطا بمركز المتهمين الثانى والثالث - والذى أستبعدت المحكمة الإتهام الموجه إليهما - فإنها إذ لم تظعن لهذا الإتهام وأستبعدت وجود المتهمين فى مكان الحادث وقت وقوعه وأفصحت عن إقتناعها بأن المتهم الأول هو وحده الذى إستقل بمقارفة الحادث وأعتبرت أن ما وقع منه يكون الجنحة المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ / ٤ و ٦ و ٣٢١ من قانون العقوبات . فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا على واقعة

الدعوى كما أستقرت فى يقينها بالإستناد إلى الأدلة التى أطمأنت إليها ، ويكون غير سديد النعى بأن المحكمة لم تقل كلمتها فى مدى قيام ظرف التعدد .

( الملن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٧٥٥ )

#### ٥٤ - العبرة فى إعتبار السلاح ظرفا مشددا .

العبرة فى إعتبار السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة ، فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذى خلصت إليه المحكمة - فى هذه الدعوى - فى حدود حقها وبالت عليه بالأدلة السائفة .

( الملن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٦٧٢ )

- ٥٤١ - الفراش بالمدرسة التى تلقى فيها المجنى عليه تعليمه -
  - إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته -
  - وأعمال الظرف المشدد فى حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات -
- صحيح فى القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه يعمل فراشا بالمدرسة التى يتلقى فيها المجنى عليهم تعليمهم ، فإنه إذ أعمل فى حقه الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات بوصفه خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليهم وملاحظتهم يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الملن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٨٢٩ )

#### ٥٤٢ - توافر ظرف الطريق العام فى الجريمة - أثره فى

## العقوبة .

ما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور في إستظهار توافر ظرف الطريق العمومي كما هو معرف به في خصوص الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٥ / ٢ من قانون العقوبات مربوط بأن واقعة الدعوى التي ثبتت في حق الطاعن إنما توافر - إذا إنتقضى ظرف الطريق العام - جنائية السرقة بإكراه الذى ترك أثر جروح . ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا لنص المادة ٣٢٤ / ٢ من قانون العقوبات وهى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - هى نفس العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة للطاعن فلا مصلحة فيما يثيره فى هذا الصدد . ( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٥١٠ )

٥٤٣ - الإكراه فى السرقة - ظرف عينى يتعلق بالأركان المادية للجريمة - سريانه فى حق كل من ساهموا فيه - إثبات الحكم إتفاق الطاعن وآخرين وإرتكاب الطاعن فعل الإختلاس بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم - إعتبار كل من ساهم منهم فى السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا فى جريمة السرقة بالإكراه .

من المقرر أن ظرف الإكراه فى السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار فى حق كل من ساهموا فيه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة ، ومباشرة أحدهم فعل الإكراه تنفيذا لمقصدهم المتفق عليه وإرتكاب الطاعن فعل الإختلاس . فإن جريمة السرقة بالإكراه تكون قد تحققت فى حق كل من ساهم فى فطة السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعا فاعلين أصليين فيها .

( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٣١١ )

٥٤٤ - ظروف مشددة - سبق الإصرار - معناه - كيف

يتحقق ؟

من المقرر سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن صورة الإنفعال مما يقتضى الهنوء والروية قبل إرتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالإضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ، صبح إفتراض قيامه .  
( الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٣٢٧ )

### الفرع الرابع - تعدد العقوبات والجرائم

٥٤٥ - وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التى عقوبتها أخف عند توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد .  
العقوبات التكميلية هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .  
وإذا كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش يقضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية إقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد فى حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .  
( ملن رقم ١١٦٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٥٢ )

٥٤٦ - محاكمة متهم عن بعض ما إرتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد إنتهت بالبراءة .  
إذا كانت واقعة الدعوى هى أن عدة جرائم قد إرتكبت فى أماكن مختلفة

ولم يكن ذلك إلا تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر الذى كان المتهم مشتركاً فيه فإنه وإن كان الواجب قانوناً ألا يوقع على كل من إشتراك فى التجمهر إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم من ذلك أن الحكم بالبراءة فى واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضى البراءة فى الجرائم الباقية مع ثبوتها . وإن كان محاكمة المتهم عن بعض ما إرتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد إنتهت بالبراءة . ( طعن رقم ١١٥٦ سنة ١٠ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٤٠ )

#### ٥٤٧ - حكم التعدد الحقيقى .

إن عدم الفصل فى واقعة زنا حصلت فى بلد أجنبية ( فرنسا ) وحقت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت فى مصر متى كانت تكون وحدها - بغض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا . ( طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ )

#### ٥٤٨ - حكم التعدد المعنوى .

إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة فى ثلاث قضايا بإختلاس أشياء محجوزة ، وكان أساس الإختلاس فى كل هذه القضايا واحداً ، وهو عدم تقديم المحجوزات فى اليوم الذى كان محدداً لبيعها فيه وإعتراف المتهم بالتصرف فيها ، فإن المحكمة للنظر أمامها هذه القضايا الثلاث فى جلسة واحدة لا ينبغى لها أن توقع على المتهم عقوبة فى كل قضية بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها إلى بعض ، وتحكم عليه فيها بعقوبة واحدة لأنه لم يقارف إلا واقعة جنائية واحدة لا يمكن أن تكون إلا جريمة واحدة . ( الطعن رقم ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٩٦٠ سنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٤٢ )

#### ٥٤٩ - وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التى

عقوبتها أخف عند توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد .

لا مانع قانونا من الجمع بين عقوبة جنائية التزوير وبين الغرامة النسبية فى جنائية الإختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط . وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هى العقوبة الأصلية فقط . ( طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٧ )

٥٥ - قيام إرتباط لا يقبل التجزئة بين جريمتين يوجب نظرهما أمام المحكمة المختصة بنظر الجريمة التى عقوبتها أشد .  
إذا كان المتهم قد وجهت إليه تهمتان هما أنه ضرب شخصا فاحدث به إصابات أفضت إلى موته وضرب آخر ضربا بسيطا ، وكانت الواقعتان قد وقعتا فى زمن واحد ومكان واحد والسبب واحد ، وفصلت النيابة بينهما فقدمت الجنائية إلى قاضى الإحالة ، فأحالها إلى محكمة الجنائيات والجنحة إلى محكمة الجنح فأصدرت فيها حكما ، فهذا يكون خطأ ، إذ ما دامت الجريمتان مرتبطتين أحدهما بالآخرى هذا الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة لكنهما قد إنتظمتا ففكر جنائى واحد وحصلتا فى ثورة نفسية واحدة مما لا يجوز معه أن يوقع عنهما إلا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة الأشد ، فإنه يكون من المتعين ، متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائيا ، العمل على أن تفصل فيها محكمة واحدة هى التى تملك الحكم فى الجريمة التى عقوبتها أشد .  
( طعن رقم ١٦٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٦ )

٥٥١ - حالة الإشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه - لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ عقوبات .

حالة الإشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى فى ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الإشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل

لسريان حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذى فرضه الشارع لجرائم الإشتباه وإنحراف عن الناية التى تغاهاها من هذه النصوص .

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٨١ )

( والطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦٢٢ )

٥٥٢ - تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٢٢ عقوبات - الأصل فيه أن تكون قد إرتكبت نون أن يحكم فى واحدة منها .

الأصل فى تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٢٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد إرتكبت نون أن يحكم فى واحدة منها .

( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦٢٢ )

٥٥٣ - إنزال عقوبة واحدة على المتهم عن جريعتى الشروع فى قتل المجنى عليهما إعمالا للمادة ٢٢ عقوبات - مجادلته فى الوصف القانونى لفعل الإعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه الثانى - لا مصلحة .

لا جدوى للمتهم فى جريعتى الشروع فى قتل المجنى عليها وولدها فى شأن الوصف القانونى لفعل الإعتداء الذى وقع منه على الطفل المجنى عليه الثانى ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتى الشروع فى القتل العمد المسندتين إليه وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات . ( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٥٠ )

٥٥٤ - الارتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢٢ / ٢ عقوبات ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة نون البراءة .

الإرتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة نون البراءة . (الطنن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٠٠)

٥٥٥ - حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة عند إرتباطها بالفعل المكون للجنحية المطروحة أمام محكمة الجنائيات إرتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

إرتباط الجنحة بالجنحية المحالة فى محكمة الجنائيات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذى تجرته أنها مرتبطة بالفعل المكون للجنحية المطروحة أمام محكمة الجنائيات إرتباطا لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

(الطنن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٢٨)

(والطنن رقم ١١٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٩٩)

٥٥٦ - تعدد الجرائم ووحدة الفرض - إرتباطا - وجوب الحكم بالعقوبة الأشد .

من المقرر أن الإرتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة نون البراءة .

(الطنن رقم ٦٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٨٨٤)

٥٥٧ - المحكمة غير ملزمة بضم قضيتين على خلاف حكم المادة ٣٢ عقوبات .

متى كان الإرتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الإرتباط الغير قابل للتجزئة فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين ما دامت لم تروجا لذلك مما تكون معه إجراءات المحاكمة قد تمت



سليمة لا عيب فيها .

(الطنن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٣٧٥ )

٥٥٨ - أعمال المادة ٢٢ عقوبات - نون ذكر الجريمة الأشد أو  
الفقرة المطبقة من المادة ، ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .

إذا كان الحكم قد بين الجرائم التي إرتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها  
إرتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه  
الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٢٢ من  
قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر في سلامته أنه  
أغفل نكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٢٢ عقوبات .

(الطنن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٥٩٩ )

٥٥٩ - عقوبة - عقوبة أصلية - عقوبة تكميلية - تعدد العقوبات  
- الإرتباط غير القابل للتجزئة - مبانى .

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل  
التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها ، إلا أن هذا الجب لا  
يمتد أثره إلى العقوبة التكميلية المقررة لهذه الجرائم . ولما كانت عقوبة سداد  
الرسوم المستحقة عن الترخيص المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم  
٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المبانى من العقوبات التكميلية - وهى عقوبة  
نوعية - مراعى فيها طبيعة الجريمة فإنه يجب الحكم بها - فى حالة الإرتباط -  
مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطنن رقم ٨٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٦٣ من ٢٢ من ٨٦٢ )

٥٦. - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى خلاف التى  
وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - مادة ٢٠٧  
إجراءات .

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وُردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حدثت الفعل الجنائي المنسوب إليه إرتكابه ولم يثبت للمحكمة إرتكاب المتهم هذا الفعل تعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . فإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدني على بطاقة شخصية ، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلاً على تلك البطاقة في تاريخ سابق على إتهامه ، فيكون الحكم سديداً إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه ، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضى بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانوني إلى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها منه ، فإنه مريب لأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وإبنيانها القانوني ويجاوز نطاق التكليف القانوني للواقعة - أي مجرد ردها إلى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق - وهو ما لا سبيل إلى إلزام المحكمة بإجراءاته لإنطوائه على مساس كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ومن ثم ما كان للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحاكم المطعون ضده عنها - (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٨ / ١٩٦٤/١٥ ص ٤٧٩)

٥٦١ - تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الإرتباط أو عدم قابليته للتجزئة - من شأن محكمة الموضوع وحدها - ما دام تقديرها سائغاً .

إن تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الإرتباط أو عدم قابليته للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك إرتباط بالمعنى المقصود في المادة ٢٢ من قانون العقوبات . وما دام ما إرتكبه من ذلك سائغاً - لإنعدام الصلة بين إمتناع

المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم وبين إمتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء - فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧١٣ )

٥٦٢ - توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لائحة المشروع الجنائي والغاية - وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .

من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لائحة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إليه إعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٥٤٦ )

٥٦٣ - عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني - هي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لا حسب ما يقدره القاضي .

المبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذات لها - أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها . وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الفرامة . ولا كانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابة خطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وحده وجوباً على القاضي ، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الأولى

من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه تخييراً للقاضى مما مفاده إنفساح الأمل والرجاء للجانى فى هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس بعكس الجريمة الأولى التى يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس إلزاماً .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٥٤٦ )

٥٦٤ - لا إنطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف فى حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد - علة ذلك ؟ الجانى يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .  
الأصل أن الجانى فى حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد يعتبر أنه إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٥٤٦ )

٥٦٥ - جواز إختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض -  
شروط ذلك .

قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الغرض متى كان الإعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص .

( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٥٤١ )

٥٦٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .  
من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٥٤٦ )

٥٦٧ - العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة - عدم إمتداد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها فى تلك الجرائم .

الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها فى تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل سلاح نارى فى أحد الإجتماعات التى دين المطعون ضده بها - وهى إحدى الجرائم المرتبطة - معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه : " يحكم بمصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة " . ولما كانت عقوبة المصادرة هى عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكون العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف البيان يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ٦٧٨ )

٥٦٨ - تطبيق الحكم المادة ٢٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد - لا جدوى مما يثيره المتهم فى شأن الجرائم الأخرى المرتبطة - مثال .

لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن جريمتى الضرب البسيط المسندتين إليه ما دام الحكم إذ دانه بهاتين الجريمتين وجريمة الضرب المفضى إلى الموت ١٧/م

المسندة إليه قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت وفقا للمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ من ١٠١٤ )

#### ٥٦٩ - مناط تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات ؟

إن مناط تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض الآخر فتتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٥٥٨ )

٥٧. - إتحاد الحق المعتدى عليه - شرط القول بوحدة الغرض والسبب - إختلاف هذا الحق - إختلاف السبب - ولو كان الغرض واحدا - إختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجمركي - عدم إنطباق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات - وجوب توقع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .

لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى المتهمين ، إلا إذا إتحد الحق المعتدى عليه ، فإذا إختلف فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المستولى عليه ، ويختلف إختلافا بينا ، عن حق الدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو إقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع المهربة . ومن ثم فإن القول بتوافر شرطي الفقرة الثانية

من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سديد ، ويكون من المتعين إيقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حدة .

( الملن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٣٠ )

٥٧١ - إعمال المحكمة حكم المادة ٢٢ / ١ عقوبات دون ذكرها

- لا عيب .

متى كانت المحكمة قد أعلت حكم لمادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات نظرا للإرتباط القائم بين التهم الثلاث التي أدانت المتهم بها ، فإنه لا يعيب حكمها إغفالها ذكر تلك المادة .

( الملن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٧٨١ )

٥٧٢ - قضاء الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال دون

إستظهار عددهم في مدوناته - قصور .

إذا كان الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم تلك المخالفات حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ، فإنه يكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على المطعون ضده مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

( الملن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٨١٨ )

٥٧٣ - تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣

لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة

له - ولو كانت لسبب واحد - مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك .

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال

الصناعية والتجارية على أن : " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات

المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش

وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " . فإذا كان الحكم

المطعون فيه قد خالف نص هذه المادة بتوقيعه عقوبة واحدة عن جرائم عدم تقديم ترخيص المحل والرسم الهندسى المعتمد وصورة الإشتراطات الخاصة به إلى الموظف المختص ( موضوع التهم الثالثة والرابعة والخامسة الموجهة إلى المطعون ضده ) فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

( الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٩ / ١ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٢٧ )

#### ٥٧٤ - تعدد الجرائم - عقوبة - طعن - مصلحة .

لا يجدى الطاعن ما أثاره فى طعنه بالنسبة إلى جريمتى الإشتراك فى إرتكاب تزوير فى ورقة رسمية - إستمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية - وإستعمال هذه البطاقة المزورة ، ما دام الحكم قد أثبت فى حقه توافر جريمتى الإدلاء ببيانات غير صحيحة فى إستمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد المعاقب عليها بالمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع الجرائم موضوع الإتهام والتى دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون العقوبات ، وهى عقوبة مقررّة لأى من تلك الجرائم فيبقى الحكم محمولا على الجريمتين الأخيرتين مما تتعدم معه مصلحة الطاعن فيما ناهه على الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٦١ )

٥٧٥ - إدانة الطاعن بجريمتى القتل العمد وإحراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٢٢ عقوبات مقتضاه .

إذا كان الحكم قد إنتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد المعاقب عليها بالمادة ٢٢٤ / ١ من قانون العقوبات ويجريمتى إحراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص وطبق المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأستعمل الرأفة معه



وطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع التهم المسندة إليه والمصادرة وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات تبديل العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ، وكانت المادة ٣٥ / ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنتقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها .

( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢١٦ )

#### ٥٧٦ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات .

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينهما وحدة الغرض فتكونت منها وحدة إجرامية غير قابلة للتجزئة . ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٠ )

#### ٥٧٧ - ضوابط معرفة العقوبة الأشد في نطاق المادة ٣٢

عقوبات - عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس معاملة لعقوبة الحبس - إرتباط جرميتي التشرد والتسول يجب توقيع عقوبة الجريمة الأولى فحسب بإعتبارها الأشد - مخالفة ذلك - خطأ .

من المقرر أن العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسول هي بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ هي

الحبس مدة لا تتجاوز شهرين ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التى يحكم بها طبقا لأحكام المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية أو أى قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة التسول هي الأشد مما يقتضى أعمالها متى تحققت شروط المادة ٢٢ عقوبات . ( الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٧٢٢ )

٥٧٨ - تعدد الجرائم - وحدة الغرض - عقوبة أشد - ما لا يعيب حكم الإدانة .

لما كان الحكم قد بين الجرائم التى إرتكبها الطاعنون الأول والثالث والرابع المستوجبة لعقابهم وأنها إرتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم على كل منهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على كل من هؤلاء الثلاثة بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . ( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٨٧٥ )

٥٧٩ - تعدد جرائم القتل - إرتباط - توقيع العقوبة الأشد - أثره .

إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل . . . و . . . والشروع فى قتل . . . وأعمل فى حقهما المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية قتل . . . عمدا مع سبق الإصرار التى أثبتتها فى حقهما باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جوى للطاعنين مما

يثيرانه تعسياً للحكم فى خصوص جنايتى القتل والشروع فيه .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٤٢ )

٥٨. - محكمة موضوع - سلطاتها التقديرية فى قيام حالة الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة .

مضى كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها ، ولما كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حنود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه - وعلى ما يسلم به الطاعن - تشير إلى أن السرقنتين اللتين قارفهما الطاعن قد وقعتا على شخصين مختلفين وفى تاريخين ومكانين وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه فى كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد وذلك لا يتحقق به الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمة الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التى كانت منضمة إليها ومن ثم فإن إنزال الحكم عقوبة عن كل من الجريمتين يكون صحيحا فى القانون وما أورده فى الدعوى على هذا الدفاع سائغ ومقبول ومنع الطاعن فى هذا الخصوص غير صحيح .

( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٩ س ٣٠ من ٤٤ )

### الفصل الثالث - وقف تنفيذ العقوبة

٥٨١ - وجوب إلترام القاضى للحدود التى وضعها القانون للحكم بوقف التنفيذ .

ما دام القانون قد حدد مدة معينة لوقف التنفيذ فلا يملك القاضى أن يغير فيها بالزيادة أو بالنقص . فلا يجوز أن يحكم بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات

تبتدىء من يوم صدور الحكم على ألا ينفذ مقتضى هذا الحكم إلا إذا أعاد المحكوم عليه الطفل إلى حاضنته ، فإن هذا يقتضى أن تكون مدة الوقف أقل من خمس سنين ، لأن المدة المقررة فى القانون هى خمس سنوات تبتدىء من تاريخ صدور الحكم نهائيا . ( جلسة ٥ / ١٢ / ١٦٢٨ طعن رقم ٤٢ سنة ٩ ق )

#### ٥٨٢ - إلزام المحكمة الإستئنافية بالنص فى حكمها على مبدأ مدة وقف التنفيذ إذا أغفل الحكم الابتدائى ذلك .

إن القانون إذ نص فى المادة ٥٦ عقوبات على " صدور الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبات لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا " قد أراد أمرين : أولهما أن يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . والثانى أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة إنذار صريح للمحكوم عليه . وإن كان الحكم الابتدائى لم يصرح فيه بذلك فإنه يجب على المحكمة الإستئنافية أن تصرح به فى حكمها ولو كان الإستئناف مرفوعا من المتهم وحده . ولا يكون فى ذلك منها تسوئء لحالة المتهم ما دام بدء مدة الإيقاف لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوباً على ذلك فى الحكم ، ولا يؤثر فى هذا أن الحكم قد صار قبل ذلك نهائيا بالنسبة للنياحة بإنقضاء ميعاد الإستئناف المقرر لها . وذلك لأنه وإن كان إنتهايا بالنسبة لها لا يزال بالإستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلا للتعديل أمام المحكمة الإستئنافية .

( جلسة ٩ / ٦ / ١٩٤١ طعن رقم ١٥٧١ سنة ١١ ق )

#### ٥٨٣ - جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك وإن كان فلا تثريب على المحكمة إذا هى قالت أن المتهم عائد ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التى أوقعتها عليه على الرغم من

سبق الحكم له بوقف التنفيذ . ( جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٣ طعن رقم ٥٣١ سنة ١٣ ق )

**٥٨٤ - وقف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات البحتة .**

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أن تبعية ، أما الجزاءات الأخرى التى وإن كان فيها معنى العقوبة . ليست عقوبات بحتة ، فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها . ولما كانت الزيادة المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمريين العسكريين رقمى ٣٦١ و ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، لأن فيها معنى التعرض عما لحق الخزائن العامة من الضرر بسبب إرتكاب جريمة ضريبية . فإنه يكون من غير الجائز وقف تنفيذ الحكم الصادر بها .

( طعن رقم ٤١٦ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٤٨ )

**٥٨٥ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كانت**

**لمدة لا تزيد على سنة .**

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم سنة ونصف سنة مع وقف التنفيذ . فإنه يكون قد أخطأ فيما أمر به من وقف التنفيذ . إذ المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة . وإذا كان وقف التنفيذ من العناصر التى تلاحظها المحكمة عند تقدير العقوبة فهو مع كون الخطأ الحاصل فيه خطأ فى القانون يتصل فى الوقت ذاته بتقدير العقوبة إتصالا تاما يستوجب إعادة النظر فيها . وإنه فلا يصح أن تكفى محكمة النقص بتصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ وحده .

( جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٤٩ طعن رقم ٨٦٧ سنة ١٩ ق )

**٥٨٦ - سلطة المحكمة عند الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة معا**

**أن توقف تنفيذ إحداهما أو كليهما .**

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد رخصت للمحكمة عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالغرامة أو بالسحب مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الإعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص هذه المادة أنه ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لعقوبتى السحب والغرامة . وإذن فإذا كانت المحكمة قد رأت أن تجعل وقف التنفيذ مقصوراً على عقوبة السحب دون الغرامة فإنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٥٠ طعن رقم ٩٧٨ سنة ٢٠ ق )

**٥٨٧ - إلتزام المحكمة ببيان الأسباب التى تستند إليها فى الحكم بوقف التنفيذ .**

إذا كانت المحكمة قد صرحت فى أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قضت فى منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متخاذلاً متعيناً نقضه .

(جلسة ٧ / ١١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٠٢٩ سنة ٢٠ ق )

**٥٨٨ - الحكم بالسحب ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ - خطأ .**

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين وبوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٢ )

**٥٨٩ - عدم وجوب أن تكون العقوبة التى يستند إليها فى إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ - المادة ٥٦ عقوبات .**

لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الإلغاء .

( الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٣٩ )

( الطعون أرقام ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ لسنة ٢٧ ق الصادرة بجلسته ٢١ / ٥ / ١٩٥٧ )

٥٩. - تأييد الحكم الابتدائي بوقف تنفيذ العقوبة إستثنائيا -  
إختصاص محكمة أول درجة في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة -  
المادة ٥٧ عقوبات .

متى كان المتهم قد قضى عليه إبتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم إستثنائيا ، فإن الإختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الإستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الإبتدائي قائما ومنتجا لنتائجه من وقت صدوره .

( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٤٢ )

- ٥٩١ - يصدر أمر إلغاء وقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد إعلان المتهم دون إجراء أى تحقيق .

لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما أشتراطته أن يصدر أمر الإلغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراءات أى تحقيق .

( الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٣٩ )

٥٩٢ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة - غير جائز - علة

ذلك ؟

إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشئ قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقرا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور أجازته ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩١٧ )

٥٩٣ - الأصل فى الأحكام أن تحمل على الصحة - جواز تفسير

منطوق الحكم ما أجملت أسبابه من وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس نون الغرامة - إنتفاء التناقض فى هذه الحالة .

الأصل فى الأحكام أن تحمل على الصحة ولا تثريب على الحكم إذا خصص فى منطوقه ما كان قد أجمله فى أسبابه فإذا كان ما قاله الحكم فى أسبابه إجمالا عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسر فى منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس نون الغرامة فإن هذا التفسير لا يجافى المنطق ولا يناقض فى شئ ما سبقه .

( الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١١٠٥ )

٥٩٤ - التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالنفاذ - وقت حصوله - هو

وقت النداء على القضية فى يوم الجلسة - عدم إشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة والعبارة فى ذلك بصيرورة التنفيذ أمرا واقعا يمثل المتهم أمام المحكمة الإستئنافية قبل نظر إستئنافه .

المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا



لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " قد جعلت سقوط الإستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فقادت بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الإستئناف ، ولما كان لا يشترط فى تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لإيداع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفى أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية الفصل فى موضوع إستئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الإستئناف ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط إستئناف المتهم رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه - مخطئا فى القانون ويتعين لذلك نقضه .

( الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٢٩ )

٥٩٥ - عدم قياس الدعاوى الجنائية على الدعاوى المدنية فى طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر حتى يفصل فى الطعن .  
طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل فى الطعن المرفوع بشأنه لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٤١٥ )

٥٩٦ - عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة - المادة ٥٥ عقوبات - مخالفة الحكم هذا النص وأن يعد خطأ فى القانون ، إلا أنه متصل بتقدير العقوبة إتصالا وثيقا .

تنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه : " يجوز للمحكمة عند الحكم

فى جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة . . " ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهى لمدة سنتين يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان إيقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التى تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ فى القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة إتصالا وثيقا ، مما حجب محكمة الموضوع من أعمال هذا التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٧٩٢ )

٥٩٧ - إقامة المحكمة قضاها بوقف تنفيذ عقوبة المتهم بإحراز مواد مخدرة لغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى - بقالة أن صحيفة حالته الجنائية خلو من السوابق مع أن الأوراق خلت من الصحيفة المذكورة - يعيبه .

متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة إستنادا إلى ظروف الدعوى وخلو صحيفة حالة المتهم الجنائية من السوابق ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أورده الحكم بشأن صحيفة حالة المتهم الجنائية ، خلو الأوراق منها ، بل أن الثابت منها ينقضه بما قرره المتهم فى التحقيق من سبق الحكم عليه لإحرازه مادة مخدرة فإن المحكمة تكون قد أقامت حكمها المطعون فيه على غير الثابت من الأوراق وعلى خلاف القانون .

( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٥٥٩ )

٥٩٨ - الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة فى الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضى الموضوع رخص له الشارع فيه وتركه لمشيبته وما

### يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها .

الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شيئاً فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وترك لمشيئته وما يصير إليه رأيه .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٨٦٦ )

### ٥٩٩ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجثة على

من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجثة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون " . ولما كان الثابت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة أنها تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضوراً بالحبس سنتين مع الشغل وغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . فإن المحكمة إذ إنتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة الجثة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانتها بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٣٠١ )

### ٦٠٠ - إيقاف التنفيذ - في الجنايات والجنح - قصره على

## العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات رאו تضمنت معنى العقوبة .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة حتى لو كان فيها معنى العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة تقطيع النباتات الموجودة بالحديقة المنشأة بغير الطريق القانونى - المنصوص عليها فى المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر - والتى عبر عنها الحكم المطعون فيه - بالإزالة - لا تعتبر عقوبة بحتة - وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، إذ المقصود بها - رد الأرض الزراعية إلى الحالة التى كانت عليها قبل المخالفة وإزالة أثرها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيبه ويستوجب تصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف التنفيذ لجزاء الإزالة .

( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٣٦ )

## ٦.١ - الأمر فى إيقاف التنفيذ - كالأمر فى تقدير العقوبة - موضوعى .

الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضى الموضوع أو لم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيبته وما يصير إليه راية .

( الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٨٥ )

## الفصل الرابع - إنتضاء العقوبة

### الفرع الأول - الطعن عن العقوبة

٦.٢ - جرائم إستعمال المفرقات المنصوص عليها فى م  
٢٥٨ ع - والتي إستبدلت بها ١.٢ بموجب القانون رقم ٥. لسنة  
١٩٤٩ .

لما كان القانون رقم ٥. لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص فى مادته الرابعة على  
إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد إستبقى فى مادته الأولى نصها وجعله  
بذاته نصا لمادة جديدة هى المادة ١.٢ فقرة " ج " وقد بينت المذكرة الإيضاحية  
للنانون حكمة إلغاء المادة ٢٨٥ وإستبدال المادة ١.٢ بها فقالت أنه " رضى أتباعا  
لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينتظم مجموع تلك الأحكام  
باب واحد يكون موضعه بعد الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات  
وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل عقب المادة ١٢ من  
قانون العقوبات مباشرة " - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى  
من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص  
عنها فى المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت الجريمة موضوع  
هذا التظلم وإن كانت معاقبا عليها الآن بالمادة ١.٢ ج بدلا من المادة ٢٥٨  
الملغاة إلا أن المشرع إنما تحدث عن جرائم وأومع الإشارة إليها بأرقام المواد ،  
وكان من بين الجرائم التى نصت الفقرة الثالثة المشار إليها على إستثنائها من  
العفو جريمة إستعمال المفرقات وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقا ، وغاية ما فى  
الأمر أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد القانون مع  
إستبقائها بوصفها ويأركانها - فإن القضاء بأدراج أسم المتهم بهذه الجريمة فى  
كشفوف العفو تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون مبنيا على  
الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٢)

٦.٣ - علو شامل عن الجرائم السياسية - تظلم .

متى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا فى ٣١  
من يناير سنة ١٩٥٢ ، أى بعد فوات الأجل المنصوص عليه فى المادة الثانية من  
١٨/م

المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المحدد لتقديم التظلمات ، والذي ينتهى فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن نفسه يسلم فى طعنه بأنه غير محق فى تظلمه لحكمة الجنايات ، وأنه إنما قصد برفع التظلم إلى النائب العام أن يهيب به أن يعمل على طلب الحكم بإنقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى ، لا يكون قد أخطأ القانون فى شيء .  
( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٣ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٢ )

#### ٦.٤ - الجريمة التى ترتكب بعد ظهور نتيجة الانتخابات بدافع من الأنانية والرغبة فى التشفى والانتقام .

متى كان الحكم قد أستخلص من عناصر الدعوى أن الدافع الذى حفز الطاعن على إرتكاب الجريمة موضوع التظلم والغرض الذى إستهدفه من إرتكابها لم يكن سياسيا ، وإنما أقدم على إرتكابها مدفوعا بعوامل الأنانية والتشفى والانتقام من خصوم فريقه بعد إنتهاء عملية الانتخابات وظهور نتيجتها - فإنه لا معقب لرفض تظلم الطاعن من عدم أدراج أسمه فى كشوف العفو الشامل الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .  
( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٢ )

#### ٦.٥ - أساس الارتباط الذى يؤدى إلى الإفادة من قانون العفو الشامل .

إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن " تلخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى إقتترنت بها أو تقدمتها أو تلتها ، وكان القصد منها التائب لفعالها أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة أو أيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة " فهى قد حددت أساس الارتباط الذى يؤدى إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديدا لا يحمل التوسع ولا القياس إذ أوجب

أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها أما التهديد لإرتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على إرتكابها أو مساعدة مرتكبها على الإختفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية ، وإن فإذا كانت الجريمة المسند إلى الطاعن إرتكابها " جريمة تعذيب الإخوان المسلمين " لا ترتبط بالجرائم السياسية التي إرتكبها أولئك المتهمون لا برابطة الزمنية ولا بالقصد من إرتكابها على ما حدده قانون العفو الشامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفقرة السابقة .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣ / ٧ / ٧ )

#### ٦.٦ - الجريمة السياسية التي تقع بالتبع لجريمة أصلية غير سياسية .

إذا كانت الجرائم التي أدين فيها الطاعن هي تحريض معرض مستشفى قصر العيني ومستشفى فؤاد الأول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل في مصلحة ذات منفعة عامة وتحريضه هؤلاء المرضى على التجمهر في الطريق العام وعدم التفريق بناء على طلب رجال السلطة ووقوع جرائم إتلاف وتعد نتيجة هذا التجمهر ، وكانت قد وقعت بطريق التبعية لهذه الجرائم التي ليست لها صبغة سياسية جريمة سب رئيس الوزراء - فإن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي تتحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون منطبقة على الواقعة .

( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣ / ٧ / ٧ )

#### ٦.٧ - الجريمة التي يرتكبها الموظف المختص بالقضايا السياسية ولو كان هدفه الدفاع عن الحكومة القائمة .

إن كون الطاعن يشتغل بالبوليس السياسى وحصر إختصاصه في القضايا السياسية ليس من شأنه أن يضفى على وتليفته أية صفة سياسية أو يطبع تصرفاته بالطابع السياسى ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الموظف قد هدف

إلى الدفاع عن الحكومة القائمة ، إذ الحكومات مهما تغيرت ألوانها الساسية بتغير الأحزاب التي تلى الحكم لا يتغير بها لون الموظف ولو كان مخصصا لمكافحة الجريمة السياسية ، فإذا ما وقعت منه جريمة متصلة بعمله فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٢ )

#### ٦.٨ - جرائم القتل لا يشملها العفو طبقا للمرسوم بقانون ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ .

إن جرائم القتل هي بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها العفو .

( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٢ )

#### ٦.٩ - الجريمة التي ترتكب لغرض بينى بحث أو إجتماعى لا يمكن إعتبارها جريمة سياسية .

لما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف إلى شمولها بالعفو بما نص عليه تحديدا واضحا فى مادته الأولى من أن يعنى عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي إرتكبت لسبب أو لغرض سياسى . . وكانت الجرائم التي إرتكبت لغرض بينى أو إجتماعى تخرج عن تلك الحدود ، فإنه لا يمكن إعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفها الشارع فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٥٢ )

#### ٦.١٠ - جرائم الشيوعية .

إن قضاء محكمة النقض قد أستقر على أن الشارع قد حدد فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنع العفو لمرتكبيها بأنها هي التي إرتكبت لسبب أو لغرض سياسى



وقيدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك لعلة معينة رآها هي إسدال الستار على التطاحن الداخلي وأثاره بإعتبار أن الإجرام فى هذا النوع من الجرائم نسبى لا يستهدف الجاني فيه إشباع غرض شخصى أو ينفع إليه ببيع من الأثنية ، وإنن فمتى كان الثابت أن الطاعن دين بئنه : أولا - أنضم إلى جمعية بمصر قرمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة إجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الإجتماعية ، وكان ، إستعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، ثانيا - روج بالملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الإجتماعية وكان إستعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا فى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قال أن هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم السياسية التى قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٢ )

#### ٦١١ - الجرائم التى لا يكون الباعث على إرتكابها أو الغرض

منها سياسى بحث .

إن المشرع قد حدد معنى الجريمة السياسية التى هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شمولها بالعفو فقال أنها التى تكون قد إرتكبت لسبب أو لغرض سياسى وإنن فمتى كان الحكم إذ دان المطعون ضده بجريمة القذف أثبت عليه أنه نشر بمجلة المرصاد الطبية التى يرأس تحريرها صورة برقية كان قد بعث بها إلى رئيس مجلس الوزارة قذف فيها فى حق وزير الصحة " وقتئذ " ووكيل تلك الوزارة ، أسند إليهما فيها إرتكاب جرائم الرشوة وإتيان الفاحشة مع زوجات الأطباء من أجل ترقيتهم ونعتهما بانهما مذنبان هبطا بمستوى الأخلاق والنزاهة وسمعة الحكم إلى الحضيض - فإنه لا يمكن عد هذه الجريمة من قبيل الجرائم السياسية التى عفاها ذلك المرسوم بقانون ، لأنها تخرج عن الحدود التى وضعها لها إذ أن القذف الموجه للوزير ووكيل الوزارة

تضمن إسناد إرتكاب جرائم خلقية ، ونعتا للمجنى عليهما بالهيويت بمستوى الأخلاق ، وما دام لا يبين أن جريمة القذف قد إرتكبت فى حقهما لسبب أو لغرض سياسى ، ولا يكفى لإعتبارها سياسية أن يكون المطعون ضده قد أشار فى البرقية التى تضمنت عبارات القذف إلى سمعة الحكم ما دام الباعث عنده أو الغرض الذى رمى إليه منها لم يكن فى ذاته سياسيا بالمعنى الذى قصد إليه قانون العفو ، إذ ليس فى ظروف الواقعة كما أثبتتها الحكم الموضوعى ما يدل على أن القذف وجه إلى الوزير السابق للنيل من مركزه السياسى أو أن المطعون ضده كان يسعى إلى هدف سياسى

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٤ )

٦١٢ - وقوع الجريمة لخصومة قديمة بين المجنى عليه والمتهم لا ينطبق عليها قانون العفو طالما أنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسى .

مضى كان الإعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسى وإنما وقع لخصومة قديمة بينهما وكان الحكم قد نفى حصول تجهير وقال أن المتهمين تجمعوا عرضا على مقرية من منزل أحدهم بمناسبة عيد الأضحي ولم يكن تجمعهم فى ذلك المكان لغرض غير مشروع أو بقصد إرتكاب جريمة وكان الطاعن لم يستعمل حقه فى التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل - فلا محل لما يثيره الطاعن من إنطباق قانون العفو عليه . أما ما ينعاه على المحكمة من أنها أخطأت فى تأويل القانون المذكور حين أعتبرت جرائم الشروع فى القتل من الجرائم المستثناة التى لا يشملها العفو أسوة بجرائم القتل فإن هذا الخطأ فى التأويل لم يكن له أثر فى الحكم ما دام الثابت أن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسى .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٤ )

٦١٢ - العفو عن العقوبة لا يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصلة الجنائية ، ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة .  
إن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فإنه على أى حال لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصلة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا .  
( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١ )

### الفرع الثاني - رد الإعتبار

٦١٤ متى تبدأ المدة الواجبة إنقضاؤها لرد إعتبار المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته .  
المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته يجب حتما بمقتضى المادة ٦٩ من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات . وإذا أراد رد إعتباره فإن مدة الخمس عشرة سنة الواجب إنقضاؤها كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الإعتبار تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه . ولا يجوز إغفال حسابان مدة المراقبة بالإستناد إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشربين والمشتبه فيهم ، لأن الغرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهى بإنقضاء مدتها ، ولا تمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تغييره عن محل إقامته لسبب آخر ، وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند إحساب المدة الواجب إنقضاؤها لإعادة الإعتبار .

( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٦ ق جلسة ٩ / ١١ / ١٩٣٦ )

٦١٥ - رد الإعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان

### إنذاره مبنيا على أحكام صدرت بالإدانة .

إن القانون إذا أجاز رد الإعتبار للمحكوم عليهم بعد مدة من الزمن فإن غايته من رد الإعتبار هي محو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعوا سلوكهم إلى الثقة بأنهم قوموا بأنفسهم : وذلك لا يتعارض مع القول بأن إنذار الإشتباه ليس له أجل ينتهى فيه مفعوله . وإذا كان قانون رد الإعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنيا على أساس ثابت ومحقق وهو الأحكام التى صدرت بالإدانة فإن عدم أجازة رد الإعتبار إلى من بنى إنذاره على مجرد تعدد الإتهام أو على الشهرة العامة ، لا على أحكام الإدانة ، يرجع إلى نقص فى قانون رد الإعتبار سها المشرع عن سده بنصوص صريحة لو تداركها أزال التفريق الذى لا مسوغ له بين فئات المشتبه فيهم .

( الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٣٨ )

### ٦١٦ - مواد العود وشروط رد الإعتبار - تأثيرها بالعقوبة المحكوم بها بغض النظر عن وصف الجريمة .

إن مواد العود وشروط رد الإعتبار إنما تتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع العقاب .

( الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٦٦ )

### ٦١٧ - مدة رد الإعتبار عند تعدد الأحكام - إسنادها إلى أحدثها - المادتان ٥٥٠ و ٥٥١ إجراءات - مثال - إحرار سلاح وإشتباه .

إذا سبق الحكم على المتهم بالإشغال الشاقة لسرقة . فإن رد إعتباره عن جريمة الإشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بعضى ١٢ سنة على إنقضائها . وإذا كان سبق

الحكم للإشتباه على المتهم - بجرمة إحراز سلاح نارى بدون ترخيص قائما وموجبا لتطبيق الفقرة " و " من المادة السابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقا للمادة ٢٦ / ٢ من القانون المذكور بعد أن نزل بها الحكم إلى عقوبة السجن عملا بالمادة " ١٧ " من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٢٠٩ )

٦١٨ - المدة المحددة لزال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق - لا بمجرد الإتهام - ليس فى قانون الأسلحة والذخائر نص يتنافر مع ذلك ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

مفاد نص المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق - لا بمجرد الإتهام ، ولم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٦٠ من ١١ من ٢٢١ )

٦١٩ - رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية - شرطه .

تضمنت المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنى عشرة سنة بون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل

حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق مما يوجب التحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه فى تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى أتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٥٩ )

## ٦٢. - رد الإعتبار - الخطأ فى تأويل القانون - عقوبة - حكم

- تسبیب معيب .

إن كشف القانون بما قرره فى الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعى رد الإعتبار - القضائى والقانونى - مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التى لا تبدأ المدة اللازمة لرد الإعتبار بالنسبة لها إلا بعد إنتهاء مدتها ومن ثم فهو قد إستقضى بعد أن أوردها فى صدد أحكام رد الإعتبار بحكم القضاء عن العود إلى ترديدها عند بيان أحكام رد الإعتبار بحكم القانون . ولما كان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من القانون المذكور لزوال أثر الحكم إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التى لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية ، فإنه بما إنتهى إليه من عدم توافر الظرف المشدد فى جريمته إحراز السلاح والذخيرة المنسوبتين إلى المطعون ضده تأسيسا على أن المدة اللازمة لرد الإعتبار بحكم القانون قد إنتقضت بالنسبة إلى العقوبة الأصلية بون أن يعنى الحكم ببحت عقوبة المراقبة المقضى بها وما تم بشأن تنفيذها ، يكون قد أخطأ فى تأويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة .

(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٤٦٢ )

## ٦٢١ - آثار الحكم بـرد الإعتبار - على شروط القيد بجدول

## المحامية .

لئن كان الحكم برد الإعتبار يترتب عليه عملا بنص المادة ٥٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة فى ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع ، والواقع لا يمضى ، ولئن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا ، فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر فى ذلك بالنظر إلى قانون المحاماة تقديري يرجع فيه إلى الهيئة التى تفصل فى طلبات التقييد متى كان تقديرها سائغا .

(الطن رقم ٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٩٩ )

## ٦٢٢ - قضاء المحكمة برفض طلب رد الإعتبار القضائى

تأسيسا على عدم مضى المدة اللازمة لرد الإعتبار بحكم القانون - خطأ فى تطبيق القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عد الأحكام الصادرة ضد طلب رد الإعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد إعتباره بحكم القانون إثنتا عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهى لم تمض بعد . ولما كان ينبغى على المحكمة أن تفصل فى الطلب المعروض عليها وفقا لأحكام القانون الخاصة برد الإعتبار القضائى الواردة فى المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه : " يجب لرد الإعتبار أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة " . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢ من ١٢٧٧ )

٦٢٣ - إذا ثبت أن المَطعون ضده قد سبق الحكم عليه فى جنائية ولم يرد إعتباره فإن الحكم إذا إستبعد الظروف المشددة تأسيسا على رد الإعتبار يكون قد خالف القانون .

إذا كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه بالسجن فى جنائية ، وأنه ارتكب جنائية إحراز سلاح نارى قبل إنقضاء المدة المقررة لرد إعتباره بحكم القانون عن السابقة المذكورة ، بمرور إثنتى عشرة سنة من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستبعد الظروف المشددة تأسيسا على رد الإعتبار القانونى عن السابقة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٢٢٥ )

٦٢٤ - قضاء المحكمة برد الإعتبار دون إنقضاء مدة الإيقاف بالنسبة لسابقة حكم فيها بالحبس مع الشغل مع وقف التنفيذ - خطأ فى تطبيق القانون .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يجب لرد الإعتبار " أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة " كما تنص المادة ٥٤١ من ذات القانون على أنه " إذا كان الطالب قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يحكم برد إعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها فى المواد السابقة إلى كل حكم منها . على أن يراعى فى حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام " . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٧٠ برد إعتبار المطعون ضده إليه فى حين أن البين من صحيفة الحالة الجنائية أنه قد حكم عليه حضوريا بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٦٩ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف التنفيذ فى جنحة . وكانت مدة الإيقاف لم تكن قد



إنتقضت بعد مما مقتضاه أن طلب رد الإعتبار لا يكون مقبولا إذ العقوبة فى هذه الحالة ما زالت معلقة بتنفيذها ويتعين الإنتظار حتى تنتضى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٦٤٣ )

#### ٦٢٥ - رد الإعتبار - شروطه - حالة الرد بقوة القانون - الخطأ فى تطبيق القانون .

لما كانت المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الإعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنى عشرة سنة دون أن يصدر خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق ، ورثت المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على رد الإعتبار محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد فى قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة العامة يؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، ولما كان مفاد المادة ٥٥ سالفة الذكر أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الإعتبار عنه لا تنقطع إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الإتهام ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها عليه فى الجنائية . وقد إنتهى تنفيذها فى ٢٠ / ٢ / ١٩٦٠ ثم صدر الحكم عليه فى الدعوى الحالية بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٧٢ ولم يثبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية فى الفترة ما بين التاريخين وهى تزيد على إثنى عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم فإن الطاعن يكون قد رد إليه إعتباره بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاه على توافر الظروف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٢١٥ )

### الفصل الخامس - أثر العقوبة

٦٢٦ - إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تتعدى آثارها إلى الغير .  
إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن وجبت معاقبته على الفعل الذي إرتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من إرتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها قد تتعدى إلى الغير . كذلك لا يعترض بوجوب إختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه .

( الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٧ )

٦٢٧ - تغليظ العقوبة على المتهم بالضرب بسبب نتيجة فعلته -  
رهن بتوافر حسن نية المجنى عليه - تعتمد المجنى عليه تسوية مركز المتهم ، أو وقوع خطأ جسيم منه سوا مركز المتهم - أثر ذلك .  
من المقرر أن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تعدى تسوية مركز المتهم فأعمل قاصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعل . فعندئذ لا تصح مسامحة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتادة المعروفة فإنه إذا رفضها ، فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه - لكنه لا يصح أن يلزم بعملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له ألما مبرحة . وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون

ملحوظا فيه عنده أمر المتهم وفى هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلبسها من ظروف .  
( الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦٩٢ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٧ ص ١٩١ )

### الفصل السادس - سقوط العقوبة

٦٢٨ - متى تبدأ المدة المقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجنايات والجنح والمخالفات .

إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه " إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قاطعيا واذك لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيايبا الذى سقطت عقوبته بمرضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة النظر فيه " وإذا لم تفرق - كما هو المستفاد من عبارة نصها بالفرنسية - بين المحكوم عليه غيايبا فى مواد الجنايات ( Par Contumace ) وبين المحكوم عليه غيايبا فى مواد الجنح والمخالفات ( Par de Faut ) فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبدئ من الوقت الذى يكون فيه النيابة أن تنفذ العقوبة على إعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد فى ذاته وبحسب ظاهره قابلا للطعن فيه من المحكوم عليه بأى طريق من الطرق . وفى هذه الحالة لا يصح القول بسرمان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون إزاء حكم هو فى نظرها - بناء على ما تم فى الدعوى من إجراءات قابل للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه . ويكون مدة سقوط الحق فى تنفيذ العقوبة هى التى تسرى فى هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصور التى يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الطعن فى الحكم فإن هذه الأسباب الخافية بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله - دون غيره الشأن فى إثارتها والتمسك بها وعليه إقامة الدليل على صحة أساسها ، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائيا وعدم إجراء آثار هذه النهائية . على أن تلك المادة لم يفتها

أن تلحظ هذه الصورة الإستثنائية إذ هي على تقدير إحتمال حصول الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكما يحظر هذا الطعن بعد إنقضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ولم تر في أمر سقوط الدعوى بمضى المدة ما يقتضى منها في هذا الصدد أن تعرض له . ثم أن الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجاز على سبيل الإستثناء من القواعد العامة وقبوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود سيرها الأولى ومدة سقوط العقوبة يصرف النظر عنها بطبيعة الحال . - وهذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية في مواد الجنايات بفارق أنه عام مطلق في الجنايات وإستثنائى في مواد الجرح والمخالفات بمعنى أن الحكم الغيابى إذا كان في جنابة فإنه يسقط دائما وحتما بالقبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة أما إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائيا بقوات ميعاد المعارضة والإستئناف محسوبا من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ولكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أثبت أن عذرا قهريا منعه من الطعن في الميعاد المقرر بالنص . وإن كان فإذا كان الحكم الابتدائى القاضى بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصنوده فإنه يجب في القانون إعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ كما هو الشأن في سائر الأحكام التى على شاكلته . ومدة السقوط التى تسرى في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة . ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد أستأنفه بعد مضى ميعاد الإستئناف المقرر ثم قبل إستئنافه للأعذار القهرية التى تقدم بها وأقام الدلائل على ثبوتها ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الإستئناف ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية . ( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥ / ٤ / ٢ )

٦٢٩ - إجراءات جنائية - سقوط العقوبة - إعادة الدعوى أمام المحكمة - لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات أمام محكمة أول درجة .

رقيت المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه فى غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بعضى المدة بطلان الحكم السابق صدوره ، إلا أن إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة فى هذه الحالة لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى تكون قد أبديت فى المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولى للمحكمة أن تستند إليها فى قضائها .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢ من ٢٢ حتى ١٠٠٢ )

١٠٠٠

٦٢٠ - سقوط العقوبة بعضى المدة - أثره - العيولة دون تنفيذها فحسب .

إذ نصت المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بعضى المدد التى حددتها ، فإن أثر هذا السقوط أنه يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح إتخاذه أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٦ / ٢ من قانون الأسلحة والذخائر ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه إعتباره قضاء أو بحكم القانون .

(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ من ١٧ حتى ١٣٦٤ )

### الفصل السابع - تسبيب الأحكام

١٠٠٠

٦٢١ - تقدير العقوبة من "إطلاقات محكمة الموضوع - عدم نكر أسباب النزول بالعقوبة لا يعيب الحكم .

أعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التى أوقعتها المحكمة تدخل فى الحدود التى رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها لوقعت العقوبة بالقدر الذى أرثاته .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦١ من ١٢ حتى ٨٤٩ )

١٩/م

٦٣٢ - عقوبة - دعوى جنائية - شركاء - أقطان - حكم -  
تسبيبه - تسبيب غير معيب .

الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وياقى المتهمين معه في الدعوى الجنائية لما دلل عليه تدليلا سائغا بإسهام كل منهم في جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - بنصيب في الأفعال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناتير القطن - موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى ، يحول دون أعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ٢٨٥ )

٦٣٣ - سلاح - ظروف مشددة - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب .

متى كان الثابت أن مذكرة جنول النيابة المرفقة بملف الطعن تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا في جريمة سرقة بالحبس شهرا مع الشغل والتفاد ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتنفيذ ، وأن العقوبة نفذت عليه . وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت إليه صار نهائيا بحيث يعتد به في إثبات توافر الظروف المشددة المتصوص عليه في المادة ٧ / ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والنخائر - المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من إستبعاد الظروف المشددة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفا فيه للثابت في الأوراق .

( الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ٤٦٩ )

٦٢٤ - موانع العقاب - جنون - عاهة فى العقل - محكمة  
الموضوع - دفاع - الإخلال بحق النفاع - ما لا يفره - مسئولية  
جنائية .

من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الإعفاء من  
المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بلا  
معقب عليه ، طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة . وإذا كان الدفاع قد أشار  
عرضاً فى مرافعته بما يفيد أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فاندفع فى ارتكاب  
جريمته بسبب غيرته على شرفه الذى إنتهكته زوجته المجنى عليها فإن ذلك لا  
يعتبر طلباً لعرض المتهم على أخصائى لفحص قواه العقلية وإنما يفيد ترك الأمر  
للمحكمة تقدره على نحو ما تراه . ولما كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة  
إستخلصت أن الطاعن قارف جريمته وهو حافظ لشعوره وإختياره ورد على ما  
تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ولم تتأخذ به بناء على ما تحققته من أن  
المتهم ارتكب الحادث بإحكام وتبدير وروية ، فإن فى ذلك ما يكفى لسلامة  
الحكم . ويكون ما ينهائى الطاعن على الحكم من الإخلال بحق النفاع غير سديد .  
(المن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٢ س ٢٢ من ٦٧٨ )

٦٢٥ - عقوبة - تعددها - عمل - حكم - تسببيه - تسبيب  
معيب .

مضى كان الحكم قد قضى بتعدد عقوبة الغرامة لكون أن يستظهر فى  
منوباته عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة حتى يمكن تحديد مقدار  
الغرامة المحكوم بها ، فإنه يكون بذلك قد جهل العقوبة التى أوقعها على الطاعن  
مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه . ولا يقدح فى ذلك أن يكون عدد العمال قد  
ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة  
المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

(المن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٨٤ )

٦٣٦ - عقوبة - موظفون عموميون - حكم - تسببيه - تسبيب

غير معيب .

نصت المادة ١١٨ من قانون العقوبات على أنه " فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد من ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجانى بالعزل " ولما كان الطاعن قد دين بالجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ ، وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت فى بندها السادس على أنه يعد فى حكم الموظفین أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت النولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بلية صفة كانت ، فإن الطاعن بوصف كونه خفيرا بأحد فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعد فى حكم الموظفین العموميين وفق البند السادس من المادة ١١١ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع عليه عقوبة العزل قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( الملن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٠١ )

٦٣٧ - مسئولية جنائية - موانع العقاب - حكم - تسببيه -

تسبيب معيب - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يبرره .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على أنه " ويجوز للمحكمة إعفاء الجانى من العقوبة إذا حصل الأخيار بعد الشروع فى التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة " . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الأول فى الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعا جوهريا ، إذ من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مسئوليته ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة إن تعرض له وتقول كلمتها فيه ، أما



وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوياً بالقصور مستوجبا نقضه وإحالة .

( الملن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩١٧ من ١٨ من ١٦٠ )

٦٢٨ - عقوبة - غرامة - مصادرة - تهريب جمركى - رسوم -  
مسئولية مدنية - حكم - تسببيه - تسبیب معيب - نقض - حالات  
الطن بالنقض - الخطأ فى تطبيق القانون .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التى كانت تقضى  
بهما اللجان الجمركية فى مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى  
المقصود فى قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة  
العامة ، وأن أفعال التهريب لا تخرج عن كونها من الأفعال التى ترتب المساطة  
المدنية فى الحدود التى رسمها القانون ، وأن النص الوارد بالمادة ٢٢ من اللائحة  
الجمركية من حق صاحب البضائع فى تعويض الضرر الذى لحق به فيما لو  
قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٢٤ من  
تلك اللائحة من أن العقوبات فى مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء  
وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع فى  
إقتضاء المبلغ المطالب به بإعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى  
لحق بالخزنة العامة - ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض  
الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيسا على أن التعويض الذى  
تطالب به هو فى حقيقته عقوبة جنائية - فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين  
نقضه فى خصوص الدعوى المدنية .

( الملن رقم ١٦١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩١٧ من ١٨ من ١٨٤ )

٦٢٩ - أعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٢٢ عقوبات وترقيمه  
على الطاعنين - عقوبة الجريمة الأشد التى لم تتصل بها المحكمة  
قانونا - خطأ فى تطبيق القانون .

متى كان الحكم قد أعمل حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقع على

الطاعنين العقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة الجريمة التي لم تتصل بها المحكمة طبقاً للقانون فإنه يكون قد إنطوى على خطأ فى تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٥٢٤ )

٦٤٠ - وجوب بيان قدر العقوبة فى الحكم - لا يكمله فى ذلك أى بيان خارج عنه - محضر الضبط لا يكمل الحكم فى بيان عدد العمال الذين قضى بتعدد الغرامة بقدر عددهم .  
يجب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه . فلا يقدح فى تعيب الحكم بالقصور ورود عدد العمال - الذين قضى بتعدد الغرامة بقدر عددهم - بمحضر ضبط الواقعة طالما لم يستظهر الحكم فى مدوناته عدد العمال الذين وقعت فى شائهم المخالفة .  
( الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٨١٨ )

٦٤١ - وجوب إستظهار الحكم سائر مقومات الإصفاء التى يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيباً بالقصور - مثال لتسبب معيب .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول " هو قبطان المركب المسئول عنها وصاحب الكلمة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها " - وهو ما يكفى لإعتبار أن سلطانه مبسوط على المواد المخدرة التى ضبطت فى أماكن غير ظاهرة من المركب أسفل ألواح الخشب وفى غرفة الماكينة ، عاد إلى القول " بأن جميع المطعون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أى واحد منهم على وجه التحديد " . ثم بعد أن أوردت المحكمة " أن المطعون ضدهم الذين لم يعترفوا لم يكن لديهم أى علم عن المواد المخدرة ولم تكن لهم سيطرة عليهم " قولاً منها بأنهم تحت أمرة المطعون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم " قرروا مع باقى زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب إتفقوا

جميعا على تسليمها للجهات المعنية " مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بأمرها . وإذا كان الحكم قد إنتهى إلى أن المَطعون ضده الأول ومن جرى مجراه من المَطعون ضلهم يستحقون الإعفاء من العقاب وأن الباقي لا يمكن مسألتهم عن المخدرات المضبوطة ، نون أن يحدد من منهم قد قدر إستحقاقه للإعفاء ومن نفى عنه ركن العلم منهم ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كله - على الصورة المتقدمة - فضلا عن قصوره وفساده فى الإستدلال يكون مشويا بالتناقض والإيهام والغموض والتهاتر مما يبنىء عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٦٩٠)

٦٤٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة - من إطلاقات قاضى الموضوع - دون إلتزام ببيان السبب .

من المقرر أن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولا لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك ، كما أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها لتوقيع العقوبة بالمقدر الذى رآه . ولما كانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دانه من أجلها فإن النعمى على الحكم القصور فى التسييب لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٥١٩)

٦٤٣ - المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات لم تحظر إستعمال ظروف الرأفة - بل أوردت قيذا على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى جرائم المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من ذلك القانون .

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر إستعمال الرأفة إعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيда على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٢ و ٢٤ و ٣٥ من القانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة إذا طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات فى حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح القانون ، هذا فضلا عن إنتفاء مصلحة الطاعن فيما ينعاه فى هذا الشأن مما يضىح معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

( الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٨١٨ )

#### ٦٤٤ - تقدير العقوبة - عدم وجوب تسبیب ذلك .

متى كان الحكم المطعون فيه قد خفض العقوبة المقضى بها على الطاعن من محكمة أول درجة فلا مصلحة له فيما ينعاه على الحكم من تعديل العقوبة المقضى بها إبتدائيا دون أن ينشئ لذلك أسبابا - هذا إلى أنه من المقرر أن تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتكبه .

( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٥ س ٣٦ من ٤٤٧ )

#### ٦٤٥ - تقدير العقوبة - أعمال المحكمة للمادة ١٧ عقوبات دون

الإشارة إلى ذلك لا يعيب الحكم - شرط ذلك .

لما كان من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التى أوقعتها تسخل فى الحدود التى رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى أرتكبه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم إذ عاقب كل من المحكوم عليهم - عدا

الثالث - بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد إنتهت إلى أخذهم بالرأفة ومعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأن لم تصرح بذلك فى أسباب حكمها - ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة .  
( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٨٩ )

٦٤٦ - إعفاء - تعدد الجناة - حكم - تسييبه - تسييب غير معيب .

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة الساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى إقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك آخرين ساهموا مع المبلغ فى الجريمة فلا إعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة ، وإذ كان يبين مما ساقه الحكم المطعون فيه أنه إعتقد هذا النظر وخلص بحق - مما له معينه من الأوراق - إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لإنتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فليس له من بعد التلوع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر وإعفائه من العقاب .

( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٦١٩ )

#### الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٦٤٧ - إنذار - ماهيته - مثال .

الإذّار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التي يقصد بها حث المحكوم عليه به على الإقلاع من حالة التشرد عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمادى فى غيه وذلك بغير تقييد لحريته أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبة الأصلية أو أعماله بوصفه بديلا عن العقوبة المقررة أصلا للجريمة فى نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٢ من ٢٢ من ١٦٢ )

#### ٦٤٨ - الأخبار - شروطه .

إنه وإن لم تستلزم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة - المبادرة بالأخبار ، إلا أن القانون يشترط - فى مقابل الفسحة التي منحها للجاني فى الأخبار - أن يكون أخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة . فموضوع الأخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات جدية صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة ، فإذا كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا إعفاء .

(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٤٣ )

#### ٦٤٩ - عقوبة - رهان - سياق خيل - ألعاب أخرى .

يفيد سياق نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المفظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سياق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٩٣ )

#### ٦٥٠ - قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ منه -  
بحث هذا الإعفاء - يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة  
الدعوى .

أن الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الإعفاء الوارد  
بها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ منه ، ومن ثم فإن  
تصديق المحكمة لبحث توافر عناصر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته ، إنما يكون  
بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى .  
(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٧٢٢)

٦٥١ - ورود حالات الإعفاء من العقوبة في القانون على سبيل  
الحصص - عدم جواز التوسع في تفسيرها بطريق القياس .  
تفسير النصوص المتعلقة بالإعفاء على سبيل الحصص ، فلا يصح التوسع  
في تفسيرها بطريق القياس ، ولا كذلك أسباب الإباحة التي ترد كلها إلى مبدأ  
جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب . وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن  
يعفى من العقوبة إلا إذا إنطبقت شروط الإعفاء في النص التشريعي على  
الواقعة المؤتممة إنطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التي  
تقياها المشرع من تقدير الإعفاء .  
(الطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٢٠٧)

٦٥٢ - عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة  
٤٨ / ٢ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل -  
طبعيتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو  
المقيدة للحرية - هي من نوع التدابير الوقائية - وجوب إيداع كفالة  
لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها .

إن عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٤٨ / ٢ ، ٣ مكرر  
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي

نوع من التدابير الرقائية وهي عقوبة حقيقة رتبها القانون لصنف خاص من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات ، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا - المقدم من غير النيابة العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٥٦٦ )

**٦٥٣ - الدفع بالإعفاء من العقاب هو من الدفع الجهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشه في حكمها .**

إن الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ ، وهو من الفروع الجهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشه في حكمها ، فتقتسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بفأنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٣١٠ )

**٦٥٤ - إشتراط القانون مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الأخبار أن يكون أخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة .**

إن القانون يشترط مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الأخبار ، أن يكون أخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه " لم يعمل في حقه موجب الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون المخدرات " إستنادا إلى تناقضه في تحييد شخصية من سيقوم بإستلام المخدر منه ، وهو



ما يسوغ رفض هذا الدفع ، ومن ثم يكون ما يثيره فى هذا الخصوص غير  
سديد . (الطن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٢٢٥ )

٦٥٥ - التفرقة بين حالتى الإعفاء المقررتين فى المادة ٤٨ من  
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - تقدير توافر شروط إنطباق أى  
منهما - موضوعى .

فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين للإعفاء فى المادة ٤٨ منه  
تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى  
الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالأخطار أن يصدر الأخبار قبل علم السلطات  
العامة بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى لم تستلزم المبادرة  
بالأخبار بل إشتراط القانون فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الأخبار  
أن يكون أخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى  
الجريمة لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه فى سرده  
لوقائع الدعوى وردده على دفاع المتهمين - مما يستند إلى أصول ثابتة فى  
التحقيقات كما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطن - أن  
الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أنت بذاتها إلى ضبط المتهمين الثلاثة الأول  
الذين قبض عليهم فى وقت معاصر للوقت الذى قبض فيه على الطاعن وبأدوار  
جميعا بالإعتراف بالجريمة المنسوبة إليهم وكان أولهما وثانيهما فى حالة تلبس ،  
كما أنه لم يكن هو الذى كشف اللثام عن المتهم الخامس الذى كان أمر إشتراكه  
فى الجريمة معروفا للسلطات مما أدلى به باقى المتهمين من أقوال لم يصف  
إليها الطاعن جديدا مكتها من القبض عليه . وكان الفصل فى كل ذلك من  
خصائص قاضى الموضوع ما دلم يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى -  
كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح  
القانون فى رفض طلب الطاعن الإنتفاع بالإعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون  
المخدرات .

٦٥٦ - عدم إلتزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - ما لم يدفع به أمامها .

متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بجلسة المحاكمة أنه لم يتمسك بإعفائه من العقاب عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

( الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ١٣ )

٦٥٧ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل بون غيرهما - المادة ٦٢ عقوبات - الإثارة والإستقزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل بون غيرهما ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الإثارة والإستقزاز والغضب تملكتهما عقب الإعتداء على عمهما وكبير أسرتهما فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٦٣١ )

٦٥٨ - إدلاء الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة - هو مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إستلزام الحكم فوق ذلك إعتراف الجاني بالجريمة - خطأ في القانون موجب لنقضه حتى لمن

لم يقدم من الطاعنين أسبابا لطعنه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها ، أن يدلى الجانى بمعلومات صحيحة وجدية تؤدى بذاتها إلى القبض على باقى الجناة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستلزم - لكى يتحقق موجب الإعفاء - أعترف الجانى بالجريمة التى إقتربها ، فإنه يكون قد إستحدث شرطا للإعفاء لم يوجب القانون ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك التقرير القانونى الخاطى وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء فى حق الطاعنين طبقا للفقرة الثانية المشار إليها ، فإن ذلك مما يصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن الثانى الذى لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة واحسن سير العدالة .

( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٨٨٧ )

٦٥٩ - نيابة عامة - عرض أحكام الإعدام على النقض - ميعاد

تنظيمى .

إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأياها إنتهت فى مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من إعدام الطاعن ، دون إثبات تأريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتتصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى

تضعفه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

( الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ١١٢ )

#### ٦٦٠ - موانع العقاب - مناطه - جنون أو عاهة في العقل .

إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل بون غيرهما .

( الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٨٨ )

## عمل وتأمين إجتماعى

- الفصل الأول - حقوق العامل .
- الفصل الثانى - إلتزامات صاحب العمل .
- الفصل الثالث - العقاب فى قانون العمل .
- الفصل الرابع - أمانة غلاء المعيشة .
- الفصل الخامس - التحكميم فى منازعات العمل .
- الفصل السادس - التأمينات الإجتماعية .
- الفصل السابع - تسبيب الأحكام .
- الفصل الثامن - مسائل متنوعة .

### الفصل الأول - حقوق العامل

٦٦١ - مناط حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته طبقاً لنص م ٣ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ .  
إن مناط الحق الذى نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ فى الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل طبقاً للقواعد المقررة فى البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب " بسبب العمل وفى أثناء تأديته " مما مفاده أن يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التى تصاحبه أو التى قد تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتعويض العمال يرتكز على مسئولية رب العمل عن مخاطر العمل فون أن يراعى فى قيام هذه المسئولية عنصر " الفعل غير المشروع " الذى تستند إليه المسئولية المقررة فى القانون المدنى .  
( طعن رقم ٧٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٥ )

٦٦٢ - ليس للعامل أن يطالب بالجمع بين نظامين .  
ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه " ليس للعامل أن يجمع فى مطالبه بين  
٢٠/م

مزايا النظام الذى وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل ، بل له أن يطالب القضاء بإيهما أكثر فائدة له " - ما قرره الحكم من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون .

( ملعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٤ )

## الفصل الثانى - إلتزامات صاحب العمل

٦٦٣ - قانون عقد العمل الفردى - الإلتزامات المتعددة على صاحب العمل هى نوعان : إلتزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، وإلتزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم لمسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة - أمثلة .

المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد أشتمل على نوعين من الإلتزامات التى فرضها على صاحب العمل ، الأولى : وهى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وأعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهى الأحكام التى فرضها القانون على صاحب العمل وهى أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الاسعافات الطبية بالمنشأة وما أوجبه فى المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التى توقع على العمال فى سجل خاص .

( ملعن رقم ١٧٩٩ سنة ٣١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٤٢٠ )

٦٦٤ - إلتزامات رب العمل - غرامات - عدم تعددها بتعدد العمال - مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الإلتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول ببيان يوم العطلة الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة - من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالتالي لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة .  
(طنن رقم ١٩٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٦٥ م ١٦ م ٢٨٩ )

٦٦٥ - تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .

متى كان الحكم المطعون فيه حصل نفع الطاعن الذي أثاره في وجه طعنه من منازعته في عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة الذين سجلت أسمائهم في السجلات الخاصة بالشركة وما قرره من عدم أستطاعته تقديمها نظرا إلى تأميم الشركة مما دعاه لطلب نيب خبير حسابي لتحقيق ذلك ، ثم أ طرح الحكم هذا الدفاع بقوله إطمئنانه إلى شهادة محرر المحضر الذي قرر بأن الطاعن لم يوفر وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه ولا سيما أن شهادته قد أيدت ما سبق أن أثبتته بمحضره في هذا الشأن عن نتيجة إطلاعها على سجلات المنشأة ، وانتهى الحكم إلى أنه إزاء ذلك لا يكون في حاجة لاستجلاء الحقيقة التي ثبتت لديه . وكان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن - وهو دفاع جوهري في ذاته بالنظر إلى أن الغرامة المقضى بها تتعدد بقدر العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . لما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها إقتناعها ووجه الرأي في الدعوى . وما ساقته المحكمة ردا على دفاع الطاعن يتضمن أستباق الحكم على دفاتر الشركة وسجلاتها التي طلب الطاعن الإطلاع عليها وهي لم تعرض على المحكمة بعد لتقول كلمتها فيها ، مما يعيب الحكم بالقصور

والإخلال بحق الدفاع . ( ملن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٦٦ ص ١٧ )

٦٦٦ - إلتزامات بتوفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال - من قبيل الأحكام التنظيمية العامة - عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ما أوجبه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادة ٦٥ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال هو من قبيل الأحكام التنظيمية العامة التي لا تمس حقوق العمال فردا فردا ، فلا يجوز عند الإدانة الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال .

( ملن رقم ١٩٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٧ ص ١٧ ص ١٦٦ )

٦٦٧ - إلتزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم - من قبيل الأحكام التنظيمية - عدم تعدد الغرامة عند المخالفة - نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

الإلتزام الملقى على صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . وبالتالي لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء الغرامة المقضى بها . ( ملن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٦٧ ص ١٧ ص ٢٤٤ )

٦٦٨ - وقوع الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر على



عائق صاحب العمل - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع : من له حق إصدار قرار الفصل - وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال - ركن في الجريمة التي تنسب إليه - سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت إنطباق النص الذي دين بمقتضاه قصور يعنيه .

نصت المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على إيقاع الإلزام بإعادة العامل الذي فصل بدون مبرر وإلا كان عدم إعادته فصلا تعسفيا على عائق صاحب العمل . والمراد به في خطاب الشارع هو صاحب الأمر في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون . وقد حلت المادة الرابعة من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الأشخاص الذين جوزت لهم إصدار القرارات التأديبية وأوجبت أن لا يصدر قرار الفصل إلا من صاحب الشأن أو وكيله المفوض في المشروعات الفردية ومن عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التي بها إنطبق النص القانوني الذي دين بمقتضاه مع أن هذا الوصف في المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة الجنائية التي يسأل المتهم عنها ، ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت إنطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه قصور يعنيه .

(لمن رقم ١٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٢٧٨)

٦٦٩ - وجوب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة الثلاثية قبل أن تصدر قرارا نهائيا بفصله أو فسخ عقده - قرار اللجنة بوجوب إعادة العامل أو إستبقائه ليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل .

البين من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من قرار وزير العمل ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ أنه يجب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة الثلاثية المشكلة من مدير منطقة العمل وممثل صاحب العمل قبل أن تصدر قرارا نهائيا بفصله أو فسخ عقده وأن على اللجنة أن تبحث حالة العامل في مدة لا تتجاوز أسبوعا طبقا للإجراءات المبينة في المادة السابعة وإلا كان القرار الذي يصدر بفصل العامل باطلا ، ومتى عرض أمر العامل على اللجنة وأتبع في شأنه الإجراءات المذكورة في الأجل المضروب كان ذلك حسب الشارح فيما أراد من حماية العامل تريبا في أمر البت في تأييده بالفصل أو إنهاء عقده بالفسخ ، أما قرار اللجنة نفسه بوجوب إعادته أو إستيقائه فليس للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل لأن المادة الثامنة من القرار لم توجب البطلان جزاء إلا على مخالفة حكم المادتين السادسة والسابعة منه ، وليس من بين أحكامها ما يلزم المنشأة بقتناع رأى اللجنة الثلاثية فيما تراه من عدم فصل العامل .

( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٣٧٨ )

٦٧. - حظر وقف العمل كليا أو جزئيا إلا إذا كان صاحب العمل مضطرا لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الإجتماعية والعمل - مثال .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : " كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كليا أو جزئيا إلا إذا كان مضطرا لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب مسجل ويبت الوزير في هذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله إليه . فإذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه " . ولما كان الثابت من مراجعة المفردات أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة بين فيها أن عنده في وقف العمل هو عدم وجود الخانات اللازمة للمصنع والخسارة التي لحقت به من جراء ذلك ودلل على هذا

الدفاع بمستندات قدمها المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذه الدفاع فسكت عن التعرض له أو الرد عليه بما يبرر إطراحه على الرغم من أنه دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .  
( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٤٠٢ )

#### ٦٧١ - استخدام العاطلين - إلتزامات أصحاب الأعمال .

يبين من مقارنة نص المادتين ١٤ ، ٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد فرض على أصحاب الأعمال إلتزامين مختلفين - أولهما عام يسرى على أصحاب الأعمال جميعا بعدم جواز توظيف أو إستخدام أى متعطّل إلا إذا كان حاصلا على شهادة قيد من أحد مكاتب الترخيم وهو المنصوص عليه بالمادة ١٤ من القانون - أما الإلتزام الآخر المنصوص عليه في المادة ٢١ فإنه لا يسرى إلا على بعض أصحاب الأعمال ويقضى بأن يلتزموا في إستخدام العمال - فضلا عن القيد في مكاتب الترخيم - بالتقيد بتواريخ قيد العمال بهذه المكاتب ، وقد خول القانون وزير العمل تحديد تلك الأعمال وبيان الشروط والأوضاع التي تتبع في ذلك . ( طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ٧٦٠ )

#### ٦٧٢ - إجازات العمال - إلتزامات صاحب العمل .

إنه وإن كانت المادة ٥٨ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد أوجبت على كل صاحب عمل أن يلتزم بإعطاء كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما بأجر كامل وتزاد الإجازة إلى ٢١ يوما متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل وقضت بعدم جواز نزول العامل عن إجازته ، وكان المشرع وإن نص في المادة ٢٢١ من هذا القانون على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بالفرامة ، إلا أن هذا القانون جاء خلوا من

النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها ، كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها ، الأمر الذى يتضح منه أن القانون لم يشأ تأثيم الفعل المسند إلى الطاعن ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .

( طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٠٧٤ )

٦٧٣ - وجوب إمساك صاحب العمل سجلا لقيد أجور العاملين

لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ .

إذا كان قوام التهمة موضوع الطعن ليس إمساك سجل مخالف للنموذج المقرر ، وإنما قوامها عدم إمساك المتهم سجلا لقيد أجور العاملين لديه وهو ما أوجب قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ إمساكه مبينا مضمونه فى حدود التفويض التشريعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المتهم من التهمة موضوع الإتهام المسند إليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١١٦ )

٦٧٤ - إعداد ملف لكل عامل - لا يغنى عن إدراج البيانات

التي يتطلب القانون ذكرها فى الملف .

أوجبت المادة ٦٩ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل أن يضمن " الملف " الخاص بكل عامل بيانا بما حصل عليه العامل من أجازات إعتيادية أو مرضية ، ومن ثم فإن إعداد الملف ذاته لا يغنى عن إدراج البيانات التي يتطلبها القانون حتى تتحقق الرقابة التي هدف إليها الشارع حماية لعمال المنشأة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٩١٣ )

٦٧٥ - إلزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملا بأن يعهد إلى أحدهم الإشراف على الأمن الصناعي ، والإلتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي - التخلف عن تنفيذ أيهما - جريمة مستمرة .

أوجبت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على كل صاحب عمل أن يتخذ الإحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ، وفوضت وزير الشؤون الإجتماعية والعمل في إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الإحتياطات ، وإصدر وزير العمل القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم أجهزة الأمن الصناعي - المعدل لقرار وزير الشؤون الإجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ وقراري وزير العمل رقمي ٩٧ ، ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن يلتزم كل صاحب منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملا بأن يعهد إلى أحد العاملين بها بالإشراف على الأمن الصناعي ، كما أوجبت المادة الخامسة منه تشكيل لجنة للأمن الصناعي ، فإن مفاد هذين النصين أن الفعل المادى المؤثم في كل منهما يكون جريمة مستمرة إستمرارا متتابعاً متجدداً يتوقف إستمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل متتابع بناء على إرادة صاحب المنشأة الصناعية .

( طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨ )

### الفصل الثالث - العقاب في قانون العمل

٦٧٦ - متى يحق العقاب لمخالفة أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المنخية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وأنن فإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وهو مدير شركة من

تهمة رفضه وإمتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لعمال يعمل عنده وأصيب أثناء العمل ويسبب تأنيته وتخلفت عنده عاهة مستديمة قائمة في ذلك " أنه لا يكفي اعتقادها بثبوت العاهة العامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الإمتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولاً مدى هذه العاهة ومقدار التعويض . وإن ثبت الحق في التعويض ومقداره ومدى الإلتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي فيها القضاء المدني . . . الخ . " فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأنيته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو الوفاة بتقرير طبي وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة عند إستكمال هذه العناصر ، فإن أمتنع المسئول عن دفعه حق عليه العقاب .

( طعن رقم ٧٧٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٢ )

٦٧٧ - عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - التعدد الذى ورد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الإلتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وما يكفله لهم -

علة ذلك .

تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردى والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز ألفى قرش . ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة " وتعد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة " . فإذا كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد أشتمل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها على صاحب العمل فإن ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال إنما يكون قاصرا على مخالفة الإلتزامات التي تتناول

حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وأعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

( طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ط ٤٢٠ )

٦٧٨ - إغفال النص في منطق الحكم على تعدد العقوبة - بقدر عدد العمال - خطأ في تطبيق القانون - يستوجب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين المنصوص عنهما في المادتين ٤٢ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتفريمه مائتى قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مائتى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

( طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ط ٤٢٠ )

٦٧٩ - عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقا لقانون العمل .

تنص المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما أشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقضى بها . ( طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ ط ٩٣٦ )

٦٨٠ - إستخدام متعطلين دون إلتزام حكم القانون .

إن جريمة إستخدام متعطلين دون أن يكونوا حاصلين على شهادة قيد من مكاتب التوظيف التابعة لوزارة العمل - لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة لإلتزام تنظيمي بحت ، ومن ثم فلا تتعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .  
( طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٨٤ )

#### ٦٨١ - عمل - عقوبة - تعددها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الإلتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب القوى العاملة ، والإلتزام بأخطار المكتب المشار إليه عن الوظائف التي تخلو أو تنشأ خلال الموعد المقرر المنصوص عليهما في المادة ١٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هما من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها الشارع إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال ، وبالتالي فلا تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لأى من هذين الإلتزامين .  
( طعن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٥٤١ )

#### ٦٨٢ - العقوبة المقررة لمخالفة أحكام المواد ١٢٢ ، ١٢٨ و ١٢٨

من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - غرامة لا تزيد عن مائة قرش -  
قضاء الحكم - فى هذه الجرائم - بتفريم الطاعن مائتى قرش -  
خطأ فى تطبيق القانون .

أوجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٢٨ منه على صاحب العمل أن يضع على الابواب الرئيسية لمنشأته وفى مكان ظاهر جنولا ببيان ساعات العمل وفترات الراحة وأن يضع فى محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء . ونص فى المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى هذه الجرائم وهى موضوع التهم



الرابعة والخامسة والساسة بتفريم الطاعن مائتى قرش يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة لما قضى به فى هذه التهم الثالث وتصحيحه . ( طعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٨٥ )

٦٨٢ - متى تتعدد العقوبات فى جرائم قانون العمل - ومتى لا تتعدد - أساس ذلك .

إن الاستفادة من مجموع نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الإلتزامات التى فرضها القانون على صاحب العمل . ( الأولى ) وهى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤاخذ به إياهم من إلتزامات تمس مصالح أفراد العمال على أن يكفلها للعمال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهى صريحة فى أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثانى من الأحكام التى فرضها القانون على صاحب العمل ، فهى فى واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره ، وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور فى المائتين ٤٧ و ٤٩ منه ومن قرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصائر بتنفيذا لهما ، من وجوب إعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم وتقديم السجل المعد لتقيد الأجور أو الكشف إلى مفتش العمال - مما كان محلا للتهمة الأولى المستندة إلى المطعون ضده - وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة لأنه لا يمس حقوق العمال مباشرة ، إذ لا يمسها إلا عدم حصول العمال على أجورهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة قىما لا يلزم التعدد فيه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة .

( طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٨٧ )

٦٨٤ - عدم تحرير عقد عمل أو إنشاء ملف لكل عامل - غرامة  
- تعددها .

إذا كان ما يقع من المتهم مخالفا لنص المادتين ٤٢ ، ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، من أنه لم يحرر عقد عمل بينه وبين عماله ، وأنه لم ينشئ ملفا لكل عامل ، فإن ما وقع منه في هذا الشأن يمس مباشرة وبالأذات مصالح العمال ويجهف بحقوقهم ، فكان يتعين أن تقضى المحكمة بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد العمال . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٢ )

٦٨٥ - لا إرتباط بين جريمة عدم التأمين على العمال وعدم  
الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات .

جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمتي عدم التأمين على العمال وعدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين إرتباطا لا يقبل التجزئة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إن لم يلتزم هذا النظر ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده عن كل جريمة على حدة .

( طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٣٣٦ )

٦٨٦ - عمل - مخالفات تنظيمية - تعدد العقوبة - خطأ .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإلتزام بوجوب أعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم والإلتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم ، مما كان محلا للتهمتين الثالثة والرابعة المسندتين إلى المطعون ضده ، كليهما هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحق الغرض من إصداره

مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال . وبالتالي فلا تتعد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لكل منها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بتعدد الغرامة عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة .

( ملعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨١٧ )

### الفصل الرابع - إعانة غلاء المعيشة

#### ٦٨٧ - عمل - أجر - علاوة غلاء .

الإتفاق المبرم بين صاحب العمل وفريق من عماله على أنهم لا يستحقون قبله أية فريق غلاء معيشة وفق المقرر بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ وذلك بالتطبيق للمادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ليس فيه ما يخالف النظام العام ما دام أن الحكم قد خلص إلى أن العمال معينون بعد ٣٠ يونية لسنة ١٩٤١ وأن تقدير أجورهم روى فيه حالة الغلاء - وأن ما يتقاضونه من أجر لا يقل بل يزيد عما يتقاضاه العمال الذين يشغلون في نفس أعمالهم وأن كافة الزيادات التي كانت تطرأ على أجورهم منذ إلحاقهم بالعمل هي في حقيقتها علاوة غلاء معيشة .

( ملعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٤٤ )

#### ٦٨٨ - عدم صرف إعانة غلاء المعيشة - جريمة عمدية .

جريمة عدم صرف إعانة غلاء المعيشة للعمال جريمة عمدية تتطلب توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة علماً بعناصرها القانونية .

( ملعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٤٤ )

#### ٦٨٩ - قوانين العمل لا تلزم صاحب العمل بوضع كادر للعلاقات

**لعماله - حق صاحب العمل فى اعتبار كل زيادة فى الأجر إعانة غلاء معيشة .**

ليس فى قوانين العمل ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للعلوات لعماله ومن حقه أن يعتبر كل زيادة فى الأجر أعانة غلاء وليست علاوة تورية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إعتبار الزيادة فى الأجر أعانة غلاء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان خطأ الحكم قد حجب عنه بحث مدى توافر شروط تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ فى أجور المدعين بالحقوق المدنية وعن تحديد الزيادة التى طرأت على أجورهم فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ٧٠٢ ، ٧٠٣ )

#### **الفصل الخامس - التحكيم فى منازعات العمل**

**٦٩٠ - قرار التحكيم فى منازعات العمل هو بمثابة حكم نهائى له قوة الأحكام الإنتهائية - قابليته للتنفيذ بمجرد أعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .**

قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم إنتهائى له قوة الأحكام الإنتهائية ، ومن ثم فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد أعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به . ( طعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٢١ )

**٦٩١ - طلب التوفيق اللازم لتحقيق جريمة الإضراب عن العمل هو ما كان مقدما وفق المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العمل فحسب .**

إن العبرة فى الطلب الذى بدون تقييمه لا تتحقق جريمة الإضراب ليست بمطلق الشكاوى وإنما هى بطلب التوفيق الذى يقدم ، من الأشخاص وبالأوضاع المبينة فى المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العمل السالف الإشارة إليه ، إلى

الجهة الإدارية المختصة للسعى فى حل النزاع بالطرق الوبية .

( طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٦ ص ٣٧ من ٧٠ )

### الفصل السادس - تأمينات إجتماعية

#### ٦٩٢ - تأمينات إجتماعية - عمال موسمين - سجلات .

أنه وإن كان النص على الإجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات قد ورد فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية الذى أستثنى فى مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق أحكامه بصفة عامة إلا أن هذا القانون حين أورد الإلتزام بتنفيذ هذه الإجراءات فى المادة ٤٥ التى وردت ضمن مواد الفصل الأول من الباب الثالث قد أورد المادة ١٩ فى صدد هذا الفصل الذى جاء نصها صريحا فى سريان أحكامه ومن بينها الإلتزام بتنفيذ الإجراءات سالفة البيان على العمال الموسمين - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون حين دأبه فى تهمة عدم إعداده سجلا للقيد والأجور وسجلا للإصابات مع أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى أحكامه عليه لأن العمال الذين يستخدمهم موسميون ، يكون فى غير محله .

( طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٥ ص ١٦ من ١٠٥ )

#### ٦٩٣ - تأمينات إجتماعية - مخالفات - عقوبات - تعددها .

تكفلت المادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التأمينات الإجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ٤٥ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التى أشارت إليها - موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده - بأن نصت على أنه " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفى قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد

العمال الذى أجهفت المخالفة بحقوقهم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى - بغير سند من القانون - بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة عن التهمة الأولى والإكتفاء بتفريم المطعون ضده مائة قرش عن هذه التهمة . ( طعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٦١ )

٦٩٤ - وقورع الإلتزامات التى فرضها قانون التأمينات الإجتماعية على عاتق صاحب العمل - هذا الوصف فى المخاطب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه - سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف - قصور .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى شأن التأمينات الإجتماعية قد وضع ما أفترضه من الإلتزامات المنصوص عليها فى المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل ، ويمثله جرت نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله ، وهذا الوصف فى المخاطب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه . ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت إنطباق قانون التأمينات الإجتماعية عليه ، يعيبه بالقصور .  
( الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٥١ )

٦٩٥ - عمل - شرعية الجرائم والعقوبات - مثال .  
أوجبت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على كل صاحب عمل أن يعلق فى محل العمل الشهادة الدالة على سداد إشترائه فى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - إلا أن هذا القانون لم ينص على عقوبة ما جزاء على مخالفة ذلك . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الإخلال بذلك الإلتزام ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وبثيرة المطعون ضده .

( الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٨٢ )

٦٩٦ - عدم أداء إشتراكات التأمينات الإجتماعية - عقوبة -  
عدم تعددها بتعدد العمال .

نصت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - والمطبقة على تهمة عدم أداء صاحب العمل الإشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - على عقوبة الغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد العقوبة .  
(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٨٢ )

٦٩٧ - عدم سريان قانون التأمينات الإجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب - المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟  
نصت المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه : " تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتدرجين منهم ولا يسرى على (١) . . . . . (٢) العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص " وقصر القانون في المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال في التأمينات على تأمين إصابات العمل وحده ولم يسلكهم في عداد من يفيدون من تأمين الشبخوخة وتأمين العجز والوفاء الذين خصهم بالذكر في المادة ٥٥ و ٦٥ . والأعمال العرضية المؤقتة في تطبيق الإستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هي الأعمال التي ليست لها بالنسبة لرب العمل صفة اللوام ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذي يمارسه العمال لديه هو عمل مؤقت بفترة زمنية محددة هو إعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم في فترة الدراسة مما يدخله في عداد الأعمال المؤقتة التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية ، واستند الطاعن في

تأييد لدفاعه إلى عقود العمل المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال وإلى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم وكان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الدفاع ولم يستين مدلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن ، واكتفى بمجرد القول أن عمل العمال الذين يستخدمون هو اعداد الخبز وأن عقود توريد الفطيرة إلى مديرية التعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح ردا على ما اثاره الطاعن من دفاع لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٦ م ١٧ م ١٠٣٣ )

#### ٦٩٨ - القضاء بتعدد الغرامة على خلاف حكم القانون - حكمه .

تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الإجتماعية على أنه : " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٢٦ ، . . . " وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من ذات القانون " على كل صاحب عمل . . . أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون . . . " كما تنص المادة ١٣٥ من القانون المذكور على أن " يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالإشتراك في الهيئة عن أى من عماله . . . وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يزيد مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة " . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ تجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ وقضى بتعديدها حيث لا تتعدد طبقا للمادة ١٢٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

(الطن رقم ٢١٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٧ م ١٨ م ٢١٩ )

#### ٦٩٩ - عمل - تأمينات إجتماعية - جريمة - أركان الجريمة .



مؤدى ما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من إستثناء الأشخاص الذين يستضمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر - من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى - أن كل عمل يقوم به العامل ويكون من طبيعته داخلا فى الأعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ولو كان موسميا ، فإذا كان القانون المذكور قد جاء خلا من أى نص يشير إلى إستثناء العمال الموسمين من تطبيق أحكامه أسوة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار التأمينات الإجتماعية فى مادته الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ما إذا كان المطعون ضده يزاول حرفته " صناعة الأقفاص " بصفة أصلية أو بصورة عرضية ، كما أنه خلط بين العمل الموسمى والعمل العرضى كما عرفهما القانون ، فضلا عما أعتراه من تناقض فيما أورده من أن صناعة التهم المذكور عمل موسمى مرتبط بموسم الجريد ، ثم قوله فى موضع آخر أن العمل بها يعتبر عملا عرضيا لكون أن يبين سند هذا القول أو ذلك سواء من الواقع أو القانون ، مما يجعل أسبابه مشوبة بالإضطراب الذى ينبىء عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدته ، ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٢٥٦ )

٧٠ - إعتبار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية - بما جاء فى نصومه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الإجتماعية - قانونا أصح للمتهم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجريمة عدم التأمين فى المؤسسة على عمالهما وفقا لأحكام المادتين ١٨ و ١١ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى وقعت الجريمة فى ظله فى حين أنه صدر

- قبل الحكم نهائيا فى الدعوى - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية وحل محل القانون الأول ونص فى المادة ١٣٥ منه على أن " يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالإشتراك فى الهيئة عن أى من عماله . وتتعدد الغرامة فى جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنتهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة " وبذا أصبحت الجريمة موضوع التهمة المذكورة من مواد المخالفات بعد أن كانت وفقا للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من مواد الجنح وعقوبتها من مائة قرش إلى ألفى قرش مع التعدد . ومن ثم يكون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو القانون الأصح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ٦ / ٢ / ١٩ ص ٦٣٥ ، ٦٣٦)

٧٠١ - إصابات العمل التى تلتزم هيئة التأمينات الإجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم فى مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه - المادتان ( ١ / د ) ، ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مثال لإخلال بدفاع جوهري فى هذا الصدد .

تقضى الفقرة ( د ) من المادة الأولى الواردة فى الباب الأول من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية بأنه يعد ضمن إصابات العمل التى تلتزم هيئة التأمينات الإجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم فى مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم - وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها فى الفصلين الثانى والثالث من الباب الرابع من القانون المذكور - أية إصابة نتيجة حادث أثناء تلبية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة نهايه لمباشرة العمل وعمرته منه بشرط أن يكون الذهاب

والإيجاب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي . كما تنص المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثاني على أنه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . وإذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك فى دفاعه بحكم هذه المادة إستنادا إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهري قد يبنى عليه أو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تعرض إطلاقا - على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - لهذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ١٢٩ )

٧.٢ - إنتهاء الحكم إلى أن عدم إشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الإلتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الإجتماعية - خطأ فى تطبيق القانون .

إن قعود صاحب العمل عن إشتراكه فى هيئة التأمينات مستقل تماما عن جريمته إخلاله بتقديم الكشف وعدم إحتفاظه بالدفاتر والسجلات التى يستلزمها القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تأدى من عدم إشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إلى أنه غير مسئول عن سائر الإلتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الإجتماعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأييله مما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٥٥١ )

٧.٢ - جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والإستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الإجتماعية - طبيعة كل منها : جنحة - جواز إستئناف الحكم الصادر فيها .

إن كلا من تهمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والإستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الإجتماعية ، تعد جنحة طبقا للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذى أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز إستئناف الحكم الصادر فيهما وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة . (الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٦٢٧ )

٧.٤ - جرائم عدم الإشتراك فى هيئة التأمينات الإجتماعية وغيرها - طبيعتها .

جرائم عدم الإشتراك فى هيئة التأمينات الإجتماعية وعدم تقديم رب العمل لهذه الهيئة الكشوف والبيانات والإخطارات والإستمارات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية وعدم إحتفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم إنشائه للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الإجتماعية هى من جرائم العمد التي تتحقق فى صورة سلبية تتمثل فى مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه ، وهذه الجرائم بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع أحدها دون الأخرى كما أن القيام بأى من هذه الواجبات لا يجزئ عن القيام بالأخرى ، وهذا يتماشى مع روح التشريع الصادر فى شأن التأمينات الإجتماعية الذى وإن تضمن أنواعا مختلفة من الإلتزامات المستقلة التي إستهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية وترسم فى البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه ، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الإلتزامات تنور فى مجموعها حول تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهى تتلف مع الاتجاه العام الذى دل عليه حين نص

في المائتين ١٣٥ ، ١٣٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت في شائهم المخالفة .

( الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٤٤٧ )

٧.٥ - جريمة عدم التأمين على العمال - مخالفة - جواز الطعن في الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهي جنحة .

إنه وإن كانت تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الأولى تعتبر مخالفة طبقا للقانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة الجنحة موضوع التهمة الثانية وهي عدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنهما هي عقوبة الجنحة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صادرا في جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

( الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٢٣٦ )

٧.٦ - عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الإجتماعية أم من الفئات المستثناة منه - قصور .

متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من العمال الخاضعين لقانون التأمينات الإجتماعية أم أنهم من الفئات المستثناة من تطبيق هذا القانون فيكون أمرا لا جريمة فيه - فإنه يكون معيبا . ( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٨٣٦ )

٧.٧ - إصابات العمل - تعريض - مسئولية .

نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية قد جرى بأن " تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون

المؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول \* ، ولما كان مقتضى ذلك أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع فى تأمين إصابة العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول فإن الحكم إذ قضى بالحق قبل العمال الذين دانهم بجريمة القتل الخطأ يكون سبيدا فى القانون .

( الملن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ١١٦ )

### الفصل السابع - تسبيب الأحكام

٧.٨ - عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد أقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة بالإتفاق تؤثمه أحكام قانون العمل - قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

إذا كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه بإدانة الطاعن - عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفا بذلك شروط الإتفاق - لا يعدو أن يكون مجرد إثبات لتقريرات قانونية عن وجوب إلتزام رب العمل - حين ينقل العامل من عمل إلى آخر طبقا لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل - بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم بيانا لمؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى ضمنها الشارح تعريفا للأجر وما يمكن أن يتمم فيه من إضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إيراده على واقعة الدعوى فيبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد أقتضوها من عملهم فى القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءا من الأجر وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة فى الإتفاق تؤثمه أحكام قانون العمل ، فإنه يكون مشويا بالقصور فى البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٥١٧ )

٧.٩ - حكم الإدانة - بياناته : وجوب إشتماله على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة وإلا كان حكمها قاصر - مثال .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم إذ دان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمشرف عليه وأنه مسئول عن المخالفات التي وقعت من الشركة التي يعمل فيها ، قد عول في ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجلسة المرافعة الأخيرة ما يؤكد مسئوليته دون أن يورد مؤدى الدليل الذي طرح بتلك الجلسة وما شهد به مفتش العمل فيها حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٨٧٩ )

٧١٠ - حكم الإدانة - وجوب إشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى هذه الأدلة - مثال لتسبب قاصر في مخالفة عدم رفع أجور عمال إلى الحد الأدنى للأجور .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الإبتدائي الذي أعتق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر سن كل من العمال الذين وقعت بشأنهم مخالفة عدم رفع أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور ، وما إذا كانت

منشأة الطاعن ( المتهم ) التى يعملون بها من المنشآت الصناعية التى يسرى عليها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ حتى تنسحب على عمالها أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ المطبق على واقعة الدعوى ، فضلا عن أنه لم يبين مؤدى شهادة محرر المحضر ووجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه وإحالة . ( الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٧ ص ١٧ من ١٠٢ )

٧١١ - المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع فى قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للمنشأة - فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما أفترضه القانون - هذا الوصف فى المخاطب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه - مؤدى ذلك .

نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن العمل على إيقاع الإلزام بتوفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال فى المنشأة على عاتق صاحب العمل . والمراد به فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للمنشأة - فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما أفترضه القانون ، وهذا الوصف فى المخاطب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه . ولما كان الواجب بنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستجيبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها ، فإن سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان صفة الطاعن التى أوجب إنطباق نص القانون الذى دين بمقتضاه قصور يعيبه بما يوجب نقضه . ( الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦ / ٢ / ٢١ ص ٧ من ١٦٦ )

٧١٢ - الجهل بقاعدة مقررّة فى قانون العمل وبالواقع فى وقت



#### واحد - اعتباره فى جملته جهلا بالواقع - مثال .

إن توليد المتهم - بفرض ثبوت صفته - لنصوص قانون العمل ، وهل ما وقع منه يعد قرارا تأييديا بفصل العامل طبقا لأحكام المادة ٦٧ / ١ أو فسخا للعقد طبقا للمادة ٧٦ / ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل الجزاء الذى أوقعه يتناسب مع الجرم الذى ارتكبه العامل أو يجاوزه ، خصوصا إذا كان قد أنصاع فيما أوقعه من جزاء لأمر النيابة العامة بتأليب العامل شرطا لحفظ الدعوى الجنائية اكفاء بمجازاته ، وهل قرار اللجنة الثلاثية يلزمه بإعادة العامل أو لا يلزمه ، وهل يترتب على مخالفته البطالن أو يستوجب العقوبة ، كل أولئك إنما هو دعوى جهل مركب من جهل بقاعدة مقرر فى قانون العمل والواقع فى وقت واحد مما يجب قانونا فى المسائل الجنائية اعتباره فى جملته جهلا بالواقع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة هذا كله على إنتفاء القصد الجنائى لدى الطاعن فوق دلالاته على إنتفاء الركن المادى فى الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجب التقض .

( الملن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٧٨ )

#### ٧١٢ - علاقة عمل - رهبان - حكم - تسيبيه .

عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر ويتوافرهما تكون العلاقة علاقة عمل . ولما كان المدافع عن الطاعة قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن الرهبان يخضعون لنظام خاص يعتبرون بموجبهم أعضاء فى جمعية ويعملون بدون أجر خلاف النفقة الضرورية ، فإنه كان من واجب المحكمة أن تنقضى أمر تلك التبعية التى هى قوام عقد العمل وأحد خصائصه ، وكذلك المقابلة بين الخدمات التى تؤدى إلى الرأبة والتى تتمثل فى المئكل والملبس والسكن وبين تكليفها أداء عمل التدريس بالمدرسة للفصل فيما إذا كانت تلك الخدمات تعد أجرا مقابل هذا العمل أو أن الخدمات المشار إليها إنما تكفل الرأبة العيش بحكم إنخراطها فى سلك الرهبة واعتصامها بالأبيرة بعد تربيتها وسواء أنت ما يناط بها من أعمال التدريس أو لم تؤدها فلا تخضع

العلاقة التي بينها وبين المدرسة في هذه الحالة الأخيرة لأحكام قانون عقد العمل الفردي . أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلى من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والأجر كما هو معرف به فى قانون عقد العمل بأعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لنفاذ الطاعة فى هذا الشأن بالرد الكافى ، فإنه يكون قاصر البيان . ( الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٧ ص ١٨ ص ٣٧ )

#### ٧١٤ - توريد عمال - مسئولية جنائية - حكم - تسبيبه .

إذا كان البين من الصورة الشمسية للعقد المقدمة صورته من المتهم المطعون ضده أن المذكور قد تعهد بتوريد العمال لللازمين لتشغيل الكسارات التابعة لشركة النيل العامة للأشياء والرصف على ألا تزيد أجور هؤلاء العمال عن مائتين وخمسة وخمسين مليما وألا يقل معدل تكسير الكسارة عن مائة متر مكعب يوميا وأن يتحمل خصم ٨ ٪ من كل مستخلص من قيمة كشوف العمال المقدمة لحساب التأمينات الإجتماعية وتصير المحاسبة كل خمسة عشر يوما ، وإذا لم يتم بتنفيذ إلتزاماته المبينة فى هذا العقد أو تأخر فى توريد العمال لللازمين أو تسبب فى تعطيل العمل ، يكون للشركة الحق فى أسناد العمل لآخر مع تحميله بالفروق والتعويض عن العطل والإضرار ، وكان المتهم المذكور قد إلتزم طبقا لنصوص هذا العقد بإستخدام العمال الذين يوردهم فى تشغيل الكسارات التابعة للشركة المذكورة ، فهو بهذا الوصف يعتبر صاحب عمل فى تطبيق أحكام قانون العمل ومخالفته لأحكامه تجعله مسئولا جنائيا عنها ، وعليه فإن الحكم المطعون فيه إذ أعتبره مجرد وسيط بين الشركة والعمال وليس صاحب عمل إستنادا إلى ذلك العقد يكون غير قائم على سند صحيح من الأوراق ومشوبا بالقصور والفساد فى الإستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٢٦٧ )

#### ٧١٥ - حكم الإدانة ببياناته ؟ مثال لتسبيب معيب .

أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة

العقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد الأدلة التي أستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ خلا من الرد على دفاع الطاعن بخروجه عن نطاق أمر التكليف لإنقضاء أجله ، ومن بيان الدرجة المالية المقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ إنتهائها وسبب إستمراره فى عمله بعد إنتهاء تلك الفترة أو بقاءه فى وظيفته وهل كان ذلك إمتدادا لمدة تكليف سابقة أو بناء على تعاقد وظيفى يوجب عليه الإستمرار فى عمله ولم يورد الأدلة التى أستخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت إمتناعه عن أدائها قبل إنتهاء مدة خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانونا مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١١٦٨ س ١١ ص ٢٧٢ )

٧١٦ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية - يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ - تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة - إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .

مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات التعاونية ، أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة - بعد موافقة الجمعية العمومية - مديرا مشرفا يمنحه سلطة الإشراف الإدارى ويكون من إختصاصه - وفقا لنظام الجمعية - مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك بأن إختصاص المشرف - وفقا للمادة الأولى من

القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ - هو مجرد التوجيه والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التى يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ ص ٢٢ ص ١٣٢ )

٧١٧ - الموظفون والمستخدمون فى الشركات المؤممة لا يعتبرون فى حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين فى إنطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم - تعليل ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لمحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . خطأ فى تطبيق القانون .

جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤممة تأمينا كليا التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وتلك قاعدة عامة ألتمزها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتقظة بشكلها القانونى واستمرار ممارستها لأنشطاتها مع أخضاعها لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه بها . ولا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ الذى أمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ، ولهذا أشار إليه صراحة فى صدره وأحكامه لا تتضمن ما يؤدى إلى زوال شخصية المشروع المؤم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانونى السابق فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العامين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفى الدولة وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ م. سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات وأعتبر هذا النظام جزءاً متتماً لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإلزامه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٣ التى حلت محل اللائحة السابقة وأمدت سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكما رأى الشارع أعتبر العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جرائم الرشوة وأختلاس الأموال الأُميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحثة نصت على أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بلية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغت من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضدّهما فى علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى اعتبارهما من الموظفين أو المستخدمين العموميين ورتب على ذلك إنعطاف تلك الحماية عليهما بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٧٢ م ٢٢ ص ١٣٧٤ )

٧١٨ - خلو الحكم من بيان علاقة السببية بين فصل العامل ونشاطه النقابي في جريمة فصل العامل بسبب هذا النشاط - قصور .

الحكم المطعون فيه أن لم يستظهر علاقة السببية بين فصل العامل " المطعون ضده " ونشاطه النقابي يكون معيبا .

( الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٣٢ )

٧١٩ - جرائم ناشئة عن علاقة العمل - مساطة المتهم - رهن بثبوت صفته ككرب عمل - الدفع بإنتفاء هذه الصفة جوهرى .

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية والمرفقات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم بجلسة المرافعة في . . . مذكرة بدفاع الطاعن ، كما أودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة أخرى مصرح له بتقديمها ويبين من الإطلاع على هاتين المذكرتين أن الطاعن أقام دفاعه أساسا على أنه غير مسئول عن إدارة العقار المقول بأن العاملة تعمل حارسا له وليست له صفة صاحب العمل ، لما كان ذلك ، وكان يتعين بدامة لمساطة الطاعن عن التهمة المسندة إليه ثبوت توافر صفته ككرب عمل وإخلاله بالإلتزامات التي أوجبها قانون العمل عليه تجاه من يستخدمهم لديه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما دفع به الطاعن من إنتفاء صفته كصاحب عمل - رغم أنه دفاع جوهرى - قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٨٩ )

٧٢٠ - قضاء الحكم بتعدد الغرامة المقضى بها بقدر عدد العمال نون إيراد لعدددهم - قصور - اشتغال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال - عدم كفايته - أساس ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة نون أن يستظهر فى

مدوناته عند العمال الذين وقعت في شأنهم هاتان الجريمتان حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ويكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على الطاعن مما يعيبه أيضا بالقصور ، ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم منبئا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

( الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٣١٧ )

### الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٧٢١ - سريان المرسوم بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعرفة به فى تشريع الضرائب - مثال بشأن الجمعية الخيرية الإسلامية .

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وما ورد بالملحظة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعرفة به فى تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وإن كانت إيرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول بإعفاء مثل هذه الجمعية من أعباء قانون عقد العمل الفردى إذ أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهى تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٨٩٩ )

### ٧٢٢ - قانون - تفسيره - قانون عقد العمل الفردى .

مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة الثانية منه من أنه " يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة . . " هو وجوب تحرير عقد

العمل باللغة العربية كتابة ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى ، فضلا عن أن ما جرى به نص المادة ٥٢ فى شأن التضامن فى المسئولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم " يكونون " مسئولين بالتضامن قد جاء متسقا مع العبارة التى أستعملها الشارع فى المادة الثانية وواضح الدلالة فى تأكيد مراده من أنه حين أستعمل هذا التعبير قد قصد به الإلزام والتحتيم - لا مجرد التنظيم . ولا يقدح فى ذلك ، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسيرى الذى خرج به الشارع عن قواعد الإثبات ، هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الإلتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو إلتزام تقضى البداية بوقوعه على عاتق صاحب العمل ، إذ لا يتصور أن يلتزم العامل به - وهو فى سبيل البحث عن عمل يفتات به هو ومن يلزم به - دون أن يلزم صاحب العمل بذلك . وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو إنزال حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة فى أن المخاطب بها - فى صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية - هو صاحب العمل وحده . ولا يعترض على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه " يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة . . " ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسيرى الذى تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو أن الشارع أخطأ النهج الذى سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد أحكامه فى هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦١ م ١٢ ص ٦٦٣ )

## ٧٢٢ - أجازات تشجيعية - أجازات إعتيادية .

متى ترقب على الأجازات التشجيعية التى منحتها الشركة للعمال حصولهم بالفعل فى سنة النزاع على أجازات تجاوزت مددها الأجازات الإعتيادية التى



قررها القانون لهم ، فإن ما يثيره الطاعن من أن الأجازات التشجيعية لا تغنى عن الأجازات الإعتيادية لا يكون سنيذا .

( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ ص ١٢ ع ٤ )

٧٢٤ - تقرير نصاب الإستئناف بشأن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه " بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ " فقضت محكمة أول درجة بتقريره ما تلى قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملا ، فإن إستئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا - ذلك أن العبرة في تقرير نصاب الإستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم ، أوجب الشارع عند تقرير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب إنزاله على الفعل المؤثم . وهذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها إنما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد أستحق عليه عقوبة تزداد بإزدياد عدد العمال الذين أوجف بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيهاات التي جعلت حدا لنصاب الإستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساسا لتقرير هذا النصاب . كما أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي يقتضى وجود التعدد الحقيقى للجرائم دون أن يقوم بينها الإرتباط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز إستئناف المتهم " الطاعن " يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

( الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ ص ١٢ ع ٤٨٣ )

### ٧٢٥ - عمل - العمل العرضي - ماهيته .

نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر ، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا فى الأعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٢ )

### ٧٢٦ - عمل - تفتيش - عدم توقيع العامل على محضر التفتيش - أثره .

عدم توقيع العمال على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه أهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التى متى إطمأنت إليه فلا وجه لمصادرتها فى عقيدتها فى هذا الصدد .

( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٢ )

### ٧٢٧ - عدم مسئولية رب العمل الاصلى عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وعما قد يقتضيه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .

ليس هناك وجه لمسألة رب العمل الاصلى عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطل وعما قد يقتضيه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا ، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أقتصرت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن بون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ما قد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسئولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصا من إخلال بالالتزامات المقررة قانونا على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤثمة قانونا . وأن المادة ٢٢١ من القانون الواردة

فى باب العقوبات كغيرها من المواد الواردة فى ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة فى المسئولية الجنائية بإعتناق نظرية المسئولية المفترضة .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٥ من ١٦ إلى ١٨٢ )

#### ٧٢٨ - أجر - تعيين - نقل .

تعيين المدعى بالحق المدنى تعيينا مبتدأ لا يكسبه حقا فى الحصول على ذات الأجر الذى كان يحصل عليه فى عمله السابق ، بخلاف الحالة عند النقل .  
( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٧ من ١٨ إلى ٧٦٤ )

#### ٧٢٩ - مهندسون - أوامر تكليف - موظفون .

نطاق كل من المادتين الثالثة والخامسة من القرار بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجى الجامعات المصرية ، يختلف عن الآخر ، فبينما اقتصر حكم المادة الثالثة على الخريجين من كليات الهندسة فى شأن وجوب تنفيذ أوامر التكليف الصادرة إليهم بالعمل مدة السنتين المنصوص عليها فى المادة ، جاء نص المادة الخامسة مطلقا يحظر على كل من تعين مهندسا بالدرجة الثالثة فما فوقها فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الإمتناع عن تأدية وظيفته ما دامت مدة خدمته لم تنته بلحد الأسباب المنصوص عليها قانونا ، عدا الإستقالة فإنه لا يعتد بها سواء كانت صريحة أو ضمنية .

( الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧ من ١٨ إلى ١١٥٢ )

#### ٧٣٠ - مهندسون - موظفون - إستقالة .

صنوع قرار بتعيين المتهم فى وظيفة مهندس بالدرجة السادسة بوزارة الأشغال ، يضحى معه مهندسا معينا محظورا عليه الإمتناع عن تأدية أعمال وظيفته بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ومن

ثم لا يعتد بالإستقالة المقدمة منه .

(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٥٣ )

#### ٧٣١ - عمل - أفعال غير مؤثمة - مثال .

خلا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها ، كما فعل بالنسبة إلى إثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتنفيذا لها ، الأمر الذى يتضح منه أن القانون لم يشأ تأثيم هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٧٨ )

#### ٧٣٢ - أجازات العمال - مخالفة - غرامة - تعددها .

الإلتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهن السنوية وأجازات الأعياد مما تتعدد فيهما الغرامة بقر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٥٧٨ )

#### ٧٣٣ - فصل العامل بغير الطريق التأديبى - أثره .

المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن العمل بعد أن حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التى يبينتها فى حالة وقوع مخالفة من العامل ، نصت فى الفقرة الأخيرة منها على " ويصدر قرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب " وبناء على هذا التفويض التشريعى صدر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد فى المادة السادسة المستبدلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على أنه " إذا رأت المنشأة التى تستخدم خمسة عمال فأكثر أن المخالفة التى إرتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر

قراراً نهائياً بذلك عرض الأمر على لجنة ( حذبت المادة تشكيلاً ) . \* . ولما كان القرار الوزاري السالف الإشارة إليه قد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل ، وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون ، وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذاً له بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المنشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال ، فإن فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر عملاً مؤثماً جنائياً طبقاً لمواد القانون سالف الذكر .

( الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٢٢٧ )

#### ٧٢٤ - الجمع بين الجزاء الجنائي والتأنيبي .

لا يوجد ثمة ما يمنع قانوناً من الجمع بين الجزاء الجنائي والتأنيبي عن المخالفة الواحدة للقانون .

( الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٢٢٧ )

#### ٧٢٥ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم

إنشائه ملفاً لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالاً دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة - لا إرتباط بينها .

أن عقود صاحب العمل عن تحرير عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفاً لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالاً دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة إنما هي أعمال كل منها مستقل تمام الاستقلال عن الآخر ولا يوجد ثمة إرتباط بينها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل

من هذه الجرائم يكون قد أصاب صحيح القانون .

( ملعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٥٥٨ )

٧٣٦ - إستقلال قعود صاحب العمل عن الإشتراك عن عماله وعن إخلاؤه بواجب الإحتفاظ بالسجلات والدفاتر - لا إرتباط بينها .  
أن قعود صاحب العمل عن الإشتراك عن عماله أمر مستقل تماما عن إخلاؤه بواجب الإحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به إرتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجزئ القيام بالواجب فى شأن أحدهما عن الأخرى وينتفى عنها بحسب الأصل الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات .

( ملعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٤٤٧ )

٧٣٧ - عدم قيد أجازات العمال - لا مخالفة ولا عقوبة - سبب ذلك .

أن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جاء خلا من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية أثبات حصولهم عليها كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ من قرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتنفيذا لهذا الأمر ولم يشأ المشرع تأييد هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .  
( ملعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ من ٢٢ )

٧٣٨ - حق المحكمة فى توجيه إتهام - قصر ذلك على ما جاء بأمر الإحالة - مناط ذلك .

من المقرر طبقا للمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور .  
وإذ كان ذلك وكانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى طلب التكليف بالحضور وتمت المرافعة فى الدعوى على أساسها هى أنه لم يقدم ما يفيد منح عماله أجازات

الأعياد الرسمية ولم تقل النيابة أن المتهم لم يمنح عماله أجازاتهم ولم ترفع الدعوى عن ذلك فما كان يحق للمحكمة الإستثنائية أن توجه للمتهم هذه التهمة أمامها . ( طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٢٢ )

٧٣٩ - تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى الأجر منه - دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذى أتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجراً - وجوب تقصى الحكم هذا الدفاع والتحقق من قيام علاقة العمل - قصور فى البيان .

إن عقد العمل يتميز بخصيصتين ، هما التبعية والأجر ، بتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل ، وإذا كان ما تقدم وكان المدافع عن المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع - على ما حصله الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بأنه لا تربطه بالعاملين اللذين أتهم بسببهما ، علاقة عمل لأنهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه أجراً ، مما يشترط لقيام رابطة العمل ، فإنه كان من واجب المحكمة أن تتقصى أمر تلك التبعية التى هى قوام عقد العمل ، وأحد خصائصه ، وكذلك المقابلة بين المبالغ التى تعطى للعاملين من السكان لدى المتهم ، للفصل فيما إذا كانت تلك المبالغ تعد أجراً مقابل عمل . أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والأجر كما هو معرف به فى قانون عقد العمل بإعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع المتهم فى هذا الشأن بالرد الكافى ، فإنه يكون قاصر البيان ، ولا يكفى فى هذا الصدد أن يستند الحكم فيه إلى مجرد أقوال العامل الذى شهد بأنه يعمل لدى المتهم الطاعن ، لأن قوله فى هذا الشأن إنما هو مجرد تقرير لنظره هو مما لا ينتفى أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣٣ / ١١ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ١١٣٧ )

٧٤٠ - عدم صدور القرار الجمهورى الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها المنصوص عليه فى المادة ٥٢

عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، أثره : إستحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته - الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات - وجوب أعمال المادة ٥١ عقوبات - إلى أن يصدر القرار الجمهوري .

تنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه " إذ سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو بإعتباره مجرما . أعتاد الإجرام ، ثم إرتكب في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة . . " ولا كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بذات القانون تنص على أنه " وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية " . لا كان ذلك ، وكانت هذه المادة الأخيرة تتطلب لأعمال حكمها وحكم المادة ٥٣ صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها ، وكان الثابت من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ أنه لم يصدر بعد قرار جمهوري بإنشاء مؤسسات العمل سائلة الذكر ومن ثم فإن أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبران معطلتان عملا عن التطبيق لإستحالة تنفيذهما ، وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هي الواجبة للتطبيق إذا أستوفت شرائطها إلى أن يصدر القرار الجمهوري المشار إليه وهو ما إنتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ٦٨ )

٧٤١ - عدم إمتداد طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات بحال إلى إرتكاب الجرائم .

من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بنى حال إلى إرتكاب الجرائم وإنه ليس على الموقوف أن يطيع الأمر الصادر له



من رئيسة بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعن بالإحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيارة قيادته حمولة تزيد عن المسموح به إطاعة منه لأوامر رؤسائه - على فرض حصوله - يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعبدا من محجة الصواب مما لا يستأهل من المحكمة ردا . ( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ٧٥٦ )

٧٤٢ - عدم تحقق جريمة الإضراب عن العمل - إذا ما وقع الإضراب دون تقديم طلب التوفيق - المادة ٢٠٩ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الواردة بالبواب الخامس الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، قد نصت على أنه " يحظر على العمال الإضراب أو الإمتناع عن العمل كليا أو جزئيا إذا ما قدم طلب التوفيق المنصوص عليه في المادة ١٨٩ أو أثناء السير في إجراءاته أمام الجهة الإدارية المختصة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم " فإنها بذلك تكون قد دلت - وبمفهوم المخالفة - على أن جريمة الإضراب عن العمل لا تتحقق إذا ما وقع الإضراب دون أن يقدم طلب التوفيق . ( طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٠ )

## عسود

٧٤٣ - الأرسال إلى إصلاحية الأحداث مهما تكن مدته لا يعتبر أساسا لأحكام العود .

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنه بأقل من حقيقتها وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أى دور من أدوار المحاكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذى قدرته من تلقاء نفسها عملا بحكم المادة ٦٨ عقوبات . على كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الإصلاحية وسيلة تأليب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التى يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً ، إذ هى مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساسا لأحكام العود كما هو الشأن فى عقوبة الحبس .

( طعن رقم ٣٩٩ سنة ٣ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٣٢ )

٧٤٤ - إجمال الحكم سوابق المتهم وعدم مطالبته ببيانها لا يعيبه ما دامت المحكمة لم توقع عليه العقوبة المغلظة .

إذا كانت حالة المتهم بسرقة تنطبق على المادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الإجرام ولكن المحكمة مع ذلك رأت الإكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة فى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات " قديم " على فعلته ، وأجملت سوابقه ولم تمن ببيانها ، فذاك لا يعيب الحكم .

( طعن رقم ٥٤٧ سنة ٨ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٣٨ )

٧٤٥ - عدم ذكر تاريخ الحكم السابق على العائد لا يعيبه ما دام قد قضى عليه فيها بعقوبة الجنائية .

إذا كانت السابقة التي أُؤخذ بها الطاعن هي جنائية ، حكم عليه فيها بعقوبة الجنائية فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة ولا يهم إذن ذكر تاريخها في الحكم لأن مرتكبها يعتبر عائدا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٨ مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة .  
( طعن رقم ٢١ سنة ٤ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٣٨ )

٧٤٦ - سبق توقيع عقوبة الجنائية على المتهم يجعله عائدا مهما طال أمد الحكم عليه بها .

متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة بكثير من عقوبة مقيدة للحرية في سرقات ونصب ، كانت آخرها بالأشغال الشاقة ، فإنه يكون عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم بإرساله إلى المحل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالافراج عنه طبقا للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحا . وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة ، لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عائدا مهما طال أمد الحكم عليه بها .  
( طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٢ )

٧٤٧ - جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد .

إن القانون لا يوجب على القاضى أن يُلَظَّ بالعقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد ، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملاساتها . وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك . وإن فلا تثريب على المحكمة إذا هي قالت أن المتهم عائد ، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود ، ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .  
( طعن رقم ٥٣١ سنة ١٣ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٣ )

٧٤٨ - اعتبار المتهم عائداً في حكم م ٥١ ع يوجب على قاضى .

الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية .

إذ كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ من أجل جريمة دخول فى منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المطلوبة محاكمته من أجلها قد وقعت فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضى خمس سنين من تاريخ إنقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضا بتسع عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة إثنين منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائدا فى حكم المادة ٥١ ع ، فإنه إذ كان العائد طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها ويمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على قاضى الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر منه بأعتبار الواقعة جنة يكون خاطئا متعينا نقضه .

( طعن رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق جلسة . ١ / ٥ / ١٩٤٢ )

٧٤٩ - جواز تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ على المتهم الذى يرتكب جريمة إختلاس المحجوزات المنصوص عليها فى م ٣٤٢ ع .

أنه وإن كانت جريمة إختلاس المحجوزات تعتبر فى كل الأحوال - على ما جاء فى تعليقات الحاقانية إعتداء على السلطة العامة . قضائية كانت أو إدارية ، والغرض من العقاب عليها هو إيجاب إحترام أوامر هذه السلطة ، إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر فى الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد . وإن من الأغراض التى توخاها الشارع فى العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتى السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة إختلاس المحجوزات من جهة أخرى وإن كانت جريمة

إختلاس المحجزات المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجريمتى السرقة والنصب ، فإن المختلس يجوز فى حالة العود أن تشدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ متى توافرت شروطها . (ملعن رقم ١٩ سنة ١٤ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ )

٧٥ - قول الحكم أنه يأخذ المتهم الذى رد اعتباره بشيء من الشدة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة لسبق الحكم عليه فى جريمة مماثلة دون أن يعده عائدأ لا يعيبه .

إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم فى جريمة مماثلة لم تعده عائدأ ولم تعامله بمقتضى أحكام العود . كما هو معرف به فى القانون بل قالت فقط أنها تأخذه بشيء من الشدة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة التى وقعت منه والمركول إليها هى تقديرها بالنسبة إليه ، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد اعتباره إليه .

(ملعن رقم ١١٤١ سنة ١٥ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٥ )

٧٥١ - توقيع العقوبة المفلظة على العائد دون بيان الأحكام السابق مسدورها عليه والعقوبة المحكوم بها - قصور .

إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم الذى أدانته فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس اعتبارأ بلئه عائد على أساس أنه ظاهر من تنكرة سوابقه أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالأشغال الشاقة لإرتكابه جناية سرقة وقتل ، وذلك دون أن تسأله عن هذه السابقة أو تبين بجلاء الدليل المقنع أو الرسمى على أنها له ، فى حين أن نسبتها إليه لا تلتزم مع التقدير الذى قدرت به المحكمة سنة فى الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة فى العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصوراً فى التسبب يستوجب نقض الحكم .

(ملعن رقم ٩٢١ سنة ١٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٤٧ )

**٧٥٢ - تقليط العقاب على العائد جوازى للمحكمة .**

إن المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المقلطة المنصوص عليها فيها ، بل هى تجعل ذلك جوازيا لها إن شاعت حكمت بها وإن شاعت حكمت بعقوبة اللجنة .  
( طعن رقم ٦٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٠ )

**٧٥٣ - لفظ التزوير الوارد فى م ٥١ ع ينسحب على جريمة**

**تقليد الأختام المنصوص عليها فى م ٢٠٦ ع .**

المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير فى عداد الجرائم المماثلة التى عيبتها جاء نصها فى ذلك عاما لا تخصيص فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذى سوى فى الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، وإن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار جريمة تقليد الأختام من الجرائم التى عيبتها المادة ٥١ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .  
( طعن رقم ٦٧١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٥ )

**٧٥٤ - عدم تقديم ما يدل على صيرورة الحكم الغيابى الوارد**

**بصحيفة سوابق المتهم نهائيا - القضاء فى الدعوى بناء على ذلك - لا خطأ .**

مضى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابى ، فإن قضاها الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون فى شئ .

( طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١٤٧ )

**٧٥٥ - القضاء ببرائة المتهم إستنادا إلى أن الجريمة المتخذة**

أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم - صحيح .  
مضى كان الحكم قد أفصح فى مدونات على أن الجريمة التى قاربها المتهم  
بجريمة العودة للإشتباه والمتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر  
فى المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة إستنادا إلى ذلك فإن  
ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فى القانون .

( طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٢ )

٧٥٦ - تأثر مواد وشروط رد الإعتبار بالعقوبة المحكوم بها فقط  
بصرف النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع  
العقاب .

إن مواد العود وشروط رد الإعتبار إنما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم  
بها وهل هى عقوبة جنائية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التى من  
أجلها حصل توقيع العقاب .

( طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٦٦١ )

٧٥٧ - الماثلة بين الجريمة الأولى والجريمة الجديدة ليست  
ضرورية فى حالة العود طبقا للمادة ٤٩ / ٢ عقوبات .

إن الماثلة بين الجريمة الأولى التى صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة  
الجديدة ليست ضرورية فى حالة العود طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩  
من قانون العقوبات . ( طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٨ )

٧٥٨ - إغفال الحكم الإشارة إلى مؤدى ما تضمنته الأوراق عن  
سوابق المتهم بما من شأنه إثارة الشبهة فى قيام حالة العود المنطبق  
على المادة " ٥١ " عقوبات وتوافرها فى حقه - قصور - مثال .  
إذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية  
للجلسة أثبت بصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤

لشروع فى سرقة بعود وإنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وإنه حكم عليه فى قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة فى قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوافرها فى حقه ، وكانت المحكمة لم تعن يبحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم إختصاصها بالفصل فى الدعوى - ولم تشر بشيء إلى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب إطراحها له ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

( طعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥٥ )

٧٥٩ - جريمة العود للإشتباه - طبيعتها : جريمة وقتية -  
العبرة فى تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التى تقع من المشتبه فيه  
بعد الحكم بالمراقبة .

جريمة العود للإشتباه جريمة وقتية والعبرة فى تحققها بتاريخ وقوع الجرائم  
التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة  
اللاصقة به قبل إرتكاب تلك الجرائم .

( طعن رقم ١٥٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٥ س ١١ ص ٣٢٥ )

٧٦٠ - وسيلة التحقق من سوابق المتهم عند الشك فى صحيفه  
الحالة الجنائية لإختلاف الأسماء هى مضاهاة بصمات الأصابع .  
مجرد شك المحكمة فى صحيفه الحالة الجنائية لإختلاف الأسماء -  
بالصورة التى أوردها الحكم - لا يصلح لإستبعادها ، ما دام أنه كان فى مقولر  
المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهمه أو ليست لها عن طريق فحص  
بصماتها ، وهى الطريقة الفنية التى تستلزمها إدارة تحقيق الشخصية فى  
إدراج سوابق المجرمين وفى الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة  
العامة أو المحكمة . ( طعن رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٣١ س ١١ ص ٥٣٢ )



٧٦١ - مضى مدة طويلة بين إرتكاب المتهم للجريمة التي اعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم فيها لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٤٩ عقوبات متى توافرت شروطها .

يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طاللت المدة بين إرتكاب المتهم الجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليها فيها .

( طعن رقم ١٢٤٤ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٤٥ )

٧٦٢ - صحة الحكم الذي لم يتقيد بالسابقة الغيابية الواردة بصحيفة الحالة الجنائية في اعتبار المتهم عائداً ما دامت النيابة لم تقدم ما يخالف ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض - ورود الحكم الغيابي في الصحيفة رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنهائية السابقة .

ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقط للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيتها - وإلا كانت النيابة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ٥ / ٥ / ١٩٥٥ بتعديل القرار الوزاري في ٢ / ١٠ / ١٩١١ ، فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام ورودها قد يرد إلى الإعمال .

( طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٥ )

( طعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٢٥ )

( طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١٤٧ )

( طعن رقم ٢٩٣ سنة ٢١ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٥٢ س ٣ ص ١٠٤٥ )

٧٦٣ - اعتبار الحكم سابقة في العود - شرط ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات أخرى بحبسه سنة فى الجنحة رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٦٥ شريين وأن هذه الأحكام نهائية ، وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات المضمومة أن الحكم فى الجنحة سالفة الذكر لم يصبح نهائيا إلا فى ٢٦ / ٤ / ١٩٦٧ أى بعد وقوع الجريمة - التى تجرى محاكمة المتهم عنها - فى ٢٤ / ١ / ١٩٦٧ ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٩٨ )

#### ٧٦٤ - عود - متى يتوافر ركن الإعتياد .

جرى قضاء محكمة النقض فى جرائم الإعتياد ، على وجوب الإعتداد فى توافر ركن الإعتياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات . ( طعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١١٠ )

#### ٧٦٥ - المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ سنة ١٩٧٠

وجوب العناية ببحث حالة العود المنطبق عليها ما دامت سوابق المتهم تشير الشبهة فى قيامها .

لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده إرتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة فى ٨ / ٢ / ١٩٧١ وأن آخر سابقة صدر الحكم فيها فى ٨ / ١١ / ١٩٦٧ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود - من شأنه أن يشير الشبهة فى قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٠ - والتى توجب الحكم على العائد - إذا ما توافرت شروطها - بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقا للمادة

٥١ من قانون العقوبات دون أن تعنى المحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٢ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب إلتفاتاتها عن أعمال حكمها فى حق المطعون ضده على الرغم من أن الواقعة بطورها المشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها ، ولم تتغير فإن حكمها يكون مشويا بالقصور ويتعين نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٢ ص ٢٤ من ٢٢٠ )

٧٦٦ - مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات ؟ توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة فى حق المتهم يخرج الواقعة من إختصاص محكمة الجنح لأنها جنائية .  
لما كان يشترط لأعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيمتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل فى سرقات أو فى إحدى الجرائم التى بيئتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فى المادة ٥١ سالفة الذكر . وكان يبين من الإطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها - المرفقة بالمفردات المضمومة - أنها عائدة سبق الحكم عليها بتكثّر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشرع فيها آخرها فى ٢٠ / ١ / ١٩٦٥ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشرع فى سرقة ( فى قضية الجنائية رقم ١٧٤٥ سنة ١٩٦٤ شبين الكوم ) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضدها أنها إرتكبت واقعة الشرع فى السرقة - موضوع الدعوى المطروحة - بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة - فإن الواقعة تكون جنائية تخرج عن نطاق أختصاص محكمة الجنح .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢ )

## عيب فى الذات الملكية

٧٦٧ - نقد أعمال الحكومة إلى حد توجيه اللوم إلى الملك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ ع ولو كان مسوقا فى قالب الإجلال والإكبار .

لا شك فى أن نقد أعمال الحكومة حق مقرر ، إلا أنه لا يصح البتة أن يصل إلى حد توجيه اللوم إلى الملك فى صدد العمل الذى أستوجب النقد أو حتى إلى مجرد إلقاء مسئوليته عليه ولو كان هذا أو ذاك مسوقا فى قالب الإجلال والإكبار ، بل ذلك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ من قانون العقوبات ، فإن زاد حتى تضمن عيبا كائنا ما كان فى حق الذات الملكية كان واجبا العقاب عليه بالمادة ١٧٩ . ذلك لأن الملك لا يكون محل مساعلة أبدا . واشترك الملك فى حقيقة الواقع على أى وجه من الوجوه فى أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يؤثر فى حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكفولة على الدوام ولكن على ألا يزج باسم الملك ، فإن نقد أعمال الحكومة لا يتجه ولا يمكن أن يتجه إلا إلى المسؤولين عنها بحكم الدستور . ( ملن رقم ٢٣٩ سنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٦ )

٧٦٨ - حصول العيب بالفعل غير كاف لتحقق الجريمة بل يجب أن يكون الجانى قد قصد إلى العيب وتعمره .

لا يكفى فى جريمة العيب حصول عيب بالفعل بل يجب أيضا أن يكون الجانى قد قصد إلى العيب وتعمره . فإذا كان كل ما ذكرته المحكمة فى صدد القصد لا يكفى للقول بأن ما وقع من المتهم إنما كان للنيل من أصحاب الصور التى قطعها لاحتمال أن يكون تقطيعها - على ما قد يستفاد من منطلق الحكم نفسه - إنتقاما من الشهود على أثر الخلاف والسب والمشادة التى قالت بحصولها بينه وبينهم دون أن يرد بخاطره المساس بأصحاب الصور ، وخصوصا بعد أن بدا من المحكمة ، وهى تتحدث عما تمسك به الدفاع أثناء المحاكمة ، ومن إفتراض أستبعادها واقعة مهمة أستندت إليها فى الوقت ذاته على تعمد العيب ، وهى واقعة وطء الصور بالقلمين وهى ملقاة على الأرض ،

فهذا الحكم يكون مشويا بالقصور . ( طعن رقم ٣٥٥ سنة ١٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٩ )

#### ٧٦٩ - المقصود بالعيب فى حق الذات الملكية .

إن جريمة العيب فى حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس بتصريحا أو تلميحا من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى كل ما يحس أن فيه مساسا بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة لسائر الناس قذفا أو سبا أو إهانة . ( طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥١ )

#### ٧٧٠ - جهر المتهم بعبارات العيب فى مكان مفتوح للجمهور

وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه كاف لتوافر العلانية فى جريمة العيب .

يكفى لتوافر العلانية فى جريمة العيب فى حق الذات الملكية أن تثبت المحكمة أن المتهم قد جهر بعبارات العيب فى مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه .

( طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥١ )

## غرفة الإتهام

### الفصل الأول - إختصاصها

- الفرع الأول - الطعن في قرارات النيابة .
- الفرع الثاني - الطعون في قرارات قاضى التحقيق .
- الفرع الثالث - الجنايات التى تحال من النيابة لمحكمة الجنايات مباشرة .
- الفرع الرابع - تنازع الإختصاص .

### الفصل الثانى - الإجراءات أمامها .

#### الفصل الثالث - سلطاتها .

#### الفصل الرابع - أوامرها .

#### الفرع الأول - طبيعة هذه الأوامر .

#### الفرع الثانى - الطعن بالنقض فيها .

### الفصل الخامس - تصرفها فى التحقيق .

#### الفرع الأول - الإحالة إلى محكمة الجنايات .

#### الفرع الثانى - الإحالة إلى محكمة الجنح .

### الفصل السادس - - مسائل متنوعة .

### الفصل الأول - إختصاصات الغرفة .

#### الفرع الأول - نظر الطعون فى قرارات النيابة

٧٧١ - نيابة عامة - سلطة ممثلها فى أن يبدى لغرفة الإتهام

ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهم المسندة إلى المتهم .

من المقرر أن النيابة العامة حق إيداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة إتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الإتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

( طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٧١ )

٧٧٢ - تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن بالإستئناف في قرار اللفظ الصادر من النيابة - قضائها بعدم قبول الإستئناف المقدم منه لرفعه من غير ذى صفة إستنادا إلى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر موضوع الطعن - صحيح في القانون .

تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشر إجراءات الشكوى وإستئناف قرار النيابة بحفظها قولا منه بأنه لم يكن وكيلاً وإنما باشر ما باشره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الإستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذى صفة - إستنادا إلى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الإتهام أعلا لنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر إليه لا يخلو له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

( طعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٥ )

٧٧٣ - حق الطعن بالإستئناف في الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بالجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية - حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام التي تصدر برفض الإستئناف المرفوع إليها مقصور .

على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والنائب العام . المواد ١٦٢ ، ٢١٠ ، ٢١٢ من ق . ١ . ج .

يبين من إستعراض نصوص المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالإستئناف فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض فى أوامر غرفة الإتهام التى تصدر برفض الإستئناف المرفوع إليها عملا بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست المجنى عليها فى الدعوى ولم تقم بالإدعاء بحقوقها المدنية بوصفها أرملة المجنى عليه طبقا للأوضاع التى نظمها القانون ولم تدع فى طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما إنتهى إليه أمر غرفة الإتهام من عدم قبول إستئناف الطاعة صحيحا فى القانون . ( طعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٤٢ )

#### الدرج الثانى - نظر الطعون فى قرارات قاضى التحقيق

٧٧٤ - إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الإختصاص أمام غرفة الإتهام - جوازه بالنسبة لأوامر التحقيق دون النيابة - المادة ١٦٢ من ق . ١ . ج .

جواز إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الإختصاص أمام غرفة الإتهام مقصور بنص المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضى التحقيق دون النيابة . ( طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٥٤٨ ) ( طعن رقم ٢٠١٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٦ )

٧٧٥ - ما لا يجوز إستئنافه من قرارات قاضى التحقيق : أمره بإحالة الادعى خطأ إلى غرفة الإتهام - علة ذلك : لأن الغرفة هى



الجهة التي تتولى الفصل فى إستئناف أوامر قاضى التحقيق طبقا  
للمادة ١٦٧ من ق ١ . ج .

صدور قرار قاضى التحقيق بإحالة الواقعة إلى غرفة الإتهام لأعتبارها من  
الجنح التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس - وإن جاء على خلاف  
ما تقضى به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة  
فى هذه الحالة إلى محكمة الجنايات مباشرة - إلا أنه يعد مع ذلك قرارا نهائيا  
لا يقبل بطبيعته الإستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم ،  
ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تبيح للنيابة  
العامة أن تستأنف وإو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضى  
التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق  
لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم إحالة الدعوى على غرفة الإتهام تصبح  
هذه الهيئة المختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير بإستئناف القرار المذكور  
أمامها غير ذى موضوع لأنها الجهة التي تتولى الفصل فى إستئناف أوامر  
قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق  
به مراد الشارع الذي يجب أن يتنزه عن هذا اللغو .

(لمن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١.٥٥)

### الدرج الثالث - إختصاصها بصدد الجنايات التي تحال من النيابة لمحكمة الجنايات مباشرة

٧٧٦ - إختصاص الغرفة بالتصرف فى الجنايات التي تحال  
إليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة إختصاص أصيل -  
التعديل المسجل على المادة ٢١٤ من ق ١ . ج بالقانون ١١٣ لسنة  
١٩٥٧ لم يسلب حقها فى هذا الشأن وإنما أضفى ولاية جديدة على  
كل من النيابة العامة وقاضى التحقيق بالنسبة للجرائم التي عينها  
التعديل - إحالة جناية مما ذكر إلى غرفة الإتهام - عدم مجاوزتها

إختصاصها إذا ما هي فصلت فيها .

إن غرفة الإتهام هي صاحبة الإختصاص الأصيل في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة ، كما أن التعديل المدخل على المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الإتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أى نص يحرم عليها التصدى لهذا النوع من الجرائم التي عينها التعديل أو يخص النيابة العامة وقاضى التحقيق برفع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على إستقلال ، وغاية ما فى الأمر أن هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضى التحقيق بالنسبة إلى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أيهما هذه الرخصة وأحيلت جنائية مما ذكر إلى غرفة الإتهام فإنها لا تكون مجاوزة إختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤ )

(والطعن من ١٢٧٨ إلى ١٢٨٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٩ )

٧٧٧ - ليس لغرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنح أن تقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وجوب إحالتها - أن رأت وجهها لذلك - إلى محكمة الجنايات .

لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الإتهام حول التكييف القانونى للواقعة - ذلك أن علة الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة فى الحالين - حالة الخلاف فى تكييف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، مما يتعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنح - فى الصورة الأخيرة - أن تحيلها - إذا رأت محلا للسير فيها - إلى محكمة الجنايات ، وأيس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ من ٧ من ٥٤٨ )

٧٧٨ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الإتهام - بتقرير إتهام واحد - إحالتهم إلى محكمة الجنايات - بلمر إحالة واحد - بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم - من المسائل الموضوعية - تختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة - وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .

إذا كان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولا منه أن التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة إذ أن الواقعة المنسوبة إليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك البلدة التي وقعت فيها الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة في وقت مختلف عن الآخر ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليها الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الإتهام بإحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ إجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعيا ومحليا بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولا سلطة الإحالة وتقدرها نهائيا محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٤٧٨ )

#### الفرع الرابع

تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام وجهات أخرى .

٧٧٩ - تتنازع الإختصاص بين غرفة الإتهام ودائرة الجنح المستأنفة - إختصاص محكمة النقض بالفصل فيه - المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق . ١ . ج - أمثلة .

إن مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين ، وغرفة الإتهام إن هى إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن فى قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التى هى الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة ، ومن ثم فإن طلب الفصل فى تتنازع الإختصاص بين غرفة الإتهام ودائرة الجنح المستأنفة ينعقد لمحكمة النقض بأعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التى يطعن فى قرارات غرفة الإتهام أمامها . ( طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٣٦ ) ( طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٩٣ )

٧٨٠ - غرفة الإتهام - عدم الإختصاص - محكمة الجنائيات - إحراز مخدر - تتنازع سلبى .

مضى كان القرار الصادر من غرفة الإتهام بعدم إختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها كما أن محكمة الجنائيات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الإتهام فإن محكمة النقض - حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها - يكون لها أن تعتبر الطعن فى هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الإتهام - التى تخلت عن نظرها الدعوى - وبين محكمة الجنائيات التى سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بإحراز المخدر . ( طعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٣ س ١٤ من ١١٣ )

٧٨١ - غرفة إتهام - إجراءات محاكمة - إختلاف مجال تطبيق كل من قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات - مثال - بصدد طلب إلزام متهم بتقديم ورقة تحت يده .

لما كانت الغرفة فى حدود سلطتها إستنادا للأحكام العامة للإجراءات الجنائية إنتهت إلى عدم جواز إلزام المتهم ( المظعون ضده ) بتقديم دليل ضد نفسه وأنه ليس هناك ما يفيد تزوير العقد المتسبب للطاعن ، وإلى عدم التعويل فى شأن إثبات هذا التزوير على مجرد إمتناع المظعون ضده عن تقديم هذا العقد فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى بأحكام المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التى تجيز إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده فى الحالات التى حددتها لإختلاف مجال تطبيق كل من القانونين ، لأن ما يثيره فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الدليل .

( ملعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٣ ص ١٤ من ١٠٤١ )

٧٨٢ - قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم إختصاصها بنظر الواقعة لأنها جنائية - على غرفة الإتهام أن رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنائيات بالوصفين لتحكم بما تراه .

تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا كانت الواقعة سبق للحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الإتهام يجب على غرفة الإتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنائيات بالوصفين لتحكم بما تراه " . ومن ثم فإن غرفة الإتهام تكون قد أخطأت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه رغم سبق قضاء المحكمة الأخيرة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وكان يتعين عليها تطبيقا للقانون على وجهه الصحيح أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنائيات عملا بنص المادة المشار إليها .

( ملعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٤ ص ١٥ من ١٩٧ )

## الفصل الثانى - الإجراءات أمام غرفة الإتهام

٧٨٣ - غرفة الإتهام هى سلطة من سلطات التحقيق ولا يشترط أن تصدر قراراتها فى جلسة علنية .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد خص غرفة الإتهام بالفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ، وتحدث فى أولهما عن تشكيلها وعقد جلساتها وإختصاصها والأوامر التى تصدرها وفى ثانيهما عن الطعن فى تلك الأوامر ، وواضح من ذلك أن غرفة الإتهام هى سلطة من سلطات التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بثنائها أوامر . ومن ثم فإن المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة فى باب الأحكام لا تسرى عليها وإنما تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك القانون ، وإنّ فالنعى على قرارها لصنوده فى جلسة غير علنية لا يكون له محل . ( طعن رقم ١١١٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ )

٧٨٤ - نظر الأشكال فى تنفيذ حكم أمام غرفة الإتهام تحكمه المادتان ٥٢٤ و ١٠٥٢٥ ج .

إن المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما وردت فى الفصل الثانى من الباب الثانى الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنب والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر أشكال فى تنفيذ حكم أمام غرفة الإتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار إليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الإعلان قبل الجلسة بميعاد معين وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التى حددت لنظر الأشكال وتكلم النفاغ عنه فى موضوع الأشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فإن البطلان - إذا كان ثمة بطلان يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع نوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم وما دامت

الغرفة لم تر محلا لإحضار المستشكل بنفسه لسماع إيضاحاته ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع إيضاحاتهم إذا رأَت محلا لذلك . ( ملن رقم ٩١٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٥ )

٧٨٥ - التمسك ببطان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الإتهام - لا محل له .  
لا محل للتمسك ببطان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم أعلانه بالحضور أمام غرفة الإتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الإتهام كشرط لتنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يخول المتهم الطعن في أوامر غرفة الإتهام الصادرة بإحالته إلى محكمة الجنايات .  
( ملن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٧ )

٧٨٦ - لقد أمر الإحالة الصادر من غرفة الإتهام - ثبوت تلوته قبل المحاكمة - عدم منازعة الدفاع - لا بطلان .  
الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقد دليل على خلاف ذلك ، فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الإحالة تلى في مواجهة الطاعن " المتهم " وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة أن بعض أوراق القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الإتهام ، وترافع الدفاع عن الطاعن بون أن ينازع في صحة أمر الإحالة أو في عدم إعلانه به وبون أن يتمسك بأن النيابة لم تقدمه لغرفة الإتهام وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحالته إلى محكمة الجنايات ولم يطلب إجراء تحقيق في ذلك إثباتا لهذه الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس .

( ملن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦١ ص ١٢ من ٧٧٤ )

٧٨٧ - قرار الإحالة - الصادر من غرفة الإتهام - خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه - الدفع ببطان هذا القرار - يكون أمام محكمة الموضوع - ذلك إجراء سابق على المحاكمة - أثارتها أمام محكمة النقض - لا تجوز .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطان في الإجراءات لخلو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ويون أن يرد به ذكر أو إحالة إلى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل إلى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن والدفاع عنه يدفعان أمام المحكمة ببطان قرار الإحالة - وهو إجراء سابق على المحاكمة - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض . ( طعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٦٤ )

٧٨٨ - غرفة الإتهام - هي هيئة تحقيق - لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ ١ . ج .

غرفة الإتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الإتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والإطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون إذ لم تستوجب غرفة الإتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ إجراءات . ( طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٠٤ )

### الفصل الثالث - سلطات غرفة الإتهام

٧٨٩ - حق المتهم الذي يعلن للحضور أمام غرفة الإتهام هو أن



**يقدم مذكرة بدفاعه .**

إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الإتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة ١٧٣ قد نصت على أن غرفة الإتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والإطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم ، مما مفاده أن كل ما خوله القانون للمتهم الذي يعلن الحضور أمام غرفة الإتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، وإذن فمعي كان أساس الطعن هو الإخلال بحق الطاعن في إستيفاء دفاعه أمام غرفة الإتهام لبطالان في إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا الدفع منحت أجلا إستيفاء دفاعه ، وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الإتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات ، ولا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الإتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنتظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة . متى كان ذلك فإن الخطأ في إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

( طعن رقم ٧٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٣ )

**٧٩. - حضور المتهم أمام غرفة الإتهام غير لازم كشرط لنظر**

**الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات .**

قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الإتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنتظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

( طعن رقم ٥٤١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٧٩١ - غرفة الإتهام - حقها في إجراء تحقيق تكميلي وحقها في التصدى للدعوى - حقان مستقلان غير مرتبطين وموكلان لتقديرها .  
حق غرفة الإتهام في إجراء تحقيق تكميلي وحقها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الإتهام موكل لتقديرها وخاضع أساليبها بتأشير متى رأت لذلك وجها وتدعمه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .  
( طعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١٣٥ )

٧٩٢ - سلطة غرفة الإتهام في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه .  
متى كانت غرفة الإتهام قد أمرت بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .  
( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ م ٨ ص ١٨٥ )

٧٩٣ - سلطة غرفة الإتهام في تكييف الجريمة المطروحة أمامها وإحالتها بالوصف الذي تراه - المادة ١٧٩ من ق . ١ . ج .  
لم يقيد الشارع غرفة الإتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لنظرها وإحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى بغير طلب من سلطة الإتهام - أن تجرى أى تعديل في هذا الوصف .  
( طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٧١ )  
( طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٧٠٢ )

٧٩٤ - غرفة الإتهام - للفرقة أن تمحص واقعة الدعوى وأدلتها ثم تصدر أمرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها .

غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، ولها بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى والإدلة المطروحة أمامها ، وأن تتخذ فى سبيل تكوين عقيدتها بقول بون آخر وأن ترجع رأيا فنيا على آخر ، ثم تصدر أمرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها . ولما كانت غرفة الإتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد إنتفت عنها قالة الخطأ بتجاوز حدود الاختصاص .  
( طعن رقم ٥٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٤٦١ )

#### ٧٩٥ - سلطة غرفة الإتهام فى تقدير توافر عناصر الجريمة - من الأمور الموضوعية .

لما كانت غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم وترجحت لديها إدانته فإن عليها أن تمحص الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تتطوى على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ، فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقرها غرفة الإتهام بعد تمحيصها واقعة الدعوى فإن رأيت فى حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية لتبرير قيام مأمور الضبط القضائى بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان التقرير منها سائغا ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

( طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٢٣ )

#### الفصل الرابع - أوامر غرفة الإتهام الفرع الأول - طبيعة هذه الأوامر

٧٩٦ - غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق - القرارات

التي تصدرها أوامر وليست أحكاما - عدم سريان أحكام المادة ٣٠٢ من ق ١ - ج الخاصة بالإحكام على الأوامر التي تصدرها .  
لا تعدو غرفة الإتهام أن تكون سلطة من سلطات التحقيق ، إذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر وليست أحكاما ، كما أورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها أحكام المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحكام .  
( طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٨٩ )

٧٩٧ - إصدار الغرفة أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة - إستنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش الذي وقع عليه لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة - النعى عليها بأنها تجاوزت حدود سلطتها - غير صحيح .  
متى كانت غرفة الإتهام قد أصدرت أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة وإستندت في ذلك إلى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط والتفتيش ، فلا يصح النعى عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .  
( طعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٠٩ )

٧٩٨ - بطلان أوامر غرفة الإتهام إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن تختتم .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلا إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم ، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام في تطبيق هذا المبدأ

## الفرع الثاني - الطعن بالنقض في أوامر الغرفة

٧٩٩ - متى يجوز الطعن في قرار غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي خولته المادة ١٩٢ للنائب العمومي والمجنى عليه ، والمدعى بالحقوق المدنية في قرار غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه إذا رأت غرفة الإتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وإن الدلائل كافية على المتهم وترجمت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى - إذ نصت على ذلك فإنها تكون قد أضفت على غرفة الإتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي دون أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

( طعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٢ / ٢ )

٨٠٠ - عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الإتهام المتعلقة بمسائل الإختصاص - مثال .

الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام والمتعلقة بمسائل الإختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الإتهام في الإستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية للإختصاص بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

( طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١٠ من ٧ ص ٥٤٨ )

(والطعن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١٠ " لم ينشر " )

٨.١ - الطعن بالنقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام -  
مناطه : الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذى يقع  
فى الأمر أو الإجراءات .

الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا  
لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذى يقع فى الأمر أو فى  
الإجراءات . ( طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٥ ) و  
( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٨٧ )

٨.٢ - إنتهاء غرفة الإتهام إلى أن الدلائل فى الدعوى لا تكفى  
إدانة المتهم - مجادلتها فى ذلك - غير جائزة .

إذا ما إنتهت غرفة الإتهام فى حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل فى  
الدعوى لا تكفى لإدانة المتهمين فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد  
الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه لإقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتها فى هذا  
الأمر . ( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٨٧ )

٨.٣ - التمسك ببطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم  
إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الإتهام لا محل له - عدم تحويل  
القانون للمتهم الطعن فى أمر الغرفة بإحالة لمحكمة الجنايات .

لا محل للتمسك ببطلان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة  
الجنايات لعدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الإتهام إذ لم يستوجب قانون  
الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الإتهام كشرط لنظر الدعوى  
بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يخول  
للمتهم الطعن فى أوامر غرفة الإتهام الصادرة بإحالة إلى محكمة الجنايات .

( طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢١٧ )

٨.٤ - الدفع ببطلان قرار غرفة الإتهام بالإحالة إلى محكمة

الجنایات لخلوه من بیان الهيئة التي أصدرته - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع ببطلان قرار الإحالة إلى محكمة الجنایات لخلوه من بیان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٩ )

٨.٥ - الطعن بالنقض لبطلان أمر غرفة الإتهام لإبتثائه على إجراء باطل وقصور في التسييب - غير جائز - المادة ١٩٥ من ق . ١ . ج . ١

قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومن ثم فإن القول ببطلان الأمر الصادر من غرفة الإتهام لإبتثائه على إجراء باطل وقصور تسييبه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحلوه الواردة في المادة ١٩٥ سالف الذكر .

( طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ من ٦٤١ )

٨.٦ - قصور أسباب الأمر الصادر من غرفة الإتهام وتغاليه في تقدير أدلة الدعوى - عدم اعتباره خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها - يجيز الطعن فيه بالنقض ما دام أن الغرفة إنتهت إلى أمرها بعد تمحيص الأدلة ووزنها .

ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول ببطلان أمر غرفة الإتهام المطعون فيه - لتغاليه في تقدير أدلة الدعوى وقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقا للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى

بالحقوق المدنية فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وإنتهت فى حدود سلطتها إلى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفى للإدانة .

( طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٤٥ )

#### ٨.٧ - عدم جواز الطعن بالنقض فيما لم يكن إستئنافه جائزا -

مثال .

إذا كان القانون لا يجيز للطاعن الطعن فى أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بطريق الإستئناف أمام غرفة الإتهام ، فإن إستئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الإعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقا فى أن يسلك طريقا إستثنائيا للطعن فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام فى شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

( طعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ م ١١ ص ١٤٢ )

#### ٨.٨ - الطعن فى أوامر غرف الإتهام - حالاته .

نص الشارع فى المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الحالات التى يجوز فيها الطعن فى أوامر غرفة الإتهام ، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار إليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التى تصدرها فى إشكالات التنفيذ المرفوعة إليها .

( طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦١ م ١٢ ص ٦٦٨ )

#### ٨.٩ - غرفة الإتهام - أمر بالإلا وجه - الطعن عليه بطريق

النقض - الصفة فى رفع الطعن .

الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه



لإقامة الدعوى لا يجوز طبقا للمادة ١٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للنائب العام ، طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - للمحامى العام فى دائرة إختصاصه أو من وكيل خاص عنه . لما كان الخطاب الصادر من المحامى العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذى يتطلبه القانون لإستعمال حق الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ٥٥٩ )

٨١. - غرفة الإتهام - نقض - ما يجوز الطعن فيه من

أوامرها .

قصرت المادتان ١٩٢ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالطعن فى أوامر غرفة الإتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحتمت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى توليها ، ومن ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بقوله أن المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته ، وإن كان قد جاء مخطئا ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧٩٢ )

٨١١ - إتهام - أمر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى - حق الطعن بطريق النقض للنياية العامة - وضع أسبابه وتوقيعه - ما خوله القانون هذا الحق - عدم مراعاة أحكامه - عدم قبول .

إن الشارع إذ قصر حق النيابة فى الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر

من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - على النائب العام طبقا للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو المحامى العام أو وكيل خاص عنه طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، فإنما أراد بذلك أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانا للمتهم . فإذا وكل أحدهما أعوانه فى التقرير بالطعن - وهو عمل مادى يستوجب أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص إختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن . ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه وإعتماده قبل تقديمه لقم الكتاب ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

( طعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٦٠ )

#### ٨١٢ - الطعن بالنقض - قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية

- الطعن فى القرارات والأوامر - لا يجوز إلا بنص - مثال - أوامر غرفة الإتهام .

نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائى - إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن فى أوامر غرفة الإتهام ووضع بما نص عليه فى المادة ١٩٣ إجراءات وما

بعدها قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام .

( طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ م ١٣ م ٥٥ )

٨١٣ - النائب العام - الطعن في قرارات غرفة الإتهام - الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - حالات الطعن بالنقض - ما لا يقبل منها - مثال .

حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الإتهام تطبيقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه - الصادر بعدم الإختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

( طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٣ م ١٤ م ١١٣ )

٨١٤ - غرفة الإتهام - الطعن في أوامرها - حكم - تسببيه - تسبیب غير معيب .

من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الإتهام أمام محكمة النقض إلا لخطأ في تطبيق القانون ، وذلك أعمالا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسبيب .

( طعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٦٣ م ١٤ م ٢١٣ )

٨١٥ - غرفة الإتهام - الطعن في أوامرها - نقض - أحوال الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون .

أجازات المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام

بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - فى حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تلويلها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ فى تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ فى تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام . ومن ثم فإن غرفة الإتهام إذ عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه وإلغاؤه .  
( طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٣ من ١٤ من ١٩٤٦ )

٨١٦ - عدم جواز الطعن بالنقض فى أوامر الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون - كون الطعن غير جائز أمام الغرفة - أثره .  
مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - لا يجيز الطعن بطريق النقض فى أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون ، بحث إذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الإتهام إنقلب تبعاً لذلك باب الطعن فيه بطريق النقض .  
( طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٧١ )

### الفصل الخامس - تصرف غرفة الإتهام فى التحقيق الفرع الأول - الإحالة إلى محكمة الجنايات

٨١٧ - على غرفة الإتهام إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات ما دام قد سبق لمحكمة الجنب أن قضت بعدم إختصاصها بنظرها - لا يغير من ذلك : إحالة الغرفة الدعوى إلى محكمة الجنب بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساس الجنبه - المادة ١٨٠ من ق . أ . ج .

مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الإحالة سواء أكان قاضى التحقيق أم غرفة الإتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنائيات ما دام قد سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم إختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الإتهام الدعوى إلى محكمة الجنح بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

( طعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٤٠٥ )

( طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١٣٤٤ )

٨١٨ - قضاء محكمة الجنح العسكرية بعدم إختصاصها لأن الواقعة جنائية - إلزام غرفة الإتهام بإحالتها إلى محكمة الجنائيات - المادة ١٨٠ من ق ١ . ج .

إن محكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية إختصت بالفصل فى بعض الجرائم التى خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة العسكرية بعدم إختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكرى على هذا الحكم فإنه يتعين على غرفة الإتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنائيات تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ ص ١٣٦ )

٨١٩ - خطأ القول بقصر حكم المادة ١٨٠ من ق ١ . ج . على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الإتهام حول التكييف القانونى الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة - إنطباقه أيضاً فى حالة الحكم من محكمة الجنح بعدم الإختصاص لإنشاء مبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح - علة ذلك .

لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الإتهام حول التكييف القانونى الواقعة -

ذلك أن علة الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة فى الحالين - حالة الخلاف فى تكييف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، مما يتعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنح - فى الصورة الأخيرة - أن تحيلها - إذا رأت محلا للسير فيها - إلى محكمة الجنائيات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ( طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٢٢ )

### الفرع الثانى - الإحالة إلى محكمة الجنح

٨٢٠ - لغرفة الإتهام إحالة الجنائية إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة إذا كانت الجنائية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس .

المادة ١٧٩ / ٢ التى تحيل على المادة ١٥٨ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الإتهام إحالة الجنائية إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة إذ هذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنائية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . ( طعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٩٥ ) ( وطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣١٥ )

٨٢١ - قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح - ينقل الإختصاص بنظر الجنائية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيدما فى خصوص قيام العذر القانونى أو توافر الظروف المخففة - حق تلك المحكمة فى القضاء بعدم الإختصاص : إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .

قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح ، متى أصبح نهائيا

ينقل الإختصاص بنظر الجنائية موضوع التجنيح إلى المحكمة الجزئية . ولا تنقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور فى خصوص قيام العثر القانونى أو توافر الظروف المخففة التى من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنع ، بل لها أن تحكم بعدم الإختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية التى أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، والقول بتنقيد قاضى الموضوع بقرار غرفة الإتهام فى هذا الصدد يتنافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الإحالة ليست بقاضى موضوع فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الإعذار القانونية التى تبرر تطبيق عقوبة الجنحة ، وإنما يكون تقديرها فى ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع .

( طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٠٠ )

#### الفصل السادس - مسائل متنوعة

٨٢٢ - متى يجب الضم وفقا لحكم م ١٨٢ ١ . ج .

إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب الضم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معا .

( طعن رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨٢٣ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشء عن

الجريمة - لا ولاية لغرفة الإتهام بالفصل فيها .

غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات إختصاص غرفة الإتهام أما بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ،

وإما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٦٠٤ )



## غش

- الفصل الأول - جرائم الغش وأركانها .
- الفصل الثاني - حالات الغش .
- الفرع الأول - غش الألبان .
- الفرع الثاني - غش الموازين .
- الفرع الثالث - حالات مختلفة للغش .

- الفصل الثالث - تعيب الأحكام .
- الفصل الرابع - مسائل متنوعة .

## الفصل الأول - جرائم الغش وأركانها

٨٢٤ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع - موضوعي .

العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فمتى إستنتجته من وقائع الدعوى إستنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض معها .  
( طعن رقم ٢١ سنة ٨ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٣٧ )

٨٢٥ - اعتبار مجرد وجود سمن فاسد في المحل الذي يبيع

المتهم فيه إصناف البقالة عرضا للبيع .

إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فيما نصت ، على " عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع عمله بغشها أو فسادها " فمتى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع سمنا صناعيا زنخا مرتفعة درجة حموضته . فهذا الفساد في السمن المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضا للبيع مجرد وجود السمن في المحل الذي يبيع

المتهم فيه أصناف البقالة . ( طعن رقم ٢١٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٤٤ )

٨٢٦ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة الغش واقعة العرض أو قصد البيع .

إذا كان المتهم في تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للإستهلاك ( خلاصة عصير الطماطم ) قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية بأن اللعب المضبوطة لديه كانت موجودة في المكتب في إنتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في المحل ، ومع ذلك أدانته المحكمة وإقتصر في حكمها على القول بأن اللعب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الإعتبارات التي إستخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان في صدد ما دفع به المتهم فيما يختص بواقعة العرض أو قصد البيع .

( طعن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٤٧ )

٨٢٧ - مجرد تغليف الزيد في معمل لا يعد عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزيد فيه .

أن مجرد تغليف الزيد في معمل صناعته لا يصح في القانون عده عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزيد فيه .

( طعن رقم ١٦٤٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٨ )

٨٢٨ - إعتبار زيادة الحموضة في السمن خدعاً للمشتري في صفات المبيع الجهورية لا غشاً في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمناً تزيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتري ، فإنها لا تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم وإنما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي

تعتبر خدعا للمشتري فى صفات المبيع الجهرية وما يحتويه من عناصر نافعة - الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور - لكن خطأ الحكم فى ذلك هو خطأ فى نسبة الجريمة لا يقتضى نقضه ولحكمة النقض أن تصححه .  
( طعن رقم ٥٥٢ سنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٤٩ )

٨٢٩ - عرض بوفرة خميرة مغشوشة للبيع اقله نسبة ثانى أكسيد الكربون بها لا عقاب عليه ما دام لم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها وفقاً لنص م ٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .  
إن قانون قمع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب فى المادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين إحداهما ، وهى المنصوص عليها فى المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفى عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع فى أن يخضعه بغية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء فى النص ، والأخرى ، وهى المنصوص عليها فى المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع فى الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أسلخت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو إنتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل فى هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هى هى ، ولذلك نص القانون المذكور فى المادة ( ٥ ) على أنه إذا أريد العقاب فى هذه الأحوال وجب إستصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التى ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد . فمن إتهم بأنه عرض البيع بوفرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلا من ١٢ ٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتر أراد أن يشتري هذه البويرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع فى خدعه بأن قدم له مسحوقا يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هى بويرة خميرة ومعرضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها . ( طعن رقم ١٩١١ سنة ١٨ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٤٩ )

٨٣٠ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة فى جريمة غش الشراب  
ماهية الرواسب التى وجدت به وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك  
المياه للإستعمال .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع مياه غازية  
مغشوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى فى قوله أنه ثبت أن المتهم كان  
يعرض المياه الغازية للبيع وأنه ثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب  
بها فإنه يكون قاصراً إذ المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التى وجدت  
بالمياه الغازية المضبوطة ولم تبين السبب فى وجودها وأثرها فى المشروب ولم  
تتحدث عن الغش الذى إنتهت إلى ثبوته مع لزوم إستظهار ذلك للقول بقيام  
الجريمة . ( طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٤٩ )

٨٣١ - متى تكون الخديعة فى القيمة التجارية أو الثمن معاقبا  
عليها بمقتضى قانون قمع الغش والتدليس .

إنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قمع الغش والتدليس على  
الخديعة فى القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب  
البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء  
المبيع التى عنى المشرع بذكرها فى المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما  
وقعت الخديعة فى شيء من ذلك فإن الخداع فى الثمن أو فى القيمة التجارية لا  
يكون إلا مجرد أثر للخديعة المعاقب عليها .

( طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ )

٨٣٢ - توافر جريمة الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى  
القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون  
هناك عقد قد أبرم .

يكفى أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقاً للعقاب بغض النظر عما قد يترتب عليها من

إلتزامات بين المتعاقدين فى حالة خديعة المتعاقد أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدنى أو التجارى . إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدنى وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هى التى شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهى منع الغش فيما يتعامل فيه الناس . يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع فى تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد أبرم .  
(ملعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ لسنة ١٩٤١ ق. جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ )

#### ٨٢٢ - الأشياء المضبوطة وإيداع ثمنها الخزانة لا يمنع من الحكم بمصادرتها .

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى فى المادة السابعة منه بأن ( تعتبر الجرائم التى ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة ) . مفاد هذا أن الشارع قد إفتترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة فى نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التى تنص على عقاب من " غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بقشها أو بفسادها " - تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تنطبق على الجنايات والجنح دون المخالفات ، ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذى تقع منه مخالفة فى حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة ، فقد عنى بالنص على وجوب المصادرة فى هذه الحالة أيضاً لعدم جواز أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يدعم هذا النظر أنه من غير

المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية . والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يوجبها بصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبتها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجنح ، على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من منكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على " تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشرع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يتوفر إثبات هذا الركن ، فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد . . . وعلى الحاليتين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المفقوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المفقوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت قاصرة على الجنایات أو الجنح ، لذلك نص على المصادرة إستثناء من القواعد العامة ، وإذن فمعي كان الحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطناً مفقوشاً ، وقضى بالمصادرة الوجوبية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا يقدر في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقراراً للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكما من القاضي بأن إستيلاء الدولة بواسطة ممثليها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون فهو ينعطف إلى يوم الضبط ، هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنایات يجيز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه مما مقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها . (ملن رقم ١٤.١ سنة ١٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ )

٨٢٤ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢ بعرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي .

حتى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض للبيع سمنا طبيعيا مخلوطا بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي ، فإنه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرضه للبيع سمنا طبيعيا مقشوشا . ( طعن رقم ٣١٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٥١ )

٨٣٥ - تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفش غير لازم إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعي أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين بالفقرة الأخيرة من م ٢ .

يكفى لتحقق الفش أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة وأن يكون من شأن إضافتها إليه أن تحدث به تغييرا يضعف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه . ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفش إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعي أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم . ( طعن رقم ٨٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥١ )

٨٣٦ - تناول المظهر الوارد في المادة ٥ من المرسوم الصادر في ٥/٦/٤٦ تنفيذا للمادتين ٥ ، ٦ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها .

إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذا للمادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه " لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الجداول المنصوص عليهما في المادة الأولى " وتتص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الإتجار في المواد الملونة التي تصنع محليا والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجداول المشار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل

تلك المواد إلا إذا توافرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط إشتمال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت إرفاق عينات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع وأوجبت أن يكون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة وأسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يكون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة إستعمالها ، والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الجدولين المشار إليهما في المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوه على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمي أو الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة وأسمها التجاري وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة . وإن فتحى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيميائي ، ودانه على ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المادة التي ضبطت بمحله إنما هي معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل إلى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الإشارة إليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها إذ أن قشر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية فيه .

( طعن رقم ١١٣٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٢ )

٨٣٧ - تحقق المخالفة المنصوص عليها في م ٧ متى تبين من تحليل الفلفل المعروض للبيع أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللب .

متى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فلفلًا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللب فإنه يكون قد أثبت عليه إرتكاب المخالفة



المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
( طعن رقم ١١٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ )

#### ٨٢٨ - العقوبة الواجبة التطبيق في حالة العود .

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لإرتكابه جريمة غش لين ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائيا ، ثم إرتكب في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٠ جريمة عرض لين مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عانداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات وتعين الحكم عليه - مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم .  
( طعن رقم ٢٠٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥٣ )

#### ٨٢٩ - الجرائم المتماثلة في العود طبقاً لنص م ١٠ / ٢ .

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتي " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ للموازين والمقاييس والمكايل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود " وقد صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٨ معدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها " يعاقب بالحبس الذي لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحداها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى " . وإذن فمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتقريره خمساً قرش في جريمة غش لين ، فإن المتهم

يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان إلزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر . أما وهي لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ( طعن رقم ١٣٦٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٣ )

٨٤٠ - معاقبة المتهم ببيع خل فاسد طبقاً لنص م ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولو كان مرجع الفساد إلى وجود الرواسب التي رأى المرسوم الصادر في ٣١ / ١٢ / ٥١ انتهى عنها بنص صريح .  
إن ما ورد في المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئاً من أغذية الإنسان وهو عالم بفشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح .  
( طعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٣ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٥٣ )

٨٤١ - معاقبة المتهم الذي ثبت عدم علمه بفساد الشيء الذي وجد في حيازته على مقتضى م ٧ .  
متى أثبت الحكم المظنون فيه أن الكاكو الذي وجد في حيازة الطاعن فاسد لإرتفاع درجة الحموضة فيه ، وإن علمه بفساده غير متوفر فإن معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ و ٣ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحاً في القانون ولا خطأ فيه . ( طعن رقم ١٤٣٠ سنة ٢٣ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٣ )

٨٤٢ - إستناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من الثمار - قصور .

متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة يبيعه جبناً مغشوشاً بنزع ٢٢,٥٪

من نسمة ، مع علمه بغشه قد قال فى بيان ركن علمه بالغش " وعلم المتهمين ( ومن بينهم الطاعن ) بالغش مستفاد من إحترافهم بيع الجبن ومن كونهم أصحاب المصلحة فى حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع " وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بإدانته وهذا الأخير هو وحده الذى يعده فى مصنعه . فإن ما قاله الحكم فى إثبات علم الطاعن بالغش لا يكفى فى تقنين هذا الدفاع وإثبات علمه علما واقعيًا بنزع كمية الدسم التى نزعته منه . ( ملعن رقم ٨ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٤ )

٨٤٢ - النصوص الخاصة بلأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

إن القرار الوزارى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه فى مائه الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمنن هى إليه دون إلتفات لهذا الجراء الذى جاء مشويا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

( ملعن رقم ٢٠٥٢ سنة ٢٤ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨٤٤ - وجود زناخة وإرتفاع الصوصة بالككاو يؤدى إلى اعتباره فاسداً ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

وجود زناخة وإرتفاع فى الصوصة بالككاو يؤدى إلى اعتباره فاسداً فإذا أثبت الحكم علم المتهم الذى عرضه للبيع بذلك توافرت جريمة الغش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة . ( ملعن رقم ٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥٥ )

٨٤٥ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالغش علما

#### واقعيًا .

إذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة عرض جين مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد أستند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش ، فإن الحكم يكون قاصراً متعیناً نقضه ، لأن ما أستند إليه لا يصلح أساساً لمسألة المتهم جنائياً بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون عرض الجين للبيع مع علمه بغشه علماً واقعيًا . ( طعن رقم ٨١٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥ )

#### ٨٤٦ - جريمة نبح لحوم خارج السلخانة ليست معاملة لجريمة

الغش .

جريمة نبح لحوم خارج السلخانة ليست معاملة لجريمة الغش وإن كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائداً لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٥٣٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥ )

#### ٨٤٧ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٤١ هي جريمة عمدية القصد الجنائي فيها هو العلم بالغش وتعتمد إدخال الغش على المشتري .

جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التلبس والغش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعتمد إدخال الغش على المشتري . وإن فلا يكفي لإدانة المتهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد بل لا بد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علماً واقعيًا . ( طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٥٨ ) ( طعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٤٩ )

#### ٨٤٨ - غش - إثبات .

تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الإجراءات ونون إخضاع أحكام هذا القانون لقواعد إثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم إتباع تلك الإجراءات ، ويصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤديا إلى ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم .

(لمن رقم ١٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٩٢ )

#### ٨٤٩ - بيانات تجارية - جريمة - مطابقة البيان التجارى .

إن المشرع إذ نص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيانات للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من أضافته قدرا من النشا إلى " مسحوق الشيكولاته " له أصله الصحيح فى تقرير المعمل الكيماوى ، الأمر الذى يستوجب حتما إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، ولأ أصبح البيان مخالفا للحقيقة ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعيا بأعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

(لمن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٤ ص ٤١٣ )

#### ٨٥٠ - جريمة عدم مطابقة البيان التجارى - قصد جنائى -

غش .

جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقترائه بالقصد الجنائى العام ، نون أن يلزم

ثبت إنصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(طنن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ من ١٤ ص ٤١٣ )

#### ٨٥١ - جريمة الغش والتدليس - علم التاجر بفساد سلعته -

أثره .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع ، وإثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . وعلّة الإعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب النّمة فى معاملاته هو ضحية لصناع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من إثباته أن المتهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة قضى باعتبار الواقعة مخالفة ، فإنه يكون معيباً بما يوجب النقض والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التى تكون جسم الجريمة .

(طنن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٢٠٣ )

#### ٨٥٢ - ثبت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به - شرط

الحكم بالإدانة - إفتراض الشارع العلم بالغش - إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة - قرينة قانونية تقبل إثبات العكس - مؤداها .

يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠

لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لحضنها وبأن أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

(لمن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ١٠٨ )

#### ٨٥٢ - الغش في عقد التوريد - أركانها - العلم بالغش -

إفترض العلم - أثر ذلك .

جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي بإتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ، لما كان ذلك ، . وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نية - ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذي إستقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات والمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من علمه ولا تقبل منه المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات

محكمة الموضوع - والجدل الموضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١١٩ )

#### ٨٥٤ - غش - إفتراض العلم به .

إن القرينة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي إفترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لنقضها ، وبكون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

( طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق. جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٠٥ )

### الفصل الثانى - حالات الغش

#### الفرع الأول - غش الألبان

#### ٨٥٥ - عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأنه أشتري

اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأنه أشتري اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تناقشه وبون أن تبين الدليل على العرض الذى قالت به ، فإن حكما يكون مشويا بالقصور المبطل .

( طعن رقم ٥١ لسنة ١٧ ق. جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٤٦ )

#### ٨٥٦ - متى يجب على مفتش الأغذية الرجوع إلى القاضى

لإستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المغشوش .

أن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضى لإستصدار أمر لتأييد ضبط اللبن



المغشوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون في ذلك من حبس للمال عن التداول أما العينات فلا تدخل فيه .

( طعن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٤٨ )

٨٥٧ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش اللبن أن الدسم قد إنتزاع من اللبن المعروض للبيع .

إنه لما كان غش الأشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير ، أما بإضافة مادة غريبة إليه وأما بإنتزاع عنصر ومن عناصره فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد إنتزع من اللبن المعروض للبيع وإلا كان مخطئاً .

( طعن رقم ١١٩٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٨ )

٨٥٨ - متى تتحقق جريمة غش اللبن .

إن إنتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فمضى أثبتت المحكمة على المتهم أنه إنتزع دسماً من اللبن الذي باعه فلا يجيبه في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغيير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو تغييرها بسبب الفلى .

( طعن رقم ٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٠ )

٨٥٩ - قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدّها غشاً إذا

لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه .

إن غش اللبن المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي إنتزع ، وإن فمضى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦ ٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة في ذلك إلى مجرد قلة مقدار الدسم

فى اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر فى اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير .  
( طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٥١ )

٨٦٠ - عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو الذى إرتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش .  
لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علماً واقعياً .  
( طعن رقم ٧٩٠ سنة ٢٣ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٣ )

٨٦١ - غش ألبان - إقتراض العلم بالغش لدى البائع - ما دام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد .  
أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التى يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو إنتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الإحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب إستناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه .  
( طعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٢٠٥ )

٨٦٢ - قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر فى ٧ / ٧ / ١٩٥٢ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته - صدوره بناء على تفويض تشريعى بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ .

أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه - لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته وتنفيذا لهذا التفويض التشريعى أصدر وزير الصحة قرارا رقم " ١٠٢ " فى ٧ يولية سنة ١٩٥٢ فى شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالالبان ومنتجاتها . ( ملعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢١٥ )  
( ملعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٤١٢ )

**٨٦٣ - القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - مجال سريانه - دخول  
الالبان فى عموم نصه .**

يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع فى أن يقش من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ما كان معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو ياع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ، وتتخل الألبان فى عموم هذا النص .  
( ملعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢١٥ )

**٨٦٤ - جريمة غش اللبن ومخالفة مواصفاته القانونية - عناصر  
الواقعة الإجرامية - الفعل المادى - أثر توافره فى خصوص إنعطاف  
حكم القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من إفتراض العلم لديه بوصفه من  
الباعة المتجولين .**

إذا أثبت الحكم فى حق المتهم أنه عرض للبيع لبنا مفسوشا بنزع السم منه إلى ما بون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمتى الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من إفتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين . ( ملعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢١٥ )

**٨٦٥ - عرض لبن مفسوش - ما يلزم لقيام الجريمة .**

الأصل أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو اللزوم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه .  
( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٢١٠ )

## الفرع الثانى - غش الموازين

٨٦٦ - متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ١٢ من ق ٢. سنة ١٩٢٩ .

أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ إذ نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين أو مقاييس أو مكاييل مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التى تكون معدة للوزن أو القياس أو الكيل مع علمه بذلك قد أشتطرت فى عبارة صريحة ألا يكون هناك " مبرر مشروع " لحيازة المتهم لما وجد لديه . وإنه فلا يكفى لصحة الإدانة بناء على هذه المادة أن يكون الحكم قد بين أن ما وجد لدى المتهم من الموازين لم يكن مضبوطا وأنه كان يعلم بذلك . بل يجب أن يبين أيضا أن حيازة المتهم للموازين التى يعلم أنها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من مسوغ مقبول . وإذا كان هذا البيان لازما لصحة الإدانة بصفة عامة - كما هو مقتضى النص - فإنه يكون ألزم إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه تاجر حدايد قديمة وأن ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة إنما كان على سبيل بيعه حديثا مع الحدايد الأخرى الموجودة بمحل تجارته ، وأنه لم يكن يحرزها لإستخدامها موازين فى التعامل .

( طعن رقم ٩٥٢ سنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٤٢ )

٨٦٧ - عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأن عدم ضبط الميزان إنما كان نتيجة خلل إعتراه بسبب نقله بمعرفة مفتش الموازين لنقله - قصور .

يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفع مفندا لها فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذى أتهم بوجوده مزورا عنده كان مضبوطا ومعايرا من قبل ، وأن عدم الضبط الذى يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل إعتري الميزان بسبب نقله - وهو ثقيل الوزن كبير الحجم - من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق ، فإنه يجب على المحكمة أن تعرض فى ردها على هذا النوع لعملية نقل للميزان فى ذاتها وهل الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجودا من قبل .

( طعن رقم ٩٥٣ سنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٢ )

٨٦٨ - عدم تحدث الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز قبائى غير مضبوط عن مقدار العجز الذى وجد فيه - قصور .

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة إحرازه قبائيا غير مضبوط بون أن تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى تمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه فإنه يكون قد قصر فى بيان الواقعة الجنائية التى أدانته فيها . ولا يغنى عن ذلك قول الحكم أن المتهم وزان عمومى ، وأنه لابد يعلم بالعجز فى ميزانه ، فإن العجز قد يكون ضئيلا بحيث لا يدركه الإنسان ، وزانا كان أو غير وزان .

( طعن رقم ١٤٥١ سنة ١٣ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٢ )

٨٦٩ - وجوب إظهار الحكم بالإدانة علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان غير مضبوط لم يتعرض لكيفية ضبط الميزان لدى المتهم وظروفه . ولم يتحدث مطلقا عن مقدار الخلل الذى وجد فى الميزان لتعرف ما إذا كان يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه ثم فى صدد إثبات علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط قد أعتمد على أنه ، بوصف كونه وزانا عموميا ، لابد أن يكون

علما بحقيقة أمر الميزان الذي يستعمله فى حرفته ، فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه إذ هو فضلا عن أنه لم يبين الواقعة الجنائية التى أدان المتهم من أجلها قد أسس علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض عام يصح الإستشهاد به فى حق كل صاحب حرفه يستخدم الموازين فيها مع أنه إذا كانت نسبة الخلل فى الميزان ضئيلة بحيث لا يمكن إدراكها إلا بعملية المعايرة فلا تصح المؤاخذه إلا على أساس علم المتهم بحقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم فى حقه .

( طعن رقم ٧١٥ سنة ١٣ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٤٣ )

#### ٨٧. - إقرار المتهم بأن الميزان غير مدموغ لا يفيد العلم بأنه

مزور وغير مضبوط .

لما كان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ أن يثبت علم الجانى بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فى صدد إثبات هذا العلم على ما قالته من إقراره ، وكان ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمج الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة - فإن حكمها يكون قاصرا موجبا نقضه .  
( طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٠ )

### الفرع الثالث - حالات مختلفة للفسح

#### ٨٧١ - غش الدخان - عقوبة - مصادرة .

أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحضر دخانا مغموشا أو مخلوطا بالحيس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة . مما يبين منه أن

الشارع لم يحدد نسبة الخلط ، وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها . وإن فعتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى يرى الطاعن لعدم توافر القصد الجنائى لديه وأثبت فى الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متقدمة ، وقضى بمصادرته ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا كانت الأشياء المذكورة التى يعد صنعها أو إستعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم " فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( طعن رقم ١٢٨١ سنة ٣٣ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ )

#### ٨٧٢ - تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجارى للحقيقة

بالإعلان فى الصحف عن صابون بإعتباره مصنوعاً من زيت الزيتون الخالص فى حين أنه ليس كذلك .

إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالبيانات التجارية ووجب مطابقتها للحقيقة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن تطبيقا لهذا القانون لإعلانه فى الصحف عن صنف معين من الصابون قال أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص فى حين أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون المضاف إليه بعض الزيوت الأخرى فإنه لا يكون مخطئا ، ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو العنصر الرئيسى فى تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام البيان التجارى قد نكر أن الصابون مصنوع من زيت بذرة الزيتون ( الخالص ) وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبرة كذلك بمطابقة صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون إذ لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع إختلاف الغرض من وضعهما وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما .

( طعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٤ )

٨٧٣ - قرينة إفتراض العلم بالغش أو بالفساد المقررة بالقانون  
٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - إنعطاف أثرها لعموم النص على كافة الأغذية  
والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها  
بالمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين إفترض  
العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة  
المتجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو  
بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ، ومحافظة منه على  
مستوى الألبان - على ما أفصح عنه فى المذكرة الإيضاحية - وهو ما ينعطف  
أثره لعموم النص على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو  
الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع  
التدليس والغش . ( ملحق رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١١٣ )

٨٧٤ - قرينة إفتراض العلم بالغش أو الفساد المقررة بالقانون  
٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - عدم مساسها بالركن المعنوى لجنته الغش -  
سلطة محكمة الموضوع فى إستظهار هذا الركن من عناصر الدعوى  
- وسيلة نحض هذه القرينة .

قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن  
المعنوى فى لجنة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره  
للعقاب عليها ، ولم تنال من سلطة محكمة الموضوع فى إستظهار هذا الركن من  
عناصر الدعوى ، ولم تشترط أدلة معينة لنحض تلك القرينة - فإذا كان الحكم  
قد أثبت على المتهم طرحه للبيع " ملينا " فاسداً بتحجره وعدم صلاحيته  
للإستهلاك الأسمى ، وأطمأنت إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه  
بنفسه بفعل إيجابى معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه  
وإستشغلت حسن نيته وجهله بالتحجر الذى طرأ على تلك المادة ، وإستدلّت لذلك  
بالأدلة السانغة التى أوردتها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة إنزال



حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهي لم تفعل - فإن حكمها يكون مخطئا في القانون متعينا نقضه وتصحيحه وأعتبر الواقعة مخالفة طبقا للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش .  
( طعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩١٣ )

٨٧٥ - القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل - شرطه - أن تكون مغشوشة أو فاسدة .

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مغشوشة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فساده ، وكانت الطاعة لا تجادل في هذا الذى إنتهى إليه الحكم ، فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتنعا .  
( طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٧٦ )

٨٧٦ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص - بيع مريبى مغشوشة لا يكون جريمة - ق ١٠ لسنة ١٩٦١ .

تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغنية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزارى بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة ( المريبى ) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مريبى مغشوشة لا يكون جريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا إذ دانه ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه .

( طعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٩ )

٨٧٧ - جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تختلف عن جريمة الغش إذ يتوافر القصد الجنائي في الجريمة الأولى بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة .  
إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ، تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

( طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ٢٣٥ )

٨٧٨ - جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات .

إن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك .

( طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٣ م ٢٤ ص ٦١ )

٨٧٩ - إثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر - وعرضه لإيه للبيع - كفايته لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل - .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إقتناع المحكمة بحصول عملية الغش التي تتطوى على العرض للبيع زيتا بأسم زيت أكتيول (١) من إنتاج شركة أسوستانرد حالة كون العبوة لا تطابق مواصفات هذا الزيت بالصورة التي تنتجها بها الشركة سالفة الذكر ، وأضاف الحكم أنه ليس شرطاً أن تكون مواصفات المادة المغشوشة قد صدر بها قرار وزاري معين ويكفي أن تعطى أسماً لا يتفق مع الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن

الطاعن قد خلط زيت السيارات الوارد من شركة أسو بزيوت مكرر ، وأنه عرض هذا الزيت للبيع ، فإن الحكم بما أثبتت يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ولا يقبل من الطاعن - في صورة هذه الدعوى - أن يتحدى بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الزيت ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه بما أورده من أدلة سائفة أنه عمد إلى تضليل المشتريين بتزييف حقيقة السلعة بما يتوافر به الغش في حكم المادة آنفة الذكر .

(لمن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٢٤٨)

٨٨. - الركن المادى لجريمة الغش في التوريد لا يلزم لتوافره ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامه الضرر المترتب عليه - مثال في توريد لحوم .

لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامه الضرر المترتب عليه . فلا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحم ( موضوع التوريد ) أو كونها غير صالحة للإستهلاك الأدمى .

(لمن رقم ١٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٥٨٠)

٨٨١ - حكم - أغذية مفسوشة - تجريم - حسن النية - أثره . مقتضى نصى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع جرم تداول الأغذية المفسوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المفسوشة .

(لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٢٤٢)

٨٨٢ - أغذية مفسوشة - مصادرة - حكمها . عقوبة مصادرة المواد الغذائية المفسوشة . عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها

فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى . ( طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق جملة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٤٢ )

#### ٨٨٣ - حيازة الشاى الأسود المخلوط بقصد الإتجار .

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الإتجار فى الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بيلىة مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما حظر بيع الشاى مخلوطا على النحو السابق . وحيازته بقصد الإتجار . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إضافة قشر عدس إلى الشاى المضبوط لم يوجه إليه أى عيب وكان هذا وحده يكفى لحمل قضائه فى خصوص تحقق الخلط المحظور فى الشاى الأسود المضبوط بما يضىء معه البحث فى المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك ، وكان مفاد إلتقات الحكم عن قول الطاعن أن باكرات الشاى المضبوطة لإستعماله الشخصى وإنه إشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من إقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاى الأسود المخلوط بقصد الإتجار للأدلة الساتفة التى أوردها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى أستنتجته من وقائع الدعوى إستنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن قد عجز عن إثبات مصدر الشاى المضبوط بعد أن قرر أنه إشتراه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة إن هى إفترضت علمه بالغش بأعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن العلم بالغش والفساد بفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نية ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هى

لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة. (ملن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٧٤٦)

### الفصل الثالث - تسبيب الأحكام

٨٨٤ - عدم بيان الحكم الدليل الذى إستخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جنحة عرضه للبيع لبنا مقلوباً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه فى دفاعه أمامها بلن عمله فى المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له فى بيع اللبن ، ولم تقل فى حكمها عن علم المتهم بالغش سوى أن هذا العلم مفروض فيه لدرأته بالألبان وإتجاره فيها ، فهذا منها يكون قصوراً ، إذ أن ما ذكرته فى صدد إثبات علمه بالغش لا يصلح رداً على ما دفع به من إنتفاء علمه . (ملن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٤٧)

٨٨٥ - عدم الرد على دفاع المتهم بعدم علمه بالغش بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى - قصور .

إذا أدانت المحكمة الإبتدائية المتهم فى جريمة بيعه بنأ مقلوباً بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الإستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان فى أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن فى مقنوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فإنها تكون قد أيدت الحكم الإبتدائى بكون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى فحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه . (ملن رقم ٧٥٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٤٧)

٨٨٦ - عدم بيان الحكم الدليل الذى إستخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .

يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة عرض لبنا مغشوشا للبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش وتورد الدليل الذى إستخلصت منه ثبوت هذا العلم . فإذا هى إكتفت فى ذلك بقولها أن علم المتهم بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه إستدلالها بها لتعرف مبلغ دلالتها فى إثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه .  
( طعن رقم ١٦٦٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٤٧ )

**٨٨٧ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة فى جريمة الغش واقعة العرض أو قصد البيع .**

إذا كان الحكم الإبتدائى الذى أدان المتهم فى تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانونا للبيع والذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة فى الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع . فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( طعن رقم ٣٧٥ سنة ١٩ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٤٩ )

**٨٨٨ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم فى قضايا غش الخل الثلاثة المسندة إليه باعتبار أنها واقعة واحدة - قصور .**

إذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على متهم واحد بأنه فى كل قضية باع خلا مغشوشاً لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبيع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد وزيد هو الذى باع إلى كل منهم وطلب الحكم فى القضايا جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عقوبة فى كل قضية فإن حكمها يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه .  
( طعن رقم ٢٣٦ سنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٠ )

**٨٨٩ - تحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ٢ / ٣ بعرض**

**المتهم للبيع مياهها غازية غير صالحة للإستهلاك الآدمي لأن بها رواسب معدنية غريبة .**

ما دامت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياهها غازية غير صالحة للإستهلاك الآدمي نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها ، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهات وتجب مصادرة هذه المياه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

( ملعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٥٠ )

**٨٩٠ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع المشتري علمه بالغش الحاصل في البضاعة وأرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه .**

إنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة ، وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللب في ذاته مفشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيياً متعیناً نقضه .

( ملعن رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ )

**٨٩١ - عدم بيان الحكم الدليل الذي إستخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .**

لما كان العلم بالغش ركناً من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بغشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الدليل الذي أستندت إليه في القول بثبوته ، فإذا هي أدانت المتهم في جريمة بيع فلعل مفشوش بإضافة

عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة التي أعتمدت عليها في القول بأن المتهم هو الذى قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها - فإن حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه . (ملعن رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥١)

٨٩٢ - إستناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالغش على أن له مصلحة من ذلك الغش - قصور .

حتى كان دفاع المتهم ببيع جبن مغشوش قد قام على أنه أشتري الجبن في صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بإدانته ، وكان الحكم قد قال في إثبات علمه بالغش أنه هو المتعهد بالتوريد وإنه يعلم بالغش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه إدعائه بشراء الجبن من آخر لأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فإن ما قاله الحكم لا يكفي لتقنين دفاع المتهم وإثبات علمه علما واقعيا بهذا الغش .

(ملعن رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٣)

٨٩٣ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ماهية الرواسب التي وجدت به وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للإستعمال .

أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التي يعرضها للبيع علما واقعيا لا مفترضا ، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن في جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للإستهلاك الآدمي مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعي بعدم صلاحية تلك المياه للإستهلاك بل دال على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجي من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها أنه مسموح بها ولم يعين المصدر الذى أستند إليه في هذا التحديد ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه . (ملعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٣)



٨٩٤ - إستناد المحكمة فى ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من التجار - قصور .

إذا كان الحكم إذ عرض لعل الطاعن بالغش قال " وحيث أن الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مبرود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوافراً لديه " وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذى أضاف بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر ، فإن الحكم يكون قاصراً فى البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه . ( ملعن رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨٩٥ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة فى جريمة خدع المشتري علمه بالغش الحاصل فى البضاعة وإرادته إسخال هذا الغش على المتعاقدين معه .

إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى ، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشيء المتفق على بيعه وأنه تعدد إسخال هذا الغش على المشتري . وإذن فإذا كان الحكم قد قال " أن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائمه التى يضعها فى محله أو التى يتعهد بتوريدها للغير ، وأن تكون متشعبة مع حقيقتها وإذ ذلك فالتاجر ملزم للتحقق من صحة صفات بضائمه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله . . . وأنه يكفى لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التى اتفق عليها " . فإن هذا الذى نكره الحكم لا يؤدى إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

( ملعن رقم ١١٢٥ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨٩٦ - قول المتهم أنه مصرح له بصنع الحلوى التى يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل المعمل ولم يكن معروضا للبيع - دفاع جوهري - إغفال الرد عليه - قصور .

إذا كان يبين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن بالحالة التى كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع إقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيا فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مركز المتهم من الإتهام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعينا نقضه .

( طعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥١٢ )

( وطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ " لم ينشر " )

٨٩٧ - عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع - إلزام المحكمة ببيان المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها - إغفال ذلك - قصور .

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هى أنه عرض للبيع زيتا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تبين المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها والتى أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري ، الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥٢١ )

٨٩٨ - غش - جريمة - قرينة قانونية - قانون - حكم - تسييبه .

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفضوش للبيع مع علمه بفشه أن

يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللين ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللين مع علمه بغشه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الغش والتدليس - حين إفتراض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذى بدئ صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللين للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو أنه كان عالما بغشه قبل توريده فإنه يكون قد إنطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٣ س ٢٢ من ١٠٢٤ )

#### ٨٩٩ - إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة

##### الغش - شرطه .

مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولما كان الحكم المطعون فيه أستند إلى مجرد القرينة القانونية التى كان قد إفترضها الشارع بالعلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه إلى أثر التعديل فى عدم الإعتداد بهذه القرينة ، وكان دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على أنه إشتري الصابون المضبوط جملة وهو فى صناديقه المغلفة من إحدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته إلى من ضبط هذا الصابون فى محله ، ودل على ذلك بالمستندات التى قدمها ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى - أما وهى لم

تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٠٠٢ )

٩٠٠ - غش - قانون - قرائن - حكم - تسييبه - تسييب

معيب .

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه وفساده أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده . ولا يقدر فى ذلك القرينة التى أنشأها الشارع بالتعيل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والتى إفترض بها العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، إذ هى قابلة لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها وهون أن يمس ذلك الركن المعنوى فى جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى يلزم توافره حتما للعقاب ، وإذا لم يلتفت الحكم إلى ما ساقه الطاعن إثباتا لحسن نية بتقصيه والإدلاء بكلمته فيه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٨٥٧ )

٩٠١ - طلب إعادة التحليل - عدم إلزام المحكمة بإجابته -

شرط ذلك ؟

لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلب إعادة التحليل الذى إطمئنت إلى نتيجته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها ضرورة لإتخاذ هذا الإجراء .

( طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٩٨٨ )

٩٠٢ - إتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية - ثبوت أنه

## حسن النية - وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة .

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارح حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، وإن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يجب نقضه .

( لمن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٩٠ - ٩٩١ )

## ٩٠٣ - دفاع المتهم في جريمة الغش ( غش اللبن ) - دفاع جوهري يجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده - فإن لم تفعل - قصور .

إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الألبان المغشوشة وأن إشرافه على مركز تربية الأبقار هو إشراف إداري فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب في منكرته التي قدمها إلى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بإدابته تأسيساً على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وأن أعمال المركز تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذي إستقى منه تحديد إختصاص الطاعن ومدى إشرافه على أعمال المركز ، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون أن يجيبه إلى طلب ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وهو دفاع جوهري مؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمضه لتقف على

مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

( طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٠٣ )

#### ٩.٤ - مثال لدفاع جوهري يتمين الرد عليه فى جريمة صنع

وعرض جين مقشوش للبيع .

متى كان يبين من مرافعة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه بغش الجين وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجين كان بالفعل فى دور الإعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروضا للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل إلى مقر الشركة ليبيعه بعد مضى حوالى الشهرين . وكان يبين مما أثبتته الحكم أنه عرض لهذا الدفاع فى شقه الخاص بغش الجين وأطرحه إستنادا إلى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب إنخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجين المضبوط يرجع إلى نقص فى الاسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجين المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن ، ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعا جوهريا فإنه كان يتمين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما وهي تفعل ولإقتصرت فى حكمها على القول بأن الجين كان معروضا للبيع دون أن تورد الإعتبارات التى إستخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

( طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٦٨٧ )

#### ٩.٥ - عدم بيان الحكم النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة

فى تركيب الجين وتلك التى وجدت بالفعل فى الجين المضبوط -

قصور - علة ذلك ؟ قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ .

متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجين المضبوط من بين الخمسة الأنواع

المبينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضع النسب المقررة للعناصر الداخلة فى تركيبة والنسب التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان فى الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به وإذا فإن الحكم يكون مشويا بالقصور الذى يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٦٨٧ )

٩.٦ - نفى الطاعن إرتكابه الفش أو علمه به - على أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج - دفاع جوهرى - أدانة الطاعن - دون إستظهار إختصاصه ومدى إشرافه وعمله اليقيني بالفش - ودون تحقيق دفاعه الجوهري - خطأ - مثال .

مضى كان الطاعن قد نفى إرتكابه لفعل الفش وعلمه به وقرر أنه يشرف إداريا فقط على الشركة المنتجة دون تدخل فى عملية إنتاج اللبن الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة - والذي سماه بالمحضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين إختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالفش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسييب . ( طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٠٨ )

٩.٧ - صنع الجبن فى معمل المتهم لا يكفى لإدانته فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بفشه - لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بفشه - تمسك الطاعن بإنتفاء علمه بالفش - عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهري بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بفشه أن

يثبت أن الجبن قد صنع فى معمله ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بإبتناء علمه بالفش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهرية إذا لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

( ملعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١١٢٥ )

**٩٠٨ - حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك أعمالا لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ - مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ فى تطبيق القانون .**

البين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الفش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيها ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها فى أى قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من



إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

( ملن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٧٥٥ )

٩٠٩ - إقتصار الحكم الإستثنائي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشئ بخلطه وتعديله العقوبة دون النظر فى مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ الذى يجرم خلط الشئ على الواقعة - رغم نصه على عقوبة تزيد فى حدها الأدنى على العقوبة الواقعة - خطأ فى تطبيق القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة إستنادا إلى أن الشئ المضبوط لدى المتهم مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه ، كما قضى بتعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل ، دون أن ينظر فى مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضه للبيع شايا مخلوطا ، مع أنه ينص على عقوبة تزيد فى حدها الأدنى على العقوبة التى وقعت على المتهم - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

( ملن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٩٠٤ )

٩١٠ - دفاع الطاعن بأنه لم يكن مسئولا عن المحل فى تاريخ

حصول جريمة الفش - دفاع جوهري - يستوجب تمحيصه .

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولا عن المحل فى تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجودا به وقت ضبطها وإستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على إنتفاء مسئولية ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص الدعوى هاما وجوهريا ، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلالا ، وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الإلتفات عنه . أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشويا بالقصور

والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٤٢٤ )

#### ٩١١ - عدم إستظهار الحكم - القصد الجنائي فى جريمة الغش

فى عقد التوريد - يعيبه .

من المقرر أن جنائية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي بإتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر أيضا أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعة قد عملت إلى غش اللين المورد إلى المستشفى للإخلال بعقد التوريد أو الغش فى تنفيذه ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التى أوقعها الحكم على الطاعة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التى إفترض بها الشارع العلم بالغش فى حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط فى حق الطاعة .

( طعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٧٩٥ )

#### ٩١٢ - حكم إستئنافى - تسبيبه - كفاية مجرد الإحالة إلى

أسباب الحكم المستأنف .

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل

على أن المحكمة أعتبرتها كاتها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمتى غش اللين وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الإستئنافية رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسييبا كافيا .

( ملعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١١٩ )

#### ٩١٢ - غش - تسييب الحكم - دفاع جوهرى - الإلتفات عنه -

قصور .

متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على إجراءات أخذ العينة وتحليلها بمخالفتها المواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمعمل بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضرة إجراءات تهيئة الوعاء لإستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية إغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولا إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين أولهما - هى طريقة كرايس الملفة بالمواصفة القياسية سالفه الذكر والثانية - عن طريق حاسة الشم دون إتباع الإجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه لئن أن يعرض لهذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها ويتحقق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها . وإذ إلتفت الحكم عنه ولم يقسطه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الامر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشويا بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

( ملعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٤٥٧ )

٩١٤ - جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالغش - إفتراضه

ما لم يثبت العكس .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها ، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب فى هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب فى جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه إستمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المسجل بالقانونين رقمين ٢٣ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى إفترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعوا بحسن نيتها أو بانها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص إليه الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذًا بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديدا فى القانون بما يكون معه منعى الطاعة فى غير محله .

٩١٥ - غش - أغنية - تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة  
للمتهم - شرط صحة الحكم بالبراءة .

لئن كان لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة  
إسناد التهمة إلى متهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن  
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة  
الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الإطلاع  
على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه وائن كان محرر المحضر قد أغفل  
بيان نوع الجين المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ  
العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جين أبيض مصنع من لبن  
الجاموس كامل النسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها مطابقة  
لقرار الأكبان لإنخفاض نسبة النسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢ ٪ عن  
الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ  
قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجين دون  
أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن  
بيان نوع الجين المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جين أبيض منتج من لبن  
جاموسي كامل النسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت  
إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما  
ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها  
مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٦ / ٥ / ١٩٧٩ م - ٢٠ من ٦١٤)

#### الفصل الرابع - مسائل منوعة

٩١٦ - عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات - اعتبار المحكمة  
الواقعة مخالفة منطبقة على المائتين ٧ ، ٥ من القانون ٤٨ لسنة  
١٩٤١ - لا خطأ .

متى كان الحكم إذ أُعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفا للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال فى ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذى قاله الحكم صحيح فى القانون .  
( طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٤١٣ )

٩١٧ - إطمئنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة تحليلها - قضائها فى الدعوى بناء على ذلك - لا خطأ - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فتمت إطمئنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها وإطمئنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل فلا تترتب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .  
( طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨ من ٨١ )

٩١٨ - نص المادة ٥ من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة بشأن بطلان إجراءات أخذ العينة عند عدم إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد - عدم تقيد المحاكم به - طه ذلك .

إن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار

بهذا النص قد تجاوزت السلطة التي أمدها بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له وذلك فإن المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هي إليها لكون إلتفات لهذا النص . ( طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٨١ )

٩١٩ - اعتبار المفتشين البيطريين من بين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
إن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من إبريل سنة ١٩٤٢ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين . ( طعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٧٧ )

٩٢٠ - إستظهار الحكم مسئولية المتهم عن إدارة المحل - صحة إدانته في جريمة عرض لبن مغشوش سواء ثبتت ملكيته للمحل أو لم تثبت .  
إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع - قد إستظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح إدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

( طعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٨ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٠٥٨ )

٩٢١ - قصور بيان الإدانة في إستظهار عنصر العرض للبيع - مثال .

إذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه " تينا " فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع - مع ما أثبتت من أن " التين " كان موضوعا بداخل الثلاجة لتخزينه وبعيدا عن محل تجارة المتهم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان متعيينا نقضه .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٢١ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٢٧ )

٩٢٢ - مجال العمل ينص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ -  
عند إثبات الحكم عدم توافر علم المتهم بالغش .  
إذا أثبت الحكم أن " البراندى " الذى وجد فى حيازة المتهم مغشوش  
بإضافة الطافيا إليه وأن علمه بغشه غير متوافر ، فيكون الحكم قد أصاب إذ  
أوقع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها فى المادة السابعة من القانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٤١ .

( طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٢٠٢ )

٩٢٣ - قول المتهم أنه مصرح له بصنع الطوى التى يدخل اللين  
ضمن عناصرها وأن ضبط اللين كان بداخل العمل ولم يكن معروضا  
للبيع - دفاع جوهرى .

إذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم  
على أنه يشتغل بعمل الطوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللين ضمن  
عناصرها ، وأن ضبط اللين بالحالة التى كان عليها إنما حصل بداخل العمل -  
ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع إقتصر الحكم على مجرد القول  
بأن اللين كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى  
رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مركز  
المتهم من الإتهام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعينا نقضه .

( طعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٥١٣ )

( طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ - لم ينشر )

٩٢٤ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع - مسألة  
موضوعية .

العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع  
فتمتئ إستنتاجه من وقائع الدعوى إستنتاجا سليما فلا شأن لحكمة النقض

به ( طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ٧٢٣ )



٩٢٥ - إدانة المتهم فى جريمة بيعه جينا مفشوشا مع علمه بفشها لمجرد أنه الملتزم بتوريدها - لا يكفى - وجوب ثبوت إرتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بفشها .

الأصل أنه لا يكفى إدانة المتهم فى جريمة بيعه جينا مفشوشا مع علمه بفشها أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريده بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو ورد السلعة مع علمه بفشها ، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي إفترض بها الشارح العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ويغير إشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ولدون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

( طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ١٤٩ )

٩٢٦ - إثبات الغش - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير الدليل .

لا يتطلب القانون طريقا خاصا لإثبات الغش ، بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة . وإن فتمت إطمأنت المحكمة إلى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها ، بغض النظر عن عدد العينات المخوذة وتخلف الطاعن وقت الإجراء ، فإن المجادلة فيما إطمأنت إليه عن ذلك لا تصح .

( طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٣٠٨ )

٩٢٧ - شروط الإدانة فى جريمة صنع وعرض جين مفشوش للبيع - أن يثبت أن المتهم إرتكب فعل الغش أو أن يكون الجين قد صنع مع علمه بفشها وفساده .

من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جين مفسوش للبيع أن يثبت أن الجين قد صنع أو عرض فى معمل المتهم ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجين مع علمه بغشه وفساده .

( ملعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٦٨٧ )

#### ٩٢٨ - الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقا خاصا .

لا يتطلب القانون طريقا خاصا لإثبات الغش بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة .  
( ملعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ٥٨٠ )

#### ٩٢٩ - المصادرة فى جرائم الغش - تدبير وقائى - يوجبه النظام العام - لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المفسوشة أو الغير صالحة للإستهلاك أعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهى تدبير وقائى لا مفر من إتخاذها فى مواجهه الكافة وهى وجوبية يقتضيهها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

( ملعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ١٤٥ )

٩٣٠ - اعتبار الأشياء المضبوطة مفسوشة أو غير صالحة للإستهلاك - مناطه - النظر إليها وقت ضبطها - معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للإستهلاك لا يجدى - مثال .  
النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مفسوشة أو غير صالحة للإستهلاك إنما يرتد إلى وقت ضبطها فإذا ثبت أنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا فى القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينطف إلى يوم

الضبط بحالتها التي هي عليها وقتذاك ، لما كان ذلك ، وكان قد ثبت المحكمة من تحليل العينات المأخوذة من البقيق المصنوع أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للإستهلاك الأدمى فإنه لا يجدى الطاعن الجدل حول إمكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للإستهلاك .

( طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٤٥ )

#### ٩٣١ - غش - جريمة - قانون - العقوبة الأشد .

أوجب القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه ، وفى نص المادة ٢٠ منه يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه إستمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتى لا نظير لها فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه ، على غش الأختية ، وكانت القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ سنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى إفترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وبالتالى لا يكون لصدوره أى أثر على نطق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه .

( طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ من ٦٧١ )

## فعل قاضح

### ٩٢٢ - ما يلزم لتحقيق جريمة الفعل القاضح .

يشترط لتوافر جريمة الفعل القاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادی يחדش فى المرء حياء العين أو الإذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سبا . وإذن فإذا كان الحكم قد أعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما " تعرفوا إنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما " جريمة فعل قاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ ، والوصف القانونى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات . ( طعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٥٢ )

### ٩٢٣ - جريمة الفعل القاضح العلنى - أركانها - فعل مادی

يחדش حياء العين أو الإذن - والعلانية - والقصد الجنائى : وهو  
تعمد إتيان الفعل .

لا تقوم جريمة الفعل القاضح العلنى على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة ( الأول ) فعل مادی يחדش فى المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه ( الثانى ) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلا ، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة . ( الثالث ) القصد الجنائى ، وهو تعمد الجانى إتيان الفعل . ( طعن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩١٣ )

### ٩٢٤ - ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه

ذراعها - فعل قاضح علنى .

ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها - على ما  
استظهره الحكم المطعون فيه - تنطوى فى ذاتها على الفعل القاضح العلنى المنصوص عليه فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا

فاضحا يخدش الحياء .

( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩١٣ )

٩٣٥ - جريمة الفعل الفاضح غير العلني - شرط توافرها - أن تتم بغير رضاء المجنى عليها .

يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضاء المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها . ( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٣٤ )

٩٣٦ - الفصل في مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة الفعل الفاضح غير العلني أمر موضوعي - ما دام الإستخلاص سائفاً - مثال .

مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً عنانياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والإعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه الحكم - فإذا إستند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : " . . . أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن إنعدام رضاء المجنى عليها غير متوافر ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته . . . ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاء المجنى عليها من قولها بمحضّر جمع الإستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكن يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها . . . " فإن ما أثبتته الحكم ينطوي على رضاء المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معاله .

( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٣٤ )

٩٢٧ - ماهية المكان العام بالمصادفة ؟ متى تتوافر العلانية

بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟

المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام فى الوقت الذى يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الإتفاق فتتحقق العلانية فى الفعل الفاضح المخل بالحياء فى الوقت المحدد لإجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يراه أحد ، أما فى غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤية بسبب عدم إحتياط الفاعل ، فإذا إتخذ الفاعل كافة الإحتياطات اللازمة لمنع الإطلاع على ما يدور بالداخل إنتفى تحقق العلانية وإقتضح الفعل نتيجة حادث قهرى أو بسبب غير مشروع .

( طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٢٠ / ١٩٦٨ من ١٩ من ١١٢٢ )

٩٢٨ - وجوب إستظهار عناصر المصادفة التى تضافى على

المكان وصف العمومية .

متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التى تسبغ على المكان وصف العمومية وقت إرتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين إن كان الطاعن قد إتخذ كافة الإحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر فى إتخاذها ولم يتحقق إن كان بإستطاعة الشهود رؤية الفعل فى هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة أو السور ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى بيان ركن العلانية التى يتطلبها القانون فى هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٢٠ / ١٩٦٨ من ١٩ من ١١٢٢ )

٩٢٩ - ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما

صاحب ذلك من أقوال وأفعال تحدى حياها تتوافر به جريمتا

**الفعل الفاضح العلنى والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياها -**  
**قيام الإرتباط بين هاتين الجريمتين -**

إن ملاحقة الطاعن المجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما إستظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلنى ينطوى فى ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حياها بالقول وبالفعل فى مكان مطروق وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ مكررا ( ١ ) من قانون العقوبات مما يقتضى تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى جريمة الفعل الفاضح العلنى ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٣٨ )

#### ٩٤. - العلانية - المقصود منها .

لا يشترط لتوافر العلانية التى عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلا ، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة .

( طعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٨٤٧ )

#### ٩٤١ - الفعل الفاضح المخل بالحياء - جريمة - أركانها .

لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلًا بالحياء ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة ، أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها " . وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة - ( الأول ) فعل مادى يחדش فى المرء حياء العين أو الأذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه . ( الثانى ) - العلانية ، ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلا ، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة . ( والثالث ) القصد الجنائى ، وهو تعدد

الجاني إتيان الفعل . ولما كانت مداعبة الطاعن لسيدة بالطريق وإحتضانه لها من الخلف مما أثار شعور المارة حسبا إستظهره الحكم المطعون فيه ، ينطوى فى ذاته على الفعل الفاضح العلنى المنصوص عليه فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يخدش الحياء على النحو المتقدم .  
( ملعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٩١ )



## فك الاختتام وإختلاس السندات والأوراق الرسمية المودعة

### ٩٤٢ - أحوال تطبيق المادة ١٥٢ عقوبات .

إن الشارع إذ نص في المادة ١٥١ عقوبات على عقاب من سرق أو إختلس أو أتلف شيئا مما ذكر في المادة ١٥١ قد أراد العقاب على كل إستيلاء يقع بطريق الغش أيا تكن نوعه ، أى سواء أكان سرقة أم إختلاسا ومهما يكن الباعث عليه ، أى سواء أكان الغرض منه تملك الشيء أو إتلافه ، ولئن كان النص الفرنسى للمادة لم يرد فيه لفظ *detournement* الذى يفيد معنى الإختلاس بل ورد فيه لفظا *Soustraction* و *enlèvement* وترجمتها السرقة والأخذ ، بدلا من لفظى السرقة والإختلاس الاربدين فى النص العربى ، إلا أنه مما لا شك فيه أن الإختلاس داخل فى حكم المادة ١٥٢ المذكورة : ( أولا ) لأن النص العربى هو النص الذى يعول عليه فى حالة وجود خلاف بينه وبين النص الفرنسى . و ( ثانيا ) لأن المادة تعاقب الحافظ للأشياء إذا إرتكب فعلا من الأفعال الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها ممن يكون حائزا للشيء من قبل فلا بد أن يكون المقصود هو إختلاسه إياه . وهذا هو التفسير الصحيح الذى فسر به القضاء والفقهاء فى فرنسا المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسى اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات المصرى وهما أيضا قد وردت فيهما ألفاظ - ( *destraction, enlèvement* ) - ( *soustraction* ) ولم يرد فيهما لفظ ( *detournement* ) هذا فيما يختص بالأفعال المادية التى يعاقب عليها القانون فى المادة ١٥١ . أما فيما يختص بشروط حفظ الشيء فى مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه فعما تنبغى ملاحظتكم أن القانون ينص على حالتين حكمهما واحد - الحالة الأولى كون الشيء محفوظا فى مخزن عام ، أى فى مكان عام أعد لحفظ الأوراق والسندات . . . الخ . والحالة الثانية كون الشيء مسلما إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعا فى مخزن عام . وإن كان تطبيق المادة ١٥١ لا يستلزم حتما

وجود الشيء فى مخزن عام معد لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ كما أنه لا يستلزم وقوع فعل الإختلاس أو الإلتلاف . . . إلخ . من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ . مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جنائية ، أما غير الحافظ ففعله جنحة . وإن كان فإذا إختلس أحد موظفى المحكمة أوراقا ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه ، فإنه يعد مختلسا لأوراق مرافعة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ، ويقع تحت طائلة المادة ١٥١ ولو كان الإختلاس لم يتم إلا بعد أن نقل القضية إلى منزله . أعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة أن يد الموظف على ملف القضية كانت عارضة غير صحيح فى القانون ، ما دام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصيا بمنزله ولثبت فى حيازته أياما . مما يجعل يده على الملف يد أمين . لكن هذا الخطأ فى الوصف لا تأثير له فى الإدانة لأن السرقة والإختلاس والإلتلاف فى المادة ١٥١ ع حكمها جميعا واحد .

( طعن رقم ١٨٤٥ سنة ١٤ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤ )

٩٤٢ - إختلاس السامى الذى كان ينقل الأوراق من الكاتب المكلف بحفظها وإليه يجعله مؤاخذا بنص المادة ١٥٢ / ١ عقوبات وكذلك إذا وقع الإختلاس من شخص آخر عليها وهى مع السامى . متى كانت الأوراق القضائية المختلصة مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن إختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ولو تصادف وقوع الإختلاس فى وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب لأى سبب من الأسباب التى قد تعرض . وإن كان فإذا كان الإختلاس قد وقع من السامى الذى كان ينقل الأوراق من الكاتب وإليه فإنه يكون مؤاخذا عليه بهذا النص . وإذا وقع من شخص آخر عليها وهى مع السامى فإن فعلته تقع تحت هذا النص كذلك .

( طعن رقم ٣٦١ سنة ١٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٦ )

٩٤٤ - العبرة فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ ع هى  
بصفة الموظف وقت إرتكاب الجريمة .

العبرة فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات هى  
بصفة الموظف وقت إرتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هى مناط تشديد  
العقوبة . ( طعن رقم ٨٣٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٩٤٥ - اعتبار الموظف حافظا للورقة فى حكم الفقرة الثانية من  
م ١٥٢ ع لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية  
هى مجرد تسليم هذه الورقة إليه .

أعتبار الموظف حافظا للورقة فى حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من  
قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية  
وهى مجرد تسليم هذه الورقة إليه .

( طعن رقم ٨٣٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٩٤٦ - توافر الجريمة المنصوص عليها فى م ١٥٢ ع بمجرد  
تسليم الأوراق إلى الموظف بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التى  
يشغلها .

مساطة الموظف عن الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة  
١٥١ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات إليه بصرف  
النظر عن وظيفته الأصلية التى يشغلها .

( طعن رقم ٨٣٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٩٤٧ - تناول المادة ١٥٤ عقوبات المكاتيب والتلفرافات على  
السواء .

إن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تتناول المكاتيب والتلفرافات على السواء .

( طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٧٩٠ )

٩٤٨ - إخفاء محضر الجلسة لإيداع آخر مزور بدلا منه -  
تحقق الجريمة النصص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع - إعادة  
المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها .

إذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصلي ليودع  
بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما  
تتحقق به جريمة الإختلاس التي دأته بها ، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى  
ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها .

( طعن رقم ١١٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٩٠٢ )

٩٤٩ - إختلاس أوراق المرافعات أو طوايع تمغة المحاماة .

إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين أختلسا أوراق مرافعات  
قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوايع الدفعة الخاصة بنقابة المحامين والتي  
كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المنطبق  
على المادتين ١٥١ و ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات ، والمادة الأخيرة منها تنص  
على عقوبة الحبس - فإن الحكم إذ دأنها طبقا للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون  
العقوبات بوصف أنهما أستوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٢١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥٦٧ )

٩٥٠ - سرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة .

تنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على أنه " إذا سرقت أوراق أو  
مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو  
إختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المدة لها أو مسجلة إلى  
شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها  
بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها  
مصريا " . وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من القانون المذكور على " وأما

من سرق أو إختلس أو أثلث شيئاً مما نكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس . ولما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ ، وكانت هذه المادة لا تستلزم لأعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة على عكس ما إستلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، يكون غير سديد . ( طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٣ ص ٢٢ من ٧٥٤ )

#### ٩٥١ - إستيلاء على أوراق رسمية مودعة - جريمة .

مراد الشارع من إستعمال ألفاظ السرقة والإختلاس والإتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بهما مهما كان الباعث عليه . ومن ثم فإنه يستوى أن يكون الطاعن قصد بإستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو إمتلاكها ذلك أن القصد الذي رمى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .

( طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٣ ص ٢٢ من ٧٥٤ )

#### ٩٥٢ - جناية الإختلاس - تمامها .

جريمة الإختلاس تتم بمجرد إخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية إختلاسها .

( طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ١١٠٤ )

#### ٩٥٣ - جريمة إختلاس سندات حكومية - أركانها .

إن جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بها ، مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد بإستيلائه على الأوراق

عرقلة التنفيذ أو إمتلاكها .

( طعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٩ م ٢٠ من ١٣٩٦ )

#### ٩٥٤ - سرقة أوراق المرافعة القضائية - المواد ١٥١ ، ١٥٢

ع .

إن جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية ، جريمة من نوع خاص ، نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاضات القضائية ، وأن القصد الذي رمى إليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ، هو المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية ، ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم ، ما دام أن الإستيلاء قد وقع بطريق الفش .

( طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ م ٢١ من ٢٩٨ )

#### ٩٥٥ - المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع - تطبيقها - مثال .

متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن بناء على طلب تقدم به إلى رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد - المرفق بملف الدعوى المدنية - مقدم منه ، فأنشر بالتسليم وتمكن الطاعن بذلك من إستلامه من الكاتب المختص ، بعد أن أوهمه أنه هو المدعى عليه الثالث مقدم العقد فى الدعوى ، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له فى الخصومة وأن العقد لم يكن خاصا به أو مقدما منه بل خاصا بالمنجنى عليه الذى كان هو المدعى عليه الثالث فى الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى معاقبة الطاعن المذكور طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات يكون صحيحا فى القانون .

( طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ م ٢١ من ٢٩٨ )

#### ٩٥٦ - قيام المارس على الاختتام بفكها بغير إذن - وجوب

معاقبته بالحبس - المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ عقوبات .

إذا كانت الواقعة - كما صار إثباتها فى الحكم - أن المطعون ضده قد شك الاختتام الموضوع على حانوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده وأخذه بوصفه حارسا على الاختتام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها فى المادتين ١٤٧ ، ١٥٠ / ٢ من قانون العقوبات ، وإذ قضى الحكم بعقوبة الغرامة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون . ( طعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١١٧٢ )

٩٥٧ - ضياع أوراق قضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها - إختلاس .

من المقرر أنه متى كانت الأوراق القضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن إختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات وأو وقع الإختلاس فى وقت لم تكن تلك الأوراق تحت يد الكاتب لأى سبب من الأسباب . ( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٧٨٥ )

## قاضي الإحالة

الفصل الأول - سلطة قاضي الإحالة .

الفصل الثاني - قراراته .

الفرع الأول - الإحالة .

الفرع الثاني - التجنيد .

الفصل الثالث - حجية قراراته .

الفصل الرابع - الطعن فيها .

الفصل الخامس - مسائل متنوعة .

## الفصل الأول - سلطة قاضي الإحالة

٩٥٨ - سلطة قاضي الإحالة فيما يقع من الجنج في الجلسة التي يعقدها .

لقاضي الإحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنج في الجلسة التي يعقدها .

( طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢ جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٢٢ )

٩٥٩ - حق قاضي الإحالة في إحالة القضية إلى محكمة الجنج على أساس القانون الصادر في ١٩ / ١٠ / ١٩٢٥ رغم صدور حكم نهائي بعدم الإختصاص من محكمة الجنج .

إذا قدم إلى قاضي الإحالة قضية جنائية بعد صدور حكم نهائي فيها بعدم إختصاص محكمة الجنج بنظرها لأن الواقعة جنائية فيجب عليه - إذا رأى هو أيضا أن الواقعة جنائية - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ، أو إلى محكمة الجنج على أساس القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا لم ير في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا جنحة أو مخالفة فإنه يتعين عليه دائما



أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ، غير أنه يجوز له أن يوجه إلى المتهم أمر الإحالة الجنحة أو المخالفة التي أرتأها بطريق الخيرة مع الجنائية . وذلك تنفيذا لمقتضى صريح نص المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات .  
( ملعن رقم ٥٥ سنة ٩ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٣٨ )

٩٦ - عدم جواز إحالة القضية إلى محكمة الجنح على أساس أنها جنحة بعد أن قضت فيها نهائيا بعدم إختصاصها .  
متى حكمت محكمة الجنح بعدم إختصاصها بنظر القضية المعروضة لديها لأن الواقعة جنائية ، وأصبح حكمها نهائيا ، فعلى النيابة أن تقدم هذه القضية إلى قاضى الإحالة . فإن رأى هو أيضا أن الواقعة جنائية أصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات ، وأن رأى أنها جنائية مقترنة بأحد الأعدار المنصوص عليها فى المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بطرؤف مخففة من شئتها تبرير عقوبة الجنحة أصدر أمراً بإحالة القضية إلى القاضى الجزئى المختص للحكم على أساس عقوبة الجنحة ، وذلك فى غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا اختلف قاضى الإحالة مع محكمة الجنح فلم ير فى الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة فيجب عليه قانونا أن - يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ذات الإختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية التى رأتها محكمة الجنح وبين الجنحة أو المخالفة التى رآها هو ، ولكن لا يجوز له قانونا فى هذه الصورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنح للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة فإذا هو فعل وقدم المتهم إلى المحكمة الجزئية فقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فإنها لا تكون قد أخطأت . وإنما كان يجب على النيابة أن تطعن فى قرار قاضى الإحالة بطريق النقض حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الأمور فى نصابها ، أما وهى لم تفعل فقد سدت الطريق أمامها للسير فى الدعوى .  
( ملعن رقم ٢٩٤ سنة ٨ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٣٨ )

٩٦١ - إلتزام قاضى الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة

**الجنايات متى حكمت محكمة الجنح نهائيا بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية .**

متى حكمت محكمة الجنح بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية بسبب سوابق المتهم وصار هذا الحكم نهائيا وقامت القضية لقاضى الإحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات - إذا ما رأى أن السوابق لا تجعل الواقعة جنائية - أن يوجه إلى المتهم فى أمر الإحالة تهمة الجنحة بطريق الخيرة مع الجنائية وأن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لتفصل فيها على هذا الأساس .  
(طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٨ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٣٨)

**٩٦٢ - حق قاضى الإحالة فى تعديل الوصف إذا رأى فى الدعوى توافر العناصر المبررة له .**

إذا اعتبر قاضى الإحالة واقعة هناك العرض المقدمة إليه من النيابة على أنها وقعت بالإكراه جنحة لإنتقاء القوة فيها فى حين أنه كان له أن يعتبرها جنائية على أساس الثابت بالأوراق من أن المتهم والمجنى عليه خادمان عند شخص واحد فلا يحق للنيابة أن تنعى عليه ذلك ما دام الأمر الذى أصدره لم يتعرض لهذا الموضوع بالبحث وما دام التعديل فى الوصف من حقه هو يجزئ إذا رأى فى الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له ، وما دامت - النيابة لم تطلب منه هذا التعديل .  
(طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٤٠)

**٩٦٣ - الحالة التى يلتزم فيها قاضى الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة .**

إذا أحيل متهمون إلى قاضى الإحالة بعضهم بجنائية الضرب المفضى إلى الموت وبعضهم بالضرب البسيط ، فاستبعد مسألة الأولين عن الوفاة وبذلك إستبقى تهمة إحداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته ، وكانت هذه التهمة من بين ما إتهموا به وشمله قرار الإتهام ، فإنه يكون واجبا عليه - وهو لم يجد فى الأفعال التى إنتهى إليها إلا الجنحة مخالفا بذلك حكم محكمة الجنح الصادر

بعدم الإختصاص والذي أصبح نهائيا - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الخيرة بين الجناية المسندة إليهم فى تقرير الإتهام المقدم إليه من النيابة وبين الجنحة التى إنتهى إليها وإرتأتها هو . وذلك عملا بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات . فإذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها فإن قراره يكون مخطئا متعينا نقضه .  
(طن رقم ١٥٢ سنة ٢١ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥١ )

### الفصل الثانى - قرارات قاضى الإحالة الفرع الأول - الإحالة

٩٦٤ - نطاق حق قاضى الإحالة فى الأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الخيرة عن عامة واحدة من العاهتين .

إذا وجد لدى قاضى الإحالة شك فى نسبة أية عامة من العاهتين المتخلفتين براس المجنى عليه إلى الضرية التى رأى أن المتهم أحدثها وأنه نشأت عنها واحدة من الإثنيتين فهذا يخوله أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الخيرة عن عامة واحدة من العاهتين . وعندئذ لا يكون ثمة محل للقول بأنه لم يبين التهمة بيانا يسمح للمتهم بالدفاع عنها كما يجب ، فإن على المتهم فى هذه الحالة ألا يقصر دفاعه على واحدة من العاهتين فإذا فعل فلا يلومن إلا نفسه . هذا وإذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين وأدانت الآخر فى العاهتين ، ولم تكن قد الفتت الدفاع فإنها تكون أخطأت إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن المتهم إرتكب العاهتين الأثنتين ، بل بقائه إرتكب عامة واحدة هى التى ترك قاضى الإحالة للمحكمة أمر تحديدها وتعيينها ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دام المتهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة بمقتضى النص القانونى الذى يعاقب على جريمة إحداث العامة . وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبته عن العامة الثانية لتتخذ منها سببا لتشديد العقوبة

عليه إذ أن هذا من حقاها على كل حال سواء أكانت الواقعة مقدمة لها وفقا للأوضاع القانونية وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية التي لمحكمة الموضوع أن تستظهرها من نفسها وتقديرها بما تراه بحيث أنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بإدانة هذا المتهم في واحدة من العاهتين فقط مع تشديد العقاب عليه في ذات الوقت على إعتبار أنه هو في رأيها - خلافاً لما قاله قاضى الإحالة - الذى أحدث كل الإصابات بالمجنى عليه فإنها تكون قد عملت على مقتضى القانون ، ولا يصح في هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها أى مطعن .  
( طعن رقم ٤٥٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٤٠ )

٩٦٥ - إلزام قاضى الإحالة بإحالة المتهم العائد في حكم المادة ٥١ عقوبات إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية وبالتالي فإن الأمر الصادر منه بإعتبارها جنحة يكون خاطئاً .  
إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ من أجل جريمة يدخل منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المطلوب محاكمته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضى خمس سنين من تاريخ إنقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة إثنين منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائداً في حكم المادة ٥١ ع فإنه إذ كان العائد طبقاً لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها ويمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على قاضى الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر بإعتبار الواقعة جنحة يكون خاطئاً متعيناً نقضه .

( طعن رقم ١١٧١ سنة ١٢ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٤٢ )

٩٦٦ - عدم جواز إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام

### محكمة النقض .

لا يقبل إثارة أمر بطلان قرار الإحالة - بإعتباره إجراء سابقا على المحاكمة - لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٦٥ )

### الفرع الثاني - التجنيع

٩٦٧ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح بإعتبارها جنائية مقترنة بطرؤف مخففة ليست حجة على محكمة الجنح تلزمها بإعتبار الواقعة جنائية .

إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح بإعتبارها جنائية مقترنة بطرؤف مخففة ليست حجة على محكمة الجنح تلزمها بإعتبارها جنائية على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجريها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة بل أن محكمة الجنح تكون " كمحكمة الجنائيات " حرة فى تعرف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية ، فإذا ظهر لها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة فلا مانع يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذى بدا لها .  
( طعن رقم ١٧٢٨ سنة ٢ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٢٢ )

٩٦٨ - عدم جواز إحالة الجريمة التى لايسها العذر أو الطرؤف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات على القاضى الجزئى .

إن كانت الجريمة التى لايسها العذر أو الطرؤف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٩٨ ع فإن الإحالة على القاضى الجزئى طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تكون ممتنعة لأن المادة الأولى من هذا القانون لا تجيز مثل هذه الإحالة حيث يكون الفعل جنائية أو شروعا فى جنائية معاقبا عليه بالإعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .  
( طعن رقم ١١١٨ سنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٢٢ )

٩٦٩ - علم جواز إخراج الجريمة التي اقترنت بعذر قانوني أو يظرف مخفف من نوعها والحكم بإئزالتها إلى مصاف الجنح بل له أن يحيل هذه الجناية إلى محكمة الجنح بإعتبارها جنائية .

إن التصرف المخول لقاضى الإحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات التي تنص على أنه " إذ رأى ( قاضى الإحالة ) وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانونا الخ " هذا التصرف إنما يكون محله عندما يرى قاضى الإحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية بل هي لا تدعو أن تكون جنحة أو مخالفة ففى هذه الحالة يعيد القضية إلى النيابة لتعطيها السير القانونى لأنها على كل حال ليست من إختصاص محكمة الجنائيات أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما فى الأمر أنها كانت مقترنة بعذر قانونى أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضى الإحالة أن يخرج الجريمة بعد إقترانها بذلك العذر أو بالظروف المخففة عن نوعها ويحكم بإئزالتها إلى مصاف الجنح ويعطيها بناء على ذلك السير الذى أباح له القانون أن يعطيه للجريمة التى يرى أنها بطبيعتها ويحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة بل كل ما له بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجناية التى لايسها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح بإعتبارها جنائية لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الإعتبار .

( ملعن رقم ١١٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣ / ٢ / ١ )

٩٧٠ - قرار قاضى الإحالة بإحالة نظر الجناية إلى القاضى الجزئى يكسب المتهم حقاً بإحالته إلى محكمة الجنح لتطبيق عقوبة الجنحة عليه .

إن قرار قاضى الإحالة بإحالة نظر الجناية إلى القاضى الجزئى متى رأى أن الفعل المعاقب عليه قد إقترن بأحد الأعدار المنصوص عليها فى المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة طبقاً للمادة

الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه لأنه يكسب المتهم حقا بإحالاته إلى محكمة الجنح لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه فأجاز للنائب العمومي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فإذا لم يطعن فيه النائب العمومي في المدة المذكورة يصبح نهائيا ولا يجوز لقاضى الإحالة الرجوع فيه لأنه إستنفذ سلطته بشأنه كما لا يجوز للمحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم إختصاصها .

( ملن رقم ١١٧٩ سنة ٤ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٣٤ )

٩٧١ - إحالة الدعوى من قاضى الإحالة إلى القاضى الجزئى لا يمنع الأخير من تغيير وصف التهمة المقدمة إليه بغير رجوع فى ذلك إلى قاضى الإحالة .

مضى أحيل الدعوى من قاضى الإحالة إلى القاضى الجزئى وجب على هذا الأخير أن يسير فيها طبقا للإجراءات الواردة فى قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالجنح فيصح له تغيير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع فى ذلك إلى قاضى الإحالة .

( ملن رقم ٥٢ سنة ٦ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٣٦ )

٩٧٢ - عدم جواز إخراج الجريمة التى إلتزمت بعذر قانونى أو بطرف مخفف عن نوعها والحكم بإفزالها إلى مصاف الجنح بل له أن يحيل هذه الجناية إلى محكمة الجنح بإعتبارها جناية .

إن ظرف صغر سن المتهم ليس إلا عذراً قانونياً مخففا للعقاب ولكنه لا يؤثر فى الإختصاص فإذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هى إحداثه بالمجنى عليه جرحا نشأت عنه عاة مستتية فإن صغر سنه لا يغير هذه التهمة من جناية إلى جنحة ، ولا يمنع بالتالى محكمة الجنايات من نظرها وإنه ليس لقاضى

الإحالة ، إذا ما قدم إليه متهم صغير السن ، أن يعتبر الجناية المقدمة بها إليه جنحة ويحيلها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها ، بل عليه - إذا رأى أن تفصل محكمة الجنح لا محكمة الجنايات في أمر المتهم - أن يحيل الدعوى إليها عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي تخول له حق إحالة المتهم بجناية في هذه الحالة إلى القاضى الجزئى لا لأن الجريمة في ذاتها جنحة ، بل لتوقيع عقوبة الجنحة مع اعتبارها جنابة .

( ملعن رقم ٩٥٨ سنة ٨ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٣٨ )

٩٧٣ - سلطة قاضى الإحالة في تقديم الجنايات إلى محكمة الجنح طبقاً لقانون ١٩ / ١٠ / ١٩٢٥ مقيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .

إن سلطة قاضى الإحالة في تقديم الجنايات إلى محكمة الجنح طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجناية الأشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كانت العقوبة هي " الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة " إمتنع على قاضى الإحالة أن يقدمها إلى محكمة الجنح ويجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنايات ، لأن الخيار بين العقوبتين المقررتين في القانون للجناية الواحدة من عمل المحكمة المنوط بها توقيع العقوبة وهذا يستلزم بقاء الإختصاص بنظر مثل هذه الجناية لمحكمة الجنايات .

( ملعن رقم ٦٣١ سنة ٩ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٣٩ )

٩٧٤ - إعتبار الأمر الصادر من قاضى الإحالة الذى قال فيه أن الواقعة المقدمة إليه جنحة وإعادتها للنياية لتقسيمها إلى محكمة الجنح أمراً بالتجنيع متى أثبت الأمر أن المتهم كان في حالة من حالات الدفاع الشرعى وتجاوز حدوده بنية سليمة .

إذا كان الظاهر مما ورد في أمر قاضى الإحالة أنه بعد أن تعرض للدفاع الشرعى وأثبت أن المتهم كان في حالة من حالاته لكنه تجاوز بنية سليمة الحدود



المرسومة له فى القانون ، وبعد أن بين أن المادة التى تجب معاملة المتهم بمقتضاها هى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد قال أن الواقعة المقدمة إليه جنحة ، وأنه لذلك يعيد القضية إلى النيابة لتقدمها إلى محكمة الجنح لتفصل فيها . فإنه يكون فى حقيقة الواقع قد قصد بهذا الأمر إحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى للحكم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هى عقوبة الجنحة طبقا للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنايات جنحا ولم يكن قصده القضاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر مما قاله متجاوزا فى التعبير ، وإنه فإنه يتعين أن يعد هذا الأمر فى القانون أمرا يجعل جناية جنحة لا أمرا باعتبار جناية جنحة ، وأن ترتب عليه بالتالى كل الأحكام القانونية التى يجب أن ترتب على الأوامر التى تصدر على مقتضى القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . (لمن رقم ١٨٢ سنة ١٢ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٢ )

### الفصل الثالث - حجية قرارات قاضى الإحالة

#### ٩٧٥ - أثر قرار قاضى الإحالة .

ليس لقرار قاضى الإحالة من القوة إلا بالقدر الوارد فى نصه . فإذا نص فيه أن لا وجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص قدمتهم النيابة إلى قاضى الإحالة مع رابع ففوة ذلك القرار منحصرة فى أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم لم يكونوا هم الذين قارفوا الجريمة بإشتراك الرابع معهم ولكن ليست له أية قوة فى إفادة أن هذا الرابع هو وحده الذى قارف الجريمة دون سواء فلمحكمة الجنايات مطلق الحرية فى تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت وما إذا كان مع هذا الرابع أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضى الإحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف نواتهم ولا أسمائهم ، ومتى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها بالبداية أن تعتبر وجودهم حاصلًا مترتبًا على ما يقتضيه نص القانون الخاص بطرف تعدد المجرمين .

(لمن رقم ١٦٥٢ سنة ٢ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٣٣ )

٩٧٦ - قاضى الإحالة سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء -  
وصحة قراراته .

من المقرر أن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .  
ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها بأسم الشعب ، ما دام الدستور -  
رائد كل القوانين - لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام .

( طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٧٣٩ )

#### الفصل الرابع - الطعن فى قرارات قاضى الإحالة

٩٧٧ - طعن النيابة فى أمر قاضى الإحالة بإحالة جريمة شروع  
فى قتل إلى محكمة الجنج مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة  
الجنحة يكون دائما أمام غرفة المشورة سواء أكان هذا الطعن لخطأ  
فى تطبيق القانون أم لخطأ فى تقدير الوقائع .

طعن النيابة فى أمر قاضى الإحالة بإحالة جريمة شروع فى قتل إلى  
محكمة الجنج مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون دائما أمام  
غرفة المشورة طبقا للمادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء أكان  
هذا الطعن لخطأ فى تطبيق القانون أم لخطأ فى تقدير الوقائع . فإذا كان هذا  
الأمر مبنيًا على إستبعاد نية القتل لدى المتهم لأسباب موضوعية متعلقة بتقدير  
الأدلة مما يفيد أن قاضى الإحالة قد اعتبر الواقعة جنحة ، لا جنائية مقترنة  
بعذر قانونى أو ظرف مخفف ، فللنيابة أيضا أن تطعن فى هذا القرار أمام  
غرفة المشورة طبقا للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

( طعن رقم ٥٨ سنة ٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧ )

٩٧٨ - الطعن فى قرار قاضى الإحالة لخطأ فى التطبيق  
القانونى على الواقعة يكون بطريق النقض .

متى كان خطأ قاضى الإحالة واقعا فى التطبيق القانونى على الواقعة التى أثبتتها فى قراره ، لا فى تقديره لأدلة الدعوى ، فالطعن فى القرار يكون بطريق النقض .

( طعن رقم ٧٨٧ سنة ٨ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٣٨ )

٩٧٩ - عدم جواز المعارضة فى الأمر الذى يصدره قاضى الإحالة بإحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنح إلا من النائب العمومى دون غيره .

إن الأمر الذى يصدره قاضى الإحالة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنح إذا ما إقتترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخفة لا يجوز - بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون - المعارضة فيه إلا من النائب العمومى دون غيره . فإذا هو لم يفعل فإن الأمر يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان قد وقع فيه خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله . وذلك لأن القانون المذكور فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة قد نهى محاكم الجنح عن أن تحكم بعدم الإختصاص فى هذه الجنايات ما لم يكن قد إستجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنائية أشد . وفى هذا ما يدل على أن أمر الإحالة يكسب المتهم الحق فى ألا توقع عليه عقوبة الجنائية وفى أن يحاكم أمام محكمة الجنح .

( طعن رقم ٣٩٢ سنة ١١ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٤١ )

٩٨٠ - عدم قبول الطعن فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فيها - قضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم - لا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية .

المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من

مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر من مستشار الإحالة إلا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية ، بتقدير أن قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية ، وإذ كان ذلك وكان مستشار الإحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فإن قضاءه يكون لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

( طعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٣٦٨ ، ٢٦٩ )

#### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

٩٨١ - صدور حكم نهائى من المحكمة الإستئنافية بتكليف محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها جنحة يمنع من تقديم المتهم لقاضى الإحالة .

قدمت النيابة متهمين إلى قاضى الإحالة بتهمة شروعها فى قتل وقاضى الإحالة أصدر قراراً بأن الواقعة جنحة منطبقة على المادة / ٢٠٥ ع وإعادة الأوراق للنياية لإجراء شئونها فيها . فقدمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الإختصاص - فقضت هذه المحكمة غايباً بعدم إختصاصها بإعتبار الواقعة جنحية شروع فى قتل وإحالة الأوراق للنياية العمومية لإجراء شئونها فيها فعارض المتهمان فى هذا الحكم والمحكمة أيدته فأستأنف أحدهما الحكم وقضت محكمة الجنح الإستئنافية بإلغائه وإعتبار الواقعة جنحة منطبقة - على المادة ٢٠٥ / ٢ ع وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للفصل على هذا الأساس وصار الحكم الإبتدائى الصادر بعدم الإختصاص إنتهائياً بالنسبة للمتهم الآخر ولكن النيابة قدمت المتهمين معاً لقاضى الإحالة فرأى أنه إزاء صيرورة الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص نهائياً

بالنسبة للمتهم الذى لم يستأنفه لا يسعه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخيرة ومعه المتهم الآخر الذى حكم إنتهائيا - بإعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له - ومحكمة الجنايات حكمت بإعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الإصرار منطبقة على المادة ٢٠٦ / ٢ ع قطعن المحكوم عليهما بطريق النقض . ومحكمة النقض رأت قرار قاضى الإحالة الثانى غير قانونى فيما يتعلق بالمتهم الذى صدر حكم المحكمة الإستئنافية نهائيا بإعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية الفصل فيها إذ ما كان يصح تقديم مثل هذا المتهم لقاضى الإحالة ما دامت المحكمة الإستئنافية حكمت نهائيا حكما لا مطعن فيه بتكليف محكمة الجنح بنظر دعواه لأنها جنحة . أما بالنسبة للمتهم الأول فالقرار لاشك صحيح لأن الحكم الصادر بعدم الإختصاص صار نهائيا بالنسبة له فالسبيل الوحيد هى تقديمه لقاضى الإحالة لتحويله إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة . وقضت بأثمه مهما يكن من خطأ الإجراءات الأولى فى هذه الدعوى فما دامت محكمة الجنايات قد اعتبرت الواقعة بالنسبة للطاعنين معا جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جنائية كما طلبت النيابة ولا جنحة بالمادة ٢٠٦ / ٢ كما قالت المحكمة الإستئنافية فلا يكون ثمة أساس قانونى لطعن المتهم الأول فى حكمها ولا مصلحة للمتهم الثانى فى طعنه . ( طعن رقم ٢٠ سنة ٤ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٣ )

## ٩٨٢ - وجوب عرض كل جنائية على قاضى الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات .

أن نظر دعوى الجنائية لدى قاضى الإحالة هو مرحلة ذات شأن فى المحاكمة الجنائية والإخلال بها يعتبر إخلالا بإجراء جوهرى فى الدعوى ماس بالنظام العام . فكل جنائية يجب أن ينظرها قاضى الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات حتى ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة بجنائية أخرى سبق أن قدمها قاضى الإحالة إلى المحكمة فلا يجوز للنيابة العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأسا بجنائية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجنائية أخرى

إعتماداً على أن تلك الجناية الجديدة مرتبطة بالجناية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلاً لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفيهاً في مخالفة القانون بتخطي مرحلة قاضى الإحالة . فإذا قبلت المحكمة سماع الدعوى برغم هذا الشذوذ في الإجراءات كان حكمها باطلاً فيما يتعلق بالتهمة الجديدة .  
( طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥ / ٦ / ٣ )

**٩٨٣ - المقصود من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها في قضاء الإحالة .**

إن المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته ، وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٢٢ من ٢٢ ص ١٢٦ )

**٩٨٤ - من حق الطاعن إثارة نقص بعض نقاط التحقيق للنيابة أمام قاضى الإحالة - الأمر تقديري للقاضى ودون معقب - لا يقبل أمام التقض .**

إن ما تثيره الطاعنة في خصوص وجود نقص في بعض نقاط التحقيق - بفرض وجوده - لا يدعو أن يكون تعييناً لتحقيق النيابة وما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين في هذا الشأن ، وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلاً لإجراء تحقيق تكميلي إكتفاء بما هو معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكل لتقديره وخاضع لسلطانه دون معقب ، فإنه لا يقبل من الطاعنة التمس على الأمر المطعون عليه في هذا الصدد .

( طعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٦ / ١١ من ٢٤ ص ٧٣٩ )

## قاضى التحقيق

٩٨٥ - إختصاص قاضى تحقيق الجهة التى أستعملت فيها  
الورقة الرسمية المزورة بالتحقيق ما دام التحقيق لم يوصل إلى مكان  
وقوع التزوير .

إذا كان يبين من الإطلاع على مذكرة النيابة التى قدمت لقاضى التحقيق  
بطلب السير فى التحقيق فى شكوى معينة أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق  
النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر تركة وإستعماله بتقديمه للمحكمة  
الصربية " ببيللا " وكلتا الواقعتين جنائتان فإذا كان قاضى تحقيق " المحلة " قد  
رأى أن التحقيق الابتدائى لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جناية التزوير وأن  
جناية الإستعمال قد وقعت فى جهة أخرى مما لا شبهة معه فى إختصاص  
قاضى تحقيق هذه الجهة بتحقيق هذه الجناية الأخيرة . فإنه لا يكون ثمة محل  
لأن ينكل هذا القاضى عن إجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهى أن جريمة  
الإستعمال جنحة أو بحجة أن محل إقامة المتهمين فى جناية التزوير - التى لم  
يعرف مكان وقوعها - تتبع قاضى تحقيق المحلة .

( طعن رقم ١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٢ )

٩٨٦ - بدء ميعاد إستئناف الأوامر الصادرة من قاضى  
التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ١٦٥ على أن إستئناف  
الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يحصل بتقرير  
فى قلم الكتاب فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان  
حسب الأحوال ، قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر  
الأمر فى مواجهتهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلانهم إعلانه رسمياً ، ولا يكتفى  
فى ذلك مجرد العلم بالأمر .

( طعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٥٥ )

٩٨٧ - إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الإختصاص أمام

غرفة الإتهام - جوازه بالنسبة لأوامر قاضى التحقيق دون النيابة -  
م ١٦٣ أ - ج .

جواز إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الإختصاص أمام غرفة الإتهام  
مقصود بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضى  
التحقيق دون النيابة .

( اللتان ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٥٤٨ )

٩٨٨ - إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان  
قانون الإجراءات الجنائية الجديد - حقه فى مباشرة جميع سلطاته  
المخولة له بالقانون الجديد .

مضى كانت النيابة لم تستعمل حقه فى التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون  
تحقيق الجنايات وأحالت الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون  
الإجراءات الجنائية الجديد ، فإن له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته  
المخولة له بالقانون الجديد .

( طعن رقم ٧٩٣ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١٦٧ )

٩٨٩ - حرية قاضى التحقيق فى التصرف فى التحقيق وإصدار  
قراره ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

لا حرج على القاضى من أن يتصرف فى التحقيق طبقا لما يمليه عليه  
ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

( طعن رقم ٧٩٣ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١٦٧ )

٩٩٠ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الإتهام  
معناه أن الواقعة فى نظر القاضى لا تقتضى إصدار أمر بالآ وجه  
لإقامة الدعوى .

قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الإتهام مفروض فيه أنه



صدر بعد تمحيص الواقعة والتصدى لأبلائها ، وأنها فى نظر القاضى لا تقتضى إصدار أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى طبقاً للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٥٥ )

٩٩١ - ولاية قاضى التحقيق - طبيعتها - عينية - ليس له أن يباشر التحقيق إلا فى نطاق الجريمة التى طلب منه تحقيقها - دون أن يتعدى ذلك إلى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه إرتباطاً لا يقبل التجزئة .

الأصل أن قاضى التحقيق ولايته عينية Inrem فليس له أن يباشر التحقيق إلا فى نطاق الجريمة المعينة التى طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك إلى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه إرتباطاً لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد إنتهى - للأسباب السائغة التى أوردها - إلى قيام هذا الإرتباط ، فلا يجوز المجادلة فى هذه النتيجة التى هى من شأن محكمة الموضوع وحدها .

( طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٥٥ )

٩٩٢ - حضور محامى المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة - غير لازم - المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة بإستجواب المتهم فى الحالات والشروط المبينة فيها .

لا محل لما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه فى الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء إجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة بإستجواب المتهم فى الحالات والشروط المبينة فيها .

( طعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٣٦٢ )

٩٩٣ - إيجاب تثبت المحقق من شخصية المتهم - المادة ١٢٣

**إجراءات - عدم إلزام المحقق بالكشف عن شخصيته المتهم .**

مفاد نص المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحقق هو الذى يتثبت من شخصية المتهم ، ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لإغفاله ذلك ، طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

( طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٣٧١ )

**٩٩٤ - الإلتزام بدعوة محامى المتهم بجناية - إن وجد -  
لحضور الإستجواب أو المواجهة - مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن  
أسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن -  
المادة ١٢٤ إجراءات .**

مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع إستن ضمانته خاصة لكل متهم فى جناية هى وجوب دعوة محاميه أن وجد لحضور الإستجواب أو المواجهة ، إلا أن هذا الإلتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن أسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .

( طعن رقم ٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٢٠٢ )

## قانون

- الفصل الأول - نفاذ القانون
- الفصل الثاني - دستورية القانون .
- الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق .
- الفصل الرابع - تفسير القانون .
- الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان .
- الفصل السادس - القانون الأصح للمتهم .
- الفصل السابع - القوانين المؤقتة .
- الفصل الثامن - الجهل بالقانون .
- الفصل التاسع - إلغاء القانون .
- الفصل العاشر - قانون دولي .

## الفصل الأول - نفاذ القانون

٩٩٥ - العلم بالقانون ويكل ما يدخل عليه من تعديل مفروض  
عل كل إنسان .

العلم بالقوانين ويكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملا  
بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وليس على النيابة إذا أرادت  
رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلقه برقم المادة التي تريد أن تطلب  
محاكمته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا أن تعلقه لا ينص تلك المادة ولا بما  
أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس  
كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلتفت نظره  
عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها  
عليه ما دام علمه بذلك مفروضا بحكم القانون .

( طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٢ )

#### ٩٩٦ - إصدار القانون لا يستفاد إلا من النشر في الجريدة

الرسمية .

إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على أن " تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية الخ " فالإصدار لا يستفاد إلا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع ان تطبق قانونا لم ينشر ما دام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر وإن فالتحدى بحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذى لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل ، إذ ما دام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه . (طعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥١)

#### ٩٩٧ - نشر القانون بالجريدة الرسمية كاف لتنفاذه في حق

الكافة .

إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صدر من وزير التموين فى حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول فى حق الكافة ، ولا يسوغ للطاعن النفاذ بالجهل به بعدم إعلانه للمشتغلين بشئون التموين . ( طعن رقم ١٠١٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٢ )

#### ٩٩٨ - نفاذ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ لصنوده ونشره

بالجريدة الرسمية - أعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه بغض النظر عن صدور لائحته التنفيذية .

إن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن أعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التى خوات المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أى

نص ما دام أن أعماله لا يتوقف على شرط .

( طعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٥ / ٦ من ٩ ص ٤٧٨ )

٩٩٩ - القوانين المعدلة لإختصاص المحاكم - نفاذها فوراً على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التي عدل إختصاصها ما دامت لم تنته بحكم بات - مثال - لجان جرائم دولة القطن وري البرسيم .

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنتظم مرحلة الإنتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الأفات والأمراض المضادة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ إذ جعل الإختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إعمال مقاومة دولة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديرية للجانب إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم إختصاصها .

( الطعن رقم ١٣٧٢ و ١٣٧٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ١٦٠ من ١١ ص ٨٣٦ )

## الفصل الثاني - دستورية القانون

١٠٠٠ - دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ .

إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأى والعقيدة لا وجه له . إذ المادة ١٤ من الدستور نصت على أن حرية الرأى مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الأعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون فى حدود القانون ، فإن حرية الأعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا فى حدود إحترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء إستعمال هذه الحريات الإعتداء على حريات الغير . وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد حرية التعبير عن فكرة ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره .

( طعن رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٥١ )

١٠٠١ - حكم المراسيم التى تصدر طبقا للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لإجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الإنعقاد بالإستناد إليها ، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى أول إنعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين . ( طعن رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥٢ )

١٠٠٢ - حكم المراسيم التى تصدر طبقا للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

إن الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالإضراب والتوقف عن العمل لصوره فى غيبة البرلمان وعدم توفر الشروط التى تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مرئود بما أستقر عليه قضاء محكمة النقض من أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان إذا

حدث ما يوجب إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، وكل ما إشتراطته المادة ٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون ولما كان المرسوم بقانون أنف الذكر صدر من الجهة المختصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان فى أول إجتماع له ولم يصدر أحد مجلسى البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه . فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .  
( طعن رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٤ )

### ١٠٠٣ - وجوب تطبيق نص القانون عند القانون عند تعارضه مع لائحته التنفيذية - مثال من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق بإعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح فى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتى أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يئدى رسم الإشتراك السنوى المستحق عليه لغاية تاريخ الإجتماع العادى . ( طعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٠٩ )

### ١٠٠٤ - حق السلطة التنفيذية فى إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها - هذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية - .

من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عنى دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذى صدر القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله - بـ"تقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا فى الأصل إلى الإنن العام الذى تضمنه الدستور ، ولا يعنى الإنن الوارد

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترييدا للإنزن العام المستند من النص  
الدستورى سالف الذكر .

( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٧٧ )

### الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق

١٠٠٥ - الأصل هو إتباع الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه  
نص خاص - الرجوع إلى قانون آخر - محله سد نقص أو  
الإستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه - إيجاب قانون  
الإجراءات مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى  
المدنية بصفة أصلية - المادة ٣١٩ من القانون المذكور - تنظيم  
تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها - الرجوع فيه إلى قانون الرسوم .  
الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق فى المواد  
الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لسد نقص أو للإستعانة على  
تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص  
المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن " يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما  
للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية تصيلها ما  
هو وارد فى لائحة الرسوم القضائية " وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج  
بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق  
بمصاريف دعواه فلوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك  
هذا الطريق الإستثنائى برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم  
دون سواء واجب الإلتباع فى هذا الشأن ، ومن ثم فقد إمتنع أعمال أحكام  
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية  
فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم فى هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير  
المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٣١٩ سالف الذكر .

( طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٣٩ )



١٠٠٦ - إعطاء شيك في بلد أجنبي - مسحوا على بنك في مصر - ثبت أن الشيك لا يقابله رصيد - سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر - شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه .

لما كان مؤدى نص المادة ٢ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج " بجدة " معاقبا " عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

( طعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ١٢ من ٨٤٦ )

#### ١٠٠٧ - قانون - قرارات وزارية - لوائح .

الأصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق - إلا أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للائحة أو لقرار البيان التفصيلى لذلك الفعل .

( طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ٩٤٦ )

١٠٠٨ - الأصل فى العقاب على الجرائم هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها .

مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " - أما ما

أوردته الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من أنه " ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " فهو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعمدا مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع فى فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .

( طعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٢٩ ، ٤٠ )

١٠.٩ - القانون الجنائى - طبيعته : إستقلاله عن غيره من النظم القانونية الأخرى - مرماء ومهمته الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها - ما يجب على المحكمة مراعاته عند تطبيقه من التقيد بإرادة الشارع فيه بقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد ومبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

القانون الجنائى هو قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة ، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها فهو ليس مجرد نظام قانونى تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التى تعنى بها تلك النظم . وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بإرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى فى الاعتبار بقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

( طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٢٠١ ) .

١٠.١٠ - محاكمة جنائية - قانون المرافعات المدنية والتجارية - الرجوع إليه وأعمال أحكامه - حالات ذلك .

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولا كانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشئ أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية ( مصلحة الجمارك ) أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تتصل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يقضائه بعدم قبول إستئناف مصلحة الجمارك يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ١١٢٧ )

١٠١١ - سريان أحكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان أو اجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ولا أهمية لكون الجاني اجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد وذلك عملا بحكم المادة ٢ / ١ عقوبات - مثال في جريمة تحريض على الدعارة .

لما كانت الفقرة ( أولا ) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت -

إستثناء من قاعدة إقليمية القوانين الجنائية - على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من إرتكب فى خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى ، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أكان وطنيا أو أجنبيا إرتكب فى الخارج فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا فى جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ، ويتم الإشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الإشتراك المنصوص عليها فى القانون ويتحقق ولو كان الجانى أجنبيا مقيما فى الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد . ولما كان ذلك فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعنة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها .

( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٦٩ )

#### ١٠١٢ - التعارض بين القانون ولائحته التنفيذية - حكمه .

من المقرر أنه يشترط لصدور القرار فى حدود التفويض التشريعى ألا يوجد أدنى تعارض بين الحظر الوارد فى نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة فى القرار ، وأنه عند التعارض بين نصين : أحدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق بإعتباره أصلا لللائحة .

( طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ )

( ص ٥٢٨ )

#### ١٠١٣ - قانون المرافعات هو القانون العام بالنسبة للإجراءات

##### الجنائية - متى يرجع إليه القاضى الجنائى ؟

من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية فيتعين الرجوع إلى ذلك القانون اسد ما فى القانون الأخير من نقص أو الإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه .

( طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ١٥٧ )

١٠١٤ - قانون - تطبيقه - عدم الإعتداد بالتعليمات .

لا يصح الإعتداد بالتعليمات فى مقام تطبيق القانون .

( طمن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٢٢ )

الفصل الرابع - تفسير القانون

١٠١٥ - قاعدة عدم جواز التوسع فى تفسير نصوص القانون

الجنائى والقياس عليها لا يمنع القاضى من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد قصد الشارع .

إنه وإن كان المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المماقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضى ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون والمفروض فى هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

( طمن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ )

١٠١٦ - متى يجوز المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون

عام .

إن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه أما إذا كان الفعل المنصوص عليه فى أحدهما يختلف عن الفعل الذى بنص عليه الآخر فإن المزاومة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الأشكال فى تطبيقهما لإنطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان فى حيازة مالكه أو كان لم يصدر بشأنه

أية معاملة ، أو كان قد حصل الخط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أى أنه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخبيثة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع فى حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى فى البلاد ، وتخيا منه لمنع الغش فى ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) كما يبين من نصومه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع فى خدعة ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة فى الواقعة التى يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالإدانة أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص عليها فى كل منهما كئن تتم جريمة الخبيثة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن وفى هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهى المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإذن فإذا كانت الواقعة - كما أثبتتها الحكم - تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق هذا القانون عليها .

( طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ )

١٠١٧ - عدم جواز الرجوع إلى القانون العام " قانون الإجراءات " ما دامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات فى القانون الخاص " ق ٤٨ سنة ١٩٤١ . "

من المقرر فى تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام ( قانون الإجراءات الجنائية ) ما دام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات فى القانون الخاص ( وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ومن ثم لا يصح الإحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها فى إحراز فى صدد قانون الغش . ( طعن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٥٤ )

١٠١٨ - لا محل للإلتجاء إلى قانون المرافعات إلا لاسد نقص أو الإستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية .  
إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية وفى الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إلا لاسد نقص .  
( طعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٥ )

١٠١٩ - عدم جواز القياس فى قانون العقوبات .  
لا يصح القياس فى قانون العقوبات .  
( طعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ من ٧ من ٤٢٢ )

١٠٢٠ - النص على تعريف مصلحة الضرائب فى اللائحة التنفيذية - إعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق  
عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب فى اللائحة التنفيذية ، وعن ثم فإن النص على المقصود " بمصلحة الضرائب " يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا .  
( طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٠٩٠ )

١٠٢١ - النص العام يعمل على عمومه ما لم يخصه بمخصص  
- مثال - فى تفسير نص المادتين ١ ، ٩ / ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض نكرا أو أثنى على إرتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الإعتياد ، غير أن المادة

التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب " كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء يقوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو يسماحه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة " - وهذا التخصيص بعدم التعميم إبتداء يفيد أن مراد الشارع إستثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .  
( طعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٩٠ )

١٠٢٢ - التفسير التشريعي - سريانه على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر - مثال من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الصيدلة .

صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الآتي - " ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق . . . ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة " ويتضح من عبارة المذكرة الإيضاحية تعليلا لهذا التعديل أن المشرع عمد إلى إصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحتملا ، بل إقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم بجريمة مزاوله مهنة الصيدلة لتجزئته مواد صيدلية بمخزنه البسيط إستنادا إلى المادتين ١ ، ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون .

( طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٢٧ )

١٠٢٣ - عدم جواز تغليب الأعمال التحضيرية ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - مثال من القانون رقم ٤٤٩



لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى .

القاضى مطالب أولا بالرجوع إلى نص القانون ذاته وأعماله على واقعة الدعوى فى حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد فى الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتقليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتى الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التى أوربتها - والا تجرى عليها حكم المادة السادسة التى تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فإنه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية سالفة الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها فى شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء فى المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهرا واحدا ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادى فى هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع فى نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائفا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خطأ يجب أن يتقزعه عنه الشارع .

( طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ٦ / ١٠ ص ١٠ من ٦٣٩ )

١٠٢٤ - قانون - تفسيره - التعارض بين نص القانون ونص لائحته التنفيذية - وجوب تطبيق نص القانون .  
من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق بإعتباره أصلا لللائحة .  
( طعن رقم ١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٩٤ )

١٠٢٥ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل .  
يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب النقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل .  
( طعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٤٨٢ )

١٠٢٦ - قانون - تفسيره - قياس .  
لا يجوز أن يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .  
( طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٢٠٨ )

١٠٢٧ - قانون - تفسيره - تطبيقه .  
القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التحويل أيا كان الباعث على ذلك ، وأنه لا محل للإجتهد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .  
( طعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٢٨٦ )

١٠٢٨ - قانون - تفسيره .  
الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحاً معيناً في نص ما

لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه .  
(لمن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٨٦٩ )

#### ١٠٢٩ - تفسير القوانين الجنائية .

الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صامداً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه بدعى الإستهداء بالحكمة التى أملت لأن البحث فى حكمة التشريع وبواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تنور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها وأنه لا محل للإجتihad إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه ، فإن القول بأن خروج نظام الإستيراد بدون تحويل عمله إلى حين الوجود بمقتضى القرارات الصادرة فى هذا الشأن يترتب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العكس المعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد وأن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل فى النقد الأجنبى للإحتياج إليه فى التحويل وأن للسماح بإستيراد السلع بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية قد ألقى تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلاً عن مخالفتها لصحيح القانون إجتihad غير جائز إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا فى تفسير القوانين الجنائية وأخذاً بحكمتها لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانوناً .  
(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٥٢٨ )

#### الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان

١٠٣٠ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً فى

### الدعوى قانون أصلح للمتهم .

طبقاً لصريح نص المادة ٥ من قانون العقوبات ، ووفقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقضى بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصنوبر القانون الذي نص عليها وبأن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص فإنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل إلغائه . وذلك لإمتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره ، ولأن الشارع ينصه في القانون الثاني إلغاء القانون الأول لم يقصد بالبداية أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضاً في القانون الثاني . ( طعن رقم ١٣٩١ سنة ٩ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٣٩ )

### ١٠٣١ - إمتبار يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ موعداً لتطبيق قانون

الإجراءات الجنائية فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه .

قد أستقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد إنتقضت بمضى الحدة ويتعين براءة الطاعن منها .

( طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٢ )

### ١٠٣٢ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ج إلا بالنسبة للمسائل

الموضوعية دون الإجراءات " تطبيقات " .

إن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي

يقضى بتخفيض وزن الرغبة والذي يستند إليه المتهم بصنع خبز أقل من الوزن القانوني في وجوب الحكم ببرائة تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإن كان يختلف في أحكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغبة وتغيير مواصفاته عن الرغبة القديم ، إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التي أرسلتها وزارة التموين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغبة لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المالية أو زيادة أرباحهم . وإنما هدفت الوزارة بإصداره إلى تحقيق إعتبارات إقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة ، قد تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن بل يظل الوضع بالنسبة إليهم ثابتاً لا يتغير سواء أكان هذا التعديل بالزيادة أو النقصان ، لما كان ذلك فإن القرار الجديد الذي قضى بتخفيض وزن الرغبة على هذه الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للطامن . ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة .

(ملعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٢)

١٠٢٢ - كل إجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً وأى صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .  
متى كان الحاصل فى الدعوى أن النيابة العامة بعد أن أنمت التحقيق فيها فى ظل قانون تحقيق الجنايات قررت تقديمها إلى حضرة قاضى الإحالة ، ولكنها لم تكن قد أعلنت حتى صدور قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، فأحالتها بمنكرة إلى حضرة قاضى التحقيق الذى أحالها بدوره إلى غرفة الإتهام ، متى كان ذلك ، وكان التحقيق الذى أجرته النيابة فى الدعوى قد تم فى ظل قانون يجعله تحقيقاً قضائياً صحيحاً جرى ممن يملك إجراؤه وليس مجرد محضر إستدلالات ينبغى على قاضى التحقيق إجراء تحقيق جديد بشأنها وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ولا فى غيره ما يقضى

بإبطال إجراء تم وإنتهى صحيحا وفق أحكام التشريع الذى حصل هذا الإجراء فى ظله - فإن النفع الذى يثيره الطامن ببطان إجراءات التحقيق لا يكون مقبولا .  
(لمن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٣ )

**١.٢٤ - إلزام رب العمل بتحرير عقد العمل بالكتابة طبقاً**  
**للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - شموله العقود التى تمت قبل**  
**سريان ذلك القانون .**

مضى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت فى الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ، فإنه يتعين على رب العمل إتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة بإعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتتجأ أثرها القانونى من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن ينطوى هذا على معنى الأثر الرجعى ، إذ أنه فى هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الإجرامى فى ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه بإعتبار هذا النشاط مكونا فى ذاته جريمة .

(لمن رقم ١.٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١١٤ )

**١.٢٥ - إستغلال المتهم سوقا للجملة قبل صدور القانون ٦٨**  
**لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكانى الذى حددته قرار وزير التجارة**  
**وإستمرار إستغلاله بعد صدور القرار المذكور - إعتباره مخالفا**  
**للقانون سالف الذكر .**

مضى كان المتهم قد أستغل سوقا للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكانى الجديد الذى حددته قرار وزير التجارة وظل مستمرا فى إستغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ .

(لمن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٣٦ )

١٠٣٦ - عدم سريان القيد الوارد فى القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦  
- بصدد رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين  
العموميين - على الدعاوى التى رفعت قبل صدوره .

مضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم  
١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين  
العموميين إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما  
يتمسك به المتهم من وجوب أعمال مقتضى القيد الذى إستحدثه القانون سالف  
الذكر والذى لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، وذلك أن الإجراء الذى يتم  
صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ٤ / ٩ من ٨ من ٢٩٦ )

١٠٣٧ - صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر قضية  
أجرى معاون النيابة تحقيقها - الدفع ببطلان محضر التحقيق غير  
سليد .

مضى كانت القضية التى ندب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة  
الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦ للتحقيق  
الذى يجريه معاونو النيابة عند ندبهم لإجرائه صفة التحقيق القضائى فلا  
يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيرهم من أعضاء النيابة  
فى حدود إختصاصهم ، فإن الدفع ببطلان محضر التحقيق الذى أجراه لا يكون  
سليداً .

( طعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ٥ / ٧ من ٨ من ٤١٨ )

١٠٣٨ - سريان المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على  
الإجراءات السابقة والمعاصرة والتالية لتحويل النقد .

القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على  
الإجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلى ذلك من إجراءات ،  
يتنافر والغاية التى تقيها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عمله

صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبي - على ما يبين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - إذ أن كفا هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للإستيراد قبل التحقق من إستعمالها فى الغرض الذى أفرج عنها من أجله ، فيه تقوية لمزاد الشارع وإهدار للقيود الموضوعية لمحاربة تهريب النقد . ( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٧٧ )

١٠٣٩ - إدانة المتهم عن تبديد أشياء حجز عليها إداريا وحدها ليبيها - فى ظل القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم تال إنتقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه لإعتبار الحجز كأن لم يكن - خطأ فى القانون .

جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على إعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد إنتقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كأن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبيد يكون مخطئا فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببرائة المتهم .

( طعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٢٧ )

١٠٤٠ - رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٥٧ لسنة

١٩٥٩ - بقاؤه محكوماً بالشكل الذى تم فى ظل المادة ٤٢٤ من ق . ج . ١

الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى إرتأه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى



حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إعلان نى الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التى يبنى عليها الطعن فما هو إلا شرط لقبول الطعن ولتمكين محكمة النقض من النظر فى موضوعه ، فالأسباب ليست إلا تبعا لهذا التقرير لاحقه به فهما يكونان وحدة إجرائية تحكمها القواعد التى كانت سارية على إجراءات الطعن عند بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط إتصال المحكمة بالطعن وإعتباره مرفوعا إليها - فإذا كان الطعن قد رفع إلى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لحصول التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - فى ظل المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقا للعرضاع التى كانت سارية حينذاك ، فإنه يظل - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوما بالشكل الذى تم فى ظلها دون أعمال الأثر الفورى للمادة ٣٤ من القانون المذكور التى تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها فى الميعاد القانونى من محام مقبول أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٢٠ )

١٠٤١ - سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التى لم تكن قد تمت ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية - تنظيم مرحلة الإنتقال - القوانين المعدلة للإختصاص تطبيق باثر فورى شائها فى ذلك شأن قوانين الإجراءات .

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التى لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبيق باثر فورى شائها فى ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكمة

أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقائية تنظم مرحلة الإنتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ إذ جعل الإختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن أعمال مقاومة بودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم إختصاصها .  
( ملعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٣٦ )

١٠٤٢ - قانون - سريانه من حيث الزمان - القانون الوقتي .  
من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا لها . فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنيا مستقادا من ظروف وضع التشريع وملايساته . وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية فعدها غير محددة المدة ولا جائزا إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإلغائها - وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فأعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها - وإذا ما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فإنه يندرج تحت هذا الحكم .  
( ملعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٤٤ )

١٠٤٣ - قانون - سريانه من حيث الزمان - القانون الأصيل .  
مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن العقاب الجنائي يحكم ما يقع

فى ظله من جرائم إلى أن تنزل عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه على ما تقتضه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " . أما ما أوردته المادة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " فإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت إلى تقريره لأن المرجع فى فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .

( طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٠٥ )

#### ١٠٤٤ - قانون - سريانه من حيث الزمان - إلغائه .

الأصل أن كل إجراء تم صحيحا فى ظل قانون . يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، ومن ثم فإذا تعدت الدعوى الجنائية مرحلتى التحقيق والإحالة وتجاوزتهما إلى مرحلة المحاكمة التى بلغتها فعلا أمام محاكم الصود وسعت إليها بإجراءات صحيحة فى ظل القانون المعمول به وقت ذلك ، فليس من شأن إلغائه نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة . ( طعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٤٧ )

#### ١٠٤٥ - سريان القوانين الجنائية فى الزمان .

من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذى لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره فى الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهى قاعدة أساسية إقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أولى لدى آخرين - الذى دين الطاعن بمقتضاء عن التهمة الأولى - وإن صدر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر فى الوقائع

المصرية إلا في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دأبه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ . (طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٢ ص ٢٧١)

#### ١.٤٦ - قانون - سريانه من حيث الزمان - إلغائه .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ قبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة - ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية المال العام - وهذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بقانون صدر بإلغائه - فإنه بهذا الإلغاء إنحسر عن الواقعة المسندة إلى الطاعن ضده وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليها القانون الملغى وباتت جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . (طعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٥١٦)

#### الفصل السادس - القانون الأصلح للمتهم

١.٤٧ - منشور النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة أو طلب تلجيلها لا يرقى لمرتبة القانون أو يلغيه .

إن الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على أرجاء تقديم قضايا الجنح التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منقولاً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه . (طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٥٢)

١.٤٨ - سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بإعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظروف

**ضبط المواد المخدرة ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الإتجار .**

إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الإتجار ، فإن لمحكمة النقض عملا بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونيو سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .  
( ملعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧١٥ )

**١.٤٩ - القانون الأصلح - ماهيته - هو الذي ينشئ للمتهم مركزا أو ضمما يكون أصلح له من القانون القديم .**  
جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو ضمما يكون أصلح له من القانون القديم . وإن قمتى كان قانون المخدرات رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقعت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذي كان مفروضا على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجناة بالنسبة لفترة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

( ملعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٢٤٧ )

**١.٥٠ - صدور قانون أصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات -  
ينفى عن الفعل صفة الجريمة - مقتضاه - أعمال القانون الجديد**

### وتبيرة المتهم .

حتى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصحح للمتهم ، فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون في حكمها - قد دانت المتهم في التهمة المسندة إليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطلعت النيابة في الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بوجبه تلك الجريمة فعلا غير مؤثم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

( طعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٣٦٥ )

١٠٥١ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به - غير جائزة - التمسك بقاعدة سريان القانون الأصح - لا تجدى - مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .

المعارضة التي ترفع في ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحصى به المعارض من تمسك بقاعدة سريان القانون الأصح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بآثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

( طعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٩٠ )

١٠٥٢ - الطعن بالنقض فى حكم قضى بإعدام المتهم - صدور تعديل المادة ٢٨١ / ١٢ . ج - أثناء نظر الطعن - القول بأن التعديل قد إستحدث قاعدة أصلح يستفيد منها المتهم " الطاعن " أعمالا لنص المادة ٥ عقوبات والمادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يقبل - علة ذلك - الحكم المطعون فيه صدر مستوفيا شروط صحته فى ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن إستنادا إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذى صدر بعد الحكم المطعون عليه - قد إستحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء وهى قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن أعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مبرور بأن النعى على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذى إستحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد فى الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى ، فأصبح الحكم بالإعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا بإستيفاء هذين الإجرائين على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالإجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعنى أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام ، وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهى لا تمس إلا النصوص التى تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام فى إصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٢٤١ مراقعات السارى على الدعاوى الجنائية ، وإشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٢٨١ إجراءات توفر الإجماع عند الحكم بالإعدام لإعتبارات قهرها لحسن سير العدالة - لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة

بالإلغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفيها أعدارا وظروفا تغيير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل إقتصار على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢٨١ / ٢ إجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التي إنتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

( طعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٧٨٩ )

١٠٥٣ - صدور قانون بإعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون - هو أصلح - يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المختلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم " المطعون ضده " من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ فهو عندما حلت فترة الإعفاء التي بدأت في ٨ / ٢ / ١٩٦٠ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٥٨ غير مؤثر عملا بحكم المادة الخامسة من قانون



العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مالف الذكر ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - الذى قضى بالإدانة - وببراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٢ م ١٢ م ٨٣٩ )

١٠٥٤ - صدور قانون أصلح أثناء سير المحاكمة - أعماله - تطبيق القانون لا يقضى لفت نظر الدفاع - مثال .

متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فاعلمته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الإتجار . فإن إستظهار الحكم توافر هذا القصد فى حق الطاعن لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق القانون الأصلح الواجب الإلتباع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً . ( طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ م ١٥ م ٥٩٢ )

١٠٥٥ - قانون - قانون أصلح - قرارات وزارية .

إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . وما أوردته المادة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه : " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع لونه غير " إنما إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويؤيد وجوداً وعمداً مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع فى فض التنازع بين القوانين

من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التائبم  
فى جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالإنزام  
أوزان معينة فى إنتاج الرغيف ، وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك الأوزان  
إنما تخضع لإعتبارات إقتصافية بحث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى  
شئ ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف فى غير  
مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان  
الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديده لا يتحقق به معنى القانون  
الأصلح المتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأييم إنقاصه  
عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت  
إنتاجه ناقصا دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات  
بإنقاص وزنه . ( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٧ من ١٨ ص ٢٨٠ )

#### ١٠٥٦ - قانون - قانون أصلح - عقوبة - ظروف مخففة .

كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤  
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٦٦ هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فرفعها المشرع بالقانون الأخير  
إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة  
١٩٦٠ تنص أصلا على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على  
أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة فأصبحت  
تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه إستثناء من أحكام  
المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن  
العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت  
قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها تظل محكومة بالعقوبة  
المقررة فى المادة ٣٤ قبل تعديلها بإعتبارها الأصلح للمتهم ، كما أن المطعون  
ضده يفيد مما أجازاه النص الجديد للمادة ٣٦ الذى سرى مفعوله قبل صدور  
الحكم المطعون فيه من إستعمال الرأفة ولكن فى الحدود التى قررها هذا النص ،

وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرافقة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالحبس دون أن يراعى الإستثناء الذى أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذى جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذى أصبح لا يجيز إن ينزل الحكم بالعقوبة فى الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده عن عقوبة السجن ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .  
( طعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٣٩ )

١٠٥٧ - عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم -  
ما دام أن العقوبة المقررة بها تدخل فى الحدود المقررة فى القانون المذكور .

إذا كانت الغرامة التى قضى بها الحكم المطعون فيه وهى خمسون جنيها داخلية فى الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والذى صدر قبل الحكم نهائيا فى الدعوى والمعتبر القانون الأصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فإن ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم فى هذا الخصوص .  
( طعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٦٩ )

١٠٥٨ - نطاق تطبيق حكم المادة ٥ / ٢ عقوبات .  
إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ما تقتضه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " أما ما أورده المادة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " . فإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره

بالتضييق ويدور وجودا وعمدا مع العلة " التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . (ملن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ص ١٠٤٧ ، ١٠٤٨)

#### ١٠٥٩ - قاعدة سريان القانون الأصلح - مجال سريانها - القواعد الموضوعية دون الإجرائية .

أما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الإستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليها ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أن أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم الإستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه . فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد . (ملن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٥ ص ٢٨ ق ٦٧٤ )

#### ١٠٦٠ - قانون أصلح - وجوب تطبيقه - مثال .

تقضى المادة ٥ / ٢ من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره ، وإذا كان للفعل المسند إلى المظعون ضده عند إرتكابه وصفان ، الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنابة سرقة مال لمرفق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق

به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشئ للمطعون ضده وضعاً أصلح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك أنه بصنوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جثة وزال عنه وصف الجنائية الذى يسبغه عليه القانون الملغى .  
(لمن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٥١٦ )

### الفصل السابع - القوانين المؤقتة

#### ١٠٦١ - الفرق بين القوانين المؤقتة والقوانين الإستثنائية .

إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على " أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقوع مخالفا لقانون ينهى عن إرتكابه فى فترة محددة ، فإن إنتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها " قد أفادت أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، أى التى تنهى عن إرتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ، فهذه هى التى يبطل العمل بها بإنقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها أما القوانين الإستثنائية التى تصدر فى حالات الطوارئ ولا يكون منصوصاً فيها على مدة معينة لاسريانها فإنها لا تدخل فى حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بإلغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو أيضاً المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسى التى نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التى إقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٢٠ والمشار إليه فى المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصرى ، فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى ، وجاء فى التطبيقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة إليه .

وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة بمدة معينة ولا جائز إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإلغائها - لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإن كان الملتهم يستفيد من إلغاء هذه الأوامر فى أية حال كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها وبناء على هذا فالمتهم بإحراز سلاح لا تصح معاقبته بمقتضى تلك الأوامر الملغاة بل تجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام . ( طعن رقم ١٥٣ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٤٦ )

تعليق : تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أنه " فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فإن إنتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها " ويتضمن هذا النص خروجاً على فكرة رجعية النصوص الأصلح للمتهم .

وباستقراء مذهب محكمة النقض فى تطبيق الإستثناء المتقدم نلاحظ أنها تميز بين نوعين من القوانين المحددة الفترة : قوانين مؤقتة بنص فيها وقوانين مؤقتة بطبيعتها ، وتقتصر محكمة النقض نطاق الإستثناء على النوع الأول دون النوع الثانى . وهذا هو مذهب الحكم محل التعليق . وقد تعرض هذا الإتجاه للنقد : ذلك أن تعبير " القانون الذى ينهى عن ارتكاب الفعل فى فترة محدودة " هى فترة إستمرار هذه الظروف . إذ تصدر لمواجهة ظروف إستثنائية لن تستمر غير " فترة محددة " وإن كانت لحظة إنتهاؤها غير معروفة مقدما ، ولذلك يصدر عليها أنها " تنتهى عن ارتكاب الفعل فى فترة محدودة " هى فترة إستمرار هذه الظروف . فمذهب محكمة النقض لا سند له من ألفاظ النص ، فضلاً عن أنه يناقض قصد الشارع إذ يستهدف علة التحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بطبيعتها كما تتحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بنص فيها ، فخشية إقدام الناس على مخالفة القانون ظناً منهم أن إنتهاء فترة العمل به تنجى بهم من العقاب ، هذه الخشية قائمة فى حالة القوانين المؤقتة بطبيعتها ، خاصة وأنه فى وسع الجانى أن يتوقع - وإن كان توقعه على غير أساس - إنتهاء الظروف الإستثنائية وإلغاء

القانون فيحمله على مخالفته . كما يلاحظ أيضا أن القوانين المؤقتة بنوعها يصدق عليها أن إنتهاء فترة العمل بها والعودة إلى التشريع العادي لا يعنى تغيرا فى سياسة التجريم والعقاب ، أى لا تتوافر به العلة التى تقوم عليها رجعية النصوص الأصلح للمتهم . ( الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٧٧ - ١٢٥ )

#### ١٠٦٢ - القرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٢ الصادر من وزير التموين هو قرار مؤقت .

القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر من وزير التموين فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذى يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٢ فى ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم يصدر قرار لاحق بإلغائه ، وهو بطبيعته موقت بمدة معينة هى سنة ١٩٥٢ وذلك فإنه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بإنقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه . ( طعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٥ )

#### ١٠٦٣ - المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٥ الزراعية هو قانون مؤقت .

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، إذ نص فى الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة منه على أن لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن فى السنوات الثلاثة المذكورة فى أرض زرعت محصولا شتويا غير البرسيم " القلب " فى السنة الزراعية نفسها ، فقد أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه فى

الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بإنقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها ، وقد صدر يصدّق القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة المشار إليها أنفاً فى السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين . هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت فى ظله . ( ملحق رقم ١٥٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٤ )

### الفصل الثامن - الجهل بالقانون

١٠٦٤ - عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل .

لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً فى علم كافة الناس .

( ملحق رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٤٠ )

١٠٦٥ - الجهل بالواقع المختلط بقاعدة مقررة فى غير قانون العقوبات - إعتبار الجهل فى جملته جهلاً بالواقع يتنلى به القصد الجنائى - مثال فى الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية فى شأن موانع الزواج .

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع فى ذاته - قرّراً بسلامة نية أمام الماتون وهو يثبت لهما عدم وجود مانع من موانعه كانا فى الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها قد إطمأنت إلى هذا الدفاع وعדתهما معنورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلهما فى هذه الحالة لم يكن



لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالأواقع فى وقت واحد مما يجب قانونا - فى المسائل الجنائية - إعتباره فى جملته جهلا بالأواقع ، وكان الحكم قد أعتبر الظروف والملابسات التى أحاطت بهذا العذر دليلا قاطعا على صحة ما أعتقده المتهمان من أنهما كانا يبائشان عملا مشروعا - للأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الإعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائى الواجب توافره فى جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٤٤ )

#### ١٠٦٦ - الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه

يجعل الفعل غير مؤثم - مثال فى جريمة إختلاس أشياء محبوزة .  
من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو فى خصوص الدعوى - خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد إلتفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائى لديه لأنه حين تصرف فى المحبوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذى وقع الحجز نفاذا له - وهو دفاع جوهرى - فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٣٧٠ )

#### ١٠٦٧ - قانون - الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون

العقوبات ليس بعذر .

الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .  
( طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٢ من ٢١٨ )

١٠٦٨ - قانون - الجهل بالقانون - مسئولية جنائية .

الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر يسقط المسؤولية .

( طعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ١٣٧ )

١٠٦٩ - الدفع بالجهل بالقانون الجنائي أو الغلط فيه - عدم

قبوله .

من المقرر أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له يفترض في حق الكافة ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائي . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

( طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٥٥٨ )

الفصل التاسع - إلغاء القانون

١٠٧٠ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة

القضائية لم يشتر فى مبياجته إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من ق . ج .

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية وأن نص فى المادة الأولى من قرار إصداره على أن " . . . . . يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه " لم يشتر فى مبياجته إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يغاير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد إكتفى بتنظيم ما أشار إليه فى المادة السادسة منه مع لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر - فبقيت المادتان معمولا بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد

- وهذا هو المعنى الذى ذهبت إليه المذكورة الإيضاحية للقانون الأخير وما أوردهت المذكورة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية فى هذا الشأن إنما هو إيضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركا لما فات . (لمن رقم ١١٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٦)

١٠٧١ - إلغاء النص التشريعى لا يجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذ كان البين مما جاء ببياضة الإتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة فى نيويورك بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهورى رقم ١٧١٤ سنة ١٩٦٦ فى ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها أن غايتها قصر إستعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من إستقراء نصوص الإتفاقية وأخصها المادتان الثانية - فى دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق إجراءات الإشراف الممكنة على المواد التى لا تتناولها الإتفاقية والتى قد تستعمل مع ذلك فى صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن " لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التى تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية فى الدول والأطراف المعنية " فإن هذه الإتفاقية لا تعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولى العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إسائة إستعمال المخدرات لأن الإتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها فى الدول التى تتضمن إليها ، بل لقد - حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية فى الدول الأطراف المعنية - وإذ كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ قد خوات الوزير

المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه به بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشيء من ذلك من بعد العمل بتلك الإتفاقية يعنى أن الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول .

( طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٢ من ٢٢ من ٢٠١ )

١٠٧٢ - قانون - لائحة - لا يصح أن تلغى نصا أمرا في

قانون .

إن من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليه - أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصا أمرا فى القانون .

( طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٥٢٨ )

### الفصل العاشر - قانون نولى

١٠٧٣ - الحرب - معناها فى القانون النولى - صراع مسلح

بين دولتين - للأمر الواقع أثره فى تحديد هذا المعنى - الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

إنه وإن كان الأصل فى فقه القانون النولى أن الحرب بمعناها العام هى الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها

( طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ من ٩ من ٥٠٥ )

١٠٧٤ - تنقيد القاضى الجنائى بإرادة الشارع فى تطبيق القانون الجنائى بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى فى الإعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

( طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥ )

١٠٧٥ - الإستيلاء الذى ينظمه القانون الدولى العام - ماهيته - هو الذى تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب تعويض صاحب الشئ الذى إستولت عليه .

الإستيلاء الذى تنظمه قواعد القانون الدولى العام إنما هو الذى تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشئ الذى إستولت عليه .

( طعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٩ )

١٠٧٦ - آثار قيام حالة الحرب - إنقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وإنقضاء معاهدات الصداقة والتحالف المبرمة بينها ، ونشوء حق النولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها .

يترتب على قيام حالة الحرب إنقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة

- ٥١٤ -

وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق  
الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها .  
( طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٩١ )

## قبض

- الفصل الأول - أمر الضبط والإحضار .
- الفصل الثاني - الأحوال التي يجوز فيها القبض .
  - الفرع الأول - التلبس .
  - الفرع الثاني - وجود قرائن قوية .
  - الفرع الثالث - التفتيش .
  - الفرع الرابع - حالات أخرى .
- الفصل الثالث - ما لا يعتبر قبضا ( الإستيقاف )
- الفصل الرابع - القبض الباطل .
- الفصل الخامس - مسائل متنوعة .

## الفصل الأول - أمر الضبط والإحضار

١٠٧٧ - شرط إصدار أمر الضبط والإحضار وسلطة محكمة الموضوع في تقديره .

إنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنيًا على توافر دلائل قوية على إتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها إصدار هذا الأمر ، وإذا تفرع عن القبض إجراء آخر كتفتيش المقبوض عليه ، واتخذ من نتيجة التفتيش دليل إثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون لمحكمة الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها . فإذا تبين لها أن هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها أن تستبعد الدلائل المستند من التفتيش ، ورأيها في هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١ / ٦ / ٢ )

١٠٧٨ - الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ولا بالإحضار .  
إن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ، ولا بالإحضار ، ولا يصح الإستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤ )

١٠٧٩ - عدم اشتراط الكتابة في التكليف بالقبض .  
إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً .  
( طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٤ )

١٠٨٠ - الأمر بالضبط والإحضار - طبيعته - هو في حقيقته أمر بالقبض - ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحاً أيضاً ، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٢١٧ )

## الفصل الثاني - الأحوال التي يجوز فيها القبض

### الفرع الأول - التلبس



١٠٨١ - لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

إذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية لعربة السكة الحديدية محاولاً تسلقها إلى سطحها ، وهي مخالفة منصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية ، فإن هذا القبض يكون قد تم صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها ، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، إذا لم تمكن معرفة شخصيته وإن كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من شم رائحة الأفيون تتبعث من جيب المتهم وإعتباره متلبساً بإحراز هذه المادة وأدائه تأسيساً على هذا الدليل ، فإنه يكون حكماً سليماً لا مخالفة فيه لأحكام القانون . ( طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٥ )

١٠٨٢ - مشاهدة الضابط المخدر عند قسمة المتهم - كفايته لقيام حالة التلبس - وجود قرائن وأمارات كافية لدى الضابط تفيد صلته بهذا المخدر - من حقه القبض عليه وتفتيشه .

يكفى لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قسمة المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه إستناداً إلى حكم المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ( طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٨٤ )

١٠٨٣ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذاً لإتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه - عدم إعتبارها وأيدة الإجراءات التي سبقتها والتي إتخذها ضابط البوليس الحرى - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة - المادة ٢٧ من ق . أ . ج .

متى كانت حالة التلبس التى شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الإجراءات التى سبقتها والتى إتخذها ضابط البوليس الحرى ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لإتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحرى شهدوا ، فإن لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه إلى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٢ / ٤ س ٩ ص ١٤١ )

١٠٨٤ - إلقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتبعهم حركاته خشية تعرضهم له - إعتباره تخليا عنه طوعية - القبض عليه وتفتيشه - صحيح فى القانون .

متى كانت الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طوعية وإختيارا ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس إذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وإرتابوا فى أمره ، فإن القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً فى القانون ، أما مجرد تخويف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته فلا يصح إتخاذة ذريعة لإزالة الأثر القانونى المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر . ( طعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٤ / ٨ س ٩ ص ٢٩٠ )

١٠٨٥ - لرجال السلطة العامة فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس وفى الجنايات أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور ضبط قضائى - مثال .

تخول المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفى الجنايات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى

شاهده مع المتهم فى حالة التلبس كى يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائى بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى إلى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

( ملعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ م ٢٣٠ )

١٠٨٦ - إدراك حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر عن طريق حاستى الشم والرؤية أثر إستيقاف المتهم بعد أن وضع نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات - القبض عليه - صحيح فى القانون - مثال .

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبة من " الصفيح " فى فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول إبتلاعها ، فإنه يكون قد وضع نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة إستيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الإستيقاف بإنبعاث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول إبتلاع الشيء الذى فى فمه الذى تنبعث منه رائحة الأفيون ، فإن ما يثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

( ملعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ م ١٠ م ٤٢٧ )

١٠٨٧ - سلطة مأمور الضبط عند توافر حالة التلبس بجريمة

فى القبض على كل من يرى أن له إتصالا بهذه الجريمة - مثال .  
إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم إختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل إشتهر عنه الإبتجار بالمخدر - وذلك بتنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لهم فى سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشبه فى أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة

للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها ، فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وإن يقبض على كل متهم يرى أن له إتصالا بهذه الجريمة .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٢٤)

١٠٨٨ - إسراع المتهمة بالهرب ومحاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الإتجار بالمخدر يبرر متابعتها بإعتبار المتابعة فى هذه الصورة من حالات الإستيقاف - تخلى المتهمة عن المنديل وظهور الأوراق التى تحوى المخدر يبرر حالة التلبس بإحرازه المبرر للقبض عليها .

إذا أثبت القرار فى مبنائه أن الضابط ومعه رجلين من البوليس الملكى كانوا يعمرون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالإتجار فى المخدرات فابصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك منديلا فى يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية وإختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة أن هو إلا صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض - فإذا تخلت المتهمة طواعية وإختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانبها من المخدر وألقت على الأرض فأنفطرت عقده وظهرت الأوراق التى تحوى المخدر ، فإن هذا التخلى لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من المتهمة الاتصال من تبعة إحراز المخدر بمقالة بطلان الإستيقاف ، وعثر رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لإلقائها المنديل وما يحويه على الأرض قبل أن يمسه بها أحد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حياتها بل إسقاطا لملكيتها فيها ، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمة تكون فى حالة

تليس بإحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب إليه - من إعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الإعتماد عليه ولا على شهادة من إجريمه - قد أخطأ في تطبيق القانون وتؤوله على الواقعة كما صار إثباتها فيه ويتعين إلغاؤه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة . ( طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ من ١٣٤ )

#### ١٠٨٩ - حالات القبض والتفتيش بغير إذن - تليس .

متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تليس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعا لذلك عملا بالمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألقاها المطعون ضده ، فإن الأمر المطعون فيه إذ خلاص إلى بطلان القبض والتفتيش - دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما إتخذ ضده من إجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

( طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٣١١ )

#### ١٠٩٠ - قبض - أحوال التليس بالجنح .

إن المادة ٢٤ من قانون الإجراءات قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التليس بالجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإذا كان ذلك ، وكانت جريمة الإمتناع بغير مبرر عن دفع أجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٥٠٠ )

## الفرع الثانى - وجود قرائن قوية

١٠٩١ - مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه .

مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما إشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ فى الحالات المبينة فى المادة ١٥ أن يقبض على المتهم ويفتشفه .

( طعن رقم ٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧ )

١٠٩٢ - ظهور الحيرة والإرتباك على المتهم ووضع يده فى جيبه - عدم إعتبارها دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه -  
المادة - ٢٤ . ١ . ج .

لا تعرف القوانين الجنائية الإشتباه لغير نوى الشبهة والمتشربين ، وإيس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرتباك أو وضع يده فى جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظاهر التى شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٦٥ )

١٠٩٣ - صورة واقعة يسوغ فيها للضابط القبض على المتهم إستعمالا للحق الذى خوله له القانون فى المادة ٢٤ . ١ . ج .

مضى كان المتهم قد بدأ منه ما أثار شبهة الضابط فى أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه إستعمالا للحق الذى خوله الشارع لرجال الضبط القضائى فى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجرى فى الطريق حتى لا يقع فى قبضة الضابط الذى كان يتابعه - بعد

أن يشتبه في أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل بإختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه . ( طعن رقم ١٨١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٤٨ )

١٠٩٤ - مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئا ويدعى جريا بعد أن خلع حذاه ليسهل عليه الجرى فور رؤيته سيارة البوليس تهدىء من سرعتها يوفر الدلائل الكافية للقبض عليه .  
إذا إستظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا وما أن رأى سيارة البوليس تهدىء من سرعتها حتى قفل راجعا يعدو ، وأنه خلع حذاه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون . ( طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١١٢٢ )

١٠٩٥ - للمأمور الضبط القضائى حق القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى جنائية سواء كانت متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس .  
تنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالات عددها الشارح حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز للمأمور الضبط القضائى سواء كانت الجناية متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على إتهامه .  
( طعن رقم ١٧٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١١٢ )

١٠٩٦ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل وإرتباك عند رؤية رجال القوة وجريه عند مفاداته لا يكفى لتوافر الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتقتضيه .  
مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل

وإرتكابه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن - أن جاز معه الضابط إستيقافه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على إتهامه فى جناية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم إذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ( ملعن رقم ١٧٦٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١١٢ )

**١٠٩٧ - تقرير الدلائل ومبلغ كفايتها للقبض على المتهم - أمر متروك لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .**

لا تجيز المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية للمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه فى حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائى ، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

( ملعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩٣٠ )

**١٠٩٨ - المراد بحضور المتهم فى عرف المادة ٢٤ . ١ . ج هو الحضور الحكيم لا الحضور العلوى - مثال .**

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول فى إقراره قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب - فى إنتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثانى فعلا فى هذا المكان ، فيكون بذلك فى حكم المتهم الحاضر - الذى تجيز المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم ، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذى توفرت الدلائل على



إتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع للمأمور الضبط في المادة ٢٤ المذكورة . ( طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩٢٠ )

١٠٩٩ - صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش - تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع الشخص المائلون بتفتيشه - مشاهدته بباب منزل هذا الأخير ومحاولة الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المائلون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه - المادتان ٢٤ ، ٤٦ أ . ج . لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المائلون بتفتيشه ، ولا خطؤه في وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة .

إذا كان الثابت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المائلون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٢٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المائلون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عندما شاهده أفراد القوة . ( طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٨٣ )

١١٠٠ - وجود دلائل كافية على إتهام شخص في جنائية - أجازتها للمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض عليه إذا كان حاضرا وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق .

للمأمور الضبط القضائي - وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في

حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنايات وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها .

( طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٣٦ )

١١.١ - للمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة ٢٤ . ١ . ج ومنها الجنايات - حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . -

للمأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في هذه المادة ومنها الجنايات . وأن يفتشه في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ للمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطلعون فيه يقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس بون أن يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافرها ويقول كلمته فيها ، إذ لو توافرت يكون للمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطلعون فيه قد ران عليه القصور الذي حجب عن فحص موضوع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

( طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ س ٤١ ص ٥٩٩ )

### الفرع الثالث - التفتيش

١١.٢ - الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود

### القدر اللازم لإجراء التفتيش .

إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصوداً على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه فإن دخوله يكون صحيحاً فإذا ما شاهد الطاعن يلقي مخدراً ، كان له تبعاً لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه . (طن رقم ١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٥)

١١.٢ - صدور إذن بتفتيش متهم - جواز القبض عليه ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجراءين من تلازم - لا وجه للقول ببطلان أمر القبض لعدم إستيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من ق . ١٠ ج .

صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجراءين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم إستيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٥٩٠ )

(والطن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢ )

١١.٤ - إقرار المتهم بأنه يحرز مخدراً - يجيز القبض عليه وتفتيشه .

إذا كان المتهم قد أقر على أثر إستيفائه بأنه يحرز مخدراً ، جاز لرجل السلطة العامة عملاً بحكم المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أقتياده إلى أقرب مأمر من مأمرى الضبط القضائي للحصول منه على الإيضاحات اللازمة في شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الإقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له بأقوال رجلى السلطة العامة من أنه إترف لهما بإحرازه

مخدرا قد باهر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد فى جيب جلبابه الخارجى وهو ما ينبىء - فى خصوص الدعوى المطروحة - بقيام دلائل كافية على إتهامه بجرمة إحراز مخدر ، فإن لمأمور الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٢٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٣٧٢ )

#### ١١.٥ - كلما كان القبض على المتهم صحيحاً - جاز تفتيشه .

نص قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه إعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً ، كان التفتيش الذى يرى من خول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً أياً كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص .

( طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٩٦ )

#### ١١.٦ - إلتفات الحكم عن الدليل المستمد من التفتيش اثر

قبض صحيح .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم قد وقع منه - وهو فى حالة سكر بين - تعد شديد على رجل الشرطة ، فإن ذلك مما يجيز قانونا القبض على المتهم - ولو فى غير حالة التلبس بالجريمة - ومن ثم إذا إلتفت الحكم فى قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش فإنه يكون خاطئاً متعیناً نقضه .

( طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٩٦ )

#### ١١.٧ - القبض الذى يجيز التفتيش .

من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون .

( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ س ٣٦ من ٥٠٠ )

#### ١١.٨ - تفتيش الشخص المقبوض عليه - لزومه .

إن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن المركز تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق ، أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه . إلتماسا للفرار . أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه . ( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٥٠٠ )

#### ١١.٩ - القبض - تفتيش المقبوض عليه .

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز للمأمور الضبط القضائى أن يفتشه إعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول إجرائه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص .

( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٥٠٠ )

#### الفرع الرابع - حالات أخرى

#### ١١١٠ - متى يكون القبض مباحا قانونا لأفراد الناس .

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على المجنى عليهما بدعى أنهما إرتكبا جرائم تعويئية لم يكن قصدهم من ذلك إلا إبتزاز المال منهما ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم أن إرتكاب المجنى عليهما الجرائم التعويئية يبيع لهم القبض عليهما . ذلك لأنه بفرض وقوع تلك الجرائم منهما فإن القبض المباح قانونا هو الذى يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من إرتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ )

#### ١١١١ - إعتراف المتهم لرجلى البوليس السرى بإحرازه مخدرا

٣٤/م

- إستصحابهما له إلى أقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية - صحيح .

مضى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم إعترف لرجلى البوليس الملكى بإحرازه المخدر وإخفائه فى مكان خاص من جسمه ، فأستصاحبه بإعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بقتلها تعرضاً لحريته بغير حق .  
( طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٠٠ )

### الفصل الثالث - ما لا يعتبر قبضاً ( الإستيقاف )

#### ١١١٢ - الإستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض .

إن مجرد إستيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً ، وقرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الداورية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفقون ، ذلك يسوغ إدانتهم فى إحراز هذه المادة ، إذ أن عثور رجال الداورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن ألغاه المتهمون وهم يحاولون الفرار .

( طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٥٠ )

١١١٣ - قيام الضابط بإستيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأنون بتفتيشه وتخلي المتهم بإرأسته من المخدر - إعتبار الحكم أن هذا الإستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش وإعتناء المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش - لا خطأ

مضى كانت المحكمة قد إعتبرت بأدلة سائفة وفى حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من إستيقاف سيارة المتهم للبحث عن

الماتون بتفتيشه هو صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض وإن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته ، فإن إعتداد المحكمة على الدلائل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا . ( طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٧٨ )

**١١١٤ - إستيقاف المتهم وإمساك بذراعيه وإقتياده على هذه الحال إلى مركز البوليس - هو قبض بمعناه القانونى .**

مضى كان المخبران قد إستوقفا المتهم وهو سائر فى الطريق وأمسكا بذراعيه وإقتاده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانونى المستفاد من الفعل الذى يقارنه رجل السلطة فى حق الأفراد والذى لم تجزه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائى والشروط المنصوص عليها فيها . ( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧٦٥ )

**١١١٥ - إقتياد رجل البوليس المتهم إلى قسم البوليس للتحرى عنه بعد الإشتباه فيه - قيام الضابط بتفتيشه بعد إعتزاله بأن ما معه ليس مملوكا له - هو تفتيش صحيح .**

مضى كان رجل البوليس بإعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لطروف الحادث وملابساته أنه من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس ، وأعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٤ )

**١١١٦ - إقتياد سيارة بها المتهم إلى نقطة البوليس بعد هرب**

راكبين منها يحملان سلاحا ناريا يعتبر إستيقافا إقتضاه سير السيارة من غير نور - صورة من صور الإستيقاف إقتضت ملابس جديّة فلا يعد قبضا .

إن ما قام به رجال الهجاة من إقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الإستيقاف إقتضت يادىء الأمر ملابس جديّة هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

( طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٧ )

١١١٧ - إستيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل لإنحرافهم عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤيتهم أفراد الدائرية وظهورهم أمامهم بمظهر الريية لا يعد قبضا .

مجرد إستيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل إنحرافوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الدائرية وظهروا أمامهم بمظهر الريية مما يستوجب الإيقاف للتحرى عن أمرهم ، لا يعد قبضا .

( طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٤ )

١١١٨ - تحقق القبض بإستيقاف المخبرين المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به وإقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس .

إن ما قارفه المخبران على الصورة التي أوردتها الحكم من إستيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به وإقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، عمل ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانونى والذي لم تجزه المادة " ٢٤ " من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وإذ كان رجلا البوليس الملكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية



لا تعرف الإشتباه لغير نوى الشبهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وإنما هو مجرد إستيقاف لا يكون صحيحا فى القانون ولا يؤدى إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا . ( طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ١ / ٢٠ من ١٠ ص ٦٠ )

١١١٩ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل وإرتباكه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مصاداته لا يكفى لتوافر الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتفتيشه . مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل وإرتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن - إن جاز معه للضابط إستيقافه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على إتهامه فى جنائية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم إذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ( طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ١ / ٢٧ من ١٠ ص ١١٢ )

١١٢٠ - الفرق بين القبض والإستيقاف - سلطة مأمور الضبطية فى إستيقاف السيارة عند سيرها بسرعة ينجم عنها خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

ضباط البوليس فى المراكز والبنادر والأقسام بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم فى اللوائح التى يؤدون فيها وظائفهم إختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنايات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أورثته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح بسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضباط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن إسيقافه السيارة لإتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا . ( طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ١ / ٦ من ١٠ ص ٣١٧ )

١١٢١ - حق رجل البوليس فى إستيقاف من تزىى بزى المخبر  
وحمل مستلزماته وإقتياده إلى البوليس .

إرتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تشبه النوع  
الذى يستعمله رجال البوليس وأظهاره جراب " الطبنجة " من جيب جلبابه هو  
عمل يتنافى مع طلائع الأمور ويدعو إلى الريبة والإشتباه ، فمن حق رجال  
البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه وإقتياده إلى مركز البوليس لإستيضاحه  
والتحرى عن أمره ولا يعد ذلك قبضا .

( طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٩ س ٩ من ٧٧٢ )

١١٢٢ - جواز إستيقاف الضابط فى سبيل البحث عن مجرم  
فار بتكليف من الجهة المختصة السيارات التى يشتبه فى أن يكون  
هذا المجرم موجودا بها للقبض عليه .

إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون  
عملا من صميم إختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل إشتهر عنه  
الإتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لهم فى سبيل  
تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشتبه فى أن يكون المعتقل موجودا  
بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة  
للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها ، فإن جريمة  
إحراز المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن  
يقبض على كل متهم يرى أن له إتصالا بهذه الجريمة .

( طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٢٤ )

١١٢٣ - إسراع المتهمة بالهرب ومحاولتها التوارى عن انتظار  
رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة إشتهر عنها الإتجار بالمخدرات  
يبرر متابعتها بإعتبار المتابعة فى هذه الصورة من حالات  
الإستيقاف - تخلى المتهمة عن المنديل وظهور الأوراق التى تحوى

### المخدر يوفّر التلبس بإحرازه المبرر للقبض عليها .

إذا أثبت القرار فى منوباته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكى كانوا يعمرون بدائرة القسم فى منطقة إشتهرت بالإتجار فى المخدرات فأبصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك متنبلا فى يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية وإختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة أن هو إلا صورة الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض - فإذا تخلت المتهمة طواعية وإختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانبا من المخدر وألقته على الأرض فأنقرط عقده وظهرت الأوراق التى تحتوى المخبر ، فإن هذا التخلّى لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من المتهمة التوصل من تبعة إحراز المخبر بمقولة بطلان الإستيقاف ، وعثر رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هى نتيجة لإلقائها المنديل وما يحويه على الأرض قبل أن يمسه بها أحد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل إسقاطا للملكيتها فيها ، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخبر فإن المتهمة تكون فى حالة تلبس بإحراز يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب إليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الإعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار إثباتها فيه ويتعين إلغاء وإعادة القضية إلى غرفة الإتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة . (لمن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ من ١٢٤ )

١١٢٤ - إستيقاف شخص لوضعه نفسه فى موقف مريب إقتضى إقتياده إلى الشرطة مما يصح به تفتيش حقبة كان يحملها بواسطة مأمور الضبط القضائى إذا وجد فيما أبلغ به الدلائل

### الكافية على إتهام بإحراز مخدر .

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيقة التى كان يحملها ولما سئل عنها أنكر صلتها بها الأمر الذى أثار شبهة رجال الشرطة فإستوقفوه وإقتنوه إلى الضابط القضائى وقصوا عليه ما حدث ، وإذا وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على إتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر أجرى تفتيش الحقيقة ووجد بها حشيشا وأفيونا ، فإن الحكم لا يكون مخطئا فى تطبيق القانون ، وتكون الإجراءات التى تمت صحيحة ويكون الإستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن إستيقاف المتهم وإقتياده إلى مأمور الضبط القضائى إنما حصل فى سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذى وضع المتهم نفسه فيه .  
( طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٢٩٩ )

### ١١٢٥ - إستيقاف متهم لمجرد سيره فى طريق سبق أن ضبطت

فيه حقيقة تحوى ذخيرة ممنوعة . قبض ليس له ما يبرره .

الإستيقاف إجراء لا يمكن إتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم وزميلاه لم يقوموا بما ينشئ شبهة رجل السلطة الذى إرتاب لمجرد سبق ضبط حقيقة تحتوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه بإستيقاف المتهمين والإمساك بأحدهم وإقتياده وهو ممسك به إلى مكان قضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون ، ويكون ما ذهب إليه الحكم من بطلانه وما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلّى قد حصل بعد ذلك القبض الباطل .  
( طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٥٠٥ )

### ١١٢٦ - إستيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار

من وجه العدالة - جوازه - عدم إعتباره تفتيشا .

فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل من نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له إستيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشاً . ( طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧١٥ )

١١٢٧ - الأمر بعدم التحرك - ماهيته . لا يعد قبضاً ولا إستيقافاً .

الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونسابل الذي كان يرافقه ، إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ، والتي كانت - في واقعة الدعوى - تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشتبهين .

( طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٧٠ )

١١٢٨ - الإستيقاف - متى يكون صحيحاً .

يجب لصحة الإستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره .

( طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٣٢٩ )

١١٢٩ - إستيقاف غير صحيح - إذا كان المتهم قد إرتبك -

عندما رأى الضابط - ومد يده إلى صديريه ، وحاول مغادرة المقهى ثم عدل عن ذلك - هذا لا يتنافى مع طبيعة الأمور - القبض على المتهم وتفتيشه - في هذه الحالة إجراء باطل - إنتهاء غرفة الإتهام إلى التقرير بالا وجه - قرار صحيح في القانون .

متى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد إرتبك - عندما رأى الضابط - ومد يده إلى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعى إلى الإشتباه في أمره وإستيقافه ، لأن ما أتاه لا

يتنافى مع طبيعة الأمر . ومن ثم فإن إستيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذى لا يستند إلى إساس . فإذا كانت غرفة الإتهام قد إنتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات ، فإن قرارها بالإلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا فى القانون .  
( طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٢٢٩ )

١١٢٠ - مجرد إيقاف سيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى الطريق العام ، لا ينطوى على تعرض لحرية ركايبها ولا يعد قبضا فى صحيح القانون .

مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة القوانين واللوائح فى شأنها وإتخاذ إجراءات التحرر للبحث عن مرتكبى الجرائم فى دائرة إختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما إنتهى إليه للأسباب السائغة التى أوردها - من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد ، الإعتماد على الدليل المستمد من هذا الإجراء .

( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٢ )

١١٢١ - حق رجل السلطة العامة فى إجراء الإستيقاف - مشروط بوجوب ما يسوغه .

مضى كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، فإن ملاحقة المتهم أثر فزاره لإستكناه أمره يعد إستيقافا .

( طعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٨ )

١١٢٢ - الإستيقاف - ما يبرره .

الإستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ م ١٩ م ٣٧١ )

#### ١١٢٣ - حق رجل السلطة العامة فى الإستيقاف - نطاقه .

إن الإستيقاف أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختيارا موضع الريب والظن . وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ م ١٠ م ١٠٧٨ )

#### ١١٢٤ - إستيقاف - ماهيته - تلبس - قبض وتفتيش .

الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لإستكناه أمره يعد إستيقافا لا قبضا ، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى إنفرط وتظهر ما به من مخدر قد تم طواعية وإختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التى تتبع القبض والتفتيش وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ( طعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٠ م ٢١ م ٤٣ )

#### ١١٢٥ - الإستيقاف - معناه ومراحله .

الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف .

( طعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ م ٢١ م ٧٤ )

### ١١٣٦ - ملاحقة المتهم - يعد إستيقافا - .

ملاحقة المتهم على أثر قراره لإستكتناه أمره يعد إستيقافا .

( ملعن رقم ١٧.٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٤ )

### ١١٣٧ - مبررات الإستيقاف - صورة لإستيقاف قانونى صحيح

يتحقق الإستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة إستيقافه للكشف عن حقيقة أمره . فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد " الموتوسيكل " بالوقوف وعدم إمتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد إستيقافا قانونيا له ما يبرره .

( ملعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٣١ )

### ١١٣٨ - تعريف الإستيقاف - مسوغاته - حق رجل السلطة

العامة فى الإستيقاف - سنده - المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تسليتم تدخل المستوقف للتحرى للكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ما نكره الحكم المطعون فيه من أن مشاهدة رجل الشرطة للمتهم يحمل مقطفا ويقف أسفل الكوبرى فى مكان مظلم يبيح للشرطى وهو المكلف بتفقد حاة الأمن أن يذهب إليه ويستوضحه أمره - صحيح فى القانون .

( ملعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨٨ )

### ١١٣٩ - تخلى المتهم عما فى حيازته وإنكاره ملكيته -



**إستيقاف رجل السلطة العامة له وإلتقاطه الشيء المتخلى عنه وتقديمه للمأمور الضبط القضائي الذي فتش ذلك الشيء فوجد به مخدر - صحة الإجراءات**

تخلى المتهم عما فى حيازته وإنكاره ملكيته له يخول لرجل السلطة العامة الذى يجد الشيء المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه للمأمور الضبط القضائي . فإذا ما تبين أن ذلك الشيء يحوى ما يعد إحراره أو حيازته جريمة فإن الإجراءات التى تمت تكون صحيحة ويكون الإستناد إلى الدلائل المستمد من هذه الإجراءات هو إستناد سليم لا غبار عليه . وإن كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قد تخلى عن المقطف الذى كان يحملها وإنكر صلته به فإن أخذ الشرطى المقطف وتسليمه لضابط المحطة الذى قام بتفتيشه وعثر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون .  
(لمن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٧٨)

**١١٤ - حق رجل السلطة فى الإستيقاف - ماهيته -**

**ميراثه ؟**

متى كان الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد حولت لرجال السلطة العامة فى الجرائم المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطى المجنى عليه وزميله قد شاهدا الملعون ضده سائرا بالطريق فى ساعة متأخرة من الليل ، فإسترابا فى أمره وطلبا إليه تقديم بطاقته الشخصية لإستكناه أمره ، فإن هذا يعد إستيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت ميراث الإستيقاف وعجز الملعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر فى حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا إقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لإستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا

بملايسه لإقتياده إلى نقطة الشرطة فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانونى ، بل مجرد تعرض مادى فحسب .

( طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٥٦٨ )

**١١٤١ - الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع الريب والظن .**

من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٣ )

**١١٤٢ - قيام المبرر للإستيقاف هو من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه .**

من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختيارا فى موضع الريب والظن وكان الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته - أعمالا لحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - والفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه . ومتى توافرت مبررات الإستيقاف ، حق لرجل السلطة إقتياد المستوقف إلى مأمر الضبط القضائى لإستيفاضه والتحرى عن حقيقة أمره .

( طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٠ من ١٥٩ )

## الفصل الرابع - القبض الباطل

١١٤٣ - عدم جواز دفع المتهم ببطلان القبض متى كان الدليل على ثبوت الواقعة ضده ليس مصدره القبض .  
متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول الفرار قبل القبض عليه فانضوى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سليماً ويكون الطعن ببطلان القبض على غير أساس .  
( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٢ )

١١٤٤ - مرسوم مأمورى الضبط ليسوا منهم - بطلان ما يجريه هؤلاء المرؤسون من قبض وتفتيش - مثال .  
بين القانون مأمورى الضبط القضائى بالمادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرسومهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأمورى الضبط القضائى ولا يضافى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم وإتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإن كان إحضارهم إلى مركز البوليس لا يخلو للجأوش النويتجى القبض عليه ولا تفتيشه .  
( طعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩ )

١١٤٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق -  
إستقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .  
التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش

تبعاً لبطلان القبض ، والمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش . ( طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٢٣٨ )

١١٤٦ - رجل البوليس من غير رجال الضبط القضائي - ليس له القبض على المتهم وإقتياده إلى مركز البوليس في غير حالة التلبس بالجريمة - مثال .

متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله أن المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة إحراز مواد مخدرة كان يعرف أن له نشاطاً في الإتجار بالمواد المخدرة وأنه عندما تقدم منه أولاً برأسه المتهمة الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه " أنت وبيتتي في داهية " ثم قالت للمخبر أنها تحصل حشيشاً أعطاه لها المتهم - فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم وإقتياده إلى مركز البوليس إذ أنه لم يشم أو يرى معه مخدراً ظاهراً قبل أن يتعرض له بالقبض .

( طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٢٣٨ )

١١٤٧ - تعويل المحكمة في إدانة المتهم على إقراره أثر القبض الباطل الذي وقع عليه - عدم تحديثها عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن إجراءات القبض - قصور .

متى كانت المحكمة قد عولت أيضاً فيما عولت لإدانة المتهم على الإقرار المنسوب إليه أثر القبض الباطل الذي وقع عليه نون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الإجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى إستقلاله عنها فإن الحكم يكون معيباً .

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٨ من ٧٦٥ )

١١٤٨ - القبض الباطل - أثره - وجوب إمتداده إلى الأعمال التالية المترتبة عليه - مثال في توافر الصلة السببية

بين القبض الباطل وبين الإقرار والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجريمة .

مضى كانت الواقعة كما إستخلصتها المحكمة وفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل فى أن هذا الأخير إرتاب فى أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير فى معمرها ويحتك بالركاب فأعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جنبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه فى المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول فى إقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائى أخذ يستعطفه ولما ينس منه رجاء فى أن يأخذ ما معه ويخلى سبيله فلما إستوفضه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه مخدر فأقتاده لمكتب الضابط القضائى الذى أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التى سلورت رجل البوليس وجطلته يرتاب فى أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله فى غير الأحوال التى يجيزها القانون وكذلك الإقرار المنسوب للمتهم إذ هو فى واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الإستناد فى إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذى قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة فى القانون أن كل ما بنى على الباطل فهو باطل .

( ملعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٣٩ )

١١٤٩ - لا يضير العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاقتتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

لا يضير العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاقتتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

( ملعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٣٩ )

١١٥ - واقعة مشاهدة رجل الضبطية القضائية للمتهم يضع مادة في قمه لم يتيبها وظنها مخدرا لا توفر حالة التلبس ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالإتجار فى المخدرات - بطلان القبض الواقع عليه .

إذا كان مؤدى الواقعة التى إنتهى إليها الحكم " أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة فى قمه لم يتيبها فظنها مخدرا ، ففجرى القبض عليه وفتشه " فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالإتجار فى المخدرات . ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٨ م ٩ من ١١٠٩ )

١١٥١ - متى لا يعيب الحكم القاضى ببطلان التفتيش إغفاله بحث ما تناوله الإذن من القبض على المتهم المائلون بتفتيشه ومنزله ؟ إذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول منزل المتهم والقبض عليه . القبض على المتهم لا يكون إلا فى حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش - فإذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يعيب الحكم إغفاله تناول ما تضمنه أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه هو ومنزله .

( طعن رقم ١٢٩١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٠ م ١١ من ٧٩ )

١١٥٢ - بطلان القبض - لا يستفيد منه إلا من وقع عليه - لا شأن لغيره فى طلب البطلان .

لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا ، ولا شأن لغيره فى طلب بطلان هذا الإجراء .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠ م ١١ من ٦٨٣ )

١١٥٢ - الدفع ببطلان القبض - متى يكون موضوعيا - الرد الضمنى عليه .

إذا كان الثابت أن الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح ببطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير إشراف الضابط الماتون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذى رواه الضابط فى شأن حصول القبض فى حضوره وتوايه التفتيش بنفسه - وهو ما أطمأنت إليه المحكمة وأخذت به - ثم عرض للتصوير الذى رواه المتهم - والذى إلتفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث إلى صورته الحقيقية حسبما يرتسم فى وجدانها - فإن هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أخذت بها المحكمة والتى مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش . ( طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ٦١ س ١٢ ص ٣٦٠ )

١١٥٤ - بطلان القبض والتفتيش - أثره - جواز إعتداد المحكمة بأقوال المتهم رغم ذلك .

للمحكمة - فى حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقدر مبلغ إتصال أقوال المتهم بالإجراء الباطل ومدى تأثرها به ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها . ( طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٩٥٨ )

١١٥٥ - قبض - بطلان - دفع .

لا صفة فى الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا . ( طعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٢١٩ )

١١٥٦ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - وجوب إيدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه - مثال لعبارات مرسلة لا تلغى الدفع به .

يجب إبداء الدفع ببطان القبض والتفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فإذا كان المدافع عن الطاعن قد أبدى فى مرافعته أن القضية مختلفة من أساسها وأنه يراد تصويرها على أنها حالة تليس وأن التصوير المقول به مشوب بآث غير واقعى ، فإن هذه العبارات المرسلة لا تقيد الدفع ببطان القبض والتفتيش .

( ملعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٠ )

**١١٥٧ - بطلان القبض - أثره عدم التعويل فى الإدانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه - تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل - يفصل فيه قاضى الموضوع بغير معقب - مثال فى مواد مخدرة .**

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه ، أو مستمداً منه - وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الإتهام أياً ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام التذليل عليها سائفاً ومقبولاً . ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل إنكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الإعتماد به فى إدانته ، ومن ثم فلا يجوز الإستناد إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذى أرسله وكيل النيابة إلى التظليل لأن هذا الإجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلاً ولم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل . ( ملعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٠٦ )

**١١٥٨ - إجراءات - تحقيق - تفتيش - دفع - دفع بالبطان**  
لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور - والتى يسرى حكمها بالنسبة



لما تباشره النيابة العامة من تحقيق - تجيز لسلطة التحقيق في جميع المواد أن تصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره ، وأوجب المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم وإلقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء من أصدره والختم الرسمي ، وكان مفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحري عن الجاني - غير المعروف - وضبطه لا يعد في صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وما أورده تبريرا لإطراحه دفع الطاعن ببيان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يؤدي إلى مآربه عليه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن تقدير أدلة الدعوى ومنها إقرار الطاعن ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة .

( طعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ١٩٣ )

١١٥٩ - الدفع ببيان القبض والتفتيش - لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

مضى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببيان القبض عليه وتفتيشه على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش لإجرائه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونهت منها المحكمة عقيدتها والتي إعطمت منها

إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش .

( طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٩ س ٣٠ من ٤٩٠ )

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

١١٦٠ - حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة

على عينة من اللبن لتحليله - لا يعتبر قبضاً .

حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضاً أو تفتيشاً . ( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ١ / ١٢ س ١٠ من ٣٥ )

١١٦١ - أحوال أباحة دخول المنازل : عدم ورودها على سبيل

الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية - تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه - دخوله ضمن هذه الأحوال - أساسه قيام حالة الضرورة .

من المقرر أن دخول المنازل ، وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الغرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . ( طعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤ / ٢ / ٢ س ١٥ من ١٠٥ )

١١٦٢ - القبض على المتهم أثناء محاكمته وقبل الفصل في

الدعوى المقامة عليه .

من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كوّنت في الدعوى رأياً نهائياً ضده إذ

هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

( ملعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٣٢ )

١١٦٣ - الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم - المادة ٢٤ إجراءات - حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمة التعدي المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / عقوبات .

أجازت المادة ٢٤ من قانون الإجراءات لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بعامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وفي جنح معينة وردت في القانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد وأو في غير أحوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على إتهامه بالجريمة ، والعبارة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإذا كان ذلك وكانت جريمة التعدي التي قارفها المتهم تدرج تحت نص المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / ١ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنيهًا ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم .

( ملعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٦ )

١١٦٤ - القبض على الشخص - ماهيته .

القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر قضاء فترة زمنية معينة .

( ملعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٥٣ )

## قبض بدون وجه حق

١١٦٥ - القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر -  
معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ ع .

إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة ٢٨٢ فتتضمن في الفقرة الأولى على إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيًا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو أتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صلوره من طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن كما تنص في الفقرة الثانية على أنه يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طالا أو قصرا ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التمرك - سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا - معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجناة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجناية في الأحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتيها . والقول بغير ذلك يتجافى مع المطلق . فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .  
( ملن رقم ١٠٠٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ٥ / ٨ )

١١٦٦ - العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل هي بما يصدر من الجاني نفسه لا بما يعتقد المجنى عليه ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد .

العبرة فى تولد ركن التهديد بالقتل فى جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع فى نفس المجنى عليه من إعتقاده أن الجانى قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الإعتقاد والخوف من القتل ، وإنما العبرة فى ذلك هى بأن يصدر عن الجانى نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . فإذا أعتبر الحكم هذا الركن قائما على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شاهرين إياها وبعضهم كان يستحث المجنى عليهما فى السير برفعهما بالبندقية ، فإنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً ، إلا أن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجريمتى السرقة بالإكراه والقبض والحبس ، واعتبرتهما مرتبطتين إحداها بالآخرى إرتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة تنخل فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة . كذلك لا نقض إذا ألزمت المحكمة المتهمين بالتعويضات المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة التى لا يجادل المتهمون فى صحتها إلا من حيث وصفها القانون .

( طعن رقم ٤٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٩ )

#### ١١٦٧ - التهديد بالقتل المنصوص عليه فى م ٢٨٢ ع يجب أن

يقع بقول أو فعل موجه للمجنى عليه شخصياً .

إنه لما كان القانون يقتضى لإعتبار القبض مقترناً بالتهديد بالقتل معدوداً جنائية بالمادة ٢٨٢ من قانون العقوبات - أن يكون تهديداً بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمقبوض عليه شخصياً ، فإنه لا يكفى لإدانة المتهم فى هذه الجريمة أن تقول المحكمة فى حكمها أن المتهمين قبضوا على المجنى عليه وإقتادوه قسراً وحملوه عنوة وإقتداراً إلى زراعة نرة مجاورة وأخنوه ولانوا بالفرار ، وكان مع بعضهم أسلحة ومع بعض سكين وعصى وأنهم هددوا بهذه الأسلحة بقتل المجنى عليه ، الأمر المستفاد من إستعمال أحدهم السلاح الذى كان يحمله إذ هدد به الشاهد فلاناً عند إعتراضه على خطف المجنى عليه وإستفائه وأطلق هذا المتهم بالفعل عياراً نارياً على الشاهد المذكور أصابه فى كتفه .

( طعن رقم ٨٠١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٤٩ )

١١٦٨ - جواز توافر جريمة الشروع فى جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل .

من الجرائم ما لا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا تامة ، وليس من هذا القليل جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل ، إذ هى تتكون من عدة أعمال تنتهى بإتمامها ، فإذا ما وقع عمل من الأعمال التى تعتبر بدءاً فى تنفيذها ثم أوقف تمامها أو خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع فى هذه الجنائية . ( طعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ٢٠ )

١١٦٩ - تحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ٢٨٢ / ٢ ع سواء كان التهديد بالقتل حصل وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز .  
الطرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ / ٢ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ولا يشترط أن يكون تالياً له . ( طعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ١ / ١٦ )

١١٧٠ - فرار المجنى عليه بعد إتمام جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية من تلقاء نفسه أو بموافقة الجانى وإرشاده لا تؤثر له على مسئولية المتهم الجنائية .  
متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التى دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر فى مسئوليتيهما الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وإرشادهم .

( طعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٥ / ١٤ من ٧ ص ٧٢٢ )

١١٧١ - إستناد الحكم فى إدانة المتهم بالإشتراك فى جنائية القبض على المجنى عليه وتمذيبه ، إلى وساطته فى إعادة المجنى عليه وقبض القيد - دون أن يبين الرابطة التى تصل المتهم بفاعلى

### الجريمة أو يدلل على قصد الإشتراك لديه - قصور .

متى كان قوام الأدلة التي أوردها الحكم في حق المتهم بالإشتراك بالإتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدلل على قصد الإشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .  
(ملعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٣٩)

### ١١٧٢ - إقرار المتهم لرجلي البوليس بإحرازه مخدراً - إستصحابهما له إلى أقرب مأمور من مأوى الضبطية القضائية صحيح .

متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم إقرار لرجلي البوليس الملكي بإحرازه المخدر وإخفائه في مكان خاص من جسمه ، فإستصحابه بإعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق .  
(ملعن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ م ٩ ص ٣٠٠)

### ١١٧٣ - عدم إشتراط القانون في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامه - تقدير الجسامه أمر موضوعي . لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامه ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى . (ملعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٨٦)

### ١١٧٤ - مثال للأصابات التي يتحقق بها التعذيب البدني المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات . الإصابات العديدة التي إستعملت في إحداثها آلة صلبة راضة - كالعصا

الغليظة ، أو عقب \* كعب \* البنديقية يتحقق بها التعذيب البدنى بالمعنى المقصود  
فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦٨٨ )

١١٧٥ - تحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢  
عقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض - لا يشترط أن يكون تاليا  
له .

يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات  
متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تاليا له .

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦٨٨ )

١١٧٦ - ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا  
من الأعمال المكونة لها مما تدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة  
٢٩ عقوبات يجعله فاعلا أصليا فى الجريمة التى دينوا بها - مثال  
- فى جريمة قبض بطرفها المشدد .

ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة  
لها مما تدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون العقوبات ، يجعله  
فاعلا أصليا فى الجريمة التى دينوا بها ، فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه  
بينما كان المجنى عليه عائدا فى الطريق إلى بلدته يتقدمه أخوه ( الشاهد  
الثانى) إذ خرج عليهم المتهمون من زراعة النرة الواقعة على جانب الطريق  
وأمسك المتهمان الثانى والثالث باخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها إعتدى  
عليه المتهم الثالث بالضرب بعقب البنديقية على رأسه وذراعه فأصابه ، بينما  
أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهدسوه بينادقهم وعذبوه  
بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه وإقتادوه قسرا عنه إلى مكان مجهول ، وكان  
المتهمان الثانى والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثانى حتى إختفى الجناة  
ومعهم المجنى عليه ، فإن الحكم إذ دان المتهمين كفاعلين أصليين فى جريمة



القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا في القانون .

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٦٨٨ )

١١٧٧ - الإعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس - عدم

إشتراط وقوعه من موظف .

جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحسبهم فقد وردت هذه المادة ضمن الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحسبهم بدون وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس ، وفي هذه المفارقة بين العناوين التي إندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصري من أنه عد الإعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع إطلافا من موظف أو غير موظف .

( طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ م ١٥ من ٨٠٥ )

١١٧٨ - إفلات مجرم من العقاب - لا يضير العدالة بقدر ما

يضيئها الإفتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيئها

الإفتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

( طعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٢ م ٢٤ من ٥٠٦ )

## قتل حيوان بدون مقتض أو الإضرار به

### ١١٧٩ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير المقتضى ورقابة

#### محكمة النقض .

إن عدم المقتضى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون منتجة لها وإذا كان قاضى الموضوع - عندما يدعى أمامه بموجب المقتضى ويطلب إليه الفصل فيه - مختصاً وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه فى إثباتها أو نفيها فإن إعتباره إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض ، إذ يشترط فى الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً منكوراً بجانب الضرر الذى حصل إقتاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذى إستوجب القتل قد كان خطراً حائقاً وقت القتل وما كان يمكن إقتاؤه بوسيلة أخرى . فإذا كان الثابت فى الحكم أنه " على أثر دخول المعزة فى زراعة البرتقال قد ضربها بالعصا فأماتها " فهذا القتل لم يكن له مقتضى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر فى الدعوى .

( طعن رقم ٢٤٠٢ سنة ٢ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٣٢ )

### ١١٨٠ - المقصود بالحيوانات المستأنسة المنزه عنها فى م ٣٥٧

#### ع .

الحيوانات المستأنسة المنزهة فى المادة ٣٥٧ عقوبات هى التى تكون فى حوزة الإنسان وتعيش فى كنفه ويتعهد بها بالتغذية والرعاية . فالقردة وهى قابلة لكل ذلك تدخل فى عداد هذه الحيوانات عندما تتوافر فيها هذه الصفة . وإن فالقرد إذا كان فى حوزة صاحب برعاه وبروضه على ما يبنى من الألعاب يكون قتله من غير مقتضى معاقباً عليه بهذه المادة .

( طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤١ )

**١١٨١ - معنى المقتضى المنصوص عنه فى المادة ٢٥٥ ع .**

إن معنى المقتضى المنصوص عنه فى المادة ٢٥٥ عقوبات هو الضرورة التى تلجئ الإنسان إلى الإضرار بالحيوان . ومن ثم فكلما كان فى الإمكان أن يتقى خطر الحيوان بآلية وسيلة غير إرتكاب جريمة عليه فإن المقتضى يكون منعيا . وإن فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أحدث ضررا بليغا بخروف لأنه وجده فى زراعته ولم تر المحكمة فى ذلك مقتضيا ترتفع به المسئولية الجنائية عن المتهم لأنه كان فى وسعه أن يرد الخروف عن زراعته من غير أن يوقع به اذى فإن المحكمة لا تكون مخطئة ولا يصح الطعن على حكمها من هذه الناحية .  
( ملن رقم ١٤٦٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٤١ )

**١١٨٢ - متى يعتبر فعل المتهم شروعا فى قتل ماشية بالسم .**

إن المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه " البدء فى تنفيذ فعل بقصد إرتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها " . وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب ، لتحقيق الشروع ، أن يبدأ الفاعل فى تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذى بدئ فى تنفيذه من شأنه أن يؤدى فورا ومن طريق مباشر إلى إرتكاب الجريمة ، وإن فإن إعداد المتهم للعادة السامة ، وذهابه بها إلى حظيرة المواشى التى قصد سميها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن إعتباره شروعا فى قتل تلك المواشى لأنه لا يؤدى فورا وبمباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يعدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التى لا يعاقب القانون عليها وأوضحت نية للمتهم فيها . ( ملن رقم ١٣٤٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٣ )

**١١٨٣ - عدم تصور الشروع فى جريمة الإضرار بالحيوان**

**ضررا كبيرا .**

إنه لما كانت جريمة الإضرار بالحيوان ضررا كبيرا لا يتصور الشروع فى إرتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهى وقوع هذا الضرر الكبير ، فإن الحكم إذا أعتبر الواقعة الثابتة به ، وهى ضرب المتهم حمارا بغأس

على ظهوره من الخلف شروعاً في تلك الجريمة يكون قد أخطأ في تأويل القانون  
وفي تطبيقه .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٠ )

#### ١١٨٤ - عدم تحدث الحكم عن عدم المقتضى في جريمة قتل

الحيوان أو الإضرار به - قصور .

إذا كان الحكم قد ذكر ما يشير إلى احتمال قيام عذر قانوني عند المتهم  
دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجبا  
نقضه . مثال ذلك قول المحكمة في حكمها " أن المتهم كان ينوي الإضرار  
بالحمار لولا إبتعاده عن حمارته " دون أن يبين الظروف التي إستتبط منها ذلك  
مما قد يفيد أن ضرب المتهم للحمار ربما كان له مقتضى ، والقانون يقضى  
لإمكان مساعلة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به ضرراً كبيراً من غير  
مقتضى .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٠ )

## قتل خطأ

### الفصل الأول - الخطأ

الفرع الأول - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ

الفرع الثاني - الخطأ المشترك

الفرع الثالث - تسبیب الأحكام

### الفصل الثاني - رابطة السببية

الفرع الأول - رابطة السببية في القتل الخطأ

الفرع الثاني - تسبیب الأحكام

### الفصل الثالث - العقوبة في جريمة القتل الخطأ

### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

## الفصل الأول

### الخطأ

الفرع الأول - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ

١١٨٥ - توفر الخطأ بإنحراف سائق عربة خلفية إلى اليسار  
رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه دون تبصر وإحتياط .

إذ جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم  
عربة أمامه فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع التبصر والإحتياط  
وتكبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر . فإذا لم  
يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو

أنه في الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح في الإنحراف إلى اليسار رغبة في أن يتقدم ما أمامه من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر للغير .

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٣٤)

#### ١١٨٦ - توفر الخطأ بترك الكمسارى الراكب على سلم السيارة

ما دام القانون صريحا في النهى عن ترك الناس يركبون على سلاسل السيارات . وما دام المتهم (وهو كمسارى) لا يتمسك في دفاعه بأن تسيير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب إنما يرجع إلى سبب قهري لم يكن في طاقته منعه بأية وسيلة من الوسائل ، فإنه لا ينفي الجريمة عنه أن يكون قوام دفاعه عدم إستجابة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في إنزال الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

(طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٤٢)

#### ١١٨٧ - توفر الخطأ بالإهمال في المحافظة على الصغار سواء

أكان المهمل هو والد الطفل أم لم يكن .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز الستين من العمر فأفمل المحافظة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن .

(طعن رقم ١٨٩١ لسنة ١١ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٤١)

#### ١١٨٨ - عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته تترتب عليه

مستولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه .

أن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٢٨ قد إعتبر عدم

مراعاة الواثق خطأ قائما بذاته تقترب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(طنن رقم ٧٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٤٤)

١١٨٩ - توفر الخطأ بإهمال صاحب البناء فى صيانتته مع إعلانه بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل راجعا إلى عيب فى السفل الغير مملوك له .

إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدى إلى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل فى صيانتته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسؤوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب فى السفل الغير مملوك له . فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل فى ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم إحتياطه وتلزمه تبعت .

(طنن رقم ٢٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٤٥)

١١٩ - عدم إتباع لائحة السكة الحديد فيما توجبته من أسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ .

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هى أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد فى قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لإشارة جندى المرور وقاد الثانى قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصافرة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثانى وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لتبرئته هو ما إستخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة وأنه بفرض إمكانه رؤية القطار قائما فهذا ما كان ليمنعه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير

عند التلاقي لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه وأنه وإن كان رأى جندي المرور يشير إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف كما قال عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه فإنه لا يعتبر مخالفا لإشارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئا لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبرائة بل هو تلزم عنه الإدانة لما يحمله فى طياته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الإنتباه والإهمال فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الإستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو مقام عدم إحتياط وتحرز وعدم إنتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه كما هو مقتضى القانون هذا الصدد أن يكون المتهم فى الظروف التى كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره فى الحادث . فرؤيته مثلا السكة الحديد - وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد ويثبتت هو من خلوها من القطارات . فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن فى حالة تحرك وأنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان أتيا نحوه يجرى على عجل فى الطريق المعد له فإن الخطأ ليس خطؤه لا يحق له ذلك وخصوصا إذا لوحظ أن القانون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادرة بها قرار وزير المواصلات فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية فى المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكة الحديدية أو المزلقات أن يثبت أولا من خلو الطريق الذى يعترضه وألا عد مرتكبا لمخالفة معاقبا عليها .

(لمن رقم ١١٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٤٧)

١١٩١ - توفر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإبقائه  
المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يقله .



أنه إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراسا على المجازات لمنع الخطر من قطاراتها عمن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالفعل حراسا لإقفالها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهودا للناس ، فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا إيزانا للكافة بالمرور . فإذا ما ترك الحارس عمله وأبقى المجاز - مفتوحا حيث كان ينبغي أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الواردة في المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني . ولا محل هنا للتحدي بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، ولا للتحدي بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المرافقات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجازها عند إقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

(طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٤٧)

#### ١١٩٢ - مخالفة العرف الذي يقضى بالالتزام سائق السيارة

السير على اليمين تتحقق به مخالفة لائحة السيارات .

لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين في اجتياز الميادين ويور حولها ، فإن العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائما . ومخالفة هذا العرف تتحقق به مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوقي السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ١٨ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٤٨)

١١٩٣ - تجاوز قائد السيارة السرعة التي تمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة خطأ على تجاوزه الحد الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه ، فلا محل للنعى عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة فى الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساпته عن تجاوزه .

(طن رقم ٤٤٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥١)

١١٩٤ - تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالإصابة على إسرعه فلا يؤثر فى قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد إنحرف إلى يساره أو إلى يمينه ، كما أنه فى حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان إنحراف المتهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى مفاداة الحادث وهل أخطأ بهذا الإنحراف أو لم يخطئ .

(طن رقم ١٧١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٥٢)

١١٩٥ - توفر الخطأ بإهمال مفتش الصحة فى إتباع التعليمات

الصادرة لأمثاله سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

أن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها ، وإنزمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال فى حق المتهم " مفتش صحة " بعدم إتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ، وأوقعه فى خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل إلحاقه

بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وتنفيذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك . (طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢ / ٦ / ٢٠)

#### ١١٩٦ - ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ - صورة الواقعة

يتحقق بها هذا الركن .

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاهدى الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لإتجاههما فلما أبصرا المتهم مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الإتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لإتجاهه هو خشياً أن يدهمهما فأنحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً لسرعتها فأنحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدام بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة فإذن الواقعة على هذه الصورة التى إستخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ٢٠ س ٧ من ٥٠٤)

#### ١١٩٧ - بيان الحكم أن خطأ المتهم هو قيادة السيارة بسرعة -

كفاية هذا الخطأ لإقامة الحكم - لا محل لما أثاره المتهم من إضافة الحكم أوجه خطأ أخرى لم ترد فى وصف التهمة .

متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التى أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد فى وصف التهمة .

(طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٥٦ / ١٠ / ٨ س ٧ من ٩٩٠)

**١١٩٨ - صورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الخطأ فى جريمة قتل خطأ .**

إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التى أوردها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذى لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته فى جريمة القتل الخطأ .

(ملعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٥٥)

**١١٩٩ - تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع - إخلال بحق الدفاع .**

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع ويدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(ملعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٧)

**١٢٠٠ - إنتهاء الحكم فى منطق سليم إلى أن المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يرتكب خطأ ما - وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده - كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية .**

مضى كان الحكم قد إنتهى فى منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن

مناطق المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعا لسبب أجنبي لا يد " للحارس " فيه .

(طعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ م ٨ ص ٢٦٧)

#### ١٢.١ - جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين

سواء كان أحد الخطأين مباشرا أو غير مباشر - مثال .  
أن الشارع إذ عبر في المادة ٣٨ من قانون العقوبات بعبارة " التسبب في القتل بغير قصد " قد أراد أن يمد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسئوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخطئا في تحضيرها ، فإنه يكون مسئولا عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذي إستعمل هذا الحلول .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٦١)

#### ١٢.٢ - إهمال المتهم صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول

عنه وحده رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في دبره الخطر عن السكان وتأجيله قبيل الحادث - توافر صور الخطأ المؤثم .

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئوليته عن حادث القتل والإصابة الخطأ بأدلة سائقة تقوم أساسا على إهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودبره الخطر عنهم وإقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فإن صور الخطأ المؤثم قانونا تكون متوافرة .

(طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٩٦)

١٢.٣ - قتل خطأ - التحدى بوجود أن يحتاط الجمهور لنفسه أو بنص لائحة السكك الحديدية - متى يجوز .

لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقانات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند إقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهما قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تقيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به - ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس فى مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل فى إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس فى القيام به كما دال عليه الحكم تدليلا سائفا ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

(ملعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠٠٣ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٣١)

١٢.٤ - صور الخطأ - الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات - لا يشترط تحققها جميعا - يكفى الإدانة - توفر صورة واحدة منها .

لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردتها هذه المادة بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فساده فى الإستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هى قيادة

السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

(طعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٤٥٣)

#### ١٢.٥ - الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم - الحكم بالإدانة .

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب إسالة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مرئودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(طعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٩٢)

#### ١٢.٦ - لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لإختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملابة للحدث . السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لإختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملابة للحدث .

(طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١٢)

#### ١٢.٧ - القتل الخطأ - شرط وقوعه - ركن الخطأ .

لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الفعل الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صوره التى أوردها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت فى حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للأئمة الميناء فحسب ولا من المجادلة فى ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ فى حقه إستنادا إلى الصور التى أوردها والتى منها عدم الإحتياط والتوقى وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٥ من ٢٠١)

## ١٢.٨ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ -

موضوعي .

تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحنة الموضوع وحدها . (طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٢٨)

## ١٢.٩ - أركان جريمة القتل الخطأ طبقا للمادة ٢٣٨ من قانون

العقوبات .

تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - إدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى قارقه وربطه السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التى نسبت إلى الطاعنين بما ينصم به أمرها ، ولم يحققها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضا بالإستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحث ، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة . (طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ من ٣٩٣)

## ١٢.١٠ - وتوقع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب بالذات من

النسلم الامامى أساسا على عائق السائق - إطلاق المحصل لصفارته لا يعفى السائق من القيام بهذا الواجب .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حدثته من واجبات قائد السيارة الأتوبيس على أنه : " يجب عليه أن لا يبدأ فى السير إلا بناء على إشارة المحصل يعد تلكده من نزول وركوب الركاب " كما تنص المادة ١٢ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه " يحظر على قائدى سيارات النقل العام للركاب التكلم



مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير " . والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالات من السلم الأمامى المجاور للسائق يقع الإلتزام به أساسا على عاتقه وأن إطلاق المحصل لصفارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب إلتزامه به . (طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٤٤٢)

#### ١٢١١ - قتل وإصابة خطأ - السرعة - تقديرها موضوعى .

تقدير ما إذا كانت السرعة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها . (طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦١٤)

#### ١٢١٢ - قتل وإصابة خطأ - السرعة التى تصلح أساسا

للمسألة - ماهيتها - تقدير ذلك موضوعى .

من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية فى جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها . (طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٩٢١)

#### ١٢١٣ - قتل خطأ - قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر

إرتباط - مؤداه .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليتا نشاط إجرامى واحد يتحقق به الإرتباط الذى لا يقبل

التجزئة الذى عناه الشارع بالحكم الوارد فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . (طعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٩٩٧)

### الفرع الثانى - الخطأ المشترك

١٢١٤ - **الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .**

أن الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

(طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٥٥)

١٢١٥ - **مساهمة المجنى عليه فى الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .**

أن القانون لا يشترط لقيام جرائم الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ومخالفاً للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا ينفى مسئوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن إندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دواليبها . (طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٤)

١٢١٦ - **جواز وقوع الحادث بناء على خطئين من شخصين**

## مختلفين أو أكثر .

يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين مختلفين أو أكثر .  
(لمن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٥)

## ١٢١٧ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة

### القتل الخطأ .

الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ، ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .

(لمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١٢)

## ١٢١٨ - قتل خطأ - الخطأ المشترك - لا يخلى من المسئولية .

لما كان التقرير المقدم في الدعوى والذي تاملت إليه المحكمة يكشف عن خطأ المتهم بوصفه المسئول عن ملاحظة المصعد والمتمثل في إهماله القيام بالصيانة المنتظمة من تشييح لألسنة الأبواب وضبط التجاريف التي بها وتغيير العجل الكاوتشوك من وقت لآخر ومراجعة أعمال السوست - وأنه لولا هذا الخطأ لما فتح باب المصعد مع عدم وجود الصاعدة أمامه ولما وقع الحادث ، فإنه غير مجد ما يثيره الدفاع عن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية من تعدد أوجه الخطأ التي لحقت بتصرف المجنى عليه لما هو مقرر من أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر وأن هذا الخطأ يفرض وجوده لا يخلى مسئولية المتهم . (لمن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٢٢)

## ١٢١٩ - قتل خطأ - الرجوع بالسيارة إلى الخلف - مسئولية

### قائد السيارة - الخطأ المشترك - أثره .

من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال

الخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة لتمكنه من كشف الطريق خلفه .  
ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية - بفرض قيام  
في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسؤولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ  
لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك - فإن الرجوع  
بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الإحتراز والتبصر والإستيقاظ من خلو  
الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب إستعانتة  
بآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند  
رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ أى  
قتر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه  
فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما  
يثيره من أنه قد إعتد على تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الإرشاد  
عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤٧٩ / ٦ / ٧ ص ٣٠ من ٦٤٥)

### الفرع الثالث - تسبيب الاحكام

١٢٢٠ - عدم ذكر الحكم اللاتحة أو النص القانونى الذى خالفه  
المتهم لا يعيبه .

ما دام التائب أن قرار المديرية فى شأن قيادة السيارات ومواقفها وأجورها  
بالبندر الذى وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدم المجنى عليه بسيارة يقضى  
بوجوب قيادة السيارات فى هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات  
فى الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية ، فإن قول  
الحكم " أن المعايينة التى أجرتها المحكمة تؤكد إسراع السيارة مع ملاحظة أن  
السير فى المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال على عشرين كيلو مترا فى  
الساعة ، ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النعى عليه أنه لم يذكر اللاتحة أو النص  
القانونى الذى إستند إليه فى ذلك . (طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ٢)

١٢٢١ - عدم بيان الحكم الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وخلوه من الإشارة إلى التقرير الطبي وإلى ما أدت إليه - قصور .  
إذا كان الحكم الذى أذان المتهم بجرمة القتل والإصابة الخطأ لم يبين الإصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم ، وجاء خاليا من الإشارة إلى التقرير الطبي المثبت لها ولما أدت إليه فإن هذه الإدانة على إعتبار أن الإصابات أنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصرا متعيينا نقضه . (ملن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٢)

١٢٢٢ - عدم بيان موضوع شهادة الشاهد ومؤداها - قصور .  
متى كان الحكم حين تعرض لأقوال الشاهد لم يذكر من مؤداها إلا أنه رأى المجنى عليه ملقى خلف السيارة وأنه لم يسمع آلة التنبيه ، غير أنه حين عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل الخطأ على الطاعن إستند على أقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من أن الطاعن كان يسير بسرعه العاديه ولم يهدئ من هذه السرعة عند وصوله إلى محطة الأتوبيس ، متى كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم لم يورده فى مؤدى ما ذكره من شهادة ذلك الشاهد ، فإن الحكم إذ إستند إليها يكون مخطئا فى الإستدلال بها على ما قال أنها تدل عليه .  
(ملن رقم ٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٤)

١٢٢٣ - إثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذى تسبب عن قتل المجنى عليه كاف لإقامته دون حاجة إلى بحث صور الخطأ الأخرى .

لا تستلزم المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه القتل بجميع صوره التى أوردها ، بل يكفى لتحقق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وإن فمتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يقود السيارة التى صدمت المجنى عليه بسرعة ودون إستعمال آلة التنبيه ، فلا جدوى من المجادلة فى صور الخطأ الأخرى التى تحدث عنها الحكم المذكور .  
(ملن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٥٤)

١٢٢٤ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب -  
قصور .

حتى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين في جريمة القتل الخطأ قد أقام  
قضاءه على أساس أن كسارى كل عرية من عريات الترام مسئول عما يحصل  
في العرية الأخرى غير التي عهد إليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه  
المسئولية ومداها وهل هناك تعليمات من إدارة الترام في هذا الصدد تجعل  
المتهمين مسئولين عن كلتا العريتين فإنه يكون قد إنطوى على قصور يعيبه .  
(طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٥٤)

١٢٢٥ - عدم ذكر الحكم شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها  
التصادم ونوعها وأنها هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه - قصور .  
إذا لم يذكر الحكم الإبتدائي شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها  
التصادم ونوعها وكيف إنتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي أدت إلى وفاة  
المجنى عليه وكان الحكم الإستئنافي قد مضى بتأييد الحكم الإبتدائي أخذاً  
بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .  
(طعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٩٣٩)

١٢٢٦ - خلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من  
المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله الإشارة إلى  
الكشف الطبى أو إيراد مؤداه - قصور .

حتى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص  
عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكتبته في الظروف التي وقع فيها  
الحادث إيقاف السيارة رغم ما تمسك به المتهم في نفاعه بأن الحادث وقع قضاءً  
وقدراً لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولاً إختراق الشارع ، كما  
أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، فإنه يكون قاصر البيان  
واجباً نقضه . (طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ١٠٧)

## ١٢٢٧ - عدم إستظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة

- قصور .

القصور فى إستظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفنى " وهو التقرير الطبى " فى جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

(طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٥٤٨)

## ١٢٢٨ - عدم بيان إصابات المجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى

الوفاة - قصور .

مضى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون معيباً لقصوره فى إستظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتت أوراق الدعوى . (طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٧٠٤)

## ١٢٢٩ - قتل خطأ - مسئولية صاحب البناء - مسئولية المقاول

الأصل أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم إتخاذ الإحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئوليته قد إنتفت بإقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير فى إتخاذ الإحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطلعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديد ورتب مسئوليته على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن فى المسئولية خلافاً للأصل المقرر فى القانون وألزمه باتخاذ إحتياطات من جانبه - بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول

مختص يقوم بهذا العمل عادة لم يبين سنده فيما إنتهى إليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

(طعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٤ من ٣٦٦)

#### ١٢٣ - حكم - مثال لتسبيب معيب .

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الإلتزام ذاته - أن أمكن - أو بغيره من الأدلة ، خصوصا أنه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على أنه تقلا عن بعض الركاب أنه كان يسع عددا أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت تقلا عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائى أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله فى الجو العاصف الذى وقع به الحادث لأمكنهم العبور به سالمين ، ونقل فى الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التى إقتلعت أعراد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هى السبب المباشر فى الحادث ، ولم يذكر الحكم سندا لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه . وفوق ذلك فإنه إعتبر تسيير المركب فى نقل الركاب خطأ إضافه إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره فى الوقت ذاته بنص الإلتزام على التصريح به وأطلق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له فى القيادة خطأ مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته . كل هذا ينبىء عن إضطراب صورة الدعوى فى ذهن المحكمة وعدم إستقرارها على النحو الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة ، مما يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ٩٩٣)

#### ١٢٣١ - الطلب الجازم فى جريمة القتل الخطأ - مثال .

متى كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الحاضر عن الطاعن طلب فى المذكرتين



التي صرحت كل من محكمتي أول وثاني درجة له بتقديمها - أن يقضى أصليا بالبراءة وإحتياطيا باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث إصابات الجنى عليهما من مرور عجلات الجرار والمقطورة عليهما بالصورة التي شهدت بها الشاهدة أم لا يمكن حدوثها بهذه الكيفية . فإن إبداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الإتيان إلى القضاء بغير البراءة ، مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه أن إرتأت إطاره وإلا كان حكمها معيبا بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع . (ملن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨٨ من ٢١ إلى ١٠٥)

#### ١٢٣٢ - مثال لتسبب معيب للإخلال بدفاع جوهرى في جريمة

قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء .

الأصل أنه يجب سلامة الحكم أن يبين الأدلة التي إستندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الأمرة به بتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا غداة إنبهار المنزل مع أنه جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى إذا صح قد يتغير وجه الرأى في الدليل الذى أخذ به الحكم في الإدانة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة . (ملن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ من ٢١ إلى ٧٤٧)

#### ١٢٣٣ - إغفال الحكم بيان إصابات الجنى عليه وكيف أنها أدت

إلى وفاته من واقع تقرير فنى - قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات الجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في إستظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه وإحالة .

(ملن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ من ٢٤ إلى ١٤٦)

١٢٣٤ - خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته إستنادا إلى دليل فنى - قصور .

لما كان الحكم وقد دان المتهم بجريمتى القتل والإصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه (المسئول عن الحقوق المدنية) قد خلا من الإشارة إلى بيان إصابات المجنى عليهم كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته إستنادا إلى دليل فنى ، فإن الحكم يكون مشويا بالقصور فى إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٩١٢)

١٢٣٥ - سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية - مشترك ببيان ركن الخطأ - والتدليل عليه .

أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة . عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق وإذ كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مودعاته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وإنتفاؤها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه . (طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٥٣٦)

١٢٣٦ - إستناد الحكم فى الإدانة على أن إصابة المجنى عليه

حدثت من المقتول التارى الذى أطلق فى المرة الثانية بعد أن توقف الأول عن الإطلاق - تون تحقيق دفاع الطاعن باستحالة ذلك فنيا أو الرد عليه - إخلال بحق الدفاع .

متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما إستهل به المدافع عن الطاعن مرافعته ، دفاعه بأنه يستحيل فنيا إطلاق مقتول ثان من السلاح بعد أن توقف عن إطلاق الأول ، وأنه إختتم مرافعته بطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا إذا لم يكف الشك للقضاء بالبراءة . ولما كان الدفاع المشار إليه يعتبر - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاعا هاما من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسؤولية المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة أما تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو أن تطرحه إستنادا إلى أدلة سائقة مقنعة تبرر رفضه . أما وهى لم تفعل وإعتمدت - فى قضائها بالإدانة - على ما حصلت من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق المقتول أول مرة ثم أصابه فى المرة الثانية بفرأعه ، كما إستندت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فى حين أنه لم يعثر بالبندقية المضبوطة إلا على طلقة واحدة مطلقة بإحدى ماسورتيتها ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور فى البيان .

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ٧١٢)

١٢٢٧ - قتل خطأ - تسبيب الحكم - عدم تحديد أى من إطرارات المقطورة صدم المجنى عليه - لا يعيب الحكم .  
لا يعيب الحكم عدم تحديده أى من إطرارات المقطورة قد صدم المجنى عليه ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . فضلا عن أن الثابت من معلومات الحكم - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - أنه كان يدفع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجديا ما يثيره من أن العجلة الخلفية لها هى التى أصابت المجنى عليه .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٦١٤)

## ١٢٢٨ - قتل خطأ - مسئولية - الإخلال بحق الدفاع - ما

يؤثره .

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعن في قوله " ومن حيث أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه مما قرره . من أنه شاهد المجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جمارك ويعنو وراءه المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت إنطلاق عيار نارى أصاب المجنى عليه - ومن أقوال كل من . . . و . . . الذين لم تخرج أقوالهم عن مضمون ما قرره الأول ومن إقرار المتهم بأنه شاهد المتهم (المجنى عليه) يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه الوقوف فألقى بالصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبه مطواة ومهدده بها إن جرى خلفه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار نارى منه في الهواء للإرهاب إلا أنه إنزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى من أن وفاة المجنى عليه سببها إصابته النارية . . ومن ذلك يبين أن جريمة القتل الخطأ قد توافرت أركانها في حق المتهم من خطأ إرتكبه هو عدم إحترازه وعدم إتباع التعليمات الخاصة وإطلاقه عيارا ناريا من سلاحه فأنزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه وتوفى ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو إصابته ووفاته . وقد توافرت علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه إذ لولا خطأ المتهم لما أصيب المجنى عليه وتوفى ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الإتهام عملا بالمادة ٢٠٤ ج " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم إحترازه وعدم إتباعه التعليمات الخاصة نون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث وبون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الإحتراز وعدم إتباع التعليمات سببا في وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة إنزلاق الطاعن وقت إطلاقه العيار النارى وتداخلها في إصابة المجنى عليه به - أغفل بحث مدى قدرة الطاعن في الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن - على ما جاء

بمذونات الحكم - بعد توافره وهو نفاع جوهرى يترتب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وفى عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة .

(لعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٥٩٤)

١٢٣٩ - مجرد مصادمة المتهم المجنى عليه بسيارته - عدم كفايته تدليلا على توافر ركن الخطأ - فى جريمة الإصابات الخطأ - السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية فى جريمة الإصابات الخطأ - ماهيتها .

من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها ، ومن ثم فإنه يجب سلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الإصابات الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مربودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ، كما أن من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية فى جريمة الإصابات الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الجرح ، وأنه وإن كان تقدير سرعة السيارة فى ظروف معينة ، وهل تعد عنصرا من عناصر الخطأ أم لا ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة وأنها أصلها فى الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم فى منواته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ . فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته لسيارته والعناصر التى إستخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية ، كما أن الحكم من جهة أخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تفادى تلافى إصابات المجنى عليه ، وأثر ذلك على

قيام رابطة السببية أو إنتفائها . هذا وقد أغفل الحكم طلبه الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضا من أى بيان عن الإصابات التى شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم . وإذ أدانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦ س ٢٠ من ٤٨٦)

١٢٤٠ - الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ - ما يجب

قانوننا لصحته .

من المقرر أنه يجب قانوننا لصحة الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق كما أن ما أورده فى مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد إحتكاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون إستظهار كيفية حدوث هذا الإحتكاك ويحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى (طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ١٢ / ٢ س ٢٠ من ٨٦٥)

١٢٤١ - قتل خطأ - حكم - تسببيه .

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة . وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره إنجازها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكتبته بذلهاما والفترة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما إتخذ الحكم دليلاً من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معه إنقلابها في المنحنيات وهو ما لا سند له من الأوراق ولا تعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بعلمه " من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً " .

(طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٩٥٤)

#### ١٢٤٢ - قتل خطأ - تسبیب - قصور .

أن إغفال الحكم الرد على ما أفصحت به المأينة من أن السيارة تركت خلفها آثار فرامل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، وما أسند إلى المطعون ضده بمحضر ضبط الواقعة من إقراره بخطئه . يعيب الحكم .

(طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٩٥٤)

#### ١٢٤٣ - السرعة التي تصلح أساساً للمسافة الجنائية في

#### جريمة القتل والإصابة الخطأ - ماهيتها .

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمسافة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومذنباً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية

التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من إنطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم إستعماله آلة التتبيه وعدم صلاحية الفراجل للإستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذي أدى إلى مداومة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ويكون النعى في هذا الخصوص غير سديد . (طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ ص ٩٨٠)

## الفصل الثاني

### رابطة السببية

#### الفرع الأول - رابطة السببية في القتل الخطأ

##### ١٢٤٤ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة القتل

والجرح بدون عمد .

أن القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالمجنى عليه .

(طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ١٣ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٤٣)

##### ١٢٤٥ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة القتل

والجرح بدون عمد .



يكفى لقيام رابطة السببية فى جرائم القتل والجرح الخطأ المتصوص عليها فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسببا عن خطأ مما هو ميين فى تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه أولا وقوع الخطأ - فإذا كان الحكم قد أسس إدانته المتهم على تسببه فى الحادث بخطئه فى قيادة سيارته إذ أسرع بها أسراعا زائدا ، ولم يعد إلى التهدة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل أندفع بالسيارة بقوة فصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد فى نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فاختل توازنها فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا ، فهذا الذى أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ فى قيادته السيارة ، وأنه أولا خطؤه لما وقع الحادث . وإن كان فلا يكون ثمة محل لما يثيره من أن الإسراع الذى أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو إنحرافه بسرعة لتفادى إصابة الطفلة التى إعترضت السيارة . (طنن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٤)

#### ١٢٤٦ - رابطة السببية الواجب توافرها فى جريمة القتل

والجرح بدون عمد .

إذا كان الإلتهاب الذى سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه فمساعدة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئولياته أن المجنى عليه أو نويه رفضوا أن يتبر ساقه وأن هذا البتر كان يحتل معه نجاته إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للإصابة ، أن يتنزع بإحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الآلام المبرحة .

(طنن رقم ١٨١٤ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦)

#### ١٢٤٧ - إنعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

أن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم إتصال السبب بالمسبب بحيث

لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا إنعدمت رابطة السببية إنعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإنّ فإنّ كانت أوجه الخطأ المسندة إلى المتهم الأول (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطارا إلى المتهم الثانية ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوايط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك وقصر فى رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر مما يتبع من إجراءات ولم يسع إلى إستكشاف الخلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين للتعرف على ما كان بجمالون داخلى من تآكل وإنحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان إنهدام الحائط أمرا حاصلا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لعدم البناء وإعمال المتهم الثانية فى إصلاحه وترميمه وعدم تحريزها فى منع إخطاره عن المارة ، فإن تقصير المتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها .

(ملن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٣٦ / ٤ / ١٩٥٥)

١٢٤٨ - وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته إستنادا إلى دليل فنى وإلا كان قاصرا .

متى كان الحكم الابتدائى الذى إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة القائمة فى الدعوى خلص إلى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شامدى الإثبات ومن الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها أن المتهم كان يسير بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التى تقتضيها ظروف الحادث وبأن أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الإصابات اللينة بالكشف الطبى والتى أدت بحياتها وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبى المقدم فى الدعوى قد إقتصر على بيان وصف إصابات المجنى

عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة ، فإن الحكم لا يكون قد دال على قيام  
رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليها إستنادا إلى دليل فنى  
مما يصمه بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .  
(طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٤٢)

١٢٤٩ - رابطة السببية ركن فى جريمة القتل الخطأ - تطلبها  
إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساпته عنها - طالما كانت تتفق  
والسير العادى للأمور .

تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد النتيجة  
إلى خطأ الجانى ومساпته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور .  
(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٠٦٩)

١٢٥٠ - قتل خطأ - ما يكفى لقيام رابطة السببية .  
لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحدث إتصال  
السبب بالسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ  
فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون متوافرة مما يتعين  
معه الإلتفات عن دفاع المتهم والشركة المدعى عليها فى هذا الشأن .  
(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٢٣)

١٢٥١ - تقدير توافر السببية بين الإصابة والخطأ - أمر  
موضوعى .

تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم  
توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير  
معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى  
الأوراق ، وإن كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص  
فى منطق سائغ وتدلil مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وإصابة

المجنى عليه التى أدت إلى وفاته ، فإن ما ينهائ الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . (لمن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٦٥)

#### ١٢٥٢ - قتل خطأ - رابطة السببية - عدم قيامها - اثره .

لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبى وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، وإذلك فقد فاتته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته إستنادا إلى دليل فنى فإنه يكون قاصرا . (لمن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٨٣٦)

### الفرع الثانى - تسبب الأحكام

#### ١٢٥٣ - عدم الرد على ما تمسك به المتهم من إنعدام رابطة

##### السببية المباشرة - قصور .

إذا كانت واقعة الإعمال التى رفعت بها الدعوى على المتهم هى أنه لم يتنبه إلى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فإنه إذا كان المجنى عليه قد قصر فى حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التى هى معدة لسيور القطارات عليها وكان ذلك - لمخالفته للمألوف بل للمعقول - لا يمكن أن يرد على بال أى سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار فى إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره فى طريقه أشخاص أو أشباح - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق فى هذه الظروف يكون واجبا عليها ، خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها فى صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللانحة العمومية للسكة الحديدية لا تزمه بإطلاقها ، أن تتحدث فى غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الزمارة وبين إصابة المجنى عليه ، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة

وكيف كان عدم إطلاقها سببا فيما وقع وأنه لو كان أطلقها لتنبه المجنى عليه من نومه الذى كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار ويصيبه ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه .  
(لمن رقم ٧٢٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٥٠)

١٢٥٤ - إستخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته فى طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياطات حين أقبل على مفارق شارع شمبليون وهو شارع رئيسى وكان عليه أن يترى حتى يتحقق من خلو الطريق ولكنه إنفع مسرعا وبأن أن يطلق أداة التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات التى حدثت بالمجنى عليها نتيجة الإصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها - فإنه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حدث .  
(لمن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٤)

١٢٥٥ - الحكم بالإدانة فى جريمة قتل خطأ - إغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته إستنادا إلى دلائل فنى - قصور يعيب الحكم .  
إذا كان الحكم الإبتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وأن عرض إصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبى الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدال على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستنادا إلى دلائل فنى مما يصعب بالقصور الذى يعيبه ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقضى بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل فى نطاق عقوبة الإصابات الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزول بالعقوبة إلى هذا القدر لإعتبارات الرأفة  
٣٨/م

التي إرتأها فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الإصاية الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ٧٢٩)

١٢٥٦ - رابطة السببية - ركن من أركان جريمة القتل الخطأ -  
تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر .

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . وإذا كان الحكم المطعون فيه وأن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن قد أغفل التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو إنتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن نفع بانتطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر ويأتى الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده يظهره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى إستطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى إصاية المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسييب .

(طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٦٨)

١٢٥٧ - إيراد الحكم لعنصر الخطأ - واجب - خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه -  
تصور .

إذا كان ما أورده الحكم فى مبناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع

من الطاعن ، وكان مجرد الإنحراف من جهة إلى أخرى بالسيارة ووجود آثار فراملها لا يعتبر دليلا على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبزر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلا عن أن الأسباب التي إستند إليها الحكم المطعون فيه خلّت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ٤٢٧)

١٢٥٨ - جريمتا القتل والإصابة الخطأ - أركانها خطأ -  
ضرر - رابطة سببية - مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية  
بين الخطأ والضرر - متى يعد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته  
وتعاليمها مستحقا للمساءلة جنائيا .

متى كان الحكم وقد إنتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جريمتي القتل والإصابة الخطأ ولتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إثناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في القلط ، وإلى أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفي وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بإنقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ذلك بأنه ما دام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو إشتراك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مسامحته في الحالتين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه ولأن إستيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي يتارله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفاة ، وبالتالي فلن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والإحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرافق لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية ، ولا يصلح

ما إستندت إليه المحكمة من إرهاب الطبيب بكثرة العمل مبررا لإعفاءه من العقوبة ، وأن صلح ظرفا لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . (طعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ص ١٢٦)

**١٢٥٩ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - مثال لتسبيب معيب .**

من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه وأن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذى بناه على أن المجنى عليه إندفع فجأة تجاه السيارة فاصطدم بها ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو إنتفائها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشويا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ١١ / ٨ س ٢١ ص ١٠٦٩)

**١٢٦٠ - إصابة خطأ - حكم - تسبيب معيب .**

متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول (المتهم) أثناء قيادة السيارة ومدى إتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملاسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التى أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التى كان فى مقدوره إتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان فى مكنه بذلها والقدرة على تلافى الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركى الإهمال ورابطة السببية ، فإنه يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٦ / ١٢ س ٢٣ ص ١٢١)

**١٢٦١ - عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف**



الطبي وإدانتة للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام  
رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستنادا إلى  
دليل فنى - قصور يوجب النقض والإحالة .

إذا كان الحكم وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي إلا  
أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدال على قيام رابطة السببية بين  
تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستنادا إلى دليل فنى ، فإن ذلك مما  
يصمه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

(ملن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٤٨٠)

١٢٦٢ - وجوب أن يبين الحكم القاضى بالإدانة فى جريمة القتل  
الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرب وربطة سببية بينهما -  
إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية جملة دون  
تقديمه - قصور .

جريمة القتل الخطأ تقتضى - حسبما هى معرفة به فى القانون - إدانة  
المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قارقه المتهم وربطة السببية بين الخطأ والقتل  
بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية إسناد  
النتيجة إلى خطأ الجانى ومساطة عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى  
للأمر . ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى  
إستغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - لما كان ذلك - وكان  
البين من الإطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعا مؤداه أن المصعد  
عاملا مختصا بتشغيله ومسئولا عن أى خلل أو عطل يكتشف فى المصعد وعليه  
أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل  
مفاجيء بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود المساعدة ،  
وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذى يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير  
العادى للأمر . وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا فى صيانة  
المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصا فى شئون المصاعد وقد أثبت ذلك

بنفسه فى تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من تفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماء ولم يقسطه حقه بما ينحسم به ولم يعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٠٨)

### ١٢٦٣ - السببية فى جريمة القتل الخطأ - ما تقتضيه .

من المقرر أن رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل إتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن المتعين على الحكم إثبات قيامها إستنادا إلى دليل فنى ، كونها من الأمور الفنية البحتة ، وعليه أن يستظهر فى مؤلفاته ماهية الإصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية وإلا كان معيبا بالقصور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجنى عليه الأول نقلا عن التقرير الطبى وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير وكان الحكم لم يفصح فوق ذلك عن سنده الفنى فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة المجنى عليه الآخر ، فإنه يكون معيبا بقصور يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٢٩)

### ١٢٦٤ - قتل خطأ - الإخلال بحق الدفاع - ما يوافره - رابطة

#### السببية - إستظهارها .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطامع الذى أبداه بصدد تفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن إصلاح الأبواب من إختصاص المسئولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا القسم لإصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث فى تاريخ سابق على وقوعه ، وقدم حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة

المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه فإن هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى - وإن كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن دون أن تلقى بالا إلى هذا الدفاع فى جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تظنن إلى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سككت عن الرد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور المبطل له - لما كان ذلك - وكان الحكم للطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه ، ولم يبين إصاباته وصلاتها بوفاته إستنادا إلى دليل فنى ، فإنه يكون مشويا بالقصور فى إستظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والإحالة . (طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ٧٤٦)

#### ١٢٦٥ - الإصابة والقتل والخطأ - رابطة السببية - حكم -

تسبيبه .

من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة الإصابة والقتل الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالإستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحث . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرب مما يعيبه . (طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ٨٣٦)

#### الفصل الثالث - العقوبة فى جريمة القتل الخطأ

#### ١٢٦٦ - العبرة فى بيان واقعة الدعوى - هى بما يرد فى

الحكم - النعى على عدم توفر ذلك فى وصف التهمة - يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما إشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور .

العبرة فى بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ الذى وقع من المتهم فى جريمة القتل الخطأ هى بما يجىء فى الحكم لا بما جاء فى وصف التهمة والنعى على عدم توفر ذلك فى وصف التهمة إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما إشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور وإستيفاء ما بها من نقص عملا بنص المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٧٢)

١٢٦٧ - جريمة المادة ٢٢٨ / ١ عقوبات أخف من جريمة المادة ٢٤٤ / ٢.١ عقوبات - عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتفايرين وإستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الأول الواجب التطبيق .

متى كان النص واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملته لأن البحث فى حكمة التشريع وبواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطرا فى سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تنور مع علتها لا مع حكمتها . ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . وإذا كان تطبيق القانون يئدى إلى إعتبار جريمة القتل الخطأ التى تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التى ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المفارقة قد تصلح سندا للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذين النصين المتفايرين وإستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الصريح الواجب التطبيق .

(طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٢٤)

١٢٦٨ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٢٨ / ١ عقوبات ستة شهور - نزول الحكم المطعون فيه بالعقوبة عن هذا الحد - خطأ في تطبيق القانون - وجوب نقض الحكم مع الإحالة - علة ذلك - جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين .

جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة شهور . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بإقتل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٧١ م ٢٢ م ٥٥٢)

#### ١٢٦٩ - قتل خطأ - عقوبة - تقديرها .

لا يغير من خطأ الحكم أن العقوبة المقررة لها هي الحبس ستة شهور مع الشغل داخله في العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ والتي لم تكن محل نعي من الطاعن ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة القتل الخطأ وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه نزولها بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون متعيناً نقضه والإعادة .

(طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ م ٣٦ م ٨٢٩)

#### ١٢٧٠ - عقوبة السجن - إقترانها بطبيعتها بالشغل - القضاء

بوقف عقوبة السجن - خطأ في القانون .

تنص المادة ١٦ من قانون العقوبات على أن " عقوبة السجن هي وضع

المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه بما مفاده أن القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي بطبيعتها تقتزن بالشغل خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه ، ومن ثم فإن ما نص عليه الحكم المطعون فيه من أن تكون عقوبة السجن مع الشغل لا أثر له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة ، أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الإشغال الشاقة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - عملا بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بإلغاء ما إشتمل عليه من الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن المقضى بها .

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٨ ص ٢٩ من ٥٩١)

#### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

١٢٧١ - المتهم بالقتل الخطأ - منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث - لا تقبل .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمستوى المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص إلزام المسئول عن الحقوق المدنية ، ومنازعته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع . (طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٦٢ ص ١٣ من ١٢٥)

١٢٧٢ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة -  
إمكان إعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ - شرط  
ذلك ؟

عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وأن أمكن إعتباره خطأ  
مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه  
المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد دلت بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده فى مخالفة قرار  
وزير الداخلية فى شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن فى حد ذاته سببا  
فى قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة  
، ويكون الحكم صحيحا فيما إنتهى إليه فى هذا الخصوص والنمى عليه بالخطأ  
فى تطبيق القانون غير سديد .

(ظمن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٤٧٥)

١٢٧٣ - تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ -  
لا محل لإعتبار المجنى عليهم فى جريمة القتل الخطأ فى حكم  
المصابين فى جريمة الإصابة الخطأ .

مضى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة  
٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها  
بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد أعمل أولى المادتين بإعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين  
وفقا لحكم المادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضدها عقوبة  
الفرامة فى الحدود المبينة فى النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على  
واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(ظمن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٢٤)

١٢٧٤ - مسامحة كل من أسهم فى الأخطاء التى نشأ عنها

الحادث أيا كان قدر خطئه - يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .

تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يجب مساطة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله . (طن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/ ٢/٢٠ ص ٢٠ من ١٩٧٢)

#### ١٢٧٥ - قتل خطأ - حكم - شروط صحته .

من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكذا الخطأ المنسوب إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

(طن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/ ١٢/ ٢٤ ص ٢٤ من ١٩٦٢)

#### ١٢٧٦ - قتل خطأ - الإخلال بحق النفاع - ما يوفره - نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية .

لما كان يبين من محاضر الجلسات ، ومن المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن المدافع عن الطاعن قد إستمسك ، في درجتي التقاضي - سواء فيما قدمه من دفاع شفوي أو مكتوب - بطلب إستدعاء محرر المحضر والشهود الذين سئلوا فيه ، بيد أن الحكيم - الابتدائي والمطعون فيه - صدرا نون سماع أحد منهم ، رغم توالى التأجيلات بمحكمة أول درجة لهذا الغرض . ويبين من الحكم المطعون فيه أن رد على ذلك الطلب بأنه غير مجد ، لأن واقعة الدعوى قد وضحت لدى المحكمة - إذ هي بحالتها - على النحو الذي فصلته في حكمها - كافية لتكوين عقيلتها في الفصل في موضوعها ، مستشهدا في هذا الصدد بقضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المشار إليه بالحكم - من أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى محكمة الموضوع أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في



الدعوى قلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، لا يخل البتة بما هو مقرر -  
وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - من أن الأصل في المحاكمة  
أنها تقوم على التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة - في مواجهة المتهم -  
بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا  
الأصل إلا إذا تعذر سماع الشهود لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو  
المدافع عنه ذلك ، قبولاً صريحاً أو ضمنياً - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٣  
من ذلك القانون تنص على أن " تسمع المحكمة الإستئنافية بنفسها أو بواسطة  
أحد القضاة ممن تتدببه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول  
درجة وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق " ، ولما كان الثابت - على  
ما سلف بيانه - أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل - في أية درجة من درجتي  
التقاضى - عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً ولا ضمنياً ، ولا يغير من ذلك  
ما ورد بمحضر الجلسة الأخيرة - التي صدر بها الحكم المطعون فيه - من  
قيامه بسرد وقائع الدعوى وإيداعه طلباته ، مادام الثابت أنه أصر - في الوقت  
ذاته بتلك الجلسة - على طلب إستدعاء محرر المحضر والشهود . لما كان ما  
تقدم فإن الحكم إذ لم يستجب إلى هذا الطلب ورد عليه بإنعدام جنواه وذلك على  
الرغم من أن المحكمة - بدرجتها - لم تجر تحقيقاً شفوياً بالجلسة ، يكون -  
فضلاً عن إنطوائه على خطأ في تطبيق القانون - مشوياً بالإخلال بحق الدفاع  
مما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن والمسئول عن الحقوق المدنية والإحالة ، ولو أن  
الآخر لم يقرر بالطعن - لقيام مسئوليتيهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها  
التي دين بها الطاعن - مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ،  
وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٩٠٩)

١٢٧٧ - قتل خطأ - ثبابة عامة - إستعانة بأهل الخبرة -  
حلف اليمين .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين  
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي

دان الطاعن بها و أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان النعى على الحكم إستناده إلى تقرير لجنة الإسكان بقالة أنه لم يصدر قرار بنبذها من سلطة التحقيق ولم يؤد أعضاءها اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية المنويين لها فقد قام الحكم الإبتدائى بالرد عليه بقوله : " وحيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هى التى قامت بتحقيق الواقعة بنفسها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهندسى وزارة الإسكان ومن ثم يكون ندب هذه اللجنة قد صدر منها بإعتبارها سلطة تحقيق . هذا بالإضافة إلى أن الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل كتحليف الخبراء اليمين على إبداء رأيهم بالذمة إعمالا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية قد روعيت ولم يقدم المتهم دليلا ما يثبت أن أعضاء اللجنة سائغة الذكر لم يحلفوا اليمين القانونية قبل إبداء رأيها ومن ثم يضحى ما يثيره المتهم فى هذا الخصوص على أساس غير سليم من القانون خليقا بالرفض " وهو رد سائغ ، فضلا عن ذلك فإنه وإن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدؤا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز للمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط فى مواد الجنع والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه على فرض صحة ما نعاه الطاعن فى هذا الخصوص - فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة وبما شهد به أعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الإستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتقنين والمناقشة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى هذا النعى فى غير محله .

## قتل عمد

### الفصل الأول - الركن المادى

### الفصل الثانى - الركن المعنوى

### الفصل الثالث - الظروف المشددة

### الفصل الرابع - الظروف المخففة

### الفصل الخامس - تسبیب الأحكام

- الفرع الأول - بالنسبة إلى الركن المادى
- الفرع الثانى - بالنسبة إلى الركن المعنوى
- الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة
- الفرع الرابع - بالنسبة إلى حقوق الدفاع
- الفرع الخامس - بالنسبة إلى بيانات التسبیب
- الفرع السادس - التناقض
- الفرع السابع - الفساد فى الإستدلال
- الفرع الثامن - الخطأ فى الإسناد

### الفصل السادس - مسائل متنوعة

### الفصل الأول - الركن المادى

١٢٧٨ - يتوهم الشروع فى جريمة القتل العمد بإطلاق الجانى

لبندقية يعتقد صلاحيتها مع أنها غير صالحة .

إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج مقتولها فإذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقتول فإن الحادثة تكون شروعا فى قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانونا . أما القول بأن هناك إستحالة فى تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الأداة وأن وجود هذه الإستحالة يتمتع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به بصدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها .  
(طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٣٢)

#### ١٢٧٩ - وضع مادة سلفات النحاس لشخص فى الماء .

أن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون فى الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقا كان تكون الوسيلة التى إستخدمت فى إرتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض ولكنه لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة فى هذه الحالة . فإذا وضع متهم فى الماء الذى شرب منه المجنى عليه مادة سامه بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة (وهى فى هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه فهذا الفعل يعتبر شروعا فى قتل إذا إقترن بنية القتل العمد . ولا يصح إعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعه فى الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللازع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن القىء الذى تحدثه يطرد ما فى هذه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .  
(طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٦ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٣٧)

#### ١٢٨٠ - يعتبر فاعلا أصليا فى الجريمة كل من أتى عملا ماديا

من الأعمال المكونة لها والداخله فى تنفيذها .

يعتبر فاعلا أصليا فى الجريمة كل من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخله فى تنفيذها . فإذا دلت المحكمة فى حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليها ، ثم أثبت أن قصد أحدهما من

ضربة المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لإفقادها المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جريمة القتل ، فإنها تكون قد أصابت وأو أن الضربات التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها . (طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٣٦)

١٢٨١ - متى يكون ترك الشخص في مكان منزول بعد ضربه جريمة قتل .

أن تعجز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا ، وتركه في مكان منزول محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلا عمدا متى إقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٦ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٣٦)

١٢٨٢ - إطلاق النار من مسافة بعيدة وإصابة المجنى عليه إصابة غير قاتلة .

ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي إنتوى قتله بحيث أن قوة المقلوبات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة ، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الجاني ، لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدتها ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي إستخدمها بالمرّة أو بسبب إنعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله . (طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٣٨)

١٢٨٣ - من ضرب هو وآخرين المجنى عليه كان كل منهم

مستولا ما دامت ضريرته قد ساهمت فى الوفاة ولو كانت ليست بذاتها قاتلة .

مضى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القتل ، وأن ضريرته ساهمت فى الوفاة ، كان كل منهم مستولا عن الوفاة ولو كانت الضريرة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فإذا كان كل منهم قد قصد القتل فإنه يعد مستولا عن جنائية القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه إتفاق على القتل .

(طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٨ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٣٨)

١٢٨٤ - المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها الجانى قتله - وإنقاذه من الموت نتيجة خارقة عن إرادة الجانى إذا كانت الجريمة التى أنين فيها المتهم شروعا فى قتل بطريقة إحداث إصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير . وإن كان فلا خطأ فى الحكم الذى صدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بغير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من إصابته .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٨)

١٢٨٥ - إطلاق الرصاص على سيارة مسرعة فى سيرها . إذا كان السلاح صالحا بطبيعته لإحداث النتيجة التى قصدها المتهم من إستعماله وهى قتل المجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذ كان لأسباب خارقة عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائبة ، فأطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة فى سيرها ومخلقة نوافذها هو شروع فى قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٩ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٣٩)

١٢٨٦ - إطلاق النار بقصد قتل شخص معين فأصابه وآخر

معه يجعل المتهم مسئولا عن جناية الشروع فى قتل المجنى عليهما .  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل  
شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالتهم يكون مسئولا عن جناية الشروع  
فى قتل المجنى عليهما الإثنى ما دام العيار الذى أصابهما كان مقصودا به  
القتل . ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن قوافر نية القتل فى الجريمة بالنسبة  
للمجنى عليه الآخر .  
(طعن رقم ٩٧٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٤١١ / ٤ / ٧)

١٢٨٧ - إطلاق عدة أعيرة نارية على رجال القوة وقتل أحدهم  
وعدم إصابة الآخرين يكون جناية قتل تامة وجناية شروع فى قتل .  
متى كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المتهم وأخاه أطلقا على رجال  
القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة واحدا منهم فأرداه  
قتيلا ولم تصب الأعيرة الأخرى أحدا لظروف خارجة عن إرادة المتهمين ، فهذا  
مفاده أن عدة أفعال متميزة وقعت أحدها يكون جناية قتل تامة والأخرى تكون  
جناية شروع فى قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين .

(طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٣٤٥ / ١٢ / ٢)

١٢٨٨ - إطلاق النار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه .  
متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه  
العيارين بقصد إزهاق روحه . وأن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التى إتفقا على  
مقارفتها ويقصد الوصول إلى النتيجة التى أراداها ، أى أنهما قصدا بما  
إقترفاه إرتكاب الجريمة كاملة - فإن هذا يكفى لقيام الشروع فى القتل ولا  
يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذى من أجله خاب  
أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال أو عدم إحكام  
الرمية كما يقول الطاعنان إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى  
عدولهما بإختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٥٢ / ١١ / ٢٥)

١٢٨٩ - إتفاق المتهمين على إغتيال المجنى عليه ومساهمتهما في تنفيذ الجريمة معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلا للقتل - ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضريبتين هي التي أحدثت الوفاة .  
ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد إتقفا على إغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فإن مساهمتهما معا عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضريبتين هي التي أحدثت الوفاة .  
(طنن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥٣)

١٢٩٠ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية .

مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة الفعل الذي إرتكبه .  
(طنن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥)

١٢٩١ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب ما لم يثبت إتفاقهم على إرتكاب الجريمة .  
تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت إتفاقهما معا على إرتكاب هذه الجريمة .  
(طنن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٧)

١٢٩٢ - إطلاق المتهم النار يمينا وشمالا بقصد تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح إرتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم - إعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل .

مضى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بنقيته يمينا وشمالا هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية



ظهريهما في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هريهما بعد ذلك وقد أنتج التمييز الذي تم بينهم النتيجة التي قصدوا إليها وهي القتل ، فذلك يكفى لإعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عمدا من غير سبق إصرار .  
(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٩٦٤)

١٢٩٢ - تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٢٢ عقوبات -  
موضوعي - تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح  
إذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق هذه المادة - ثبت إحرار  
المتهم للسلاح بقصد إرتكاب جريمة القتل - قيام الإرتباط بين  
الجريمتين .

أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٢٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد إرتكاب جريمة القتل فإن الإرتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى إعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات .  
(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ من ٩ من ٥٩٠)

١٢٩٤ - إتيان المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار -  
وجود ثانيتهما في مسرح الجريمة وقت إرتكابها - لا جدوى للأخير  
من إثارة عدم ضربه المجنى عليه إلا ضربة أصابت العضا .  
إذا أثبت الحكم إتيان المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيتهما في مسرح الجريمة وقت إرتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره  
خاصا بأن الشاهدين نكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت  
العضا .  
(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٨٧٩)

١٢٩٥ - تبيان الحكم بثبوت واقعة القتل وإستخلاصه إستعمال المتهمين فأسا وحجارة بقصد القتل - لا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل المستعملة فى الحادث .

إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين بكما إستخلص أن المتهمين إستعملوا فى الجريمة بقصد القتل - الفأس والحجارة - وهى وسائل على الصورة التى أوردها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التى إستعملت فى الحادث .

(طن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ من ٥٢١)

١٢٩٦ - جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - مسئولية الجانى عنها - سواء إرتكابها وحده أو مع غيره .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين أنهما إقتربا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساطتهما عنها سواء إرتكابها وحدهما أو مع غيرهما - ويكون ما إنتهى إليه الحكم فى حدود سلطته التقديرية من مساطتهما وحدهما عن النتيجة صحيحاً فى القانون ، ولا يعيبه أن نسب إليهما إستعمال آلات راضة خلافاً لما جاء بأمر الإحالة - من إستعمالهما أسلحة نارية - ما دام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهى تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر عن الوسيلة - وهى الجريمة التى كانت معروضة على بساط البحث .

(طن رقم ١٦٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٢٥)

١٢٩٧ - مساطة الجانى عن جريمة القتل التى يرتكبها مع غيره

متى توافر سبق الإصرار وأن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها .

الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي إرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار - وأن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ومن ثم فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال . (طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ من ١٤)

١٢٩٨ - إشتراك المتهمين في إحداث إصابات المجنى عليه بقصد إزهاق روحه - حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات - إعتبار كل منهم مسئولاً عن جريمة القتل عمدا بوصفه فاعلا أصليا .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين إنهالوا معا على المجنى عليه ضربا بالعصى والشراشير بقصد إزهاق روحه أخذاً بالآثر وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه ورقبته وصدره وأطرافه وأن الإصابات جميعا بين راضة وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور وفزيف وصدمة عصبية ، فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .

(طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٧٥٢)

١٢٩٩ - كون بعض إصابات المجنى عليه قاتلة ، لا ينفي أن إصابات أخرى ساهمت في إحداث وفاته .

لا تناقض بين إثبات تقرير الصفة التشريحية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعا قد أسهمت في إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينتفى لزومه حتما عن الكل .

(طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٧٥٢)

١٣٠٠ - آلة الإعتداء ليست ركنا في جرائم الإعتداء على النفس

أن آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية ، ومن ثم فإنه لا يقدر في صحة الحكم ، أن يكون قد نسب إلى الطاعنين - دون سند من قالة شاهد الرؤية - أنهم إستعملوا مع العصى سكيناً في الإجهاز على المجنى عليها ، ما دام قد ثبت في حقهما بما لا يقبل الشك ، تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتهما في الإعتداء على المجنى عليها مع توافر ظروف سبق الإصرار والترصد في حقهما بما يجعلهما مسؤولين عن نتيجة الإعتداء .

(طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١ / ١ / ٢ ص ٢٢ من ١)

١٣٠١ - قتل عمد - سبق الإصرار - لاجدوى من التمسك بانتفائه متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررة للجريمة بغير سبق إصرار .

لا جدوى للطاعن من التمسك بانتفاء سبق الإصرار - على فرض حصوله - ما دامت العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢٤ ص ٢٨ من ٢٤٠)

١٣٠٢ - قتل عمد - تعديل الوصف من فاعل أصلى في قتل عمد إلى شريك فيه - لا يستوجب لغت نظر الدفاع - مناط ذلك .  
متى كانت واقعة الدعوى التى إتخذها الحكم لإعتبار كل من الطاعنين الأول والثانى شريكا مع زميله الآخر فى جناية القتل العمد التى هى بعينها الواقعة التى رأى الإتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليتهما كفاعلين أصليين وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هى لم توجه نظر الطاعنين إلى ما رأت من إنطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساعة إلى مركز الطاعن هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعنين فى النعى على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقضى بها باعتبارهما شريكين تدخل فى حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلى ومن ثم فإن ما يثيره

الطاعنان من تغيير صفتها إلى شريكين في الواقعة حالة كونها قد قدما بوصف أنهما فاعلان أصليان دون أن تلت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتها على هذا الأساس يكون غير سليم .

(طعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٣٥)

## الفصل الثاني - الركن المعنوي

١٣.٣ - توفر القصد غير المحدد إذا دبر الجاني الإعتداء على من يعترض عمله كائنًا من كان .

النية المبيتة على الإعتداء يصح أن تكون غير محدودة ( indéterminée ) ويكفي فيها أن يدبر الجاني الإعتداء على من يعترض عمله كائنًا من كان ذلك المعترض .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣١)

١٣.٤ - عدم أهمية نوع الآلة المستعملة متى توافرت نية القتل متى إستبانَت محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان متتويا فيما صدر منه من الإعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصول لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك ما دام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاة .

(طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٣٤)

١٣.٥ - جواز توافر نية القتل أثر مشادة وقتية .

لا مانع قانونا من إعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية . فإذا ما إستخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تثريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٣٧)

١٣.٦ - إستعمال المدي والمطوى في القتل كاف لثبوت نية

**القتل ولو لم تضبط هذه الأسلحة .**

ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبى أن المتهمين إستعملوا فى إصابة المجنى عليهم المذى والمطاوى فلها أن تعتمد على ذلك فى ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط فى التحقيق .  
(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٨ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٨)

**١٢.٧ - خطأ الجانى فى شخص من تعدد الاعتداء عليه لا**

تأثير له فى النية الإجرامية التى كانت لديه وقت ارتكاب فعلته .  
مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولا جنائيا عن الشروع فى قتل زوجته وفى قتل المصابة وذلك لأنه إنتوى القتل وتعمده ، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها .  
(طعن رقم ٢٨١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ٤ / ٤ / ١٩٥٤)

**١٢.٨ - الإستفزاز لا ينفى نية القتل .**

الإستفزاز ذاته لا ينفى نية القتل .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٤٦)

**١٢.٩ - توفر نية القتل فى حق الفاعل يفيد توفره ليعمن**

إشتراك معه فى القتل العمد مع علمه به .  
مضى أثبت الحكم توفر نية القتل فى حق الفاعل فذلك يفيد توفرها فى حق من أدانته معه بالإشتراك فى القتل العمد مع علمه به .  
(طعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٤٩)

**١٢.١٠ - نية القتل وسبق الإصرار ركن وظرف مستقلان وعدم**

توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

أن سبق الإصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، فعدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥١)

١٣١١ - إصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنتفى معه قانونا توفر نية القتل .

أن إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا ينتفى معه قانونا توفر نية القتل .  
(طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥)

١٣١٢ - جواز إنتفاء نية القتل لدى الجانى ولو إستعمل آلة قاتلة بطبيعتها أصابت من المجنى عليه مقتلا .

يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجانى منتفية ولو كان قد إستعمل في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدسا) وكان المقتول قد أصاب من جسمه مقتلا من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلى يضمرة الجانى ويطويه في نفسه ويستظهره القاضى عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها بتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعى بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التى بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى رتبها عليها .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٥)

١٣١٣ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه .

ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال

فيه ما لم يثبت أن المجنى عليه كان متعمدا تجسيم المسؤولية .

(طنن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٨٢)

١٣١٤ - إستخلاص الحكم نية القتل من إستلال المتهم سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ١٥ سم و طعن المجنى عليه طعنة شديدة فى مواضع قاتلة لسبق إتهام أخ القتل فى قتل ابن عم المتهم - سائق وصحيح قانوناً .

مضى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل فى جريمة القتل العمد المسندة للمتهم وإستظهرها فى قوله " وحيث أنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه إستل سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طولها ٥ ر ١٥ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسددها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على إقرار جريمة القتل سابقة إتهام أخ القتل فى مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث ببيمين " . فإن هذا الذى قاله الحكم سائق فى إستخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح فى القانون .

(طنن رقم ٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٤٧٨)

١٣١٥ - إستخلاص المحكمة توفر نية القتل مما يؤدى إليه - شفاء المجنى عليه بغير علاج - لا ينفى توفر هذه النية .

مضى أثبتت المحكمة أن المتهم إستعمل سلاحاً " مسدس " من شأنه إحداث القتل وإزهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه فى مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضيق سابقة فإنها تكون قد إستخلصت توفر نية القتل مما يؤدى إليه ، ولا ينفى توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

(طنن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٧٤٦)

١٣١٦ - إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى



عليه - عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٠٤٢)

(وطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٧ م ٨ من ٤١١)

١٣١٧ - جواز توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة لأحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المستنبتان إلى المتهم تختلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنى عليه الآخر .

(طعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٧ م ٨ من ١٥٢)

١٣١٨ - قتل عمد - سبق الإصرار - التردد - لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٠ عقوبات أن يجتمعا .

غابر الشارع بين طرف سبق الإصرار وطرف التردد ، ولم يستلزم إجتماعهما لتوقيع العقوبات المظلة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد إستخلص توافر القتل وطرف التردد إستخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرفان به في القانون ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام طرف سبق الإصرار .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ م ١٢ من ١٨٥)

١٣١٩ - ظرف التردد - عدم توافره - لا تنتفى معه نية القتل عدم توافر ظرف التردد لا يترتب عليه إنتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة

ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الإعتداء إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده المحكمة تدليلاً عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي إقتنعت بها المحكمة فإن النعى على الحكم بالقصور يكون منتفياً .

(طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٢ / ٥ / ٧ من ١٣ من ٤٢٤)

١٣٢٠ - مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر سبق الإصرار -  
لا جدوى منه - طالما أن العقوبة المقررة عليه مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار طالما أن العقوبة المقررة عليه - مع إستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - وهى عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار . (طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٦ / ٤ / ٢٥ من ١٧ من ٤٨٣)

١٣٢١ - إستخلاص قصد القتل من الظروف المحيطة بالدعوى وما يأتيه الجاني من مظاهر وإشارات تتم عن توافره .  
قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التي يلتئها الجاني ويتم عما يضره في نفسه ، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى أمر موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٢٥ من ١٩ من ٣٥٢)

١٣٢٢ - إرتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل لدى المتهم .

أن الإستفزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجانى وبين كونه قد إرتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

(ملن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ من ١١ ص ٣٥٢)

١٢٢٣ - ليس فى سبق إستعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل .

ليس فى سبق إستعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل ، ذلك أن الإستخدام المشروع للحبل شئ وإختيار الطاعن له أداة لأرتكاب جريمته بعد أن عقد العزم عليها وإعداده لهذا الغرض شئ آخر .

(ملن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٧٤٣)

١٢٢٤ - قصد القتل - تعريفه .

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتئها الجانى ويتم عما يضمره فى نفسه .

(ملن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٨٣٢)

١٢٢٥ - جرائم القتل العمد والشروع فيه - أركانها .

تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانونا بنية خاصة هى إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية . ومن الواجب أن يعنى الحكم الصاصر بالإدانة فى تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من إستعمال الطاعن الأول سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وإطلاقه عيارا ناريا أصاب المجنى عليه الأول فى فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا إصابته فى موضع يعد مقتلًا من جسمه وهو ما لم يدلل

عليه الحكم ، كما لا يكفى فى إستظهار هذه النية أقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الإعتداء على المجنى عليه بمؤخره البندقية ما دام لم يقم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الأول والثانى وبالنسبة للطاعن الثالث الذى لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٠٢)

**١٣٢٦ - جريمة قتل عمد - لا تعارض بين نفي سبق الإصرار وإثبات ركن القصد الخاص - علة ذلك .**

لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وبين إثباته ركن القصد الخاص فى جريمة القتل العمد فى حق الطاعن فلكل مقوماته .

(طعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٨١)

**١٣٢٧ - تقدير توافر نية القتل - موضوعى - حد ذلك ؟ مثال**  
لتسبب سائح على عدم توافر نية القتل - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - إنتهاؤها - فى أسباب سائفة - إلى أن المتهم لم يكن ينوى من الإعتداء إزهاق روح المجنى عليهم وإنما كان يقصد التخلص من جريمة إحراز المخدر - ومعاقبته عن جنحة الضرب عملا بالمادة ٢٤١ / ١ - عقوبات - مجادلتها فى ذلك لا تقبل .

من المقرر أن البحث فى توافر نية القتل لدى الجانى أو عدم توافرها هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتناقض عقلا مع ما إنتهى إليه . فمتى كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائح فى العقل والمنطق ويكفى لحمل قضائه فيما إنتهى إليه من عدم توفر قصد القتل فى حق الطاعن ضده

وعن تعديل التهمة الأولى المسندة للمطعون ضده من جنائية الشروع في القتل المقرنة إلى جنحة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة قد إستخلصت في إستدلال سائق أن المطعون ضده لم يكن ينوى إزهاق روح أحد من المجنى عليهم بل قصد إلى مجرد الإعتداء عليهم إلتماسا للخلاص من قبضتهم فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعنة من شواهد على توافر قصد القتل ما دامت المحكمة لم تقتنع من ظروف الدعوى بتوافره ، ولا لما تقول به أيضا من أن المطعون ضده أفصح عن قصده في الإعتداء من أنه سيقتلهم جميعا إذ أن المحكمة غير مقيدة بالأخذ بتلك الأقوال أو ببدولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المعروضة عليها . ومن ثم فإن النعى على الحكم بفساد الإستدلال في شأن عدم توافر نية القتل إنما يكون من قبيل الجدل للموضوعى في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ٢٩٩)

١٣٢٨ - تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح - وجوب إعتناق الحكم بالإدانة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة عليه - مثال لتسبيب معيب في التدليل على نية القتل .  
تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانونا - بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من إستعمال الطاعن سلاحا قاتلا بطبيعته وقوله تارة أنه أطلق عيارين فى إتجاه عائلة المجنى عليه ، وتارة أخرى أنه صوب سلاحه فى مستوى المجنى عليه ، هذا القول لا يصح أن

٤٠/م

يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت الحكم أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا إصابته في موضع يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدلل عليه الحكم ، إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدي فقط أو لمجرد إرهاب المجنى عليه وفريقه وهو احتمال لا يهدره إنخفاض مستوى التصويب أو وجود الخصومة لأنهما لا يؤيدان حتما وبطريق اللزوم إلى أن الطاعن إنتوى إزهاق روح المجنى عليه ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٢٨٨)

**١٢٢٩ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .**

لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .  
(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ٥٥٩)

**١٢٣٠ - نية القتل - أمر داخلي يتعلق بالإرادة - تقدير توافرها - موضوعي - الجدل في ذلك أمام محكمة النقض - غير جائز .**

أن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير تولده أو عدم تولده إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . ولما كان الحكم المظنون فيه عرض لنية القتل وإستقامتها ثبتا في حق الطاعن من إستعماله سلاحا قاتلا بطبيعته وهو " منفع رشاش " ومن إطلاقه منه على جسم المجنى عليه ومن الباعث على الحادث وهو الإنتقام لإصابة والده وردا على المشاجرة التي حدثت في صباح يوم الحادث وكان أحد أطرافها شقيقه ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام النية من الظروف والملابسات التي أوضحتها في هذا الشأن سائغا وكاف لإثبات توافرها فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون

عودا منه إلى مناقشة أدلة الدعوى التي إقتنعت بها المحكمة مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ١١٤)

### ١٣٢١ - نية القتل - نشوئها .

من المقرر أنه لا مانع قانونا من إعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها .

(لمن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤٩٣)

١٣٢٢ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر - إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضممره .

أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى . والإشارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضممره في نفسه . وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن " من إستعماله سلاح ناري قاتل بطبيعته ومن توجيهه إلى أماكن قاتلة من جسد المجنى عليهما ، وهى مناطق الرأس والبطن على مرمى قريب قدره التقرير الطبي الشرعى بأمتار ستة مما يسهل من أحكام الرمي ومن تشبه الإطلاق على المجنى عليه الأول ثم في سقوطه من الإطلاق على المجنى عليه الثانى على ذات البعد القريب ومن ذات السلاح القاتل بأحكام التوجيه إلى مقتل من جسم المجنى عليه ، كل ذلك تتوافر به لدى المحكمة إطمئنانا يقينيا بأن المتهم كان يبغي من الإطلاق على المجنى عليهما قتلا ، وقد تحقق بالنسبة لأولهما ، وخاب مبتغاه بالنسبة لثانيهما لمداركة العلاج وشفائه " . فإن هذا حسبه للتدليل على توافر نية القتل كما هى معرفة به فى القانون .

(لمن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٧ من ١٩٥)

١٢٣٢ - قتل عمد - قصد جنائي - إثبات .

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم قد دل على توافر نية القتل بقوله " وأما أن نية الجناة قد إنصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك أن الإعتداء وقد حدث فى مواطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة المجنى عليه وما هو مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التى شهدها فقد بدأ الجناة باعتدائهم بالحقل وتمكنوا من إصابة المجنى عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه إنتقاما لما كان منه لاكتفوا بهذا القدر ، بل أنه وقد إستطاع الهرب ولجأ إلى داره وأغلق من خلفه بابها ولو أن نيتهم كانت مجرد الإعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لأثروا العودة ، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالمجنى عليه بردهمتها وإنهالوا عليه ضربا إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفة نومه وأغلق بابها عليه ، وكان فى هذا القدر الكفاية ، أو أن نية الجناة كانت منصرفة إلى مجرد الإعتداء أما أنهم يكسرون عليه الباب ويعاونون ضربه بعصيم فذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيتهم قد إتجهت إلى إزهاق روحه . ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن المجنى عليه وقد فقد قواه وخر صريعا لم يفهم هذا فجروه إلى خارج الدار حيث ألغوه أرضا وأنهالت ضرباتهم تترى عليه حتى صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأنداك وقد ظنوا أن غرضهم قد تحقق إنصرفوا عنه . ويكشف عن ثبوت نية القتل قبلهم بالإضافة إلى ما ذكر جسامة الإعتداء وشموله لعموم جسم المجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الإعتداء " وكان ما أورده الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائغا وكافيا لحمل قضائه .

(لمن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٧٥٩)

١٢٣٤ - قتل عمد - سبق الإصرار - ماهية .



أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج .

(طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٥١٠)

### ١٣٢٥ - قتل عمد - تعدد الطاعين - ما يكفي لإثبات توافر نية القتل في جانبهم .

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمهر في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم قد دال على قيام هذه النية بتدليل سائفا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعين وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعين إستعملوا آلات قاتلة بطبيعتها " بندقيتين ومسدس " وأنهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحد الأعمرة وطاشت الأخرى فلصابت المجنى عليهما الآخرين وأنه وإن كان الطاعن الثاني قد إستعمل العصا في الإعتداء على المجنى عليه الأول فإن ظروف الحادث تفصح عن إتفاقه مع باقي الطاعين على إزهاق روح هذا المجنى عليه بسبب حادث الصباح ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في شأن إستدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٨٧٥)

### ١٣٢٦ - قصد القتل - إستخلاصه - محكمة الموضوع .

لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمهر في نفسه ، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى

موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله : " وحيث أن نية القتل متوافرة فى حق المتهم من استعماله آلة صلبة ذات حافة حادة (مطواه) من شأنها إحداث الوفاة ومن إعتدائه على المجنى عليه مرتين : الأولى فى رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية مقابلة للإصابة وحدث نزيف دموى ، والثانية فى خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطنى وأبرزت الأمعاء الدقاق وأن هاتين الإصابتين تعتبران خطيرتين وفى مقتل " . وكان ما أورده الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل فى حق الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠ / ٩ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٦٢)

#### ١٣٣٧ - نية القتل - إدراكها .

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يترك باليس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى ويتم عما يضمرة فى نفسه كما أن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وأن إصابة المجنى عليه فى غير مقتل لا تنتفى معه قانونا توفر نية القتل .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٩٤)

#### الفصل الثالث - الظروف المشددة

#### ١٣٣٨ - توفر جريمة القتل باسم متى كانت المادة المستعملة

للتسمم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة .

متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة . لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الإمكان تحقق الجريمة مطلقا لإنعدام الغاية التى إرتكبت

من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لإرتكابها . أما كون هذه المادة (هى فى القضية مادة سلفات النحاس ) لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها ينثر إستعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد إستحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت إقترائه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لإحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع . فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها فلحدث فى صحة المجنى عليه إضطرابا ولو وقتيا إعتبر هذا الفعل جريمة إعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع . فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذلك إنعدم فى هذا الفعل الجريمة بكافة صورها . (طنن رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٣٢)

١٣٢٩ - إدانة المحكمة المتهم لإشتراكه فى جنائية قتل إقتربت جنائية أخرى لا يلزمها أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين . متى إقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان إشتراكا فى قتل إقتربت به جنائية أخرى وطبقت المادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٩٩ ع وأوقعت بالمتهمين جميعا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لمجهول من بينهم فى جنائية القتل المقترن بالجنائية الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين إذ لا دخل لأيهما فى العقوبة الواجب تطبيقها فى هذه الحالة . (طنن رقم ٢٠٥٥ سنة ٤ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٣٤)

١٣٤٠ - وضع الزئبق فى أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم .

وضع الزئبق فى أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم ما دامت تلك المادة المستعملة تكفى فى بعض الصور إلى النتيجة

المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم إلى داخل الجسم فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا يدخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة ما دام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .  
(طنن رقم ٨١٦ سنة ٥ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٣٥)

١٣٤١ - كون فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي مكته من سرقة المجنى عليه بجعله مرتكبا لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه بإكراه .

إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي مكته من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا إعتبر المتهم مرتكبا لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه بإكراه .  
(طنن رقم ١٥٨٩ سنة ٨ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٨)

١٣٤٢ - إرتكاب المتهم جناية الشروع في قتل المجنى عليه وإرتكابه جناية سرقة ليلا يستلزم إستبعاد ظرف الإكراه في جريمة السرقة باعتبار أن الفعل المكون له هو بذاته فعل الشروع في القتل إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين إرتكبوا جناية الشروع في قتل المجنى عليه بإطلاق أعيرة نارية أصابته ، وأنهم في الوقت نفسه إرتكبوا جناية سرقة أمتعت ليلا ، فليس للمتهمين أن يعيىوا الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جناية السرقة بالإكراه المتوافر بالإصابة النارية التي أحذوها بالمجنى عليه ، لأن المحكمة ، وقد إستبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي أدانتهم فيه . لا تكون قد أخطأت في إعتبار الجنايتين اللتين أثبتتها على المتهمين مستقلتين لأنهما كذلك في الواقع .

(طنن رقم ١٦١٠ سنة ٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٣٨)

١٣٤٣ - خطأ تطبيق م ٢٣٤ / ٢ ع على أساس أن القتل إقتربت به سرقة بإكراه متى كان الإكراه هو المكون لفعل القتل .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وياقي مصوغاتها وأمتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبة هذا المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية عقوبات على أساس أن القتل إقتربت به جنائية سرقة بإكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل ، فإنها تكون قد أخطأت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بإكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنائية القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الإعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة ولما كانت المادة ٢٢ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة أوصاف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة التي عقابها أشد ، ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة . فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفا مشددا لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من إعتبار في الجريمتين المستندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة ، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها الفعل عدت الأخرى فيما يختص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد . ثم أن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المنكورة إذ غلط عقوبة القتل العمد متى إرتكبت معه جنائية أخرى إنما أراد بداهة أن تكون الجنائية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجنائية الأخرى مشتركة مع جنائية القتل في أى عنصر من عناصرها ولا في أى ظرف من ظروفها الاعتبارية قانونا عاملا مشددا للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جنائية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو المكون لجنائية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليهما إلا مجردة عن هذا الظرف . وإن فالعقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم

هى العقوبة المقررة فى الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جناية سرقة بإكراه واجب فى مقام توقيع العقاب على المتهم فيها إعتبارها مجردة عن ظرف الإكراه أى جنحة سرقة على أنه وإن كانت العقوبة التى نص عليها القانون ، فى الشطر الأول ، للقتل الذى وقعت معه جناية أخرى تختلف عن العقوبة التى نص عليها فى الشطر الأخير إذ هى الإعدام فى الأول ، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فى الأخير إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذى قارفه قد إقترن بجناية ، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، فإن مصلحة المتهم فى التمسك بالخطأ الذى وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون منتفية . ولا يقض من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالرفقة وعاملة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . فإن المحكمة إنما تقدر ظروف الرفقة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانونى الذى وصفته به ، فلو أنها كانت رأت أن الواقعة فى الظروف التى رفعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك ، الوصف الذى وصفته به . ومادامت هى لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانونى ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه فى حكمها بناء على هذا الخطأ (طعن رقم ١٩١٧ سنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٤٢)

١٣٤٤ - عدم جواز تطبيق العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى

المادة ٢٣٤ / ٢ ح على الإبن الذى يقتل أباه لسرقة ماله .

أن القانون حين نص فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جناية القتل إذا تقدمته أو إقتربت به أو تلت جناية أخرى إلخ قد قدر أن الجانى إرتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له مبرر . وإن

فإذا قتل الإبن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المخلطة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة فى حين أن القانون لا يعاقب عليها .  
(لمن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٤٥)

#### ١٣٤٥ - وجوب تثبيت محكمة الموضوع من أن الجانى فى جريمة

القتل بالسم كان فى عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه .  
إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه إعتد فى إدانة المتهمين بجناية القتل بالسم على ما أفضى به المجنى عليه قتل وفاته إلى زوجه وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذى أتين أيضا فى هذه الجريمة أمام منزلهم وأنهما كانا يتصنعان معه الأكل من الطوى التى قدمها أخوهما إليه ، لى أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلهما وقت الحادث إنما كان فى إنتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ولون أن يذكر شيئا عما قيل من أن المتهم أفضى به إلى معاون البوليس . بل كان الذى نكره فى معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت فى محضره أن المجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان (متهم) وأحضر قطعة من الطوى وأكلوا منها جميعا . فهذا الحكم يكون مشويا بالقصور وبالتناقض واجبا نقضه .  
(لمن رقم ٦٨١ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦)

#### ١٣٤٦ - تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع يوجب عناية

الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينكشف عنه غرض المتهم من إرتكاب جريمة القتل والقصد منها .

ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الإشتراك فى الشروع فى القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لإتفاقه مع آخرين على إرتكاب السرقة بطرونها التى وقعت فيها ، لا على أساس الإتفاق على القتل مباشرة ، فلا يقبل النعى عليه أنه لم يتم الدليل على إتفاق المتهمين على القتل .

(لمن رقم ٢٧٥ لسنة ١٨ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٤٨)

١٣٤٧ - توافر رابطة الزمنية من شأن قاضى الموضوع .

أنه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمت أو إقترنت به أو ثلته جناية أخرى أن تكون الجنايتان قد إرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضى الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن توافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .  
(لمن رقم ١٦٧٨ سنة ١٨ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٤٨)

١٣٤٨ - جريمة قتل زوجة وسرقة مصوغاتها لا يبرر تطبيق

العقوبة المغلظة إذا كان إرتكاب كل من الجريمتين مقصودا لذاته .  
أن المادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات تستوجب لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ، وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، وإنّ كان يبين من الحكم الذى طبق هذه المادة أن المحكمة إستخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وإنّتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التى يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصودا لذاته ، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى إنتوى المتهم إلحاقه بزوج المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصرا لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد إرتكبت لأحد المقاصد المبينة فيها . ولا يغير من هذا ما قالته المحكمة من أن المتهم وزميلة بيتا النية على سرقة المجنى عليها ولما ذهبوا لتنفيذ ما إنتووا به إعترضتهما المجنى عليها فقتلتهما خنقا - فإن ذلك لا يفيد حتما أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن يكون إعتراض المجنى عليها لهما هو الذى هيا لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

(لمن رقم ٨٧٤ سنة ١٩ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٤٩)



١٣٤٩ - تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع بموجب عناية الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينكشف عنه غرض المتهم من إرتكاب جريمة القتل والقصد منها .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقترب بالسرقة وطبق عليه المادة ٢٣٤ / ٢ ع قد حدد الأشياء التي أسند إلى المتهم سرقتها بأنها نقود المصروف الشهري ومصوغات ، وكان قد أخذ في بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذي قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئا عنها وأحاله في بيانها إلى شقيقاته اللاتي لم يسمع لهن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعهن ، وكان ما أورده من أقوال لباقي الشهود في صدد الإستدلال على حصول السرقة إلا خاصا بما قيل عن سرقة النقود والقليل التافه من المصوغات ، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزانة الحديدية ولا في غيرها من أماكن الحفظ التي أثبت وجودها في غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفتاحها ، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التي إعتد عليها في السرقة منقولة عن الغير ، ومع إستمسك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فإن المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكنا - إذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لحين القبض عليه وأن شخصا آخر غيره لم يدخلها ، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم لآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئا عن السرقة ، وأن شيئا من المسروقات لم يضبط ، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفى ما سرقه ، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنيا على فروض وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة ، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة ، وبما أغفله من الرد على دفاع المتهمة له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠ / ١ / ٢)

١٣٥٠ - جواز إعتبار المتهم شريكا مع مجهول في إرتكاب

**جريمة القتل المقترن بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ ع - فى ذات الوقت .**

ليس فى القانون ما ينفى أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة وإن فلا مانع من إعتبار المتهم شريكا مع مجهول فى إرتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه فى ذات الوقت على أساس أنه وياقى من أدانتهم المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقة . وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الإعدام هى الواجبة التطبيق فى واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضاً فلا معقب عليها فى ذلك . إذ أن عقوبة الإعدام جائز توقيعها على الشريك سواء فى جريمة القتل العمد المقترن بسبق الإصرار أو فى جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٠)

**١٣٥١ - إستثناء الحالات المشار إليها فى الفقرتين الثانية**

**والثالثة من المادة ٢٣٤ عما نهجه القانون فى المادة ٢٢ ع .**

أن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه فى المادة ٢٢ من إعتبار الجرائم التى تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة إرتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها ، بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وإرتباطها ، وأوجب فى تلك الحالات بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها ، وذلك بما نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من إرتكاب جنائية القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد هو التآهب لفعل جنحة أو لتسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

(طعن رقم ٢١٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٥٤)

١٣٥٢ - معنى الإقتران .

أن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جنائية القتل العمد والجناية الأخرى التي إقترنت بها قدر معين من الزمن ما دامت الجنائتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزهما بعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة (طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٥)

١٣٥٣ - لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة

إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي إقترنت بها .

لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي إقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية ، وأن كانت تسترد إستقلالها متى إنعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها إستقلالاً .

(طعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٥٥)

١٣٥٤ - رفع الدعوى على المتهم بوصف القتل العمد مع سبق

الإصرار والترصد - إدانته بالقتل العمد دون سبق الإصرار - لغت نظر الدفاع إلى ذلك - غير لازم .

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الإتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . وإن فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإنتهت المحكمة إلى إعتبار الواقعة قتلاً عمداً دون سبق إصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لغت الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٧٠)

١٣٥٥ - لا جنوى من إشارة عدم قيام ظرئى سبق الإصرار

**والترصد - مدامت العقوبة المقررة لها لجريمة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد .**

لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٨٥)

(طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٠٧)

**١٣٥٦ - مثال لكفاية إستظهار سبق الإصرار في جريمة القتل**

**العمد .**

متى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من إتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه وإستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة إزالتة للضرورة - فإنه يكون قد إستظهر ظرف سبق الإصرار وبذلك على توافره تدليلا سائغا . (طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١١٨)

**١٣٥٧ - ثبوت أن نية القتل لم تقم بنفس المتهم إلا عند إقدامه**

**على إرتكاب الفعل - عدم توافر سبق الإصرار - مثال .**

إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما كان إعتداء وقع منه لوقت بعد عضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم لملاقاته كان يبغى مساعدة خصمه فهو - أى المتهم - وأن تعمد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقسم على إرتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الإصرار .

(طعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٨٢٨)

**١٣٥٨ - إنصراف غرض المتهم إلى الإعتداء على شخص غير**

**معين وجده أو إلتقى به مصادفة - كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار .**

لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصانفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل إرتكاب الجريمة على الفتك بأي فرد يصانفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٩٦٤)

### ١٣٥٩ - كفاية الشروع في إرتكاب الجثة لتطبيق الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات .

سوى القانون بين إرتكاب الجثة والشروع فيها ، فكل منها جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل ، متى وقع منضمّاً إلى الجثة وسبباً لإرتكابها - فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من إقرار الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بعد أن إغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إن طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطيء في تطبيقه .

(طعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٢٣٤)

### ١٣٦٠ - كفاية وقوع أي فعل مكون بذاته لجناية - من أي نوع كان - مستقل عن جناية القتل العمد لتطبيق الشطر الأول من المادة ٢٣٤ - ٢ عقوبات .

يكفي لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه ويمكن بذاته لجناية من أي نوع كان .

(طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٤٢٢)

### ١٣٦١ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي -

### البحث في وجوده من عدمه - موضوعي .

سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا إستدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : " . . . أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشعه وإستدائته من أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظافته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة مع إعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فإنها تضمن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش وإستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك - فضاق ذرعا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الإجهاز عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرثها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدبر الأمر وفكر فيه وترى منذ أن أغلقت بابها لونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لأزوجه ولا لأخيها - الذي لقيه مصافحة - شيئا عن ذهابه لها لأنه أعد للأمر جريمته وسلك سبيل التخفي في ذهابه إليها وفي الوصول بما يقطع كله في أنه إنما فكر وصمم وترى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الإصرار " - فإن ما إستخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه قيام ظروف الإصرار يكون إستخلاصا سليما متفقا مع حكم القانون .

(طن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٩٦)

١٣٦٧ - إستغلال الجنابة المقتربة بالقتل عنه وعدم إشتراكها

معه فى أى عنصر من عناصره ولا لى ظرف من ظروفه المشددة للعقوبة - تحقق ظرف الإكراه فى السرقة بفعل القتل يحقق إرتباط جنائية القتل بجنحة - لا إقتترانه بجنائية - خطأ الحكم فى هذا التكييف - متى لا يكون مؤثرا - إذا كانت العقوبة مقررة للواقعة - بوصفها الصحيح - مثال .

جعل الشارع - فى المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالث - من الجنائية المقتربة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفا مشددا لجنائية القتل التى شدد عقابها فى هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الإعدام عند إقتتران القتل بجنائية والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند إرتباطه بجنحة - ومقتضى هذا أن تكون الجنائية المقتربة بالقتل مستقلة عنه ، وإلا تكون مشتركة مع القتل فى أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التى يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبرها جنائية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجنائية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنايتى القتل العمد والسرقة بالإكراه إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الإعتداء الذى وقع على المجنى عليها - فإنه يكون جريمة القتل ، ويكون فى الوقت نفسه ركن الإكراه فى السرقة فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة - لا الثانية التى أعمل نصها الحكم ، على أن ما إنتهى إليه الحكم فى التكييف القانونى وإعتباره القتل مقتربا بجنائية السرقة بالإكراه - وأن كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الإعدام التى قضى الحكم بها مقررة أيضا لجنائية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هى مقررة أيضا للقتل العمد مع سبق الإصرار الذى أثبتته الحكم فى حق المتهم - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التى بينتها فى أسباب الحكم فإن قضاها يكون سليما .

١٣٦٣ - شروط تغليب العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات -  
إستقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام  
المصاحبة الزمنية بينهما .

يكفى لتغليب العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات  
أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام  
المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنائيات المتعددة لغرض واحد  
أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن  
بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة عن  
الأخرى . (ملن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٧١٥)

١٣٦٤ - معاقبة المتهم بعقوبة تدخل في عقوبة جريمة القتل  
المسندة إليه مجردة من ظرف سبق الإصرار - عدم جنوى النعى  
على الحكم بتخلف هذا الظرف .

متى كان ما أثبت الحكم يتضمن قيام الإتفاق السابق بين الطاعنين على  
القتل ، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود  
العقوبة المقررة لجنائية القتل العمد غير مقررة بظرف سبق الإصرار ، فلا  
مصلحة للطاعنين من وراء الطعن بتخلف هذا الظرف .

(ملن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٤١٥)

١٣٦٥ - قتل عمد - عقوبة - ظرف سبق الإصرار .  
لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن وهي الأشغال الشاقة المؤبدة -  
تدخل في الحدود المقررة لجنائية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه  
لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد إستدلال الحكم فى إستظهار ظرف  
سبق الإصرار . (ملن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٥٩)

١٣٦٦ - القتل المقرّر بجنائية - تعدد المسئولين - أثره .



لما كان ما أثبتته الحكم كافيا بذاته للتدليل على إتفاق المتهمين على القتل من معيقتهم فى الزمان والمكان ، وتويع الصلة بينهم ، وصنور الجريمة عن باعث واحد وإتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها ، مما يترتب بينهم فى صحيح القانون تضامنا فى المسئولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشرع فى القتل التى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(طن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ٢٠ / ١٩٧٩ م ٣٠ ص ٩٩٤)

#### الفصل الرابع - الظروف المخففة

١٣٦٧ - عدم إعتبار الغضب عذرا مخففا فى جريمة القتل إلا فى حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا .

أن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا فى حالة خاصة هى حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هى ومن يزنئ بها .

(طن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٠ / ٢٥ / ١٩٦٢)

١٣٦٨ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على جريمة الشرع فى القتل العمد بالسهم ومعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنوات - لا خطأ .

متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشرع فى القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٤٦ ، ٢٢٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة التى نص عليها بعد تطبيق المواد السالفة الذكر ، فإن الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا محل للنعى بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان

يقتضى النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس  
(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٧ م ٨ من ٤٦٥)

## الفصل الخامس تسبيب الاحكام

### الفرع الاول - بالنسبة للركن المادى

١٣٦٩ - إستظهار الحكم أن الموت كان نتيجة فعل كل من

المتهمين وإعتباره كلا منهم فاعلا أصليا - صحيح .

إذا بين الحكم الصابر فى جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو إعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلا أصليا ، ولا يصح الطعن فى هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدة من الأفعال التى جعلته مسئولاً على إنفراد عن جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذى قارفه كل منهما على إنفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٣٢)

١٣٧٠ - عدم بيان السبب الذى حال دون إتمام الجريمة فى

تهمة الشروع فى القتل لا أهمية له ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

لا أهمية لعدم بيان السبب الذى حال دون إتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى القتل ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

(طعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٢)

١٣٧١ - عدم إلزام الحكم ببيان الجروح الواقعة فى مقتل

**والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا .**

متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسيبت عنها فهذا المتهم يكون قاتلا وعقابه ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بألة قاتلة وحوادث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حيوئها إلى المتهم .

(طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٣٤)

١٠٠٠

**١٣٧٧ - قصور الحكم إذا دان عدة متهمين بالقتل العمد دون ثبوت قيام إتفاق سابق بينهم متى إنتهى إلى إستبعاد ظرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من عيار واحد .**

إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى واحد ، وإستبعد ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك أدين عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود إتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض (طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٨)

**١٣٧٢ - عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة لا يعيب الحكم متى أورد أن الوفاة نشأت من الإصابات المتعددة الجسيمة التي هضمت المخ .**

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن التقرير الطبى أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن كسور متشعبة ومنخلفة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جدا وما صحبها من أعراض دماغية ، كما أثبت الحكم أيضا أن الطاعنين أحدثا

بالمجنى عليه تلك الإصابات بنية إزهاق روحه وأنها معا أنها لا على رأس المجنى عليه ضربا بالعصى الغليظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعدد القتل فإن كلا الطاعنين يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها ما دام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في إرتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة . وإن قعدم إمكان تعيين من منهما هو الذى أحدث الضربة التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم . ١٤ -

(طعن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٧ / ١)

١٢٧٤ - خطأ الحكم فى بيان الأعيمة التى أصابت القاتل -  
عدم تأثيره على واقعة الإشتراك فى القتل المنسوبة إلى المتهم .  
خطأ الحكم بيان عدد الأعيمة التى أصابت القاتل لا يعيبه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر واقعة الإشتراك فى القتل المنسوبة إلى المتهم .

(طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٢ / ٢٤ من ٧ ص ١٣٠٢)

١٢٧٥ - إثبات الحكم أن المتهمين قاربوا القتل إستنادا إلى أدلة سائفة - كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط - لا عيب .

مضى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قاربوا القتل إستنادا إلى الأدلة المعقولة التى أوردها فلا يقدح فى سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط (طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ٥ / ٢٠ من ٨ ص ٥٢٠)

١٢٧٦ - عدم بيان صلة الوفاة بالإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والإكتلاء بذكر أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - قصور .

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف

إنتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ما أورده الحكم فى ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من واقع الدليل الفنى - وهو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة إستخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى أخذها بها .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٨١٥)

#### ١٣٧٧ - قتل عمد - تضامن الفاعلين فى المسؤولية باعتبارهم

فاعلين أصليين - تحديد الأفعال التى أتاها كل منهم ليس يلزم .  
مضى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التى قارفها كل متهم ، وأثبت عليهم إتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع فى قتل الآخرين ، هذا مع سبق الإصرار ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقد مقارقتها واتحاد نيّتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفى لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين فى جريمتى القتل والشروع فيه . وليس يلزم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التى أتاها كل منهم على حدة .

(طعن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٤٤٢)

#### ١٣٧٨ - رابطة السببية فى جريمة القتل العمد - التدليل على

قيامها - من البيانات الجوهرية فى الحكم - إغفال ذلك - قصور .  
رابطة السببية بين الإصابات والوفاة فى جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما ولا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون فيه صدد حيلته عن تهمة القتل التى فُرضت على المتهم فقد إقتصر على نقل ما أثبت تقرير الصفة

التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفنى فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولا ويتعين نقضه .

(طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٨٦)

١٣٧٩ - إثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار - مساعطته عنها سواء إرتكبها وحده أو مع غيره - لا يعيب الحكم نسبته إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة .

متى كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساعطته عنها سواء إرتكبها وحده أو مع غيره ويكون ما إنتهى إليه الحكم من مساعطته وحده عن النتيجة صحيحا فى القانون . ولا يعيبه أنه نسب إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام أن إصابتي العنق والظهر - اللتين نسب إلى الطاعن بأمر الإحالة إحداثهما قد ساهمتا فى إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل فى النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد - يفض النظر عن عدد الإصابات - وهى الجريمة التى كانت معروضة على بساط البحث .

(طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٩٤)

١٣٨٠ - ثبوت إرتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو إتفاق بينهم - مسائلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا تدخل لها فى إحداث الوفاة - قصور .

متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبى الشرعى لا يفيد أن جميع الإصابات التى أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت فى وفاة المجنى

عليه بل أثبت وجود إصابات أخرى لا نخل لها في إحداث الوفاة كالأصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر ، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسؤولين جميعا عنها بون أن يحدد الإصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة ، وإذا كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق إصرار ولم يدلل الحكم عل وجود إتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ١٣٤)

~~١٣٨١ - خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في جريمة القتل العمد لا يعيبه - ما دام ليس له أثر في قيامها .~~

~~أن خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري عند إستخلاصه توافر نية القتل لا يعيبه ما دام أن ذلك ليس له أثر في قيام الجريمة التي دان الطاعنين بها .~~  
(طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٠٠١)

~~١٣٨٢ - للمحكمة الإستناد في إدانة المتهمين بجريمة القتل العمد إلى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار لماء آدمية ببعض المضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها وأو لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاها بصفة أصلية على ما إستبان من تقرير التحليل من وجود آثار لماء آدمية ببعض المضبوطات وإنما هي إستندت إلى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، وإذا لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى علهم ولم يطلب الطاعنون تحقيقا معينا في هذا الشأن ، فإنه لا جناح على الحكم أن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيلا للأدلة الأخرى التي إعتد عليها .~~  
~~في قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلا أساسيا في ثبوت~~

الإتهام قبل المتهمين .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ١١٢٤)

١٣٨٢ - عدم بيان الحكم في جريمة القتل للجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل - لا يعيبه ما دام أنه بين الجروح جميعا ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره .  
مضى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بألة قاتلة وحدث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها إلى المتهم وحده بما غيره وبغير مشاركة .

(طعن رقم ١٩١ لسنة ٣٣ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ٢٧٩)

١٣٨٤ - قتل عمد - ما يكفي لإستظهار الحكم قيام علاقة

السببية - شهادة الطبيب الشرعي

لما كان الواضح من منوات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل - التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعي ، وما ورد فيها من مسائل فنية - بشأن ما لوحظ من عدم وجود نماء أسفل الجثة في مكان الحادث ، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القتيل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى - وإذا كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعي له سنده من تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت فيه أن وفاة القتيل تعزى إلى إصاباته النارية بما أحدثته من تهتك بالأعضاء والأوعية الدموية البطن ونزيف بتجويفها ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيña رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٤٢)



١٣٨٥ - إدانة الطاعة بالقتل - تأسيسا على مجرد مشاهدة المجنى عليها معها قبل وفاتها - عدم كفايته - وأو توافر في حقها القصد الجنائي .

لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها سائغا وأن يكون الدليل الذي تعول عليه مؤبدا إلى ما رتبته عليه من نتائج في غير تعسف في الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد إستدل في إدانة الطاعة بأقوال شهود الإثبات التي إقتصرت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعة في مركز الشرطة قبيل إعلان الأخيرة عن موتها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب أسفكسيا تتم النفس . ولما كانت أقوال الشهود كما حصلنا قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة إليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدى بطريق الزم إلى ثبوت مقارفة الطاعة لواقعة تتم نفس المجنى عليها التي أوتت بحياتها - ولم يبين كيف إنتهى إلى هذه النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده عن توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار في حقها طالما أنه لم يقم الدليل على ثبوت إقترافها الفعل المادى المكون لهذه الجريمة - لما كان ما تقدم ، فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه .

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٣٦٦)

## الفرع الثاني - بالنسبة إلى الركن المعنوي

١٣٨٦ - أمثلة القصور الحكم في إستظهار نية القتل .

إذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من إستعماله آلة قاتلة (هي آلة نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه إلى مقتل من جسمه ، ثم

نكرت في الوقت نفسه أن - الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو إنفراج ساقى المجنى عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه مما جعل القنوف يصيب جليابه فقط دون جسمه ، ولم تبين الموضع الذى إعتبرته مقتلا ، فإنها تكون قد إستنتجت نية القتل من واقعة غير مبينة ، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى المجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة فى هذه الحالة علة إعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلا تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقا سليما ، وهذا يقتضى نقضه .  
(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٣٣٧ / ٦ / ٧)

#### ١٣٨٧ - أمثلة لكفاية إستظهار الحكم نية القتل .

متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعلوا البنادق والنخيرة وترىصوا بها فى طريق المجنى عليهم حتى إذا ما رأوا سيارتهم قادمة تقفهم أطلقوا عليهم عدة أعيرة قاصدين قتلهم ، فذلك فيه ما يكفى لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التى إستخلصت منها هذه النية . (طعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٣٧ / ١ / ١٤٤)

#### ١٣٨٨ - أمثلة لكفاية إستظهار الحكم نية القتل .

لا يقدح فى صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التى أحدثها المتهم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادى الذى تعدد المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل فى إعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن أثر الجروح التى أحدثها به كانت أقل جساما .  
(طعن رقم ٧٥٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٣٨ / ١٢ / ١٩٤٤)

#### ١٣٨٩ - أمثلة لقصور الحكم فى إستظهار نية القتل .

إذا كانت المحكمة بعد أن نكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبى الأول من أن المجنى عليه أصيب من فردة محشوة بالبارود مع الحشار وأن إصاباته هى

حروق نارية فوق الحاجب الأيسر ونمش بارودي منتشرة بالرقبة ومقدم الصدر ، وما جاء بتقرير الطبيب الشرعى الذى أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات ومن أنه ليس ثمة ما يمكن معه الجزم بأن العيار الذى أصابه كان معترا بالبارود فقط ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة ، وأن العيار الموصوف يجوز أن يحدث وفاة المصاب - إذا كانت بعد فكرها ذلك قد قالت أن الذى قرره الطبيب الشرعى يؤيده مما أثبتته العلم من أن البارود كاف بنفسه لإحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق ، ثم إنتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من إستعمال ذلك السلاح وتصويبه إلى المجنى عليه وإصابته به فى موضع من جسمه هو مقتل - فذلك لا يكفى للقول بثبوت توافر هذه النية فى حق المتهم ويكفى حكما قاصرا قاصدا يعنيه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩ / ٥ / ٩)

#### ١٢ - أمثلة أكثارية إستظهار نية القتل

إذ كان المتهم قد إستظهر نية القتل لاج قاتل وإصابة المجنى عليه فى مقتل ونشأ عن سبب يوجب عقوبة القتل ، ففى هذه الحالة لا يفتقر القاتل إلى أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه القتل ، بل قد قصد أو يقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح ، فإذا علم القاتل وإدراكه أن المحكمة إستخلصت أن المتهمين قصدا بإعتدائهما على المجنى عليهما إزهاقا ، فبما أن من تعدد ضربهما بالة قاتلة وطعنهما بها بقوة فى مقتل ، طعننا أحدث جرحا خطيرا ، فذلك يكتفى إستخلاصا سائغا وبيانا كافيا فى إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . من شأن مجرد قول المجنى عليه أنه لا يعرف حقيقة قصد الجانى أن يقيد حرية المحكمة فى إستخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى .

(طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١ / ١١ / ٥)

#### ١٢١١ - أمثلة لتصور الحكم فى إستظهار نية القتل .

إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل قد قال " أنها مستفادة من ملاحظة

المتهم للمجنى عليه ، وتهديده بإياه بإطلاق النار عليه أن لم يقف ، فلما لم يصغ إليه بالوقوف وظل فى جريه أطلق عليه المقتول عامداً من البندقية التى كان يحملها ، والتى لا تستعمل لغير القتل فأصابه فى مقتل لولا أن أسعف بالعلاج " .  
ولما كان مجرد ملاحقة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه أن لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقية معمرة بالرزش قد يحصل دون أن يكون قصد الجانى قد إنصرف إلى قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان معيياً بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩/١/١٩٥٢)

١٣٩٢ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم  
إستقلالاً - وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه .

أن القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلى فى نفس الجانى ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم فى هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالتحديث عنه إستقلالاً ، وإيراد الأدلة التى تكون قد إستخلصت منها أن الجانى حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه ، قد كان فى الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لإثبات نية القتل قال : " أن القصد الجنائى متوفر من إستعمال آلة قاتلة ، ومعالجة المجنى عليه بضرية واحدة قوية فى قلبه إصابته بتمزق التامور والقلب وقضبت عليه وكان قاصداً بذلك إزهاق روح المجنى عليه لإمتناعه عن تقييم نية المتهم أو دفع ثمنها له " فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعدد المتهم إرتكاب الفعل المادى وهو ضربه بسكين ووقوع ذلك الفعل فى قلب المجنى عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لما عقبته به المحكمة من أن الجانى كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه متى كان ذلك

فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٢٤٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٤)

#### ١٣٩٣ - أمثلة لكفاية إستظهار الحكم نية القتل .

إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن نية القتل قال " أن نية القتل ثابتة من إقرار المتهم في بدء التحقيق من أنه بدأ بإطلاق النار على المجنى عليه ومن أنه صوب إلى المجنى عليه طبنجة محشوة بالرصاص وهي سلاح قاتل بطبيعته إستمروا يطلقها عليه حتى أفرغها فأصيب المجنى عليه بثلاثة أعيرة منها وملايسه بعبار رابع والحائط بعبارين ، ولا شك أن تعدد إطلاق الأعيرة على المجنى عليه وأصابه بعضها للمقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يقطع بتوافر نية الإجهاز عليه وإزهاق روحه ، ومن ثم فلا محل لإعتبار الحادث قتلًا خطأ " - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه إقتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كاف في العقل للإستدلال على ثبوتها .

(ملن رقم ٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٥٤)

#### ١٣٩٤ - أمثلة لقصور الحكم في إستظهار نية القتل .

لما كان الحكم إذ إستخلص نية القتل عند المتهم قد إستند إلى إستعماله آلة حادة قاتلة بطبيعتها وطعنه بها المجنى عليه في مقتل وأن الطعنة كانت شديدة إذ نفذت إلى التجويف البريتوني ، وكان هذا الذي قرره الحكم وأن أدى إلى ثبوت نية القتل عند من يكون متحفظا بشعوره وإدراكه إلا أنه لا تتحقق به النية عند من يكون فاقدا للشعور ما دامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر أركانها قصدا خاصا لا يصح إفتراضه ولا أن يقال بتوافره إلا عند من يثبت أن قصده من الإعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرفا عن شعوره وإدراكه إلى إزهاق روحه ، وكان الحكم قد أثبت على لسان المجنى عليه وأحد الشهود أن المتهم كان ثلثا وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ما إذا كانت المحكمة قد حققت الأمر وهل كان المتهم فاقدا للشعور والإختيار بسبب حالة السكر أم لا - لما كان ذلك ،

فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٤)

#### ١٢٩٥ - أمثلة لقصور الحكم في إستظهار نية القتل .

إذ كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال أنها متوافرة من حيازة السلاح الذي إستعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه بون أن يبين كيف إستدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبتت (في موضع سابق) من أن العيارين الأول والثاني لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته في عضده ثم سقطت وبون أن يبحث مدى إتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان ضاربها على بعد كبير وهل لا يصيب رشها إلا هدفا كانت مصوية إليه . فإن الحكم إذ إستخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٤)

#### ١٢٩٦ - عدم إستظهار الحكم توافر نية القتل بالنسبة للشخص

المقصود إصابته أولا - قصور .

أنه وإن كان صحيحا أنه يكفي العقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي إنتواه قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - إلا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادئ ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولا وبالأذات . فإن سكت الحكم عن إستظهار هذه النية كان معيبا .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٧٨)

#### ١٢٩٧ - إستناد الحكم في توافر نية القتل إلى إصابة المجنى

عليه في مقتل من آلة نارية - ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة

**يده - قصور .**

متى كان الحكم قد إستند فى بيان نية القتل إلى إستعمال المتهمين آلات نارية من شأنها إحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليهما وإطلاقها عليهما فأصابتهما فى مواضع قاتلة هى رأس أولهما ويطن الثانى ، وكان الثابت من الحكم أن العيار الذى أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول فى راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فإن الحكم يكون قاصر البيان . (طنن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ من ٤١١)

**١٣٩٨ - إستخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى ومن**

حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله وضربه بشدة بحذاء خشبى ضربات متوالية فى مواضع قاتلة بصفة مستمرة - سائغ وسليم .

إستخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملايساتها ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بحذاء خشبى ضربات متوالية فى مواقع قاتلة من جسمه الضئيل وإستمرار المتهمة فى الضرب إلى أن حضرت الشاهدة وإنتزعت المجنى عليه منها ، هو إستخلاص سائغ سليم يكفى فى إثبات توافر نية القتل .

(طنن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٤٨٢)

**١٣٩٩ - مثال لقصور الحكم فى إستظهار نية القتل .**

متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما إستند إليه لإثبات أن المتهم حين أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه فى إبهام يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من إستعمال المتهم سلاحا ناريا قاتلا ورغبته فى إستعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما أن المتهم عند إطلاق العيار كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد إصابته ، فإن ما ذكره الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشروبا بالقصور .

(طنن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩٣٦)

١٤٠٠ - عدم بيان الحكم قصد الإشتراك لدى الشريك في جريمة القتل العمد وتوافر نية القتل لديه - قصور .  
مضى كان الحكم قد إستند فى إدانة المتهم بالإشتراك فى جريمة القتل العمد إلى إتفاقه مع الفاعل على إقتراف الجريمة ومساعدته على إرتكابها بمصاحبتة له إلى مسرح الجريمة لشد أزره ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب إرتكاب الحادث ، فإنه يكون معييا ، ذلك أن ما قاله لا يؤدى وحده إلى ثبوت قصد الإشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .  
(لمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ١٩٨٣)

١٤٠١ - إستعمال سلاح نارى وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .  
أن مجرد إستعمال سلاح نارى وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد إزهاق روحه ، ولا يكفى الإستدلال بهذه الصورة فى إثبات قيام هذا القصد .  
(لمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٧٩)  
(لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٨ من ٩ من ١٩٢٠)

١٤٠٢ - إتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات عنصرا من عناصر الإثبات فى تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل لدى المتهم - إستناد الحكم إلى إحداث المتهم جميع ضريات المجنى عليه على خلاف أمر الإحالة تعديل للتهمة - عدم تنبيه المتهم إلى ذلك - عيب جوهري يبطل الحكم .

مضى كانت المحكمة قد إتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التى تداخلت فى تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت فى الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التى شعلها أمر



الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فإنه كان يجب على المحكمة وقد إتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم أدانته على أساسها أن تنبيه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري أثر في الحكم بما يبطله . (ملن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٥٨ م ٩ من ٤٧١)

١٤.٢ - نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن بون نفي الإتفاق بينهم - قصور .

متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعاً في جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن بون أن يعرض لوجود إتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجناية من عدمه ، فإنه يكون قاصراً ، ذلك أنه لا تعارض بين إنتفاء سبق الإصرار وبين إنتفاء المتهمين فجأة الإعتماد على المجنى عليه وإتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفى لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الإصرار بل لابد من إنتفاء الإتفاق بينهم .

(ملن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ من ٥٨٥)

١٤.٤ - جريمة قتل عمد - القصد الجنائي - قصد خاص - يتعين على المحكمة التدليل عليه - إخطاق الحكم في التدليل - أثر ذلك .

تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضممره في نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه

وتكشف عنه . فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقا من رجال الشرطة " المخبرين " من بينهم المتهم " الطاعن " كانوا كامنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقية ، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه محذرا إياهم من محاولة الهرب ولكنه إستدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعيار ثارى أرداه قتيلا ثم ضبط البندقية التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد وإستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهابه ثم بإطلاق النار على غير مقتل من جسمه - ما إستدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(طعن رقم ٢١٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ س ١٣ من ١٦)

#### ١٤.٥ - قتل - القصد الجنائي - عدم التدليل عليه - إدانة -

خطأ .

ما ذكره الحكم من أن " نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ومن إستعمال أسلحة نارية قاتلة " لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقتول قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعموا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما ، ولا يفير من الموقف ما عقيت به المحكمة من " أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه " ، ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٣٥)

#### ١٤.٦ - توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد -

إستخلاص ذلك فى الحكم إستخلاصا سليما - جمعه بين هذين الطرفين عند تحدثه عنهما - لا يعيبه .

لم يرسم القانون حدودا شكلية تتعين مراعاتها فى تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص توافر نية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد إستخلاصا سليما فلا يعيبه أن جمع بين هذين الطرفين عند تحدثه عنهما .

(لمن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ٥٩٩)

١٤٠٧ - إصابه بعض المجنى عليهم فى غير مقتل - الإستدلال على قيام النية لدى الجانى على قتلهم من إزهاق روح من توفى من المصابين - ذلك يجانبى الالهم القانونى الصحيح - هل ذلك : نية القتل يضرهما الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها .

لا يقدح فى سلامة الحكم ما إستطرد إليه من قول وهو فى معرض التلليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن فى مقتل فإن هذا لا ينفى قيام نية القتل التى ظهر أثرها فى إزهاق روح من توفى من المصابين " ، ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للفهم القانونى الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفى من المصابين وهى النتيجة التى يضرهما الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانونى الخاطىء لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التى تدل على نية القتل وتكشف عنها فى مجموع ما قاله فى مذكراته عن تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية .

(لمن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ٧٥٢)

١٤٠٨ - القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد .

القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحقق عنه إستقلا وأن تورد الأدلة التي تكون قد إستخلصت منها أن الجاني حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما إستدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، إذ أن مجرد إستعمال سلاح ناري لا يفيد حتما أن القصد هو إزهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارقه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل ، فإنه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأولين .

(طعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ١٦)

١٤٠٩ - عدم جدوى النعى على الحكم عدم إستظهاره قصد القتل - مادامت العقوبة مبررة .

لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالقصور في إستظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد (طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ١١٢٤)

١٤١٠ - جريمة القتل العمد - إختلافها عن جرائم الإعتداء على النفس - كيفية ذلك .

تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في

سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضميره في نفسه ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان إستدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب وظروف الحال فى الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن لم يكن سوى مجرد رأى إستنتاجى لا يفيد العلم الحقيقى بنية الفاعل ثم أن إنخفاض مستوى التصويب وإتجاهه إلى الناحية التى كان بها المجنى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب فى هذه الصورة كان بقصد إزهاق روحه ، وكان ما قاله الحكم من عنف الخصومة فى المعركة وعدد الأعيرة المسند إلى الطاعن إطلاقها لا تؤدى حتما إلى إثبات نية القتل لديه لإحتمال أن لا تتعدى نيته فى هذه الحالة مجرد الإصابة وهو لا يكفى فى إثبات نية القتل ، كما أن تعدد الأعيرة التى أطلقت دون أن تحدث إصابة إلا من واحد منها مما يتعذر معه القول بأن مطلقها وهو خفير نظامى عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل . ومن ثم فإن ما أورده الحكم فى هذا الصدد لا يكفى فى الكشف عن القصد الخاص فى جريمة القتل التى دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه مما يعيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٨٥٩)

١٤١١ - فخذ المرء - ليس من الأجزاء القاتلة - إطلاق عيار نارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة - لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .

متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى أثناء الشجار - فى فخذ الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتما أن الجانى إنتوى إزهاق روحه ، وهو ما لم يدلل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣٦ / ١٠ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٠٠٩)

١٤١٢ - القصد الخاص فى القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه - وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن إستقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه - عرض الحكم لنية القتل فى صدد بيانه لواقعة الدعوى وفى معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المقتول النارى الذى أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه - لا يكفى لثبوت نية القتل - علة ذلك - إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه .

تتميز جنائية القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا القصد ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجانى ويضمره فى نفسه ، والحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل إستقلالا وإنما عرض لها فى صدد بيانه لواقعة الدعوى وفى معرض رده على دفاع الطاعن ، وكان ما أورده فى هذا الخصوص إستدلالا منه على توافرها لدى الطاعن من تصويبه البنوعية نحو المجنى عليه وإطلاقه منها عيارا ناريا عليه لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليه وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . ولا يخفى فى ذلك ما قاله الحكم - سواء فى معرض بيانه لواقعة الدعوى أو فى مقام رده على دفاع الطاعن من أن الطاعن قد أطلق المقتول النارى الذى أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت

المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً  
بالقصور .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٤٨٧)

١٤١٢ - جنائية القتل العمد - تمييزها بقصد إزهاق روح المجنى  
عليه - إختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم  
- وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره وجوب  
إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في  
أوراق الدعوى .

تتميز جنائية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس  
بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح  
المجنى عليه ، وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام  
الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضره  
في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجنائية أو  
الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره  
بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد إستخلصت منها أن الجاني حين إرتكب  
الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى  
تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن  
تبين بيانا واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد  
أمر دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ماسبق بيانه عنها  
في الحكم . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى الصديق عن  
الفعل المادى الذي قاربه الطاعنان ، ذلك أن إستعمال الطاعن الأول لسلح قاتل  
بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة ، كما أن إستعمال  
الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل  
وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث ، لا يكفى بذاته لثبوت نية  
القتل في حقهما -- إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين - لأن

تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٢ من ٣٣ ص ١١٧٤)

١٤١٤ - تبرئه المتهمين من تهمة القتل العمد والشروع فيه على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة ماديا إليهم - مؤداه - عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كأداة لذلك .

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن القضاء ببرائة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة الجنائية ماديا إليهم بما يتضمنه من فعل إحراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمربطة بهذه الجريمة إرتباطا لا يقبل بطبيعته أى تجزئة فإنه لا محل لما تنثيره النيابة الطاعنة في خصوص عدم تعرض الحكم لتهمة إحراز ذلك السلاح وذخيرته الذي كان الأداة المستعملة في جريمة القتل آنفة الذكر .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ٣٧١)

١٤١٥ - تسبيب الحكم - البيان المعول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضى بون غيره .

لما كان البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضى بون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الإقتناع . فإن تزيد الحكم في معرض التدليل على ظرف سبق الإصرار بقوله أن الطاعن أطلق على المجنى عليه طلقين وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمة القتل - لا يمس



منطقه أو النتيجة التي إنتهى إليها ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافية بذاتها لحمله ، ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الدين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المعايينة أسفرت عن وجود جثة المجنى عليه على حافة الطريق المجاور لأشجار البرقوق البرى وهو ما يتفق مع ما أورده الحكم ببيان الواقعة وما حصله من أقوال الشهود ، ومن ثم فإن التعلل على الحكم في هذا الصدد بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون بنوره على غير سند . (لمن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٢٤٠)

#### ١٤١٦ - قتل عمد - قصد جنائي - تسبب الحكم .

لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبينه الجاني ويضمه في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية يجب أن يعني بالتحديث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عنه نية القتل إستقلالاً وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى إعتراف الطاعن الثاني في التحقيق . وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص إستدلالاً منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليها أثناء نومه ولما حاولت الإستغاثة أطيح على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كاتماً نفسها حتى فاضت روحها - لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن إرتكاب الفعل المادي ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . وكان لا يفنى في ذلك ما قاله الحكم في معرض بيانه لمستوى الطاعن الثاني - من أن الطاعن الأول قصد إزهاق روح المجنى عليها ليأمن شرها ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة

والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور . (ملن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ ص ٢٨ ص ٥٧)

#### ١٤١٧ - قتل عمد - القصد الجنائي - إستخلاص نية القتل -

موضوعي - عدم تدليل الحكم على توافر القصد - قصور .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجاني قد إنصرفت - بصفة خاصة - إلى إزهاق روح المجنى عليه ، والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يبينه الجاني ويضمّره في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الإشارات والمظاهر الخارجية التي يشتملها الحكم . ولئن كان هذا الإستخلاص من شئون محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبت في حكمها من هذه الإشارات والمظاهر كافياً بذاته للكشف عن قيام تلك النية . وإذا كان ما أثبت الحكم المطعون فيه من إستعمال الطاعن سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه إياه على المجنى عليه - في خلفية فخذة - من مسافة قريبة ، بعد إقلاعه عن السرقة وفي غضون مطاربتة ، ثم إسراع الطاعن في العودة إلى حديقته بعد ذلك - لإخفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان في حالة نفاق شرعي عن ماله - كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية القتل في حق الطاعن ، حتى لو كان قد تعدد أصابة المجنى عليه بالعيار ، ما دام الحكم لم يدل على إنصراف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلاً ذلك بأنه يصح في العقل أن يطلق الجاني السلاح الناري على غريمه من قرب - متعمداً إصابته بالفعل - وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به ، دون إزهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة - من بعد - فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب إستظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السالف بيانه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١٦ ص ٢٨ ص ٨٧)

**١٤١٨ - قتل عمد - سبق الإصرار - تعدد المتهمين - أثره .**

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظروف سبق الإصرار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك الذي يبتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون العقوبات - ويكون منعى الطاعن الثاني في هذا الشأن لا محل له . أما ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لنفاذهم القائم على عدم توافر نية القتل فمربود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المنتجة التي صحت لديها على ما إستخلصت من وقوع الجريمة المسندة إليه بأركانها وظروفها المشددة ، ولا على الحكم أن هو إلتقت عن الرد صراحة على نفاذ المتهم ما دام الرد يستفاد ضمناً من الأدلة التي أوردها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دال على توافر نية القتل لدى الطاعنين على نحو ما تقدم فلا وجه لما يثيرونه في هذا الصدد . (طنن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٧٥)

**١٤١٩ - قتل - تضامن - مسئولية - قصد جنائي - تسبیب .**

إذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ، ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما ومنور الجريمة عن باعث واحد وإتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهما قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٢٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله . (طنن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٧٥)

١٤٢٠ - جناية قتل - سرقة - قصد جنائي - القصد

الإحتمالي - حكم - تسببيه - تسبیب غير معيب .

إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، وإذا ما كان الحكم قد إستخلص فى منطق سائغ أن جناية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجناية السرقة بإكراه التى كانت مقصودة بالإتفاق وساهم المتهمون - ومن بينهم الطاعن الثانى - فى إرتكابها ، وإستدل على ذلك بما أورده فى مدوناته وفى تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على أثر إستغاثتها حال إرتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث - خشية إفتضاح الأمر - إلى قتلها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بولائها ، ومن ثم يكون الحكم سديدا إذ أخذ الطاعن الثانى بجناية القتل على إعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة بإكراه وفقا للمجرى العادى للأمر ، إذ أنه مما يقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق إستعمال السلاح الذى يحمله ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثانى فيما إستخلصه الحكم من إعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون فى غير محله . (طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٨٠٩)

١٤٢١ - قتل عمد - قصد جنائي - سبق إصرار - حكم -

تسببيه .

لما كان الحكم قد إستظهر نية القتل فى حق المحكوم عليهما وتوافر سبق الإصرار لديهما فى قوله " أن نية القتل متوفرة فى حقهما وثابتة قبلهما من إستعمالهما مطرقة حديدية وموسى لإحداث فعلهما وإزهاق روح المجنى عليهما ذلك بأن توجه المتهمان إلى مسكن المجنى عليهما قاصدين القتل عمدا . . . وأنزال المتهم الثانى على رأس المجنى عليه الأول بالمطرقة بعنف على رأسه وهى

مكان قاتل بطبيعته ثم قام المتهم الأول بإعمال موسى فى رقبة المجنى عليه سالف الذكر ثم توجه المتهمان إلى مكان المجنى عليه الثانى بالحمام وإنهال أيضا المتهم الثانى بالطريقة على رأسه بعنف ثم قام المتهم الأول بإعمال موسى فى رقبة المجنى عليه ولم يترك المجنى عليهما إلا بعد أن فارقا الحياة وتنفيذ جريمتهما بإزهاق روح المجنى عليهما " - وفى قوله " أن المتهمين إتفقا على إرتكاب الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبدأ إعدادهما لإرتكابها منذ هذا التاريخ بأن أعد كل منهما عتة لإرتكابها وأخذ المتهم الأول فى توثيق علاقة المتهم الثانى بالمجنى عليه وتقديمه له والتردد على مسكنه ومراقبة المنزل من الخارج أملا بالإنفرد بالمجنى عليه الأول ثم عزمهما بعد ذلك على قتل المجنى عليه الأول وإبنته ثم توجهوا يوم الحادث إلى المسكن حيث أجهزا عليهما بالصورة سالفة البيان - مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا فى جريمتها ثم صمما عليها وأقدا على إرتكابها وهما هانئى النفس مطمئنا بالبال متحرران من تأثير الإنفعالات النفسية " . فإن ما أورده الحكم يكفى لإستظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الإصرار حسبما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ م ٢٩ من ٩١٦)

١٤٢٢ - لا تثريب على الحكم إذا أغفل بيان الباعث على القتل

لأنه ليس ركنا من أركان الجريمة .

لا يقدح فى سلامة الحكم نعى الطاعن الأول عليه أنه أغفل بيان الباعث على إرتكاب الجريمة لأنه ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو إبتناؤه على الظن أو إغفاله جملة .

(طعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩ م ٣٠ من ٢٤)

١٤٢٣ - قصد القتل أمر خفى - إدراكه من ظروف الدعوى

وملابساتها .

من المقرر أن قصد القتل أمر لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه ، إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائفا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعنين في قوله : أنهما إستعملا سلاحين ناريتين من شأنهما إحداث القتل وصوب كل منهما سلاحا إلى المجنى عليه وأطلق منه عدة أعيرة عليه قاصدا من ذلك قتله وإزهاق روحه وإصابة أحد الأعيرة في جسمه والدافع لهما على إقرار جريمة القتل سابقة إتهامهما المجنى عليه \* . فإن منعى الطاعنين في خصوص قصد القتل يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٢٩٤)

#### ١٤٢٤ - إستخلاص نية القتل - موضوعي - رقابة محكمة

##### النقض .

من المقرر أن إستخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وإن كان أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفا وأن تكون الوقائع والظروف التي إستندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها ولحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى بما نقله عن تقرير الصفة التشريحية وما عول عليه في إنتفاء نية القتل لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن مشاعر النهم بعد إرتكاب الفعل ليس من شأنها نفى نية القتل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالفساد في الإستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٨٣٩)

### الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة

١٤٢٥ - عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد  
هى الإعدام - عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار  
والتردد المرتبط بجنحة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة -  
جمع الحكم المطعون فيه فى قضائه بين سبق الإصرار والإرتباط  
وجعلهما عماده فى إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن - قصور الحكم فى  
إستدلاله على ظرف سبق الإصرار- عيب يستوجب نقضه .

أوجبت المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات عند إنتفاء موجبات الرأفة إنزال  
العقوبة الوحيدة وهى عقوبة الإعدام لكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار  
على ذلك والترصد فى حين قضت المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات فى فقرتها  
الثالثة على أنه " . . . وأما إذا كان القصد منها - أى من جناية القتل العمد  
المجرد من سبق الإصرار والترصد - التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها  
أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم  
بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة " . ولما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما  
يبين من ملوناته - قد جمع فى قضائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار  
والإرتباط - وجعلهما معا عماده فى إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن ، فإنه وقد  
شاب إستدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن -  
والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى إليه المحكمة أو أنها تقطنت إلى ذلك  
ولا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الظرف المشار إليه فى وجدان  
المحكمة أو أنها إقتصرت على إعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الإرتباط -  
الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الإعدام مما يتعين معه  
نقض الحكم . (طعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٩٢)

١٤٢٦ - شروط إستحقاق العقوبة المنصوص عليها فى المادة

٢٢٤ / ٣ عقوبات .

تستوجب المادة ٢٢٤ / ٢ من قانون العقوبات لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التآهب لأفعل جنة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع فى حالة إرتباط القتل بجنة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل إرتكبت بقصد السرقة مشويا بالخطأ فى الإسناد ومخالفا للثابت فى الأوراق ، إذ إستند إلى أقوال لم يقلها الشاهد وإلى إعتراف لم يصدر من الطاعن ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة .

(لعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٢٥)

#### ١٤٢٧ - قتل عمد - إعدام - إجراءات - حكم - تسبيبه .

متى كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة لها معيناها الصحيح من الأوراق . ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبها عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصنوره بإجتماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصائر بإعدام المحكوم عليه .

(لعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٠٩)

#### الفرع الرابع - بالنسبة إلى حقوق الدفاع



١٤٢٨ - عدم الرد على نفاذ المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

إذا كان المتهم قد تمسك فى نفاذه بأن قتل المجنى عليه حصل فى مكان غير الذى وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت فى محضر معاينته أنه وجد أثرا للدماء تحت الجثة ، مما يكتب شهادة شهادة الرؤية الوحيدة التى أدعت أنها رأت المتهمين يعتنون على القتل فى المكان الذى وجدت به جثته وكان كل ما قالته المحكمة فى تفنيد هذا النفاذ أنه لم يقد دليل على صحته وأن وكيل النيابة المعائن قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة ، وأن عدم إثباته فى المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة فى ذلك لأثبتها فى محضره فهذا الذى قالت لا يصلح ردا على هذا النفاذ الذى لو صح فقد يترتب عليه تغيير وجه الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة . ويكون هذا الحكم معيبا متعيينا نقضه .

(لمن رقم ١١٥٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥١)

١٤٢٩ - عدم تعرض الحكم لتمحيص دلائل مطروح أمام المحكمة أنه وإن لم يكن فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها وإقتنعت بصورها عن نقلت عنه إلا أنه متى كان الحكم حين دان الطاعن بقتل أخيه بناء على ما نقله الشهود عن المجنى عليه ، قد إقتصر على أنه ذكر لهم أن أخاه هو الذى أطلق عليه النار وأصابه من غير أن يستظهر ما إذا كان هذا الذى قاله المجنى عليه راجعا إلى مشاهدته للمتهم وهو يطلق النار عليه وكيفية وقوع الحادث أو أنه قد صدر عن مجرد رأى أو عقيدة لدى المجنى عليه ربما كان مرجعها الظن - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الأدلة التى أقيم عليها مما يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢)

١٤٣٠ - وجوب الفت نظر الدفاع عند تعديل المحكمة الوصف من

جناية شروع فى قتل إلى جناية ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة .  
التفسير الذى تجريه المحكمة فى الوصف من جناية شروع فى قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية وهى نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(ملعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٩)

(ملعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٣٦٧)

١٤٣١ - تمسك المتهم بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد إعتباره فى حكم الضرير - دفاع هام - عدم تحقيقه أو الرد عليه فى حالة إطراحه رداً سائفاً - قصور .

إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بقلته ضعيف الإبصار إلى حد إعتباره فى حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقتولاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية المتهمين . وإن كان الحكم قد رد على ذلك بقوله أنه " لا سند له فى الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون فى جميع أنوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه فى التحقيق ليس من شأنه أن يؤدى إلى نفي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة أما تحقيق هذا الدفاع بإختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره أن كان لذلك وجه أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة

سائغة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تغل وفي الوقت ذاته إعتملت على شهادة هذا الشاهد فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٢٩)

١٤٣٢ - تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون  
لفت نظر الدفاع ويبدون أن تكون المرافعة على أساسه - إخلال بحق  
الدفاع .

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر  
الدفاع ويبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على إخلال بحق الدفاع  
لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة  
ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(لمن رقم ٦١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٥٧)

١٤٣٣ - قتل عمد - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .  
لما كان مفاد ما أورده الطاعن فى دفاعه أنه ينازع فى إستطاعة المجنى  
عليه التلق بعد أربع ساعات من إصاباته الجسمية وأن المدة التى حدها  
الطبيب الشرعى فى تقريره لإمكان المجنى عليه من التكلم بتعقل عقب إصابته -  
والتي وصفها بأنها فترة قصيرة - كانت قد إنتقضت قبل وصول رئيس النقطة  
وشيوخ الخفراء . ولما كان الحكم فيه قد إستند - من بين ما إستند إليه - فى  
إدانة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيوخ  
الخفراء وأنه أفضى إليهما بأسمى الجانين وإعتمد فى تكوين عقيدته على أقوال  
هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري أو يعمل على  
تحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - فإن إنتفاك الحكم عن  
هذا الإجراء يخل بنفاذ الطاعن ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب  
دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - فى خصوص الواقعة

المطروحة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه - ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد إستند فى إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٣٢)

#### ١٤٣٤ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

مضى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن - من أن المجنى عليها لم تقتل بيده بعد ظهر يوم الحادث كما جاء فى إقراره الباطل بل ماتت فى الساعة الحادية عشرة صباحا نتيجة لإعتداء زوجها - على ما أقر به الأخير فى التحقيقات - وإستند فى دفاعه إلى ما قامت عليه الصفة التشريحية التى أجريت ظهر اليوم التالى للحادث من مشاهدة الجثة فى نهاية دور التيسس الرمى وهى ظاهرة لا تحل بالجثة عادة قبل مرور أربع وعشرين ساعة على الوفاة مما يؤكد وفاتها قبل ظهر يوم الحادث - يعد دفاعا هاما قد ينبئ عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، بأن تجيب الطاعن إلى طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وإستيفاء دفاعه فى هذا الشأن ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥)

#### الفرع الخامس - بالنسبة إلى بيانات التسييب

#### ١٤٣٥ - بيانات حكم الإدانة - المقصودة من عبارة " بيان

**الواقعة - الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات - مثال لتسبب في جريمة قتل عمد مقترن بجناية شروع في قتل .**

من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا . والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه فى بداية أسبابه من صورة الواقعة على نحو ما أثبتته محرر محضر جمع الإستدلالات أن هذه الصورة لا يتوفر فيها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجناية الشروع فى القتل بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذى يتطلبه القانون ويتغياها من هذا البيان ، هذا إلى أنه يبين من تحصيل الحكم لشهادة الشهود أن صورة الواقعة قد إضطربت فى ذهن المحكمة على نحو لا يعلم معه ما إستقرت عليه فى هذا الصدد مما يعيب الحكم المطعون فيه . (لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٧٧٧)

## **الفرع السادس - التناقض**

### **١٤٣٦ - التناقض فى الحكم - ماهيته .**

إذا إعتد الحكم على شهادة شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريحية معا ، وكان الشاهد قد قرر أن العيارين أطلقا على الجنى عليه من الخلف فى حين أن التقرير أثبت أن أحد العيارين أطلق من الأمام ، وذلك دون أن يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ فى العقل الإستناد إلى هذين الدليلين - كان هذا الحكم قاصرا ، إذ كان من المحتمل أن المحكمة قد تنتهى إلى غير الرأى الذى إنتهت إليه لو أنها كانت قد تنبته إلى هذا التناقض (لمن رقم ٣٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١)

١٤٣٧ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته - كل ما لها هو الأخذ بها أن هي إطمأنت إليها أو إطراحها أن لم تثق بها - مثال في قتل عمد .

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو تطرحها أن لم تثق بها ، ولما كان الحكم قد أقام قضاها بإدانة الطاعن على إفتراض صور حركات لا إرادية بإستدارة المجنى عليه وهو في منطقة اللاشعورية ، وهو ما لا سند له من أقوال شامدى الإثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تسخّل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع ، ولا ينال من ذلك أن يكون أحد الشاهدين قد قرر بجلسة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الإستدارة ساعة إطلاق العيار ما دام أن الحكم لم يجعل سنده في وقع التناقض هذه الأقوال بعد تحييصها وإطمئنان إليها ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢٦ ص ٨٨)

١٤٣٨ - التناقض الذى يعيب الحكم - ماهيته - مثال لتسبب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع إنتفاء سيق الإصرار التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بإنتفاء عنصر سيق الإصرار لما تبيته من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للجنة بأعمال الفكر في هدوء وروية ، وهو إستخلاص سائغ لا تناقض فيه ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة

التناقض فى التسبيب .

(لمن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٧٢)

١٤٣٩ - تعويل الحكم فى قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى الشرعى فى بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع فى مرافعته - سكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .

إذا كان الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة - من بين ما عول عليه - على أقوال المجنى عليها الثانية وعلى التقرير الطبى الشرعى على الرغم مما بينهما من تناقض واضح فى بيان السلاح الذى إستعمله الطاعن الثانى فى إصابة المجنى عليها المذكورة وما إذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها أو المدفع الرشاش المضبوط حسبما جاء بالتقرير الطبى الشرعى وأنه بالرغم من أن الدفاع قد أثار أمر هذا التناقض فى مرافعته - كما يبين من محضر جلسة المحاكمة - إلا أن الحكم سكت عن التعرض له . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره من أمر هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهرى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عندما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٧٩٦)

١٤٤٠ - قتل عمد - إعراف - التجهيل والتضارب فى تحصيله لما كان البين من الحكم الملعون فيه أنه وإن كان قد إنتهى من إعدام كل من الطاعن والمتهمين الأول - شقيق الطاعن - والثالث المحكوم عليهما غايبا ، وذلك بالوصف الذى أحييت به الدعوى إلى المحكمة الذى ورد فيه بالتفصيل أن المتهم - الذى قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته - صوب

مسدسه نحو المجنى عليه الأول - وأنهال عليه المتهم الثالث تحديدا طعنا بالساطور ، كما صوب المتهم الذى توفى المسدس نحو المجنى عليه الثانى بينما أمسك به الطاعن وشقيقه لشل مقاومته وأنهال عليه المتهم الثالث ذاته طعنا بالساطور ، إلا أن الحكم - فى صدد تصويره واقعة الدعوى كما إرتسمت فى وجدان محكمة الموضوع - لم يورد ذلك التحديد ، بل خلاص إلى القول فى صيغة عامة " وهناك وبناء على الإصرار المسبق المعقود بين المتهمين - الطاعن والمحكوم عليهما غيايبا بالإعدام - تخلصا من المجنى عليه الأول لعدم تصفية النزاع وبدا بجمع المتهمون الأربعة الأول وكان رابعهم ذلك الذى توفى أثناء المحاكمة وهو . . . . . والذى إنقضت الدعوى العمومية بالنسبة له وأحاطوا بالمجنى عليهما وأجهزوا عليهما قتلًا بالآلة حادة ثقيلة " . لما كان ذلك الحكم قد عاد يريد هذا التعميم فى الأفعال بصورة مضرة - حينما أفصح عن إنهيال المحكوم بإعدامهم جميعا على المجنى عليهما - وذلك فى معرض حديثه عن ظرف سبق الإصرار بقوله : " وحيث أن شرط سبق الإصرار قد تحقق فى هذه الجريمة بشكل جلى فمن الواضح من الإستعراض السابق أن المتهمين بيتوا التنية على القتل وأعدوا العدة لذلك وأخلو المنزل الذى يقيم فيه المتهم الأول - شقيق الطاعن - وأنهالوا على المجنى عليهما قتلًا بهدوء وروية ومعرفة لما يسفر عنه فعلهم المجرم " فإن هذا التعميم والإضطراب - فى تصوير واقعة الدعوى - إنما ينبىء عن إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذى يتعذر معه بالتالى على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فساده ، وإذ كان ذلك فلا يشفع للحكم قوله - من بعد - " ومن ثم فإن كلا مسئول عن نتيجة الفعل حتى ولو لم يشارك فى فعل القتل ذاته " . لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ما تقدم ، رغم أنه عول فى إدانة الطاعن - فيما عول عليه - على إقراره هو وشقيقه ، قد ريد هذا الإقراراف بصيغ مجهلة تارة ومتضاربة تارة أخرى إذ حصله بادئ الأمر مجهلا فى قوله : " ويسؤال المتهم الأول - شقيق الطاعن - أفرغ ما فى جعبته باعتراف بالجريمة ويمرئكيها ، وكذلك فعل شقيقه المتهم الثانى - الطاعن -



وأن كان كل منهما أخذ يلهث فى إثبات أنه لم يكن يعلم بنية القتل " ثم تحدث عقب سريده روايات الشهود والتحريات وما جاء بتقرير الصفة التشريحية - عن الإعتراف بصيغة أخرى مجهلة فى قوله : " وأما المتهم الأول - شقيق الطاعن - فقد إعترف بالوقائع السابقة ولكنه أنكر إتفاقه مع المتهمين على نية القتل وكل دوره كان جلب المجنى عليه الأول لإتمام الصلح مع المتهم الذى توفى . وقرر المتهم الثانى - الطاعن - بما شاهده كسابقه ونفى علمه بنية القتل " بينما عاد الحكم - فى سبيل التلايل على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن وشقيقه فردد الإعتراف على نحو مغاير بقوله " وقد إعترفا تفصيلا بمشاركتهما فى القتل بالفعل الإيجابى منهما إذ إنزلق المتهم الثانى - الطاعن - إلى قوله الحق فقرر فى أقواله أنه والمتهم الأول أمسكا بالمجنى عليه الثانى . . . لشل مقاومته حتى يجهز عليه المتهم الثالث وقد فعلا ذلك بعد أن فرغ من الأول ولولا هذا الإمساك لأمكن لهذا الأخ أن يقاوم عندما رأى شقيقه يقتل بغتة ثم هَمَّ فى هدوء وروية يشتركان فى التخلص من آثار الجريمة سواء بإعداد الجوالين ووضع الجثتين فيهما ثم إخفاء معالم الجريمة " ، ومن ثم فإن هذا التجهيل والتضارب فى تحصيل الإعتراف المشار إليه - لما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم - والحال هذه - يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يكفى لنقضه بالنسبة للطاعن ، والمحكوم عليه الأخير الذى دين بجريمة إخفاء جثتى المجنى عليهما ولم يقدم طعنا - لإتصال هذا العيب به - والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ١١٣)

#### ١٤٤١ - قتل عمد - تسبیب معیب - تناقض - مثال .

متى كان الحكم المطعون فيه قد بدأ بتحصيل واقعة الدعوى - حسبما إستخلصتها محكمة الموضوع - فى قوله : " من حيث أن واقعة الدعوى حسبما إستخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بالجلسة

تتحصل فى أنه بتاريخ . . . . . وأثناء جلوس . . . . . أمام مسكنه بناحية . .  
. . . التابعة لمركز البليتا ومعه . . . . . والمجنى عليهما . . . تصادف مرور المتهم .  
. . . الطاعن - . . . يحمل سلاحه الحكومى ، وما أن وقع بصره على خصمه  
المجنى عليه . . . . . الذى سبق قيام ضغائن بينهما حتى تحركت فى نفسه  
وفى تلك اللحظة بالذات كوامن العداة وأراد الخلاص منه ، فأطلق نحوه عيارا  
ناريا من سلاحه المذكور إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فلخطئه وأصاب  
المجنى عليه . . . . . فى بطنه مما أدى إلى وفاته ثم لاذ مدبرا " . وبعد أن أورد  
الحكم الأدلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة - ومؤداها أن  
الطاعن أطلق العيار النارى صوب غريمه المجنى عليه الثانى للتخلص منه إلا أنه  
لم يحكم الرماية على هدفه فلخطئه وأصاب المجنى عليه الأول القتل فى بطنه -  
عاد ، فى معرض إستظهاره لنية القتل لدى الطاعن ، فاعتنق صورة أخرى  
للا واقعة تتعارض مع الصورة السابقة - محصلها أن الطاعن إختار من جسم  
القتيل موضعا خطرا فأطلق العيار من سلاح صوبه إلى بطنه - وذلك فى قوله :  
" ومن حيث أنه فى سبيل إستظهار نية القتل لدى المتهم - الطاعن - فإن  
الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث وما تقدم تفصيلا ومن تقرير  
الصفة التشريعية أن المتهم أطلق عيارا من سلاح محشو بالمقنوف صوبه إلى  
بطن المجنى عليه القتل وهو سلاح قاتل بطبيعته ، وأختار مكان التصويب من  
جسم المجنى عليه موضعا خطرا فأصاب منه المقتل ، مما تستخلص منه المحكمة  
أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه القتل بقصد قتله وإزهاق روحه " .  
لما كان ما تقدم فإن إعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى  
لما يدل على إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى  
يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض  
أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، فضلا  
عما ينبىء عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه  
خطئها فى تقدير مسئولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكمها متخاذلا فى أسبابه  
متناقضا فى بيان الواقعة تناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه وإحالة ، وذلك

بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٠٥)

#### ١٤٤٢ - الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - دحضه - تسبيب

لما كان الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدلائل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تتناقضا يستعصى على الملاصقة والتوفيق . وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال والدة المجنى عليها شاهدة الإثبات من أن الخلف سابق بين الطاعن وزوجته المجنى عليها لزواج الأول بأخرى وإقامة المجنى عليها دعوى نفقة وصدر حكم لصالحها ورفعها دعوى تطليق منه ، مما أفر صدره ، قرر أن ينتقم لنفسه منها فعقد العزم على قتلها وأعد عصا ثقيلة ينتهى طرفها بقطعة من الحديد وتريص لها فى طريق عودتها إلى بلدتها وفاجأها من الخلف وأنهال على رأسها ضربا بالعصا حتى فاضت روحها ثم فر هاربا لا يتعارض بل يتلازم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن المجنى عليها أصيبت بجرح رضى يبدأ عند الحدة الجدارية اليمنى ويتجه إلى الخلف وأسفل بطول نحو عشرة سنتيمترات ويوجد بمنتصف الجانب الأيمن منه تفرغ طوله نحو سنتيمتر واحد يتجه إلى اليمين وأعلى قليلا فضلا عن وجود كسور منخفضة متفتحة بعظام الجمجمة تحت ذلك الجرح ، كما أصيب بسجج رضى فى مساحة ٢ + ٥ سنتيمتر بمنتصف مقدم الجبهة وأن الإصابات الموصوفة برأس المجنى عليها هى إصابات رضية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل الضرب بعصا بها قطعة جدينية والوفاة إصابية تعزى إلى كسور الجمجمة وتهاك المخ ونزيف على سطحه وأنه من الممكن حصول الحادث حسب التصوير الوارد بمذكرة النيابة المستقى من أقوال الشاهدة الأولى وكان قول الحكم - فى مجال الرد على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - أن والدة المجنى عليها ردت فى جميع مراحل التحقيق أن المتهم الطاعن - ضرب المجنى عليها عدة ضربات على رأسها بعصا فى نهايتها قطعة من الحديد وجاء التقرير

الفنى مؤيدا ذلك القول مثبتا وجود كسور منخسفة بعظام الجمجمة وسحج رضى  
بمنتصف مقدم الجبهة ومؤكدا أن هذه الإصابات تنشأ عن المصادمة بجسم  
صلب راض ويجوز حدوثها من مثل العصا المضبوطة بمسكن المتهم من شخص  
يقف خلفها وقريبا منها وهذا الذى رد به الحكم على دعوى الخلاف بين الدليلين  
القولى والفنى كاف وسائغ ولا ينازع الطاعن فى أن له أصلا فى الأوراق ومن ثم  
فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨ / ٢ / ٥ س ٢٩ من ١٢٦)

### الفرع السابع - الفساد فى الإستدلال

#### ١٤٤٣ - فساد الإستدلال - مثال .

أن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها  
بملايسه لا يئدى إلى القول بأن هذه الدماء هى من دماء المجنى عليه ضرورة  
بلا شك حتى يصح الإستدلال عليه بهذا السبب ، فإن القول بعجز المتهم عن  
نفى الدليل المستفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء  
التي وجدت على ملايسه هى من دماء القتيل نفسه وإن فإذا كانت المحكمة قد  
عوت فى تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب المتهم ولم يثبت  
فى حكمها أن هذا الدم هو دم القتيل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ١١ / ٨)

#### ١٤٤٤ - فساد الإستدلال - مثال .

متى كان الثابت فى الحكم الذى أدان المتهم فى جناية شروع فى قتل عمد  
أنه إستدل على توفر نية القتل فى حق المتهم بقوله " أن نية القتل توافرت لدى  
المتهم وهى مستفادة من إستعماله مطواة كبيرة طول نصلها ٨ سم وهى  
مشحونة ومعدية الطرف وطلعت بها المجنى عليه فى الجنب والبطن وهى مواضع  
قاتلة وإحداثها بها إصابات خطيرة " ، وكان الكشف الطبى الموقع على المجنى

عليه كما هو ثابت في الحكم يدل على غير ذلك - فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩/٢/١٩٥١)

#### ١٤٤٥ - الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ،

لمحكمة الموضوع سلطة تقديره لها الأخذ به أو إطرأحه دون بيان العلة - إقصاها عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحته - وجوب أن يكون ما أوردته وإستدلّت به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وللمحكمة النقض مراقبتها في ذلك - مثال لتسبيب معيب في قتل عمد .

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يفرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى ، وأن محكمة الموضوع سلطة تقدير تلك الأدلة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردته وإستدلّت به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده وطوال مراحل التحقيق قد أصر على إعرافه بأنه ضرب زوجته المجنى عليها بيده في بطنها عندما رأها تقف مع آخر وقد خلعت سروالها عنها فلما وقعت على الأرض مفشياً عليها قام بخنقها بالمنديل وألقى بجثتها في مجرى " الكباس " وكان الحكم قد أطرح إعراف المطعون ضده قولا منه بعدم توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة باعتبار أن تقرير الصفة التشريحية لم يقطع بسبب الوفاة وما إذا كان جنائياً من عدمه ، وأن ما أثبتته التقرير من أنه لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة إسفكسيا الخنق للإعتبارات التي ذهب إليها إنما هو وإيد ظن وإستنتاج ، فإن الحكم المطعون فيه فيما رتبته من نتائج على تقرير الصفة التشريحية يكون منطوياً على

صنف فى الإستنتاج وتتأفر مع حكم العقل والمنطق ذلك أن تقرير الصفة التشريحية لم ينف قيام رابطة السببية بين فعل المطعون ضده والنتيجة إذا أورى فى هذا الخصوص بأنه " لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة إسفكسيا الخنق بالضغط على العنق بجسم لين كمنديل رأس أو ما أشبه حسبما قرر المتهم - المطعون ضده - إذ أن الخنق بهذه الوسيلة قد لا يترك أى أثر يدل عليه أو قد يترك آثار إصابة بسيطة بالعنق تزول بفعل التعفن كما وأن عدم وجود كسر بالعظم اللامى لا ينفى أيضا إمكان حصول الواقعة على النحو الذى قرره المتهم إذ وأنه من المعروف أنه فى حالات كثيرة من الخنق لا يحدث كسر بالعظم اللامى وخاصة فى الحالات التى تكون وسيلة الخنق بإستعمال جسم لين " . وهذا الذى أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبى الشرعى لا يقوم على ظن أو إستنتاج كما ذهب إليه الحكم ، ويكون بذلك قد تعيب بفساد الإستدلال الذى يجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦١)

## الفرع الثامن - الخطأ فى الإسناد

### ١٤٤٦ - الخطأ فى الإسناد - مثال .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بصدد تكذيب أقوال المجنى عليه وشهوده من أنه هو وحده الضارب بما ورد بمعاينة الطبيب الشرعى للغرفة التى كان بها القتل من وجود آثار لنوعين مختلفين من البنادق ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع بمقولة أن ما إستخرجه الطبيب الشرعى من مقنوفات من حائط الغرفة يدل على أنه من بندقية رامنجتون . وكان الثابت من معاينة هذا الطبيب أن آثار المقنوف هى لنوعين من البنادق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت بما يجعل حكمها مستوجب النقض ، ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ، إذ أن ما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى هذا المتهم أو تنتهى إليه يقتضى - تحقيقا لحسن سير

العدالة - أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين بسبب الإرتباط الوثيق بين الوقائع .  
(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ٥ / ١)

#### ١٤٤٧ - الخطأ في الإسناد - عدم جدواه - مناط ذلك .

متى كان الثابت من الإطلاع على التحقيقات المضمومة أن الشاهد قرر برؤيته للطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه من الخلف ، وكان تقرير الصفة التشريحية قد أثبت أنه وجد برأس المجنى عليه جرح بمؤخر الجدارية اليسرى وآخر مماثل له في الفروة بيسار مؤخر الرأس مع كسر شرخى جسيم بعظام الجمجمة وتكتم بقشرة المخ ، وما صاحب ذلك من نزيف وإرتجاج دماغى ، فإنه لا جنوى مما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في الإسناد فى شأن ما رواه الحكم من أقوال الشاهد المذكور من حيث عدد الضربات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه ، ما دام الثابت أن إصابات الرأس كلها قد ساهمت فى إحداث الوفاة وأن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك فى ضرب المجنى عليه على رأسه .  
(طعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ١ / ٤ / ٢١ من ٢١)

#### ١٤٤٨ - إقامة الحكم قضاءه على ما ليس له أصل فى الأوراق

- خطأ .

الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائما فى تلك الأوراق ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على ما لا أصل له فى التحقيقات فإنه يكون باطلا لإبتئاته على أساس فاسد .

(طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢ / ١ / ٣ / ٣٣ من ١٧)

#### ١٤٤٩ - إيراد الحكم فى سياق إستدلاليه على توافر نية القتل

- وقائع لا معين لها من الأوراق - يعيبه بالخطأ فى الإسناد .

لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات

ولإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " وكانت العيوب التي لحقت بالحكم المطعون فيه تندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول - ولما كانت تلك المناهى تتصل بالطاعة الثانية فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها أيضا ولو لم تقدم أسبابا لطعنها طبقا للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة للطاعن الثالث تحقيقا لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٤٠٨)

#### الفصل السادس - مسائل منوعة

١٤٥. - الإتفاق على ارتكاب جريمة سرقة كاف لمساهمة الشريك عن حادثة القتل التي ارتكبت باعتبارها نتيجة محتملة للأولى .

الإتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحصيل كل من التقنين نتيجة ذلك الإتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي إتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الإتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانونا أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا ويحكم المجرى العادي للأمر أن تنتج عن الجريمة التي إتفق مع شركائه على ارتكابها فإذا إتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فإن القانون يفرض



بحكم المادة ٤٣ ع على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيظق المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم بغاغا عن ماله فيحاول اللصوص إسكاته خشية الإقتضاح فإذا عجزوا عن إسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل أخراها بئولها إتصال العلة بالمعلول فكل من كانت له يد في أولى الحوادث وهى حادثة السرقة يجعله القانون مسئولاً بصفتة شريكا عن الحادثة الأخيرة وهى حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى وإذا لم يكن فى الإستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على إعتبار أنه شريك فى القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فإن وجوده فى مكان جريمة السرقة كاف وحدة لمؤاخذته قانونا بقصده الإحتمالى فيما يتعلق بجريمة القتل على إعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل أن لم يكن توقعه فعلا ومسئوليته فى القتل بنية إحتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطورا أو أية أداة أخرى . (طنن رقم ١٠ لسنة ٤ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٣٤)

#### ١٤٥١ - عدم إلتزام المحكمة الأخذ برأى المفتى .

أن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام قبل توقيمها إنما قصد أن يكون القاضى على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة لئلا يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى . فليس المقصود إذن من الإستفتاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند إلى الجانى ووصفه القانونى . (طنن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٨ ق جلسة ٩ / ١ / ١٩٣٩)

#### ١٤٥٢ - عدم بيان الحكم رأى المفتى لا يعيبه .

لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى فى حكمها . وكل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تلخذ المحكمة رأيه قبل إصدار هذا الحكم . (طنن رقم ١٩٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٤٢)

**١٤٥٣ - قتل عمد - مسئولية جنائية - علاقة السببية بين الإصابة والوفاة .**

إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله . (طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧٨٠)

**١٤٥٤ - قرائن الحال طريق أملى في الإثبات في المواد الجنائية - قتل عمد - مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة - غير جائزة أمام النقض .**

أن تقدير الدلائل موكل لمحكمة الموضوع ومتى إقتنعت به وإطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، وإذا كان ما تقدم وكانت الأدلة والإعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دين بها ، فإن ما ينير الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٦٨)

**١٤٥٥ - توافر علاقة السببية بين إصابة المجنى عليه - ووفاته الناشئة عن هذه الإصابة .**

ما قاله الحكم من أن المتهم طعن المجنى عليه بمطواة في بطنه فحشنت به الإصابة التي أودت بحياته ، يوفر في حق المتهم إرتكابه فعلا عمديا إرتبط بوفاته المجنى عليه إرتباط السبب بالسبب ، لأنه لولا هذه الطعنة بالمعدة لما حدثت تلك الإصابة .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٧٢٤)

١٤٥٦ - الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار - وجريمة القتل عمدا المرتبط بجنحة - لا يخالف القانون .

لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٢٠ و ٢٢١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٤ من ذات القانون ، متى توافرت أركانها .

(طن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ٧٩٨)

١٤٥٧ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يفره .

لئن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، ألا إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها أن هي أغفلت الرد عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلبات المتهمين الخاصة بضم التقارير الطبية الموقعة عليهم وضم دفاتر السجن وسماع شهود نفى وإجراء معاينة وإطراحها للأسباب الساتفة التي أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعاينة لم يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصوله بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمئنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا يلتزم المحكمة بإجابته . (طن رقم ١٣٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٤٢٨)

١٤٥٨ - قتل عمد - عقوبة - طعن - مصلحة .

إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما أثاروه من قصور الحكم في إستظهار ظرفى سبق الإصرار والترصد .

(طن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٣٦ من ٥١٣)

١٤٥٩ - قتل ملقترن بجناية - تقدير ظرف الإقتران -

موضوعي .

لما كان ما يثيره الطاعنون من نعى على الحكم فى خصوص عدم توافق ظرف الإقتران مردودا بأنه يكفى لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد إرتكبا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ١٩٩٤)

## قرارات وزارية

١٤٦٠ - القانون الأصحح - المقصود به : هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصحح له من القانون القديم - القرار الوزارى بتخفيض وزن الرغيف لإعتبارات إقتصادية لا يعتبر قانوناً أصحح .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصحح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصحح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزارى الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف لإعتبارات إقتصادية (ملعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٤٢) بحتة .

١٤٦١ - قرار وزير العدل بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة أسبوط بناء على طلب رئيس محكمة إستئناف أسبوط - صحة هذا القرار - المادة ٣٧٢ إجراءات جنائية .

مضى بان من الإطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسبوط وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة إستئناف أسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون ويمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . (ملعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ من ٨٤٢)

١٤٦٢ - القرار الوزارى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف - صدوره تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - سريان المادتين ٥٦ ، ٥٨ من هذا المرسوم بقانون على مخالفة أحكام القرار المذكور .

صدور القرار الوزارى ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان

تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسرّى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(ملعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٥٦٢)

١٤٦٣ - النص في القرار الوزاري ٦٣ لسنة ١٩٤٢ على بطلان إجراءات أخذ العينة عند عدم إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد - عدم تقيد المحاكم به - مجاوزته للسلطة المخولة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

أن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة التي لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمدّه بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له وإذ ذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليها دون إلتفات لهذا النص .

(ملعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٥٨١)

١٤٦٤ - شرط الإحفاء من الإخطار المطلوب بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند نفاذ الصنف وعدم التعاقد على الإستيراد أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله .

أن الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعطت من إرسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذاً ولم يتم خلالها أى تعاقد على الإستيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

(ملعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٣١٨)

١٤٦٥ - المقصود بتاريخ دفع القيمة فى حكم المادة ١ / ٢ من القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - هو تاريخ الدفع بالعمله الأجنبيه المرفج عنها للتصدير الخارجى بغير طريق الإعتماد المفتوح - علة ذلك .

أن المقصود بتاريخ دفع القيمة فى المادة ١ / ٢ من القرار الوزارى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعمله الأجنبيه المرفج عنها للتصدير الخارجى بغير طريق الإعتماد المفتوح ، لأنه فى هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ إستعمال المستورد للإعتماد - ينقص رصيد الدوله من العملات الأجنبيه فيتعين على المستورد ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبى ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على إعتماد مفتوح من البنك وإستعمله فى إستيراد البضائع فإن الميعاد يحتسب فى حقه من تاريخ هذا الإستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الإعتماد للبنك إن لم يكن قد سدده من قبل .

(طعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٤٥)

١٤٦٦ - القواعد الواردة بالمادة ٢٧. إجراءات جنائية بشأن تحديد تاريخ إفتتاح كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنائيات - طبيعتها - قواعد تنظيمية - لا بطلان على مخالفتها .

أن ما نصت عليه المادة ٢٧. من قانون الإجراءات الجنائية من تحديد تاريخ إفتتاح كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤١٩)

١٤٦٧ - نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى دون توقف على صدور اللائحة والقرارات الوزارية المشار إليها بالمادة ٢٥ منه .

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ونصوصه ممكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن أعماله لا يتوقف على شرط .

(طعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١٠ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٧٨)

١٤٦٨ - إثبات الحكم نقل المتهمين معلومات وبيانات من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمة - لا محل للإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ / ٧ / ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكمة المشار إليها بالمادة ٨٥ عقوبات .

إذا أثبت الحكم على المتهمين أنهما كانا يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هى طبيعتها وفى الظروف التى أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمة فإن الإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يولية سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكمة المشار إليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٠٥)

١٤٦٩ - الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل فى إختصاص المحاكم العسكرية بمقتضى الأمر رقم ١٠ الصادر فى ٣١ / ١ / ١٩٥٢ إعتباره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق - أساس ذلك - المادة ٧ من القانون ١٥ لسنة ١٩٢٢ بنظام الأحكام العرفية وقرار الداخلية ٢ / ٢ / ١٩٥٢ وقرار النائب العام فى ذات التاريخ .

الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل فى إختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر فى



١٩٥٢ / ١ / ٣١ يعتبر صحيحا وصائرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد إقتنع بجدية التحريات التى قام بها ضابط البوابيس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذى صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(ملعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٨٨)

١٤٧ - حق السلطة التنفيذية فى إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين - المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - إستناد القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ لذلك الإذن العام - الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ترديد للإذن العام .

من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عنى دستور سنة ١٩٢٣ الملقى - الذى صدر القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله - بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا فى الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور ، ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للإذن العام المستند من النص الدستورى سالف الذكر .

(ملعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٧٧)

١٤٧١ - الإذن العام المستند من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ لا يفيد نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية - بل هو دعوة لهذه السلطة لوضع

القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا أو أن تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو تعفى من هذا التنفيذ .

ليس معنى الإذن العام المستمد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية .

(ظمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٧٧)

١٤٧٢ - القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من شروط خاصة بإلزام المستوردين تقديم شهادة الجمرک القيمية الدالة على ورود البضائع التى إستوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل إستيرادها فى خلال الأجل المحدد - إعتباره متما للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بشروط وأوضاع خاصة .

ما تضمنه القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بإلزام المستوردين تقديم شهادة الجمرک القيمية الدالة على ورود البضائع التى إستوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل إستيرادها وذلك فى خلال الأجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التى حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومفصلا للأوضاع التى يجب أن تتم عليها عملية التعامل فى النقد الأجنبى والتى يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذى رتبته القانون ، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التى ناط بها وزير المالية - وهى التى تضمنها القرار الوزارى سالف البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سندھ القانونى

واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .  
(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٧٧)

#### ١٤٧٣ - قرار وزير البلدية بخصوص صنع وتداول المواد الغذائية وجوب تقديم العمال الجدد للكشف الطبي .

أوجب قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده " مصنع فرز وتجفيف البصل " أن يقوموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبياً وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتعاقب المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبياً تأسيساً على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانوناً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا محل للإحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ إذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العامل ولا شأن له بما أسند إلى صاحب المصنع .

(لمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٣٩٨)

#### ١٤٧٤ - قرار وزاري - صحف السوابق - صحف الحالة الجنائية .

إذ نصت المادة الرابعة عشرة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق المعدلة بقرار وزير العدل الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على أنه : " لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكم عليه الأحكام التي رد الإعتبار عنها قضاء والأحكام الصادرة في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . . . " قد أفادت أن المقصود به صحف

الحالة الجنائية التي تسلم إلى المحكوم عليه بناء على طلبه هو حتى لا تنسد في وجهه سبل الرزق إذا تكشفت صحيفته عما يشين سلوكه ، أما صحف الحالة الجنائية التي يرسلها قلم السوابق إلى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فإنها باقية على حكم المادة التاسعة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ والتي لم يتناولها التعديل . ومهما يكن من أمر القرار الصادر من وزير العدل في شأن قيد السوابق في صحفها فإنه ليس من شأنه أن يغير أحكام القانون فيما أوجبه بشأن إعتبار السوابق قائمة حتى تزول آثارها طبقاً لأحكامه ، لأن القانون إنما يلغيه قانون لاحق في مثل قوته ، ولا ينسخه قرار أنى منه مرتبة في قوة الإلزام . (طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/ ٢/ ١٨ ص ٣١٢)

#### ١٤٧٥ - القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغيف لا أثر لها على

حرية القاضي في الإقتناع .

من المقرر - في قضاء النقض - أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هو من قبيل الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في إستعداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه ودون أن يتقيد بدليل معين . وإذا رد الحكم على ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الصدد بما يتفق وهذا النظر ، فإن النعى عليه بقالة القصور في التسبب ومخالفة القانون ، يكون على غير أساس . (طعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣ / ٢ / ٢٤ ص ٢٧٢)

#### ١٤٧٦ - إغفال الحكم تحميص الواقعة وبيان مدى إنطباق

القرار الوزاري عليها - قصور له الصادرة على مخالفة القانون -  
يوجب النقض والإحالة

لما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة

الشأى والبن ، وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى إنطياق ذلك القرار عليها وهو ما يعنيه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع التقص الإحالة .  
(طعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٩٠٤)

## قضاء مستعجل

١٤٧٧ - تقدير صفة الإستعجال للمسائل التى تنظرها لجنة الشئون الوقتية التى تقضى م ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن إستقلال القضاء بتأليفها فى كل محكمة هو مما يدخل فى سلطة اللجنة المذكورة .

إن تقدير صفة الإستعجال للمسائل التى تنظرها لجنة الشئون الوقتية التى تقضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إستقلال القضاء بتأليفها فى كل محكمة ، هو مما يدخل فى سلطة اللجنة المذكورة .  
(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق و ١٣٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥٥ و ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

١٤٧٨ - سلطة القاضى المستعجل فى تقدير مبلغ الجد فى المنازعة .

للقاضى المستعجل أن يتناول مؤقتا فى نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجد فى المنازعة لا الفصل فى الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبين له أنه وجه الصواب فى الإجراء المطلوب . (طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥)

## قاض

الفصل الأول - ولاية

الفصل الثاني - صلاحية

الفصل الثالث - ما لا يعتبر إيداء للرأي

الفصل الرابع - رده

الفصل الخامس - تشكيل المحكمة

## الفصل الأول - ولاية القاضى

١٤٧٩ - نقل القاضى لا يزول عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها - إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزارة العدل بصفة رسمية .

أن صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة إلى أخرى أو بترقيته فى السلك القضائى إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزول عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .  
(لمن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١)

١٤٨٠ - زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك .

أن زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك .  
(لمن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥٠)

١٤٨١ - صدور مرسوم بتعيين وكيل النيابة قاضيا لا يزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه .

أن عضو النيابة الذى يعين قاضيا لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم

تعيينه فى القضاء .

(طعن رقم ٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٢)

١٤٨٢ - نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائى للجلوس بمحكمة الجنايات - جائز .

نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائى للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن نذب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائى لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يقلع عنه ولاية القضاء .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٩٤)

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ - لم ينشر)

١٤٨٣ - حق وزير العدل فى نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات - المادة ٣٧٢ إجراءات .

المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف أن ينذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار إنعقادها ، كما تجيز له نذب لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٩٤)

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ - لم ينشر)

١٤٨٤ - تقديم رئيس محكمة إستئناف القاهرة دعوى فى مادة كسب غير مشروع إلى دائرة من ثلاثة مستشارين - صحيح - ولو تبين أن هذه الدائرة إحدى محاكم الجنايات .



متى تبين أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة إستئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى نوايرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه النواير هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة إستئناف القاهرة . (ملعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٤٠٠)

١٤٨٥ - حق وزير العدل فى ندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس إستئناف أسبوط .

متى بان من الإطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة إستئناف أسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون ويمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . (ملعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٨٤٢)

١٤٨٦ - جواز إشترك قاضى المحكمة العسكرية العليا الذى قرر بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أصلا بنظرها - عملا بالقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - فى الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة العادية .

أن السلطة التى خولها القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ للمحكمة العسكرية لا تعبر أن تكون مجرد تكليف بالإحالة إلى المحكمة المختصة أصلا بنظرها ، وهى فى هذه الحالة محكمة الجنايات دون إبداء الرأى فى موضوعها إذ ليس لها أن تقرّر غير الإحالة ومجرد التقرير بذلك طبقا للقانون المذكور وبأن أن يقوم

القاضي يعمل يجعل له رأيا فيها لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية عند نظرها بالمحكمة العادية .

(طعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩٧٩)

١٤٨٧ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها - محله - أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء - فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادي أو بطريق النقض .

(طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٥١)

١٤٨٨ - نذب رئيس محكمة الإستئناف أحد مستشاري المحكمة بدلا من مستشار أصلي وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ / ٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا يلزم الإشارة إلى هذا النذب في الحكم .

نذب رئيس محكمة الإستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به المتهم ببطان الحكم بدلا من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والواردة في الفصل الثاني منه المعنون " في نقل القضاة وتديهم " - سواء في محاكم الإستئناف ، أو المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الإشارة إلى هذا النذب في الحكم .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٨٠)

١٤٨٩ - النذب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفة أو يخلع عنه ولاية القضاء - جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها .

جرى قضاء النقض بأن النذب للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب على جلوس المفتش القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها ، ولا كان القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين - على ما ورد بالفقرة الأخيرة من ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وكان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من إثنين من مستشاري محكمة الإستئناف ومن مفتش قضائي ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ١٩٧٢)

### الفصل الثاني - صلاحية القاضي

١٤٩٠ - عدم بطلان الحكم إذا كان المحامي شقيق القاضي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه ولم يثبت إتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها .

ما دام الثابت في محاضر الجلسات أن المحامي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي ، وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاضي آخر ، وما دام المحكوم عليه لم يثبت إتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها إبتدائيا فهذا الحكم لا يكون باطلا .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ١٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٧)

١٤٩١ - عدم جواز تولى القاضي في الدعوى الواحدة سلطة الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع .

لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فإن هو فعل فإن حكمه يكون باطلا .

(طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٤٩)

١٤٩٢ - رفع الدعوى على المتهم لإهانتته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه لا يمنعه من سماعها .

أن المادة ٣١٢ من قانون المرافعات فى فقرتها الثانية إذ نصت على أن " يكون القاضى غير صالح للحكم فى الدعوى إذا كان له أو زوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته " إنما تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلا وقت نظر القاضى للدعوى المطروحة أمامه . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لإهانتته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعا من سماعه للدعوى أو سببا من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى إلا طريق الرد .  
(طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٣ / ٢٦)

١٤٩٣ - عدم جواز نسبة أمور إلى القاضى أمام محكمة النقض دون تقديم دليل على قيام سبب من الأسباب التى تجعله غير صالح لنظر الدعوى .

إذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها الطاعن إلى قاض من الهيئة التى أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلًا ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى وكان لم يسلك سبيل الرد الذى رسمه القانون - فإن ذلك الذى أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .  
(طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣ / ٤ / ١٤)

١٤٩٤ - إستشعار القاضى العرج فى نظر الدعوى لا يعتبر سببا لعدم صلاحيته .

أن أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى قد وردت فى المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون إستقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة إستشعار القاضى

الحرج من نظر الدعوى .

(طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٥)

**١٤٩٥ - كون القاضى قريبا لقاضى التحقيق الذى ندب لإستجواب المتهمين نفاذا لقرار غرفة الإتهام -- لا تقوم عدم الصلاحية .**

مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع - وهذا المنع وارد على سبيل الإستثناء فلا يقاس عليه - ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الإتهام بإجرائه من إستجواب المتهمين .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٩١٠)

**١٤٩٦ - قضاة -- صلاحيتهم للحكم .**

أن مجرد كون رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أخا النائب العام لا ينهض سببا لعدم صلاحيته للإشتراك فى نظر الدعوى ، ما دام أن النائب العام لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة العامة فى الدعوى ذاتها ، مما لا يتطرق معه أى إحتمال للإخلال بمظهر الحيطة أو الثقة فى القضاء أو التأثير برأى أو الإنقياد له .

(طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٥٥)

**١٤٩٧ - عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن مثل النيابة فيها .**

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة

العامه فى الدعوى - فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولم لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الإمتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن عضو اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنياية العامة بجلسته ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ - قبل تعيينه قاضيا - وطلب تأييد الحكم المستأنف بتلك الجلسة ، مما كان لزمه أن يتمتع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلا للنياية العامة فى جلسة سابقة أثناء نظرها - يكون قد وقع باطلا متعيينا نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٠٧)

### الفصل الثالث - ما لا يعتبر إيداء للرأى

١٤٩٨ - حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها .

مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعاً على أنه أبدى رأيا فيها يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند إدعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير ، على أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام المحكمة على اشتراك هذا القاضى فى الفصل فى الدعوى ولم يرده طبقاً للقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان الثابت فوق هذا أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظرها هذا القاضى فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعى أن هذه المسألة هى من النظام العام إذ أن له قانونا أن يقبل

قضاء القاضى مهما كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .  
(ملن رقم ٧٨٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٣٦)

١٤٩٩ - إثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يمنعه من القضاء فى الدعوى الجنائية بتزوير السند .

أن القاضى الذى نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح فى الإيصال المطعون فيه بالتزوير إذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا فهذا لا يصلح سببا للطعن فى الحكم ما دام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .  
(ملن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٤٢)

١٥٠٠ - إستتاء القاضى إلى دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يجيز به العرف لا يعتبر قضاء من القاضى بعلمه .  
إذا أدانت المحكمة المتهم فى تهمة عرضه جيبا مفشوشا للبيع مع علمه بذلك وقالت فيما قالت فى حكمها أن الجين كلما طال به الزمن نقصت كمية المياه فيه وزادت نسبة الدسم ، فهذا القول منها لا يعتبر قضاء من القاضى بعلمه . إذ هذا محله أن يكون علم القاضى منصبا على واقعة معينة لا على دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يجزى به العرف .

(ملن رقم ٤٨٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٤٤)

١٥٠١ - تأجيل القاضى قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته أنه كون لنفسه رأيا فيها .

أن مجرد تقرير القاضى فى المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأيا فيها بعد درسها وإنه فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل فى القضية الإستئنافية .  
(ملن رقم ١٣٨ لسنة ١٥ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٤٥)

#### ١٥.٢ - قول القاضى فى الجلسة أنه لا فائدة من الإنتقال لمعاينة مكان الحادث .

أن قول القاضى فى الجلسة أنه لا فائدة من الإنتقال لمعاينة مكان الحادث ردا على طلب إنتقال المحكمة لإجراء هذه المعاينة ، ثم رفض المعاينة بعد ذلك - هذا لا يدل بذاته على أن القاضى قد أبدى رأيا يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله كون رأيا مستقرا فى مصلحة المتهم أو ضد مصلحته ، فإذا كان القاضى لم ير فيه ما يوجب تنحيه عن الفصل فى الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره سببا يصح معه رده ، فلا يكون للمتهم أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(طمن رقم ١٦٧ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦)

#### ١٥.٣ - مناقشة القاضى عضو النيابة المترافع فى طلبه تعديل وصف التهمة .

مجرد مناقشة القاضى عضو النيابة المترافع فى طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر إبداء لراى فى الدعوى ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن وكيل النيابة المترافع لما نوقش فى طلبه تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى جنحة ضرب بسيط عدل عن هذا الطلب ورجع إلى الوصف الأول ، فذلك لا يدل على أن من قام بهذه المناقشة من أعضاء المحكمة قد إستقر على رأى معين فى الدعوى يمنعه من الإشتراك فى الحكم فيها .

(طمن رقم ١٧٩ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦)

#### ١٥.٤ - المناقشة التى تنور فى الجلسة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاميههم وبين رئيس المحكمة حتى ولو كان الرئيس فى كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها .

أن ما قد يدور فى الجلسة أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاميههم وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان



الرئيس فى كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها - ذلك لا يصح عده أنه رأى المحكمة النهائية فى وجهة نظر معينة ، إذ المفروض أن رأى النهائية إنما يكون فى الحكم الذى لا يكون إلا بناء على المدافلة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها . (طنن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٦)

#### ١٥.٥ - نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها .

أن مجزء نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها - ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها ، فإن الفصل فى المعارضة لا يلزم له ، بمقتضى القانون ، من القاضى ، والتحقيق فى مرحلته الأولى ، رأى المستقر الذى يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد إستكمال الدعوى ، وهى فى دور المحاكمة كل عناصرها إثباتا ونفيا . (طنن رقم ٦٨٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٤٧)

#### ١٥.٦ - إلام القاضى قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة .

أن إلام القاضى قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين إستقر عليه بصدد إدانة المتهم ، بل أن ما ينتهى إليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفة وطبيعة عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه فى الجلسة من التحقيقات التى تتم أمامه . (طنن رقم ١٧٠٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٧ / ١ / ١٩٤٩)

#### ١٥.٧ - القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل فى الدعوى المقامة ضده لا يدل على أن المحكمة كونت رأيا فى الدعوى .

إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وجبسه فلا يصح أن ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيا في الدعوى قبل إكمال تحقيقها ، فإن القبض الذي أمرت به لا يعدو أن يكون إجراء تحفيظا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .  
(طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٥١)

#### ١٥.٨ - ما لا يعتبر إبداء رأى - مثال .

مضى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبي وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الإستفسار عنه فى إجابة سابقة ، ثم ثنى الدفاع سؤالاً آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى فى صدر مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قالت المحكمة ، فإن ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى إبداء المحكمة لأراها لأنها إنما رغبت بما لاحظته أن تنبه الدفاع إلى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها .  
(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٢)

#### ١٥.٩ - قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التى قامت

بها إيدت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتحقيق - عدم إعتباره إبداء لرأى مانع لها من القضاء فى موضوع الدعوى .  
أن قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها أيدت إمكان ضبط المخدر على الصورة الواردة فى التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أيدت رأيا يمنعها من القضاء فى موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأيا مستقرا فى مصلحة المتهم أو ضد مصلحته فى خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

(طعن رقم ١١٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٩٢٢)

١٥١٠ - الجهة التي تجرى التحقيق في التصرف في الأوراق -  
إذا رأت الإحالة فيجب أن تكون إلى محكمة أخرى لا يجوز أن  
يشارك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .  
لا يترتب على إستعمال " حق التصدي للدعوى الجنائية " غير تحريك  
الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء  
الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية  
التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المنوب  
إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا  
يجوز أن يشارك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .  
(طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٥٧)

١٥١١ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من  
شأنه أن يقيد بها وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة - ولا يعد  
من أسباب عدم الصلاحية في حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات  
الجنائية .

قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها  
بشيء - وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم  
الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي  
يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في  
الدعوى وذلك درءا لشبهة تأثره بصالحه الشخصي أو بصلة خاصة أو برأى  
سبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها صوتا لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين  
الناس .  
(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ من ٤٧٧)

#### الفصل الرابع - رد القاضي

١٥١٢ - المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة بون المحاكم

المدنية بالحكم فى طلب رد القاضى عن نظر دعوى جنائية .

المحاكم الجنائية هى وحدها المختصة بون المحاكم المدنية بالحكم فى طلب رد قاضى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة إليها . وذلك لأن القانون يقضى بأن المحكمة التى تفصل فى طلب الرد هى المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، فإن كانت هذه المحكمة تتكون من جملة نوائر فالدائرة المختصة تكون هى المقدمة إليها القضية الأصلية . وإذا كان المطلوب رده قاضى محكمة جزئية فالفصل فى رده يكون من إختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهينة جنح ومخالفات مستأنفة والحكم الذى تصدره لا يكون قابلا للإستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة تستأنف إليها أحكامها (طعن رقم ٧٠٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٤١)

١٥١٣ - رد القاضى عن الحكم حق شخصى للخصم نفسه وليس لهماهيه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .  
أن رد القاضى عن الحكم هو بطبيعته حق شخصى للخصم نفسه ، وليس لهماهيه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .  
(طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥١)

١٥١٤ - عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه القانون بالتقرير  
يرد رئيس الدائرة فى قلم الكتاب - طلبه بالجلسة رده - إصدار المحكمة قرارا بتلجيل الدعوى - لا خطأ .  
متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتلجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الإجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذى رسمه القانون بالتقرير بالرد فى قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بحصول هذا التقرير .  
(طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٣٢٥)

١٥١٥ - إختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى

### الجنائية بالفصل في طلب رد القضاة .

طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنتظرها محكمة جنائيات فإن نظره والفصل فيه يكون من إختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الدعوى . (طعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٢٥)

### ١٥١٦ - عدم جواز الطعن بالتقضى فى الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية إستقلالاً .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية هى أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى . (طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٢٠٢) (وطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ " لم ينشر "

### ١٥١٧ - إجراءات الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد تخضع للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية وأن كانت إجراءات فى تقديم طلبه ونظره حتى الفصل فيه تخضع لقانون المرافعات .

المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من إتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التى أوردتها الشارع فى قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٢٠٢)

### ١٥١٨ - قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات هو بيان الجهة التى تحصل فى طلب رد القاضى الجزئى

**الجائى من مخالفة القاعدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة .**

لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التى وضعها فى الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هى المختصة بالفصل فيه ، وإنما إراد بيان الجهة التى تفصل فى هذا الطلب ما دام القاضى الجزئى بمجرد إنعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء فى طلب هو خصم فيه .  
(طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٠٢)

**١٥١٩ - قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية - إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز .**

إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٨٧٢)  
(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ من ٤٧٧)

**١٥٢٠ - منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها - محله - أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها إبتداء .**  
منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها . محله أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها إبتداء - فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادى أو بطريق النقض .  
(طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٤٥١)

**١٥٢١ - تقديم طلب الرد - أثره - وقف الدعوى الأصلية إلى**

أن يحكم فيه نهائياً - بطلان قضاء القاضى قبل ذلك ولو قضى فى طلب الرد إستئنافيا بالرفض .

يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٢٢ من قانون المرافعات التى أحال عليها قانونا الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يغنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه إستئنافيا بالرفض إذ العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بإزعادها بعد ذلك .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦٦٢)

١٥٢٢ - قضاء القاضى المطلوب رده قبل الفصل فى طلب الرد - قضاء ممن حجب عن الفصل فى الدعوى لأجل معين - لا تستتفد به محكمة أول درجة سلطتها فى موضوع الدعوى الأصلية .

قضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل فى الدعوى لأجل معين لا تستتفد به محكمة أول درجة سلطتها فى موضوع الدعوى الأصلية ، مما يتعين معه إعادتها إليها .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦٦٢)

١٥٢٣ - الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز طبقاً لما تدل عليه المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ عدم خروج الشارع من هذا الأصل إلا فى المادة ٣١٤ مرافعات فى باب رد القضاة عن الحكم .

دل الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل

لايراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الإستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما خول لمحنة النقض من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على : " عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - وأو بإتفاق الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى " وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهى المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - فى الحالة المشار إليها فى المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما فى غير هذه الحالة التى جأت على سبيل الإستثناء والحصر - فإن فى سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع فى الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وضييعه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه .

(طعن رقم ١٨٨ لنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٣٨٠)

١٥٢٤ - إعتبار المجنى عليه - وأو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى - عدم إنفتاح باب الطعن بطريق النقض له - فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعا عن الخصومة الأصلية - إلا بصدر حكم ينهى الخصومة فى موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد إستنفذت جميع طرق الطعن العادية .

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على إعتبار المجنى عليه - وأو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى - توصلا إلى تقرير حقه فى هذا الطلب والطعن على الحكم فيما يتعلق به وحده ، فهو بهذه المثابة - وفى نطاق طلب الرد - شأنه شأن سائر الخصوم ، لا ينفتح له أساسا باب الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعا عن الخصومة الأصلية ، إلا بصدر حكم ينهى



الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد إستنفذت جميع طرق الطعن العادية . أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهي الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه ، فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به ، ولا إستثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنسبة إلى الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى وهو منع مطلق لا سبيل إلى عود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، مما يختلف عن الوقف المؤقت الذي يترتب على تقديم طلب الرد والذي من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية عن السير مؤقتا حتى يحكم في طلب الرد نهائيا .

(طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٧ / ٥ / ١٧ س ١٧٢ ص ٥٧٢)

١٥٢٥ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية - طبيعتها - أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة - عدم جواز الطعن فيها بالنقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد منها . وقد تلكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى

إستئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة فى مسائل فرعية " . وكذلك بما نص عليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه - " لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير فى الدعوى " . والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالإستئناف أو بالنقض فى الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة فى مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع والتي يبنى عليها منع السير فى الدعوى والتي أجازت المادة ٢١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هى الأحكام التى من شأنها أن تمنع السير فى الدعوى الأصلية . ولا محل للقول بأن إجازة إستئناف أحكام الرد فى قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، إذ أن هذا القول إن كان له محل فى الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التى تخضع لقانون المرافعات فلا محل له فى الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتى تخضع لقانون الإجراءات الجنائية ، وذلك : (أولاً) لأن الحكم الصادر فى دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للإستئناف ، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى فى عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة - كما سبق القول - من عدم إجازة الطعن فى الأحكام الصادرة فى مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية (ثانياً) لأن من المقرر أيضاً فى المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص فى قانون الإجراءات الجنائية أو للإعانة على تجليه غموض أحد نصوص هذا القانون وتقوم مرامه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه ، أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من إتباع الإجراءات والأحكام المقررة فى قانون المرافعات - فالمقصود به - كما تدل عليه صياغة النص - هو الإجراءات الخاصة بتقديم

طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارح في قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه صادر في طلب رد قاضى المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية ، ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الأصلية بعد ، فإن الطعن يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٥٧٢)

### الفصل الخامس - تشكيل المحكمة

١٥٢٦ - الطعن في الحكم بمقولة أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان قبل دخوله القضاء محاميا وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها لا يمكن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن في الحكم بمقولة أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها ، هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض بل الواجب إيداعه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضاة .

١٥٢٧ - وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها .

جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها سواء أكان أبدي رأيها فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما . وهذا القضاء مؤسس على ما تقتضيه أصول العدل الطبيعي التي

تأبى أن يكون الإنسان خصما وحكما فى ان واحد وأن بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تنافرا تاما ولا يمكن الجمع بينهما فى دعوى واحدة وهذا الأصل فى عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين incompatible غير الأصل الذى يبنى عليه رد القضية recusation هو أصل من أصول النظام الطبيعى العام المفهومة بالضرورة والتي لا تحتاج فى وجوب إحترامها إلى نص قانونى خاص بخلاف أحوال رد القضية فإنها ليست من النظام العام بل لنوى الشأن أن يتنازلا عنها وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله نوى الشأن بالشروط والأوضاع وفى المواعيد التى يحددها . وذلك الأصل القاضى بعدم الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة فى تحقيق الدعوى ضئيلا بل حتى ولو لم يقم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم

(طعن رقم ٦٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٣٣)

١٥٢٨ - إشتراك القاضى فى الحكم المنقوض يمنعه من أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية .

لا يجوز لأحد القضاة الذين إشتراكوا فى الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية

(طعن رقم ١٨٦١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٣٣)

١٥٢٩ - حضور أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .

مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل على أنه أبدى رأيا فيها يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة منها فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير على أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام المحكمة على إشتراك هذا القاضى فى

الفصل فى الدعوى ولم يرده طبقا للقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان الثابت فوق هذا أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى إعتراض على أن ينظرها هذا القاضى فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعى أن هذه المسألة هى من النظام العام إذ أن له قانونا أن يقبل قضاء القاضى مهما كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام . (ملعن رقم ٧٨٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٣٦)

١٥٣٠ - سبق حكم القاضى فى الدعوى إبتدائيا - حضوريا كان أو غيابيا - يوجب عليه أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الإشتراك فى نظرها إستئنافيا .

أن النظام الذى سنه القانون يجعل المحاكمة فى مواد الجنح والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون فى الإستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الإبتدائى وهذا اللزوم يقتضى بطلان الحكم الإستئنافى إذا إشتراك فى إصداره القاضى الذى أصدر الحكم الإبتدائى . لأن فى فصله إستئنافيا فى التظلم المرفوع عن حكمه إدارا لضمانات العدالة التى يفرضها القانون فى نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة هى من خصائص النظام العام فى المواد الجنائية . (ملعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٨ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٣٨)

١٥٣١ - فصل القاضى فى دفع فرعى فى الدعوى لا يمنعه من النظر فى موضوع الدعوى .

ليس فى القانون ما يمنع القاضى من النظر فى موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم فى دفع فرعى فيها بل أن المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات إذ خولت المحكمة حق الفصل فى المسائل الفرعية التى تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجازت لها أن تفصل بعد ذلك فى الموضوع .

(ملعن رقم ١٢١٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٤٢)

١٥٣٢ - تدارك الخطأ الذي يقع في الحكم الغيابي الإستثنائي  
باشتراك القاضى الذى حكم إبتدائيا فيه بإعادة الإجراءات  
الإستثنائية فى المعارضة .

إذا كان القاضى الذى حكم إبتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد  
إشترك فى إصدار الحكم الذى صدر إستثنائيا فى غيبة المتهم ولكنه لم يشترك  
فى إصدار الحكم الذى صدر بتأييد ذلك الحكم بناء على معارضة المتهم فيه ،  
فإنه لا يكون للمتهم أن يدعى أن هذا الحكم غير صحيح . وذلك لأن الخطأ الذى  
وقع فى الحكم الغيابي الإستثنائي باشتراك القاضى الذى حكم إبتدائيا باعتبار  
المعارضة كأنها لم تكن قد تنورك بإعادة الإجراءات الإستثنائية فى المعارضة .  
(طعن رقم ١١٧٨ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٤٣)

١٥٣٣ - عدم إثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من  
الأسباب فى محضر الجلسة أو فى الحكم لا يعد وجها من أوجه  
البطلان .

أن عدم إثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب فى محضر  
الجلسة أو فى الحكم لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم فى ذاته  
صحيحا .  
(طعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٤٦)

١٥٣٤ - سبق حكم القاضى فى الدعوى إبتدائيا - حضوريا  
كان أو غيابيا - يوجب عليه أن يعتنع من تلقاء نفسه عن الإشتراك  
فى نظرها إستثنائيا .

القاضى الذى حكم فى الدعوى إبتدائيا لا يجوز أن يشترك فى الحكم  
إستثنائيا ولو كان الحكم الذى أصدره غيابيا .  
(طعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٧)

١٥٣٥ - لا يصح لمن يتولى سلطة الإتهام أو التحقيق الإبتدائي

فى الدعوى أن يشترك فى الحكم فيها .

لا يصح فى القانون لمن يتولى سلطة الإتهام أو التحقيق الابتدائى فى الدعوى أن يشترك فى الحكم فيها . فإذا كان أحد القضاة الذين حكموا فى الدعوى سبق له ، منذ كان وكىلا للنياية ، أن طلب إجراء تفتيش فى حق المتهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى ، كما ندب البوابيس لإجراء تحقيق معه فيها ، فإن الحكم الذى إشتراك فى إصداره يكون باطلا واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٢١ / ١٩٤٨)

١٥٣٦ - جواز ندب أحد قضاة المحكمة لتكملة تشكيل محكمة

الجنايات .

أن القانون قد أجاز ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة تشكيل هيئة محكمة الجنايات بشروط ذكرها ، والأصل أن هذه الشروط تعتبر قد روعيت فى هذا الإجراء ، فما دام الطاعن لا يؤكد فى طعنه أنها خالفت فلا يحق له أن يثير شيئا فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٢١٥٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٤٩)

١٥٣٧ - سبق حكم القاضى فى الدعوى إبتدائيا - حضوريا

كان أو غيابيا - يوجب عليه أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الإشتراك فى نظرها إستئنافيا .

القاضى الذى ينظر الدعوى إبتدائيا لا يصلح أن يكون عضوا فى المحكمة التى تقضى فى الإستئناف المرفوع عن الحكم الذى أصدره ، فإذا هو إشتراك فى نظر هذا الإستئناف كان الحكم باطلا .

(طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٥٠)

١٥٣٨ - تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض ليس

فيه إنتقاص للضمانات التى تهرها القانون فى محاكمة المتهمين .

أن قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أنه " تؤلف كل من محاكم الإستئناف من رئيس وبكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين " ، لم يقصد إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الإستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول : " تصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين " ، وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه ، " تشكل في كل محكمة إستئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة مستشاري محكمة الإستئناف " . هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصابر بعد قانون نظام القضاء من أنه ، " تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الإستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين " .

(طعن رقم ٤٤١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥١)

**١٥٣٩ - تأجيل القاضى الجزئى الدعوى إلى جلسة أخرى دون أن يبدى رأيا أو يصدر حكما لا يمنعه من الإشتراك فى الهيئة الإستئنافية .**

إذا كان أحد قضاة الهيئة التى أصدرت الحكم ، قد عرضت عليه الدعوى فى أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ، وبلغ الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وإنما أجل الدعوى إلى جلسة أخرى ، فليس فى ذلك خطأ فى الإجراءات يعيب الحكم .

(طعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٢)

**١٥٤٠ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة التطق بالحكم لا يعيبه ما دام قد إشتراك فى المدافلة ووقع على مسودة الحكم .**

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة فى



الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم ووقع أعضاؤها على مسودته ، فإنه لا يعيب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر النطق به (طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢)

#### ١٥٤١ - وجوب إستماع الهيئة التي نطقت بالحكم المرافعة .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها في الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، وإن امتنع كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع عن الطاعنين أجلت النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت عدة قرارات بمد أجل الحكم ، وفي الجلسة الأخيرة قررت المحكمة مشكلة من هيئة أخرى لطول قاض آخر محل العضو الثالث فتح باب المرافعة (لجلسة اليوم) أي الجلسة نفسها وذلك لتعذر المدولة بسبب غياب أحد أعضاء الدائرة وقررت في الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفي آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه ، وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الآخر المرافعة - متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٣)

#### ١٥٤٢ - إختصاص القاضى الذى أصدر الحكم القيايى بنظر

المعارضة فيه .

أن القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم القيايى ، وإيس ثمت ما يمنع القاضى الذى أصدر الحكم القيايى من نظر المعارضة فيه . (طعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٥)

#### ١٥٤٣ - عدم جواز إشترك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة

في المدائلة .

أن المادة ٣٢٩ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بحجز القضية للحكم لجلسة أخرى ورخصت للخصوم في تقديم مذكرات في خلال مدة معينة وفي هذه الجلسة إستبدل بأحد القضاة قاض آخر وقررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم في الدعوى مشكلة من الهيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد إشتراك في المداولة نون أن يكون من بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلاً .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٥٥)

١٥٤٤ - وجوب إمتناع القاضي من تلقاء نفسه عن الحكم في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٣١٢ من قانون المرافعات ٢٤٧ ج . ١

أن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٢ من قانون المرافعات ، ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي مما يتعلق بالنظام العام وقد أوجب الشارع إمتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . وإذن فإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة إلى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد فإن ما ذهبت إليه من ذلك هو مذهب لا يقره القانون .

(طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٥٥)

١٥٤٥ - الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاة من بعد تعيينهم - عدم سرياته على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي إتخذت ضد أحدهم قبل ذلك .

تنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة

القضائية بأنه في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جناية أو جنحة إلا بإذن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه فى تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاة من بعد تعيينهم ، فإذا ما إتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك ، فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته .

(طعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ م ١٧ من ١٧٢٠)

١٥٤٦ - صدور الحكم المطعون فيه من هيئة لم يشترك فيها القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى - قضائه بعدم جواز نظر المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها - عدم ركوبه فى أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التى إشتراك فيها قاضى محكمة أول درجة (بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الإستئنافية التى سمع فيها شاهد الإثبات ) - لا بطلان .

متى كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من محاضر الجلسات - قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى ، وقد إقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ولم يركن فى أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التى إشتراك فيها قاضى محكمة أول درجة بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الإستئنافية التى سمع فيها شاهد الإثبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ م ١٧ من ١٣٧١)

١٥٤٧ - القرابة أو المصاهرة التى تمنع القاضى من نظر الدعوى - تعريضها .

تنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية على أنه : " لا يجوز أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم قراية أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية - كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى " . والقراية والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضى هى التى تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى .

(طعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ م ٢٢ من ٢٨٤)

١٥٤٨ - وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى - أساسه .  
من المقرر أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . (طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ م ٢٠ من ١٠٧٤)

١٥٤٩ - تعلق الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى بالنظام العام .

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٢ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ م ٢٠ من ١٠٧٤)

١٥٥٠ - نظر القاضى الدعوى فى إحدى جلسات محكمة أول درجة وإقتصار عمله فيها على سماع شهادة المجنى عليه - نون أن

يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما - صحة إشتراكه بعد ذلك فى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

أن ما يقوله الطاعن من أن أحد قضاة الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد نظر القضية بمحكمة أول درجة مربود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا القاضى ، وإن عرضت عليه الدعوى فى إحدى جلساتها بمحكمة أول درجة إلا أن عمله فيها إقتصر على سماع شهادة المجنى عليه ثم أجلها لجلسة أخرى لسماع شهادة محرر المحضر دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له .

(لمن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٧١٢)

١٥٥١ - التحقيق كسب لإمتناع القاضى عن الحكم - ماهيته .

أن التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كسب لإمتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات بصفته سلطة تحقيق .

(لمن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٩١٤)

١٥٥٢ - ثبوت أن القاضى الذى أذن بمراقبة المحادثات

التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى - يجعل الحكم باطلا .

متى كان الثابت من منونات الحكم الابتدائى أن قاضى محكمة الآداب أصدر إدنا للنيابة العامة بمراقبة وتسجيل المحادثات المتعلقة بتليفون الطاعنة الأولى كما أصدر إدنا بتفتيش مسكتين لغير متهمين وذلك لضبط ما يوجد بهما من حالات دعارة ونسوة ساقطات سهلت دعارتهم الطاعنة الأولى ، وكان الثابت من منونات الحكم الإستئنافى المطعون فيه أن القاضى الذى أذن بمراقبة وتسجيل تلك المحادثات وتفتيش مساكن غير المتهمين هو الذى نظر الدعوى ابتدائيا وأصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه

، وإذا كانت هذه الدعوى قد جاءت نتيجة ما أُذِن به هذا القاضى ذاته من مراقبة وتفتيش ، مما كان لزمه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم كان قضائه فيها قد وقع باطلا ، ويكون الحكم الإستئنافى المطعون فيه - إذ قضى برفض الدفع ببطالن الحكم المستأنف معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ٩١٤)

#### ١٥٥٢ - صدور الحكم الابتدائى من قاضى محظور عليه الفصل

فى الدعوى يجعله باطلا بطلانا متصلا بالنتظام العام .

متى كانت محكمة أول درجة وأن قضت فى موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضائها باطلا متصلا بالنتظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما فى ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً من قاض آخر .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ٩١٤)

#### ١٥٥٤ - إشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة فى المداولة

- أثره - بطلان الحكم - المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة تلاوة الحكم - حصول مانع لأحدهم وجوب توقيعه على مسودته - المادة ١٧٠ مرافعات - وجوب إشتغال الحكم على بيان المحكمة التى أصدرته - وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشتراكوا فى الحكم وحضروا تلاوته - المادة ١٧٨ مرافعات - غموض الحكم فى هذا الصدد يبطله .

تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه : " لا يجوز

أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا "

كما تنص المادة ١٦٩ على أنه " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء . . . " وتنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين إشتروا في المدالة ثلاثة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم " ، كما توجب المادة ١٧٨ - فيما توجبه - بيان " المحكمة التي أصدرته . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشتروا في الحكم وحضروا تلاته " . . . والبين من إستقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها في الفصل " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين إشتروا في الحكم ، إنما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى ، لا القضاة الذين حضروا - فحسب - ثلاثة الحكم - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قدر أن عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاته في السادس عشر من يناير سنة ١٩٧٤ من إشتراك المستشار . . . . . في المدالة ، وفيما جاء بختام هذا المحضر نفسه ، وبالحكم من صورته - وليس تلاته أو النطق به - من الهيئة التي إشتراك فيها هذا المستشار ومن توقيع المستشار . . . . . الذي سمع المرافعة ووقع منطوق الحكم بعد المدالة مع الهيئة في ذلك اليوم نفسه ، وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه مع الإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

(لمن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٧٨)

#### ١٥٥٥ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى

الدعوى مادة ٢٤٧ إجراءات .

حدثت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى وبيّن وظيفة القضاء من تعارض . ومن هذه الأحوال أن يكون قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق . وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى ومتعلق بالنظام العام فيتمتع على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى وإو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلا بحكم

القانون . لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مقرر للإطعنات إلى توزيع العدالة  
بافصل بين أعمال التحقيق والقضاء .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٩١٤)

١٥٥٦ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة -  
النطق بالحكم - لا يعيبه - ما دام قد وقع مسودته - علة ذلك .  
لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته  
ما دام الثابت أن هذا القاضى قد وقع بإمضائه على مسودة الحكم مما يفيد  
إشراكه فى المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة  
فى الدعوى وتداولت فى إصدار الحكم قد وقعت منظومة ، فإنه يكون سليما  
ويعتبر البطلان . (طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ٧٧٧)

١٥٥٧ - وجوب إمتناع القاضى عن الإشتراك فى الحكم فى  
الطعن متى كان الحكم المطعون فيه صادرا منه - مخالفة ذلك -  
أثرها - بطلان الحكم فى الطعن - المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية .  
لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية  
على أنه " يمتنع على القاضى أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى  
بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان  
الحكم المطعون فيه صادرا منه " وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه  
المادة " أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل  
له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى  
من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا  
، لما كان ذلك وكان أحد أعضاء الهيئة الإستئنافية التى أصدرت الحكم المطعون  
فيه قد سبق له الحكم برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بإدانته - وكان  
القانون قد أوجب إمتناع القاضى عن الإشتراك فى الحكم فى الطعن إذا كان  
الحكم المطعون فيه صادرا منه . فإن الحكم فيه يكون باطلا متعين النقض .

(طعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٤٦)



## قمار

١٥٥٨ - توافر الجريمة المنصوص عليها في م ٢٥٢ ع ولو لم يكن المحل قد أعد خصيصا للالعاب القمار .

أنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا للالعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو إستغلاله في هذه الالعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحدونها فيما بينهم ، ولو كان تخصيصه لغرض آخر كمقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يجنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ٢ / ٦)

١٥٥٩ - متى تعتبر النوادي أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها .

أن النوادي وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للمساكن ، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصورا على أعضائها محظورا على الجمهور ، ألا يقبل فيها عضو إلا بشروط معينة مبينة في القانون المعمول لها . أما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، أو تكون القيد والشروط الموضوعة فيها صورية غير معمول بها ، فإنها تعد من الأماكن المفتوحة للالعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . وإن إستخلصت المحكمة في منطق سليم ، مما تبينته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق ترده عليه لهذا الغرض لكون أن يكون عضوا فيه ، وأن هذا المحل قد فتح للالعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ، فتقديرها هذا مما تختص به بلا معقب من محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ٢ / ٦)

١٥٦٠ - تناول المادة ٣٥٢ عقوبات بالعقاب كل من إشتراك في إدارة المحل وعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه ولو لم يكن له دخل في فتحه وتأسيسه .

أن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلا للألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك في إدارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له . سواء في ذلك صياغة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الإشتراك العامة على من يعاونونهم من موظفين ومُؤسسين وخدم (طعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ٣ / ٦)

١٥٦١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن اللعبة هي من ألعاب القمار .

مضى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة " البصرة " قمار على أساس أن مهارة اللاعبين في الريح إنما تجيء في المحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ ، وذكرت الإعتبارات التي إعتمدت عليها في ذلك . فهذا حسبها ليكون حكمها سليما (طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ١٢ / ٢)

١٥٦٢ - لعبة الطمبول - إعتبارها من ألعاب القمار بعد صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ - قبل ذلك كانت تدرج تحت حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب ونون القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية .

لا تدخل لعبة الطمبول في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال

الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبول وأنها لم تكن تعدو وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .

(لمن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٧٧٤)

١٥٦٣ - ألعاب القمار الواردة بالمادة ١٩ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل - وجوب أن يكون الريع فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة - تحقق الريع في المقامرة على طعام أو شراب أو على أى شيء يقوم بهال .

أن المراد بألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ هي الألعاب التي سميتها تلك المادة وأورثتها على سبيل التمثيل للنهي عن مزاولتها في المحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الريع فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الريع في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شرب أو على أى شيء آخر يقوم بهال . (لمن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/١٨/١٩٥٨ ص ٩ من ١٨٢)

١٥٦٤ - صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا في جريمة السماح للغير بلعب القمار في مقهى - وجوب تطبيقه بدلا من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ باعتباره أصح للمتهم فيما يتعلق بمدة عقوبة الغلق .

مضى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقهى في ظل القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الغلق

نهائيا . فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم  
(ملعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٨٥)

١٥٦٥ - نهت المادة ١٩ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة - وورد نصها عاما - إنطباقه على الكافة - مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه - مسئولية لاعب القمار .

نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة عن لعب القمار في المحلات العامة بقولها " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي إستعملت في إرتكاب الجريمة " وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب بل الأخرى ، ومن ثم فإنه ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التي إنضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملا مؤثما في ذاته وتناول مقارفوها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمساعة مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه تلك المسئولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائي مفترض قانونا . خلافا لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل إيجابى هو فعل اللعب في ذاته .  
(ملعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٤٢)

١٥٦٦ - لعبة " الكومي " من ألعاب القمار المؤتمنة - قرار الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ .

لعبة الكومي من ألعاب القمار المؤتمنة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة

١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (ملن ق م ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٢)

١٥٦٧ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه - إستحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .

لم يرد بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون - فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية إستحدث بها جريمة التراهن نفسه . وسباق المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين الثاني والثالث تتمثل في ضبطهما يتراهنان لدى الطاعن الأول الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتهما تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما وتبصيله بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمس عشر يوماً . أما بالنسبة للطاعن الأول فإن الحكم إذ دانه بالعقوبة المفضلة المنصوص عليها في المادة

الأولى باعتباره منقليا للرهان من الطاعنين الثانى والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٤ م ١٥ من ٤٠٩)

#### ١٥٦٨ - رهان - سباق خيل - رمى الحمام - ألعاب رياضية .

يبين من إستقراء نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع حظر أصلاً عرض أو إعطاء أو تلقى الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من الألعاب الرياضية بكافة صورها سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة ولم يستثن من الحظر المذكور سوى جميعات السباق الموجودة وقت صدور القانون وغيرها من الجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب وأعمال رياضية فأجاز لهذه الجهات وحدها إجراء الرهان المتبادل وغيره من أنواع الرهان بمقتضى إذن خاص .

(طعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ م ١٨ من ٩٧٣)

#### ١٥٦٩ - عقوبة - رهان .

يعاقب بالعقوبة المخففة المنصوص عليها فى المادة الثانية فى فقرتها الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ من رهن على نوع من الألعاب المذكورة فى الفقرة الأولى منها إذا كان ذلك مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم فى المادة الأولى من ذات القانون .

(طعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ م ١٨ من ٩٧٣)

#### ١٥٧٠ - المراد بالألعاب القمار - عدم تبيان الحكم نوع اللعب

الذى ثبت حصوله فى مسكن الطاعن - عيب .

المراد بالألعاب القمار إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال

وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها ، وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه المهارة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء كما يبين من مراجعته مجهلا في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم الأمر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طنن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٥)

١٥٧١ - الإشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بمحل عام - تحقيقه بتقديم أوراق اللعب للاعبين - إستطراء الحكم إلى حكم المادة ٣٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمسألة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه - تزيد لم يكن الحكم في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها .

إذا كانت النيابة العامة قد إتهمت الطاعن بالإشتراك بطريق المساعدة مع بعض الأشخاص في إرتكاب الجريمة المسندة إليهم وهي ممارسة القمار بمحل عام . وكان البين من الحكم المطعون فيه أن هؤلاء الأشخاص كانوا يزاولون لعبة الكرنكان بالمقهى مقابل ثمن المشروبات وهي اللعبة المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى قرار وزير الداخلية ٢٧ سنة ١٩٥٧ وأن الطاعن قام بتقديم أوراق اللعب إليهم ووقعت الجريمة نتيجة لهذه المساعدة وكان الحكم قد إستطرد إلى حكم المادة ٣٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ التي نصت على مسالة مستقل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه ، فإن هذا الإستطراء منه لا يعنى أن يكون تزيادا فيما لم يكن في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها .

(طنن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٢ س ٣٣ من ٢٢٧)

١٥٧٢ - جريمة تلقى المراهنات خفية - متى تتم .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين

واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن تلقى المراهنات من المتهم الثانى وأثبتها فى النوبة الخاصة وأن الأخير أمر بقيامه باللعب لدى الطاعن طبقا للمراهنات المبنية بالورقة المضبوطة . وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحة معينة من الأوراق فإن ما وقع من الطاعن يعد جريمة تامة لا شروعا فيها . ولا يقدح فى هذا أن يكون مبلغ المراهنات قد ضبط فى حوزة المتهم الثانى ذلك أن جريمة تلقى المراهنات خفية تتم بمجرد تلقائها من الآخرين ولا يتوقف تمامها على تسليم المبلغ المراهن به إلى من يتلقاها . (طنن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ ص ٩٤)

#### ١٥٧٣ - قمار - جريمة - ما يكفى لقيامها .

من المقرر طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك عملا بالمادة ٢٨ من القانون ذاته . وكان الربح الذى يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصوله على شيء آخر يقوم بهال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ذهب إليه الطاعنون من أن فعلهم يعد شروعا فى جنحة غير معاقب عليه غير سديد . (طنن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ ص ٨٣٩)

#### ١٥٧٤ - تحقق جريمة إعداد منزل لألعاب القمار - رهن بفتحته

لألعاب القمار ودخول الناس فيه بلا قيد - الدفع بأن المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بلا تمييز - دفاع جوهري - يستوجب ردا وإلا كان الحكم قاصرا .

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريمة إعداد منزل لألعاب القمار تأسيسا على أن المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز وأن جميع من ضبطوا فيه هم



من أقاربه وأصدقائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - أن يكون المحل مفتوحا للألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط ، فإن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري يبنى عليه - إن صح - تغير وجه الرأي في الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٣٧ من ٣١٢)

١٥٧٥ - إعداد محل للألعاب القمار - ليندخله الناس بغير تمييز - مناهة العقاب وفق المادة ٢٥٢ عقوبات - إبداء التهم دفاعا من شأنه - لو صح - أن يمس ركنا من أركان الجريمة المذكورة - وجوب بحثه وتمحيصه - وإلا كان الحكم قاصرا .

لما كان البين في محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن المتهم قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة صداقة ، وقدم حافظة مستندات لتأييد ادعاءه - كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويلة على خطاب من المتهم الثاني (الطاعن) إلى المتهم الرابع يتضمن أشواقة لبعض المتهمين ، وكذلك على صورة مرسلة للمتهم الثاني أثناء إقامته بباريس إلى والدته ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الأول ومعاقبتهما طبقا لأحكام المادة ٢٥٢ عقوبات إستنادا إلى " ضبطهم وبقاى المتهمين في السكن يلعبون القمار ، وفي إعترافيهم جميعا في محضر الشرطة ، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير " ، ولما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحا للألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو

شرط - وكان الحكم المطعون فيه قد إلتفت عن تحييص المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة نفاذ الطاعن ، ولو أنه عنى ببحثها وتحييص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشويا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه ، والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائرا أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٤٤)

١٥٧٦ - قمار - إدارة محل - أركان الجريمة - ما يكفى لتوافرها .

لا يقدح فى تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ إدعاء الطاعن أنه لم يكن قد أعد المكان خصيصا للعب القمار وإنما كان قد أعد مسكنا خاصا له ولعائلته ، ذلك لأنه لا يشترط فى العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصا للعب القمار أو أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو إستغلاله فى هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاوون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا لغرض آخر .

(طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٩٢٠)

١٥٧٧ - قمار - غلق المسكن وقت تنفيذ إذن التفتيش - لا ينفى عنه صفة تردد الناس بدون تمييز لعب القمار .

أن ما يقرره الطاعن من أن الضابط وجد باب سكته مغلقا عند حضوره للتفتيش - على فرض صحته - ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز لعب القمار فيه وهو ما أثبتته الحكم بالأدلة الساندة التى إطمأنت إليها المحكمة .

(طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٩٢٠)

## قوة القاهرة

١٥٧٨ - إعتبار العنوان الثلاثى على بورسعيد من حالات القوة القاهرة - إمتداد ميعاد التقرير بالظعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها .

أن الظروف التى مرت بها بورسعيد أثناء العنوان الثلاثى من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها إمتداد ميعاد التقرير بالظعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذى لم يتم إلا فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ (ظعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٨)

١٥٧٩ - شرط توفر الحادث القهرى - ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه - صورة لا تتوافر فيها هذه الحالة .

يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه - فإذا إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ فى حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ التى تكفى كل صورة منها لعداها خطأ قائما بذاته أثاره المتهم وترتب عليه مسئولية فاعله - ولو لم يقع منه خطأ آخر - فإن فى ذلك ما ينتقى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(ظعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٥١)

١٥٨٠ - أثر قيام القوة القاهرة وتوافر شرائطها فى القانون على مسئولية المتهم - حد ذلك .

مضى وجبت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وإنقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وإمتنعت المسئولية عن أخطأ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(ظعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٩ ص ٢٠ ص ٩٩٢)

## كحول

### ١٥٨١ - السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة

للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته - مثال .

لما كان المدعى عليه الأول قد إعترف بحيازته السائل الأول (روم زوتس) الذى بلغت نسبته الكحولية ٢٨,٩ ٪ وكانت عند خروجها من المصنع ٤٠,٦ ٪ ، وكان الثابت من مناقشة أهل الخبرة (فى الدعويين المقدم صورتين من حكميهما) أن السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع البرميل ومدته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والتهوية ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجة الكحولية ، ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق بسيط فى الدرجة الكحولية وبالتالي تكون التهمة الأولى المنسوبة إليه (حيازة كحول بون سداد رسم الإنتاج ) محل شك كبير .  
(طعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٤٨٢)

### ١٥٨٢ - القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا -

ألقى صناعتها ولم ينص فى بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها - مذكرته الإيضاحية فى هذا الشأن - الإدعاء مدنيا المترتب على التعامل فى مشروب الطافيا يكون على غير أساس .

ألقى القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص فى بيان العقوبة التى إستوجبها مخالفة أحكامه - خلافاً للقانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول - على أداء الرسم الذى يكون مستحقاً أو التوىض الذى يستحق عند تعذر معرفة مقدار الرسم بل أوردت مذكرته الإيضاحية فى هذا الشأن ما نصه " وقد رأت مصلحة الإنتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر فى حصيلتها من الناحية المالية فرأت اللجنة - التى شكلها مجلس

الوزراء - هذه الإعتبارات المالية لا يصح أن نقف عثرة في سبيل خدمة الصالح العام ، إذ أن إنتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التي تضم العمال ومن إليهم وهم الأيدى العاملة ، من شأنه أن يؤدي بإفراطها إلى التدهور الخلقي وضياع أجورهم فيما لا يجدى وتفكك أسرهم وتشريد أبنائهم وإنزلاقهم إلى مهوى الفساد خصوصا وأن ما تجنيه مصلحة الإنتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التي تمخل خزينتها ، كما أن وزارة المالية والإقتصاد لم تشاطر مصلحة الإنتاج رآيها ، وطلبت السير في إستصدار القانون " . لما كان ذلك ، فقد باتت الدعوى المدنية فى شقها (الثانى) المترتب على التعامل فى مشروب الطافيا هى الأخرى على غير أساس .

(لمن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٤٨٢)

#### ١٥٨٣ - كحول - حيازته - تجريمه - شروط ذلك .

تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول على أنه : يحظر أن ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل فى الرائحة أو الطعم أو اللون " . كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : " وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته الكحولية تنقص عن ٩٠٪ من الحجم " . ويبين بجلاء من مقارنة النصين أن مجال إعمال الفقرة الثانية يفاير كلية مجال إعمال الفقرة الثالثة إذ بينما تجرم أولاهما نزع المواد المحولة التى تجعل من الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائتين بحيث لا يصلح إلا لإستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من آثار ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة وهى الأفعال التى تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول التى نفى الحكم المطعون فيه مقارفته إياها فإن ثانيتهما تجرم حيازة الكحول الذى يتبين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فعل متميز يكون جزئية أخرى لها أركانها

المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صانف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أو عدم توافر أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعى عليه في هذه الخصوصية غير سديد .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٨٠٨ )

**١٥٨٤ - كحول - رسم الإنتاج أو الإستهلاك عليه - مأمورى الضبط القضائي - الإشتباه - التفتيش - شرطه .**

تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول على أن " يكون لموظفى مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والإقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - وفى سبيل ذلك يجوز لهم وأسائر مأمورى الضبط القضائي فى حالة الإشتباه بتفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال - والموظفين المذكورين فى جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات " . وإذا كان يبين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن رئيس مكتب الإنتاج المختص قد أورد فى محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الإشتباه لديه وأنه هو الذى باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعون ضدها ومن ثم فإن الإجراءات التى إتخذها تكون صحيحة إستناداً إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ المشار إليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الإجراءات وعدم جواز التعويل على الدلائل المستمد منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( طعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٢٢٠ )

١٥٨٥ - كحول - جريمة - عقوبة - مصادرة - تعويض .

البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر فى تحصيل الرسم ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة فى إقتضاء التعويض عما ضاع عليها منه ، أو كان عرضة للضياع نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة التى يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل . ولما كان هذا القانون لم ينص على الحكم بتعويض ما يبدل عن المصادرة فى حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة فلا يكون لمصلحة الجمارك أن تطالب بتعويض ترأسه على أنه بديل عن المصادرة التى لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة .

(ملعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٧٥ م ٣٦ من ٤٤١)

١٥٨٦ - إستقلال نص المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول - من نص المادة ٢٠ من ذات القانون - والمادة الأولى من القانون ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج - قصد المشرع من المادة ٢١ المشار إليها - تعويض الخزانة عما ضاع عليها من الرسوم أو كان عرضة للضياع - وجوب بيان الحكم أماله لها - وما إذا كان الرسم قد أمكن تنفيذه - أم تعذر ذلك - ولا كان قاصرا .

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج على أن " كل مخالفة للقوانين أو المراسيم الخاصة بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ويفرمة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها . ثم صدر

القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول وأوجب في المادة ٢٠ منه الحكم فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم الذى يكون مستحقا فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصاردة وغلق المعمل أو المصنع أو المحل على التفصيل المبين فى المادة المذكورة ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض " وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالفى الذكر ، قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدى إلى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى للجمارك مبلغ ٨١ ج و ٢٤٩ م ، دون أن يستظهر فى مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه ، أو أن المحكمة عملت الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون ، وفى الحالة الأخيرة لم يبين أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، كما أن الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذى إقتضى منها الحكم عليهم جميعا بالمبلغ المحكوم به ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى



بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(طنن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ س ٢٧ ص ٢٩٩)

#### ١٥٨٧ - كحول - رسم إنتاج - تسبيب الحكم - قصور .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود فى المنتجات المنكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفى كل الأحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام وقيما يختص بالكحول النقى المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرة الذى يصرف بالوزن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ٢ ر ١٢٤ لترا سائلا بصرف النظر عن درجة الحرارة . أوجبت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ - بإداء الرسم الذين يكون مستحقا فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . كما نصت المادة ٢١ منه على أنه : " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاف الحد الأقصى للتعويض " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدى رسما مقداره ٢٨٩٦ ج و ٨٥٥ م وتعويضا قدره ١١٦٩٠ ج و ٥٦٥ م مكتفيا فى بيان عناصر قضاؤه بذلك بما تضمنه تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر عرق البلح ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التى أخذت وأخذ بمقدار الرسم والتعويض اللذين طلبتهما الجمارك دون بيان للأساس الذى أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على أساس سعة الأوانى التى كانت بها هذه الخمور إذ أن حجم

السائل المخمر فى بعض هذه الأوانى كان يقل فى مقداره عن قدر سعتها على ما هو ثابت من مذكرة مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ٢٤ / ٨ / ١٩٧٠ المرفقة بالمفردات هذا فضلا عن أن نسب الكحول الصافى الواردة بتقرير التحليل إحتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الأنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم إحتساب نسبة الكحول فى كل إناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من إناء إلى آخر الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم مما يعيبه بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٧٠)

#### ١٥٨٨ - كحول - رسوم إنتاج - عقوبة .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول تقضى بتحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود فى المائة وهو درجة ١٥ سنتجرام وفيما يختص بالكحول النقى محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذى يصرف بالإذن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ٣ ر ١٢٤ لتر سائل بصرف النظر عن درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدى رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال أربعة وعشرين ساعة التالية لإنهاء عملية التخمير أو التقطير وكانت المادة ٢٠ منه تنص على أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف باداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، وإذا كان من المتعذر - على ضوء ما سلف بيانه ومن بعد إعدام المضبوطات - معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه يتعين أعمال حكم الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٠ سالف الذكر . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتى الحبس والطلق وبتعديل

التعويض المقضى به إلى مبلغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيما قضى به من رسم .  
(طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ من ٢٨ ص ٦٧٠)

١٥٨٩ - عرض المتهم كحولا غير مطابق للمواصفات - إنطوائه  
فى ذاته على حيازته له بون أداء رسوم الإنتاج عنه - محاكمته عن  
التهمة الاولى نهائيا - اثره - عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية

لما كان القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ - بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج  
والإستهلاك على الكحول - قد نص فى البند (أ) من المادة ١٨ منه على أنه " .  
تعتبر مادة مهربية وتضبط (أ) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة فى معمل أو  
مصنع غير مرخص طبقا للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التى توجد فيها مما  
يمكن إستعماله فى صناعة الكحول " وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون  
الحكول منتجا فى معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للقانون يعتبر مادة ويضبط  
ويشكل مخالفة لأحكام القانون أنف الذكر معاقبا عليها بمقتضى أحكام المرسوم  
بقانون ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول - غير  
مطابق للمواصفات - للبيع ، ينطوى فى ذاته - فى خصوصية الدعوى المطروحة  
على حيازته منتجا فى معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالى مهريا من أداء  
رسوم الإنتاج ، ومن ثم فإنه يمثل فعلا واحدا تقوم به جريمتان - لما كان ذلك ،  
وكانت الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " إذا  
كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم  
بعقوبتها بون غيرها ويعنى ذلك أن تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بأن تقضى فى  
الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما  
مقتضاء أن تبحث المحكمة الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية  
التي يحتملها وهى مختصة بالنظر فى ذلك عملا بالمادة ٢٠٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، وهى  
متى أصدرت حكمها فى الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا

الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التي طلبت سلطة الإتهام محاكمة الطاعن عنها في الجنحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧١ جرجا - موضوع الطعن المائل - سبق أن طرحت على المحكمة - التي حولها القانون سلطة الفصل فيها - في الجنحة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا وأصدرت فيها حكماً نهائياً ضد الطاعن ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل وقصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص المادة ٢٩ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً في الجنحة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا .

(طعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٦٩٤)

## كسب غير مشروع

١٥٩٠ - المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الإستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى - مكان إنعقاد جلسات هذه المحكمة - لا يؤثر - ما دامت قد إنعقدت في المدينة التي بها مقرها - مثال .

متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة إستئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد إنعقدت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الإجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٤٠٠)

١٥٩١ - تقديم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الإستئناف - ثبت أن هذه الدائرة هي من دوائر الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل - هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى .

متى تبين أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقوانين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة إستئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشكلا من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة إستئناف القاهرة .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٤٠٠)

١٥٩٢ - الكسب - متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ إذا كانت

الوظيفة قد طلعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة .

من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طلعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة . بمعنى أنه لا يكون حراما كل ما يرد إلى الموظف أو من في حكمه عن طريق وظيفته دون أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام . ولما كانت أقوال الشهود فضلا عن إفتراق مؤداها عن بعض ما حصله الحكم نقلا عنها مخالفا بذلك ما هو ثابت بالأوراق - لا تكشف في مجموعها عن أن المتهم - ويعمل مهندسا للتنظيم - قد أتى عملا من جانبه يحمل أصحاب المباني الذين لجأوا إليه على معاملته وهو ما عول عليه الحكم في إستخلاص أنه إنحرف بوظيفته إنحرافا يؤدي إلى التآثيم فقد فسد بذلك إستدلاله وأصبح قاصرا عما يحمل قضاؤه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢١)

١٥٩٢ - الكسب غير المشروع - ماهيته - كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستقلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تلوح له الإجتراء على محارم القانون بما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة .

يبين من نصوص القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ - أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستقلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تلوح له الإجتراء على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . وهذا هو المعنى الذي عناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نصه أو فيما أفصح عنه من

إستمداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسى الصادر فى ٦ من يناير ١٩٤٥ أو فى الأعمال التحضيرية إستهدافا للقضاء على الشره إلى المال وقلة الأمانة والإبقاء على سلامة أداة الحكم وسمعته وذلك بإحكام الرقابة على الموظفين ومن فى حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة .

(طنن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٥٧)

١٥٩٤ - على قاضى الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت فى حكمه توافر أمران - هما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف - وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الإستقلال حتى يصح إعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

يتعين على قاضى الموضوع لأخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع أن يثبت فى حكمه توافر أمرين هما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الإستقلال حتى يصح إعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ولا يسار إلى حكم القرينة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك فى شأن الموظف أو من فى حكمه لأن الفقرة الثانية تالية للفقرة الأولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - منعطفة عليها فى الحكم ، مرتبطة بها فى المعنى . والقول بغير ذلك يؤدى إلى إعتبار القرينة العامة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية دليلا مطلقا لا يندفع إذا وقع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى لمحض كون المتهم الذى نسب إليه الكسب موظفا أو من فى حكمه - وهو بعيد عن أن يتعلق به مراد الشارع الذى أراد إيجاد مجرد قرينة عامة فى حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الإتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة فى ثروته الأمر الذى قد يعجزها إثباته خصوصا وأن لقانون الكسب غير المشروع أثرا رجعيا ينعطف إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم

يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من فى حكمهم أن سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر إيراده . (طنن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٧ س ١٦ ص ٩٥٧)

#### ١٥٩٥ - صور الكسب غير المشروع طبقا للقانون .

الكسب غير المشروع أخذاً من نص قانونه لا يعنو صورتين . الأولى وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن حكمه أيا كان نوع وظيفته إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الإستقلال . وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فى صريح مدلولها . والثانية : وهى التى لا يثبت فيها الإستقلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكن يثبت أن لديه فى ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها . وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفى هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفته المتهم مما يتيح له فرص الإستقلال على حساب الدولة أو على حساب الغير .

(طنن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٥٧)

#### ١٥٩٦ - المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير

المشروع عموم المورد المالى دون بيان تفاصيل أسبابه .

المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالى دون تفاصيل أسبابه وبقائى أسانيد لأنه ليس فى مقدور أحد والقانون ذو أثر رجعى - أن يقيم الدليل المعتمد - عند التنازع - على ملكيته لكل ما لديه بالتعيين والتحديد .

(طنن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧/١٢/ ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٥٧)

#### ١٥٩٧ - عجز الموظف عن إثبات ما يملكه - قرينة على أن

الزيادة فى ماله إنما حصلت من إستغلاله لوظيفته .

أقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقق الملك حتى يرفع عن حائزة



العت إذا طواب بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٥٧)

١٥٩٨ - مجرد حيازة المال - قرينة على تحقق الملك في القانون  
يصح إتخاذ عجز الموظف عن إثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة  
في ماله إنما حصلت من إستغلاله لوظيفته هي بذاتها من نوع الوظائف التي  
تتبع هذا الإستغلال .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٥٧)

١٥٩٩ - متى تنتفى القرينة التي إفترضها الشارع في قانون  
الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة  
الموظف وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله .  
متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم وكان هذا المصدر من شأنه  
إنتاج الزيادة في ماله فقد إنتقلت القرينة التي إفترضها الشارع ولم يجز من بعد  
إعتباره عاجزا عن إثبات مصدره .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٥٧)

١٦٠٠ - رجوع الزيادة في ثروة الموظف إلى مصدر لا شأن له  
بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع - إسنادها بمقتضى القرينة العامة  
إلى الوظيفة - غير جائز .  
متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المتهم ترجع إلى مصدر لا شأن له  
بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع فلا يصح إسنادها بمقتضى القرينة  
العامة إلى الوظيفة .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٥٧)

١٦٠١ - إدانة الطاعن بجريمة كسب غير مشروع على إعتبار

أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع - خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .

إذا كان الحكم حين دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع إعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - لم يقصع عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع . فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فساد استدلاله وقصور تسببيه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ من ١٥٧)

١٦.٢ - تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع .

نص المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في المادة الخامسة المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه " يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب إستغلال شيء من ذلك ، وكل زيادة يعجز مقدم الإقرار عن إثبات مصدرها يعتبر كسبا غير مشروع " . ويبين من هذين النصين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ثمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسببه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تطوع له الإجتراء على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . والكسب غير المشروع أخذا من نص قانونه لا يعو صورتين . الأولى - : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله

كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الإستغلال . والثانية : - التى تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهى التى لا يثبت فيها الإستغلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكن يثبت أن لديه فى ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها وفى هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له فرص الإستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضى الموضوع لأعمال هذه القرينة أن يثبت فى حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الإستغلال حتى يصبح إعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٨٧)

١٦.٢ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع مينا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الإستغلال - خطأ فى تفسير القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن يحصل على الكسب بسبب إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الإستغلال وإنما إعتبر مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع فإذن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فوق قصوره فى التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٨٧)

١٦.٤ - المحكمة المختصة ينتظر دعاوى الكسب غير المشروع .

١١ لا كان يبين من مجموع نصوص القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل  
بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ والذي كان معمولا به قبل إلغائه بالقانون رقم  
١١ سنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٨ أن محكمة  
الإستئناف هي المختصة بالحكم بالرد وأن الإجراءات التي تتبع هي تلك المقررة  
لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها فيما لا  
يتعارض مع الإجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون ، وأنه يجوز الطعن  
بطريق النقض في الأحكام الصادرة وفقا له بمراعاة القواعد والإجراءات المقررة  
لذلك في قانون الإجراءات الجنائية ، وأن القانون أناط بالنيابة العامة التحقيق في  
جرائم الإثراء غير المشروع وإقامة الدعوى على المدعى عليه أمام محكمة  
الإستئناف التي يقع في دائرة إختصاصها محل عمله فإن مفاد ذلك أن محكمة  
الجنايات - وهي أصلا إحدى نواتر محكمة الإستئناف طبقا لكشوف توزيع  
العمل بالمحكمة هي التي يتعقد لها الإختصاص بنظر دعاوى الكسب غير  
المشروع . يؤكد هذا النظر أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ المعمول به حاليا  
فقد نصت المادة ١٢ منه على أن " يعاقب من يخضع لأحكام هذا القانون  
ويحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة  
الكسب غير المشروع فضلا عن الحكم برد الكسب غير المشروع ويكون ذلك من  
المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية وبالإجراءات المتبعة أمامها . . . " .  
ومؤداهما إنعقاد الإختصاص بنظر تلك الدعاوى لمحكمة الجنايات حيث رأى  
المشرع - تحقيقا للردع والزجر أن يرتفع بعقوبة جريمة الإثراء غير المشروع إلى  
عقوبة الجنائية ويمتد لها بالإختصاص بنظر دعوى الرد حتى ولو إنقضت الدعوى  
الجنائية بالوفاة بتقدير أن الأمر يستدعي التعرض في كل حالة لعناصر قيام  
الجريمة - لا كان ذلك - وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٦٨ قد  
نصت على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ على أن يستمر العمل به  
بالنسبة إلى من كانوا يخضعون له وتركوا الخدمة قبل العمل بالقانون الجديد ،  
فإن دعاوى الكسب غير المشروع - حتى ولو ظل يحكمها المرسوم بقانون رقم  
١٣١ لسنة ١٩٥٢ - يتعين إحالتها وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون

الإجراءات الجنائية إلى الدوائر الجنائية المختصة من حيث المكان بالوقائع  
موضوع الدعوى ذلك أنه من المقرر أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها  
على الإجراءات التي لم تكن قد تمت حتى لو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل  
نفاذها . (ملعن رقم ١٧٧١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٥ م ٣٦ من ٣٦)

## لوائح

١٦.٥ - وجوب تطبيق النص الوارد في القانون دون الآخر الوارد بلائحته التنفيذية عند تعارضهما - مثال .

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الإشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٠٩)

١٦.٦ - سداد المتهم العجز أو النص في لائحة النقل المشترك بإنذاره ومنحه مهلة - لا أثر لهما في مسؤوليته في جناية الإختلاس لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جناية الإختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الإستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة إدارية تنظيمية - من إنذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الإستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي إرتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٥٠)

١٦.٧ - حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها - المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملقى .

من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من

تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتراضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملقى - الذى صدر القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله - بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا فى الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور ، ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترييدا للإذن العام المستمد من النص الدستورى سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٧٧)

#### ١٦.٨ - اللوائح التشريعية المخففة للقوانين - شرطها .

من المقرر طبقا لمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

(طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٩٤٦)

#### ١٦.٩ - لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامى بصورة

مجملة ثم يحدد العقوبة تاركا للائحة أو قرار البيان التفصيلى لذلك الفعل .

الأصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق ، إلا أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للائحة أو قرار البيان التفصيلى لذلك الفعل .

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١١٦)

## مأموري الضبط القضائي

الفصل الأول : تحديد مأموري الضبط القضائي

الفصل الثاني : إختصاص مأموري الضبط القضائي

الفصل الثالث : سلطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول : في البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع  
الإستدلالات

أ - في التبليغ عن الحوادث

ب - في جمع الإستدلالات

الفرع الثاني : في القبض

أ - في حالة الدلائل الكافية

ب - في حالة التلبس

ج - الإستيقاف

الفرع الثالث : في التفتيش

أ - في حالة التلبس

ب - في حالة القبض

ج - في حالة الإذن به

د - في إجراء التفتيش

الفرع الرابع : في التحقيق

الفرع الخامس : في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

الفصل الرابع : تسبيب الأحكام

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

## الفصل الأول

تحديد مأموري الضبطية القضائية



١٦١٠ - المفتشون البيطريون إعتبارهم من الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
إن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من إبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد نص على إعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .  
(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ من ٨ ص ٧٧٧)

١٦١١ - بيان مأموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ إجراءات جنائية على سبيل الحصر - عدم إنصرافه إلى رؤسيتهم كرجال البوليس و المخبرين منهم - أثر ذلك .  
بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل رؤسيتهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضافى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم وإتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإذن فأحضار متهم إلى مركز البوليس لا يخول للجلاويش النوبتجي القبض عليه ولا تفتيشه .  
(الطن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٥٩)

١٦١٢ - تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد صفة مأموري الضبطية القضائية في حدود الدائرة الجمركية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .  
أحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفى الجمارك وعمالها على وجه العموم

صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمته والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضا المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٤٤١)

١٦١٢ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد إنتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائى - قيمة محضر البوليس .  
يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائى صحيحا منتجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا إستجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية يرمتها - إلا إذا كان النذب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق فى إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائى المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد إنتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائى لإجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائى عندئذ محضر جمع إستدلالات لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية نون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ . (الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٧٩٧)

١٦١٤ - يخول القانون رجال البوليس الحريى صفة الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة .  
مفاد الأمر العسكرى الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٩ من يونية سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحريى مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة نون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل حالة على حدة - وما إستحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن هو أنه أسيغ على رجال البوليس الحريى صفة رجال الضبط القضائى بالنسبة لهذه الجرائم لكى

يكون للإجراءات التى يتخذونها فى ضبطها وتحقيقها من الأثر القانونى أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جاووش بالقوات المسلحة قد نسب إليه إحراز مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذى صدر من وكيل النيابة المحقق بعد إطلاعه على التحريات التى أجراها ضابط البوليس الحريى وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التى قام بها الضابط المذكور تنفيذا لإذن النيابة صحيحا كذلك . (الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٤١)

#### ١٦١٥ - مأمور الضبط القضائى - ماهيتهم .

تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون على أنه يكون لمديرى ومأمورى السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأمورى الضبط القضائى كل فى دائرة إختصاصه ، مما مقتضاه أن يكون من واجبهم طبقا لنصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها فى دائرة إختصاصهم وجمع الإستدلالات التى تلزم للتحقيق وأن يسمعوا أقوال من لهم معلومات فى الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها ، كما أن من واجبهم أيضا أن يثبتوا جميع الإجراءات التى يقومون بها فى محاضر موقع عليها منهم .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٦١٨)

#### ١٦١٦ - إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى

شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها صفة مأمور الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفرعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون - مقاده .

أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها صفة مأمورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكييها وجمع الإستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى " . وأوجب المادة ٢٤ من هذا القانون على مأمورى الضبط القضائى وعلى مرؤسيهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم أو التى يطعون بها بآلية كافية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى أن الإجراءات التى إتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها إلتزاما منهم بواجبهم فى إتخاذ ما يلزم من الإحتياط لإكتشاف جريمة جلب المختر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل فى صميم إختصاصهم بوصفهم من مأمورى الضبط القضائى . فإن ما ينعاه الطاعن على الإجراءات التى قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٢٤)

١٦١٧ - رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأمورى الضبط القضائى -- ليس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا - كل ما له هو إحضار الجانى فى الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائى .

القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لإتخاذ بعض الإجراءات ضده . وتفتيش الشخص يعنى البحث والتفتيق بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أى إنسان أو تفتيشه إلا بترخيص منه أو بإذن من

سلطة التحقيق المختصة ، فلا يجوز للشرطى وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى - أن يباشر أيا من هذين الإجرائين ، وكل ما خوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجانى فى الجرائم المتلبس بها - بالتطبيق لأحكام المادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، وأيس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت فى الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه إلا لمجرد إشتباه رجل الشرطة فى أمره ، ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٦٣)

#### ١٦١٨ - ضبط المباحث بالهيئة العامة للبريد - من مأمورى الضبط القضائى .

أن ضبط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم - بحسب الأصل - من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضبط شرطة الهيئة العامة للبريد وينبسط إختصاصهم - وفقا لنص المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الرقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٥ من إبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء قسم للمباحث بالهيئة العامة للبريد وتحديد إختصاصه - على بحث وتحرى وضبط الجرائم التى تقع بدائرة إختصاص هيئة البريد .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٢٥ - ٨٣٦)

#### ١٦١٩ - صفة الضبطية القضائية - أعضاء الرقابة الإدارية - شرط إسباغها ومدى قيامها .

مؤدى الفقرة (ج) من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية أن إختصاص رجال الرقابة الإدارية مقصور على الجرائم التى يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا تنبسط ولا يتم على آحاد الناس ما لم يكونوا أطرافا فى الجريمة التى

ارتكبتها الموظف فعندئذ تمتد إليهم ولاية أعضاء الرقابة الإدارية أعمالا لحكم الضرورة ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الإدارية سلطة الضبط القضائي هي وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢٦ ص ٩٤)

١٦٢. - إنحسار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الإدارية إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن ليس موظفا ، بل هو من أحاد الناس وأن الموظف المعروض عليه الرشوة ، هو الذى أبلغ عنها وسعى بنفسه إلى الرقابة الإدارية بالقاهرة طالبا ضبط الواقعة وصرح لعضوى الرقابة بالدخول إلى منزله والإستخفاء فيه لتسمع ما سوف يلور بينه وبين المتهم من حديث ، مما لا يمكن معه القول بمقارفة هذا الموظف لجريمة ، ومن ثم فقد إنحسرت عن عضوى الرقابة الإدارية اللذين قاما بضبط الواقعة صفة الضبطية القضائية فى هذا الصدد ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ١ / ١٨ من ٢١ ص ٩٤)

١٦٢١ - المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديرىات الأمن سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم فى كافة أنحاء الجمهورية .

لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديرىات الأمن سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خواتهم هذه السلطة فى كافة أنحاء الجمهورية ، وكان إختصاص وكيل نيابة المخدرات الآن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف فى قضايا المخدرات التى تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثانى الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر فى ١٨

فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة ولما كان الضابط المأثور بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فإنه فى تتبعه السيارة المأثور بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس إختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائى بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود إختصاصه الذى ينسب على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النص ببطلان الإجراءات فى هذا الصدد .  
(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٦٧)

### الفصل الثانى - إختصاص مأمور الضبط القضائى

١٦٢٢ - سلطة مأمور الضبط القضائى فى إتخاذ الإجراءات التى من شأنها إكتشاف الجريمة ما دام لم يقع منه تحريض على إرتكابها .

لا تثريب على رجال الضبط القضائى فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض على إرتكابها . وإن كان الحكم قد تعرض لنفاذ المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر المصرى لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما إستظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى إستقل تعرفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات التى يجلبها من الخارج على الباخرة التى يعمل حلاقا بها فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما ينهه الطاعن لا يكون له محل .

(جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٣ طن رقم ١١٤٨ سنة ٢٢ ق)

١٦٢٣ - مراقبة تنفيذ مستودعات الخمور لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع - دخوله فى ولاية رجال

## مكتب الآداب .

لا ريب في أن مراقبة مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها إحتساء الخمر في المحلات .  
(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٣ / ٦ من ٧ من ٢٩٧)

١٦٢٤ - البحث عن متهم هارب من تنفيذ حكم يقتضى تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه ولو تجاوز رجل الضبط القضائي في سبيل ذلك حدود إختصاصه الإقليمي .

ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود إختصاصه الإقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكبى الجريمة - وهو إجراء من إجراءات التحقيق - وإنما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .  
(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ٢٤ من ١١ من ٧١٥)

١٦٢٥ - الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وتليفته في دائرة إختصاصه - ليس على المحكمة تحرى حقيقة الإختصاص لمجرد إدعاء المتهم غير ذلك بغير دليل .

الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وتليفته في دائرة إختصاصه - فإذا كان المتهم قد دفع ببطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذى باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك - فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الإختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد بولا عبارة بالشهادة الإدارية التى قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدى رأيا فيها .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ٢١ من ١١ من ٧٤٢)

(الطعن رقم ٢٦٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٥ / ١١ من ١٠ من ٥١٧)



### ١٦٢٦ - مهمة مأمور الضبط القضائي - الإجراءات الصحيحة

- ما يتدخل فيه بفعله - أثره .

من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ، ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة ، ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة ، ومن ذلك التخفى وإنتحال الصفات وإصطناع المرشدين وإبقى أمرهم سرا مجهولا .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٣٥)

### ١٦٢٧ - مأمور ضبط قضائي - إختصاصه - طبقا للمادة ٢٩

إجراءات .

لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ومن ثم إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط أثبت فى محضره أن الطاعن حضر أثناء التفتيش واعترف بما نسب إليه فلا تثريب أن أثبت هذا الإقرار فى محضره والمحكمة أن تعول عليه فى حكمها ما دامت قد إطمأنت إليه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٦٥٩)

### ١٦٢٨ - الإختصاص المكاني لضباط إدارة مخدرات القاهرة .

أن نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها قد جرى على أنه : " يكون للبحرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الإقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكؤنستابلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمور

الضبطية القضائية في جميع أنحاء الإقليمين . . . ومن ثم فإن ضابط إدارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى التفتيش - الذي تم بمنطقة الدقي - في حدود إختصاصه المكاني الذي ينسب على كل إقليم الجمهورية .

(الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢ من ١١١٠)

١٦٢٩ - بدء الواقعة في دائرة إختصاص مأمور الضبط القضائي -- إمتداده هذا الإختصاص إلى جميع من إشتراكوا فيها واتصلوا بها وأن إختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة إختصاص مأمور الضبط القضائي فوجب أن يمتد هذا الإختصاص بداهة إلى جميع من إشتراكوا فيها واتصلوا بها وإن إختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٢٣٩)

١٦٣٠ - مأمور الضبط القضائي ذوو الإختصاص الخاص -

تحديدهم .

مأمور الضبط القضائي ذوو الإختصاص الخاص مقصور إختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسيغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم من غيرهم وهم الذين عنتهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم . ويجوز بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة إختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٨ من ٧٧٥)

### الفصل الثالث

#### سلطة مأموري الضبط القضائي

## الفرع الأول - فى البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الإستدلالات ١ - فى التبليغ عن الحوادث

١٦٢١ - تراخى مأمور الضبط القضائى فى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان .

لم يقصد المشرع حين أوجب على مأمورى الضبط القضائى المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا لتنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ولم يربط على مجرد الإهمال فى ذلك أى بطلان إذ العبرة بما تقتنع به المحكمة فى شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها إلى المتهم ، وأن تلخر التبليغ عنها .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٤٥٩)

١٦٢٢ - صحة الإجراءات التى يتخذها البوليس فى سبيل الكشف عن الجرائم عند عدم تدخل رجاله لخلقها بطريق الغش أو الخداع أو التحريض على ارتكابها .

من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به رجاله فى هذا السبيل يعد صحيحا طالما أنهم لم يتدخلوا فى خلق الجريمة بطريقة الغش والخداع أو التحريض على مقارفتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذ من إجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٤٨٧)

١٦٢٣ - إتخاذ رجال الشرطة الإجراءات لضبط جريمة بعد الإبلاغ عنها - لا يعد تحريضا على ارتكابها .

أن ما تنثيره الطاعة بشأن الدور الذى قام به رجال الشرطة فى الدعوى والإجراءات التى إتخذوها لضبطها - باتفاقهم مع الشاهدين - مبرور بأن جريمة جلب المخدر وقعت بإرادة المتهمين وبالترتيب الذى وضعها لها وتمت فعلا

لصاحبها وأن ما اتخذ رجال الشرطة من الإجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن يقصد التحريض على ارتكابها بل كان لإكتشافها وإيس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٧٤)

#### ب - في جمع الاستدلالات

١٦٢٤ - عدم إلزام حضور كاتب مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به لتحرير ما يجب تحريره .

أن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسؤول وحده عن صحة ما تون بمحاضره وما دام هو يوقع عليها إقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك أن كان حررها بقلمه مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في إعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .

١٦٢٥ - جواز أخذ القاضى بما هو مدون في محاضر البوابيس في مواد المخالفات والجنح بغض النظر عما إذا كان محررها من مأمورى الضبطية القضائية أو لم يكن .

ما دام القانون لا يشترط في مواد الجنح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة فإنه يجوز للقاضى أن يأخذ بما هو مدون في محاضر البوابيس على إعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتي يتناولها الدفاع وتطور عليها المناقشة في الجلسة . وذلك بغض النظر عما إذا كان الذى حررها من مأمورى

الضبطية القضائية أو لم يكن . وإذا كان الدفاع لم يتناول بالبحث ما تون في تلك الأوراق - ولم يطلب سماع الشهود الذين سئلوا فيها مكتفيا بالاطعن عليها من جهة الشكل فقط ، فإن ذلك يصح إعتباره تسليما منه بصحة ما ورد فيها . ويرير إستناد الحكم إليها .

(جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٤١ طعن رقم ١١٠ سنة ١٢ ق)

١٦٣٦ - سلطة التحرى وجمع الإستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم - بل خولها القانون لمؤوسيهم أيضا .

أن جمع الإستدلالات الموصلة إلى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل أن القانون يخول ذلك لمساعديههم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥١ طعن رقم ٤٤٥ سنة ٢١ ق)

١٦٣٧ - تكليف مساعد مأمور الضبط القضائى بإجراء التحريات وجمع الإستدلالات يجيز له تحرير محضر بما أجراه فى هذا الشأن .

الجاويز من مؤوسى مأمورى الضبطية القضائية يساعدهم فى أداء ما يدخل فى نطاق وظيفتهم ، فما دام قد كلف بإجراء التحريات وجمع الإستدلالات الموصلة إلى الحقيقة فإنه يكون له الحق فى تحرير محضر بما أجراه فى هذا الشأن عملا بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٢ طعن رقم ٤٨٤ سنة ٢٢ ق)

١٦٣٨ - إغفال توقيع الشاهد على محضر جمع الإستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته .

أن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الإستدلالات ليس من شأنه إهدار

قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع . ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا إلا أنه لم يرتب البطلان على إغفال ذلك . (جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٥٤ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٤ ق)

**١٦٣٩ - قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري عن الجريمة**  
وجمع الاستدلالات لا يحول دون نديه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش أو وضع المضبوطات في حرز معلق .

أن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق ، لا يحول دون نديه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها ، كما يجوز لها أن تعهد إليه في وضع المضبوطات في حرز معلق . (جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٥ طعن رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٤ ق)

**١٦٤٠ - عدم إلزام من أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .**

أن القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .

(جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٥ طعن رقم ١١٧١ سنة ٢٤ ق)

**١٦٤١ - إشراف النيابة العامة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها**  
يكون إنتداب منها ، لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر كمحاضر جمع إستدلالات .

مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في

محاضر جمع الاستدلالات التى يجزئها بمقتضى وظائفهم ، بغير إنداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع إستدلالات .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ من ٣٦٩)

١٦٤٢ - إستخفاء ضابط البوليس فى محل المجنى عليه بناء على طلبه لسماع إقرار المتهم بالجريمة لا منافاة فيه للأخلاق - من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم .

مضى كان الثابت أن الضابط وزميله إنما إنتقلا إلى محل المجنى عليه وإستخفا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا إقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التى يحصل عليها فى القرضين الربويين فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل إلى معاقبة مرتكبها .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ من ٨٧٩)

١٦٤٣ - شرط قطع إجراءات جمع الإستدلالات لمدة سقوط الدعوى العمومية .

إجراءات الضبطية القضائية فى جمع الإستدلالات لا تقطع المدة إذ هى لا تدخل فى إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها إنقطاع المدة واشترط لذلك - بخلاف إجراءات التحقيق التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائى - أن لا تحصل فى غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٢٦٨)

١٦٤٤ - لا يترتب البطلان على عدم إثبات مأمور الضبط القضائى كل ما يجزئ فى الدعوى من إستدلالات - ما نص عليه القانون فى ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

لا يترتب البطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من الإستدلالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم أو الإرشاد .

(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٦٦)

١٦٤٥ - يطلان محضر جمع إستدلالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق - شرط إنعدام الجدى من التمسك به ؟  
متى كانت المحكمة قد إعتمدت في إدانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التى أدلى بها أمامها فى جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التى أوربتها فى حكمها ومن بينها إقرار المتهمين فى تحقيق النيابة وإقرار المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطالان محضر جمع إستدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق فى القضية ونون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لإجراء تحقيق معين .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٨١)

١٦٤٦ - لا يشترط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية القضائية - كفاية تقريره بمباشرتها فى التحقيق .  
لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية وما دام هو قد قرر فى التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينعاه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٧)

١٦٤٧ - قيام المرحس بإجراءات الإستدلال عند تقيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر - يكفى أن يكون



### تكليف المرحوس بذلك تكليفا عاما .

قد يقتضى العمل من مأمور الضبط القضائي إذا ما تقيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يلزم من إجراءات الإستدلال فى غيبته ، وذلك حرصا على حريات الناس التى أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب القرار إلى أن محضر التحرى الذى حرره " البلوكامين " بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة بقوله أن تكليف المساعد بجمع الإستدلالات مشروط بالأى يكون التكليف عاما ومقما ، فإن القرار يكون مخطئا فى القانون متعينا نقضه .

(الطن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٧٩)

### ١٦٤٨ - إستدلالات - إجراءاتها - بطلانها .

ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الإستدلالات بسبب أن البوايس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥١٢)

### ١٦٤٩ - قرائن - إستعراق الكلب البوايسى - جواز الإستناد

إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت .

تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد إستندت إلى إستعراق الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوربتها ولم تعتبر هذا الإستعراق كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعنين ، فإن إستنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الإستدلال .

(الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٩٩)

### ١٦٥٠ - لا تثريب على مأمورى الضبط القضائي ومؤسساتهم

فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها وار إتخلوا

فى سبيل ذلك التخفى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم - طالما أن إرادة الجانى تبقى حرة ولم يقع من رجال الضبط تحريض على ارتكاب الجريمة .

لا تتريب على مأمورى الضبط القضائى ومُرُسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها أو إتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسيرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة ما دامت إرادة هؤلاء تبقى حرة .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٦ من ١٧ من ١٣٤)

١٦٥١ - إرسال مأمور الضبط القضائى الشهود إلى النيابة العامة بعد جمعه للإستدلالات غير واجب .

لا يوجب القانون على مأمورى الضبط القضائى بعد جمع الإستدلالات أن يبعثوا بالشهود إلى النيابة العامة .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٦٧ من ١٧ من ٨١٢)

١٦٥٢ - إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب .

من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها والتى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريا للمقصد فى خطاب الشارع بالإستثناء وتحديدا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشئها . إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٩٠٠)

١٦٥٣ - حق مأمور الضبط فى الإستعانة بمؤسسه من غير رجال الضبط .

لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى تنفيذ أمر التفتيش بمؤسسه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ١٧٣)

١٦٥٤ - لمأمور الضبط القضائى الإستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الإستدلالات .

تجيز المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٧٨٧)

١٦٥٥ - تحريات الشرطة - قرينة معززة للأدلة الأساسية فى الدعوى .

للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٧ من ١٠٥٠)

١٦٥٦ - إجراءات الإستدلال - طبيعتها .

من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها ، لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها ولا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء وتحديدا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة

وجنما .

(الطنن رقم ١٤٥٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٣٥٦)

١٦٥٧ - المادة ٢٤ إجراءات - عدم قصرها جمع الإستدلالات على مأموري الضبط القضائي - تخويلها ذلك لمساعدتهم - حق هؤلاء في تحرير محاضر بما أجروه .

من المقرر أن جمع الإستدلالات الموصلة إلى التحقيق - على ما نصت عليها المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل أن القانون يخول ذلك لمساعدتهم . وما دام هؤلاء قد كفوا بمساعدة مأمور الضبط القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم ، فإنه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه .

(الطنن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ٤٢)

١٦٥٨ - تحريات - ما لا يعيب إجراءاتها .

أن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري .

(الطنن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ٨٥٠)

١٦٥٩ - خلو محضر جمع الإستدلالات من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين والشهود لا يبطله .

من المقرر أن خلو محضر جمع الإستدلالات من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، ومن ثم فإن الحكم إذ إلتزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه تعيينه فيما إشتملت عليه أسبابه من تزويد في هذا الصدد غير مجد .

(الطنن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٠٥)

١٦٦ - إستدلالات - حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم دون إستجوابه - تقدير محكمة الموضوع لما يتضمنه محضر الإستدلالات من إقرارات .

من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك إقراره بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، والمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ولها أيضا أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الإستدلالات من إقرارات ما دامت قد إطمأنت إليها لما هو مقرر - من أن الإقرارات فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من التحقيق بما فى ذلك محضر ضبط الواقعة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن فى شأن بطلان محضر جمع الإستدلالات وما تضمنه من إقراره بالجرائم المسندة إليه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ ص ٢٨ من ٥)

## الفرع الثانى

### فى القبض

#### ١ - فى حالة الدلائل الكافية

١٦٦١ - لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على إتهامه - المراد بالحضور-الحكمى لا

### الفعلى .

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول فى إعترافه قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب - فى إنتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثانى فعلا فى هذا المكان ، فيكون ذلك فى حكم المتهم الحاضر - الذى تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، بولأى أراد الشارع غير ذلك لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم ، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذى توفر الدلائل على إتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع للمأمور الضبط فى المادة ٣٤ المذكورة .

(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٢٠)

١٦٦٢ - حق مأمور الضبط القضائى فى تقدير الدلائل التى تبين له القبض والتفتيش - خضوعه فى ذلك لرقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

للمأمور الضبط القضائى وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى هذه المادة ومنها الجنايات وأن يفتشه فى هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه ويغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها ، وتقدير هذه الدلائل التى تسوغ للمأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش ومبلغ كتابتها يكون بداهة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٧٢٢)

### ب - فى حالة التلبس

١٦٦٣ - لرجل السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى

**أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي متى كانت الجريمة في حالة تلبس .**

كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادی فحسب .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٥٩)

**١٦٦٤ - لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في حالة التلبس بالجريمة .**

متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه إستعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجرى في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن إشتبه في أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ من ١٤٨)

**١٦٦٥ - سلطة مأمور الضبط القضائي - في القبض على المتهم الحاضر - حالات على سبيل الحصر - توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام - يخضع لتقدير غرفة الإتهام - عدم كفاية الدلائل - لا تبرر القبض ولا التفتيش .**

تنص المادة ٢٤ إجراءات على أن لمأمور الضبط القضائي أن ينمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عدها

الشارع حصرا ومنها الجنايات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الإتهام . فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية - وفي خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم ، الذي لم يكن ملتونا بتفتيشه ، الهرب من المقهى أثناء مدامعة الضابط لها ليس فيها ما ينبيء بوقوع جريمة تلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك إعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في محله ويتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٤٢٣)

#### ج - الإستيقاف

١٦٦٦ - إستيقاف المتهم والإمساك به وإقتياده إلى مركز البوليس هو القبض بمعناه القانوني وهو لا يجوز إلا لرجال الضبط القضائي - ليس للمخير ذلك إذ هو ليس من رجال الضبطية القضائية .

أن ما قارفه المخبران على الصورة التي أوردها الحكم من إستيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به وإقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس عمل ينطوي على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة " ٣٤ " من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وإذا كان رجال البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير نوى الشبهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وإنما هو مجرد إستيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا . (الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ س ١ من ٦٠)

١٦٦٧ - لرجل الشرطة في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف



من الجهة المختصة أن يستوقف السيارات التي يشتبه في أن يكون  
المجرم موجودا بها للقبض عليه .

إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون  
عملا من صميم إختصاصهم - هو البحث عن مجرم - فار من المعتقل إشتهر  
عنه الإتجار بالمخدر - وذلك تنفيذًا لأمر صدر لهم ممن يملكه فإن لهم في سبيل  
تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتقل  
موجودا بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة  
السيارة للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها ، فإن  
جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش  
الحقيبة وأن يقبض على كل متهم يرى أن له إتصالا بهذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٢٤)

### الفرع الثالث - في التفتيش

#### ١ - في حالة التلبس

١٦٦٨ - كل ما يظهر من جرائم لمهندس إدارة الغاز والكهرياء  
أثناء فحص عداد النور يكون في حالة تلبس - للمأمور الضبط  
القضائي الذي يرافقه التفتيش دون إذن من السلطة القضائية  
المختصة .

لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور ، وكل ما يظهر له من  
جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، وللمأمور الضبط القضائي الذي  
يرافقه ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من السلطة  
القضائية المختصة .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٤٥٧)

١٦٦٩ - التلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي يخول للمأمور

### الضبطية القضائية تفتيش منزل المتهم بغير إذن من النيابة .

التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقيم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق أسلاك الترام وتغذى أماكن مختلفة بشوارع متجاوزة شوهدها نود كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متعاقبين مع إدارة الكهرباء على إستيراد النور ، وقد قرروا جميعا أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة للتيار الكهربائي المملوك لإدارة الكهرباء تخول للمأمور الضبطية القضائية أن يفتش منزل المتهم بغير إذن من النيابة .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٠٠٦)

### ١٦٧ - كفاية المظاهر الخارجية المثبتة عن وقوع جريمة لقيام

حالة التلبس مما يبيح الضبط القضائي على المتهم وتفتيشه .

إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتزريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان إتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدها سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كان يحملانها في السيارة ، فالتقيا كيسا تبين لرجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتتقبولهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبيء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي لإعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٠٣٦)

### ١٦٧١ - للمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة

### التلبس - المادة ٤٧ إجراءات .

التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للتبابة أن أجرت تفتيشه مستمد من الحق الذى خوله الشارع لمأمور الضبط القضائى فى المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائى عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى إستعماله .  
(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧٨٢)

### ١٦٧٢ - سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجريمة

فى التحفظ على جسم الجريمة الذى يشاهده مع المتهم .  
تخول المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفى الجنايات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة التلبس كى يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائى بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى إلى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .  
(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٣٠)

### ١٦٧٣ - مأمور الضبط - سماع الحاضرين فى محل الواقعة .

الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائى فى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين فى محل الواقعة ، إنما يتعلق بحالة قيامه إبتداء بضبط الجريمة المتلبس بها - فإذا كان الضابط قد نفذ أمر التبابة فى حدود المهمة التى نذب لها ، وهى مهمة الضبط والتفتيش المأثون بهما ، فإن

للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وياشرت التحقيق - أن تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فإذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٦١ من ١٢ من ١٩٥٥)

١٦٧٤ - الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا طبقا لنص المادتين ٢٤ ، ٤٦ إجراءات قاصر على شخصه دون مسكنه - الحالات التي يباح فيها لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين دون الرجوع إلى سلطات التحقيق : حالة التلبس بالجريمة والحالة المنصوص عليها في المادة ٤٨ إجراءات .

أن الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا بالتطبيق لنص المادتين ٢٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية قاصر على شخصه دون مسكنه ، إذ الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز إجرائه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها إلا في حالتين أباح فيهما لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين دون الرجوع إلى سلطات التحقيق ، وهى حالة التلبس بالجريمة والحالة المنصوص عليها بالمادة ٤٨ إجراءات الخاصة بتفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت رقابة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للإشتباه في إرتكابهم جناية أو جنة . ولما كان الحكم قد عول على الدليل المستمد من تفتيش مسكن الطاعن وشهادة الضابط الذي قام بإجرائه دون أن يواجه الدفع ببطلانه على مقتضى صحيح القانون وخلت مدوناته من إثبات توافر أى من الحالتين اللتين أباح فيهما القانون لمأمور الضبط تفتيش المنازل دون أمر من سلطة التحقيق على النحو المتقدم ، فإن الحكم يكون فضلا عما إنساق إليه من خطأ في تطبيق القانون مشوبا بالقصور ، ولا يصحبه من ذلك أن يكون في إدانته للطاعن قد عول على أدلة أخرى في الدعوى ، ذلك

أن الأدلة في القضاء الجنائي ضمائم متساندة يشد بعضها بعضا فإذا إستبعد أحدها تعذر بيان ما كان له من أثر في تكوين عقيدة المحكمة . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم موضوعا والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١ / ٥ / ٢ من ٢٢ ص ٣٩٥)

١٦٧٥ - إنتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوعه  
بزمن - لا ينفى قيام التلبس - ما دام قد بادر بالإنتقال عقب علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة بادية .

لا ينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد إنتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ما دام أنه قد بادر إلى الإنتقال عقب علمه مباشرة وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٢٥ من ٢٤ ص ٢٧٢)

١٦٧٦ - حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة -  
نطاقه ؟ مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة إلا في حالة التلبس .

الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر إختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى الأشخاص أو إستكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بصره ، وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حياتها أو إحرازها تتبع التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق إرتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ١٦ من ٢٧ ص ٢٢٥)

ب - في حالة القبض

١٦٧٧ - صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحا - لمأمور الضبط القضائي تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق .

متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي إن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(العلن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٢١٧)

١٦٧٨ - التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٢٤ إجراءات جنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ إجراءات - القول بأن المقصود به هو التفتيش الوقائي فيه خروج بالنص عن المعنى الذي تدل عليه عبارته .

أن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه " في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى " والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم الذي تدل عليه إلى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانونا على المتهم

(العلن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ من ٦١٦)

١٦٧٩ - دخول المنازل لغير التفتيش - مادة ٤٥ إجراءات - علة الدخول - الضرورة - جواز دخول المنزل لتعقب المتهم المأمور بالقبض عليه .

دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الفرق والحريق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . (الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٩١)

١٦٨٠ - نص المادة ٤٦ إجراءات نص عام يجيز لمأمور الضبط القضائى التفتيش فى كل الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم .

نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص يجيز لمأمور الضبط القضائى التفتيش فى كل الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص فى الفصل الرابع الذى عنوانه " فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص " ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول إلى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بناء على دلائل صريحة وكافية لإتهام شخص بجريمة إحراز المخدر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من إجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائى عند وجود قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فى منزله على أنه يخفى معه أشياء تقيد فى كشف الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٥٨)

١٦٨١ - تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفة

التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظى يسوغ القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض للتحوط من إستعمال الشخص ما عساه يكون معه من أشياء فى إيذاء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه فى محبسه .

إذا كان القبض الذى وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشرة من قانون الأحكام العسكرية فإن التفتيش الذى يجرى عليه بعد ذلك وقيل دخوله إلى المكان الذى يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون ، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من إجراءات الإستدلال التى تجوز لمأمورى الضبط القضائى بالمعنى المشار إليه فى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سند إباحتة كائن فى أنه إجراء تحفظى يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به نفعاً لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو يوجدون معه فى محبسه إذا أودع فيه .

(الطن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٩٩)

١٦٨٢ - حق مأمور الضبط القضائى فى تفتيش المقبوض عليه - قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق . ما دام يجوز له القبض عليه قانوناً - مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطان التفتيش .

من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانوناً القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون . ومتى كان الحكم قد أورد قوله " وحيث أن إيداع أى شخص حجز المركز أو القسم تمهيداً لعرضه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل إيداعه دون حاجة فى ذلك إلى الحصول على إذن من الجهة المختصة وتكون



الإجراءات التي تمت في الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها " فإن ذلك كاف في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٩٨٢)

#### ج - في حالة الإذن بالتفتيش

١٦٨٣ - صدور الإذن بالتفتيش لمعاون المباحث ولئن يعاونه من رجال الضبط من شأنه تخويل كل منهم سلطة إجرائه - ويجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا .

متى كان وكيل النيابة قد أصدر إذنه لمعاون المباحث ولئن يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فإن إنتقال الضابط الذي صدر باسمه الإذن مع زملائه الذين صاحبه لمساعدته في إنجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الإذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٤٧١)

١٦٨٤ - لمأمور الضبط القضائي التحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المائلون بتفتيشه من أسلحة ، تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم بعد ذلك يقع باطلا لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المائلون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهم بعد ذلك يكون باطلا .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٨١)

١٦٨٥ - إجازة النيابة لمأمور الضبط القضائي الذي يندب

للتفتيش أن يندب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل ما دام أمر النيابة بالندب ثابتا بالكتابة .

لا محل لاشتراط الكتابة في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل ما دام أمر النيابة بالندب ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة إنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة لا باسم من ندبه له - فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي ندبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يندب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه ، فإن قضاء المحكمة ببطلان التفتيش على أساس عدم إثبات الندب الصادر من المندوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٧)

١٦٨٦ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد إطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لإصداره .

لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم إعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنياية أن تصدر أمرها بالتفتيش بعد إطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لإصدار الأمر الذي يعد فتحا للتحقيق .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٣٥)

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٦٦)

١٦٨٧ - تقدير جدية التحريات وإتصالها بشخص المتهم أو إقتصارها على منزله وبلغ كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - عدم تقييد النيابة بما ورد في طلب الإذن بالتفتيش لا يبطل الأمر به .

تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم ، أو أنها

مقصورة على منزله وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - فمتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٦٠ من ١١ من ٥٤٨)

١٦٨٨ - جواز صدور الأمر بالتفتيش من النيابة العامة بعد إطلاعها على محضر جمع الإستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنته لإصدار الإنذن .

إستقر قضاء محكمة لنقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد إطلاعها على محضر جمع الإستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنته لإصدار هذا الأمر .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦٠ من ١١ من ٨٦٦)

١٦٨٩ - رجل الضبط القضائي - حريته في إختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المألون به من النيابة بطريقة مثمرة ما دام يتم خلال المدة المحددة بالإنذن .

لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إنذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإنذن .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٧٥٩)

١٦٩٠ - قيام أي من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش - لا يعينه - ما دام الإنذن لم يعين مأموراً بعينه .  
لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط

القضائي ما دام الإذن لم يعين من مأمورا بعينه .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٧٨٦)

١٦٩١ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والإبحاث اللازمة لطلب الإذن بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به - لا يوجب القانون - له الإستعانة فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين ما دام قد إقتنع بصحة ما نقلوه إليه .

لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة و المرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد إقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٢٨٢)

١٦٩٢ - الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات - موضوعي  
إذا كان الحكم قد رد على الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات بما مؤداه أن المحكمة قد إقتنعت بجديتها وأنها جاءت واضحة في بيان اسم الطاعن ومحل إقامته ويعد مراقبته ، وأنها رأت في هذه التحريات ما يكفى لتسوين إصدار أمر التنقيش ، فلا معقب عليها فيما ارتكبه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٦٠٢)

١٦٩٣ - لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالإذن لإجرائه بطريقة مشورة .

لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٧٤٦)

١٦٩٤ - نطاق حق موظفي مصلحة الجمارك وغيرهم ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن المنصوص عليها في القانون المذكور - متى يتعين حصول هؤلاء على أمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص للقيام بالتفتيش .

لما كانت المادة ٢٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم توصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول تنص على أنه " يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والإقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبينون إجراءات سابقة معaine العامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الإشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوالم حسب الأحوال ، والموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات " . وكان يبين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع ببطلان التفتيش تأسيساً على أن مراقب الجمارك بما له من سلطة خولها له نص المادة ٢٢ الأنفة الذكر قد أصدر إنشء في حدود تلك السلطة لأحد مرمسيه بالإننتقال إلى محل الطاعن لتفتيشه للإشتباه في قيامه بعمليات تجرى من

العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من القانون ذاته ، وكان ما جرى تنفيذاً لهذا الإذن لا يخرج عن كونه نوعاً من البحث والإستقصاء لا يصل لمرحلة التحقيق القضائي الذي تتولاه النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق ، فإن معنى الطاعن ببطالان التفتيش لعدم صدور الإذن به من النيابة العامة يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٧٨)

**١٦٩٥ - تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن تفتيش سلطة التحقيق - تحت إشراف محكمة الموضوع - وورد خطأ في محضر التحريات - بخصوص اسم الشارع الذي به سكن المتهم لا ينال بذاته من جدية التحريات .**

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مؤدى دفاع الطاعن هو النعى بعدم جدية التحريات التي صدر بمقتضاها إذن النيابة بتفتيش مسكنه ، وكان من المقرر أن جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وبرت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بدالة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٧٨)

**١٦٩٦ - مأمورو الضبط القضائي - إذن المراقبة التليفونية .**

متى كان مأمور الضبط القضائي قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بناء على ندبه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون .  
(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٩٣)

#### د - في إجراء التفتيش

١٦٩٧ - إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الإستدلالات بما ليس فيه مساس بحرمة الشخص أو مكانه - صحة الإستشهاد بهذه الإجراءات كدليل في الدعوى .  
التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الإستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجرائه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير مخطور ويصح الإستشهاد به كدليل في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٨٣)

١٦٩٨ - تطبيق المادة ٥١ إجراءات جنائية - مجاله عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها - التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة بأنفسهم أو مأموري الضبط القضائي بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق - خضوعه لأحكام المادة ٩٢ إجراءات جنائية .

إستقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق - والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه

إن أمكن ذلك .

(الطعن رقم ١٣.٨ لسنة ٢٠ جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ من ٧٩٦)

(والطعن رقم ١.٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٢٢٨)

(والطعن رقم ٥.٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ من ٨٨ من ٧٤٣)

### ١٦٩٩ - الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط - إثباتها في المحاضر إجراء تنظيمي .

تنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه " ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها " مما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبينا فيه وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحرر المحضر في مكان إتخاذ الإجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٥ من ١٦ من ٣٦)

### ١٧٠٠ - سلطات مأموري الضبط القضائي في تفتيش السيارات الخاصة والأجرة .

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن ، فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . على أن القيد الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون طلالا هي في حيازة أصحابها ،



أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال ضابط المرور وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه البحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما إقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطالان الضبط والتفتيش ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ١٧١)

١٧٠١ - لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية - عثروهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام - جواز الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .

لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية. فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ١٣٧)

١٧٠٢ - جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة ما دامت غير متصلة بالسكن - إعتبار هذا التفتيش من أعمال الإستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .  
من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة

تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمسكن فقيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير إذن من النيابة ، يعد عملا من أعمال الإستدلال مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .  
(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٠٠)

١٧.٢ - الإجراء الذي يتخذه مأمور الضبط القضائي عند قيامه بضبط وتفتيش أحد الأشخاص من جمع عام - المقصود بهذا الإجراء .

لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما فى حوزته من مخدر ، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام بؤن تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أن أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق أرهبه وجعله يلقى بالمختر ، يكون غير سديد .  
(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤٠٤)

١٧.٤ - للمأمور الضبط القضائي المأثون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة ونخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى إحتمال وجود هذه الأسلحة والنخيرة فيه - كشفه عرضا أثناء التفتيش جريمة أخرى متلبسا بها غير المأثون بالتفتيش من أجلها - عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

للمأمور الضبط القضائي المأثون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة ونخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى إحتمال وجود هذه الأسلحة والنخيرة فيه ، فإذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأثون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه

ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . وإذا كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما نكره الضابط من أن اللعبة المضبوطة كانت تشف عما بداخلها من مخطر ، فإنه يكون قد قرر ببطان التفتيش الصادر لضبط أسلحة وتخائن دون أن يمحس كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر ويصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٢٠ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ١٢٢٨)

١٧٠٥ - ضابط مباحث التموين - حقه في دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ما يظهر له أثناء التفتيش عن مواد تموينية من وجود أشياء محرمة حيازتها أو تفيد في كشف جريمة أخرى - له أن يضبطها ما دامت ظهرت عرضاً وبون سعى منه يستهدف البحث عنها .

من حق ضابط مباحث التموين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانون رقمي ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فإذا ما تبين له إرتكاب الطاعن جريمة تموينية بعدم الإعلان عن أسعار السلع وتخزين كمية من الفلفل الأسود ، الأمر المحظور بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل للتحقق من وقوع هذه الجرائم ، فإذا ظهر أثناء هذا التفتيش الصحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز له وهو من مأموري الضبط القضائي أن يضبطها ما دامت أنها ظهرت عرضاً أثناء التفتيش وبون سعى منه يستهدف البحث عنها .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ٨٢٨)

## الفرع الرابع - فى التحقيق

١٧.٦ - إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائى والتصرف فى محاضر جمع الاستدالات التى يجرؤها بغير إنتداب صريح من النيابة . لا يغير من صلة هذه المحاضر كمحاضر جمع إستدالات .

مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائى والتصرف فى محاضر جمع الإستدالات التى يجرؤها بمقتضى وظائفهم بغير إنتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صلة هذه المحاضر كمحاضر جمع الإستدالات .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٣٦٩)

١٧.٧ - تولى النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام رجال الضبط القضائى بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائى أن يجرى فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفى الوقت الذى كانت تباشر التحقيق فى الحادث ، فإن التفتيش يكون باطلا .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٢٤٥)

١٧.٨ - على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم الإستمرار فى القيام بالواجبات التى فرضها عليهم القانون من جمع التحريات اللازمة للتحقيق رغم تولى النيابة التحقيق بنفسها .

من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى وعلى مروسيهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة

لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو التي يعلنون بها بآلية كفيفة كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، والمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ١ / ٥ من ١ ص ٥)  
(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٣١ من ١١ ص ٥٢١)

#### ١٧.٩ - شرط صحة نذب مأمور الضبط القضائي .

يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا إستجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية يرمتها - إلا إذا كان النذب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد إنتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائي لإجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي عنئذ محضر جمع إستدلالات - لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ .

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ١٠ / ١٩ من ١٠ ص ٢١٧)

(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٣٠ من ١١ ص ٥٠٨)

#### ١٧١. - نذب النيابة مأمور الضبط القضائي لسؤال المتهمين

### أمر يحظره القانون .

ندب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضفى قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق وكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن إستجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون فى المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . (الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٤١)

### الفرع الخامس - فى ضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة

١٧١١ - عدم إتباع ما نصت عليه المادتان ١١ و ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس من إتخاذ إجراءات معينة لأخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط - لا بطلان .  
أن غرض الشارع مما نص عليه فى المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من إتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يترتب أى بطلان على عدم إتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧٧٧)

١٧١٢ - خضوع مأمور الضبط القضائي فى تعزيز المضبوطات للمادة ٥٦ إجراءات جنائية - يستوى فى ذلك كونه أصيلا أو منتدبا من النيابة .

لا أساس فى القانون للفرقة التى قال بها الحكم فى معرض سرده

واجبات مأمور الضبط القضائي في خصوص تعزيز الضبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان منتدبا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها إذا قام بالضبط كنصيل .  
(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٧٧٨)

١٧١٢ - لمأمور الضبط القضائي ضبط الأشياء المستعملة في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة - شرط ذلك : وجود هذه الأشياء في محل يجوز لهم دخوله .

التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المنازل ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد إستعملت في ارتكاب الجريمة ، أو نتجت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فإنه مما يدخل في إختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأثونا بضبطه وإحضاره ، فإنه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل إليه نبأ إستعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بقية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١١)

#### الفصل الرابع - تسبيب الأحكام

١٧١٤ - تفتيش - إعتباره من أعمال الإستدلال - مفاد ذلك - حكم - تسبيب .

أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين أبطل إذن

النيابة العامة بالتفتيش لصنوره قيل الحصول على الطلب من وزير الخزنة ، إلا أنه فاتته أن يعرض لمشروعية إجراء تفتيش زراعة المطعون ضده إستنادا إلى الحق المقرر أصلا لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملا من أعمال الإستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفه على الطلب ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ س ٩ ص ٩٠١)

١٧١٥ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها - مهمة رجل الضبط - ما دام لم يتدخل بفعله فى خلقها أو التحريض عليها - وطالما بقيت إرادة الجانى حرة - المادة ٢١ إجراءات - إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذى أبطله - قصور .

مضى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد إنتقل ومعه الشرطى . . إلى المكان الذى عينه المطعون ضده الأول لإستلام المخدر من المطعون ضده الثانى ، نقاذا للإتفاق المعقود بينهما ، وقدم الأخير المخدر فعلا للشرطى المذكور فالقى الضابط - عندئذ القبض عليه ، وعقب ذلك إنتقل الضابط ومعه الشرطى السجان إلى السجن وتم تسليم المخدر للمطعون ضده الأول ، وكان من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ، ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معومة ، وكان الحكم حين قضى بقبول الدفع ويطلان التفتيش قد أغفل التعرض لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطلانها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه . (الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٢٤)

١٧١٦ - تعرف الكلب البوليسى على المتهمين بشم المضبوطات التى ضبطت بمنزل أحدهم - عدم بيان الحكم صلة هذه المضبوطات



### بالحادث - قصور - مثال .

متى كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنين على تعرف الكلب البوليسى إذ قال : " وثبت من تجربة الكلب البوليسى أنه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن شم المضبوطات التي وجدت بمنزل المتهم الأول " . وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التي وجدت بمنزل الطاعن الأول بالحادث حتى يستقيم دليله فيما إنتهى إليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .  
(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٧ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٤٤٨)

١٧١٧ - للمحكمة التعويل على ما ثبت من حوار في أشرطة تسجيل أقر المتهم في محضر تحقيق النيابة العامة أنه بصوته - لا يعيب حكمها عدم سماعها لأشرطة التسجيل طالما أن الطاعن لم يثر أمامها شيئاً عنها ولم يطلب منها سماعها .

إذا كان الحكم قد أورد فيما أورده من أدلة على ثبوت الجريمة في حق الطاعن ما ثبت من حوار في شريط التسجيل للمقابلة التي تمت بين المبلغ والطاعن وعرض إلى حوار أشرطة التسجيل فقال : " وحيث أن المتهم حين يستمع إلى أشرطة التسجيل أقر في محضر تحقيق النيابة العامة بأن الصوت الوارد في الحوار المسجل عليها هو صوته ويتضح للمحكمة من الإطلاع على الصورة المكتوبة للحوار الذي دار بين المتهم والمبلغ يوم ١٧ / ١ / ١٩٦٧ أنه تضمن عبارات واضحة للتدليل على تأييد التهمة ضده ، فقد ورد في شق من الحوار ما يتلى . . . إلخ " وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن التسجيل الذي كان من بين مفردات الدعوى ولم يطلب إليها سماع أشرطة التسجيل فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة تعويلها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

(الطن رقم ٧٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٧٥)

١٧١٨ - صحة إستدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قراء العقلية وقت وقوعه ما دام

أنه إتخذ منها قرينة يعرّز بها النتيجة التي إنتهى إليها .  
إستدلال الحكم بأقوال الطاعن، وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث  
على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه إستدلال سليم لا غبار عليه ما دام يبين من  
الحكم أنه إتخذ من هذه التصرفات وتلك الأقوال بعد الحادث قرينة يعرّز بها  
النتيجة التي إنتهى إليها .

(الطنن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٩٠)

١٧١٩ - أخذ الحكم تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال  
الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت على أن المتهم يتجر في  
المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم إنتهاؤه إلى أن الواقعة خلت من  
دليل قاطع يساند قصد الإلتجار - تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه  
متى كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال  
الضابط (رئيس قسم مكافحة المخدرات) ما يفيد أن تحريات هذا الأخير دلت  
على أن الطاعن ضده يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها في دائرة المركز  
وكان هذا على خلاف ما إنتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع  
يساند قصد الإلتجار فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة  
المتقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن  
تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز  
المخدر لإضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم إستقرارها الإستقرار الذي  
يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أي  
أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ويكون الحكم معيبا متعينا  
نقضه .

(الطنن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ٥٤٥)

١٧٢٠ - إقامة الحكم قضاه إستنادا إلى محضر جمع  
إستدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على  
كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة - يعيب الحكم - علة ذلك ؟

متى كان الحكم قد أقيم قضاءه على ما حصله من محضر إستدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيرافة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحه الحد ولا يصلح مأخذاً لدليل سليم يجب - عندما يكون متعلقاً بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يديها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مقترضاً صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله فى محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت فى الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تجب الطاعن إلى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أنكر واقعة التبيد ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلأ بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٥٨٢)

١٧٢١ - إستناد الحكم فى القول بعدم جنية التحريات - إلى عدم إفصاح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته - خطأ .  
لا محل للإستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جنية التحريات

(الطن رقم ١٨٨٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٢٧)

١٧٢٢ - مثال لتسبب غير سائغ فى التدليل على عدم جنية التحريات .

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم جنية التحريات إستنادا إلى إمساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المظنون ضده وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدى بالضرورة إلى عدم جنية التحريات ، فإنه يكون معيبا بالفساد فى الإستدلال ، مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٦٢٤)

١٧٢٢ - ركون المحكمة فى تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها فى شأن تحليل عينة فى دعوى أخرى مع احتمال إختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما - لا يتفق وأصول الإستدلال - يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بان لها من الإطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل فى مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنيا فى شأن العينة المأخوذة بالذات من النخان موضوع التهمة فى الدعوى الماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة فى الدخان وهل يرجع لفعل إيجابى يسأل الصانع عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، أما وقد ركنت فى تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها فى شأن تحليل عينة فى دعوى أخرى مع احتمال إختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الإستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٩٨٤)

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

١٧٢٤ - مجرد سير راكب فى ممر عرية قطار وإحتكاكه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من ثم القبض عليه .

متى كانت الواقعة كما إستخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تحصل فى أن هذا الأخير إرتاب فى أمر المتهم حين رآه بعرية القطار يسير فى مرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جنبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشبه فى المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول فى إقتياد المتهم لكتب الضابط القضائى أخذ يستعطفه ولما ينس منه رجاء أن يأخذ ما معه ويخلى سبيله فلما إستوضحه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه مخبر

فاقتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الإعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الإستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليجد لولا هذا الإجراء الباطل وإن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٢٩)

#### ١٧٢٥ - عدم إشتراط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية القضائية .

لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينعاه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧)

#### ١٧٢٦ - جواز الإستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح بالجلسة لتعزيز ما ساقته المحكمة من أدلة .

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث

(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٥٢)

(والطن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٦١)

١٧٢٧ - الأقوال التي تقع خارج دائرة الإستدلال - لا يجوز الطعن فيها .

إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن باعتباره ومضمون الخطابات المتبادلة بينه وبين المجنى عليها ولم تتأخذه بغيره من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكو منه ، وكانت أقوال المجنى عليها ووالدتها خارجة عن دائرة إستدلال الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم صدق أقوالهما ، لا يكون له محل .  
(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٨٢)

١٧٢٨ - للمحكمة التعويل على الإستدلالات التي أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه بفتور الأحوال وإطراح أقوال شاهدي النفي .

لا تثريب على المحكمة أن هي عوت على الإستدلالات التي أجراها الضابط متى إطمأنت إليها وأطرح أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه بفتور الأحوال .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٤٢١)

١٧٢٩ - متى كان الثابت من الحكم أنه لم يعول على التسجيلات التي أجرتها الرقابة الإدارية ، فلا إلزام عليه في التعرض لها .

متى كان الثابت من الحكم أنه لم يعول على التسجيلات التي أجرتها الرقابة الإدارية ، فلا إلزام عليه في التعرض لها .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٢٧١)

١٧٣٠ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها - لا يعيب الإجراءات .

لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح

عنها رجل الضبط القضائي الذي إختاره لمعاونته فى مهمته .

(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٢٧)

#### ١٧٢١ - إثبات - شهادة القاصر - أثرها - تقريره كدليل -

تقديرى .

لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الإستدلال ولم يحرم الشارع على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الإستدلال إذا أنس فيها الصدق فهى عنصر من عناصر الإثبات يقرره القاضى حسب إقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم إستطاعته التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد إطمئنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز أصلا ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل إقتصر على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الإعتماد على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية لعدم إستطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبة الأخذ بدليل نون آخر ، فإن مايثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقرير الدليل وفى سلطة المحكمة فى إستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٤٤٥)

#### ١٧٢٢ - عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته فى غير

أوقات العمل الرسمية - بقاء أمنيته لمباشرة الأعمال التى ناطه بها القانون قائمة - ولو كان فى إجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنع إجازة إجبارية .

من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته فى غير أوقات

العمل الرسمي بل تظل أهميته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى أن كان في أجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنع أجازة إجبارية . (الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٠٢٣)

**١٧٣٣ - إيجاب القانون تسبب أمر القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية - عدم إنسحابه إلى الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر .**

لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ ، ٤٥ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتباراً من ١١ سبتمبر ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الإتصال إلا بأمر قضائى مسبب ووفقاً لأحكام القانون إذ أنه فضلاً عن أن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لإجراءات التفتيش والرقابة لم يبدأ العمل به إلا فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أى بعد تاريخ واقعة الدعوى فإن التعديل المدخل بمقتضى هذا القانون على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون منعى الطاعة فى هذا الخصوص غير مقبول .

(الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٣٨)

**١٧٣٤ - مواجهة مأمور الضبط القضائى الشهود بالمتهم فى محضره - لا يتطلبها القانون .**

لا يشترط أن يواجه مأمور الضبط القضائى الشهود بالمتهم لأنه أمر لا يتطلبه القانون .

(الطن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٢)



## متشردون ومشتبه فيهم

- الفصل الأول - التشرد
- الفصل الثاني - الإشتباه
- الفصل الثالث - التسول
- الفصل الرابع - العود في التشرد
- الفصل الخامس - العود في الإشتباه
- الفصل السادس - تسبيب الأحكام
- الفصل السابع - المراقبة والإنذار
- الفصل الثامن - مسائل متنوعة

### الفصل الأول - التشرد

#### ١٧٣٥ - متى تعتبر الأنثى في حالة تشرد ؟

التشرد معناه القعود عن العمل والإنصراف عن أسباب السعي الجائز لإكتساب الرزق . وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن ، ولو كن كبييرات صحيحات الأبدان ، لسن مطالبات بالتكسب والسعى إذ نفقتهن تلزم بعولتهن أو نوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يفرض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد تسرى على النساء إذا ما إتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش . فإن هذا لا يراد به إلزام النساء قانونا بما ألزم به الرجال ، لا من جهة وجوب السعى والعمل في ذاته ولا من جهة كون السعى أو العمل مما ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتكفي الناس شر تبطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للتعيش فاولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس ، لا لأنهن عيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى الإناث كافة ، بل

لأنهن يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة و التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الأمن والنظام حتما . وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمرا لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة إرتزاق بل هى مجرد إستعانة من جانب الأنثى فاسدة الخلق بوضعها الطبيعى على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل وإستمرارها الكسل بالتعلق بقتال رجل أو رجال إبتغاء المال فهى صورة منكرة من صور إعتداد المرأة فى معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقبا عليه لذاته ولإعتباره قعودا عن العمل والسعى ، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التى تسقط بأحكام التشرد .

(طنن رقم ٤٤٤ سنة ١٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٤٧)

١٧٣٦ - معاقبة المرأة بجريمة التشرد إذا إتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد فإن كان لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها .

المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا إتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها وإن كان كانت المحكمة قد إعتبرت المتهمه فى حالة تشرد ودانته بهذه الجريمة لمجرد إحترافها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وفى تأويله وتكون بهذا الخطأ حجب نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهمه .

(طنن رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١١)

١٧٣٧ - تشرد الحدث ببيانه عادة فى الطرقات - من جرائم العادة - يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات .

تنص الفقرة (و) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الأحداث المشربين على أنه : " يعتبر الحدث مشردا إذا كان يبيت عادة

فى الطرقات " . ومقتضى ذلك أن الجريمة التى تقع بالمخالفة لهذا النص هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، بمعنى أنه يجب لتوافرها أن يثبت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات . ولما كان الحكم الملعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون أن يستظهر توافر ركن العادة فيها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٠٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ م ١٧ من ٦١١)

### ١٧٢٨ - عقوبة جريمة تحريض الحدث على إحدى حالات التشرد

- الحبس مدة لا تقل عن سنة .

مضى كانت العقوبة المقررة لجريمة تحريض الحدث على إحدى حالات التشرد ، التى دين الملعون ضده بها ، هى الحبس مدة لا تقل عن سنة بالتطبيق لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم الملعون فيه قد عدل الحكم الابتدائى الذى قضى بحبس الملعون ضده ثلاثة شهور مع الشغل وأكفى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه فى الإستئناف المرفوع منه وحده ، فإنه بدوره يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم الابتدائى - رغم نزوله عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة - طالما أن الملعون ضده هو الذى طعن فيه وحده بالمعارضة ثم بالإستئناف - دون النياية العامة - إعمالا للأصل العام بأنه لا يصح أن يضار طاعن بطعنه لأنه كان فى مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائى ولا يطعن عليه بالمعارضة أو الإستئناف .

(طعن رقم ١٠٧٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ٧ / ١٩٧٢ م ٢٢ من ٣٥)

### ١٧٣٩ - التشرد - معناه - متى يتحقق ؟

من المقرر أن التشرد فى حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو حالة واقعية تثبت للشخص كلما وجد مايبا بحالة ظاهرة للحس والعيان فى وضع يستدل منه على إنتفاء الوسيلة المشروعة للعيش وتحقق

يقعود الشخص عن العمل إختياريا وإنصراف رغبته عن أبواب السعى الجائز لإكتساب الرزق أو باحترافه وسيلة غير مشروعة للتعيش - مع إنتقاء أى مورد مالى مشروع يفي بحاجياته الضرورية فى الحالتين كلتيهما - فهو حالة توجد وتتقطع بوجود موجبها المادى وإنقطاعه ، ولما كان التسول يعد فى ذاته وسيلة غير مشروعة للتعيش فضلا عن أنه جريمة يعاقب عليها طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٢ ، فإن تعاطى هذه الوسيلة المحرمة وإتخاذها موردا للرزق تثبت به حالة التشرد .

(ملعن رقم ٤٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٢٢)

١٧٤ - جريمة التشرد فى صورتها القائمة على التسول . . لا تقوم بمجرد قيام المتهم بفعل الإستجداء بل يلزم بالإضافة إلى شرطى السن والجنس أن يحترف المتهم مهنة التسول - إقتران التسول بالتشرد يجعل الجريمتين مرتبطتين .

أن جريمة التشرد فى صورتها القائمة على التسول فى كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الإستجداء من الغير الذى يكون جريمة التسول بل أنها تستلزم - بالإضافة إلى توافر شرطى السن والجنس الذى يتطلبه القانون فيمن يوجد فى هذه الحالة - أن تتصرف إرادة الجانى إلى إحتراف تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . وإذا إقترن التسول بجريمة التشرد فى نطاق الفهم سالف البيان يكتفان معا جريمتين وأن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات .

(ملعن رقم ٤٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٢٢)

## الفصل الثانى - الإشتباه

#### ١٧٤١ - الفرق بين الإشتباه والتشريد .

الإشتباه هو صفة ينشئها الإنذار في نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظه النظام ، بخلاف التشريد فإنه حالة مادية يقرره الإنذار تقريراً محتوماً لإنتزاعه من الواقع الذي لا خيار لحفظه النظام فيه . وعلّة الإشتباه هي خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما علّة التشريد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

(طعن رقم ٦٦٥ سنة ٢ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٣٢)

#### ١٧٤٢ - متى تتوافر حالة الإشتباه .

أن السوابق لا تنشئ الإتياء الخطر الذي هو مبني الإشتباه والذي يريد الشارع الإحتياط منه لمصلحة الجماعة بل هي تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي والشهرة بمنزلة سواء . وإن فكفى الإعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشريدين والأشخاص المشتبه فيهم لأخذ بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة اليون نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل إلخ تكفى لإقتناع القاضي بأن صاحبها ما زال خطراً يجب التحرز منه ، ولا يعد ذلك بسطاً لأثار هذا القانون على وقائع سبقت مسوره .

(طعن رقم ٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٦)

#### ١٧٤٣ - متى تتوافر حالة الإشتباه .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بوجوده في حالة إشتباه على أساس أنه أشتهر عنه لأسباب مقبولة الإعتماد على المال والإتجار بالمواد المخدرة مستندة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وإلى ما إستظهرته من صحيفة سوابقه ومن قضية إحراز مخدر برىء منها لبطلان في إجراءات التفتيش فلا تتريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٧٧ سنة ١٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٨)

#### ١٧٤٤ - متى تتوافر حالة الإشتباه .

أن المتهم الذى يحاكم على أنه يعد مشبوها ولو أنه إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضى أن هو إستعان فى بحثه بشواهد منها وأن كان عليه - وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على إتجاهه الحاضر - أن يبين فى حكمه الأدلة التى تربط ذلك الماضى الذى كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذى يحاسبه عليه . ( طعن رقم ٣١٣ سنة ٢١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٥١ )

١٧٤٥ - جرائم الإشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته لأنها فى حقيقتها وصف يستدل عليه بما طبع عليه الشخص الذى يتصف به من إتجاه لإرتكاب الجرائم .

جرائم الإشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع فى وقت معين وينقضى بانقضائه وإنما هى فى حقيقتها وصف إذا توفرت عناصره التى حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من إتجاه إلى إرتكاب جرائم حددها المشرع وإعتبرت معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة . ( طعن رقم ١٥٠٦ سنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٨ )

#### ١٧٤٦ - إشتباه - متى تتحقق جريمة العود إليه ؟

تتحقق جريمة العود لحالة الإشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه - فإذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالبراءة على مجرد مضى فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم - بون أن يناقش الأثر المترتب على الحكم عليه لإرتكابه جريمة سرقة ، ولم يستظهر أيضا مدى جدية الإتهام المسند للمتهم فى جنائية السرقة بإكراه ، وهل يؤدى أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الإشتباه وتأكيد خطر المتهم ، فإن الحكم يكون منطويا على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

( طعن رقم ١٥٣٦ سنة ٣٠ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٣٩ )

١٧٤٧ - الإشتباه - ماهيته - عقوبة .

الإشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يمس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لإعتباره عائدا لحالة الإشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانونى الخاطئ الذى إستنتج إليه محكمة ثانى درجة بقولها : " أنه إذا حكم على متهم لعود إلى حالة الإشتباه ثم إرتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يعتبر عائدا مرة أخرى إلى حالة الإشتباه وإلا اعتبر العود إلى الإشتباه وصفا مؤيدا وإنما يصح إعتباره فى هذه الحالة مشتبهيا فيه بادئ ذى بدء إذا ما توافرت فى حقه جريمة الإشتباه " - قد حجبها عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر فى جريمة العود للإشتباه قد أصبح نهائيا قبل إرتكاب المَطعون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم المَطعون فيه مشويا بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور الذى يعيبه مما يبطئه ويستوجب نقضه والإحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الإستئناف حاصل من المتهم وحده ، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الإستئنافية لا ينطوى على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والإستئنافية والتي دارت عليها المرافعة فى هاتين المرحلتين ، وليس من شأن هذا الإستئناف تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة التى تدخل فى نطاق العقوبة المقررة

## لجريمة العود للإشتباه

(طعن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٥٦)

### ١٧٤٨ - حالة الإشتباه - ماهيتها - إثبات وجودها .

أن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المتشربين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الإعتداء على النفس أو المال ، أو إشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على أن الإشتباه حالة تقوم فى نفس خطرة قابلة للإجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود ، وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه . كما دلت على أن الإشتهار والسوابق قسيمان فى إبراز هذه الحالة الواحدة ، متعادلان فى إثبات وجودها ، وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذى هو مبنى الإشتباه ، وإنما هى تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار . ومن ثم جاز الإعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم - ولو لم تصر نهائية - متى كانت قريبة البون نسبياً ، وكانت من الجساماة أو الخطورة بما يكفى لإقناع القاضى بأن صاحبها يجب التحرز منه

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٠٨)

## الفصل الثالث - التسول

### ١٧٤٩ - المناداة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه الأهالى

ليس تسولاً .

المناداة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه له الأهالى بسبب هذه المناداة لا

يعتبر تسولاً

(طعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٣٥)



١٧٥ - توفر الجريمة سواء كان التسول ظاهرا أم مستترا .

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمسة عشر سنة فالكثر يوجد متسولا في الطريق العام أو المحال العمومية ولو إدعى أو تظاهر بإداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء ، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول في الطريق والمحال العمومية سواء كان هذا التسول ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون إعتبار الشخص متسولا ما قد يتترع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والإستجداء وأن الأعمال الأخرى التى يأتيتها إنما هى ستار لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب ، لذلك يتعين على قاضى الموضوع أن يبين فى حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وأنها تخطى وراعا غرضا آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للإستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا إقتصر الحكم فى معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقودا فى البحر إلى المتهمين مقابل أن يفحص الأخيرون فى المياه وينتشلوها لأنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين فى البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذى قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول لم لم يقصنوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائى من إعترافهم فى محضر الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتساوون فهذا النقص فى بيان الوقائع يعيب الحكم . ولا يجدى مع هذا النقص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص فى البحر لإلتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولا لأن هذا القول لا ينفى إمكانية إتخاذ هذا العمل ستارا للتسول .

(ملعن رقم ٥٧٢ سنة ٤ جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٦٤)

١٧٥١ - المقصود من عبارة " كل شخص صحيح البنية " .

أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسرا له سبيل العيش سواء من طريق عمله أو من أى طريق آخر ، فمن ضبطت متسولة فى الطريق العام ، وكان لها من يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بنيتها غير سليمة (ملعن رقم ٤٧٤ سنة ١٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٤٩)

#### الفصل الرابع - العود فى التشرد

١٧٥٢ - لا تأثير لكون الأحكام التى أسست عليها حالة العود للتشرد صادرة قبل القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد إستبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام .  
أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التشرد فى حالة العود هى الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، فالحكم الذى يكتفى بإنذار المتهم فى هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . ولا تأثير فى هذا الشأن لكون الأحكام التى أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد إستبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

(ملعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥٠)

#### ١٧٥٣ - متى تتوافر جريمة العود للتشرد .

أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه " يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات " . ولأن فتمى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التى كانت تحت نظر المحكمة الإستئنافية

المطروحة أمامها الدعوى بناء على الإستئناف المرفوع من النيابة أن المتهم سبق الحكم عليه بالسحب مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة لتشرده ، وكان التهم قد وجد متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة ، فإنه يعتبر عائداً فى حكم المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . (طنن رقم ١٩٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

#### ١٧٥٤ - العقوبة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرّد

بعد سبق الحكم عليه بإنذاره للتشرّد ، هى عقوبة المراقبة فقط .  
متى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التى كانت تحت نظر المحكمة الإستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بإنذاره بالتشرّد ثم عاد إلى حالة التشرّد فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بإنذاره فإنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(طنن رقم ١١٥٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٤)

#### الفصل الخامس - العود فى الإشتباه

١٧٥٥ - المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من

عبارة " حالة العود " ليس هو العود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ عقوبات .

أنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة " حالة العود " ليس هو العود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإنما

المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالإشتمه أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه السابق الحكم بها عليه ، وذلك وفقاً لما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم المذكور ، إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود فى حالة سبق الحكم بالإنتذار وحالة سبق الحكم بالمراقبة . وإذن فلا يلزم فى حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الإشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التى بنى عليها حكم الإشتباه الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة للإشتباه أى فعل من شأنه تأييد الحالة الثانية بالحكم الأول فى حقه .

(لمن رقم ٨٩٢ سنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٧)

١٧٥٦ - الحكم الصادر بناء على القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٩٣ يبقى له أثره عند تطبيق المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، إذ أنه إستبقى صفة الجريمة للفعل .

أن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإنهاء لم يستبق النص على العقاب على الفعل ، أما إذا كان قد إستبقى صفة الجريمة للفعل - كما هى الحال فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . والنص فى المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إنذارات التشرد مع سكوت هذه المادة عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم أن هى ألا تطبق لهذه القاعدة .

فإذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للإشتباه ، وحكم عليه بحبسه ستة أشهر مع الشغل فى ٢١ من إبريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقعت منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد إرتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الإشتباه . ويتعين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور

(لمن رقم ٦٥٣ سنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٧)

### ١٧٥٧ - شروط توافر جريمة العود للإشتباه .

أن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة خاصة هي حالة إختيار القاضى الحكم بإنذار المشتبه فيه بدلا من توقيع عقوبة المراقبة إبتداء طبقا للفقرة الأولى من المادة السادسة ، وهى حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الإشتباه المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معا ، وتحكمها قواعد العود الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ويمقتضاها يعتبر عائدا من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه إرتكب جنحة قبل مضى خمس سنوات من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة . فإذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للإشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهذه العقوبة تعتبر بعقضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وكان المتهم قد إتهم بجريمة الشروع فى القتل التى قامت على أساسها جنحة الإشتباه التالية فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل مضى خمس سنين من إنقضاء العقوبة السابقة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متعيينا عقابه بالحبس والمراقبة معا تطبيقا للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(لمن رقم ١٦٤٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٢)

### ١٧٥٨ - وجوب تطبيق المادة ٢٢ ع على جريمة الإشتباه أو

العود إليه والجريمة التى أعتبر بسببها عائدا للإشتباه .

أن جريمة العود إلى حالة الإشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه . ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الإشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه

تأييد حالة الإشتباه فيه غير مقيدة بمصير الإتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى إلا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التى إرتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة أن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة أن كان قد حكم بالحبس فى تلك الدعوى .

(طعن رقم ٤٤١ سنة ٣٣ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٣)

١٧٥٩ - ما أورده المادتان ٥ ، ٦ / ١ ، ٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يدل على عدم رغبة المشرع فى الأخذ فى جريمتى العود للإشتباه وجريمة السرقة التى تكونها بحكم م ٣٢ ع . أن الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للإشتباه ومثاله الظاهر - إرتكاب جريمة سرقة - وأن كان يدخل على نوع ما فى تكوين أركان جريمة العود للإشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال فى باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما أن المشرع بما أورده فى المادتين ٥ و ٦ / ١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ فى الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١٨)

١٧٦٠ - إتهام المشتبه فيه فى جريمة - سلطة المحكمة فى بحث ما إذا كان الفعل الذى وقع فيه يؤيد حالة الإشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تقييد بما إنتهت إليه . أن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة إليه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة إشتباه ، ثم إتهامه بعد ذلك فى جريمة ، هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيرا يؤيد حالة الإشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تقييد بما إنتهت إليه من رأى .

(طعن رقم ٣٩٠ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٠٨)

### ١٧٦١ - القضاء ببرائة المتهم إستنادا إلى أن الجريمة المتخذة

أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم - صحيح .

متى كان الحكم قد أفصح فى مدوناته على أن الجريمة التى قارفها المتهم بجريمة العود للإشتباه والمتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر فى المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة إستنادا إلى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٣)

### ١٧٦٢ - العود للإشتباه - جريمة مستقلة عن فعل السرقة

الذى أنشأ حالة العود - علا ذلك .

أنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما فى تكوين أركان جريمة العود للإشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال فى باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة ، مما يتعذر معه إعتبارهما فعلا واحدا يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامى واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - يؤكد هذا النظر ما ورد فى المادتين ٥ و ٦ / ١ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على العائد للإشتباه علاوة على العقوبة التى سبق أن حكم بها عليه لإرتكابه جريمة من الجرائم التى نص عليها المرسوم بقانون المشار إليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ فى الجريمتين بحكم المادة ٣٢ سالفة الذكر .

(طعن رقم ٥٨٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٨٢٣)

### ١٧٦٣ - إشتباه - أركان الجريمة - جرائم الإعتداء على

النفس - المقصود بها .

أن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشريع والمشتبه فيه ، إذ نصت على جرائم الإعتداء على النفس ، إنما قصدت جرائم الإعتداء التى تتطاول إلى الجسم دون تلك التى تصيب الشخص فى شرفه أو إعتباره . فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة المتهم باعتباره عائد للإشتباه على أساس إتهامه بإهانة أحد رجال الشرطة ، مع أن الجريمة ليست

من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .  
(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٣١ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٨٤٤)

#### ١٧٦٤ - العود للإشتباه - جريمة وقتية - تحققها .

جريمة العود للإشتباه جريمة وقتية ، والعبرة في تحقيقها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

(طعن رقم ١٦٧٩ سنة ٣١ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٧٥٦)

#### ١٧٦٥ - تحديد مدة العود في جريمة العود للإشتباه .

يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للإشتباه إلى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٤٩ / ٢ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ، فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فإذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده وليس من تاريخ إنقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة فإنه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

(طعن رقم ٣١٢٩ سنة ٣١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٥٠١)

#### ١٧٦٦ - صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه

تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطوره - هذا الفعل وحده كاف لإعتباره عائدا لحالة الإشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له - تكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المزيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .



الإشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لإعتباره عائدا لحالة الإشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

(طنن رقم ٩٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٢٩)

١٧٦٧ - عودة المشتبه فيه إلى حالة الإشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة - وجوب معاقبته بعقوبتى الحبس والوضع تحت المراقبة .

لم يجز المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشربين والمشتبه فيهم ، طبقا للمادة السابعة منه ، الإجتراء بعقوبة المراقبة فقط دون الحبس إلا إذا كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الإشتباه بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما . ولما كان المتهم قد عاد إلى حالة الإشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فإنه كان يتعين إعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار إليه القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها فى الحكم .

(طنن رقم ١٧٦٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ ص ٢٢ ص ٩٠)

١٧٦٨ - العبرة فى إثبات العود إلى حالة الإشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بآيام الحكم فيها .

لما كانت العبرة فى إثبات العود إلى حالة الإشتباه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هى بتواريخ وقوع الجرائم لا بآيام الحكم فيها . وكانت

الجريمة الأخيرة التي إرتكبها المطعون ضده وقضى عليه بالإدانة فيها وقد وقعت منه بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر عليه لا يعتد بها لإثبات العود للإشتباه وإذا إعتبر الحكم المطعون فيه المطعون ضده عائدا بها لحالة الإشتباه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تمحيص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها وما إذا كانت تكون جريمة إشتباه من عدمه ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ٨٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٠٤٦)

#### ١٧٦٩ - جريمة العود للإشتباه - شرط توافرها .

من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للإشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان بسنة فأكثر .

(طعن رقم ٨٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٠٤٦)

#### ١٧٧٠ - العود للإشتباه - عقوبة - ماهيتها .

الإشتباه على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إفتراض الشارع بهذا الوصف كحون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه بوضعه تحت مراقبة الشرطة أو بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فإذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم بإذاره باعتباره مشبوها عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنين ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقا لهذه الفقرة إلا إذا ثبت المحكمة سبق الحكم عليه بإذاره مشبوها ثم إتيانه فعلا يؤيد حالة الإشتباه فيه

- لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن فى تهمة تأييد حالة الإشتباه رغم عدم سبق صدور حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما واعتبر أن التكبير الوقائى المحكوم به عليه عملا بالمادة ٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليها فى قانون الإشتباه سالف الإشارة حال أنه لا يقوم مقامها فى صحيح حكم القانون فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ٧١٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٩٢٠)

### الفصل السادس - تسبيب الأحكام

١٧٧١ - عدم بحث الحكم واقعة الشروع فى السرقة التى إعتبر المتهم بسببها عائدا للإشتباه وبلغ جدية الإتهام فيها - قصور .  
أن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه " إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السادسة " . وأنن فمتى كان المتهم قد حكم بإنذاره مشبوها ثم إتهم فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالشروع فى السرقة فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الواقعة حتى إذا ما تبينت جدية الإتهام فيها أدانت المتهم بالإشتباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة أما إذا هى لم تفعل وقضت ببرائته فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(ملعن رقم ١٦٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٤٩)

١٧٧٢ - عدم بيان الحكم الذى أدان المتهمين فى جريمة التشرد لإتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش أنهم كانوا يحضرون نسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذى ضبطوا فيه - قصور .  
إذا كان الحكم الذى أدان المتهمين فى جريمة التشرد لإتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش لم يبين أنهم كانوا يحضرون نسوة أجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذى ضبطوا فيه بل إقتصر على إستفادة حالة التشرد من وجود رجل

مع إحدى المقيّعات بالمنزل وهى من أصحابه (أى أصحاب المنزل) مما لا يمكن أن يفيد بذاته أنهم يتعيشون مما يكسبونه من محل أعدوه وأداروه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(ملعن رقم ٢٧ سنة ١٩ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٤٩)

#### ١٧٧٣ - عدم بيان الحكم الذى عاقب المتهمه فى جريمة العود

للتشرد واقعة عودها للتشرد وتاريخها - قصور .

أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التشرد بأنه " يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا " . وتنص المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام هذا القانون على النساء إلا إذا إتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة . وإن كان الحكم قد إقتصر فى بيان واقعة العود للتشرد التى عاقب المتهمه من أجلها على قوله أنه حكم عليها يوم كذا بغرامة خمسين قرشا لضبطها تحرض على الفسق والفجور دون أن يعنى ببيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٠٠٤ سنة ٢١ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٢)

#### ١٧٧٤ - تشرد - حكم - تسببيه - تسبیب معيب - دفاع -

الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرد على المرأة إذا إتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وقد إستقر قضاء محكمة النقض فى تفسير هذا النص على أن مناط العقاب فى تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارتها . ولما كانت الطاعة قد دفعت بأنها تتقاضى نفقة شرعية من مطلقها وعونا من أهلها مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش وهو دفاع جوهري كان لزاما على المحكمة أن تحققه لأنه لو صبح لأمكن أن يتغير به وجه الرأى فى

الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تشر إليه فى حكمها أو تبدى رأيها فيه فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٧٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٢ ص ١٤ من ٦٤٦)

١٧٧٥ - تأسيس الحكم قضاه بالبراءة على أن السوابق مجردة من أى دليل آخر لا تؤكد كمن حالة الإشتباه فى المتهم دون مناقشة الأثر المترتب على سبق الحكم عليه أكثر من مرة فى سرقة بدون التعرض لما شهد به رجال الحفظ من سوء سمعته وسيرته - قصور .

أن المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التشديد والمشتبه فيهم إذ علت مشتبهيا فيه من حكم عليه أكثر من مرة فى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الإعتداء على النفس والمال أو إشتهار عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد على ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على أن الإشتباه وصف يقوم بذات المشتبه فيه إذا توافرت عناصره القانونية ، وهذا الوصف ليس فعلا مما يحس به فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود كما هو الحال فى الجرائم الأخرى ، وإنما إفتراض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر فى شخص المتصف به رتب عليه إذا بدا من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر وجوب إنذاره أو عقابه بوضعه تحت مراقبة البوليس . ولما كان الحكم المطعون فيه بنى قضاه بالبراءة على أن السوابق مجردة من أى دليل آخر لا تؤكد كمن هذه الحالة فيه ولا يوجد بالأوراق ما يؤيد ذلك ، دون أن تناقش المحكمة الأثر المترتب على سبق الحكم عليه أكثر من مرة فى جريمة سرقة ولم تعرض أيضا لما شهد به رجال الحفظ من أن المطعون ضده سئ السمعة والسيرة ، وهو ما أثبتت الحكم فى مودعاته ، ولم تقل كلمتها بشأنها وهل يؤدى أيهما أو كلاهما إلى توافر حالة الإشتباه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . الذى يتسع له وجه النعى مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٣٦)

#### الفصل السابع - المراقبة والإنذار

١٧٧٦ - الظاهر من مجموع نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أنه إنما أراد بعدم جواز الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بني عليها فقط .

إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي أنه وجد في حالة إشتباه - لا أنه عاد إلى حالة الإشتباه بعد إنذاره - وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضى توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنذار ، فالحكم فيها بالإنذار لا يجوز إستئنافه .  
(طعن رقم ١٦٤ سنة ١٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٩)

١٧٧٧ - العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة للتشرد إذا عاد لحالة التشرد .

أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة العود للتشرد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . فإذا قضى الحكم على عائد للتشرد بالحبس ثلاثة أشهر ويوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد إخطأ إذ نزل بعقوبة المراقبة عن الحد الأدنى المقرر في القانون .  
(طعن رقم ٨٦٨ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١)

١٧٧٨ - المراقبة - ماهيتها .

أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية ، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد إنتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منطوقه بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها ويتعين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ

المراقبة من اليوم التالى لإنتهاء عقوبة الحبس .

(طنن رقم ٢٢٠ سنة ٢٢ قجلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥٢)

١٧٧٩ - عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر بالإنتذار إنما يكون محله الأحكام التى يصح فيها الحكم به .

أن ما ورد بالمادة ٧ / ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر بالإنتذار إنما محله الأحكام التى يصح فيها الحكم به أى عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنتذار أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التى يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والحبس على المشتبه فيه العائد فلا يشملها المنع وتجرى عليها القواعد العامة ويصح إستئنافها .

١٧٨٠ - وجوب تمديد الحكم بالمراقبة لجريمة العود للإشتباه

اليوم الذى توضع فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ .

مضى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجريمة العود للإشتباه شهرا مع الشغل ويوضعه تحت مراقبة البوليس فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم إمتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه فى الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذى توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من إستحالة التنفيذ بها .

(طنن رقم ٢٠٦ سنة ٢٧ قجلسة ٧ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٨٠)

### الفصل الثامن - مسائل متنوعة

١٧٨١ - جرائم التدليس والغش المنصوص عليها فى ق ٤٨ سنة

١٩٤١ لا تعتبر بصفة عامة مطلقة إعتداء على المال .

أن جرائم التدليس والغش المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

لا تعتبر بصفة عامة مطلقة إعتداء على المال ، فإن بعضها لا يصح عده كذلك إذ

هو لا يقوم على إعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الإعتداء ملحوظا في إرتكابه . وإذن فلا يكفى أن يقول الحكم أن جرائم الفش والخذاع التى قارفها المتهم بعد إنذاره مشبوها مما يعتبر من جرائم التعدى على المال ، بل يكون من المتعين أن يبين بيانا كافيا ما يبرر عد الأفعال التى وقعت من المحكوم عليه وكونت هاتين الجريمتين إعتداء على المال .

(طعن رقم ١٩٥١ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩ / ٢/٢)

#### ١٧٨٢ - سلطة المحكمة فى تغيير وصف التهمة من إشتباه إلى

عود للإشتباه .

أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيها لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الإشتباه .

(طعن رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ١٢ / ٢٠ من ٨ س ١٠١٣)

#### ١٧٨٣ - الإشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه

الإجرامى - والتشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتعيش - ليس هناك إرتباط إلا إذا ثبت أن التعطل والتشرد قد دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام قد أدى إلى التشرد .

التشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة فى حين أن الإشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الإجرامى وكلا الحالتين متميز عن الآخر مبعث الأول التعطل ومبعث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى ، وليس هناك إرتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ١٢ / ٢٠ من ٩ س ١١٣٠)

#### ١٧٨٤ - سبق الحكم على المتهم لجريمة إشتباه وعدم رد



إعتباره عنها وقت إرتكابه جريمة إحراز سلاح - إعتباره من المشتبه فيهم المقصودين بالمادة ٧ / و من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الإشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشربين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود - كما هو الحال في إرتكاب الجرائم الأخرى - وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمين خطر في شخص المتصف به ورتب عليه إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الإشتباه وإتصال فعله الحاضر بماضيه الذي إنتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الإشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد إعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الإشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد محى عنه في تاريخ إرتكاب جريمة إحراز السلاح التي عين بها ، فإنه يعد من المشتبه فيهم الذين عنهم الفقرة " و من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تغليب العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(طن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٨٦)

١٧٨٥ - ماهية الإشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشربين والمشتبه فيهم ؟ الإشتهار والسوابق - قسيمان في إبراز حالة الإشتباه - السوابق - تكشف عن الإتجاه الخطر - لا تتشبه .

أن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يشترن المتشربين والمشتبه فيهم تفيد أن الإشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمين الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه . كما دلت على أن

الإشتهار والسوابق . قسيما في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثبات وجودها وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الإتجاه الخطر الذي هو مبنى الإشتباه وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار ، ومن ثم جاز الإعتماد على الإتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم - ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضى بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه ، لما كان ذلك وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للمتهم بالبراءة إذا تشككت في إسناد التهمة إليه إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أحاطت بعناصر الدعوى وألت بها عن بصر وبصيرة وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن محضر ضبط الواقعة تضمن الإشتهار عن المتهم إرتكاب جرائم السرقات وإخفاء المسروقات وإتهامه في خمس جرائم سرقات أسلاك وإخفاء وأن شهادة رجل الحفظ رددت ذلك الإشتهار وأقرت بوجود تلك الإتهامات ، كما أن مذكرة النيابة تفيد أن المطعون ضده أتهم وآخرين في ثلاث جنابات سنة ١٩٧٣ بسرقة أسلاك تليفونية وأحيل المتهمون إلى المحاكمة ولم يفصل فيها بعد . كما يبين أن النيابة العامة قد قدمت المطعون ضده للمحاكمة بوصف أنه عد مشتبه فيها إذ إشتهر عنه لأسباب مقبولة إعتياده إرتكاب جرائم الإعتداء على المال وطلبت عقابه بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة إستنادا إلى عدم وجود سوابق للمتهم تون أن تعرض المحكمة لشهادة رجل الحفظ وما ثبت في محضر جمع الإستدلالات ومذكرة النيابة وتبحث وقائع الأتهامات الواردة بها لتبين مدى الجنية فيها وأثرها في توافر حالة الإشتباه القائمة على الإشتهار ثم نقول كلمتها فيها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

### مجالس عسكرية

١٧٨٦ - الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية - متى صارت نهائية حازت قوة الشيء المقضى -  
منها طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى - المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .

قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلتماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم فى القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض فى هذا الصدد بالعبارة التى إختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التى تشترك المحاكم العادية فى الإختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه المصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن إختصاص المحاكم العادية بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، والتى ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو إختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة وينبنى على ذلك أن يكون إختصاص المحاكم العادية هو إختصاص علم يحوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانونى ألا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإزدواج فى المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون ويتلذى به العدالة إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة

هذه القاعدة تفتح باب لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع  
عن الأحكام ما يتبني لها من الثبات والاستقرار  
(طعن رقم ١١٥٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٦٧)

١٧٨٧ - مجالس عسكرية - محاكم قضائية - عدم جواز الطعن  
على أحكامها أمام هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه قانون  
الأحكام العسكرية - أثر ذلك .

الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية  
رأى الشارع فيها إخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم  
العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب  
عليها في كل من القانونين :

وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٧ في شأن إلتماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس  
العسكرية من أن ' المجالس العسكرية محاكم قضائية إستثنائية لأحكامها قوة  
الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة  
قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون ' - قصد الشارع من  
ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية  
، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة  
وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصابر من هيئة مختصة قانونا  
باصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من  
جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الأزواج في المسؤولية الجنائية عن  
الفعل الواحد أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة

(طعن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٠٦)

## مجرمون أحداث

- الفصل الأول - تقدير سن الحدث
- الفصل الثاني - محكمة الأحداث
- الفصل الثالث - عقوبة الحدث
- الفصل الرابع - متى يحول الحدث إلى محكمة الجنايات
- الفصل الخامس - سائل منوعة

### الفصل الأول - تقدير سن الحدث

١٧٨٨ - وجوب إحتساب سن المتهم على موجب التقويم الميلادى  
أن قانون العقوبات لم ينص على التقويم الذى تحسب سن المتهم على  
موجبه فيجب إذن - أخذا بما فيه مصلحة المتهم - إحتسابها على موجب  
التقويم الميلادى . فإذا كانت بحسب هذا التقويم لم تبلغ الخامسة عشرة وقت  
إرتكاب الجريمة ، وطبقت المحكمة المادة ٦٦ عقوبات على المتهم باعتباره  
متجاوزا هذه السن على حسب التقويم الهجرى تعين نقض الحكم ومعاملة المتهم  
بالمادتين ٦٠ و ٦١ عقوبات . (طعن رقم ٢٤٥٤ سنة ٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٣٦)

### ١٧٨٩ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير سن المتهم .

أن تقدير سن المتهم مسألة موضوعية يبت فيها القاضى على أساس ما  
يقدم له من أوراق رسمية أو ما يبيديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . فإذا  
ما إرتضى المتهم سنه المقدرة فى محضر الجلسة ، ولم يقدم للمحكمة ما يثبت  
خلاف هذا التقدير ، وأخذت المحكمة به ، فليس له أن يطعن فيه أمام محكمة  
النقض ولو إستند إلى مستخرج رسمى يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقى أو إلى  
أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٨٤٤ سنة ٨ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٨)

### ١٧٩٠ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير سن المتهم .

تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل بشأنها أمام محكمة النقض .  
(طنن رقم ١٥ سنة ٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٢٨)

١٧٩١ - سن المتهم غير محقق - تقدير المحكمة له - عدم  
إعتراض الدفاع - أثر ذلك .

تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات على أنه إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه . فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطيب لتقدير سنها بمقولة أنه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقدرته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع فى هذا التقدير الذى أثبت فى محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعه فى موضوع الدعوى بون أن يعود إلى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد إرتضى تقدير المحكمة لسن المتهم - متى كان ذلك ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هى لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له فى أسباب حكمها .

(طنن رقم ٨٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٢ ص ١٢ من ٩٨)

١٧٩٢ - تقدير المحكمة سن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة  
وقت إرتكاب الحادث - الحكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى النيابة  
لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث - الرجوع إلى دفتر المواليد -  
ثبوت أن سن المتهم عند إرتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة -  
الحكم بعدم الإختصاص - خطأ .

إذا كانت محكمة الجنایات قد قضت بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لإتخاذ إجراءاتها فى إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة لما رآته على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند إرتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان يبين من المفردات التى أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقا للتعن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم قد تجاوز سنه عند إرتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب

إليه الحكم المطعون فيه وبنى عليه قضاءه فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم إختصاصها بنظر الدعوى .

(طعن رقم ١٦٧١ سنة ٢١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٤١٥)

#### ١٧٨٢ - تقدير السن بورقة رسمية - التقدير بمعرفة أهل الخبرة .

الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير السن إلى أهل الخبرة ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بلوراق رسمية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد إستند فى تقرير سن المجنى عليه إلى إفادة المدرسة الملحق بها والتي تضمنت تاريخ ومحل ميلاده ورقم قيده ، الأمر الذى يدل على أن هذه البيانات قد إستقيقت من دليل رسمى مودع بملف المجنى عليه بالمدرسة ، وكان الطاعن لم يثأر فى صحة تلك البيانات ، فإن النعى على الحكم إغفاله الأخذ بالتقدير الوارد بالتقرير الطبى يكون فى غير محله . (طعن رقم ١٩٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٥١)

#### ١٧٩٤ - العبرة فى تحديد سن المتهم الحدث بوقت إرتكاب الجريمة .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :  
" تفتص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " . والعبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت إرتكاب الجريمة .

(طعن رقم ٤٩٢ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٩٠)

#### ١٧٩٥ - تقدير سن الحدث - جواز الإعتداد بالبطاقة الشخصية لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليل على صحة البيانات الواردة فيها طبقاً لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية فهى تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التى يعتد بها فى تقدير سن الحدث طبقاً

لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .  
(طعن رقم ١٢٠٣ سنة ٤٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٤٦)

## ١٧٩٦ - أحداث - المقصود بالأحداث - تقدير سنه - إختصاص محكمة الجنايات - مناطه .

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦ من  
مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته الأولى على أنه " يقصد " بالأحداث فى حكم  
هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت إرتكاب  
الجريمة . . . " كما نص فى المادة ٢٢ منه على أنه " لا يعتد فى تقدير سن  
الأحداث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " ،  
وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث أن  
والدة المتهم قدمت بجلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ شهادة ميلاده التى ثبتت من  
إطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بأن  
سن المتهم وقت إرتكاب الحادث بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ جاوزت  
ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثاً فى حكم القانون رقم  
٣١ لسنة ١٩٧٤ . ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بإحالة  
المتهم . . . . . إلى محكمة الأحداث قد عول فى تقدير سنه على أقوال  
هذا المتهم التى لم تتأيد بوثيقة رسمية أو بتقدير خبير ، وكان هذا الخطأ الذى  
كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنايات عن إستبانة  
إختصاصها بالفصل فى موضوع الدعوى فإنه يكون من المتعين إعمالاً لنص  
المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعيين  
المحكمة المختصة وتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل فى الدعوى بالنسبة  
للمتهم .

(طعن رقم ١٤٩٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٧٢)

## الفصل الثانى - محكمة الأحداث



١٧٩٧ - سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصغير الإجتماعية - م ٢٤٧ ج - لها أن تحصله بنفسها من التحقيق الذي تجريه أو أوراق الدعوى ولها الإستعانة بموظفى الشئون وغيرهم .

أن التحقق من حالة المتهم الصغير الإجتماعية كما نصت بذلك المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هى بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذى تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفى بذلك دون معقب عليها ، وأن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين فى ذلك بموظفى وزارة الشئون الإجتماعية وغيرهم .

(طعن رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٥)

١٧٩٨ - مجرمون أحداث - إختصاص قضائى .

محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقا للمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنايات تكون قد أخطأت فى قضائها بعدم الإختصاص ، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، مما يتعين نقض الحكم .

(طعن رقم ٧٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٩١٦)

١٧٩٩ - محكمة الأحداث - إختصاصها - نظام عام .

من المقرر أن قواعد الإختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : " تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة " . فإن محكمة

الجنايات إذ قضت في موضوع جريمة القتل العمد التي دين بها الطاعن على رغم من أن سنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت إرتكابه إياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الإختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتعين اذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٢٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم إختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٦١ ص ٢٢ من ٩١٤)

#### ١٨٠٠ - الدفع بأن المتهم كان حدثا - إتصاله بالولاية -

مقتضى ذلك .

أم ما دفع به الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وأن كان متصلا بالولاية ويجوز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ألا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمي من دفتر المواليد يثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فإنه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

(طعن رقم ١٦٤١ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٩٨)

#### ١٨٠١ - وجوب إنعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من

### المحاكم فى غرفة المشورة - المادتان ٢٦٨ ، ٢٥٢ إجراءات .

أن خطاب الشارع بما نص عليه فى المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، من إنعقاد جلسات محاكم الأحداث فى غرفة المشورة يتجه أصلا - ويطريق الإستثناء من الأصل العام - إلى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم ، التى يجب أن تكون جلسات علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ، ما دام الإختصاص قد إنعقد لها قانونا ، وإذ كان ذلك وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايات باعتبارها المختصة طبقا للمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لتجاوز سن المتهم الحدث إثنى عشرة سنة ، فإنه يجب أن تكون جلساتها علنية إرتدادا إلى الأصل العام .

(لمن رقم ١٤٧٩ سنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ١٢٤٥)

### ١٨.٢ - الأحداث المشردين - إختصاص محكمة الأحداث .

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الأحداث تختص بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين . ولما كان البين من نصوص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ أن المادة الأولى منه بينت الحالات التى يعد فيها الحدث مشردا وأن المادة الثانية حددت الإجراء الذى يتبعه البوليس إذا ضبط الحدث فى إحدى تلك الحالات وهو تسليم إنذار لتولى أمره ، ثم بينت المادة الثالثة العقوبة التى يحكم بها القاضى إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المبينة فى الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى بعد حصول الإنذار لولى أمره ، وكان مفاد هذه النصوص أن محكمة الأحداث لا تكون مختصة بنظر قضايا الأحداث المشردين فى الحالات المبينة فى الفقرات الأربع (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة فى أى منها بعد إنذار لولى أمره . لما كان ذلك وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى أن المطعون ضدها عادت إلى القيام بأعمال تتصل بالدعارة بعد إنذار لولى أمرها كما أنها لا تمارى فى أن المطعون ضدها ليست من الأحداث الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة كاملة

وكانت التهمة التي إسندت إليها وأقيمت عنها الدعوى الجنائية هي الإعتياد على ممارسة الدعارة بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة مما تختص به محكمة جرائم الآداب التي قدمت إليها الدعوى ابتداء ، فإن هذه المحكمة إذ فصلت في الدعوى باعتبارها تدخل في إختصاصها النوعي لا تكون قد أخطأت في شيء ، كما أن المحكمة الإستئنافية إذ إلتقت عن الدفع بعدم إختصاصها بنظر الدعوى - الذي أبداه أمامها الحاضر مع المطعون ضدها - لا تكون بدورها قد خالفت القانون . ولا يعيب حكمها سكوته عن الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(طعن رقم ١٠٤٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٧)

١٨٠٣ - عدم تظن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث عن تهمة أحداث العامة المسندة إليه لكونه حدثا ، أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه - قصور .

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المحكوم عليه طلب محاكمته بوصفه حدثا ، ودلل على ذلك بشهادة قدمها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يظن إلى ما أثاره المدافع عن المحكوم عليه في شأن كونه حدثا وقت وقوع الجريمة المسندة إليه إرتكابها ، ولم يعرض الحكم لفحوى الشهادة التي قدمها مع ما لذلك من أثر في تحديد المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان .

(طعن رقم ٩٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ١٥٧)

١٨٠٤ - محكمة الأحداث - إختصاصها بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير دون الخامسة عشرة - المادة ٢٤٤ / ١ إجراءات .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "

تحتص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " .

(طعن رقم ٩٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٥٧)

١٨.٥ - إختصاص محكمة الأحداث بون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت إرتكاب الجريمة - مخالفة ذلك - خطأ فى القانون .

من المقرر أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات والعقوبات - فى صدد محاكمة الأحداث ومعايبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى منه من أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت إرتكاب الجريمة . . . " وفى المادة ٢٩ منه على أن تختص محكمة الأحداث بون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم ، وفى المادة ٣٢ منه " أنه لا يعتد فى تفسير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وفى المادة ١٥ منه أنه " إذا إرتكب الحدث الذى يزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن وإذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ، ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التى يعتبر فيها

المتهم حدثاً من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه عن العقوبات التي كان منصوباً عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألغاهما ذلك القانون هو قانون أصلح المتهم - وإذا كان الثابت من صورة قيد ميلاد المحكوم عليه المرفقة بملف الطعن أنه ولد في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن سنة وقت ارتكاب الجريمة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢ لم تكن قد تجاوزت ثعاني عشرة سنة مما تكون معه محكمة الأحداث هي المختصة بون غيرها بمحاكمته طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المنطبق على الواقعة باعتباره قانوناً أصلح للمتهم . وإذا إلتفت الحكم المطعون فيه عن ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الأحداث المختصة .

(طعن رقم ١٦٢٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٧٤)

### الفصل الثالث - عقوبة الحدث

#### ١٨.٦ - تقدير العقوبة على الحدث غير مقيد بالحدود الواردة

في م ١٧ ع .

إذا كانت المحكمة قد عدت المتهم في جناية من المجرمين الأحداث إعتباراً بأنه لم يبلغ الخمس عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مما إضطرها إلى توقيع عقوبة الحبس في الحدود الواردة بالمادة المذكورة ، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان لها أن تقدر العقوبة غير مقيدة بتلك الحدود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة إلى الحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الحبس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع .

(طعن رقم ١٤٠ سنة ١٩ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٤٩)

#### ١٨.٧ - إدعاء المتهم عدم بلوغه سبع عشرة سنة يوم مقارفته

الجريمة - معاقبته بالأشغال الشاقة بون تناول هذا الدفاع - خطأ .

متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سنن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما رآته هي نفسها ، فإن قضاها يكون معيبا .

(لمن رقم ١٣٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ ص ١٥٠)

١٨٠٨ - شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقا لنص المادة ٣٦٢ / ٢ إجراءات .

متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها إشتراطت لجواز إعادة النظر " أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم " . فإنها تكون قد أولت عبارة " العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث " الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات تنويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من إستحداث هذا النص .

(لمن رقم ١٥٢٣ سنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٢٢٦)

١٨٠٩ - تخفيف العقوبة على المتهم الذي لم يبلغ سبع عشرة سنة طبقا للمادة ٧٢ عقوبات شرطه .

لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة أن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(لمن رقم ١٢٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٥٦٤)

١٨١٠ - عود - مجرمون أحداث - مناط النظر إلى سن المجرم

ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثاً وقت الحكم عليه فى جنحة السرقة -  
مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه - فى غير محله ، لأن الأصل فى  
تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة  
الآخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم فى الجريمة  
المتخذة أساساً للعود .

(ملعن رقم ٢٣٣٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٢)

### ١٨١١ - العقوبات الغير جائز توقيعها على الحدث .

تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى على أنه " لا يحكم  
بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على  
خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة " . مما مؤداه إزاء صراحة  
هذا النص أن المتهم إذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة  
المتهمين الذين بينتهم هذه المادة . فإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن سنه وقت  
إرتكاب الجريمة التى حوكم من أجلها جاوزت سبع عشرة سنة فإن نعيه على  
الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(ملعن رقم ٤١٨ سنة ٢٤ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٣٤ س ١٥ ص ٥٥٩)

### ١٨١٢ - عقوبات الحدث - تحقيق سن المتهم - دفاع .

تنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على أنه : " رذا إرتكب الصغير الذى  
تزيد سنه على إثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنائية  
عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة  
لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً . وإذا إرتكب جنائية  
عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة بعقوبة السجن مدة  
لا تزيد على عشر سنين " . ولما كان الطاعن يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته  
الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة  
المؤقتة نون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن الطاعن على أساس ما يقدم من



أوراق رسمية أو ما يبييه لها أهل الفن أو ما تراه هي بنفسها ، فإن قضاها  
يكون معيبا مما يتعين معه نقض الحكم .

(طعن رقم ١٦٠٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٧١)

### ١٨١٢ - أحداث - قانون أصلح - مثال .

إذا كان الدفاع عن الطاعن الأول والثالث قد أبدى أمام محكمة النقض  
بالجلسة أتهما لم يبلغا وقت وقوع الجريمة سن الثامنة عشرة ، وقد تبين - بعد  
أن أمرت المحكمة الإستعلام عن ذلك - من شهادتى ميلادهما المرفقتين أن  
الأول من مواليد ٢٨ / ٥ / ١٩٥٥ وأن الثاني من مواليد ١٥ / ٢ / ١٩٥٥ أى  
أنهما لم يكونا بعد قد بلغا سن الثامنة عشرة عند إقتراف الجريمة بتاريخ ٢٤  
/ ١٠ / ١٩٧٢ ، وكان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه فى ٢١ /  
١٠ / ١٩٧٢ - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ونص فى مادته  
الأولى على أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى  
عشرة سنة ميلادية كاملة وقت إرتكاب الجريمة . . . " ونص فى المادة ١٥ منه  
على أنه " إذا إرتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز  
ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم  
عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة  
المؤقتة يحكم بالسجن " ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للطاعنين سالفى الذكر  
بما تضمنته من عقوبات أخف ، فإن لمحكمة النقض عملا بنص المادة ٢٥ من  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض أن تنقض - من تلقاء نفسها - الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا لمصلحة  
الطاعنين وتصحيحه بما قبلتهما بالعقوبة المقررة بنص المادة ١٥ من القانون رقم  
٢١ لسنة ١٩٧٤ . ولا كان ما تقدم فإنه يتعين معاقبتهما - فى نطاق ما تخوله  
المادة ١٥ سالفة الذكر - بالسجن لمدة عشر سنوات بدلا من عقوبة الأشغال  
الشاقة المؤبدة المقضى بها عليهما ، ورفض الطعن موضوعا بالنسبة إلى الطاعن  
الثانى .  
(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٦ من ٥١٢)

## الفصل الرابع - متى يحول الحدث إلى محكمة الجنايات

### ١٨١٤ - إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات - خطأ

- علة ذلك .

إذا كان مستشار الإحالة قد أخطأ بإصدار قراره بالحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنايات ، وهو قرار وأن لم يكن قراراً غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فإنه يجب حرصاً على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها ، إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى ، وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الإحالة كجهة تحقيق وبين محكمة الجنايات كجهة قضاء ، وتعيين محكمة أحداث القاهرة للفصل في الدعوى . (طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٤٢٦)

### ١٨١٥ - جواز إحالة الحدث الذي جاوزت سنه إثنتى عشر سنة

إلى محكمة الجنايات ، ما دام قد إتهم معه فى الجريمة ذاتها آخر جاوزت سنه خمس عشرة سنة - المادة ٣٤٤ إجراءات .

أن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت على أن محكمة الأحداث تختص بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، إتبعث ذلك بالنص على أنه " إذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز إثنتى عشر سنة ، جاز لرئيس النيابة العامة أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى مستشار الإحالة بالنسبة إلى جميع المتهمين <sup>١</sup> فيتم بإحالتهم إلى محكمة الجنايات فإذا كانت سن الصغير تقل عن إثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث . . . " لما كان

ذلك وكان الثابت أن الطاعن كان قد تجاوز الثانية عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة ، وقد إتهم معه فى نفس الجريمة - بصفة فاعل - متهم آخر كان قد تجاوز الخامسة عشر من العمر وقت ارتكابه إياها - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فإن نظر محكمة الجنايات للدعوى والفصل فيها بالنسبة لهما يكون متققا وصحيح القانون لعدم تجاوزها الإختصاص المقرر لها .

(طعن رقم ١١٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٩)

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

١٨١٦ - سلطة المحكمة فى التحقق من الحالة الإجتماعية للمتهم

الصغير - المادة ٢٤٧ إجراءات .

أن التحقق من حالة المتهم الصغير الإجتماعية كما نصت بذلك المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هى بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذى تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفى بذلك دون معقب عليها وأن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين فى ذلك بموظفى وزارة الشؤون الإجتماعية وغيرهم .

(طعن رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٥)

١٨١٧ - ضباط مكاتب حماية الأحداث من مأمورى الضبط

القضائى .

نصت المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية على أن :

يكون من مأمورى الضبط القضائى فى دوائر إختصاصهم . . . . .

مفتش وضباط المباحث الجنائية . . . " وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠

لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد إختصاصهم نص

فى المادة الأولى منه على أن : " ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية

الأحداث يتبع البحث الجنائى . " وحدد القرار إختصاص هذه المكاتب فى المادة

الثالثة منه فجرى نصها بأن " تختص مكاتب حماية الأحداث بما يأتي : (١) ضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم (٢) . . . . . (٣) مكافحة إستهلال الأحداث إستغلالا غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو التسول أو إرتكاب الجرائم وإتخاذ التدابير الكفيلة لوقايتهم من ذلك " وواضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينسب إختصاصهم طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويعتمد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الإستغلال أو طريقه ، وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة إستوجبت النص عليها بنواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو إرتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الأحداث إتخاذ التدابير التى تراها كفيلة لوقايتهم من هذا الإستغلال أو التحريض ومكافحته . ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب فى سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضبط الجرائم التى تصل بهم تحرياتهم أن فيها إستغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو التسول أو إرتكاب الجرائم . (لمن رقم ١٢٩٧ سنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٠٢)

١٨١٨ - ثبت أن سن المجنى عليها كانت - وقت وقوع جريمة هتك العرض - أقل من ثمانية عشرة سنة كاملة - عدم جدوى قول الطاعن بأن مظهرها كان يدل على أنها جاوزت هذه السن - أساس ذلك .

مضى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمى أن سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة ، فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها جاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة . وذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد

الآب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(طعن رقم ٥٥ سنة ٤١ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٣٥٠)

#### ١٨١٩ - مكاتب حماية الأحداث - إختصاصها .

وأضح من نص المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب نوعية فرعية لحماية الأحداث وتحديد إختصاصاتها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأموري الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط إختصاصهم طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الإستغلال أو طريقه . وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة إستوجبت النص عليها بنواتها فنكر تحريض الأحداث على البقاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الأحداث إتخاذ التدابير التى تراها كغيلة يحميتهم من هذا الإستغلال أو التحريض ومكافحته ، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب فى سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضبط الجرائم التى تصل بهم تحرياتهم أن فيها إستغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البقاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم . ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضباط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث فى ترويع المخدرات وأقرت النياية العامة على جدية هذه التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالقبض والتفتيش ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض اللجوء بعدم ولاية الضباط بإجراء الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ ص ٢٤ من ١٢٩)

#### ١٨٢٠ - أحداث - شروع فى سرقة - قانون إصلاح .

تنص المادة الأولى من قانون الأحداث رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٧ مايو سنة ١٩٧٤ على أنه " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة : كما أورد في المادة السابعة منه أنه فيما عدا المصارعة وإغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمسة عشر عاما ويرتكب جريمة أى عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : (١) التوبيخ (٢) التسليم (٣) الإلحاق بالتدريب المهنى (٤) الإلزام بأجبات معينة (٥) الاختيار القضائى (٦) الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة . كما نصت المادة الخامسة عشرة منه فى فقرتها الثالثة على أنه " إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمسة عشرة عاما جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس فالمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة أن تحكم بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ من القانون " انطاط القانون يحاكم الأحداث الفصل فى القضايا التى أصبحت بموجبها من إختصاصها ونص فى المادة ٤٠ / ٢ منه على أن يرفع الإستئناف أمام دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية . فإنه يعتبر بهذه المثابة قانونا أصلىح للمتهم طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ذاك بأن المقصود بالقانون الأصلىح فى حكم هذه الفقرة هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعا أصلىح له من القانون القديم أو الذى يكون قد ألغى بعض العقوبات أو خففها أو قرر وجها للإعفاء من المسئولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها - لما كان ذلك - وكان البين من الإطلاع على المفردات أن المطعون ضده حدد فى محضر جمع الإستدلالات سنة بسنة عشر عاما فإنه كان يتعين على المحكمة توصلا إلى تحديد إختصاصها أن تتحقق من سن المطعون ضده بواسطة خبير حسبما جرى به حكم المادة ٢٢ من ذلك القانون أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور الذى يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا والتقرير برأى فيما تنثيره النيابة العامة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(ملن رقم ٢٥٣ سنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٠٧)

## محاكم شرعية

١٨٢١ - المقصود من الإجراءات المشار إليها في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حماية أحكام النفقة الصادرة منها .  
المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .  
(طعن رقم ١٤١٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٢٧)

١٨٢٢ - إعلام شرعى - تزويره - القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما إنضبط فى الإعلام - غير صحيح .  
إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير فى إعلام شرعى ، فإنه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما إنضبط فى الإعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو إلا إستدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذى أثبت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الإعلام الشرعى الصحيح .  
(طعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٦١)

## محاكم عسكرية

١٨٢٣ - إعتبار القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بإعلان  
التهمة بقرار الإتهام لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا .  
أن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ (بإحالة القضايا التي  
كانت تنتظرها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية ) قد أوجبت إحالة القضايا  
إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون . فإذا كان الطاعن  
يسلم بأنه كان قد أعلن بتقرير إتهام ليحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا فإن  
إحالة القضية إلى محكمة الجنايات (نوع تقديمه إلى قاضي الإحالة) تكون  
حاصلة طبقا لما يقضى به القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥١)

١٨٢٤ - إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها تحقيق القضايا  
التي تدخل في إختصاص المحاكم العسكرية من قيد إجراء التحقيق  
قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو بطريق نذب أحد مأموري  
الضبط القضائي دون غيره من القيود الواردة في المادة ٩١ / ١  
إجراءات جنائية .

أن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري  
رقم ٩٩ بإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم  
العسكرية والحكم فيها على أن " يباشر أعضاء النيابة العامة الذين ينسبهم  
النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي  
تدخل في إختصاص تلك المحاكم طبقا للمانتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٢٣  
لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤  
و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و  
١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية " إذ نص  
على ذلك ولم ينص على الإعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ ، ٤٦ ، و ٩٤ من



قانون الإجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعفى النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسبغ على التحقيق صفة كإجراء من إجراءات التحقيق .

(طعن رقم ١٠٣٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٤٣)

١٨٢٥ - إرتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من إختصاص محكمة إستثنائية إرتباطاً حتمياً يوجب إختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر الدعويين والفصل فيهما م ١٨٢ أ ج و ٢/٣٢ ع قررت المادة " ١٨٢ " من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الإختصاص هي أنه إذا إرتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من إختصاص محكمة إستثنائية - كجريمة عسكرية - إرتباطاً حتمياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات إختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تقليداً لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(طعن رقم ٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٨ م ٩ ص ١١٠١)

١٨٢٦ - محاكم عسكرية - الطعن في أحكامها - إختصاص .  
لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية العادية أى إختصاص بمصد الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعن - بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

(طعن رقم ٤١٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦١ م ١٢ ص ٦٦٨)

١٨٢٧ - دعوى - الدفع بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها

من المحكمة العسكرية - إغفال الحكم المطعون فيه تحقيق هذا الدفع - أثره .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - أن صبح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٩٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٠٦)

١٨٢٨ - مناط إختصاص القضاء العسكرى ، أن يكون الجانى وقت ارتكابه الجريمة من الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

لئن كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية قد جرى نصها بأن تسرى أحكام هذا القانون على كافة الجرائم التى ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه . إلا أن الاستفادة من هذا النص أن المشرع جعل الإختصاص لجهة القضاء العسكرى منوطاً بتوافر صفة معينة لدى الجانى وقت ارتكابه الجريمة هى الصفة العسكرية التى تثبت له أصلاً أو حكماً بمقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون . ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة لم يكن ضابطاً بالقوات المسلحة ، وإنما كان موظفاً بإحدى الشركات ، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد . (طعن رقم ٥٥ سنة ٤١ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٥٠)

١٨٢٩ - قرار جهة القضاء العسكرى فى صدد إختصاصه - قول فصل - لا يقبل تعقياً - المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - إنتهاء القضاء العسكرى إلى عدم إختصاصه بجريمة ما - أثره - لزوم الفصل فيها من القضاء العادى - مخالفة هذا النظر

### خطأ في القانون .

لما كانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية الصابر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في إختصاصها أم لا . مما مقتضاه أن قرار جهة القضاء العسكري في صدد إختصاصها هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا ، فإذا رأيت عدم إختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إختصاص القضاء العادي ولائيا ينظر الدعوى بعد سبق خروجها من ولاية القضاء العسكري فإنه يكون منهايا للخصومة ومائنا من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض ، ويكون مخطئا في تطبيق القانون . (طعن رقم ١٧١٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١٧ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٨٩٢)

### ١٨٣ - قضاء عسكري - حق النيابة العسكرية في تقرير ما

يدخل في إختصاصها وما لا يدخل .

لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم إختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في إختصاصها وبالتالي في إختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعمى على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا بإصداره على غير سند من القانون .

(طعن رقم ١٧٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٥٩)

### ١٨٣١ - إختصاص ولائى - قضاء عسكري - نيابة عامة -

حكم .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم في إختصاصها أو لا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قرره القانون

للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى إبتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكرية وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة فى إختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فإنها هى التى تختص بالفصل فيما إذا كانت الجريمة تدخل فى إختصاصها وبالتالي فى إختصاص القضاء العسكرى ، وقرارها فى هذا الصدد هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيا ، فإذا رأت عدم إختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادى أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطات العسكرية التى قالت كلمتها فى هذا للخصوص ، وإذ كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وبما لا يمارى فيه الطاعن أن تحقيقات الدعوى الماثلة قد أحيلت إلى النيابة العسكرية فلجابت بكتابها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم إختصاص القضاء العسكرى بنظرها ، وهو ما ينعقد معه الإختصاص بالفصل فيها للقضاء العادى ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأشار إلى أنه ليس فى أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المخابرات العامة ما يخرج الدعوى المتصلة به من يد النيابة العسكرية التى تباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة لها بموجب قانون الأحكام العسكرية الرقيم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ومنها حقها فى تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل فى إختصاصها أم لا طبقا لنص المادة ٤٨ منه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من رفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولانها بنظر الدعوى ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالتزام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فى شأن الإذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخابرات فى تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى قد إقصيت عن مجال تطبيق أحكامه .

## محاكمة الوزراء

١٨٣٢ - الوزير فى حكم القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ - تعريفه -  
إنحسار هذه الصفة عنه - أثره من حيث الإختصاص بمحاكمته .  
أن لفظ وزير فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ إنما  
ينصرف لفة ودلالة إلى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانه عضواً فى  
التنظيم السياسى الذى يتكون منه مجلس الوزراء فإذا إنحسرت عنه هذه الصفة  
أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأى سبب من الأسباب  
وبالتالى فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف إليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه  
المادة ٧ من هذا القانون إذ رقت على الحكم بالإدانة عزل الوزير من منصبه ،  
كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن " الوزير هو  
الرئيس الأعلى لوزارته " والمادة ١٥٨ من أنه " لا يجوز للوزير أثناء تولى  
منصبه أن يزاول مهنة حرة " . والمادة ١٥٩ من أن " لرئيس الجمهورية وللمجلس  
الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " . . . والمادة ١٦٠ من أنه " يوقف من  
يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل فى أمره " . . . وكل هذه المواد قاطعة  
فى الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير  
بالفعل باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه لا لشخصه .  
(ملعن رقم ١٠٥٨ سنة ٤٩ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٧٢٢)

١٨٣٢ - إختصاص المحاكم العادية بكافة الجرائم إلا ما  
إستثنى - محاكمة الوزراء .

إستقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية  
العامة بالفصل فى كافة الجرائم ألا ما إستثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى  
من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢  
فى حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم إستثنائية وأنه وأن أجازت  
القوانين فى بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة - كمحاكم  
أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فى تلك

الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على إفراد المحكمة الخاصة بالإختصاص دون غيرها ويستوى فى ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد الشارع أن يقصر الإختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه فى تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٢ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التى ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض " دون غيرها " الفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفى شأن طلبات التوقيض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على إختصاص محاكم مجلس الدولة "دون غيرها " بالفصل فى المسائل التى حدها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص فى المادة ١٧٥ على أن " تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح " . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ قد قضت بأن " تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا " . وكان هذا القانون أو أى تشريع آخر قد جاء خلافا من أى نص بأفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالإختصاص ولائيا بنظر الجرائم التى يرتكبها الوزراء أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها ومن ثم فإن محاكمة وزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التى يجرمها القانون العام أم تلك التى نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بصيانتها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التى نص عليها القانون سالف الذكر فإنها تشاركها فى إختصاصها دون أن تسلبها إياه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة إستعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم إختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى إستنادا إلى أن كلا من المطعون ضدهما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير فى تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة إليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

## محال خطيرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة

١٨٢٤ - إدراج مصانع الكلوينيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة بالقرار الوزاري الصادر في ٢٥ / ٥ / ١٩٤٠ .  
أن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد أدرج مصانع الكلوينيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة مما مقتضاه الحصول في شأنها على ترخيص سابق وفقا للقانون ، ومجرد حيازة أدوات التقطير - ومنها الأنابيق - بدون رخصة معاقب عليه قانونا .

(طعن رقم ١٤٨٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٤٥)

١٨٢٥ - متى يعتبر المحل من محال بيع المشروبات ؟  
يكفى لإعتبار المحل من محال بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة أن يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي للمتريدين عليه أو المحلات المجاورة ، إذ لا عبرة بصنف الشراب أو مقداره أو الحالة التي يقدم عليها ما دام من المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة .  
(طعن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٢)

١٨٢٦ - الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لا يبيح إدارته لغرض آخر .  
أن الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيح إدارته لغرض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للائحة الملحقة بالقانون الخاص بهذه المحلات .  
فإذا كان لدى المتهم ترخيص ببيع وتداول اللبن فإن ذلك لا يفنى عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .

(طعن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٢)

١٨٣٧ - الترخيص الصادر بإدارة محل بقالا لا يغنى عن الحصول على ترخيص خاص بمستودع البقالا بالجملة .  
أن محلات البقالا ومستودعات البقالا بالجملة قد نص عليها فى القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تحت النوع المرموز له بحرف (أ) وإذا كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلا عن الآخر وقائما بذاته ، فقد دل ذلك على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث لا يغنى الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر .

(طعن رقم ٢١٥ سنة ٢٣ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٥٣)



## محال صناعية وتجارية

١٨٢٨ - القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ ، منعه المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة له أو للقرارات المنفذة له - يستوى فى ذلك صدورهما من أى من درجتى التقاضى .  
يبين من الإطلاع على المادة ٢١ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التى تصدر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له من إطالة إجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بعموم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(ملن رقم ٧٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٥٩ ص ٦٠ ض ٦٢٥)

١٨٢٩ - أصل التجريم ولازمه أن يكون المحل الذى حرم الشارع إنشاء أو إقامة إلا بترخيص مما يخصص لغرض صناعى أو تجارى أو أن يكون بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام .

الظاهر من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الأصل هو أن يكون المحل الذى حرم الشارع إنشاء أو إقامة إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخصص لغرض صناعى أو غرض تجارى ، أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام ، وهذا الأصل التشريعى يقتضى عند تقرير المسئولية الجنائية إعتباره وعدم إطراره ، وهو لتطابقه بلازم التجريم سابق فى الترتيب على التمييز

الذى إشتبه على محكمة الموضوع بين نوعى المواشى من أنها من المواشى  
الطوب أو غير الطوب وهو ما لم تنتبه المحكمة إلى أنه قد إجتمع لهما حكم  
واحد فى القانون (بند ٥٦ من القسم الأول وبند ١٠٢ من القسم الثانى ، وبذلك  
يسقط التفريق الذى إنتهى إليه الحكم وما قاله من أن محضر ضبط الواقعة لم  
يبين نوع الماشية وما إذا كانت حلوى أو غير حلوى أو من المواشى التى تربى ،  
وقد كان واجبا على المحكمة أن تتناوله بتحقيق تجريه ليتكشف لها ما نازعها  
الشك فيه من قيام موجب التجريم أو عدم قيامه وأن الحظيرة موضوع الإتهام  
مما يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة النقض مع  
قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة إنطباق القانون على حقيقة الواقعة  
مما يتعين له نقض الحكم والإحالة .

(طعن رقم ٩٩٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٣/ ١٩٦٠ س ١١ ص ١٨٨)

١٨٤ - عقوبة الغرامة المقررة فى المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣  
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ . نزول المحكمة  
بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها - خطأ فى تطبيق القانون .

نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم  
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو إزالته أو  
أغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالسبب مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور  
وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين  
وذلك فضلا عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإدارى " ولما  
كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة بها إبتدائيا من عشر  
جنيهات إلى مائتى قرش ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نزل  
بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهات مما يعيبه ويوجب  
نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإنزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة  
بها وذلك بتأييد الحكم الإبتدائى الغيابى المستأنف الذى صادف صحيح القانون  
(طعن رقم ١١٨٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢٩)

١٨٤١ - صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الإستثنائي  
الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ - ط ٤٤٤ .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا من محكمة آخر درجة فقررت  
التبابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، إلا أن  
الطعن مقبول شكلا ، لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم  
المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية  
والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه .  
(طعن رقم ١٢٠١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١١٤٢)

١٨٤٢ - مجال إنطباق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن  
المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من الحال الملققة للراحة والمضرة  
بالصحة والخطرة ؟

الأصل طبقا للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية  
والتجارية وغيرها من الحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أن يكون  
المحل الذي حرم الشارع إنشاءه أو إقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما  
يخصص لفرض صناعي أو غرض تجاري أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجري  
فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن ، مما  
يقتضى عند تقرير المسؤولية الجنائية أو عدم تقريرها تبين قيام موجب التجريم  
أو عدم قيامه في شأن المحل موضوع الإتهام للتعرف على ما إذا كان يسرى  
عليه حكم القانون أو لا يسرى . ولما كان الحكم للطعن فيه قد أقيم قضاؤه  
بالبراءة على مجرد الأخذ بنفاذ المطعون ضده من أن الأرض موضوع الإتهام  
عبارة عن أرض خربة يضع فيها السيارات فترة إصلاحتها دون أن يبين  
الأساس الذي إعتد عليه في عدم إعتبار هذه القطعة من الأرض ، مما ينطبق  
عليه القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ السالف الإشارة إليه على خلاف ما إعتبرها  
عليه الإتهام مما يعيب الحكم بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض  
مراقبة صحة إنطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ٢٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٤١٤)

**١٨٤٢ - محلات تجارية وصناعية - الجريمة الوقتية - الجريمة المستمرة - تفرقة .**

الفيصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل إيجابيا أو سلبيا إرتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا إستمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الإستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تسخلا متتابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيق لإرتكابه والإستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى أعقابه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه " لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك . . . " فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤثم هو إقامة المحل قبل الترخيص به ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد أتمام إقامة المحل ، أما عدم الترخيص فهو شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المكون لها ولا قياس - طبقا للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل إقامة المحل وبين إستمرار صاحب المحل الذى لم يرخص به فى إدارته لأن هذا الفعل الأخير المعاقب عليه أيضا - وهو عدم الحصول على ترخيص بإدارة المحل - يكون جريمة مستمرة إستمرارا متتابعا متجددا يتوقف إستمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا إستمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها ، ولما كان الحكم الصادر فى الجنية رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٠ زفتى قد أصبح باتا قبل ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ وهو اليوم الذى وقعت فيه الجريمتان موضوع هذا الطعن ، فإن هذا الحكم له حجيته بالنسبة للجريمة الأولى - وهى إقامة المحل الصناعى بدون ترخيص - بينما لا يكون لذلك الحكم

ثمة حجية بالنسبة للجريمة الثانية - وهى إدارة المحل بدون ترخيص - ولما كانت الرخصة التى يحصل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة جهاز يحركه الغاز لا تغنى عن الترخيص الخاص بإدارة المحل والمنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية - لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع تعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ١١٣٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٥ من ٣٦ ص ١٦٧)

١٨٤٤ - الترخيص بإقامة محل تجارى أو صناعى لا يغنى عن الحصول على ترخيص بإدارته - المادة ٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية قد جرى نصها بأنه لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته ألا بترخيص وأن كل محل يقام متعزلاً بما مؤداه أن الحصول على رخصة بإقامة المحل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بإدارته ، يؤكد ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون ذاته من إستثناء المحال التى يكون أصحابها قد تقدموا بطلب للترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون من حكم المادة الثانية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بما إنتهى إليه من أن الرخصة التى يتطلبها هذا القانون هى التى تصرف عن إقامة المحل فقط يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤٨٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٧٦ من ٣٧ ص ٤٣)

١٨٤٥ - إضافة آلة إلى مطبعة - تعديل بزيادة القوى المحركة - إقتضاؤه موافقة الجهة المنصرفة منها رخصة المطبعة - الحصول

على موافقة الهيئة العامة للتصنيع - عدم كفايتها - أساس ذلك ؟  
تنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم  
٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية على أنه " لا يجوز إجراء  
أى تعديل فى المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة  
وتتبع فى الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤  
, ٥ , ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة  
الرسوم المفروضة على المحل قبل إجراءات قيمتها بعده , ويعتبر تعديلا كل ما  
يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة فى  
القوى المحركة أو تعديل أقسام المحل " كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون فى  
فقرتها الأولى على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له  
يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتتعدد  
العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون  
ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام  
المادة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم بإغلاق المحل لمدة التى يحددها فى الحكم  
أو إغلاقه أو إزالته نهائيا . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة فى حالة مخالفة  
أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ , ١١ وفى حالة الحكم بالإغلاق أو  
الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف " . لما كان  
ذلك , وكانت إضافة آلة جديدة فى مطبعة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوى  
المحركية وهو ما لا يجوز إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها رخصة المطبعة وهو ما  
خلص إليه الحكم المطعون فيه . ومن ثم يكون قضاؤه بالعلق متفقا مع صحيح  
القانون - ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن من أن الهيئة العامة للتصنيع سبق  
لها أن وافقت على إضافة الآلة المستحدث فى مطبعته إذ فضلا عن أن الآلة  
المذكورة لم يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فإن موافقة الهيئة للتصنيع لا  
تنفى عن موافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة على هذه الإضافة لما لهذه الجهة  
الأخيرة من سلطة كاملة فى الموافقة أو عدم الموافقة على إجراء أى تعديل فى  
المطبعة يتقدم به الطاعن . (لمن رقم ٧٩١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ ص ١٩٧)

## محال عمومية

١٨٤٦ - منوط العقاب بالنسبة إلى النادي الذي يفشاه الجمهور

اللعب القمار بدون ترخيص .

أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن المعدة لبيع التكويلات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) الفنادق المعدة لإيواء الجمهور ، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه " فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي يفشاهها الجمهور محال عمومية " - إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف فقد دل على أنه إذا كان المكان قد أعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم إعداده للكل أو الشرب أو النوم ، فإنه لا يعد من المحال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٢٨ لعب القمار في المحال العمومية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ثم لما كان المكان الذي يخصص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له . لأن لعب القمار ممنوع أصلا في المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالإخطار عنه مقدما ، ولأن هذا الإخطار ، بمقتضى المادة الرابعة ، خاص بالمحال الوارد ذكرها في المادة الأولى - لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يفشاه الجمهور لعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عده مخالفا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يكون إذن محل لمعاقبة صاحبه عن جريمة فتحه بغير إخطار سابق وكل ما يمكن أن يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار في محل أعد خصيصا لذلك ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

(طعن رقم ٩٥٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٤٣)

١٨٤٧ - عدم كفاية الأخطار في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه .

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد نصت على أن الأخطار لا يكفي في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه ، بل أنه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير .  
(طعن رقم ٣٤٩ سنة ١٥ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٤٥)

١٨٤٨ - العبرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع في أمرها .

العبرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع من أمرها ، فمتى ثبت لرجال الضبطية القضائية أن محلا من المحال التي يسميها المسؤولون عنها محال خاصة هو في حقيقة الواقع محل عمومي كان لهم أن يدخلوه لمراقبة ما يجري به . فإذا توافرت لدى البوليس الأدلة على أن المكان الذي يديره المتهم ليس ناديا خاصا وإنما هو محل عمومي يفشاه الجمهور بلا تفريق ولا تمييز بينهم للعب القمار ، وأن ما قاله المتهم عنه من أنه ناد خاص لم يكن إلا للإفلات مما تقتضيه حقيقته من خضوعه لمراقبة البوليس فإن دخول البوليس فيه يكون جائزا ولو لم يكن هناك إذن من النيابة .  
(طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ١٧ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤٨)

١٨٤٩ - مسئولية صاحب المحل العمومي عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه .

أن صاحب المحل العمومي مسئول بمقتضى نصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه ولو كان هو وقت المخالفة غائبا عنه .  
(طعن رقم ١٦٣٢ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٨٥٠ - عدم بيان الحكم إدانة المتهم لمخالفته أحكام المادة ١٩



من ق ٢٨ لسنة ١٩٤١ نوع اللعبة التى تثبت حصولها وكيفيةها وأن  
للحظ فيها النصيب الأوفى - قصور .

أن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز فى  
المحال العمومية أن يترك أحدا يلعب القمار على إختلاف أنواعه كلعب " البكاراه  
" ولعبة " السكة الحديد " إلى آخره ، وما شابه ذلك من أنواع اللعب . وإن  
كانت لعبة " الكومى طير " ليست مما سماه النص فإنه يجب للعقاب عليها  
باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية أن الريح  
فيها يكون موكولا لحظ اللاعبين أكثر منه لمهارتهم كما هو مفهوم معنى كلمة  
القمار . فإذا كان الحكم الذى عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفيةها  
وأن اللحظ فيها النصيب الأوفر ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٩٢١ سنة ١٨ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٨٥١ - إزالة مبانى مقهى وإعادة بنائها بعد ذلك من غير  
إخطار الجهات المختصة بهذا التغيير لا عقاب عليه .

أن المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية  
إنما تنص على المستقل للمحل العمومى ، وتوجب المادة الثامنة على المستغل  
التبليغ عن نقل المحل من مكان إلى آخر أو عن كل تغيير ( ولو كان وقتيا فى  
نوع المحل أو الغرض المخصص له ) يطرأ على البيانات الواردة فى الأخطار  
الأول ، وإنه فإذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم كان مرخصا له فى إدارة  
مقهى ثم أزيلت مبانيه وأعيد بناؤه بعد ذلك من غير أن يخطر الجهات المختصة  
بهذا التغيير فلا عقاب عليها ، إذ المتهم قد فتح المحل العمومى أول الأمر بعد  
الإخطار عنه بالصفة الواردة فى المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار إليه ،  
والتغيير الذى حدث فى المحل الذى يديره ليس من قبيل ما نص عليه من  
المادتين المذكورتين .

(طعن رقم ٢١٨١ سنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٩)

١٨٥٢ - المحل المعد لبيع العلاقة .

أنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الإستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع " العلفة " من هذا القبيل إذ يكفى ليكون المحل عاما أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس ، فإن حيازة صاحب هذا المحل جهازا لاسلكيا بمحله بدون رخصة تكون معاقبا عليها .

(طعن رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥١)

#### ١٨٥٢ - المحل المعد مخبزا .

أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الإستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص ، وقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التي يشاها الجمهور من المحال العمومية . وإن كان محل المعد مخبزا هو ما يجرى عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢١ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥١)

#### ١٨٥٤ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم بإدارة محل عام بدون

ترخيص بأن البوقيه محل الدعوى محل خاص داخل ناد مخصص لخدمة أعضائه - قصور .

إذا كان الحكم قد أدين المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن البوقيه محل الدعوى محل خاص في داخل النادي ومخصص لخدمة أعضاء النادي ، وكان الحكم قد قال أن النادي من النوادي الخاصة وأن البوقيه جزء من منشأته وميانيه وعاقب المتهم باعتباره مستغلا جزءا منه لحسابه الخاص ، وذلك دون أن يبين الأدلة التي

إستخلص منها أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للمتريدين عليه من غير أعضاء النادى فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(لمن رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥١)

١٨٥٥ - سريان أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ على جميع المحال التى ينطبق عليها التعريف الوارد به لو كانت تدار أيضا لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .

أنه لما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة إذ تحدث فى مادته الأولى عن هذه المحال بأنها الأماكن المعدة لبيع المكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المحل قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التى ينطبق عليها هذا الوصف وكانت تدار أيضا لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أعد محله إعدادا يجعل منه محلا عموميا لكى يشرب الناس الخمر بالتجزئة دون أن يخطر عنه أو يحصل على ترخيص بإدارته ، فإنه يجب - عملا بالمادة ٢٧ من القانون المذكور - إغلاق المحل دون النص على توقيته ، وإن كان الحكم قد قضى بالإغلاق لمدة شهرين فإنه يكون قد خالف القانون .

(لمن رقم ١٥٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٢)

١٨٥٦ - إعداد محل البقالة لكى يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة يجعل منه محلا عموميا .

إذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنه قد باع الخمر بالتجزئة فى محله الذى يديره للبقالة فجعل منه بذلك محلا عاما أداره قبل الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه على ذلك طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة ، ثم برأه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة إعتادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر وهو ما لا تنتفى به التهمة الأولى الى تقوم على أنه جعل من محله محلا عاما يتناول رواده الخمر فيه قبل أن يخطر الجهة المختصة بذلك

طبقا للقانون فإن هذا الذي إنتهى إليه الحكم لا تعارض فيه .

(طعن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥٤)

١٨٥٧ - إدانة المتهم دون رد على نفاعه بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار فى مقهاه لقيامه بسبب المرض - قصور  
أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ وأن كان قد نص فى المادة ٣٦ منه على أن " يكون مستقل المحل العمومى ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون " ألا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد إنعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من إثبات العكس ، وإنه فإذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار فى مقهاه ، لفاية وقت إرتكابها بسبب المرض ، كان على المحكمة أن تحقق نفاعه وتقول كلمتها فيه ، فإذا هى لم تفعل وأسست قضائها بإدانته على مجرد المسؤولية المفترضة فإن حكمها يكون معيبا متعيئا نقضه . (طعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٥٥)

١٨٥٨ - خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مما يوجب أو يجيز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور .

متى كان الثابت من منونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للمتهمة الثانية وأنها أجزته للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك المتهمة قد تتنازلت عن إدارة المحل ، الأمر الذى كان يتعين معه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ إجراءات نقل الترخيص إليه وإلا حق عقابه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالصبر مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهى التى تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق - قد خلت مما يوجب أو يجيز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . فإن الحكم إذ قضى بغلق المحل يكون قد أخطأ فى تطبيق

القانون ويتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق .

(ملن رقم ٤٢٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٥٨٨)

١٨٥٩ - خضوع المحال التي يفتشها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر - مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس .

تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه " في تطبيق أحكام المادتين ١٩ / ٢٢ تعد المحال التي يفتشها الجمهور محالا عامة " - ويبين من نص المصد التشرعي لهذه المادة - وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٦ الذي أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للإستقبال في تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التي يفتشها الجمهور من أى نوع كانت ، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحال العمومية الذي حل محل القانون السابق - وألغى بالقانون الحالي - أن المشرع كشف عن مراده بجلالة وتقييه إخضاع المحال التي يفتشها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المعد لإستقبال الجمهور لفرض طلاء أوانيتهم النحاسية هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيئا نقضه .

(ملن رقم ٩٤٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٧٧٢)

١٨٦٠ - وصف الملهى - إنطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجنول الملحق بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ نون إعتبار لأعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية ومساواة كان  
٥٧/م

معدا لإرتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات .

المستفاد من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لائحة التياترات الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٢ يوليه سنة ١٩١٤ وقرار قومسيون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ يوليه ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ رأى تحقيقا لمصالح عامة التوسعة فى دائرة ما يعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون إعتبار لأعدادده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معدا لإرتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات . وموجب ذلك على ما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال وإتساع نطاقها تستدعى وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون فى البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهى " صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص " ، كما نص فى البند السادس من القسم الثانى على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتى شخص أو أقل ، ونص فى القسم الثالث على " صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية ، ومؤدى ما تقدم جميعه أنه يكفى لانطباق وصف الملاهى على أى صالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق إيضاحه ومثله إعداد الصالات لإحياء الحفلات والأفراح تحقيقا لغرض الشارع فى إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كغاية للأغراض سالفة البيان . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر أن إعداد المحل لإحياء حفلات وأفراح يدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغير مباح الدخول فيه لغيرهم لا يجعله ملهى فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تكوين القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٣٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٤٥١)

١٨٦١ - إطلاق الشارح عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص - جريمة لعب القمار في المحل العام - وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي إستعملت في الجريمة .  
نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ - التي تؤثم لعب القمار في المحال العامة - بالحبس ويقرع لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي إستعملت في ارتكاب الجريمة كما نصت المادة ٣٦ / ١ من هذا القانون على أنه في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٢ - التي تؤثم فتح المحل العام بدون ترخيص - و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق المحل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمطعون ضده والتي إستعملت في ارتكاب الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة الغلق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (ملن رقم ١٨٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٢ من ٢٥٢)

١٨٦٢ - منط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته للمحل فعلا وقت وقوع المخالفة - مجرد إعتبار الطاعن وكيله للمخيز لا يقيده بذاته قيامه بالإدارة الفعلية - عدم إستظهار الحكم ذلك -  
تصوير .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين إذ نصت على أن " يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه " فقد دلت على أن مناط مسئولية متولى الإدارة هو ثبوت إدارته للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديرا - متى إنتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت الذي وقعت فيه المخالفة ، كما لا يسأل باعتباره قائما على إدارة المحل إلا إذا ثبت له الإدارة الفعلية في ذلك الوقت . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه وكيل المخيز

وقت الضبط دون أن يستظهر ما إذا كانت الإدارة الفعلية للمخبز في ذلك الوقت وقت الضبط له أو لغيره ، وكان مجرد إعتباره وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية ، فإن الحكم يكون معينا بالقصور .  
(طعن رقم ٧١ سنة ٣٩ في جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٨٤٢)

١٨٦٢ - مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٩ -  
مسئولية أقامها الشارع وإفترض لها علمهم بما يقع من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها - لا يقبل الاعتذار بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .

تنص المادة ٢٨ من القانون ٢٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن الخلل العامة على أنه " يكون مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون " . ووضح من صياغة هذه المادة أن مساعلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقامها الشارع وإفترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .  
(طعن رقم ٦٠ سنة ٤٢ في جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٢ من ٣٣ من ٣٧٧)

١٨٦٤ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة إستمرارا متتابعاً متجدداً محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها .

لما كانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف إستمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تتخلل



متتابعاً متجدداً ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كان الثابت أن الدعوى المقامة على المطعون ضده - لإدارته محل عام واحد على الرغم من سبق غلقه لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاماً على المحكمة الإستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعوى معاً وأن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الأحكام المطعون فيها موضوع هذا الطعن نقضاً جزئياً وتصحيحاً بضم قضاياها وجعل الغرامة المحكوم بها وهي عشرة جنيهات عنها جميعاً وذلك بالإضافة إلى عقوبة إعادة الطلق المقتضى بها فيها .

(ملن رقم ٢٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ١٠٧)

#### ١٨٦٥ - محلات عامة - الترخيص بفتحها لا يفنى عن وجوب

الترخيص لإدارتها - أساس ذلك .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل على أنه " لا يجوز فتح أى محل عام إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك . . . . . " كما تنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز لأى شخص أن يستقل محلاً عاماً أو أن يعمل مديراً له أو مشرفاً على أعمال فيه إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك بعد أداء الرسوم التى يصدر بتحصيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . . . . . " فإن مؤيد ذلك أن الترخيص يفتح المحل العام لا يفنى عن وجوب حصول المستقل للمحل العام أو المدير أو المشرف عليه على الترخيص المنصوص عليه في المادة ١٢ - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على الترخيص المقدم عن فتح المحل العام دون أن يتطعن إلى الاختلاف والمغايرة بين الرخصة للمقمة والترخيص المطلوب موضوع الإتهام ، فإن ذلك يبنى على أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطروفيها وأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة مما يعيب حكمها ويوجب نقضه

## والإحالة .

(طعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٣١٥)

### ١٨٦٦ - إقامة محال بدون ترخيص - جريمة - أركانها .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : " لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك " ولما كانت المادة الأولى من القانون ذاته تنص على سريان أحكامه على المحال الواردة فى الجدول الملحق بالقانون ومنها محال غسل وكى الملابس والبياضات والأقمشة بأنواعها المدرجة تحت البند رقم ١١١ من القسم الثانى من ذلك الجدول ، وكانت نصوص القانون سالف البيان والجدول الملحق به قد جاءت خلوا من اشتراط إستخدام عمال فى محلات كى الملابس المقامة أو المدارة بغير ترخيص لتوافر الجريمة محل التداعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه بالبراءة على أنه لم يثبت فى الأوراق أن المطعون ضده لديه عمال حتى يتعين إلزامه بالحصول على الترخيص يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير عناصر الدعوى من الناحية الموضوعية فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ٦٨١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤١٧)

### ١٨٦٧ - مسئولية أصحاب المحلات العامة .

أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معا ، متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسئوليته هذه فرضية تقوم على إفتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وإحسابه وهى قائمة على الدوام - ما لم يحضها سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب

المحل أنه كان غائبا أو إستحات عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .  
ولما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة أن مسئوليته مفترضة وأن المرض  
والغياب لم يمنعا من تشغيل المخبز لصابه ، دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من  
عدم مسئوليته عن العجز لإنقطاع صلتة بالمخبز لمرضه وإقامته فى مكان بعيد  
عنه ، وهو دفاع يعد فى هذه الدعوى هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان  
يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته بلوغا إلى غاية الأمر فيه  
، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور فى التسبيب ، مما يعيبه  
ويوجب نقضه . (طن رقم ٨٣١ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٤٧٨)

#### ١٨٦٨ - العبرة يكون المحل عاما - بحقيقة الواقع .

من المقرر أن العبرة فى الحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها ولكن  
بحقيقة الواقع من أمرها .

(طن رقم ١٨١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٢٢٥)

#### ١٨٦٩ - خلو قانون المحلات العامة من نص يمنع المعارضة فى

الأحكام الصادرة فى الجرائم المنصوص عليها فيه .

أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة قد جاء خلو  
من نص مانع من الطعن بالمعارضة فى الأحكام القيايية التى تصدر فى الجرائم  
التي تقع بالمخالفة لأحكامه ، وكان الأصل المقرر فى المادة ٣٩٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية هو جواز المعارضة فى الأحكام القيايية الصادرة فى الجنح  
والمخالفات من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون  
فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة الطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق  
القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طن رقم ٣١٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٦٥٠)

## محاماة

### الفصل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

#### الفصل الثاني - القيد بجدول المحامين

##### الفرع الأول - شروط القيد

##### الفرع الثاني - أثر القيد

##### الفرع الثالث - مدة الخدمة السابقة

##### الفرع الثالث - مدة الخدمة السابقة

##### الفرع الرابع - الإستبعاد من الجدول

##### الفرع الخامس - نقل القيد إلى جدول غير المشتغلين

#### الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم

##### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

### الفصل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

#### ١٨٧. - حرية مزاولة المهنة - كفالتها بمقتضى القانون - لا

يحول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها.

حرية مزاولة المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وأن كانت مكفولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كفالة هذه الحرية لا يعنى إطلاقها لمساس ذلك بالنظام العام مساسا مباشرا - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأغراض السامية التى قدرها عند سن هذه القوانين والتى جعلها الشارع سباجا لتلك الحرية وضمانا للصالح العام يندفع بها ما يمس المهنة بالأذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها من إعتبار يوجه عام ولا مع حقوق القائمين على

ممارستها بوجه خاص .

(تظلم ١٨ سنة ٢٩ ق " نقابات " ٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٠١)

(والطعن رقم ١ ومن ٥ - ١٧ ومن ١٩ - ٢٢ لسنة ٢٩ ق بنفس الجلسة )

#### ١٨٧١ - الإشتغال بمهنة المحاماة - لا يشترط القانون فيها

ضرورة سابقة للإشتغال في أعمال فنية معينة .

من المقرر أن القانون لا يتطلب للإشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة للإشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الأعمال التي إضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالإحترام الواجب للمهنة فلا يضيره أنه بدأ حياته الوظيفية عاملا بسيطا وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقه الثقافي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على إجازة الحقوق (الليسانس) . (طعن رقم ٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٥ من ١٦ من ٢٤٥)

#### ١٨٧٢ - شروط الإشتغال بالمحاماة .

لم يشترط لقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم للإشتغال بالمحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الإشتغال بأعمال فنية معينة ، طالما أن الأعمال التي إضطلع بها الطالب لا تمس حسن السمعة أو تخل بالإحترام الواجب للمهنة وتوافرت الشروط القانونية لممارسة المحاماة .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٧٨٨)

#### ١٨٧٣ - حظر الجمع بين المحاماة والأعمال الواردة حصرا في

المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - أصل عام - يستثنى منه قوى أعمال المحاماة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - الجمع بين المحاماة وإحدى الوظائف العامة أو الخاصة أو منصب رئيس مجلس إدارة أو

**العضو المنتدب فى الشركات المساهمة - جازز أن يشغلون بالفعل**  
هذه المناصب وقت صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

لما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ وقد عدت الأعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة . ومن بين هذه الأعمال ما نصت عليه الفقرة الثالثة منها والتى أشارت إلى الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة يمرتب أو بمكافأة وإستثنت من هذه الفقرة من يتولى المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فقد دلت بذلك على أن الأصل هو عدم الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة ، إلا أنه لما كان محامو الهيئات العامة - وما فى حكمها مما عدته الفقرة الثالثة سائلة البيان - موظفين بها فقد أبيع لهم إستثناء الجمع بين وظائفهم هذه وبين المحاماة ، وهذا الإستثناء وقد ورد خلافا للأصل العام من عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة فإنه يتعين تفسيره فى أضيق الحدود بحيث لا يخول لمن يتولى المحاماة فى تلك الجهات أن يتقلد أية وظيفة أخرى فيها خلاف تلك التى تؤهله للعمل بها كمحام تؤكد هذا المعنى وتزيده وضوحا الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لقولها : " ولا يسرى هذا الحظر على كل من يجمع الآن بين المحاماة والأستغال بإحدى الوظائف أو الأعمال المنصوص عليها فى البندين الثالث والخامس " فأجرت حكما وقتيا أخرجت به من نطاق حظر الجمع بين المحاماة وبين أية وظيفة من كانوا يجمعون - وقت صدور القانون المذكور - بين المحاماه وبين إشتغالهم بأية وظيفة أو تقلدهم منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب فى الشركات المساهمة .

(ملعن رقم ٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٤)

## **الفصل الثانى**

### **القيد بجدول المحامين**

#### **الفرع الأول - شروط القيد**

**١٨٧٤ - صدور حلو عن العقوبات المحكيم بها على طالب القيد**

فى الجدول ، لا يكسبه حقا خالصا فى القيد بل يبقى أمره محل تقدير السلطة التى تفصل فى طلبه .

أن أمر العفو الصادر لطالب القيد فى جدول المحامين وأن تناول العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بإدانته فى الجرائم التى إرتكبها - إلا أنه لا يكسبه حقا خالصا فى القيد بجدول المحاماة بل يبقى أمره محل تقدير السلطة التى تفصل فى طلبه .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١)

١٨٧٥ - توقييع بعض الجزاءات على طالب القيد لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والإحترام الواجب لمهنة المحاماة - فقدانه صلاحية الاشتغال بالمحاماة .

إذا كان يبين من ملف خدمة الطاعن أن بعض الجزاءات التى وقعت عليه كان لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والإحترام الواجب لمهنة المحاماة - كتحيزه لجانب ببدال ليدفع عنه تهمة نسبت إليه ، وإدلائه بأقوال غير صحيحة فى محضر البوليس لصالح هذا الببدال وإخفائه محضرا محررا ضد تاجر ، وإستعماله إستعمارات سفر صرفت إليه للحضور أمام محكمة عسكرية للشهادة والحضور جلسة مجلس تأنيب مع عدم حضوره أمامها ، وتوقييعه فى دفتر الحضور والإنصراف فى يوم لم يتواجد فيه ، فإن ذلك يفقده صلاحية الإشتغال بالمحاماة التى تطلبها المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى فقرتها الرابعة .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٠٥)

١٨٧٦ - مجازاة طالب القيد بالإنتذار خلال فترة عمله إماما لأحد المساجد لإنقطاعه عن العمل بعد أجازته الإعتيادية وإدعائه المرض - عدم مساسه بالنزعة أو الشرف ولا يجعل الطاعن غير أهل للإحترام الواجب لمهنة المحاماة .

سبق مجازاة الطاعن بالإنتذار خلال فترة عمله إماما لأحد مساجد وزارة

الأوقاف بسبب إنقطاعه عن عمله عقب أجازته الإعتيادية نون توقيع الكشف الطبي عليه وتقديمه شهادة طبية مرضية - مما استدعى الشك فى صحة إدعائه - بما لا يتفق ومركزه الدينى - لا يعد ماسا بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للإحترام الواجب لمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر مانعا من قيد إسمه بجدول المحامين المشتغلين .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٤٩)

١٨٧٧ - شروط القيد بجدول المحامين - ما لا يتعارض مع حسن السيرة والإحترام الواجب للمهنة .

إشتغال الطاعن ساعيا فكتاتيا من الدرجة التاسعة ثم ترقيته بعد ذلك إلى الدرجة السابعة ويقالؤه بالخدمة إلى أن إعتزلها من تلقاء نفسه بعد أن حصل على أجازة " اليسانس " فى القانون لا يتعارض مع حسن السيرة والإحترام الواجب لمهنة المحاماة . (طعن رقم ١٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٢)

١٨٧٨ - ماهية قرار لجنة القيد بنقابة المحامين .

قرار لجنة القيد هو فى حقيقته قرار إدارى ، وهو بهذا الوصف يجب أن تتوفر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قانونا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها بالقيد متى ثبت لها - ولو بعد إصدار القرار أنه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها فى القانون لم تكن كلها أو بعضها - فى حقيقة الواقع - مستوفاة فى الطالب وقت قيده بالجدول .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٩)

١٨٧٩ - قرار لجنة قبول المحامين بإعادة قيد إسم المحامى بجدول المحامين المشتغلين لا يقرر له مركزا قانونيا ذا أثر رجعى وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب .



أن الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون المحاماة أمام المحاكم الرقيم ١١ لسنة ١٩٥٧ حين أجازت إعادة قيد إسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين بالمحاماة نصت على أن " تسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسابعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ / ١٢ / ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٨ من ١٧ من أيلول ١٩٦٨ . ولما كانت المادة الخامسة قد قضت بتقديم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى لجنة قبول المحامين حتى إذا ما تحققت اللجنة من توافر الشروط في الطالب قررت قيد أسمه بالجدول ، فإن مفاد ذلك أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعي وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب .

(لمن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٨ من ١٧ من أيلول ١٩٦٨)

#### ١٨٨ - الفصل في مصاريف ورسوم طلب القيد بجدول

المحامين - لم يتطلبه قانون المحاماة .

أن ما يعيبه الطاعن على لجنة قبول المحامين من إغفالها الفصل بقانون المطعون فيه في مصاريف ورسوم القيد التي كان قد دفعها على ذمة الفصل في الطلب المقدم منه ، غير صحيح في القانون ، ذلك أنه فضلا عن إغفال الفصل في المصاريف القضائية عملا بالمادة ٢٥٦ من قانون المرافعات لا يترتب عليه بطلان الحكم ، فإن قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لم يتطلب من لجنة قبول المحامين الفصل في مصاريف ورسوم الطلب المقدم للقيد بالجدول .

(لمن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ من أيلول ١٩٦٨)

#### ١٨٨١ - عدم لزوم سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا

عند نظر طلبه ابتداء .

لم يوجب نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا عند نظر الطلب في أول مرتبة لتبين تخلف هذا الشرط كان من حق الطالب المعارضة في الميعاد الذي حدده القانون في تلك المادة ، وهي إذ لم تستلزم سماع أقوال المعارض عند نظر المعارضة ولم

توتب البطلان على عدم سماع أقواله . فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة لجنة قبول المحامين لنص المادة السادسة السالف ذكرها لعدم سماعها أقواله عند نظر معارضته يكون غير سليم .

(طن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٧٨١)

**١٨٨٢ - حسن السمعة والإحترام الواجب لهنة المحاماة شرط  
للقيد بجدول المحاماة - أثر تخلف هذا الشرط .**

يستوجب قانون المحاماة فيمن يقيد إسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة . حلقراً بوجه عام على ما يؤهله للإحترام الواجب للمهنة ، وهى مهنة ذات طابع خاص . وإذا كان ما تقدم ، وكان لا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن لجنة قبول القيد بجدول المحاماة إذ رفضت قيد الطاعن إستناداً إلى ما تيسرته من ماضيه المتمثل فى سبق الحكم عليه فى جنائية إختلاس أموال سريعة ، تكون قد إستعملت سلطتها فى التقدير بما يسوغه

(طن رقم ٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٩٩)

**١٨٨٣ - لجنة قبول المحامين - الطعن فى قراراتها - عدم وجوب  
إختصاصها .**

أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المحاماة ، لا يوجب إختصاص لجنة قبول المحامين عند الطعن فى قراراتها .

(طن رقم ٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١)

**١٨٨٤ - القيد أمام محاكم الإستئناف - مدته - شرطه .**

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن مدة التمرين ستان ، وتنص المادة ٧١ من هذا القانون على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الإستئناف ، أن يكون الطالب قد إشتغل بالمحاماة فعلاً مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد إسمه بجدول المحامين المقبولين للترافعة أمام

المحكمة الابتدائية والمحاكم الإدارية ومقتضى الجمع بين النصين أنه يشترط  
لقيد المطعون ضده أمام محاكم الإستئناف إنقضاء خمس سنوات على عمله  
بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه  
الصادر في ٨ / ٥ / ١٩٦٩ فيما قضى به من قيد المطعون ضده للمرافعة أمام  
محاكم الإستئناف ، قد خالف صحيح القانون، إذ لم تمض الخمس سنوات التي  
يتطلبها القانون منذ قيد المطعون ضده في ١٩ / ١١ / ١٩٦٦ حتى تاريخ  
القرار المطعون فيه (طعن رقم ٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١)

١٨٨٥ - قرارات لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام  
محكمة النقض - عدم ضرورة تسيبها .

أن لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة  
الإدارية العليا غير ملزمة بتسيب القرارات التي تصدرها .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٩٣)

١٨٨٦ - لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة  
النقض - عدم سماع طالب القيد - سماعه يستوجب التأجيل لتقديم  
مذكرة ببقائه - مخالفة ذلك - إخلال بحق الدفاع .

لا يوجب القانون سماع طالب القيد أمام لجنة القيد في جدول المحامين  
المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، وإذا كانت اللجنة - في  
موضوع هذا الطعن - قد إستدعت الطاعن وإستوضحته في شأن بعض  
المذكرات المقدمة منه مع الطلب ، فإن ذلك كان منها في سبيل إستكمالها  
لتكوين رأيها وعقيبتها في الطلب المقدم إليها دون أن يترتب على هذا الإجراء  
حق معين للطاعن أن ينصب من نفسه مدافعا عن طلبه والمستندات المقدمة منه  
تأييدا له ويؤدي إلى أنه إذا لم تستجب اللجنة إلى طلبه تأجيل نظر القيد حتى  
يقدم مذكرة ببقائه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٩٣)

١٨٨٧ - شرط حسن السمعة والإحترام الواجب لمهنة المحاماة  
على موجب حكم المادة ٥١ / ٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة  
١٩٦٨ - تقديره موضوعي - مثال لتقدير غير سائغ .  
تضمنت المادة ٥١ فقرة رابعة من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨  
الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة المحاماة بصفة عامة ومنها أن يكون  
محمود السيرة حسن السمعة أهلا للإحترام الواجب للمهنة . ولما كان يبين من  
القرار المطعون فيه أنه إستند في قضائه برفض طلب قيد الطاعن بجدول  
المحامين المقيولين للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا إلى أنه  
قدم إلى اللجنة المطعون في قرارها صورة من مذكرة مقبلة منه وأحد زملائه  
إشتراكا سويا في إعدادها بعد نزاع الجزء الذي كان مكتوبا عليه إسم زميله  
محاولا تضليل اللجنة لحملها على الإعتقاد بأن تلك المذكرة من إعداده وحده ،  
وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة إستئناف بنى سوف  
- مأمورية المنيا - أن المحامي الطاعن كان يحضر عن المستأنف عليه في  
الإستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٢ ق بجلسات المرافعة وأنه تقدم بمذكرة موقعة منه  
كما يبين من الإقرار الصادر من الأستاذ . . . . . المحامي ، المرفق بأسباب  
الطعن والذي تطمئن المحكمة إلى صحته أنه قد أبى التوقيع على هذه المذكرة  
لأنه لم يبذل جهدا فيها وحتى لا يفتات على حق زميله الطاعن الذي إنفرد  
بكتابتها وبذل الجهد الكبير فيها ولذلك قدمت إلى المحكمة موقعة من الأخير  
وحده - فإن نزاع الجزء الذي يحمل إسم الأستاذ المحامي مصدر الإقرار  
المذكور من المذكرة المشار إليها يكون قد جاء متققا مع الواقع لا مغايرا له بما  
ينحسر عنه قصد التضليل ومن ثم فإن اللجنة إذ قدرت فقدان الطاعن أهلية  
الإحترام الواجب لتقيد إسمه بجدول المحامين للمرافعة أمام محكمة النقض  
والمحكمة الإدارية العليا تأسيسا على ما ذهبت إليه لم يكن تقديرها سليما  
(طعن رقم ١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ٨)

لما كان البين من القرار المطعون فيه أنه إستند في رفضه تظلم الطاعن إلى بلوغه سن الخمسين عند نظر الطلب في ٧ يناير سنة ١٩٧٦ ، وإلى أن عمله بالقضاء العسكري كان سابقا على حصوله على ليسانس الحقوق في أكتوبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة تشترط فيمن يقيد إسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الإشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة ٥٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على إعتبار ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين ، وإذا كان التأييد من الإطلاع على المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٧٥ وأنه كان نقيبا بالقوات المسلحة وتولى رئاسة المحكمة المركزية وعضوية المحكمة العليا في المحاكم العسكرية الميدانية خلال المدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ وأنه أحيل إلى التقاعد في أول يناير سنة ١٩٧٦ بناء على طلبه لقيد إسمه بجدول المحامين وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة صادرة من القوات المسلحة مؤرخة ٦ إبريل سنة ١٩٧٨ تتضمن أنه كان معينا رئيسا للمحكمة العسكرية وعضوا بالمحكمة العليا خلال المدة من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٥ إلى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بعد حصوله على ليسانس الحقوق فإنه يكون قد ثبت إشتغاله بعمل نظير للقضاء قبل بلوغه سن الخمسين في ٦ يناير سنة ١٩٧٦ ، مما يوفر إنطباق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة سالفة البيان على حالته ، وإذا كانت الأوراق خلوا مما يمس توافر سائر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في تلك المادة ، فإن رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سليم ، ويتعين لذلك إلغاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن وقيد إسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

(ملعن رقم ١ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ١)

### ١٨٨٩ - محاماة - شروط القيد - إعادة القيد .

لما كان يبين من ملف الطاعنة الذى أمرت المحكمة بضمه أنها من مواليد ١٤ من إبريل لسنة ١٩٢٦ وأنها حصلت على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة فى نور نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، وتقدمت بطلب قنيتها بجدول المحامين مع باقى الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وإيصالات سداد رسوم القيد والإشتراك السنوى فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ ، وحددت لجنة قبول المحامين لنظر الطلب جلسة ٣ من مارس لسنة ١٩٧٦ ثم أجلت نظره لجلسة ٢ من يونية لسنة ١٩٧٦ وبها أصدرت قرارها المطعون فيه برفض الطلب ويبين من مبنيات هذا القرار أنه أسس على تجاوز الطاعنة الخمسين من عمرها وقت نظر الطلب ون أن يسبق ذلك إشتغالها بالأعمال المنصوص عليها فى البند الخامس من المادة ٥١ من القانون لما كان ذلك وكان البين من نص المادة ٥١ من هذا القانون أنها إشتربت فيما إشتربته فيمن يقيد إسمه فى جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الإشتغال بالقانون أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو فى الأعمال القضائية أو الفنية بمجلس النولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات ومختلف المعيينين أو فى الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتحديدها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة ، وكانت المادة ٥٨ من القانون قد نصت على أن " تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادتين ٥١ و ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والإشتراك السنوى إلى اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة ، وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب . . . " كما نصت المادة ٦٣ من ذات القانون على أنه " للمحامى الذى يرغب فى إعتزال المحاماة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين مع مراعاة أحكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من القانون ، ولا يجوز له أن يطلب إعادة قيده فى

جدول المحامين متى جاوز الخمسين من عمره إلا إذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل ، أو كان قد سبق له الإشتغال بالأعمال المنصوص عليها في البند " خامسا " من المادة ٥١ . ولما كانت الشروط المطلوبة في المادة ٥١ من القانون للقيد في جدول المحامين يجب توافرها في الطالب وقت القيد فيما عدا شرط السن وهو شرط مستحدث إضافته المادة المذكورة إلى سائر الشروط التي كانت واردة بالمادة الثانية من قانون المحاماة السابق - المصادر بالقرار يقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فيكتفى فيه بأن يكون طالب القيد غير متجاوز الخمسين من عمره وقت تقديمه الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ ، ٥٢ وإيصالات سداد رسوم القيد والإشتراك السنوى ، يؤكد ذلك ما يفهم من دلالة عبارات الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون القائم من أنه يجوز لنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده في جدول المحامين المشتغلين ما دام لم يتجاوز الخمسين من عمره وقت الطلب مما مؤده أن العبرة في احتساب السن هي بوقت تقديم طلب القيد أو طلب إعادة القيد مرفقا بأياها كافة الأوراق والإيصالات المطلوبة وذلك لإنتفاء المبرر للفرقة بين حالتى القيد وإعادة القيد في خصوص كيفية احتساب السن ، هذا إلى أن تحديد موعد إنعقاد لجنة قبول المحامين منوط باللجنة ذاتها ومن غير المقبول عقلا ومنطقا أن يطق مصير طالب القيد على التاريخ الذى تحدده اللجنة لنظر الطلب وتصدر قرارها فيه فإن نظرت قبل تجاوز طالب القيد الخمسين من عمره وكان مستوفيا باقى الشروط المطلوبة قانونا قبلته وإن نظرت بعد ذلك رفضته حتى ولو كان الطالب مستوفيا كافة الشروط وقت تقديمه . لما كان ذلك وكان الثابت - على ما سلف بيانه أن طالبا القيد لم تكن قد تجاوزت الخمسين من عمرها وقت تقديمها الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون وإيصالات سداد رسوم القيد والإشتراك السنوى ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلبها تأسيسا على تجاوزها الخمسين من عمرها وقت نظره يكون قد جانب صحيح القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه وقيد اسم الطاعنة بجدول المحامين تحت التعرئين .

١٨٩٠ - محاماة - قرار - طعن - ميعاد .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه " إذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب فى الميعاد كان له أن يطعن فى القرار أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه فى الحالة الأولى أو من تاريخ إنتهاء المعارضة فى الحالة الثانية " ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالقرار المطعون فيه إلى أن قرر بالطعن فيه ، فإن ما دفعت به نقابة المحامين فى شأن شكل الطعن لا يكون سديدا ، ويتعين قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٠)

١٨٩١ - محاماة - شروط القيد - أعمال نظرية .

لما كان البين من القرار المطعون فيه أنه إستند فى رفض تنظم الطاعن إلى أنه كان وقت أن تقدم بطلبه قد تجاوز الخمسين من عمره ولم يسبق له الإشتغال فى أى من الأعمال الموضحة بالفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما لا تتوافر به شروط تطبيق أحكام هذه المادة . هذا إلى أنه وإن كان الطاعن قد نقل إلى الإدارة القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٣٠ / ٥ / ١٩٧٢ إلا أن ذلك قد إقترن باستمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية والتعويض ولم يمض من ذلك التاريخ مدة العشر سنوات اللازمة للإشتغال بالأعمال النظرية كشرط لقيد من تجاوز الخمسين عاما ، فضلا عن أنه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يجوز قيد الطاعن بالجدول العام وهو يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لأن هذه الفئة توجب أن يشغل صاحبها وظيفة محام أول طبقا لجدول المرتبات والوظائف الفنية بالإدارات القانونية وهو ما لا تتوافر للطاعن من حيث المدد اللازمة طبقا للمادة ١٢ من



القانون المذكور . كما يبين من أوراق ملف لجنة قبول المحامين المرفق أن الطاعن حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٥ وألحق بالعمل بالإصلاح الزراعي في ١ / ١ / ١٩٦٦ ثم عين محققاً قانونياً بإدارة الملكية والتعويض في ٢ / ٢ / ١٩٦٦ إلى أن صدر قرار الهيئة رقم ٥ / ٣٩ في ٢٠ / ٥ / ١٩٧٢ بإلحاقه بالإدارة العامة للشئون القانونية مع إستمرار ندبه للعمل بإدارة الملكية كمحقق قانوني . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير متجاوز الخمسين من عمره إلا إذا كان قد سبق له الإشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما أوردته هذا النص أو الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة مما مفاده إستثناء من إشتغال لأى مدة يلحذى هذه الأعمال من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٧٣ قد بينت الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فذكرت من بينها أعمال التحقيق وإفتاء وإبداء الرأى فى المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والبحث القانونية التي يقوم بها الموظفون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أنه يجب أن يكون الإشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على أجازة الحقوق أو ما يعادلها . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الطاعن يعمل محققاً قانونياً بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي منذ ألحق بإدارة الملكية والتعويض التابعة لها في ٢ / ٢ / ١٩٦٦ بعد حصوله على أجازة الحقوق في سنة ١٩٦٥ ومن ثم فقد توافرت الطاعن شروط تطبيق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة فضلاً عن خلو الأوراق مما يمس توافر سائر الشروط العامة الأخرى للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى تلك المادة ، كما يفرز إنطباق حكم المادة ٥٢ من ذات القانون على حالة الطاعن ويجوز له الجمع بين وظيفته والمحاماة . لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون

فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن قيده بالجنول العام للمستقلين بالمحاماة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه إلغاؤه وقبول طلب الطاعن المقدم منه بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ وقيد اسمه بجنول المحامين تحت التمرين .  
(طعن رقم ٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ١٠)

#### ١٨٩٢ - محامون - قطاع عام - شرط القيد .

لما كان القرار المطعون فيه قد قام على ما نصه " وحيث تحقق للجنة عدم سبق قيد اسمه بجنول المحامين المستقلين لواقعة عضويته القانونية التي يدعيها وذلك إخلالا بنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وحيث تنص المادة ١٠٤ من ذات القانون على أن يكون تعيين المحامين . . . من المقيدين بجنول المحامين المستقلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإدارة قانونية أيا ما كان مدى صحة الإدعاء بها مخالفة لهذا النص كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق " وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تطلم الطاعن على سند من نص للمادتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتبار أنه يطلب قيده بجنول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيدا في جنول المحامين المستقلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجنول منذ إلحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفة الذكر لا تكون متوافرة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١ سنة ٤٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ١)

## الفرع الثاني - أثر القيد

١٨٩٣ - حق الإشتغال بالمحاماة لا يبدأ وجوده إلا من تاريخ القيد وحده - لا يغنى عنه إلتحاق الطالب في مدة سابقة بمكتب أحد المحامين ومباشرة أعمال المحاماة .

متى كان الطالب لم يقيد بجدول المحامين إلا بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن حقه في الإشتغال بالمحاماة لا يبدأ وجوده إلا من هذا التاريخ وحده ولا يغنى عن ذلك إلتحاق الطالب في مدة سابقة بمكتب أحد المحامين ومباشرة أعمال المحاماة . (طعن رقم ٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٩١٩)

١٨٩٤ - مناط القيد بالجدول هو الإشتغال بالمحاماة وممارستها فعلا - تلازم الأمرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر .

فكرة الإشتغال بالمحاماة إشتغالا فعليا - لمن يقيد لأول مرة في جدول المحامين - هي بون غيرها التي كانت تتمثل في ذعن الشارع عند وضع القانون فقد تكررت في نصوص المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٩٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، واضحة في مراحلها المختلفة ، وهذه النصوص على تعددها ووضوح عباراتها تدل على قصد واضعها من أن الإشتغال بالمحاماة هو الأصل في الباب الأول ولا يصح الفصل بينه وبين القيد في جدول المحامين العاملين . (تنظم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٤٠١)

١٨٩٥ - حق المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الإستئناف أو المحاكم الابتدائية بون غيرهم في المرافعة أمام محكمة الجنائيات . تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الإستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين بون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الثابت أن المحامي الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم

الإبتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة .

(طعن رقم ١٩٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٢٦)

**١٨٩٦ - رد الإعتبار - أثره - القيد بجنول المحامين - شرطه .**  
الحكم يرد الإعتبار وأن ترتب عليه عملا بنص المادة ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل ويزال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة فى ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضى من الواقع والواقع لا يعفى - على أنه وأن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر فى ذلك - وبالنظر إلى قانون المحاماة - تقديرى يرجع فيه إلى الهيئة التى تفصل فى طلبات القيد . ولما كان رد الإعتبار - بناء على ما سبق - لا يكسب الطاعن حقا خالصا فى القيد بجنول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين إلى إغفال هذا النظر . بل يستوجب فيمن يقيد اسمه بالجنول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤوله للإحترام الواجب للمهنة - وهى مهنة ذات طابع خاص - ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن اللجنة إذ رفضت قيد الطاعن إستنادا إلى ما تبينته من ماضيه - تكون قد إستعملت سلطتها فى التقدير الذى تقرها عليه هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٩)

**١٨٩٧ - قانون المحاماة - عدم التفرقة بين مدلول المحامين -  
المقبولين للمرافعة " و " المقررين للمرافعة " .**

جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظى المحامين " المقبولين للمرافعة " و " المقررين للمرافعة " أمام المحاكم وإستعملتهما فى أداء معنى واحد

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٦٢ من ١٢ ص ٢٤٣)

#### ١٨٩٨ - حق المحامي المقيّد بجدول المحامين أمام المحاكم

**الشرعية فى طلب نقل قيده إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية**  
أن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة إذ نص فى المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيّدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل فى الدرجة الماثلة للدرجة التى هو مقبول للمرافعة أمامها بأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى فى حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها ، وإن كان ذلك وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم السارى على واقعة الطعن فإن له تبعاً لذلك أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين إعادة قيد إسمه بجدول المحامين المشتغلين . (طعن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ٧٨٧)

#### ١٨٩٩ - لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة

**النقض - سلطاتها فى تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد .**

أن تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد بالجدول متروك للجنة القيد ما دام هذا التقدير سائفاً . ولما كان المستفاد مما ورد بمحضر اللجنة الذى أعقبه صدور قرارها بالرفض أن إطلاعها على صور المذكرات التى كانت من بين المستندات التى تقدم بها الطاعن مع طلبه بتنفيذ القانون وعدم تمكن الطاعن من إيراد تعليل مقبول لما لوحظ من شطب ومحو للتوقيعات المنذلة بها خمس من تلك المذكرات السبع كان له إعتبار فيما إنتهت إليه ، وكان هذا الذى إنتهت إليه اللجنة فى قرارها المطعون فيه سائفاً ذلك بأن الطاعن قد باعد بين نفسه وبين ما يجب

توافره فيمن وصل إلى مثل مستواه سواء في المحاماة أو في المركز الذي يشغله في الشركة التي يعمل بها وهي إحدى شركات القطاع العام ككثير لإدارتها القانونية الذي يؤهل لأن يصبح من حقه التقدم بطلب للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام أعلى المحاكم درجة في القضاء والتي لا يجوز الحضور عن الخصوم أمامها إلا لمن هو مقيد للمرافعة أمامها ، بما كان يقتضى منه أن يضع نفسه في الموضع اللائق بمثله من حيطة وحذر وحرص - خاصة وأن الأمر يتعلق بشخصه ومستقبله - وأن يربأ بنفسه عن المواطن التي قد تشويه بأية شائبة ، مما لا يقبل منه فيه أى قول يتنافى مع ذلك ، ومن ثم فإنه يفرض صحة ما قرره رئيس السكرتارية بالشركة أنه هو الذي أعد له المستندات التي إستلزمها طلبه ومن بينها صور المذكرات المشار إليها ، فإنه كان من المتعين عليه أن يراجعها ليتحقق أن أصولها من إعداده وتوقيعه وأنها هي المذكرات السبع التي تخبرها من بين العديد من المذكرات التي يقول بأنها من إعداده في فترة إشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الإستئناف - أما وقد تبين أن إحدى تلك المذكرات مقدمة في إحدى الدعاوى من خصم الشركة التي يعمل بها وقد وقع عليها منه بعد شطب توقيع محامى الخصم الوارد عليها فإنه لا مجال لأى تبرير لهذا التصرف من جانبه حتى ولو كان من قبيل الإهمال كما أنه من غير المستسأغ ما حاول أن يدرك به عن نفسه ما وقع بالمذكرات الأربع الأخرى من عبث - شطب ومحو - لأنه ، حتى يفرض صحة ما قاله في شأنها ، فإنه كان من واجبه أن يكون حريصا على أن يتتبع المستندات التي أرفقها بطلبه ومن بينها تلك المذكرات إلى أن تقدم للجنة حتى لا تنالها أى يد بالعبث . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن المذكرات على الصورة التي عرضت بها على اللجنة لا ترشح لقبول طلبه بدليل أنه تقدم بعشر مذكرات أخرى لا يشوبها ما شاب تلك المذكرات من عبث بولكان لا يبعد عنه ما أخذ على موقفه السالف الإشارة إليه تقديمه لمذكرات خالية من العبث الذي لحق تلك المذكرات إذ أنه فضلا عن أن تقديمه لها لم يكن معاصرا لتقديمه طلب القيد وجاء تاليا لصنود قرار اللجنة فإنه لا يرفع ما يكون قد لصق بشخصه في نظر اللجنة عند تقديرها صلاحيته

للقيد وليس من شأنه أن يحو أثر ما لوحظ على تلك المذكرات ، وإذا كان قد فرط في حق نفسه فلا يلومن إلا نفسه .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ٧٩٣)

١٩٠٠ - قرار قيد الطالب بجنول المحامين - منشئ - ليس له أثر رجعى - عدم جواز الطعن بالنقض ممن تقرر قيد طلبه بجنول المحامين - أساس ذلك ؟

إذا كانت لجنة قبول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى قد قررت إعتبار الطاعن نظيرا من يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ وقبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف وكان المفهوم من إستقراء نصوص قانون المحاماة أنه متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الطالب قررت قيد اسمه بالجنول ، مما مفاده أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعى ، وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب ، وكان يبين من نص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنها لا تجيز للمحامى الطعن أمام محكمة النقض إلا فى القرار الذى يصدر برفض طلب قيده فى جنول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى ، إذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامى الذى رفض طلبه أن يطعن فى القرار الصادر بذلك ، مما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز إلا للمحامى الذى رفض طلب قيده بذلك الجنول إذ كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بقبول الطاعن بجنول المحامين أمام محاكم الاستئناف الذى طلب قيده به فإن الطعن بطريق النقض فى هذا القرار يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٤ ص ٤٥ من ٦٠٨)

١٩٠١ - حق من رفض طلب قيده بجنول المحامين المشتغلين تحت التمرين دون سماع أقواله ، المعارضة فى قرار الرفض أمام

لجنة القبول أو الطعن فيه أمام محكمة النقض - سلوكه طريق المعارضة أمام لجنة القبول ، لا يجيز له الطعن بالنقض إلا في القرار الصادر من اللجنة بتأييد القرار المتظلم فيه - علة ذلك ؟

مفاد نص المادة ٥٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أنه عند رفض طلب القيد بجنول المحامين المشتغلين تحت التمرين - في حالة عدم سماع أقوال الطالب - يكون له الخيار بين أن يسلك طريق المعارضة في القرار أمام لجنة القبول خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه أو أن يسلك طريق الطعن بالنقض فيه خلال أربعين يوما من تاريخ إنتهاء ميعاد المعارضة . فإذا ما أتبع طريق المعارضة لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في القرار الذي يصدر من اللجنة في المعارضة بتأييد القرار المعارض فيه الصادر برفض طلب القيد . ولما كان الطاعن قد قرر بالمعارضة في القرار المطعون فيه الصادر من لجنة القبول برفض طلب القيد دون سماع أقواله ، وكانت اللجنة لما تفصل في معارضته عند تقريره بالطعن .

وكانت المادة ٢٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " . وعلة ذلك - على ما جاء بالملحظة الإيضاحية لهذا القانون - أنه ما دام هناك سبيل عادي للطعن في الحكم يحتمل معه إلغاء الحكم أو تعديله فإنه يجب إنتظار إستيفاء هذه الوسيلة قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض وهو طريق غير عادي ، فإن الطعن بطريق النقض في القرار المطعون فيه - وما زالت المعارضة فيه قائمة أمام لجنة القبول - يكون غير جائز .

(طعن رقم ١ سنة ٤٥ في جلسة ١ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٧ ص ١)

### الفرع الثالث - إحتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة

١٩.٢ - إشتغال طالب القيد بوظيفة كتابية لا يشتغل شاغلها فعلا وبصفة أصلية بالقانون - عدم إحتساب المدة التي قضاهما فيها



### فى مدة المحاماة .

مضى كانت وظيفة الطالب من الوظائف الكتابية التى لا يشتغل شاغلها فعلا وبصفة أصلية بالقانون وكان ما أسند إليه من بحوث بقسم الدعاية والنشر وتطبيق القانون الخاص بنظام موظفى الدولة وأعمال الحجوزات لا يعتبر عملا فنيا بالمعنى الذى عنه القانون ولم يصدر من وزير العدل قرارا باعتبار أعمال الطالب من هذه الأعمال ، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض إحساب المدة التى قضاها الطالب فى هذه الوظيفة فى مدة المحاماة لا يكون قد أخطأ .

(طعن رقم ١ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٨٤٢)

### ١٩.٢ - الإشتغال بالمحاماة - أعمال قضائية - جدول المحامين

أنه وإن كانت المدة التى قضتها الطاعة فى الإشتغال محامية بينك القاهرة نائبة عنه فى المرافعة أمام المحاكم مما يجب إحسابها فى مدة الإشتغال أمام المحاكم طبقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة بحسبان أنها قضتها فى أعمال قضائية وفنية صدر بتعيينها قرار وزير العدل المؤرخ ٧ يونية سنة ١٩٥٩ تنفيذا المادة المذكورة ، إلا أن ذلك لا يدخل الطاعة حق قيد إسمها حاليا بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الإستئناف لأن المادة ١٩ من قانون المحاماة قد حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال - ولو كان شاغلها يقوم بأعمال قانونية . وموجب ذلك عدم قيد الموظفين فى هذه الجهات بجدول المحامين المشتغلين إبتداء ونقل إسم القيد بها إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذ إنتهى المحامى بعد ممارسته مهنته بإحدى الوظائف التى أشارت إليها المادة المذكورة . ولا يقدح فى ذلك أن المحامين بقلم قضايا بنك القاهرة خولوا حق المرافعة عنه أمام المحاكم طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة وقرارات وزير العدل الصادرة تنفيذا له ، ذلك أن حقهم هذا قاصر على نيابتهم عن البنك المذكور وأمام جميع المحاكم بمختلف درجاتها وبغير إشتراط القيد فى جدول المحامين المشتغلين ، نون أن يكون لهم حق النيابة عن الجهات الأخرى أو الأفراد ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعة ما زالت تعمل

بوظيفة محامية بقلم قضايا بنك القاهرة وأن صلتها به لم تنقطع حتى الآن ، فإن حقها فى المطالبة باحتساب المدد التى قضتها فى هذا العمل وبالتالي قيدها بجدول المشتغلين أمام محاكم الإستئناف يكون سابقا لأوانه .

(ملعن رقم ١ نة ٣٧ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢)

#### ١٩.٤ - القيد بجدول المحامين المشتغلين - إحتساب مدة التمرين والإشتغال بالمحاماة .

فرق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - فى المادة ١٨ منه - فى صدد إحتساب مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية بين نوعين من الأعمال حدد الأولى منها حصرا وهى القضاء والنيابة والأعمال الفنية فى مجلس النولة وإدارة قضايا الحكومة وتسم قضايا الأوقاف وأوجب إحتسابها فى تلك المدد ، أما ما شابهها وهى الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحييدها تاركا المناط فى إحتسابها فى تلك المدد إلى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ولما كانت الأعمال التى تولها الطاعن سواء بوزارة التموين أو بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب لا تندرج فى عداد الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ من قانون المحاماة ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين هذه الأعمال نظرية للأعمال الفنية بمجلس النولة أو قضايا الحكومة وإحتسابها فى مدد التمرين أو الإشتغال فى المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الإستئناف ، فإنه لا يترتب للطاعن حق فى إحتساب المدد التى قضها فى ذلك العمل . ولا يجيبه التحدى بقرار وزير العدل الرقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ لأنه إنما صدر باعتبار بعض الموظفين نظيرا لعمال أعضاء إدارة قضايا الحكومة تنقيذا للمادة ١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة التى تكفلت بتعيين أقدمية أعضاء الإدارة فى حالة الترقية والتعيين من الخارج ، ومؤدى ذلك أن هذا القرار لم يصدر تنقيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ فيه رأى لجنة قبول المحامين ، ولا شأن له باحتساب

مدة الإشتغال بالأعمال النظرية للأعمال الفنية بمجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة من مدة الإشتغال بالمحاماة .

(طعن رقم ١٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٧)

#### ١٩.٥ - الإشتغال بالمحاماة - مدة التمرين - الأعمال القضائية .

فرقت المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى صدد إحتساب مدد التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية بين نوعين من الأعمال حددت أولاهما حصرا وأوجب إحتسابها فى تلك المدد وهى العمل فى القضاء أو النيابة أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف . أما ثانيهما وهى الأعمال القضائية أو الفنية الأخرى فقد جاء نصها خاليا من تحديدها وتركزت المناط فى إحتسابها فى تلك المدد إلى صدور قرار بتعيينها من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . وإذ ما كانت الأعمال التى تولاهما الطاعن لا تندرج تحت الأعمال التى نصت عليها تلك المادة حصرا ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين الأعمال التى تحتسب فى مدد التمرين أو الإشتغال فى المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم إحتساب الأعمال التى تولاهما يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦)

#### ١٩.٦ - مناط إحتساب مدة العمل السابق عند إحتساب مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية ؟

فرق القانون فى صدد إحتساب مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية بين نوعين من الأعمال حدد الأولى منها حصرا وهى القضاء والنيابة والأعمال الفنية فى مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة

وقسم قضايا الأوقاف وهيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيين بها . . . وأوجب إحتسابها في تلك المدة ، أما ما شابهها من الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحديدها تركا المناط في إحتسابها في تلك المدد إلى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ، وإذا كان ذلك وكان العمل الذى تولاه الطاعن سواء في الحصول على دبلوم القانون العام والخاص أو بإدارة التحقيقات لا يندرج في عداد الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة ولم يصدر من وزير العدل قرار باعتبار هذه الأعمال نظيرة للأعمال القضائية والفنية الواردة في هذا النص وإحتسابها في مدد التمرين أو الإشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الإستئناف ، فإنه لا يترتب للطاعن أى حق في إحتساب المدة التى قضاهما في تلك الأعمال المتقدمة البيان ، ولا يجدي التحدى بالإختصاصات والأعمال التى يكون مدير الجامعة قد أسبغها على العمل بإدارة التى كان يعمل بها بقراره الصابر في سنة ١٩٥٨ طالما أن هذا القرار لم يصدر تنفيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ رأى لجنة قبول المحامين فيه ولا شأن له في تحديد الأعمال التى تحتسب من مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة . (طعن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٧٨٢)

١٩٠٧ - محامو المؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - شرط قديمهم أمام المحاكم الإستئنافية : إنقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا - المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .

لما كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الإستئناف أن يكون الطالب قد إشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من ذلك

القانون تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضى سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزولة المهنة فعلا ، ومقتضى منين النصين أنه يشترط لقيد المطعون ضده أمام المحاكم الإستئنافية إنقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله بالإدارات القانونية ومزولة المهنة فعلا ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم تسند إليه أعمال قانونية قبل ٢٠ / ٧ / ١٩٦٨ فإن القرار المطعون فيه الصادر فى ٢ / ١ / ١٩٧٢ يقبله للمرافعة أمام محاكم الإستئناف يكون قد خالف صحيح القانون إذ لم تمض خمس سنوات - وهى المدة التى يتطلبها القانون لهذا القيد من ٢٠ / ٧ / ١٩٦٨ حتى تأريخ القرار المطعون فيه مما يتعين معه نقضه وإلغاؤه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للمرافعة أمام محاكم الإستئناف .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٤٤١)

#### الفرع الرابع - الإستبعاد من الجدول

١٩٠٨ - إستبعاد المحامى من الجدول لعدم سداده الإشتراك -  
عدم زوال صفته كمحام - توليه الدفاع عن المتهم - لا بطلان .  
أن المشرع بما أفصح عنه فى المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامى الذى لم يقم بسداد الإشتراك فى الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على إجترائه على مزاولتها إلا المحكمة التأنيبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامى الذى كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان إسمه مستبعدا من الجدول يكون فى غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد إستوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنايات .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٧٠٠)

#### ١٩٠٩ - لجنة قبول المحامين - رفض طلب إعادة القيد بالجدول

- قرار نهائى غير قابل للطعن .

قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعد محو إسم المحامى منه قرار نهائى لا يكون قابلا لآى طعن . وإن نصت المادة ٦٩ من قانون المحاماة على إجازة طلب إعادة القيد بعد مضى سنتين من تاريخ رفضه إنما عبرت عن قصد المشرع إلى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد فى الجدول نهائيا . ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز.

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ١)

#### ١٩١٠ - لجنة قبول المحامين - إخطارها من النقابة بأسماء

المختلفين عن أداء قيمة الإشتراك فى الميعاد المحدد - مهمتهما إزاء ذلك : تنحصر فى إستبعاد هذه الأسماء من الجدول - قرار الإستبعاد - قرار إدارى للجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بنى على وقائع غير صحيحة - ممارسة المحامى لعمله أثناء فترة الإستبعاد - مخالفة مهنية .

يبين من إستعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين، أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الإشتراك فى الموعد المحدد لذلك ، تنحصر فى إستبعاد أسماء المختلفين بمجرد إطلاعها على الأسماء المخطر عنها من النقابة التى من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويزول الإستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أى عند أداء قيمة الإشتراك المتأخر . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصابر فى هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها متى ثبت لها بعد إصداره أنه بنى على وقائع غير صحيحة .

وإن نهى الشارع عن ممارسة المحامى لعمله فى أثناء فترة الإستبعاد فقد

دل في صراحة وجلاء على أن الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون ، ويكون أثرها معنوا بالنسبة للمحامى فلا ترتب له أى حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث فى أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند إتصال واقعة الإستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التكميب فى شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامى فى الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدانته تأسيسا على تلك المخالفة المهنية .

أما قرار لجنة قبول المحامين فى شأن إستبعاد إسم المحامى من الجدول لعدم تسديده قيمة الإشتراك وما يتصل بذلك من منازعة فى إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الإستبعاد إلى مدة الإشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال نظرا إلى طبيعته التنظيمية البحتة التى لا تنتج أثرها إلا مآ لا .  
(طعن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ ص ١٢ من ٥٧٩)

#### ١٩١١ - لجنة قبول المحامين - إستبعاد إسم المحامى تحت

##### التمرين من الجدول .

مفاد الفقرتين (ج) و(ط) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - أن مهمة لجنة قبول المحامين فى شأن المحامى تحت التمرين الذى يمضى أربع سنوات فى التمرين دون أن يتقدم لقيد إسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية هى إستبعاد إسمه من الجدول - وما تقوم به اللجنة - فى حقيقته إجراء إدارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب منها أكثر من التثبت من أن المحامى قد أمضى أربع سنوات تحت التمرين دون أن يتقدم لقيد إسمه بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية ، فما تجريه اللجنة بشأنه هو فى حقيقته قاعدة تحكمية إقتضتها حكمة تنظيم هذه المهنة ولم يرسم القانون - عامدا - طريقة الطعن فى هذا القرار أمام أية جهة أخرى أسوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بداعة ، والقرارات الصادرة برفض طلبات القيد أمام المحاكم الإستئنافية ومحكمة القضاء الإدارى

، وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين وما يتصل بها .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٩٤)

### ١٩١٢ - إستبعاد إسم المحامى المشتغل تحت التمرين من الجدول .

حق لجنة قبول المحامين فى إستبعاد إسم المحامى المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين وفقاً لما تقتضى به الفقرة جـ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة - قد روى فيه الاشتغال بالمحاماة فعلاً ، فهو يطبقه لا يقوم بالنسبة إلى المحامى غير المشتغل قبل عوبته إلى ممارسة مهنة المحاماة ممارسة فعلية - ووسيلة هذه الممارسة على ما هو مقرر قانوناً هى القيد بجدول المحامين المشتغلين .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٩٨)

١٩١٣ - ثبت أن المحامى الذى تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية - فضلاً عن إستبعاد إسمه من جدول المحامين العام - إخلال بحق الدفاع .  
متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الأستاذ . . . المحامى وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلاً عن إستبعاد إسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلاً منطوية على إخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧١٣)

### الفرع الخامس - نقل القيد إلى جدول غير المشتغلين



١٩١٤ - للمحامى الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب نقل إسمه إلى جدول غير المشتغلين ولجلس النقابة أن يطلب نقل إسم المحامى إلى جدول غير المشتغلين إذا إلتحق بعمل لا يتلق مع مهنة المحاماة .

قطعت المادة الثامنة من قانون المحاماة كل شك ودارت كل شبهة فى إنصراف نصوصه إلى الذين يقومون بأعباء المحاماة إذ نصت على أن " للمحامى الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . . . . ولجلس النقابة أن يطلب نقل إسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا إلتحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية " .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ٩ ص ١٠١)

١٩١٥ - المقصود بالمحامين غير المشتغلين الذين يجوز لهم طلب نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين هم من يمارسون المهنة فعلا ثم يحول دون إستمرارهم فيها ظرف طارئ .

قانون المحاماة - على ما هو واضح من نصوصه - لا يعرف المحامى الذى لا يشتغل بالمحاماة ولا يقصد بالمحامين غير المشتغلين إلا من كان يمارس المهنة فعلا وحال دون إستمراره فيها ظرف طارئ - فجعل النقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين مقصورا على هؤلاء دون غيرهم ، ومتى كان الأمر كذلك ، يجب أن يكون هذا الإستثناء من الأصل مقصورا على ما إستثنى على سبيل الحصر فلم يكن الأمر إذن أمر عنوان - كما يقول الطاعن - بل هو أمر الشارع فى النصوص ذاتها وهى من الوضوح والصراحة بحيث لا يجوز الإنحراف عنها أو تفسيرها تفسيراً يخرجها عن مراد الشارع .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ٩ ص ١٠١)

١٩١٦ - مجلس نقابة المحامين - الجمع بين المحاماة ومهنة

### أخرى - مخالفة القانون - تنقض .

حولت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فى شأن المحاماة - لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل إسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا إلتحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية ، كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التى عديتها ، ولما كان إلتحاق المحامى بإحدى هذه الوظائف أو الأعمال بعد ممارسة مهنته ، الذى من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة إلى الطاعنين بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التى تربط الطاعنين بها هى علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هى أتعاب مقدرة فى صورة مكافأة ، وهو ما ينتفى به القول بأن الطاعنين قد إلتحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة فى معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر . وكان لازم الإشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيدة بجدول المحامين المشتغلين ، إذ القيد هو سبيلهم إلى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهيئات الواردة بالمادة ٢٦ من قانون المحاماة والتى يقبل محاموها للمرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها . فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بنقل أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه والحكم بإعادة قيد أسمائهم بجدول المشتغلين . (طعن رقم ٢ سنة ٢٢ جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ص ١٤ من ٥٩١)

### ١٩١٧ - إعادة قيد إسم المحامى إلى جدول المحامين المشتغلين .

مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٥ ، ٨ ، من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة أن القانون أباح للمحامى الذى كف عن مزاولته مهنة المحاماة ونقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيد إسمه إلى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لديه الشروط اللازم توافرها فيمن يطلب قيد

إسمه ابتداء بذلك الجول .

(طن رقم ٥ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٢ من ١٤ ص ٥٩٨)

#### ١٩١٨ - القيد بجول المحامين المشتغلين .

يبين من إستقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم أن الشارع ضبط الإستغلال بمهنة المحاماة بضابط مزوج ، فأقام بالمادة الثانية حدا فاصلا بين المحاماة ومن لا تتوافر فيه شروط القيد ، حتى لا يفشاهما غير أهلها ، وأقام بالمادة الأولى حدا فاصلا بينها وبين من تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فعلا وأن توافرت له شروط القيد . وأفصح الشارع عن إتجاهه إلى قصر القيد بجول المحامين على المشتغلين إشتغالا فعليا بالمحاماة دون عائق من وظيفة أو غيرها ، بأن خول في المادة الثامنة لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل إسم المحامي إلى جول المحامين غير المشتغلين إذا إلتحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص القانون واللائحة الداخلية ، وجرم في المادة التاسعة عشرة الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال - ولو كان شاغلها يقوم بأعمال قانونية - وأكد هذا المعنى بما يدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب إنقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد إسمه بالجول وأن يكون إنقطاعه عنها لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن يعمل موظفا بشركة واتكو (مديرا للشؤون الإدارية والقانونية) وأن صلته بالشركة لم تنقطع حتى الآن ، فإنه يحرم عليه ممارسة المحاماة وبالتالي لا يجوز إعادة قيده بجول المحامين المشتغلين . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض طلب إعادة قيد إسم الطاعن بجول المحامين المشتغلين يكون قد صادف صحيح القانون .

(طن رقم ٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ١٦)

#### الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم

١٩١٩ - إعفاء المحامين عن المتقاضين من عقاب القذف ما دامت عبارات القذف الموجهة منهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .

يبخل في معنى الخصم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة منهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع . (طعن رقم ٩١١ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ من ١١٩٦)

١٩٢٠ - حظر الجمع بين المحاماة والتوظف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها .

المادة (١٩) من قانون المحاماة - وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وأن وردت في الباب الخامس منه - في حقوق المحامين وواجباتهم " فإنها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها - لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كالمادة الأولى من القانون تسييران في منحى واحد ، فما دام الإشتغال بالمحاماة - وهو العنصر الأصيل فيها - هو المسوغ للقيد ، فالتحاق المحامي الطارئ بإحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالعيار في الحالتين واحد وقد أكد الشارع مراده بعد ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب إنقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد إسمه بالجدول - وأن يكون الإنقطاع لأسباب غير ماسة بالنزاهة والشرف . (طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٠١)

١٩٢١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يولفه - محاماة - إجراءات محاكمة .

من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر

سمعت المحكمة مرافعته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٤ من ٢٧٢)

١٩٢٢ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يفره - محاماة  
من المقرر أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسيما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامى المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد فى الدعوى فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٤ من ٢٧٢)

١٩٢٣ - مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماة الجديد ؟

مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ هو الأتعاب الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التى تقول إلى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار إليه فلا تتعداء إلى الأتعاب المحكوم بها للجهات التى تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الخاص .

(طعن رقم ١٩٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٩ من ١٩ من ١٩٨)

١٩٢٤ - عدم حصول المحامى على الإذن المنصوص عليه فى المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ ، مخالفة مهنية - لا تجرد العمل الإجرائى من آثاره - إشتراط توكيل خاص فى الإدعاء المباشر - غير لازم .

أن الدفع ببطالان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة بصحيفتها

من محام لم يحصل على إذن من مجلس النقابة الفرعية بقبول الوكالة في الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقتضى به المادة ١٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - مبرود ، بل أن هذه المخالفة المهنية - بفرض حصولها - لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحق المدني من آثاره القانونية ، كما أنه ليس بصائب ما أثاره المستأنف من عدم قبول الدعوى لأن محامي المدعى بالحق المدني قدم صحيفة الإدعاء المباشر دون أن يصدر له تفويض خاص منه ذلك أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

(طعن رقم ١٤٩٥ سنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٣٦٩)

## الفصل الرابع - مسائل مفوعة

### ١٩٢٥ - مناهج القيد بجدول المحامين :

المادة ١٩ من قانون المحاماة وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وأن وردت في الباب الخامس منه " في حقوق المحامين وواجباتهم " ، فإنها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كالمادة الأولى من القانون تسييران في منحنى واحد - فما دام الإشتغال بالمحاماة - وهو العنصر الأصل فيها - هو المسوغ للقيد فالتحاق المحامي الطارئ بإحدى الوظائف بعد ممارسته مهنته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالجمال في الحالين واحد ولا حكمة للمغايرة - وأن اختلف أثره بحسب المرحلة التي وجد فيها هذا السبب ، فإن قام هذا السبب ابتداءً إمتنع القيد بتاتا ، وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب إنقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد إسمه بالجدول وأن يكون الإنقطاع لأسباب غير ماسة بالثمة والشرف .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ ص ١٩)

١٩٢٦ - قانون محاماة - صدور قرار من وزير العدل إعمالاً لأحكامه - مرافعة من شملهم القرار لا تستلزم القيد .

مضى كان وزير العدل - إعمالاً لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - قد أصدر قراراً بأن " يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن بنك الإئتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب فى رأس المال أو البنك الأهلى أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبتروى أو البنك الصناعى أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " - فإن القانون يكون قد سوى بذلك بين محامى أقلام قضايا الحكومة ومحامى هذه الهيئات فى عدم اشتراط قيدهم فى جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتهم تيسيراً فى أداء واجبيهم .

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٢٤٢)

١٩٢٧ - خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة من النص على العمل النظيف للقضاء أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف .

أن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة أمام المحاكم وأن أوجبحت إحتساب الزمن الذى قضاء الطالب فى القضاء أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظيف لتلك الأعمال وأن أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحتسب مدة لإشتغال فى الأعمال المعتبرة نظيرة لتلك الأعمال التى أشار إليها فى صدر المادة إلا بعد صدور قرار بها من وزير العدل . ولما كان العمل الذى تولاه الطاعن بإدارة الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين لا

يندرج تحت الأعمال التي نصت عليها المادة ١٨ سالف الذكر ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا النص باحتساب مدة الإشتغال بالأعمال النظرية للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في مدة الإشتغال بالحماية ، فإن ثبوت ممارسة الطاعن ذلك العمل لا يربط له حقا في إحتساب المدة التي قضاهما فيه . ولا يجدي ما تنص عليه المادة ٢٦ من أنه " يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين - محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " .

إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ من ذلك القانون .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٨٩٥)

#### ١٩٢٨ - محاماة - لجنة قبول المحامين - قراراتها .

لم يلزم قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لجنة قبول المحامين بتسييب القرارات التي تصدرها . (طعن رقم ٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٨ من ١٦)

١٩٢٩ - مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير أسباب الطعن بالنقض في الميعاد .

من المقرر أن مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير أسباب الطعن بالنقض في الميعاد - ولما كان التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يرقم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان يجب إيداع التقرير بأسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن . ولما كان الثابت أن الطاعن وأن قرر بالطعن بالنقض



فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا الحكم تقديم شهادة بمرض المحامى الذى كان يتولى الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الموضوع .  
(طعن رقم ١٩١٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٤٦)



رقم الصفحة

الموضوع

١	سلاح
١	الفصل الأول - أركان جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص
١	الفرع الأول - ركن الإحراز (الحياسة)
٤	الفرع الثاني - الترخيص بحمل السلاح
٨	الفصل الثاني - العقوبة والظروف المشددة
٨	الفرع الأول - عقوبة المصادرة
١٢	الفرع الثاني - الظروف المشددة
١٧	الفصل الثالث - تسبیب الأحكام
٢٣	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٢٩	سيارات
٣١	شركات
٣٦	شروع
٣٦	الفصل الأول - أركان الشروع
٤١	الفصل الثاني - العقاب على الشروع
٤٢	الفصل الثالث - تسبیب الأحكام
٤٥	شهادة الزور
٤٥	الفصل الأول - أركان جريمة شهادة الزور
٤٥	الفرع الأول - الشهادة
٤٩	الفرع الثاني - تغيير الحقيقة

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث - الضرب	٥٠
الفرع الرابع - القصد الجنائي	٥١
الفصل الثاني - مسائل متنوعة	٥٢
شيك بدون رصيد	٥٧
الفصل الأول - أركان الجريمة	٥٧
الفرع الأول - الفعل المادى للجريمة	٥٧
الفرع الثاني - القصد الجنائي	٦١
الفرع الثالث - أن يكون الشيك تاريخ واحد	٦٧
الفصل الثاني - ما لا يؤثر فى توافر الجريمة	٧١
الفصل الثالث - نظر الدعوى والحكم فيها	٨٢
الفصل الرابع - تسبيب الأحكام	٨٦
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	٩٥
صاينون	١٠٢
صحافة	١٠٦
الفصل الأول - حرية الصحفي	١٠٦
الفصل الثاني - مسئولية الصحفي عن جرائم النشر	١٠٦
الفصل الثالث - القذف فى حق الموظف العام	١١٠
الفصل الرابع - التحريض على قلب نظام الحكم	١١٢
الفصل الخامس - حق نشر الإجراءات القضائية	١١٦
الفصل السادس - إنتخابات نقابة الصحفيين	١١٦

الموضوع	رقم الصفحة
ضبط	١٢٣
ضرائب	١٣١
الفصل الأول - الضريبة على ربح الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل	١٣١
الفصل الثانى - ضريبة النعمة	١٣٤
الفصل الثالث - ضريبة الملاهى	١٣٦
الفصل الرابع - تسبیب الأحكام	١٣٨
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١٤٠
ضرب	١٤٣
الفصل الأول - الركن المادى لجريمة الضرب	١٤٣
الفرع الأول - ضرب بسيط	١٤٣
الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عاهة	١٤٥
الفرع الثالث - ضرب أفضى إلى موت	١٥٦
الفصل الثانى - الركن المعنوى لجريمة الضرب	١٦٥
الفرع الأول - القصد الجنائى	١٦٥
الفرع الثانى - القصد الإحتمالى	١٧٢
الفصل الثالث - القدر المتيقن	١٧٤
الفصل الرابع - التوافق على التعدى والإيذاء	١٧٧
الفصل الخامس - تسبیب الأحكام	١٧٩
الفصل السادس - مسائل متنوعة	١٨٦
طرق عامة	١٩٠
عقوبة	١٩٢
	٦٠/م

١٩٢	الفصل الأول - تقسيم العقوبات
١٩٣	الفرع الأول - العقوبة الأصلية
٢٠٠	الفرع الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية
٢١٧	الفرع الثالث - العقوبات التأديبية
٢١٨	الفصل الثاني - تطبيق العقوبة
٢١٨	الفرع الأول - تقديرها
٢٢١	الفرع الثاني - أسباب التخفيف والرافة
٢٢١	أ - الأعدار القانونية
٢٢٧	ب - الظروف المخففة
٢٣٧	الفرع الثالث - الظروف المشددة
٢٤٨	الفرع الرابع - تعدد العقوبات والجرائم
٢٦٣	الفصل الثالث - وقف تنفيذ العقوبة
٢٧٢	الفصل الرابع - إنقضاء العقوبة
٢٧٢	الفرع الأول - العفو عن العقوبة
٢٧٩	الفرع الثاني - رد الإعتبار
٢٨٦	الفصل الخامس - أثر العقوبة
٢٨٧	الفصل السادس - سقوط العقوبة
٢٨٩	الفصل السابع - تسبيب الأحكام
٢٩٧	الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٣٠٥	عمل وتأمين إجتماعي
-----	--------------------

٣٠٥	الفصل الأول - حقوق العامل
٣٠٦	الفصل الثاني - إلتزامات صاحب العمل

٢١٣	الفصل الثالث - العقاب في قانون العمل
٢١٩	الفصل الرابع - إعانة غلاء المعيشة
٢٢٠	الفصل الخامس - التحكيم في منازعات العمل
٢٢١	الفصل السادس - التفويضات الإجتماعية
٢٢٠	الفصل السابع - تسبيب الأحكام
٢٣٩	الفصل الثامن - مسائل متنوعة

٢٥٠	عود
٢٦٠	عيب في الذات الملكية
٢٦٢	غرفة الإتهام

٢٦٢	الفصل الأول - إختصاصها
٢٦٢	الفرع الأول - الطعن في قرارات النيابة
٢٦٤	الفرع الثاني - الطعون في قرارات قاضى التحقيق
	الفرع الثالث - الجنايات التى تحال من النيابة لمحكمة
٢٦٥	الجنايات مباشرة
٢٦٧	الفرع الرابع - تنازع الإختصاص
٢٧٠	الفصل الثانى - الإجراءات أمامها
٢٧٢	الفصل الثالث - سلطاتها
٢٧٥	الفصل الرابع - أوامرها
٢٧٥	الفرع الأول - طبيعة هذه الأوامر
٢٧٧	الفرع الثانى - الطعن بالنقض فيها
٢٨٤	الفصل الخامس - تصرفها في التحقيق
٢٨٤	الفرع الأول - الإحالة إلى محكمة الجنايات

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني - الإحالة إلى محكمة الجنح	٣٨٦
الفصل السادس - مسائل متنوعة	٣٨٧
غش	٣٨٩
الفصل الأول - جرائم الغش وأركانها	٣٨٩
الفصل الثاني - حالات الغش	٤٠٤
الفرع الأول - غش الألبان	٤٠٤
الفرع الثاني - غش الموازين	٤٠٨
الفرع الثالث - حالات مختلفة للغش	٤١٠
الفصل الثالث - تسبيب الأحكام	٤١٧
الفصل الرابع - مسائل متنوعة	٤٢٣
فعل قاضح	٤٤٠
فك الاختتام وإختلاس السندات والأوراق الرسمية المودعة	٤٤٥
قاضي الإحالة	٤٥٢
الفصل الأول - سلطة قاضي الإحالة	٤٥٢
الفصل الثاني - قراراته	٤٥٥
الفرع الأول - الإحالة	٤٥٥
الفرع الثاني - التجنح	٤٥٧
الفصل الثالث - حجية قراراته	٤٦١
الفصل الرابع - الطعن فيها	٤٦٢
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	٤٦٤



الموضوع	رقم الصفحة
قاضى التحقيق	٤٦٧
قانون	٤٧١
الفصل الأول - نفاذ القانون	٤٧١
الفصل الثانى - دستورية القانون	٤٧٣
الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق	٤٧٦
الفصل الرابع - تفسير القانون	٤٨١
الفصل الخامس - سرعان القانون من حيث الزمان	٤٨٧
الفصل السادس - القانون الأصلح للمتهم	٤٩٦
الفصل السابع - القوانين المؤقتة	٥٠٥
الفصل الثامن - الجهل بالقانون	٥٠٨
الفصل التاسع - إلغاء القانون	٥١٠
الفصل العاشر - قانون نولى	٥١٢
قبض	٥١٥
الفصل الأول - أمر الضبط والإحضار	٥١٥
الفصل الثانى - الأحوال التى يجوز فيها القبض	٥١٦
الفرع الأول - التلبس	٥١٦
الفرع الثانى - وجود قرائن قوية	٥٢٢
الفرع الثالث - التفتيش	٥٢٦
الفرع الرابع - حالات أخرى	٥٢٩
الفصل الثالث - ما لا يعتبر قبضا (الإستيقاف)	٥٣٠
الفصل الرابع - القبض الباطل	٥٤٣

٥٥٠	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٥٥٢	قبض بدون وجه حق
٥٥٨	قتل حيوان بدون مقتض أو الإضرار به
٥٦١	قتل خطأ
٥٦١	الفصل الأول - الخطأ
٥٦١	الفرع الأول - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ
٥٧٤	الفرع الثاني - الخطأ المشترك
٥٧٦	الفرع الثالث - تسبیب الأحكام
٥٨٨	الفصل الثاني - رابطة السببية
٥٨٨	الفرع الأول - رابطة السببية في القتل الخطأ
٥٩٢	الفرع الثاني - تسبیب الأحكام
٥٩٩	الفصل الثالث - العقوبة في جريمة القتل الخطأ
٦٠٢	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٦٠٧	قتل عمد
٦٠٧	الفصل الأول - الركن المادی
٦١٧	الفصل الثاني - الركن المعنوی
٦٣٠	الفصل الثالث - الظروف المشددة
٦٤٥	الفصل الرابع - الظروف المخففة
٦٤٦	الفصل الخامس - تسبیب الأحكام
٦٤٦	الفرع الأول - بالنسبة إلى الركن المادی

رقم الصفحة

الموضوع

- ٦٥٢ الفرع الثانى - بالنسبة إلى الركن المعنوى  
٦٧٥ الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة  
٦٧٦ الفرع الرابع - بالنسبة إلى حقوق الدفاع  
٦٨٠ الفرع الخامس - بالنسبة إلى بيانات التسيب  
٦٨١ الفرع السادس - التناقض  
٦٨٨ الفرع السابع - الفساد فى الإستدلال  
٦٩٠ الفرع الثامن - الخطأ فى الإسناد  
٦٩٢ الفصل السادس - مسائل متنوعة

- ٦٩٧ قرارات وزارية  
٧٠٦ قضاء مستعجل  
٧٠٧ قاض

- ٧٠٧ الفصل الأول - ولاية القاضى  
٧١١ الفصل الثانى - صلاحية القاضى  
٧١٤ الفصل الثالث - ما لا يعتبر إبداء للرأى  
٧١٩ الفصل الرابع - رد القاضى  
٧٢٧ الفصل الخامس - تشكيل المحكمة

- ٧٤١ قمار  
٧٥١ قرة قاهرة  
٧٥٢ كحول  
٧٦١ كسب غير مشروع  
٧٧٠ لوائح  
٧٧٢ مأمورو الضبط القضائى

٧٧٢	الفصل الأول - تحديد مأموري الضبط القضائي
٧٧٩	الفصل الثاني - إختصاص مأموري الضبط القضائي
٧٨٢	الفصل الثالث - سلطة مأموري الضبط القضائي
	الفرع الأول - في البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع
٧٨٣	الإستدلالات
٧٨٣	أ - في التبليغ عن الحوادث
٧٨٤	ب - في جمع الإستدلالات
٧٩٣	الفرع الثاني - في القبض
٧٩٣	أ - في حالة الدلائل الكافية
٧٩٤	ب - في حالة التلبس
٧٩٦	ج - الإستيقاف
٧٩٧	الفرع الثالث - في التفتيش
٧٩٧	أ - في حالة التلبس
٨٠١	ب - في حالة القبض
٨٠٥	ج - في حالة الإذن بالتفتيش
٨١١	د - في إجراءات التفتيش
٨١٦	الفرع الرابع - في التحقيق
٨١٨	الفرع الخامس - في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة
٨١٩	الفصل الرابع - تسبيب الأحكام
٨٢٤	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٨٢٩	متشردون وعشيتة فيهم
٨٢٩	الفصل الأول - التشرد

رقم الصفحة

الموضوع

٨٣٢	الفصل الثاني - الإشتباه
٨٣٦	الفصل الثالث - التسول
٨٣٨	الفصل الرابع - العود في التشرّد
٨٣٩	الفصل الخامس - العود في الإشتباه
٨٤٧	الفصل السادس - تسبيب الأحكام
٨٤٩	الفصل السابع - المراقبة والإنذار
٨٥١	الفصل الثامن - مسائل متنوعة
٨٥٥	مجالس عسكرية
٨٥٧	مجرمون أحداث
٨٥٧	الفصل الأول - تقدير سن الحدث
٨٦٠	الفصل الثاني - محكمة الأحداث
٨٦٦	الفصل الثالث - عقوبة الحدث
٨٧٠	الفصل الرابع - متى يحول الحدث إلى محكمة الجنايات
٨٧١	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٨٧٥	محاكم شرعية
٨٧٦	محاكم عسكرية
٨٨١	محاكمة الوزراء
٨٨٣	محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة
٨٨٥	محال صناعية وتجارية
٨٩١	محال عمومية
٩٠٤	محاماة

٩٠٤	الفصل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة
٩٠٦	الفصل الثانى - القيد بجنول المحامين
٩٠٦	الفرع الأول - شروط القيد
٩١٩	الفرع الثانى - أثر القيد
٩٢٤	الفرع الثالث - مدة الخدمة السابقة
٩٢٩	الفرع الرابع - الإستبعاد من الجنول
٩٣٢	الفرع الخامس - نقل القيد إلى جنول غير المشتركين
٩٣٥	الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم
٩٣٨	الفصل الرابع - مسائل متنوعة









[illegible]

*[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side.]*

Bibliothèque Alexandrine



0548986